

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



مجلة دفاتر اقتصادية

دورية علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة

العدد الخامس عشر
محرم 1439 هـ / سبتمبر 2017 م

قواعد و شروط النشر في المجلة

يسر هيئة تحرير مجلة **دفاتر اقتصادية** أن تستقبل الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بتخصصات العلوم الاقتصادية والإدارية باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية. وتخضع هذه البحوث لمعايير وشروط التحكيم في البحث العلمي الأكاديمي من متخصصين، وتُطبق فيها شروط المجلات العلمية المحكمة، وترى أن تكون النصوص المرسلة وفقاً للشروط التالية:

- أن يكون النص المرسل جديداً لم يسبق نشره.
- تخضع النصوص المرسلة لرأي محكمين من مختلف الجامعات المحلية والأجنبية.
- أن تُعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات، بما في ذلك التقديم للبحث، وتنسيق أقسامه، والتوثيق الكامل لمراجعته، وإعداد الجداول والأشكال البيانية بصورة تُيسر تصويرها للطباعة، وإدراج خلاصة تتضمن نتائج البحث.
- أن لا يتجاوز عدد صفحات النصوص المرسلة 20 صفحة.
- يُراعى في الصفحة الأولى من المقال إدراج الأتي: [عنوان المقال، إسم الباحث(ة) كاملاً، الدرجة العلمية، الكلية والجامعة مكان العمل].
- ضرورة إدراج ملخص للبحث في الصفحة الأولى لا يزيد عن (08) أسطر بلغة المقال، وآخر بلغة مغايرة. وفي حالة المقالات باللغة الأجنبية يُشترط إدراج ملخص باللغة العربية.
- تُقدم البحوث مرقونة على صفحة A₄ [21×29.7 سم] بحجم الخط 15 Traditional Arabic، أما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 13، على أن تكون الهوامش في آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 14 بالنسبة للغة العربية و 12 بالنسبة للغة الأجنبية.
- حواشي المقال تكون وفق الشكل التالي: [2.5 سم للأعلى] و [2 سم للجهاز الأخرى]، مع ترك مسافة 1 سم بين السطور.
- تخضع المقالات المعروضة للنشر لموافقة هيئة التحرير، ولها أن تطلب من الكاتب إجراء أي تعديل على المادة المقدمة قبل إجازتها للنشر.
- المجلة غير مُلزَمة بإعادة النصوص إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تنشر، وتلتزم بإبلاغ أصحابها بقبول النشر، ولا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر النصوص وفق خطة التحرير، وحسب التوقيت الذي تراه مناسباً.
- تُقدم البحوث وفق نظام Word 2003 وترسل عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

rev.cahierseco@Gmail.com

✍ إن أي مقال لا يتوافق وشروط النشر المنصوص عليها سابقاً يُعتبر ملغياً، ولا يُخطر صاحبه بذلك.

✍ ترتيب المقالات في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا لمكانة الباحث.

✍ المقالات المنشورة في المجلة لا تُعبر إلا عن آراء أصحابها.

الرئيس الشرفي:

أ.د. برزوق بلقومان (رئيس الجامعة)

مدير المصالح:

د. المختار حميدة (عميد الكلية)

رئاسة التحرير:

محمد مصطفى سالت

نيابة رئاسة التحرير:

د. مراد علة & د. أحمد ضيف

هيئة التحرير:

سمير طعيبة	فؤاد محفوطي	خالد عيجولي
إسماعيل قشام	سليمان شيبوط	محمد علي الجودي
محمد لعقاب	هيسة طوال	محمد شتوح
كلثوم بوزيان	علي حبيطة	النعاس صديقي
طارق بن خليف	حسينة تومي	طارق هزرشي

هيئة الاستشارة العلمية والتكبير:

أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	أ.د. محمد الطاهر قادري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. رابح زبيري	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	أ.د. نجوية الحدي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محمد براق	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر	أ.د. عمر عزوي	جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبد الله	جامعة تلمسان - الجزائر	أ.د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار - الجزائر
أ.د. عبد اللطيف كرزاي	جامعة تلمسان - الجزائر	أ.د. نور الدين شتوفي	مدرسة الدراسات العليا للتجارة - القليعة
أ.د. عبد القادر دربال	جامعة وهران - الجزائر	أ.د. محمد فرحي	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. إبراهيم بخي	جامعة ورقلة - الجزائر	أ.د. أحمد جيل	جامعة البويرة - الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. طه حسين نوي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. موسى رحمان	جامعة بسكرة - الجزائر	د. المختار حميدة	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي	جامعة القادسية - العراق	د. أحمد ضيف	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	جامعة الكوفة - العراق	د. فاطمة بلخير	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. نجم عبود نجم	جامعة الزيتونة - الأردن	د. أحمد بيرش	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محمد داود عثمان	جامعة فيلادلفيا - الأردن	د. مراد علة	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محضية سمالي	جامعة الملك فيصل - السعودية	د. لخضر بن احمد	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. ميلود زيد الخير	جامعة الأغواط - الجزائر	د. العباس مهناس	جامعة الجلفة - الجزائر

قائمة المحتويات

الصفحة	المؤلف	عنوان المقال
01	د. عبد الصمد سعودي (جامعة المسيلة) د. بلقاسم سعودي (جامعة المسيلة)	دور مؤشرات الحيلة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية الناتجة عن التحرير المالي - دراسة تطبيقية باحاكاة على البنك الوطني الجزائري BNA -
21	د. عبد النعيم دفرور (جامعة الوادي) د. شاهد إلياس (جامعة الوادي)	الشراكة الصناعية كخيار استراتيجي للمؤسسة لرفع ميزتها التنافسية
39	د. بوخاري لحلو (جامعة برج بوعرييج) د. لعاب وليد (جامعة برج بوعرييج)	إشكالية اختلال التوازن الهيكلي وطرق معالجته في الاقتصادات النفطية - دراسة حالة الترويج والإمارات العربية المتحدة-
55	د. دراجي كريمو (جامعة الجزائر3) العسالي جمال (جامعة الجزائر3)	مبدأ الإفصاح والشفافية كآلية لتسهيل عملية إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر
71	د. دحاك عبد النور (جامعة تيزو وزو)	محاولة تحديد مفهوم الحدرس في حقل الإدارة
87	د. صولي علي (جامعة الجلفة)	المفارقة بين مصادر التمويل الإسلامي والربوي (دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية الأغواط الجزائر)
110	د. بن عيسى أمينة (جامعة تلمسان)	دراسة قياسية للعلاقة بين كمية النقود و الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)
120	أ.د. حاج صحراوي حمودي (جامعة سطيف1) برامة ريمة (جامعة سطيف1)	محاولة قياس أثر التشوهات الموسمية على مردودية الأسهم في إطار نظرية المالية السلوكية - دراسة حالة سهم شركة بيجو خلال الفترة (2010-2016)
133	أ. موزاوي عبد القادر (جامعة مستغانم) د. نشأت ادوارد ناشد جرجس القادر (معهد ع ع ! ح ن م / جمهورية مصر)	رأس المال الفكري ودوره في تحسين إنتاجية المؤسسات الصناعية - دراسة حالة مؤسسة صيدال فرع انتيبوتيكول "المدينة" -
155	د. عبد الله نور الدين (جامعة سعيدة)	معايير الإشراف والرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة تطبيقية على ضوء مقررات لجنة بازل الثانية -
171	د. كسنة محمد (جامعة الجلفة) قهيري فاطنة (جامعة الجلفة)	أثر العدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية - من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة -
190	د. رمضان لعلا (جامعة الأغواط) د. شارف عبد القادر (جامعة الأغواط)	الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة (تجربة تركيا ، الصين)
213	د. بن أشنهو سيدي محمد (جامعة تلمسان)	دراسة تجريبية للعوامل الفردية المؤثرة على النية المقاولانية لدى الطالبات الجامعيات
229	فضيل البشير ضيف (جامعة سيدي بلعباس) أ.د. الهواري جمال (جامعة سيدي بلعباس)	دور إعادة التأمين في تغطية الكوارث الطبيعية في الجزائر
245	أ. ميلودي عمار (جامعة المسيلة) د. ولهي بوعلام (جامعة المسيلة)	السياسية الجمركية و إشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار الخروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2017
257	بن عيسى بن علي (جامعة الأغواط) أ.د. قرش عبد القادر (جامعة الأغواط)	الصيرفة الإسلامية كشكل من اشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر - مع الإشارة لبنك البركة الجزائري-

67	BEKADDOUR Hassen Dr. Mohamed AHMED BELBACHIR (Université de Tlemcen)	<i>L'intelligence économique, un processus informationnel pour la maîtrise de l'environnement de l'entreprise</i>
49	AIT ATMANE Braham (Université de Bejaia)	ANALYSE GRAPHIQUE ET MATHEMATIQUE DU LIEN IDE ET COMMERCE EXTERIEUR EN ALGERIE
35	Dr. CHEKROUN Meriem (Université de Sidi Bel Abbès)	<i>Le rôle de l'audit interne et du contrôle interne dans la prévention et la détection de la fraude: cas d'un échantillon d'entreprises algériennes</i>
13	Dr. HEBRI Assia (Université de Mascara)	<i>Le programme des énergies renouvelables en Algérie.. Vers une efficacité énergétique d'ici 2030</i>
01	Dr. KARA Rabah (Université de Tizi-Ouzou)	<i>Essai sur l'évolution de l'économie algérienne 1962-2015: Approche historique</i>

دور مؤشرات الحيطة والحدز الجزئية في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية الناتجة عن التحرير المالي - دراسة تطبيقية بالمحاكاة على البنك الوطني الجزائري BNA -

عبد الصمد سعودي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة

بلقاسم سعودي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة



ملخص:

يعد التحرير المالي، يعد أهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال هذه الفترة، وأبرز معالم النظام المالي الجديد وقد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة، وكذلك بموجة التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي، التي تشهدها غالبية الدول، وتعد المصارف أهم القطاعات التي يشملها التحرير المالي إضافة لأسواق صرف العملات وقطاع التأمين والبورصات.

ترتبط مؤشرات الأزمة المصرفية التي يتعرض لها القطاع المصرفي بصورة مباشرة بسلامة النظام المالي، وتحقيق مبدأ السلامة المالية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام بموقف مالي سليم، فالهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية ونجاعة مؤشرات الحيطة الجزئية والتي تعرف بإطار CAMELS في الحد من المخاطر المالية مع تبيان الكيفية التي تستخدم بها هذه المؤشرات في البنوك، وخلصنا إلى أن نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS يعالج مشاكل البنوك في ستة مؤشرات جزئية دون غيرها وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق فتعمل هذه المؤشرات على الاكتشاف المبكر لنقاط الضعف الخطرة في أدائها ومعالجتها قبل تفاقمها، وكذلك اكتشاف نقاط القوة ومحاولة تعزيزها، وبهذا فإن هذه المؤشرات تساهم بشكل كبير في تحقيق متطلبات التخطيط المالي السليم وكذلك تأثيرها الفعال على نمو واستمرارية البنك وبالتالي حماية الجهاز المصرفي والحد من قابلية تعرضه للأزمات المصرفية.

Summary:

The policies have resulted in financial liberalization and internationalization of the transition banking crises, financial crises and the variety and sequence, perhaps the most important challenges and the negative effects of financial liberalization. The effects of these crises threatened to severe and serious economic and financial stability of the States concerned, and clearly demonstrated through the recent global financial crisis. In this sense, the stability of the domestic financial system and international has become the basic objectives of the international community and the general necessity and urgency imposed by the complexity of markets and development, and in this framework, we find that many local and international institutions (IMF, World Bank...) devoted an important aspect of its activities to study the financial stability and seek to achieve, especially after the adoption of the various States of the policy of financial liberalization and the rise of financial capitalism and the spread of necessary personnel.

أولاً: التحرير المالي: مفهومه، إجراءاته، مخاطره.

1- مفهومه: بعد انهيار النظام النقدي الدولي المسمى بنظام برتن وودز عام 1972 وتعويم أسعار صرف العملات الرئيسية (الدولار الأمريكي، الباون الإنكليزي، الين الياباني والمارك الألماني)، ظهرت حاجة ملحة لتحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه في الدول الصناعية. حيث بدأت دولة تلو الأخرى بتخفيض هذه القيود أو إلغائها بهدف تمكين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من التكيف للتغيرات الحاصلة في النظام النقدي الدولي وخصوصاً للتقلبات في أسعار صرف العملات وزيادة المخاطر الناتجة عن ذلك وصولاً إلى تحقيق الكفاءة في استخدام التدفقات الرأسمالية والادخارات والذي تعتبر الهدف الرئيسي للتحرير المالي حيث يعرف "التحرير المالي" بأنه أي إجراء أو قرار يهدف إلى جعل النظام المالي أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسية. وكانت أولى بدايات التحرير المالي في الدول الصناعية الكبرى لتمتد فيما بعد إلى الدول النامية وهذا يعني أن التحرير المالي يمكن أن يتضمن الإجراءات التالية: (1)

- تحرير أسعار الفائدة من القيود المفروضة عليها.
- تخفيف القيود على تعامل البنوك التجارية بالأوراق المالية.
- تقليل استخدام أدوات التدخل المباشر وزيادة استخدام أدوات التدخل غير المباشر في إدارة السياسة النقدية.
- رفع أو تقليل الحواجز على المشاركة الأجنبية في أسواق المال الوطنية.
- السماح باستخدام أدوات مالية جديدة كالسندات الصفرية Zero-Coupon Bond أو السندات الصادرة بعملات أجنبية أو أية أداة مستحدثة أخرى.

- أي إجراء يؤدي إلى زيادة التنافس في القطاع المالي وتشجيع دور القطاع الخاص فيه بما في ذلك خصخصة القطاع العام.
- رفع القيود على سوق الصرف الأجنبي وبالتحديد على حركة رأس المال من وإلى البلد سواء بالنسبة لحركة رأس المال الناتجة عن التجارة الدولية أو حركته الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

فمن خلال ما سبق يمكن أن نعرف التحرير المالي من عدة جوانب وهذا حسب اختلاف آراء ووجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، فيعرف التحرير المالي بأنه (2) يقضي بالتخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة، التي ينجم عن هذا التخصيص غير الكفاءة للموارد المالية إلى التأثير سلباً على النمو والاستثمار والادخار (3). أو هو محاولة لتخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وعملها وأدائها.

وهذا يتحدد مفهوم التحرر المالي بالمعنى الشامل بمجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق وعدد كبير من الخدمات، فيما يتحدد مفهوم التحرر المالي بالمعنى الضيق بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعميق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.

2- إجراءات التحرير المالي: (4) تشمل سياسات التحرر المالي على مجموعة من الإجراءات يتطلب التحرير المالي المرور بها وذلك من خلال تطبيق إجراءات التحرير على المستوى المحلي والإجراءات التحرير على مستوى الخارجي.

- إجراءات التحرير على مستوى المحلي: (5) والذي يشتمل على ثلاث متغيرات أساسية هي تحرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقف علماً لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتركها لتحديد في السوق بالالتقاء

بين عارضي الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند الحد المعين وتحرير الائتمان وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، وثانيا إلغاء الاحتياطات الإلجبارية المغالى فيها على البنوك، وتحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية حيث تدعم بحوث استندت إلى مجموعة مختلفة من الأساليب بما في ذلك الدراسات القطرية فكرة أنه كلما اتسع نطاق وجود البنوك الأجنبية في بلد ما تحسنت نوعية الخدمات المالية، إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات.

- إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي: تتضمن سياسات التحرر المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات التي يمكن عرضها كالآتي:

✓ إلغاء ضوابط الصرف: وذلك باعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق، إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية.

✓ فتح حساب رأس المال: ويعني ذلك حرية انتقال الأموال من وإلى الاقتصاد، وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية؛ وهذه الحرية تزيد من إمكانية امتلاك المحليين لأصول الحقيقية والمالية والنقدية الأجنبية، وتسمح لغير المقيمين بامتلاك الأصول المحلية وتداولها، والسماح للشركات المساهمة الأجنبية الدخول السوق المالية المحلية، وهذا يتضمن حذف العقوبات التي توقف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، وإزالة السيطرة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال(6).

✓ فتح أسواق الأوراق المالية: تخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية، وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليصها أمام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة في السوق أو الانسحاب منها، لأمر الذي يعزز تشجيع الشركات المساهمة وإعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية، والعمل على تحسين البنية الأساسية لتطوير الأسواق المالية، مثل إنشاء شبكة للتعامل مع السماسرة والوسطاء في السوق المالية، والسماح للشركات الأجنبية الدخول في السوق المالية وفسح المجال لها إصدار الأوراق المالية المختلفة وذلك لتعزيز حالة المنافسة في القطاع المال أضف إلى ذلك فسخ المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية وأمام المضاربين والمتعاملين الأجانب للانضمام إلى السوق المالية.

3- مخاطر التحرير المالي: (7) يؤدي التحرير المالي إلى تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، ولعل ذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، حيث حدثت في عقد التسعينات أزمات بنكية ومالية في مالا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي، وقد تصاعدت أزمات البنوك والأزمات المالية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية كندا وشمال أوروبا وإفريقيا فضلا عن الأزمات التي واجهتها بنوك روسيا ودول شرق ووسط أوروبا وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل التحرير المالي والعمولة، حيث كانت لهذه الأزمات تأثير على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها بل وامتد تأثيرها السليبي على النظام المالي في البلاد الأخرى.

وتعد طريقة تطبيق إجراءات التحرير المالي من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمات، حيث يوجد منهجان لتحرير المالي أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحيطه وحذر.

حيث أدى التطبيق الآني لكافة خطوات التحرير المالي مع تجاهل اعتبارات التسلسل والتدرج إلى حدوث مشاكل مالية واقتصادية في دول التي سلكت ذلك النهج، ونشير إلى تجارب كل من الأرجنتين ولأوروغواي للتحرير الشامل، فإن كلتا الدولتين قامتا بتحرير قطاعيهما المالي الداخلي والخارجي في آن واحد، وأن جميع خطوات التحرير من إزالة القيود على سعر الفائدة وتخصيص الائتمان، وعلى حرية الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، وعلى سوق رأس المال بالإضافة إلى قابلية العملة للتحويل الكامل قد تمت في آن واحد. وقد أدت تلك الخطوات إلى تزايد درجة العمق المالي، ومارست نوع من التساهل نتيجة تأثيرات الإيجابية على الاستثمار الكلي والأداء الاقتصادي في تلك الدول إلى الوقوع في دائرة من الأزمات المالية أهمها (8).

- واجهت الأرجنتين مشكلة الدولار المتزايدة لأصول والخصوم الجهاز المصرفي نتيجة التحرير القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي عرض كل البنوك والشركات المقرضة لمخاطر تخفيض العملة الوطنية.

- أدى التحرير المالي في الأرجنتين إلى زيادة نسب الرفع المالي للشركات حيث تزايدت مديونيتها قصيرة الأجل لتلك الشركات.

- تأثرت الأرجنتين على وجه الخصوص بأزمة المكسيك عام 1995 حيث أدت إلى تزايد كبير في التدفقات الرأسمالية الخارجية.

- وفي تركيا أدى التحرير غير التدريجي إلى تقلبات شديدة في كل من سوق رأس المال وأسعار الصرف، كما تعرض كل من القطاعين المالي والحقيقي لمخاطر منتظمة كبيرة.

أما من أمثلة تجارب تحرير المالي التدريجي نذكر في ذلك تجربة الهند التي اتخذت نهجا تدريجيا في التحرير المالي 1991، حيث قامت بتحرير القطاع المالي الداخلي بشكل تدريجي قبل القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي مكنها من تجنب العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، وأدى ذلك إلى زيادة مستوى العمق المالي بها.

- ويمكن الإشارة إلى نقطة مهمة وهو أن التحرير من كل القيود لا يعني عدم تدخل الحكومة في السوق المالي، بل يبقى للحكومة درجة من التدخل في حالة فشل السوق، من خلال الإشراف وتنظيم هذا السوق.

ثانيا: الأزمات المالية: المفهوم والأنواع، والأسباب.

1- مفهوم الأزمة المالية: بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف المقدمة لها تتفق على كونها اختلالا عميقا واضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعهما انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها؛ ويمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى؛ كما يمكن تعريف الأزمة بصفة عامة كما يلي: هي حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء، أو هي ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أيا كانت درجة استعداد المنظمة والذي يمكن أن يؤدي إلى تدميرها أو على الأقل إلحاق الضرر بها. (9)

من خلال ما تقدم من تعريف يمكن القول أن الأزمة مهما كانت تتسم بالخصائص التالية:

✓ عنصر المفاجأة: العنيفة عند انفجارها وإن كان قد يسبقها بعض المقدمات أو الإرهاصات؛

- ✓ نقص المعلومة وعدم دقتها: حيث لا يعرف من المتسبب في حدوث الأزمة ولا يعرف حجمها، ولا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف معها، بالإضافة إلى أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر فيها؛
- ✓ تصاعد الأحداث: إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة، وعلى صاحب القرار؛
- ✓ فقدان السيطرة: إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته؛
- ✓ حالة الذعر: حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة؛
- ✓ غياب الحل الجذري السريع: فلازمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلا عن غياب هذا الحل الجذري أصلا؛(10)

- ✓ التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها، وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها؛
- ✓ الدخول في دائرة المجاهيل المستقبلية والتي يصعب معرفتها أو حسابها بدقة تشبه الدوامة التي تدور في فلك يصعب الخروج منه

2- أنواع الأزمات المالية: يمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع للأزمات المالية: (11)

- **الأزمات المصرفية:** وتتخذ شكلان:
 - ✓ **أزمة السيولة:** تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع؛ وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي تحدث الأزمة؛ وإذا امتدت إلى بنوك أخرى، تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية.
 - ✓ **أزمة الائتمان:** وتحدث لما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض.
- **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":** يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة"، أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر؛ وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل؛ وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث لما يكون هناك اتجاه قوي لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى.

- **أزمات العملات:** وتحدث هذه الأزمات لما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة، ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25%؛ كما تسمى أيضا هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات. (12)

- 3- **أسباب الأزمات المالية:** إن أسباب هذه الأزمات تختلف من اقتصاد دولة لأخرى بحسب ظروفها، ففي دراسة دولية معمقة شملت 102 أزمة مالية لعشرين بلدا خلال العشرين عام الماضية (استخدم مؤشر مزدوج يتكون من درجة انخفاض قيمة العملة، ونسبة الخسارة في الاحتياطات)، توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أكثر بلدان العينة المدروسة عرضة

للأزمات المالية هي البلدان التي شهدت تحرراً في أسواقها المالية، والأزمات المصرفية التي أدت بدورها إلى أزمة عملات، نظراً للعلاقة السببية بين الأزمة المصرفية وأزمة العملات، مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات للبلد المعني(13).

فمعظم الأدبيات الاقتصادية تشير إلى جدل دائر حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالي. فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، وفقاً لنظرية "مينسكي" **"Minsky's Theory"** فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو كما يسمى **"Financial Fragility"** وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل(14).

قبل التفصيل في الأسباب يمكن إجمال أسباب نشوء الأزمات المالية في دولة في النقاط التالية:

- انخفاض شروط التبادل التجاري وتقلبات أسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف وارتفاع معدل التضخم.
- التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانحياز أسواق الأوراق المالية كانت القاسم المشترك للعديد من الأزمات المالية.

- تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.
تكون الدول التي تنتهج سياسة سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، وتفقد السلطات النقدية قدرتها على لعب دور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض.

ثالثاً: أدوات ضبط استقرار وسلامة النظام المالي:

لا شك في أن توفر الأدوات الكمية والنوعية لمراقبة وتقييم استقرار وسلامة النظام المالي تيسر مهمة التنظيم والإشراف المصرفي الحريص. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام هذه الأدوات كنظام إنذار مبكر ضد الكوارث المالية الممكنة. وقد شرع عدد كبير من المؤسسات الوطنية والعالمية في تطوير مثل هذه الأنظمة وكثفت في السنوات الأخيرة الجهود في هذا المجال.

1- نظام تصنيف المراتب المعروف بنظام كاملز CAMELS: (15) وهو أحد الأدوات الشائعة التي يستخدمها المفتشون المصرفيون لمراقبة سلامة المؤسسات الفردية الذي طور في الولايات المتحدة في أوائل التسعينات وتبناه بأشكال متنوعة عدد كبير من البلدان الأخرى وكلمة **CAMELS** اختصار يجمع الأحرف الأولى للكلمات التي تدل بالإنجليزية على كفاية رأس المال، ونوعية الأصول، والإدارة، والإيرادات، والسيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق. وبإمكان المنظمين المصرفيين اعتماداً على مؤشر مركب مشتق من معلومات تتعلق بالمجالات الستة هذه وتتصل بأنشطة المصرف أن يقوموا بالعمل اللازم لتبديل سلوك المصرف أو إغلاق عملياته عندما تكون رتبته متدنية جداً. لكن، تنفيذ هذا النظام في البلدان النامية يواجه عدداً من الصعوبات العملية من بينها المشاكل الرئيسية التي تقترب بكفاية رأس المال، وخاصة، مراقبة نوعية أصول المصرف التي استعرضناها أعلاه؛ وعلاوة على ذلك من الواضح أن الإدارة السليمة ضرورية لأداء المصرف؛ لكن الإدارة متغيرة نوعي من الصعب قياسه، ومن الواضح أن هناك علاقة ما بين ربحية المصرف ويسره، ولكن يصعب تفسير هذه العلاقة. فمثلاً يمكن عزو تحقيق المصرف أرباحاً عالية بشكل غير اعتيادي إلى زيادة المحازفة. وتتأثر السيولة بعدد من العوامل المختلفة، من بينها مصادر التمويل، وتباين آجال الاستحقاقات والإيرادات والإدارة السيئة للسيولة قصيرة الأجل. ويمكن تفسير ذلك بشكل مقنع من خلال استخدام انحياز بنك بارينغز عام 1990 مثلاً، يوضح أن مصرفاً لديه سيولة ويتمتع بالسلامة في فترة زمنية معينة يمكن أن يتدهور بسرعة نحو الإعسار والإفلاس بسبب سوء إدارة وغش موظف أو اثنين.

وأخيراً يخلق قياس الحساسية تجاه مخاطر السوق مشاكل عديدة ناجمة أساساً عن ازدياد تنوع عمليات المصارف ودخولها مجالات مثل تبادل وتأثر الفائدة، وصفقات صرف العملة وصفقات سوق الأسهم، والسلع وحتى العقارات، ويولد كل من هذه العمليات درجات متفاوتة من الخطر يصعب جداً قياسها.

2- نظام بيسيك BASIC للإشراف المصرفي: وقد طورته الأرجنتين إثر أزمة بيسو أو تيكيلا المكسيكية من 1994 إلى 1995. ويشير الاختصار إلى السندات، والتدقيق المحاسبي، والإشراف، والمعلومات، والتصنيف الائتماني؛ وأحد السمات الخاصة لهذا النظام هي التأكيد الشديد على الكشف عن المعلومات التي تتعلق بكافة القروض في النظام المالي وخلق مكتب ائتمان لتوفير المعلومات لعامة الناس؛ بالطبع هناك مشكلة تكمن في ذلك هي أن المنفعة الناجمة عن المعلومات تعتمد على دقتها وموثوقيتها. وسمة أخرى هامة لهذا النظام تتعلق بالطلب من المصرف الحصول على مرتبة ائتمانية والإعلان عنها، وعلاوة على ذلك، يتعين على المصارف إصدار ديون تابعة، ما يخضعها للنظام الذي يفرضه السوق.

3- نظام مؤشرات الحرص الكلية إم.بي.أي (MPI) لسلامة النظام المالي (16): وهو نظام مراقبة شامل وطموح أكثر لسلامة النظام المالي، الذي يجري تطويره كجزء من برنامج مشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو تقييم القطاع المالي ويضم نظام إم.بي.أي (MPI) إطار نظام كاملز CAMELS مضافاً إليه المؤشرات الكلية؛ وباستخدام إطار كاملز تحسب المؤشرات الكلية لسلامة المؤسسات المفردة وتعرف بـ "مؤشرات الحرص الجزئية". وتغطي مؤشرات الاقتصاد الكلي المتغيرات الكلية ومنها النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، والتضخم وتأثر الفائدة والصرف والإقراض والانتعاش في أسعار الأصول والتأثيرات المرتبطة بالكثرة والعدوى ويستند نظام إم.بي.أي مفاهيمياً إلى أن المؤشرين الجزئي والكلّي، وهما بالتحديد الضعف المالي للمؤسسات المفردة وصدّامات الاقتصاد الكلي، مفيدان في تحديد الأزمة بدقة. ولا يزال نظام إم.بي.أي في مراحل التطوير الأولى ويحتاج عدداً من التحسينات قبل أن يصبح جاهزاً للعمل. من هذه الناحية هناك حاجة إلى توضيح مفهوم محددات سلامة واستقرار النظام المالي والعلاقات المتبادلة بينهما، وتحديد إرشادات الإنذار المبكر المختلفة التي يتعين على صانعي السياسة الانتباه إليها لمنع حدوث الأزمات المالية. غير أن المشاكل الهائلة التي قد تواجه تكمن في مجالات البيانات الإحصائية. وفي هذا السياق تصبح فائدة نظام إم.بي.أي محدودة جداً بفعل تنوع المعايير الإحصائية الوطنية وتغايرها بشدة؛ والأكثر من ذلك أن الافتقار إلى معيار دولي يعيق المقارنات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك هناك المسائل الشائكة، التي تتعلق بالبيانات السيئة أو الناقصة أو بندرة البيانات حول نوعية أصول المصرف ووجهات عملياته الأخرى، ومنها الملكية والتركيز القطاعي للديون، وتقديم الديون الرديئة (المعدومة) وشطب الديون. وتشكل مشكلة عدم توفر بيانات كافية، بالفعل تحدياً هائلاً في البلدان النامية، كما أنها مصدر قلق جدي في الدول المتطورة، كما تبين مؤخراً في سلسلة من الفضائح المالية في اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أكدنا أعلاه، تطرح المبتكرات المالية المتواترة بسرعة، مثل المشتقات المالية، وعمليات البيع والشراء غير المدرجة في الميزانية مشاكل خاصة تتعلق بتقييم سلامة المؤسسات المالية، وذلك بسبب التقلبات الحادة، وعدم تقديم تقارير حول عمليات البيع والشراء وضخامة هذه العمليات، كما حدث في حالة بنك بارينغز.

رابعاً: تحليل مؤشرات الحيطة الجزئية للبنك الوطني الجزائري BNA باستخدام نظام التقييم المصرفي camels

1- القواعد الاحترافية المطبقة على البنك الوطني الجزائري: سعت السلطات النقدية في كل دولة إلى إجبار البنوك على إتباع القواعد الاحترافية والتقيّد بها، حماية لتلك البنوك ومودعيها، وحفاظاً على سلامة النظام المصرفي ككل حيث تفرض لجنة بازل للرقابة المصرفية على بنوك الجزائر إتباع سياسة صارمة وواضحة المعالم في إطار مهامه الاشرافية والرقابية على

متعاملي الجهاز المصرفي الوطني والبنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك التجارية الجزائرية يخضع للقواعد التي تبنتها السلطات النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض والتعديلات المتمثلة في التوصيات الصادرة عن لجنة بازل الأولى، ونظرا للمجال الواسع للتدخلات البنكية أصبح من الضروري أن تتصرف بحذر في تعاملاتها المالية بشكل يحافظ على توازن هيكلها المالي والوفاء بالتزاماتها تجاه الغير من أصحاب الودائع الخاصة وقد حدد البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية أدوات تنظيم تحدد فيها شروط للنشاط البنكي وكذا القواعد الاحترازية والتي شرع في تطبيقها ابتداء من جانفي 1992 تطبيقا للتعليمية رقم 91-34 الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية. (17)

و يمكن أن نميز القواعد الاحترازية التالية:

- **رأس المال الأدنى:** يعتبر أول نظام في الجزائر المحدد لرأس المال الأدنى هو النظام رقم 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والذي نص على أن يكون الحد الأدنى لرأس المال البنوك 500 مليون دج دون أن يقل هذا المبلغ عن 33% من الأموال الخاصة، وقد تم تعديل الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية سنة 2004 ليصبح محمدا ب 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية. (18)

- **نسبة تقسيم المخاطر:** تهدف هذه النسبة إلى تحديد سقف العلاقة بين الأموال الذاتية للبنك والتزاماته على أهم مدينيه فرديا أو جماعيا، وهذا من أجل تخفيف تأثير إفلاس مدين أو أكثر، وتحدد القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر نوعين من تقسيم المخاطر التي يتوجب على كل بنك و مؤسسة مالية احترامها وهي: - نسبة قصوى بين مجموع المخاطر الناتجة عن عملياته مع نفس المستفيد ومبلغ صافي الأموال الذاتية أي: [المخاطر الناتجة عن المستفيد / صافي الأموال الذاتية] $\geq 25\%$. تتعلق المخاطر الناتجة عن الزبون بمخاطر الميزانية وتلك خارج الميزانية ويؤدي تجاوز هذه النسبة إلى تخصيص تغطية للمخاطر تتمثل في ضعف نسبة الملاءة أي 16% .

- **نسبة قصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين الذين يحصل كل واحد منهم على حجم قروض تتجاوز نسبة 15% من صافي الأموال الذاتية، لا يجب أن تفوق 10 مرات صافي الأموال الذاتية للبنك والمؤسسة المالية. (19)**

- **متابعة الالتزامات والتأمين على الودائع:** لقد نصت قواعد الحذر في الجزائر على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيبها حسب درجة المخاطرة وتكوين المخصصات اللازمة لها، كما يجب على أي بنك أن يقوم بالتأمين على الودائع التي لديه لمواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وذلك لحماية أموال المودعين والحفاظ على مبدأ الأمان، ويعتبر وضع نظام لضمان الودائع من أهم مقترحات لجنة بازل لمعالجة إفلاس البنوك. (20)

- **نسبة تغطية المخاطر:** وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر القرض الناتجة عن عملية توزيع القروض تعرف بنسبة الملاءة المالية أو نسبة كوك حيث:

نسبة كوك = [الأموال الخاصة الصافية / مجموع الأخطار المرجحة].

وقد حددت هذه النسبة ب 8% كحد أدنى يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامها وهذا ابتداء من نهاية ديسمبر 1999 إذ حددت قبل ذلك بنسب أخرى كالتالي:

- 4 % ابتداء من نهاية جوان 1995؛

- 5 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1996؛

- 6 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1997؛

- 7 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1998. (21)

- **السيولة:** هذه النسبة تعرف بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر والخصوم قصيرة الأجل، حيث تهدف من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة من اللحظات، ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية حيث تكون هذه البنوك والمؤسسات مستعدة لتسديد ديونها في أجال استحقاقها وضمان قدرتها على تقديم القروض للغير في الوقت نفسه تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينة البنوك والمؤسسات المالية، ويشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر أو تساوي 100% أي: نسبة السيولة = [الأصول السائلة في المدى القصير / الخصوم المستحقة في المدى القصير] $\leq 100\%$

- **وضعية المصرف:** هذه القاعدة تهدف إلى تخفيف آثار المخاطر الناجمة عن العمليات بالعملة الصعبة، و في هذا الإطار وضعت السلطة النقدية نسبتين، ويتعلق الأمر ب:

- نسبة قصوى محددة ب 10% بين مبلغ وضعية المصرف (قصيرة أو طويلة) مع مبلغ صافي الأموال الذاتية أي: [مجموع وضعيات الصرف في كل عملة / صافي الأموال الذاتية] $\geq 10\%$.

- نسبة قصوى لا تتعدى 30% بين مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات ومبلغ صافي الأموال الذاتية أي: [مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات / صافي الأموال الذاتية] $\geq 30\%$.

2- تحليل مؤشرات البنك الوطني الجزائري باستخدام معيار CAMELS

2-1 تحليل مؤشر كفاية رأس المال (نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول): تمثل هذه النسبة ما تم استعماله من رأس المال الأساسي لتمويل أصول البنك وحسب نظام camels والدراسة التي قامت بها مؤسسة examiner orionation الأمريكية إذا كانت النسبة أكبر من 5% فهذا مؤشر على أن رأس مال البنك جيد، أما إذا كانت أكبر من 4% فهذا يعني أن رأس مال البنك ملائم، في حين إذا كانت أقل من 4% فهذا يعني أن رأس مال البنك ضعيف، أما إذا كانت أقل من 3% فهذا يعني أن رأس مال البنك ضعيف جدا، ولمعرفة مدى ملائمة رأس مال البنك الوطني خلال أربع سنوات المتوفرة نقوم بإعداد الجدول التالي:

الوحدة: دج

الجدول رقم 1 : نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول

البيان	2009	2010	2011	2012
رأس المال المدفوع	41.600.000	41.600.000	41.600.000	41.600.000
الاحتياطيات	8.026.164	24.839.732	65.647.403	86.804.864
أموال لمواجهة الأخطار المصرفية العامة	28.417.616	42.859.591	42.034.337	40.612.095
الأرباح المحتجزة	13.746.086	13.746.086	661.676	2.000.000
نحصل على رأس المال الأساسي				

171.016.959	149.943.416	123045409	91.789.866	رأس المال الأساسي
1.840.371.250	1.521.174.069	1.341.211.616	1.190.013.203	متوسط الأصول
%9.29	%9.85	%9.17	% 7.71	رأس المال الأساسي / متوسط الأصول
%9.00				متوسط النسبة
1				تصنيف رأس مال البنك

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك BNA

من الجدول أعلاه يتبين أن نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول في ارتفاع عبر السنوات حيث: خلال سنة 2009 كان البنك الوطني الجزائري يملك حوالي 91 مليون دج رأس مال أساسي والذي يغطي 7.71% من متوسط الأصول التي بلغت حوالي 1190 مليون دج ثم ارتفعت النسب في السنوات الأخيرة إلى 9% وذلك بسبب إصدار بنك الجزائر قرار برفع رأس مال البنك الوطني الجزائري فقام هذا الأخير بإصدار 27000 سهم قامت بشراءها الخزينة العمومية.

- وباستعراض متوسط نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول والبالغة 9% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ملاحة رأس مال البنك ومقارنتها مع النسب المقررة وفقا لنظام camels نجد أنها أكبر من 5% أي تقع في المستوى الأول. بمعنى أن البنك يملك رأس مال جيد ويتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاحة المصرفية، أي أن رأس المال كاف لتمويل أصول البنك، وزيادة رأس المال الأساسي بما يتناسب مع حجم موجوداته يضمن سلامة واستقرار البنك.

2- تحليل مؤشر جودة أصول

1-2 - نسبة الأصول المرجحة WCR:

نسبة الأصول المرجحة = [المخصصات] / [حقوق الملكية + المخصصات].

الجدول رقم 2: نسبة الأصول المرجحة

2012	2011	2010	2009	البيان
1.023.538	1.050.681	1.050.681	1.101.774	مخصصات القطاع العام
1.875.623	1.968.904	3.765.695	2.057.344	مخصصات القطاع الخاص
2.899.161	3.019.585	4.816.376	3.159.118	المخصصات الإجمالية
41.600.000	41.600.000	41.600.000	41.600.000	رأس المال المدفوع
86.804.864	65.647.403	24.839.732	8.026.164	الاحتياطات
128.404.864	107.247.403	66.439.732	496.266.164	حقوق الملكية
%2.20	%2.73	%6.75	%0.63	نسبة التصنيف المرحح
%3.07				متوسط النسبة WCR
1				درجة التصنيف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التصنيف المرحح غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث:

خلال سنة 2009-2010 نلاحظ أن النسبة ارتفعت من 0.63% إلى 6.75% وهو مؤشر على وجود حجم من الديون المتعثرة ثم انخفضت هذه النسبة خلال السنوات 2011-2012 ب 2.73%- 2.20% على التوالي وهذا مؤشر جيد ويرجع سبب الانخفاض إلى ارتفاع الاحتياطات وارتفاع حقوق الملكية بمعنى أن البنك أدرك الخطأ الحاصل في نشاطه فيما يخص حجم الديون المتعثرة.

- وباستعراض متوسط النسبة WCR البالغة 3.07%، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة أصول البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول، فإن هذه النسبة أقل من 5% بمعنى أن أصول البنك قوية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (1)، ولكن هذه النسبة غير كافية للحكم على مؤشر جودة الأصول لذلك سوف نقوم بتحليل النسبة التالية:

2-2- نسبة التصنيف الإجمالي TCR :

نسبة إجمالي التصنيف $TCR = \frac{[القروض\ المتعثرة]}{[حقوق\ الملكية + المخصصات]}$.

الجدول رقم 3 : نسبة التصنيف الإجمالي

البيان	2009	2010	2011	2012
القروض المتعثرة بالقطاع العام	60.174.302	60.105.132	58592234	57129132
القروض المتعثرة بالقطاع الخاص	103.324.729	100.249.743	1076335347	106473450
إجمالي القروض المتعثرة	163.499.031	160.354.875	1134927581	163602582
المخصصات الإجمالية	3.159.118	4.816.376	3019585	2899161
حقوق الملكية	496.266.164	66.439.732	107247403	128404864
نسبة التصنيف الإجمالي TCR	32%	225%	1029%	124%
متوسط النسب TCR	352%			
درجة التصنيف	5			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التصنيف الإجمالي غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث:

خلال سنة 2009-2010 ارتفعت نسبة التصنيف الإجمالي من 32.73% إلى 225.04% بسبب زيادة الديون المتعثرة حيث تفوق تقريبا حقوق الملكية والمخصصات بكثير، ورغم زيادة حقوق الملكية سنة 2011 إلا أن النسبة TCR ارتفعت إلى 1029.25% وهذا مؤشر على وجود اختلال في نشاط البنك، وملاءة رأس المال ومخصصات الديون المتعثرة غير كافية لمواجهة المخاطر، وعلى الرغم من انخفاض النسبة سنة 2012 إلا أن الديون المتعثرة مازالت تفوق تقريبا حقوق الملكية والمخصصات وهذا مؤشر على وجود مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة.

باستعراض متوسط النسبة TCR البالغة 352.90% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف جودة أصول البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم 3)، فإن هذه النسبة أكبر من 100% بمعنى أن أصول البنك غير مرضية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (5) وهو الأسوأ.

يمكن تلخيص أهم النسب التي استعملت لتحليل مؤشر جودة الأصول في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: ملخص نسب تحليل مؤشر جودة الأصول

البيان	درجة التصنيف
التصنيف المرجح WCR	1
التصنيف الإجمالي TCR	5
تصنيف أصول البنك	3

المصدر: من إعداد الباحثين

من الجدول أعلاه يتبين أن أصول البنك الوطني الجزائري جيدة بعض الشيء وتقع في المستوى الثالث، بمعنى أن البنك يظهر نقاط ضعف رئيسة، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث إعسار البنك إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

3- تحليل مؤشرات الربحية: كما سبق القول فإن الإدارة تنظر إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فانخفاض مؤشرات الربحية يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه المؤشرات قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، ولأغراض الوقوف على مدى ربحية البنك يتم حساب وتحليل النسب التالية:

3-1 - معدل العائد على إجمالي الموجودات: تستخدم هذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات زادت قدرة حقوق الملكية على مقابلة الأصول الخطرة وارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والتحكم في التكاليف والعكس صحيح ويقاس هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$ROA = \frac{[\text{صافي الدخل}]}{[\text{إجمالي الموجودات}]}$$

والجدول الموالي يبين العائد على إجمالي الموجودات للأربع سنوات للبنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم 5: معدل العائد على إجمالي الموجودات ROA

البيان	2009	2010	2011	2012
إجمالي الموجودات	1.260.737.875	1.421.685.356	1.620.662.782	2.060.079.717
متوسط الأصول	119.0013.203	1.341.211.616	1.521.174.069	1.840.371.250
صافي الدخل	21.016.960	32.599.909	34.819.139	27.180.499
نسبة العائد على متوسط الأصول	%1.66	%2.29	%2.14	%1.31
متوسط نسب ROA	%1.85			
درجة التصنيف	1			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل العائد على متوسط الأصول في ارتفاع مستمر عبر السنوات 2009-2010-2011 وهذا نتيجة تزايد أرباح البنك بعلاقة طردية مع أصوله ورغم انخفاض النسبة سنة 2012 بسبب انخفاض الدخل إلا أن النسبة 1.31% تعتبر مؤشر جيد على أداء البنك وارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله.

باستعراض متوسط النسبة ROA البالغة 1.85%، والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ربحية البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم 4 ص 18)، فإن هذه النسبة أكبر من 1.5% بمعنى أن ربحية البنك جيدة وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (1)، إلا أن حساب هذا المعدل غير كاف للحكم على مؤشر ربحية البنك لذلك يتطلب الأمر تحليل نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل.

3-2- نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في توليد الدخل من نشاط البنك العادي، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن للإدارة القدرة على توليد أرباح من نشاط البنك العادي بغض النظر عن النشاط غير العادي، والجدول الموالي يبين تطور هذه النسبة خلال أربع سنوات BNA .

الجدول رقم 6: نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل

البيان	2009	2010	2011	2012
الدخل من التمويل	52.437.400	41.960.887	57.012.496	64.150.441
إجمالي الدخل	73.454.360	74.560.796	91.831.635	91.330.940
نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل	71.38%	56.27%	62.08%	70.23%
متوسط النسب	64.99%			
درجة التصنيف	2			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل غير مستقرة حيث: بمقارنة سنة 2010 بسنة 2009: في سنة 2009 بلغت نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل 71.38%. بمعنى أن البنك الوطني الجزائري يحقق 71.38% من إيراداته بالاعتماد على نشاطه العادي، أما في سنة 2010 فقد انخفضت هذه النسبة إلى 56.27% نتيجة ارتفاع الدخل ثم ارتفعت النسب سنة 2011-2012 ب 62.08%- 70.23% نتيجة ارتفاع الدخل من التمويل بنسبة أكبر من ارتفاع الدخل من النشاط غير العادي للبنك.

وباستعراض متوسط نسب الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل البالغة 64.99% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف ربحية البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم 4 ص 18)، فإن هذه النسبة تقع في المجال [50% - 75%]. بمعنى أن ربحية البنك مرضية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (2).

مما سبق يمكن تلخيص أهم النسب التي استعملت لتحليل مؤشر الربحية في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: تلخيص نسب تحليل مؤشر الربحية

البيان	درجة التصنيف
معدل العائد على الأصول ROA	1
نسب الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل	2
تصنيف ربحية البنك	2

المصدر: من إعداد الباحثين

ملاحظة: تصنيف ربحية البنك = $1.5 = 2/1 + 2$ ويمنح لها التصنيف رقم (2).

يتبين أن ربحية البنك الوطني الجزائري مرضية وتقع في المستوى الثاني أي أن البنك الوطني الجزائري يولد دخلاً كافياً لتلبية متطلبات الاحتياطيات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن المصرف قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف من أجل مسار أفضل للبنك.

4- تحليل مؤشرات السيولة

4-1- نسب السيولة الحاضرة: تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أو لدى البنك المركزي، أو البنوك الأخرى، ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب وانخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يمكن من زيادة النقد والاستثمارات التي يوجه بها المصرف التزاماته المختلفة، ولمعرفة مدى قدرة البنك الوطني الجزائري على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام سيولته الحاضرة نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم 8: نسب السيولة الحاضرة

البيان	2009	2010	2011	2012
صندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك	82.826.670	121.610.230	213.006.730	246.496.510
سندات عمومية	296	296	296	220
السيولة الحاضرة	82.826.966	121.610.526	213.007.026	246.496.730
ديون بذمة المؤسسات المالية	201.088.954	290.560.461	48.006.753	110.841.943
ودائع العملاء	723.959.223	738.292.584	970.673.130	1.325.198.501
خصوم أخرى	37.985.095	43.414.989	277.474.800	278.753.158
الخصوم المستحقة على المدى القصير	963.033.272	1.072.268.034	1.296.154.683	1.714.793.602
نسبة السيولة الحاضرة	%8.60	%11.34	%16.43	%14.37
متوسط النسبة	%12.68			
درجة التصنيف	2			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة الحاضرة غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث: بلغت نسبة السيولة الحاضرة 8.60% سنة 2009 وهي غير كافية لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل ثم ارتفعت سنة 2010-2011 بنسب 11.34%- 16.43% على التوالي بسبب ارتفاع السيولة الحاضرة بنسب أكبر من ارتفاع الودائع وما في حكمها وهذا مؤشر على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب ثم انخفضت النسبة سنة 2012 ب 14.37% نتيجة ارتفاع الخصوم المستحقة بنسبة أكبر من ارتفاع السيولة الحاضرة لدى البنك الوطني الجزائري. وباستعراض متوسط النسبة البالغة 12.68% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول سابقا، فإن هذه النسبة أكبر من 12% وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (2)، إلا أن حساب هذا المعدل غير كاف للحكم على مؤشر سيولة البنك لذا يتطلب الأمر تحليل نسب التوظيف.

4-2 - نسبة التوظيف: تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة فهذا مؤشر على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير.

الجدول رقم 9: نسبة القروض إلى الودائع

البيان	2009	2010	2011	2012
القروض	876.073.468	858.981.230	1.018.304.299	1.414.035.360
الودائع	963.033.272	1.072.268.034	1.296.154.683	1.714.793.602
نسب التوظيف	90.97%	80.10%	78.56%	82.46%
متوسط نسب التوظيف	83.02%			
درجة التصنيف	5			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

يتضح أن نسبة التوظيف غير مستقرة عبر السنوات الأربعة حيث: خلال سنة 2009 بلغت نسبة التوظيف 90.97% وهي نسبة كبيرة جدا وهذا مؤشر على ضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية كما أن البنك يمنح حجما كبيرا من القروض على حساب سيولته ثم انخفضت خلال سنوات 2010-2011 بنسبة 80.10%- 78.56% على التوالي بسبب ارتفاع الودائع وكذلك انخفاض النسبة التي كانت القروض تمنح بها، ثم نجد أنها ارتفعت سنة 2012 إلى 82.46% بسبب ارتفاع القروض. باستعراض متوسط نسب التوظيف البالغة 83.02% والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة البنك وبمقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول، فإن هذه النسبة أكبر من 71% بمعنى أن سيولة البنك غير مرضية وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (5) وهو الأسوأ، إن نسبة التوظيف غير كافية للحكم على مؤشر السيولة لذلك يتطلب الأمر تحليل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

4-3 - نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم 10: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

البيان	2009	2010	2011	2012
القروض	876.073.468	858.981.230	1.018.304.299	1414035360
الأصول	1.260.737.875	1.421.685.356	1.620.662.782	2.060.079.717
القروض إلى إجمالي الأصول	%69.48	%60.41	%62.83	%68.63
متوسط النسبة	%65.33			
درجة التصنيف	4			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في ارتفاع مستمر حيث: خلال سنة 2009 بلغت النسبة %69.48، بمعنى أن %69.48 من أصول البنك هي قروض ممنوحة ثم انخفضت النسبة إلى %60.41 بسبب زيادة الأصول ونلاحظ خلال سنة 2011-2012 ارتفاع النسب بـ %62.83 - %68.63 على التوالي نتيجة ارتفاع القروض بنسب أكبر من ارتفاع الأصول.

باستعراض متوسط النسبة البالغة %65.33 والتي تقيس مدى قوة أو ضعف سيولة البنك ومقارنتها مع النسب المقررة حسب الجدول (رقم 5)، فإن هذه النسبة أقل من %70 وهو ما يجعلنا نمنحها التصنيف رقم (4)، مما سبق يمكن تلخيص أهم النسب التي تم استخدامها في تحليل مؤشر السيولة.

الجدول رقم 11: تلخيص نسب تحليل مؤشر السيولة

البيان	درجة التصنيف
نسب التوظيف	5
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	4
نسب السيولة الحاضرة	2
تصنيف سيولة البنك	4

المصدر: من إعداد الباحثين

ملاحظة: تصنيف سيولة البنك = $3/2+4+5 = 3.6$ ويمنح لها التصنيف رقم (4).

من الجدول أعلاه يتبين أن سيولة البنك الوطني الجزائري هامشية وتقع في المستوى الرابع أي أن البنك يشهد مشاكل سيولة حادة مما تتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.

5- تحليل مؤشرات الحساسية تجاه مخاطر السوق

5-1- تحليل فجوة الاستثمار بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة.

الفجوة = GAP [الأصول ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة] - [الخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة].

الجدول رقم 12 : تحليل فجوة الاستثمار بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة.

البيان	2009	2010	2011	2012
الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	876073764	759219526	1018304595	393035580
حقوق على المؤسسات المالية	76375280	111800873	117835306	279869346
حقوق على العملاء	799698188	747418357	900468993	113166014
أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة	296	296	296	220
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	977155561	1086390323	1060549972	1728915940
ديون بذمة المؤسسات المالية	201088954	290560461	48006753	110841943
ودائع العملاء	723959223	738292584	970673130	13251985501
خصوم أخرى	37985095	43414989	27747800	278753158
ديون تابعة	141222289	141222289	141222289	141222289
الفجوة	(101081797)	(327170797)	(42245377)	(1335880360)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA

من الجدول نلاحظ أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة خلال الأربع سنوات محل الدراسة فهذا يعني أن ارتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وانخفاضها سيجعله يربح أي الناتج يوضح أن هناك مخاطر في جانب الالتزامات يمكن أن يتعرض لها البنك في حال ارتفاع أسعار الفائدة فيتم العمل على إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال الفجوة الناتجة بواسطة إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإن خسائر فادحة قد تتسبب في انهيار البنك. مما سبق يمكن التوصل إلى الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري فيما يتعلق بمؤشرات الحيلة والحذر الجزيئية، والذي يتم تقييمها استنادا لتصنيف المركب camels.

جدول رقم 13: تصنيف مؤشرات السلامة للبنك الوطني الجزائري

البيان	درجة التصنيف
تصنيف رأس مال البنك	1
تصنيف جودة أصول البنك	3
تصنيف ربحية البنك	2
تصنيف سيولة البنك	4
التصنيف الكلي للبنك	2.5

المصدر: من إعداد الباحثين

ملاحظة: التصنيف الكلي للبنك = $2.5 = 4/4+3+2+1$.

من الجدول أعلاه يتبين أن البنك الوطني الجزائري وفقا لسياسة التقييم المركب camels وحسب الجدول فإنه يقع في المستوى الثالث. بمعنى أن البنك تواجهه بعض نقاط الضعف، مثل تزايد حجم القروض المتعثرة وعدم قدرته على إدارة السيولة وقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة وعليه بذل المزيد من الجهود وذلك للحد من القروض المتعثرة التي تؤدي إلى رداءة الأصول التي يمتلكها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح نقاط الضعف في إطار زمني معقول قبل تفاقمها.

خاتمة:

نستنتج من خلال هذه الدراسة الدور الذي تلعبه مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية والتي تعرف بإطار CAMELS في الحد من مخاطر الأزمات المصرفية والتقليل من حدتها حيث يعالج معيار CAMELS مشاكل البنوك في ستة مجالات دون غيرها وهي رأس المال، الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق ومن خلال متابعتها وتقييمها ومعرفة سلوكها بصفة دائمة يمكن التعرف على الوضعية الكلية للبنك بطريقة شاملة تساعد في معالجة الاختلال وسد الثغرات في المؤشرات ذات الأداء المرضي أو السيئ قبل تفاقمها بما يضمن المسار الأفضل للبنك والحد من قابلية تعرض القطاع المصرفي للانهيار، والبنوك الجزائرية لا تملك نظام تقييم مصرفي يعتمد عليه بنك الجزائر في مراقبته لهذه الأخيرة، بل يعتمد على القواعد الاحترازية التي تصدرها السلطة النقدية في الجزائر حيث تشترك مع النظام الأمريكي في الأخذ بعين الاعتبار كل من كفاية رأس المال والسيولة.

التوصيات: تعتبر الأزمة المالية الراهنة الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال؛ وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فاقتصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ حوالي 14 تريليون دولار، وتشكل التجارة الخارجية لها أكثر من 10% من إجمالي التجارة العالمية. يمكننا اقتراح مجموعة من الحلول تتمثل في:

- ✓ تعزيز وتطوير أساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى والمعايير الدولية.
- ✓ الاستمرار في تحليل مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها مؤشرات الحيطة الجزئية ومؤشرات الاقتصاد الكلي لغرض استخدامها كمؤشرات تحذيرية حول احتمال وقوع البلد في أزمة مالية وذلك من خلال معرفة سلوكها، وإذا نجح هذا التنبؤ فإنه يساعد القائمين على السياسة الاقتصادية باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الوقوع في أزمة مالية قد تكون تكاليفها باهظة على الإنتاج والاستخدام والنمو الاقتصادي؛
- ✓ ضرورة استحداث قسم خاص بإدارة المخاطر يكون من مسؤولية إدارة جميع المخاطر بأنواعها وتكوين أطر مهارية تجيد التعامل مع المخاطر المصرفية المتعددة واستخدام معايير حديثة وفعالة تمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها؛
- ✓ ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وتبني قواعد الشفافية والإفصاح التي أقرتها لجنة بازل الثانية، وتعزيز وتطوير أساليب الرقابة المصرفية في الجزائر والعمل بأسلوب الرقابة بالتركيز على المخاطر الذي يقوم على أساس استعمال نظم التقييم بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي.

- ✓ ضرورة تبني البنوك الجزائرية أنظمة تقييم حديثة ومتطورة كنظام camels تساعد على التعرف على إشارات الإنذار المبكر للأزمات وقياس صحة وسلامة الجهاز المصرفي وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى إليها لجنة بازل الثانية؛
- ✓ ضرورة الالتزام بتطبيق القواعد الاحترازية والرامية للحد من المخاطر والتي تكتسي صبغة عالمية ممثلة في متطلبات لجنة بازل للسلامة المصرفية؛
- ✓ ضرورة انتقال البنك الوطني الجزائري من التصنيف الثالث إلى التصنيف الأول بعد معالجة نقاط ضعفه وتعزيز مواطن قوته التي حددها التقييم الشامل بنظام camels، وذلك بالقيام بإجراءات سريعة من أجل التخلص من تزايد القروض المتعثرة التي تؤدي إلى رداءة الأصول التي يمتلكها ومع مرور الزمن قد تؤدي إلى نقص رأس المال، وعليه أيضا أن يحقق التوازن بين توظيف السيولة والاحتفاظ بها حتى لا يتعرض لمشاكل مستقبلية تهدد سلامة النظام المصرفي في مجمله .
- ✓ إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع.
- ✓ تطوير و تنمية الموارد البشرية و الاهتمام بالمستوى المهني لإطارات البنك.

قائمة المراجع:

- 1- نزار العيسى، تأثيرات التحرير المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي (الحالة الأردنية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2007.
- 2- Hassane Souheil, " Effet de la libéralisation du système financière Tunisien sur l'Evolution des risques des banques", Université LAVAL, 2000, p12
- 3- أحمد الطلفاح، "التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها"، من موقع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، www.arab-api.org/course23/c23_first.htm :
- 4- حريري عبد الغني، "آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص نقود ومالية، فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة شلف، 2007/2006، ص ص 64، 65.
- 5- بريس عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الرهانة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً"، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 05، 06 ماي 2009.
- 6- Hassane Souheil, "Effets de la libéralisation du système financière Tunisie sur l'Evolution des risque des banque". Op, Cit, p10.
- 7- حريري عبد الغني، "آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 66 .
- 8- Varouj A. Aivazian, " microeconomic Elements and perspectives form finance Theory", in Jose M. fanelli and Rohinton Medhora'eds' financial reform in developing. Canada MIDRC .1998 p343
- 9- Rajan, Ramkishen, "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples from East Asia", Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1; pp. 92-109.
- 10- عبد الباري محمد الطاهر، عبد العزيز علي مرزوق، مدخل لتحسين إدارة خدمات الحج، www.manshawi.com
- 11- عبد الباري محمد الطاهر، وعبد العزيز علي مرزوق، مرجع سبق ذكره.
- 12- Robert Boyer, Mario Dehove, Dominique Plihon, les Crises Financières, Paris : la Documentation Française, 2004, p 15.
- 13- عرفات تقي الحسني: التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، 1999 ، ص 200 .
- 14- عبد المطلب عبد الحميد: الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009، ص 191.

- 15- أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 21، العدد 2، جدة - المملكة العربية السعودية، 2008، ص 81
- 16- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، 10 أكتوبر 2008.
- 17- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 2.
- 18- محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة " الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية" جامعة الأزهر، 11 أكتوبر 2008.
- 19- يوسف أبوفارة: ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على الدول النامية، كتاب الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر 09 ديسمبر 2009.
- 20- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطوير الأسواق المالية وإصلاح مؤسساتها: قضايا وخيارات السياسة العامة لمنطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 41-42: على الموقع:
www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ead-04-5-a.pdf
- 21- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 42.
- 22- لطرش ذهبية: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
- 23- بيان صحفي رقم 09/85: صندوق النقد الدولي يجري إصلاحا شاملا لإطار الإقراض، من الموقع الإلكتروني:
www.imf.org
- 24- بيان صحفي رقم 09/85: صندوق النقد الدولي يجري إصلاحا شاملا لإطار الإقراض، مرجع سابق.
- 25- بيان صحفي رقم 09/264: صندوق المجلس التنفيذي صندوق النقد الدولي يؤيد تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة 250 مليار دولار لتعزيز السيولة العالمية، 20 جويلية 2009 ، من الموقع الإلكتروني:
www.imf.org
- 26- نشرة صندوق النقد الدولي، المديرون التنفيذيون يؤيدون جهود الإصلاح الشامل لنظام الحصص والأصوات في الصندوق، 28 مارس 2008 ، من الموقع الإلكتروني:
www.imf.org
- 27- لطرش ذهبية: مرجع سابق.
- 28- لطرش ذهبية: مرجع سابق.

الشراكة الصناعية كخيار استراتيجي للمؤسسة لرفع ميزتها التنافسية

شاهد إلياس
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

عبد النعيم دفرور
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي



ملخص:

في ظل التطورات السريعة التي تشهدها وسائل الإنتاج و الابتكارات الجديدة و المعاصرة في ممارسة أساليب التنافس، فتح مجالات جديدة أمام المؤسسات لتسويق منتجاتها، فتجد المؤسسة نفسها أمام خيارات إستراتيجية تجعلها في مرتبة تسمح لها بإكتساب ميزة تنافسية لتسويق منتجاتها لضمان استقرارها وبقائها، فتجد المؤسسة في موقف الاختيار بين العديد من الاستراتيجيات قصد تحقيق الميزة التنافسية، من بين هذه الاستراتيجيات نجد الشراكة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، التنافسية، إستراتيجية الشراكة، الميزة التنافسية..

رموز (jel): G01, H2 , F31, E31.

Abstract :

In light of the rapid developments taking place in the means of production and new innovations and contemporary practice of competing methods, open up new areas to the institutions to market their products, the institution itself you will find in front of strategy options make it ranked allow them acquiring a competitive advantage to market their products to ensure the stability and survival, the foundation you will find in the position choose between many strategies in order to achieve competitive advantage, among these strategies, we find the partnership, this study aims to analyze the importance of the strategic partnership in achieving competitive advantage.

Key words:

partnership, competitive, partnership strategy, competitive advantage.

(jel) Classification: G01, H2 , F31, E31

تمهيد: إن سرعة التغيرات الحاصلة في المحيط الدولي، أثر على معظم إقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة في آن واحد، وبدرجات متفاوتة. لهذا أصبحت الحكومات تولي أهمية كبيرة في تدعيم التنافسية سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، و أخذ دورها في تدعيم التنافسية أشكالا غير تقليدية، فبدلا من التدخل المباشر المتمثل في الإجراءات الحماية ودعم الأنشطة الإنتاجية، تحول إلى مساندة غير مباشرة متمثلة في تهئية مناخ الأعمال التي تحفز إقامة الأعمال في الأسواق المحلية والعالمية وتبني الدولة لأفضل الممارسات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة.

وتعتبر الشراكة من الوسائل الهامة التي تنتهجها المؤسسات الاقتصادية للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، وتظهر الأسباب والدوافع الحقيقية التي أدت إلى إبرام عقود الشراكة في تنامي ظاهرة العولمة والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، حيث أصبح المديرون يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية، وتعاضم تكلفة التكنولوجيا نقلا أو تطويرا، بينما تقتضي المنافسة السعي لأن تكون الشركة أقل تكلفة في الإنتاج والتسويق، وتتيح إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية نقلا أرخص للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة، دون ضمان كاف للنجاح.

إن الشراكة بين المؤسسات كانت دائما موجودة، غير أنها شهدت تطورا ملحوظا أولا مع المؤسسات الكبيرة، ثم تطورت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء مع الدول المتقدمة أو الدول النامية، وقد أصبحت ضرورة حتمية في بعض الأحيان إذا أرادت هذه المؤسسة التقدم نحو الأمام، وذلك من أجل كسب أسواق جديدة وما شابه ذلك حسب دوافع وطموحات هذه المؤسسة، مما يخلق لنا أشكال مختلفة من الشراكة ومعقدة التسيير كذلك، ولهذا نتطرق في هذا البحث لأشكال الشراكة وكذلك التسيير الاستراتيجي لها وتحقيقها للميزة التنافسية.

أولا: الميزة التنافسية:

سوف نتطرق في هذا الجزء الأول من البحث إلى التعاريف المختلفة التي أسندت للميزة التنافسية، لننتقل بعدها إلى تحديد أنواعها ومعايير الحكم على جودتها، ونصل أخيراً إلى المصادر المختلفة لهذه الميزة.

1- مفهوم التنافسية: يمكن تقديم مصطلح التنافسية من خلال المستويات التالية:

- **على المستوى الدولي (International competitiveness):** «هي الدرجة التي تستطيع بها أمة أو بلد في ظل ظروف سوق حرة وعادلة ، أن تنتج السلع ، والخدمات التي تفي بشروط الأسواق الدولية ، وبنفس الوقت تحافظ وتعمل على زيادة الدخول الحقيقية لمواطنيها».
- **على المستوى الوطني:** التنافسية الوطنية (national competitive): هي أن الدولة تصبح أكثر أو أقل تنافسية إذا تحسنت أو تراجعت قدرتها على البيع في الأسواق المحلية والأجنبية كنتيجة لتغير الكلفة والسعر، أو أي عوامل أخرى .
- **على مستوى الصناعة:** تنافسية الصناعة (Industry Compétitive): «هي القدرة الحالية ، والمستقبلية والفرص المتاحة للمستثمرين لتصميم ، وإنتاج ، وتسويق السلع في بيئتها ، والتي تشكل أسعارها ، وجودتها غير السعرية ، حزمة جذب أكبر للمنافسين من الخارج أو الداخل».

- على مستوى المؤسسة : تنافسية المؤسسة (firm competitiveness): «تكون المؤسسة ذات تنافسية إذا كان بمقدرتها إنتاج السلع، أو الخدمات بجودة عالية، أو كلفة منخفضة، مقارنة بالمنافسين المحليين والدوليين». والتنافسية هي المرادف لتحقيق الربح في المدى الطويل للمؤسسة والقدرة على تحسين أحوال العاملين، وتزويد مالكيها بعائدات ممتازة.¹

يستخدم مصطلح القدرة التنافسية على نطاق واسع من جانب العديد من الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم وقد بدأ شيوع هذا المصطلح عندما عهد الأمريكي "ريجان" بتكوين لجنة لبحث تنافسية الصناعات الأمريكية وتدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلاتها اليابانية، ثم أنشأ بعد ذلك مجلس لسياسة التنافسية الأمريكية **US. Competitiveness policy Council** وقد عرف هذا المجلس التنافسية على أنها: «قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحقيق مستوى معيشة متزايد على المدى الطويل».

بينما نجد أن تقرير التنافسية العالمية في العالم، الذي يصدر عن المعهد الدولي لإدارة التنمية في سويسرا قد عرف التنافسية بأنها: «قدرة الدولة والمنشأة على توليد ثروة أكبر من منافسيها في الأسواق العالمية».²

2- مفهوم الميزة التنافسية:

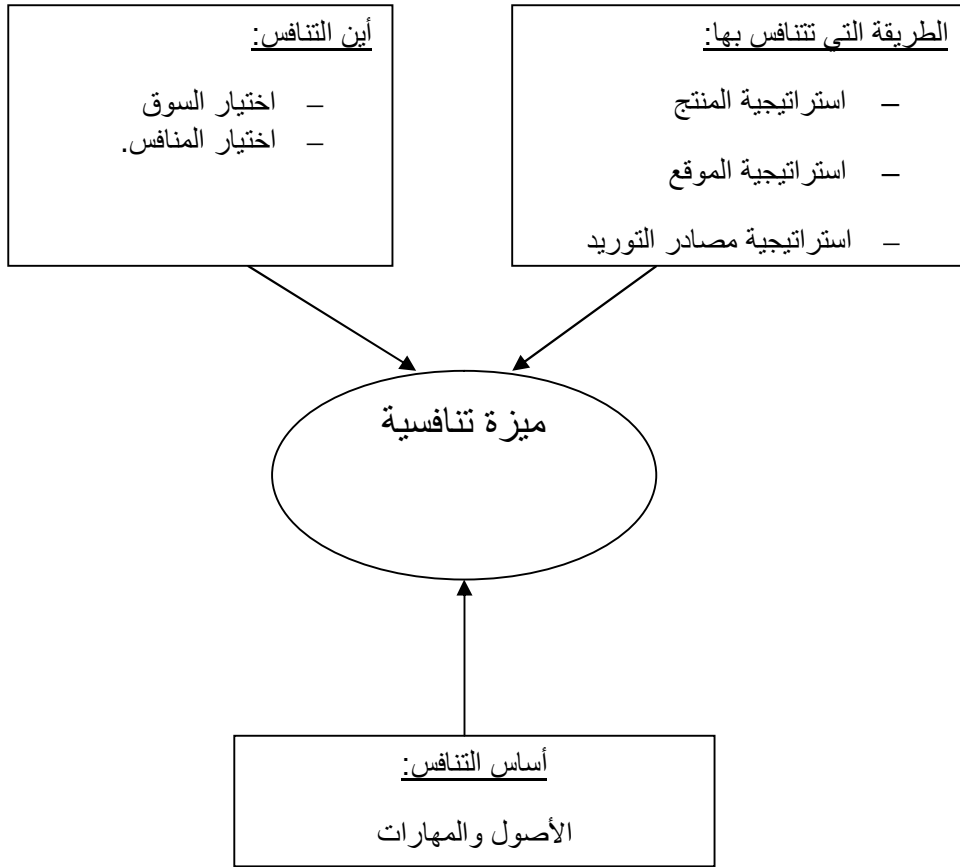
عرفها M. Porter : تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع.³

وعرفها علي السلمي: القدرة التنافسية هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون.⁴

وعرفها نبيل مرسي خليل: تعرف الميزة التنافسية على أنها ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة اتباعها لاستراتيجية معينة للتنافس.⁵

وتعرف استراتيجية التنافس على أنها مجموعة متكاملة من التصرفات التي تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين، وهذه الاستراتيجية تتحدد من خلال ثلاث مكونات رئيسية، وهي: طريقة التنافس، حلبة التنافس وأساس التنافس.⁶

شكل رقم 1: مكونات استراتيجية التنافس



المصدر: نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، ص82.

وحتى تكون الميزة التنافسية فعالة، يتم الاستناد إلى الشروط التالية:

- حاسمة: تعطي الأسبقية والتفوق على المنافس.
- الاستمرارية: يمكن أن تستمر خلال الزمن.
- إمكانية الدفاع عنها: يصعب على المنافس محاكاتها أو إلغائها.

3- أنواع الميزة التنافسية:

نميز بين نوعين من الميزة التنافسية:

3-1- ميزة التكلفة الأقل:

يمكن لمؤسسة ما أن تحوز ميزة التكلفة الأقل إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيرتها لدى المنافسين⁷، وللحيازة عليها يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف، حيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل مقارنة بالمنافسين يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل، ومن بين هذه العوامل مراقبة التعلم: بحيث أن التعلم هو نتيجة للجهود

المتواصلة والمبدولة من قبل الإطارات والمستخدمين على حد سواء، لذلك يجب ألا يتم التركيز على تكاليف اليد العاملة فحسب، بل يجب أن يتعداه إلى تكاليف النفايات والأنشطة الأخرى المنتجة للقيمة، فالمسيرون مطالبون بتحسين التعلم وتحديد أهدافه، وليتم ذلك يستند إلى مقارنة درجة التعلم بين التجهيزات والمناطق ثم مقابلتها بالمعايير المعمول بها في القطاع.

3-2- ميزة التميز:

تميز المؤسسة عن منافسيها عندما يكون بمقدورها الحيازة على خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها⁸، وحتى يتم الحيازة على هذه الميزة يستند إلى عوامل تدعى بعوامل التفرد، والتي تميز من بينها التعلم وآثاره. بحيث قد تنجم خاصية التفرد لنشاط معين، عندما يمارس التعلم بصفة جيدة، فالجودة الثابتة في العملية الإنتاجية يمكن تعلمها، ومن ثم فإن التعلم الذي يتم امتلاكه بشكل شامل كفيلاً بأن يؤدي إلى تميز متواصل.

4- معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية:

تحدد بثلاث ظروف، هي:

4-1- مصدر الميزة:

تميز بين نوعين من المزايا وفقاً لهذا المعيار:⁹

- مزايا تنافسية منخفضة: تعتمد على التكلفة الأقل لقوة العمل والمواد الخام، وهي سهلة التقليد نسبياً من قبل المنافسين.

- مزايا تنافسية مرتفعة: تستند إلى تميز المنتج أو الخدمة، السمعة الطيبة أو العلامة التجارية، العلاقات الوطيدة بالعملاء، وتتطلب هذه المزايا توافر مهارات وقدرات عالية المستوى مثل تدريب العمال.

4-2- عدد مصادر الميزة التي تمتلكها المؤسسة:¹⁰

إن اعتماد المؤسسة على ميزة تنافسية واحدة يعرضها إلى خطر سهولة تقليدها من قبل المنافسين، لذا يستحسن تعدد مصادر الميزة التنافسية لكي تصعب على المنافسين تقليدها.

4-3- درجة التحسين، التطوير والتجديد المستمر في الميزة:

تقوم المؤسسات بخلق مزايا جديدة وبشكل أسرع لتفادي قيام المؤسسات المنافسة بتقليد أو محاكاة ميزتها التنافسية الحالية، لذا تتجه لخلق مزايا تنافسية من المرتبة المرتفعة¹¹، كما يجب على المؤسسة أن تقوم بتقييم مستمر لأداء ميزتها التنافسية ومدى سدادها بالاستناد على المعايير السائدة في القطاع، كما يمكنها إثراء هذه المعايير بهدف التقييم الصائب لها ومعرفة مدى نجاعتها، وبالتالي اتخاذ القرار في الاحتفاظ بها أو التخلي عنها في حالة أنها لا تحقق هدي التفوق على المنافس والوفورات الاقتصادية.

5- مصادر الميزة التنافسية:

يمكن التمييز بين ثلاث مصادر للميزة التنافسية: التفكير الاستراتيجي، الإطار الوطني ومدخل الموارد.

5-1- التفكير الاستراتيجي:

تستند المؤسسات على استراتيجية معينة للتنافس بهدف تحقيق أسبقية على منافسيها من خلال الحيازة على ميزة أو مزايا تنافسية، وتعرف الاستراتيجية على أنها تلك القرارات الهيكلية التي تتخذها المؤسسة لتحقيق أهداف دقيقة، والتي يتوقف على درجة تحقيقها نجاح أو فشل المؤسسة. وصنف "M.Porter" استراتيجيات التنافس إلى ثلاث أصناف:

5-1-1- إستراتيجية قيادة التكلفة: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين، ومن بين الدوافع التي تشجع المؤسسة على تطبيقها هي: توافر اقتصاديات الحجم - آثار منحني التعلم والخبرة - وجود فرص مشجعة على تخفيض التكلفة وتحسين الكفاءة وكذا سوق مكون من مشترين واعين تماماً بالسعر.¹²

5-1-2- إستراتيجية التميز والاختلاف: يمكن للمؤسسة أن تميز منتجاتها عن المؤسسات المنافسة من خلال تقديم تشكيلات مختلفة للمنتج، سمات خاصة بالمنتج، تقديم خدمة ممتازة، توفير قطع الغيار، الجودة المتميزة، الريادة التكنولوجية، مدى واسع من الخدمات المقدمة، السمعة الجيدة، وتزايد درجات نجاح هذه الاستراتيجية بزيادة تمتع المؤسسات بالمهارات والكفاءات التي يصعب على المنافسين محاكاتها.¹³

5-1-3- إستراتيجية التركيز أو التخصص: تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى مواقع أفضل في السوق، من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين، أو بالتركيز على سوق جغرافي محدود أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج (شريحة محددة من العملاء).¹⁴

6- أهمية القدرة التنافسية :

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة أكبر في تخصيص الموارد، واستخدامها لتشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية ، ورفع مستوى نوعية الإنتاج وكذا مستوى معيشة المستهلكين من خلال خفض التكاليف والأسعار ، بالإضافة إلى أن القدرة التنافسية تسهم في تجاوز إحدى العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية ، والمتمثلة بضيق السوق المحلية ، والتي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.¹⁵

7- محددات القدرة التنافسية :

7-1- تكاليف الإنتاج:

وذلك بالاعتماد على أسعار مدخلات المنتجات ، وكلفة القوى العاملة ومدى توفرها ومستوى تأهيلها وتدريبها، واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة ، ولذلك نجد أن القدرة التنافسية ترتبط بعلاقة عكسية مع تكاليف الإنتاج. إذ أنها تزداد كلما استطاعت المؤسسة أو المنشأة تخفيض تكاليفها.

7-2- الجودة والنوعية:

حيث تتعزز القدرة التنافسية من خلال رفع وتحسين مستوى جودة ونوعية المنتجات من خلال الاهتمام بنوعية وجودة مدخلات الإنتاج ومستوى مهارات العاملين، ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي مستوى إنتاجهم، كما يتحقق التميز النوعي من خلال كفاءة نظام التسليم والتسويق والتوزيع وخدمات ما بعد البيع.

7-3- دور الدولة: حيث تلعب الدولة دورا حاسما في رفع القدرة التنافسية من خلال القيام بالإجراءات التالية:

- توفير خدمات البنية التحتية المساندة، والداعية للقطاعات السلعية والخدمية.
- إتباع سياسات اقتصادية ومالية وتقنية وضريبية متوازنة، ومترابطة وإجراءات إدارية مرنة
- وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية المشجعة.¹⁶

ثانيا: الشراكة الإستراتيجية ودوافعها.

1- مفهوم الشراكة: كلمة الشراكة هي ذات مفهوم واسع وغامض نوعا ما، لم يظهر هذا المفهوم سوى خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد شدة المنافسة بين المؤسسات وفي بحثنا هذا نسلط الضوء على الشراكة التي تتم بين المؤسسات الاقتصادية وما يحدث بين هاته المؤسسات من مقاربات.

هي اتفاق بين مشروعين أو أكثر على إقامة تعاون فيما بينهما يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منها في رأس المال، وإنما أيضا في المساهمة الفنية الخاصة بعمليات الإنتاج، واستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية والمساهمة في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، كما يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.¹⁷ من وجهة نظر المستثمر الأجنبي الشراكة محببة، إذا لم نقل أنها ضرورية لأسباب اقتصادية وسياسية. **إقتصاديا:** أن تكون إمكانيات المؤسسة المالية والاقتصادية ناقصة.

سياسيا: يمكن الحكومة ما أن تجعل من المشاركة شرط من أجل دخول إلى السوق المحلي.¹⁸

بعد أن اتضح لنا معنى الشراكة تبقى الإشكالية المطروحة هي لماذا تسعى المؤسسات إلى التعاون فيما بينها؟ ولماذا تسعى بعض المؤسسات الرائدة إلى أسلوب الشراكة مع مؤسسات أخرى؟ للإجابة عن هذه التساؤلات نتطرق للحديث عن الدوافع الحقيقية لنشوء ظاهرة الشراكة وانتشارها.

2- الدوافع المؤدية للشراكة:

أصبحت الشراكة من الوسائل الهامة التي تنتهجها المؤسسات الاقتصادية للتغلب على المشكلات وللمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، وتظهر الأسباب والدوافع الحقيقية التي أدت إلى إبرام عقود الشراكة في العناصر التالية:

- تنامي ظاهرة العولمة والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، حيث أصبح المديرون يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت الحواجز التجارية بين أسواقه بعد العمل باتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

- تعاضم تكلفة التكنولوجيا نقلا أو تطويرا، بينما تقتضي المنافسة السعي لأن تكون الشركة أقل تكلفة في الإنتاج والتسويق، وتتيح إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية نقلا أرخص للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة، دون ضمان كاف للنجاح.

- تناقص نسبي لفرص الاندماج والشراء، إما بسبب مشكلات في بورصات الأوراق المالية أو فرص قيود حكومية أو اعتبارات قانونية كدخول طرف ثالث معارض لعمليات الاندماج أو الشراء.

3- أهداف الشراكة

تتميز البيئة التنافسية العالمية بالتغير الدائم وتزايد المخاطر مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن شركاء استراتيجيين لمواجهة تلك المخاطر ولتعزيز القدرة التنافسية، وذلك من خلال تحويل المهارات والتكنولوجيا الحديثة، إضافة لذلك يهدف التعاون من خلال الشراكة إلى:

- الانتقال التكنولوجي:

تحقق الشراكة نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية الحديثة بصورة أكثر فعالية حيث أن المصالح المحلية والوطنية تكون ممثلة في المشروع المشترك بصورة واضحة ومؤثرة، وتعمل على توجيه سياسة هذا المشروع بما يحقق أهداف الاقتصاد القومي الوطني.¹⁹

- المصداقية والديمومة:

تستطيع المؤسسات صغيرة الحجم تدعيم مكانتها ومصداقيتها بالاشتراك مع المؤسسات الكبيرة لتدعيم قدراتها المالية بارتباطها بالشركات العالمية الرائدة ومنه فإن هدف من الشراكة الذي تطمح لتحقيقه الشركات المحلية هو البقاء والنمو وتوسيع حصتها في السوق.²⁰

- المشاركة في المخاطر:

تستخدم الشراكة الإستراتيجية لتقليل المخاطر المترتبة على المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية والحدودة على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر.

- إقتناء تخصص صناعي أو تجاري أو مالي:

كل التخصصات القابلة للتحويل ترتبط بإحدى مكونات المهارة سواء كانت كفاءات بشرية أو طريقة عمل خاصة أو أجهزة إنتاج، بالإضافة إلى العنصر المالي حيث تساعد الشراكة على توفير رؤوس أموال ضخمة من مصادر دولية ومحلية متعددة من خلال نظام المشاركة الإنتاجية، لأجل تمويل المشروعات الكبرى الجديدة.

- سهولة الدخول إلى السوق الدولية:

وذلك من خلال اختيار الشريك الاستراتيجي من أجل تسهيل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود والحدود التي تعيق هذا الهدف ومن بينها تكاليف عمليات التشغيلية والإدارية التي تتطلبها عملية الدخول إلى السوق المستهدف.

- التعااضد والميزة التنافسية:

إن الأثر الناتج من ارتباط مؤسستين بغرض توسيع نشاطها إلى مجال جديد أو لتحسين قدرتهما التنافسية عن طريق الشراكة أو الاندماج فيسمى بالتعااضد الخارجي.

ثالثاً: أشكال الشراكة وتسييرها

إن الشراكة بين المؤسسات كانت دائماً موجودة، غير أنها شهدت تطوراً ملحوظاً أولاً مع المؤسسات الكبيرة، ثم تطورت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء مع الدول المتقدمة أو الدول النامية، وقد أصبحت ضرورة حتمية في بعض الأحيان إذا أرادت هذه المؤسسة التقدم نحو الأمام، وذلك من أجل كسب أسواق جديدة وما شابه ذلك حسب دوافع وطموحات هذه المؤسسة، مما يخلق لنا أشكالاً مختلفة من الشراكة ومعقدة التسيير كذلك، ولهذا نتطرق في هذا المبحث لأشكال الشراكة وكذلك التسيير الاستراتيجي لها.

1- أشكال الشراكة حسب العلاقة بين المؤسسات:

في هذا المطلب نتطرق إلى أشكال الشراكة حسب العلاقة التي تربط بين الطرفين سواء كانا متنافسين أو غير متنافسين.

1-1- شراكة المؤسسات غير المتنافسة²¹:

ونقصد بها تلك الشراكة التي تنشأ بين المؤسسات التي لا توجد بينها أي رابطة منافسة، ونجد:

1-2- المشاريع المشتركة الدولية:

تجمع المؤسسات الدولية المشتركة مؤسسات ذات أصول من بلدان مختلفة، فأحد الشركاء يبحث عن تسويق منتوجه في سوق جديدة، وهو الطرف الأجنبي، أما الطرف الآخر فله المعرفة الكافية بالسوق الوطنية المستهدفة وهو الطرف المحلي، وبذلك تفتح المشاريع المشتركة الدولية سوقاً جديدة لمنتجات الشريك الأجنبي.

1-3- الشراكة العمودية:

الشراكة العمودية تجمع بين مؤسسات تعمل في قطاعين متكاملين، والمؤسسات المتشاركة هي في كل الحالات مورد أو زبون يقيم علاقة من نوع زبون/مورد، لقد نشأت تلك العلاقة نتيجة للمفهوم "Make to Bay" أي توفير المواد الأولية ومختلف التوريدات التي تدخل في عملية الإنتاج، والتي إما أن تنتجها المؤسسة نفسها أو تشتريها من موردها وهذا حسب معايير ومؤشرات استراتيجية واقتصادية.

1-4- الاتفاقيات ما بين القطاعات:

يتميز هذا النوع من الاتفاقيات بعدم تماثل الفروع الإنتاجية للمؤسسات المشتركة، إضافة إلى كون هذه الأخيرة تنشط في قطاعات مختلفة وهذا ما يجعل من التنافس بينها عملية مستبعدة، ويعتبر الدافع الأساسي الحقيقي لإنشاء هذه العلاقة هو توسيع النشاطات وذلك بتسهيل دخول كل طرف في مجال نشاط الطرف الآخر، وهنا تطرح إشكالية مدى قدرة التعلم التي يفترض أن يتصف بها الشريك الداخل للقطاع الجديد هذا من جهة، وقدرة الشريك الأصلي في القطاع على التحويل السريع للتكنولوجيا التي جاء بها الشريك الداخل من جهة أخرى.

1-5- شراكة المؤسسات المتنافسة²²:

أدت التحولات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية التي عرفها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين إلى صراعات كبيرة وعديدة بين الشركات الكبرى فيما بينها، وبين هذه الشركات وتلك الأقل حجماً

ونمو، فالشركة المالكة للتكنولوجيا أصبحت في حاجة إلى التعاون مع الشركات الأخرى لإجراء التجارب وكذلك لأجل التعاون في تكاليف التكنولوجيا والبحث والتطوير بدلا من المنافسة كما برزت حاجة إلى الأسواق العالمية لتصريف المنتجات والخدمات، كل هذا أدى إلى تحول آليات المنافسة إلى صيغة جديدة للتعاون والتحالف، أو ما يعرف بالمنافسة التعاونية.

1-6- الشراكة المتكاملة:

يجمع هذا الشكل من الشراكة بين مؤسسات تساهم في المشروع محل التعاون بأصول ومؤهلات من طبيعة مختلفة ويتمثل الهدف الأساسي من الشراكة المتكاملة في استغلال شبكة توزيعية لمؤسسة من طرف مؤسسة أخرى، تؤدي الشراكة المتكاملة إلى توسيع تكاملية المساهمات، حيث تتجنب كل مؤسسة الاستثمار في أصول مماثلة لتلك الموجودة عند الشريك، والنتيجة هي وجود منافسة خفية فيما عدى المنتج المشترك تنحصر الشراكة المتكاملة في النشاطات التجارية ونادرا ما تكون في النشاطات الإنتاجية.

1-7- شراكة التكامل المشترك:

يكون هذا الشكل من الشراكة بين مؤسستين أو أكثر يتفقان على بيع أو تطوير أو التعاون في إنتاج منتج معين حجمه الحرج عند إحدى المؤسسات يفوق نشاطها العادي، وبالتالي تلجأ إلى شراكة الاندماج المتبادل من أجل إنتاج نفس المنتج، بينما كل مؤسسة لها الحرية في اختيار طريقة التوزيع المناسبة، وهكذا تبقى المنافسة بين الحلفاء جد قوية فيما يخص المنتجات القابلة للإحلال.

1-8- شراكة شبه التركيز:

يكون هذا النوع خصوصا في الصناعات التكنولوجية العالية وذات الأهمية الكبيرة وتجري بإمضاء صفقات شبه داخلية بين الشركاء، وتجسد هذا الشكل من خلال إنشاء ما يسمى باتحادات المصانع التي تشكل كيانا مشتركا ووسيلة للدخول في السوق.

2- تصنيفات الشراكة حسب قطاعات النشاط:

كما يمكن تقسيم الشراكة أيضا من وجهة نظر أخرى وهي تقسيم حسب طبيعة العلاقة أو النشاط، ويتعبّر آخر حسب قطاعات وميادين النشاط، ونذكر منها الشراكة الصناعية الشراكة التجارية، الشراكة في ميدان البحث والتطوير، الشراكة المالية، الشراكة الخدمائية.

2-1- الشراكة الصناعية:

هذا النوع من الشراكة يتطلب العديد من العوامل الإستراتيجية، ومن أهمها نوعية التجهيزات والوسائل المتطورة المستعملة والتي تؤثر على تكاليف الإنتاج وعلى دقة المواعيد والاستفادة الدائمة من عامل الوقت، وتوجد عدة أشكال ونشاطات يمكن أن تتقارب في الشراكة الصناعية يمكن توضيحها فيما يلي:

2-2- إتفاقيات التخصّص والصنع:

هذا الشكل يفرض نوعا من تبادل المنتجات دون التدخل في رأس المال، كما يجري في اتفاقيات صنع قطع غيار لمؤسسة إنتاج السيارات، ويقوم مبدأ التخصّص على فرضية أن لكل مؤسسة تخصص محدد في منتج معين، وعن طريق الشراكة يتم تبادل هذه الاختصاصات لضمان سير العملية الإنتاجية²³.

2-3- إتفاقيات المقاوله الباطنية:²⁴

وهنا تتعاقد الشركة (أ) مع الشركة (ب)، بحيث تورد الشركة (ب) للشركة (أ) مكونات سلعية تحتاجها، وقد تزايدت نسبة التجارة العالمية في المكونات السلعية مقارنة بالتجارة في السلع تامة الصنع، وغالبا ما تباع السلعة النهائية ليس باسم صانع أو صناع المكونات.

2-4- عقد شراء بالمبادلة (المقابل):

من خلال هذا العقد يلتزم هذا المصدر بشراء جزء من الإنتاج المصنوع، ومعنى ذلك أن الشريك الذي يمون الشركة بالأجهزة والمواد اللازمة للإنتاج يلتزم مقابل ذلك بشراء المنتج التام الصنع، وهو ما يسمح بتخصص كل من الشريكين في وظيفة محددة، وغالبا ما تحدث هذه الاتفاقيات بين طرف أجنبي يهتم بالتسويق وآخر محلي يقدم مهارات ويهتم بالإنتاج.²⁵ إسم وعلامة الشركة المستخدمة التي اشترت المكونات من المورد المتعاقد من الباطن.

2-5- التعاون الأفقي للتموين:

هي تحالف مجموعة من الشركات التي تركز مشترياتها لتوسيع آفاق التمويل الذي يمنحهم قدرة حسنة للتفاوض.²⁶

2-6- إنشاء شراكة مشتركة:

تجد بعض المؤسسات نفسها أمام صعوبات لتنفيذ استراتيجيتها التسويقية هذا ما يجعل إنشاء شركة مشتركة أمرا هاما لتغطية تلك النقائص التي تعاني منها المؤسسة في مجال التسويق.²⁷

2-7- منح الإمتياز:

تعتبر عقود الامتياز شكلا من أشكال عقود الترخيص حيث تقوم شركة دولية بمنح حق امتياز أداء عمل معين بطريقة محددة لفترة من الزمن وفي مكان محدد لشركة محلية في دولة أخرى، كما يتضمن حق الامتياز تحويل الكفاءات والخبرات التجارية وخلق شبكة بيع وقنوات توزيع المؤسسة.

2-8- الشراكة في ميدان البحث والتطوير:

تشمل البحوث والتطوير ثلاث أنواع من المشروعات: البحوث الرئيسية والبحاث الأساسية والبحاث التطبيقية، وتخصص الشركات والحكومات مبالغ طائلة للإنفاق على تلك المشروعات، وتؤدي التحالفات الفنية في هذا المجال إلى الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات وتخفيض المخاطر والإسراع في النتائج، وتسعى الشركات في كل من الدول النامية والدول الصناعية إلى هذا الأسلوب كبديل عن المنافسة التي عادة قد تؤدي إلى ضياع الملايين من الدولارات للإنفاق على التجارب والمعامل دون عائد.

2-9- الشراكة المالية:

وهذا يتمثل في اتجاه شركة للمساهمة في رأس مال شركة أخرى أو أكثر، وهذا ما فعلته على سبيل المثال شركة فورد عندما تملك حصصا بنسبة 25% في شركة مازدا، كذلك تجد جنرال موتورز لها 39% في أسهم شركة إيسوزو و 55% في أسهم سوزوكي و 50% في أسهم دايو موتورز الكورية، وأدى هذا مع التعاقد من الباطن لأن أصبحنا أمام ظاهرة السيارة العالمية أو متعددة الجنسيات.²⁸

2-10- الشراكة الخدمائية:

هي إحدى الأشكال الاقتصادية التي ميزت عشرية التسعينات في إطار التنافس الحاد بين الشركات العلمية في البحث عن وسائل تمكن من توطئ رأس المال في هذا القطاع.

لهذا تلجأ العديد من البلدان من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة مع هذا القطاع إبرام اتفاقيات الشراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسيير من طرف الشريك المحلي للاستفادة منها ومن مهارات الغير.

رابعاً: التسيير الاستراتيجي للشراكة:

تتميز الشراكة الاستراتيجية بوجود علاقات غامضة بين المؤسسات، ويرجع ذلك إلى أن هذه العلاقة يختلط فيها التعاون بالتنافس، مما يضفي على تسيير إدارة هذه العلاقة طابع التعقيد، وما يزيد طبعاً من صعوبة التحكم في هذه الرابطة هو تلك الأهداف كالخاصة بكل شريك والتي قد تكون غير ظاهرة من طرف أحد الأطراف مقارنة مع تلك الأهداف المشتركة، كما أن العمل على تحقيق تلك الأهداف الظاهرة من طرف أحد الأطراف على حساب مصالح الطرف الآخر كثيراً ما يوقع الخلافات والمنازعات من حين إلى آخر.

1- مراحل الدخول في الشراكة²⁹:

1-1- قرار الشراكة:

ويتخذ بالاعتماد على المعطيات التشخيص الداخلي للمؤسسة، والتشخيص الخارجي للمحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، ويتم اتخاذ قرار الشراكة دوماً في المستويات الإدارية العليا، وقد يتم اللجوء والاستعانة بمكاتب دراسات متخصصة.

1-2- مرحلة البحث وجمع المعلومات:

تعتبر أصعب مرحلة وللبحث أو الاتصال بالشركاء تتبع المؤسسة عادة إما أسلوب المناقصات الوطنية أو الدولية، حيث تقوم المؤسسة بنشر إعلان أو إشهار في الجرائد أو عبر وسائل الإعلام الأخرى، أو بواسطة هيئات أخرى كالبنوك والبورصات.

1-3- مرحلة المفاوضات:

بعد تحديد الشريك المناسب، تأتي مرحلة تحرير ملف التفاوض وفيه توضح جميع النقاط المتعلقة بالشراكة، ويتم ذلك من خلال:

- طرح الأفكار المدرجة الأولية حول التعاون بصفة شكلية على مستوى مديريات العمل.
- تدخل الرئيس أو المدير العام لإضفاء بعض النقاط الأساسية.
- تبادل المعلومات الأساسية المتعلقة بالمشروع إضافة إلى المعلومات المتعلقة بكفاءة المؤسسة التجارية والتقنية.

1-4- مرحلة إعداد البروتوكول الشراكة (عقد الشراكة):

هذه المرحلة تتضمن مجموعة القواعد التي يتفق عليها أطراف الشراكة وكذا المصادقة عليها، وتكون هذه القواعد في شكل مواد تبين إلتزامات كل طرف فيما يخص حصص المساهمة، عدد العمال، أنواع وكمية المنتجات، كيفية تحويل الأعمال الإدارية والمسيرين، كيفية تقييم الأرباح والخسائر، وفي بعض الأحيان الإسم الجديد للشراكة.

2- معايير اختيار الشريك المناسب:

يعتبر اختيار الشريك المناسب أهم قرار تواجهه المؤسسة، وقبل البدء في أي مشروع مشترك ينصح بإجراء دراسة وتقييم أولي لذلك المشروع من كل جوانبه من خلال النقاط التالية:

- وضع تصور للصفات المرغوبة في الشريك.

- تحديد الشركاء المحتملين.

- التفاوض على بنود الاتفاق.

انطلاقاً من هذه النقاط نجد عنصراً خاصاً بوضع تصور للصفات المرغوبة في الشريك المحتمل، وهذه الخطوة لا تكون بطريقة عشوائية وبناءاً على افتراضات غير منطقية، بل هناك معايير تراعي أثناء الاختيار من أهمها:

- عامل المنطقة الجغرافية

- العامل الثقافي والسلوكي

- عامل القدرات التكنولوجية والمالية التي يتميز بها الشريك.

خامساً: تنمية الميزة التنافسية من خلال الشراكة:

1- الميزة التنافسية من خلال اختيار الشركاء:

يعتبر نسق اختيار الشركاء وتحديدهم مهم جداً، حيث تؤثر مهاراتهم وتنافسيتهم بشكل مباشر على المؤسسة، وحتى تتمكن المؤسسة من خلق ميزة تنافسية من خلال الشراكة لا بد أن تحيط نفسها بمؤسسات لها مهارات مكملية لمهاراتها أو مماثلة لها، لتحقيق أداء أفضل وخلق ميزة تنافسية، وتدعم مقارنة الموارد هذه الفكرة، حيث أن الموارد المتميزة هي أصل الميزة التنافسية، في حين لا يمكن للمؤسسة أن تمتلك لوحدها كل هذه الموارد المتميزة اللازمة، خاصة إذا كانت هذه الموارد استراتيجية تتسم بالندرة وصعوبة التحويل أو لا توجد سوق لمبادلتها.³⁰

وعلى المؤسسة التي تعتزم عقد الشراكة اختيار شريك تنافسي، يملك موارد استراتيجية نادرة، تخلق القيمة، لا يمكن تقليدها أو استبدالها، وتشير الدراسات الميدانية إلى أن المؤسسات التي أقامت شراكة مع مؤسسات أخرى لها أداء أحسن أوفر حظاً في خلق المهارات والرفع من الميزة التنافسية، أما المؤسسات التي أقامت شراكة مع مؤسسات ضعيفة فقد أدى ذلك إلى فشلها بنسبة 60 بالمائة.³¹

2- الميزة التنافسية من خلال الترابط بين الشركاء:

هي مجموعة الترابطات والوصلات الموجودة بين المؤسسة وشركائها، وحدد Thompson ثلاثة مصادر للترابط بين الشركاء، وهي:³²

- الترابط المتسلسل: حيث يكون مخرج المؤسسة الأولى مدخلاً للثانية.

- الترابط المتبادل: وهو ارتباط متبادل بين المؤسسة وشركائها.

- ترابط المجموعة: حيث تتقاسم المؤسسة وشركائها نفس الموارد المحدودة.

- وقد اضاف وقد اضاف Early³³ نوع آخر هو تداخلات الحجم، حيث يكون على المؤسسات تحقيق اقتصاديات الحجم، من خلال تماثل مساهمات المؤسسة وشريكها، بالإضافة إلى تقاسم اعباء الحصول على الموارد.

يمثل اختيار الشريك نسقا شاملا يجب أن يتلاءم مع الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة، حيث يجب التأكد من وجود ثقة متبادلة بين طرفي الشراكة، أو على الأقل يوجد إمكانية بناءها وتطويرها من خلال التوافق أو التكامل للتمكن من خلق ميزة تسمح للمؤسسة بالاستفادة من المهارات التي تحتاجها، وبعد الترابط والتلاؤم بين الشركاء أمرا حاسما لنجاح الشراكة، لكن اغلب الأبحاث تركز عن التلاؤم الاستراتيجي الذي يمكن أن يكون دافعا لتشكيل العلاقة.

3- اليقظة الاستراتيجية:

تؤثر اليقظة الاستراتيجية في الشراكة بشكل إيجابي على مهارات المؤسسة، حيث تؤكد العديد من الدراسات الإستراتيجية على أهمية المعلومة كعامل تنافسي مثل مقارنة الموارد، وتمثل اليقظة الإستراتيجية أن الامتلاك الحصري للمعلومة المطلوبة يؤدي على الحصول على ميزة تنافسية، ويرى Porter أن المعلومة تسهم في الرفع من الميزة التنافسية حيث تمكن المؤسسات من شق طرق التفوق على المنافسين.³⁴

وفي إطار الشراكة أظهرت العديد من الدراسات الحاجة إلى تقاسم المعلومة، كما أن العلاقة بين المؤسسات تصبح أكثر تشاركية عندما يكون تقاسم المعلومة والاتصال أكثر تكرار في اتجاهين في ظل شراكة طويلة المدى، حيث تقوم كل مؤسسة بالبحث بشكل مستمر عن الفرص والتهديدات، وعندما تكتشف مشروعا واعدة أو تهديدا لها تتقاسم ذلك مع المؤسسة الشريكة، فالمعلومة تمثل الابتكار وجودة العلاقة بين المؤسسة ومحيطها، وقدرة المؤسسة على إدارة العلاقات بشكل ينجم عنه أكبر قدر من المعلومات.³⁵

سادسا: عوامل نجاح الشراكة وتحقيقها للميزة التنافسية

حتى تتمكن الشراكة من ضمان نجاحها، يجب أن تتبع أسس وقواعد تساعد على تحديد مدى فعالية ونجاعة نشاطاتها، لذا يجب أن يكون المخطط الذي تنتهجه شاملا وواسعا وليس مجرد تحليل بسيط أو مقارنة بين المشاركة والفائدة المتوقعة. كما يجب أن يضم كل العلاقات الواسعة التي تجمع بين المشروع وقواعد لنجاح الشراكة.

1- القواعد الأساسية لفعالية الشراكة:

لنجاح الشراكة يجب احترام قواعد تعتبر أساسية لتجنب الإخفاقات التي قد تحدث بسبب إهمال تلك القواعد أو تجاهلها ومن هذه القواعد:

1-1- التخطيط والتصميم:

و يتمثل فيما يلي:³⁶

- التعرف الواضح والشامل لأهداف الشراكة.
- تطوير وتحسين الإمكانيات الموجودة بالمؤسسة.
- وضع تقرير لكيفية التنظيم والتسيير الأمثل لهذه العملية.

1-2- الثقة المتبادلة:

تتعزز الثقة المتبادلة بين الأطراف بإقامة علاقات حسنة سواء كانت شخصية أو عملية، وهذا لتجنب الصعوبات والمشاكل التي قد تنشأ بين الشركاء، وللوصول إلى حل للمشاكل والتزاعات المستقبلية بصفة ترضي كل الأطراف في ظرف قياسي.

1-3- التوازن والتكامل:

يقصد بالتوازن هنا مراعاة التساوي والانصاف في الرقابة واتخاذ القرارات وحقوق المشاركة وإبداء الرأي حتى وإن كان الشريك يساهم بالأقلية، أما فيما يخص التكامل فيكون في مختلف النشاطات والمنتجات والمناهج وغيرها.

1-4- إنسجام الثقافات:

ينبغي أن يكون غي عقد الشراكة تطابق بين الثقافات المؤسسات المشتركة، وأن تكون هناك معرفة جيدة لسلوك الشركاء المحتملين فيما يخص درجة التشاور، كيفية تطور السلطة والنمط.

1-5- جلب أكبر قدر ممكن من التكنولوجيا المتطورة:

يرتبط نجاح الشراكة بمدى قدرتها على جلب تكنولوجيات وتقنيات حديثة من وإلى أحد الأطراف وهو ما يعطي المؤسسة فرصة للتطور، ومن ثم تدعيم قدرتها التنافسية.

1-6- توقع النزاعات:

كثيرا ما تنشأ النزاعات في علاقة الشراكة نتيجة تلك التصرفات الانتهازية، والتي ترجع أساسا إلى تزايد المنافسة، لهذا يتعين على الأطراف المعنية توقع نزاعات وخلافات يمكن أن تحدث من حين لآخر، ثم الاستعداد للتفاعل معها والتحكم فيها عن طريق إجراء مفاوضات مستمرة ودائمة.

2- مؤشرات تحليل فعالية الشراكة:

إن نجاح أي مشروع يكون نتيجة تحديد آليات للحكم على فعاليات ودرجة نجاح وربحية الشراكة الإستراتيجية، وفيما يلي بعض من مؤشرات قياس درجة نجاح الشراكة الاستراتيجية:³⁷

- مؤشرات الربحية الكلية ولكل شريك: وتضم العائد قبل الضريبة على الأصول والعائد بعض الضريبة على الأصول، هامش الربح الكلي، هامش أرباح التشغيل.
- مؤشرات كفاءة المدخلات لكل شريك وللشراكة: وهي معدل دوران أوراق القبض، معدل دوران المخزون، معدل دوران إجمالي الأصول.
- مؤشرات المركز المالي للشراكة: وتتضمن نسبة المديونية، نسبة تغطية الفوائد، نسبة السيولة.
- مؤشرات النمو والتوسع للشراكة: وهي معدل نمو المبيعات المحلية، معدل نمو الصادرات، معدل نمو صافي الربح.
- مؤشرات جذب الاستثمار المباشر والتكنولوجيا: وتضم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من حجم الاستثمار الكلي، حجم التكنولوجيا الجديدة المحولة، درجة التغلغل في السوق الحالي، درجة تفوق الإدارة التحالفية.
- مؤشرات الفعالية التسويقية العالمية: وتتمثل في نسبة كثافة الإعلان، كثافة البحوث والتطوير، كثافة الجهود التسويقية، كثافة الائتمان للمبيعات المحلية.

3- النتائج الإستراتيجية للشراكة:

يتميز كل شكل من أشكال الشراكة بنتائج خاصة، وهذا راجع لطبيعة العلاقة التي تربط الأطراف، ومدى احترام القواعد الأساسية المساعدة على إنجاح الشراكة.

3-1- النتائج الاستراتيجية لشراكة المؤسسات غير المتنافسة:

عرفت الإشكال الثلاثة للشراكة بين المؤسسات غير المتنافسة تطورات متباعدة فالمشاريع المشتركة الدولية حققت معدلات نجاح مرتفعة، تعود إلى الإدارة القوية والمشاركة الفعالة للشريك المحلي في تطوير هذه المشاريع من جهة، ومشاركة الشريك الأجنبي بخبرته ومهارته في تسيير الفرع المشترك من جهة أخرى.

أما الشراكة العمودية فإن لها آثار مشتركة للطرفين معا، وتظهر نتائجها من خلال تحسين جودة المنتجات وتخفيض التكاليف، وتشجيع الإبداع، مما يرفع معدلات النمو في القطاع الصناعي، هذا وتعتبر الشراكة العمودية خيارا يفتح المجال لجلب موارد جديدة ذات مروية تسمح للطرفين بغزو الأسواق وهي فرصة حقيقية للتعلم وانطلاقة فعلية وأداة فعالة لرفع مستوى الأداء للموردين من خلال تحسين الإنتاجية.

وفيما يخص الشكل الأخير من أشكال الشراكة بين المؤسسات غير التنافسية، والمتمثل في الاتفاقيات ما بين القطاعات، فإنه يسجل معدلات نجاح ضعيفة مقارنة بالأشكال السابقة، ويرجع ذلك لحالات عدم التأكد التي تميز جل النشاطات الجديدة، ورغم ذلك فقد عرفت بعض الحالات نجاحا وتطورا للشراكة، وهي الحالات التي يكون فيها مشروع الشراكة مستقل عن الشركاء ويتجسد ذلك في مؤسسة ذات حصة كاملة أو تلك الحالات التي يكون فيها الشريك يبحث عن تطوير نشاط جديد في ظل المنافسة الخفية من خلال الاتفاقيات ما بين القطاعات.³⁸

3-2- النتائج الاستراتيجية لشراكة المؤسسات المتنافسة:

تؤدي شراكة التكامل المشترك في أغلب الحالات إلى ظهور نتائج متوازنة بين المؤسسات المشاركة، ولكنها لا تؤثر تأثيرا معتبرا على الوضعية الاستراتيجية لهذه المؤسسات، وبالتالي لا تؤدي إلى النمو ولا إلى تخفيض عدد المنافسين في السوق كما أن هذا الشكل من الشراكة للنمى له أي أثر بخصوص تنويع المنتجات المعروضة في السوق.

إن شراكات شبه التركيز تعتبر معبرا هاما للوصول إلى التخصص على المدى البعيد، وذلك من خلال ارتفاع مستوى التأهيل في عمليات الإنتاج لكل طرف من الأطراف، لكن وفي نفس الوقت يؤدي هذا الشكل من الشراكة إلى فقدان التدريجي للمهارات الخاصة بكل طرف، كما يؤثر تأثيرا مباشرا على استقلالية المشاركين خاصة في تلك النشاطات المعنية بالتعاون، وهذا ما يحول العلاقة بين الطرفين إلى ترابط تطوير المشروع المشترك من طرف أحد الشركاء بطريقة مستقلة ومنفردة، وهو ما يؤدي إلى خلق نشاط مماثل لذلك المشروع المشترك.³⁹

الخلاصة:

يشهد العالم اليوم صراعات إقتصادية محتدمة بين المؤسسات فرضت الإنتقال من مجرد المعاملات إقتصادية والحوازر القومية إلى مرحلة في تطوير إستراتيجية الشراكة لمؤسسات الإقتصادية بحيث تبدأ في تخصيص الموارد مع أخذ بعين الإعتبار الأهداف العالمية التي ترغب في تحقيقها للوصول إلى السوق المستهدف بأعلى جودة و أقل تكلفة.

لذا فقد كان الهدف من هذه الدراسة، هو فهم إستراتيجيات الشراكة، ثم إبراز إلى الواجهة أكثر بالإضافة إلى التعرف على دور إستراتيجية الشراكة في تحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة.

من خلال هذه الدراسة تم وضع تصور عام لماهية الشراكة ودورها في مجال التنافسية، كذا الإحاطة بمختلف جوانبها، كما سمحت هذه الدراسة بالإجابة على الأسئلة التي كانت مطروحة، ومن أبرزها دور إستراتيجيات الشراكة في تحقيق الميزة التنافسية، بعد العرض السابق لمحتوى البحث يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- إنتهاج طرق وأساليب أخرى لبلوغ الأسواق الدولية كالأستثمار المباشر وغير المباشر، أو الشراكة لتحقيق من عبء التكاليف و المخاطر.
- تعزيز أسلوب الشراكة مع المؤسسات الأجنبية الرائدة في نفس المجال قصد التغلب على مشاكل التمويل والإستفادة من المعرفة التكنولوجية.
- المؤسسات الناشطة في المجال الصناعي الدولي يمكن لها إعتتماد على الشراكة قصد الاستفادة من خبرات وموارد المؤسسات الأخرى وتحقيق ميزة تنافسية.
- إن إتباع الخطوات الرئيسية للشراكة يساعد المؤسسة في على إنتهاج سياسات صحيحة ودقيقة لبلوغ الأهداف المسطرة.

الهوامش والمراجع:

¹ عبد الله، القضاء، المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني — دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير اقتصاد، الجامعة الأردنية، 2001، ص14.

² عمر ، صقر ، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 92 .

³ M. Porter, "Avantage concurrentiel des Nations", Inter Edition, 1993, p 48.

⁴ علي السلمي، "إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية"، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، 2001، ص104.

⁵ نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الاسكندرية، مصر، 1998، ص 37.

⁶ نبيل مرسي خليل، نفس المرجع السابق، ص 81.

⁷ M. Porter, Op-cit, P 85.

⁸ Ibid, P 152.

⁹ Ibid, P 199-200.

¹⁰ نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 99-100.

¹¹ نفس المرجع السابق، ص 100.

- ¹² نبيل مرسي خليل، نفس المرجع السابق، ص 115-118.
- ¹³ نفس المرجع السابق، ص 120-118.
- ¹⁴ نفس المرجع السابق، ص 124-121.
- ¹⁵ علي، أحمد ديوب، عوامل تعزيز القدرة التنافسية ومدى إمكانية تفعيلها في الصناعات السورية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، دمشق، 2005-2006، ص26.
- ¹⁶ المرجع السابق، ص26
- ¹⁷ زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعة للطباعة و النشر، بيروت، 1998، ص. 426.
- ¹⁸ B-Dubois, Marketing Management, 9é edition public union, France, 1997, p409.
- ¹⁹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص. 429.
- ²⁰ بوقرة محمد الأمين، استراتيجية الشراكة الأوروبية في تطوير المؤسسات الجزائرية وتقويمها، مذكرة ليسانس، جامعة المدية، 2006، ص. 12.
- ²¹ B.Garrette et P.Dussage, Les strategies d'alliance, ed' d'organisation, Paris, 1995, p91
- ²² B.Garrette et P.Dussage, op-cit, p110
- ²³ عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص128.
- ²⁴ أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2000، ص96.
- ²⁵ أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص96.
- ²⁶ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص429.
- ²⁷ عمرو خير الدين، التسويق الدولي، 1996، ص61.
- ²⁸ أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص60.
- ²⁹ عمرو خير الدين، مرجع سابق، ص63.
- ³⁰ Lado A and Wilson M, Human Resource Systems and Sustained Competitive advantage- a competency based perspective, Academy of Management Review, N°19, 1994, pp 699-727.
- ³¹ Bleek J and Earnest D, Collaborating to compete- using strategic alliances and acquisitions in global marketplace, wiley, New York, 1993.
- ³² Thompson, Organization in action, New York, Mc Graw-Hill, 1967.
- ³³ Early A, La structuration de l'entreprise, Edition de l'entreprise, Edition de l'université de Bruxelles, 1998, p129.
- ³⁴ Porter M, Millar V, How information gives you compétitive advantage, Harvard business review, 1991, p-p 33-43.
- ³⁵ Rizzoni A, Technology and organization in small firms- an interpretative framework, revue d'economie industrielle, vol, 67, 1994, p135.
- ³⁶ أوشان فايزة، واقع الشراكة الأجنبية في الجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة الجزائر، 2002، ص69.
- ³⁷ فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص15.
- ³⁸ B.Garrette et P.Dussage, op-cit, p261
- ³⁹ B.Garrette et P.Dussage, Op-cit, p262

إشكالية اختلال التوازن الهيكلي وطرق معالجته في الاقتصادات النفطية -دراسة حالة النرويج والإمارات العربية المتحدة-

بوخاري لولو

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة برج بوعريريج

لعاب وليد

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة برج بوعريريج

~~~~~

### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النفطية ودرجة ارتباطها بالموارد النفطية، وذلك بدراسة التذبذبات في الإيرادات المالية وتأثير هذه الاختلالات على أسعار الصرف، بالإضافة إلى دراسة توسع دور الدولة في الاقتصادات النفطية الذي يظهر من خلال تطور الإنفاق الحكومي وأثره على ميزان المدفوعات. كما قامت هذه الورقة باستعراض تجارب دولية في مجال التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية للقطاع النفطي، حيث أخذت بعين الاعتبار حالة كل من الإمارات العربية المتحدة، من خلال دراسة استراتيجيات التنوع في هذه الدولة وكذا الصناديق النفطية، أما النموذج الثاني فيتمثل في النموذج النرويجي الذي يعد أحد النماذج الناجحة في إستراتيجية التنوع.

**الكلمات المفتاحية:** استراتيجيات التنوع، المرض الهولندي، الصناديق النفطية، الاختلالات الهيكلية، القطاع النفطي، النموذج النرويجي.

رموز (jel): B22, E63, B27

### Abstract :

This working paper aims to study and analyze the structural imbalances in the oil economies and the degree of association of oil resources, by studying fluctuations in fiscal revenue and the impact of these imbalance on exchange rates, in addition, this paper analyze the expansion of the state's role in the oil economies, which shows through the evolution of government expenditure and its impact on the balance of payments. This study focus on the experience of the United Arab Emirates, through the study of diversification strategies in this state and as well as the oil fund, while the second model is represented in the Norwegian model, which is one of the successful models in the diversification strategy.

**Key Words:** diversification strategies, dutch disease, Norwegian government petroleum fund

State petroleum fund , State Direct Financial Interest.

**(jel) Classification:** B22, E63, B27.

**تمهيد:**

كثير الحديث مؤخرًا بين الاقتصاديين حول أهمية الثروة النفطية في تطوير الاقتصادات النفطية، حيث أشارت العديد من البحوث إلى أهمية النفط في التنمية لأغلب الدول النفطية، حيث أن الإيرادات النفطية تمثل مصدر للعملة الصعبة لتمويل موازنات هذه الدول، إلا أن التنمية المقترنة بالنفط أدت إلى حدوث اختلالات هيكلية في الاقتصادات النفطية وبرز ما يعرف بالمرض الهولندي، والذي يعرف على أنه حدوث تشوهات في الهيكل الاقتصادي للدول التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل، بعد حدوث صدمة نفطية ناتجة عن ارتفاع الأسعار، وكنيجة لهذا المرض فإن الاقتصادات النفطية أصبحت تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي سواء فيما يتعلق بالجانب الخارجي من خلال سيطرت الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات، ومساهمة الصادرات النفطية في احتياطات الصرف، أو الجانب الداخلي من خلال الاعتماد على الإيرادات النفطية كأهم ممول للموازنة العامة للدولة.

وإذا كان هذا هو حال غالبية الاقتصادات النفطية فإن هناك بعض التجارب التي نجحت في تنويع اقتصادها من خلال عدة استراتيجيات أدت إلى التخلص من التبعية للقطاع النفطي واستغلال الموارد النفطية في تحقيق تنمية اقتصادية لا تعتمد على القطاع النفطي، ومن بين هذه التجارب نجد النموذج النرويجي، حيث يعد الاقتصاد النرويجي اقتصاد رائد في مجال التنويع خلال السنوات الأخيرة، دون أن ننسى تجربة الإمارات العربية المتحدة التي خطت خطوات عملاقة في هذا المجال. وبالتالي فإن هذه الورقة البحثية تسعى إلى استعراض تجربة كل من النرويج في مجال التنويع كأحد الدول الغنية، وتجربة الإمارات العربية المتحدة، وذلك للإجابة على التساؤل التالي: ما هي الاستراتيجيات التي اتبعتها كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية للقطاع النفطي ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي كانت تعاني منها سابقاً؟

**أولاً - الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النفطية****1 - تقييم المرض الهولندي في الاقتصادات النفطية**

ستتم دراسة أثر المرض الهولندي من خلال محورين أساسيين: المحور الأول يهتم بقياس الاختلالات الهيكلية الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد والإنفاق، في الاقتصادات النفطية، والمحور الثاني سيهتم بدراسة أثر التوسع في القطاع النفطي على أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى إستراتيجية الاستدانة لهذه الدول.

**1-1 - الاختلال الهيكلي و الارتباط بالموارد النفطية**

أن من بين أهم آثار المرض الهولندي هو تأخر قطاعات الصناعة والزراعة مع توسع في القطاع النفطي وبالتالي يصبح الاقتصاد مرتبط بالموارد النفطية، حيث أن هوامش الربح الكبيرة التي يحققها القطاع النفطي تهمش جميع مصادر الدخل الأخرى، وفي غالبية الدول النفطية فإن المداخيل النفطية والغازية تشكل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وبالنسبة

لدول OPEC فإن الصادرات النفطية تشكل أكثر من 50 بالمائة من الصادرات الإجمالية وأكثر من 52 بالمائة من الإيرادات المالية، أما بالنسبة للدول الإفريقية فإن مداخيل البترول تساهم بالمتوسط بـ 65 بالمائة من الإيرادات المالية والصادرات النفطية تشكل 85 بالمائة من الصادرات الإجمالية.<sup>1</sup>

ويمثل الجدول التالي ارتباط الاقتصادات النفطية تجاه الموارد النفطية لـ 14 دولة مصدرة للنفط حيث أن الصادرات النفطية تفوق 1 مليون برميل في اليوم لسنة 2014، حيث نقيس الارتباط النفطي من خلال عدة زوايا: حسب المساهمة في الموارد المالية، حسب المساهمة في الصادرات الإجمالية، و حسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول-1- ارتباط الاقتصادات النفطية تجاه الموارد النفطية

| صادرات الخروقات                    | الإيرادات المالية المتوسطة من الخروقات | المداخيل المتوسطة لصادرات الخروقات | حصة الربع البترولي |
|------------------------------------|----------------------------------------|------------------------------------|--------------------|
| سنة 2005-2000 مليون برميل في اليوم | % من الإيرادات المالية الإجمالية       | % من PIB                           | % من PIB           |
| السعودية                           | 8,73                                   | 81,6                               | 27,4               |
| روسيا                              | 6,67                                   | 39,7                               | 6,8                |
| النرويج                            | 2,91                                   | 24,4                               | 13,3               |
| إيران                              | 2,55                                   | 59,3                               | 16,8               |
| فنزويلا                            | 2,36                                   | 52,7                               | 14,3               |
| الإمارات                           | 2,33                                   | 76,1                               | 32,4               |
| الكويت                             | 2,20                                   | 68,4                               | 47,6               |
| نيجيريا                            | 2,19                                   | 77,2                               | 32,6               |
| المكسيك                            | 1,80                                   | 32,2                               | 7,0                |
| الجزائر                            | 1,68                                   | 69,9                               | 25,8               |
| العراق                             | 1,48                                   | 58,4                               | 93,1               |
| ليبيا                              | 1,34                                   | 72,5                               | 36,1               |
| كازاخستان                          | 1,06                                   | 21,0                               | 5,1                |
| قطر                                | 1,02                                   | 71,3                               | 25,3               |

IMF Guide on Resource Revenue Transparency, 2007 - Banque Mondiale

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أنه باستثناء النرويج اندونيسيا الإمارات العربية المتحدة والمكسيك، فإن الاقتصادات النفطية لم تنجح في وضع استراتيجية فعالة للتنويع الاقتصادي، حيث أن التبعية للقطاع النفطي لم تخفض بتاتا في هذه الدول كما أن حصة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بلغ 98 بالمائة في الجزائر، 89 بالمائة في الكويت و 97 بالمائة في نيجيريا، وانخفضت نوعاً ما في السعودية.

إن هذه التبعية للقطاع النفطي لديها آثار سلبية على هذه الاقتصادات نذكر منها تذبذب كبير في الإيرادات، آثار على سعر الصرف، واختلال هيكلي.

### 1-1-1-1 - تذبذبات في الإيرادات المالية

إن أي اقتصاد مرتبط بمادة أولية عليه تحمل التذبذبات الحاصلة في الأسعار وهي خاصية مميزة للسوق النفطي حيث نلاحظ أن أسعار النفط ما فتئت تتذبذب بدءاً من سنة 1970، حيث ظهرت الصدمات النفطية بشكل واضح بعد موجة التأميم التي عرفتھا الدول النفطية، وهذا ما أثر بشكل كبير على أسعار النفط في السوق العالمية.<sup>2</sup>

إن التذبذبات في أسعار النفط آثرت على شروط التبادل في الاقتصادات النفطية، وحسب توقعات البنك الدولي، فإن ارتفاع أسعار النفط بـ 10 دولار للبرميل يرفع الناتج المحلي الإجمالي بـ 14 بالمائة في السعودية و 17.8 بالمائة في نيجيريا،<sup>3</sup> كما أن انخفاض أسعار النفط له آثار وخيمة على هذه الاقتصادات، فعلى سبيل المثال فإن الناتج المحلي الإجمالي لدول OPEC انخفض بـ 20 بالمائة بين 1997-1998 عندما انخفض سعر البترول من 19 دولار إلى 12.7 دولار للبرميل.<sup>4</sup>

إن هذا الأثر السلبي على الاقتصادات النفطية يمر عبر قناة سعر الصرف، المحدد الأساسي للتنافسية في الاقتصاد، حيث أن التذبذبات في سعر النفط تؤدي إلى حدوث آثار كبيرة في مداخل الصادرات.

### 1-1-2 - الأثر على سعر الصرف

إن الارتباط الكبير للاقتصادات النفطية بالموارد النفطية ناتج عن التقييم الكبير لسعر الصرف، حيث أن التوسع في القطاع النفطي يؤدي إلى زيادة حقيقية في العملة المحلية وزيادة موازية في الضغوط التضخمية، - أثر الإنفاق - فخلال سنوات السبعينات ومع الصدمة النفطية فائض التقييم للعملة الوطنية كان بشكل مبالغ فيه، كما أن أسعار الاستهلاك عرفت ارتفاعاً كبيراً في هذه الدول، حيث تخفيض سنة 1978 أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات بالمقارنة مع أسعار الاستهلاك، لكن بعد 1979 أثر الإنفاق الناتج عن الصدمة النفطية الثانية أدى إلى زيادة في أسعار السلع غير البترولية بالمقارنة مع السلع القابلة للمتاجرة.<sup>5</sup>

إن أسعار الصرف المقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية أدت إلى عرقلة مسار التنويع و أدت أيضاً إلى تبعية كبيرة للقطاع النفطي و ذلك لأن الصادرات خارج قطاع المحروقات أصبحت أقل تنافسية.

### 1-1-3 - الاختلال الهيكلي

إن التذبذبات في أسعار النفط بالإضافة إلى التذبذبات في أسعار الصرف و الصدمات النفطية أدت إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي للاقتصادات النفطية، فالمداخل من الصادرات التقليدية الزراعية في نيجيريا - الكاكاو، زيت النخيل، الكاوتشو - انهارت بـ 74 بالمائة بين 1970-1981،<sup>6</sup> حيث يمكننا التمييز بين 4 مراحل أساسية للتغيرات في أسعار النفط بين 1980-2003

- بين 1980-1986 سعر البترول انتقل من 36 إلى 13 دولار للبرميل أي انخفاض بـ 63 بالمائة.

- بين 1986-1990 انتقل سعر البرميل من 13 إلى 20 دولار للبرميل أي بارتفاع يقدر ب 56 %

- بين 1998 و 2003 سعر البرميل انتقل من 12 دولار إلى 70 دولار للبرميل أي بارتفاع يقدر ب 119 %

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أن النمو العكسي لقطاع الزراعة و قطاع الصناعة بالمقارنة مع تطور أسعار النفط، حيث أنه مع الصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 فإن قطاع الزراعة عرف معدل نمو يقدر بـ 24 % في الكويت و 10.5% في نيجيريا و 27 % في السعودية و نفس الملاحظ تتعلق بقطاع الصناعة.

أما في الفترة الثانية فإن ارتفاع أسعار النفط بين 1986 و 1990 صاحبها انخفاض مطبق في قطاعات الصناعة والزراعة مع معدل نمو سلبي في الجزائر وأنغولا والمكسيك، وفي الفترة الثالثة وهي فترة انخفاض سعر البرميل، تميزت بارتفاع في نمو قطاعي الزراعة والصناعة في نيجيريا وعمان والإمارات.

أما في الفترة الرابعة والتي شهدت ارتفاعاً محسوساً في أسعار النفط صاحبته معدلات نمو سلبية لقطاعات الزراعة والصناعة في الجزائر و أنغولا وإيران والمكسيك ونيجيريا.<sup>7</sup>

وبالتالي وانطلاقاً مما نستنتج الارتباط السلبي القوي الموجود بين أسعار النفط ومساهمة قطاعات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستثناء اندونيسيا التي شهدت انخفاضاً محدوداً في قطاع الزراعة ونمو كبيراً في قطاع الصناعة، حيث أن هذه الدولة هي الدولة الوحيدة من دول OPEC التي نجحت في استراتيجية التنويع، وذلك من خلال استثمار الربح النفطي في الزراعة في مرحلة أولى وفي الصناعة في مرحلة ثانية.

إن هذا الاختلال الهيكلي يمكن التعبير عنه من خلال جدول تبادل ما بين القطاعات<sup>8</sup>، حيث أن القطاع المهيمن في الاقتصادات النفطية هو القطاع النفطي، وهو قليل الاندماج في الاقتصاد الوطني حيث نقول أن القطاع المندمج في الاقتصاد إذا كان الاستهلاك الوسيط المتقاطع مع بقية القطاعات كثيف<sup>9</sup>، حيث أن نمو قطاع ما يكون له آثار إيجابية على بقية القطاعات، وبالتالي فإن القطاع النفطي لا يرتبط بشكل كبير مع بقية القطاعات، حيث أن التبادل يتم خارج مصفوفة الاستهلاك الوسيط.

الجدول - 2 - جدول التبادل بين القطاعات في اقتصاد نفطي<sup>10</sup>

| القطاع<br>المنتج | a | B | الخروقات | C | ... | الاستهلاك النهائي | الصادرات | مجموع الاستخدامات |
|------------------|---|---|----------|---|-----|-------------------|----------|-------------------|
| a                | + | + |          | + | +   | +                 |          | +                 |
| b                | + | + |          | + | +   | +                 |          | +                 |
| الخروقات         |   |   |          |   |     |                   | ++++++   | +                 |
| c                | + | + |          | + | +   | +                 |          | +                 |
| .....            | + | + |          | + | +   | +                 |          | +                 |
| الاستهلاك الوسيط | + | + |          | + | +   |                   |          |                   |
| الواردات         | + | + |          | + | +   |                   |          |                   |
| الاجور           | + | + |          | + | +   |                   |          |                   |
| مداخيل المؤسسات  | + | + |          | + | +   |                   |          |                   |
| الضرائب          |   |   | ++++++   |   |     |                   |          |                   |
| مجموع الموارد    | + | + | +        | + | +   |                   |          |                   |



يبين الجدول التالي أن القطاع النفطي لا يندمج مع بقية القطاعات في الاقتصاد، و استخدامه الأساسي يكون من خلال الصادرات، أما الموارد من العملة الصعبة، فتتجه مباشرة إلى خزانة الدولة التي بدورها تقوم بضخها في الاقتصاد من خلال مسار إعادة التوزيع وإعادة التخصيص.

ومن الملاحظ أيضا أن الآثار الناتجة عن تجهيز القطاع النفطي منعدمة تقريبا وذلك بسبب المستوى المنخفض للتكنولوجيا في هذه الدول، حيث أن غالبية تجهيزات الاستغلال مستوردة من الخارج، بالإضافة إلى أن إمكانية استثمار الأرباح الناتجة عن القطاع النفطي من قبل الشركات الأجنبية في قطاعات أخرى ضعيفة، وذلك من جهة بسبب أن مردودية القطاعات الأخرى ضعيفة إذا ما قارناها بالدول المتقدمة، ومن جهة ثانية الشروط السياسية ومناخ الاستثمار في هذه الدول لا يشجع على الاستثمار.

### 1-2- توسع القطاع النفطي، السياسة المالية و دور الدولة

لقد أدى توسع القطاع النفطي في الاقتصادات النفطية إلى زيادة أثر الحماية البترولية و توسع دور الدولة في الاقتصاد، وذلك لأن ميزانية الدولة تعد القناة الأساسية التي تربط القطاع النفطي ببقية قطاعات الاقتصاد، وهذا ما يؤدي إلى توسع دور الدولة في مسار التنمية الاقتصادية وتقلص من دور القطاع الخاص،<sup>11</sup> وهذا ما يجعل الدولة المتعامل الأساسي في الاقتصاد من خلال القطاع النفطي، ونستنتج بأن المداخل النفطية تؤدي لا محالة إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

#### 1-2-1- تطور الإنفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية بغية تحقيق هدف أساسي ألا وهو زيادة القدرة على استيعاب رأس المال في الاقتصاد، إلا أن هذه الزيادة لا بد أن تصاحبها شروط أخرى حتى تجعل الاستثمار أمثل، وتتمثل هذه الشروط في مستوى رأس المال البشري، البنية التحتية، الطلب في السوق المحلي وفي السوق العالمي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي خارج هذه الشروط تعد زيادة غير فعالة.

وهناك من يأخذ بعين الاعتبار عامل الوقت في مسار التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النفطية حيث أنه في المرحلة الأولى للتنمية فإن انجاز مشاريع صناعية وبنية تحتية تحتاج إلى 5 أو 10 سنوات حتى تصبح ذات مردودية عالية، ومن الملاحظ أن الإنفاق الحكومي في الاقتصادات النفطية مخصص لقطاعات السلع غير القابلة للمتاجرة مثل قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

#### 1-2-2- الأثر على ميزان المدفوعات

إن السياسة المالية تتحدد من خلال التغيرات في السوق النفطي التي بدورها تؤثر على ميزان المدفوعات والجدول التالي يوضح رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج لأهم الاقتصادات النفطية.

الجدول - 3 - رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1975-2004<sup>12</sup>

| رصيد الموازنة العامة<br>%PIB | 1975 | 1980 | 1986 | 1990 | 1995 | 1998 | 1999 | 2000 | 2004 |
|------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| البحرين                      | -    | 6    | 5-   | 6-   | 6-   | 5-   | 5-   | 2    | -    |
| الامارات                     | 2    | 2    | -    | 0    | 1-   | 0    | 0    | -    | -    |
| اندونيسيا                    | 4-   | 2-   | 4-   | 0    | 2    | 3-   | 1-   | 0    | 1-   |
| ايران                        | 0    | 14-  | 8-   | 2-   | 0    | 5-   |      | 1-   | 3-   |
| الكويت                       | 69   | 39   | 18-  | -    | 8-   | 17-  | 3    | 26   | 22   |
| المكسيك                      | -    | 3-   | 13-  | 3-   | 1-   | 1-   | 2-   | 1-   | 1-   |
| نيجيريا                      | -    | 18   | 11-  | 8-   | 0    | 5-   | 9-   | 2-   | 1-   |
| عمان                         | 5-   | 0    | 25-  | 1-   | 9-   | 7-   | 8-   | 5-   | -    |
| فنزويلا                      | 1    | 0    | 2-   | 0    | 4-   | 4-   | 2-   | 2-   | -    |

انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة نسبة إلى الناتج يتغير بدلالة سعر البترول، فعلى سبيل المثال حققت الكويت فائض في الموازنة العامة ما بين 70% و 40 % خلال الفترة 1975-1980 أما خلال فترات انخفاض أسعار النفط فقد حققت الكويت عجز في الموازنة العامة حتى أن المكسيك وعمان وفنزويلا حققت عجز في الموازنة العامة في فترات ارتفاع أسعار النفط، وذلك بسبب البرنامج التنموي التوسعي المتبع في هذه الدول. ويرتبط رصيد الحساب الجاري في الاقتصادات النفطية ارتباطاً كبيراً بتغيرات أسعار النفط والجدول التالي يوضح رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عينة من الاقتصادات النفطية.

الجدول - 4 - رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج في الاقتصادات النفطية<sup>13</sup>

| رصيد الموازنة العامة<br>%PIB | 1980  | 1985   | 1986   | 1990  | 1995  | 1998   | 2000  | 2004  |
|------------------------------|-------|--------|--------|-------|-------|--------|-------|-------|
| السعودية                     | 25.26 | 12.45- | 13.55- | 3.55- | 3.73- | 9.01-  | 7.60  | 20.74 |
| البحرين                      | 6.00  | 1.6    | 2.26-  | 1.65  | 4.06  | 12.57- | 10.41 | 3.77  |
| الاكواتور                    | 5.39- | 64.    | 5.65-  | 3.48- | 4.95- | 9.02-  | 5.78  | 0.48- |
| غابون                        | 8.97  | 4.87-  | 31.07- | 2.82  | 9.37  | 12.89- | 20.30 |       |
| الكويت                       | 53.43 | 22.37  | 31.37  | 21.09 | 18.45 | 8.54   | 38.90 | 33.89 |
| مكسيك                        | 5.36- | 0.43   | 1.06-  | 2.84- | 0.55- | 3.80-  | 3.20- | 1.05- |
| نيجيريا                      | 8.06  | 9.16   | 1.04   | 17.52 | 9.17- | 13.20- | 17.66 | 17.02 |
| عمان                         | 15.75 | 0.10-  | 14.20- | 9.47  | 5.80- | 22.46- | 15.75 | 1.82  |
| فنزويلا                      | 7.04  | 5.74   | 3.81-  | 17.60 | 2.69  | 4.85-  | 10.12 | 12.56 |
| سعر البترول                  | 87.65 | 50.11  | 25.63  | 35.62 | 22.03 | 15.71  | 32.88 | 39.57 |
| تطور سعر البترول %           | -     | -43    | -49    | 39    | -38   | -29    | 109   | 20    |

انطلاقاً من سنة 1980 تعد الكويت الدولة الوحيدة التي حافظت على رصيد الحساب الجاري موجب باستثناء سنتي 1991 و 1992 وفي غالبية الدول المصدرة للنفط فإن رصيد الحساب الجاري يقترب بشكل كبير من التطورات في أسعار النفط، هذا الارتباط الكبير لا يعكس فقط أهمية الصادرات النفطية نسبة إلى إجمالي الصادرات، أيضاً يعكس ضعف المداخيل الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

## ثانيا: تجارب دولية لمعالجة المرض الهولندي

تسعى الدراسة من خلال هذا الفرع إلى تحليل طرق معالجة المرض الهولندي من خلال دراسة تجارب دولية وذلك من خلال استخدام الربيع النفطي لتطوير بقية القطاعات، حيث أن هناك قلة من الدولة استطاعت أن تنوع اقتصادها وإنشاء قطاع غير بترولي قادر على المنافسة، حيث تهتم الدراسة بتحليل تجربة دول الخليج التي تبذل جهود معتبرة للتنويع الاقتصادي، مع التركيز على تجربة الإمارات، كما سيتم دراسة تجربة الصناديق النفطية.

### 1- استخدام الربيع النفطي في دول الخليج العربي

هناك العديد من الدول نجحت في إستراتيجية التنويع الاقتصادي خلال الفترة الماضية، فعلى سبيل المثال لدينا النرويج، اندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، وخاصة الإمارات العربية المتحدة، حيث سيتم التركيز على هذه الأخيرة وبقية دول الخليج العربي في هذا العنصر، حيث تظهر أهمية دول الشرق الأوسط في مجال سوق النفط العالمي من خلال حجم الاحتياطات، حيث أن احتياطات هذه الدول يقدر بـ 742.7 مليار برميل سنة 2014 أي ما يعادل 62 % من الاحتياطي العالمي مقابل 160 مليون نسمة أي ما يعادل 3 % من عدد السكان في العالم<sup>14</sup> حيث بذلت عدة جهود للتنويع الاقتصادي في هذه الدول إلا أن التبعة لازالت كبيرة وتساهم هذه الدول في الإنتاج العالمي للنفط في سنة 2030 بـ 39 % .

و تشكل دول مجلس التعاون الخليجي من البحرين، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات، عمان، الذي تأسس في بداية الثمانينات، ويحوز هذا المجلس على 38% من الاحتياطي النفطي العالمي، وعند ارتفاع أسعار النفط ما بين 2003 و 2005 استفادت هذه الدول من رؤوس أموال ضخمة، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري لدول OPEP سنة 2005 ما يعادل 259 مليار دولار مقابل 4 مليار دولار سنة 1995.<sup>15</sup>

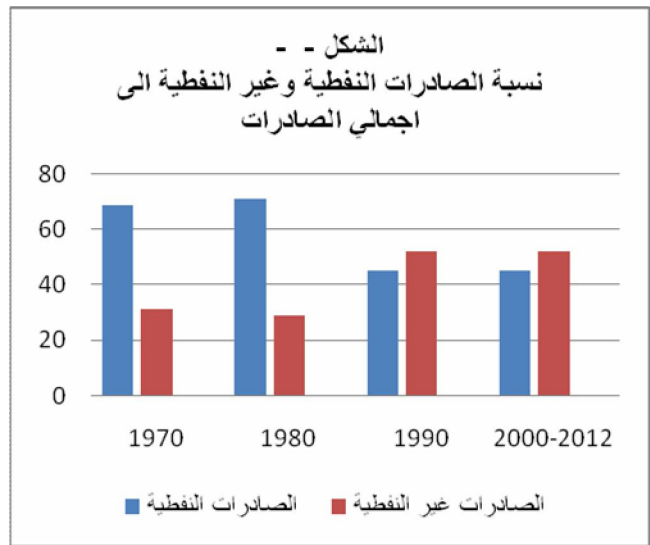
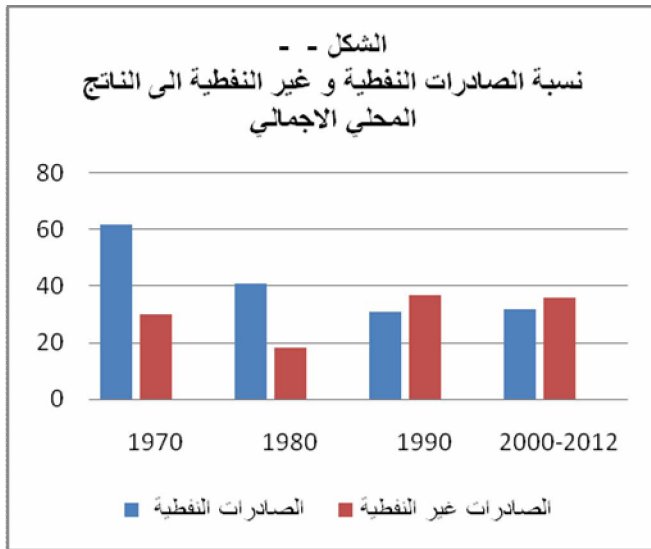
و لقد رأينا في ما سبق بأن دول الخليج العربي عانت من أعراض المرض الهولندي حيث لم تستطع تسطير سياسة اقتصادية لمواجهة الآثار السلبية للموارد النفطية— باستثناء الإمارات العربية المتحدة، التي نجحت في مسار التنويع الاقتصادي،

### 1-1- استراتيجيات التنويع في دول الخليج العربي

تجدر الإشارة إلى أن دول الخليج العربي مرتبطة بشكل كبير بالقطاع النفطي حيث أنه ما بين 2000-2005 فإن حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات بلغت 92% في الكويت 81% في عمان، 79% في قطر 42% في الإمارات،<sup>16</sup> يعد التنويع الاقتصادي متغير مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية ليس فقط من خلال تقليص الارتباط بأسعار النفط، ولكن أيضا من خلال إدخال المنافسة بين القطاعات وجذب الاستثمارات، حيث أن الصادرات من القطاع الصناعي تؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لأن هذه القطاعات تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة و تكنولوجيا متطورة على عكس الصادرات من المواد الأولية.

ومن الملاحظ أنه من بين الاقتصادات النفطية فإن التجارب التي نجحت من الخروج من التبعة لقطاع النفطي نجد ماليزيا، المكسيك، النرويج اندونيسيا و الإمارات العربية المتحدة. التي شهدت تحولا كبيرا في هيكلها الاقتصادي خلال العشرين سنة

الماضية حيث أن الصادرات غير النفطية أصبحت أكبر من الصادرات النفطية منذ سنة 1990 حيث أصبحت تمثل حوالي 52% من الصادرات الإجمالية مقابل 30% متوسط سنوات 1970-1980<sup>17</sup>



لقد عرفت الإمارات انخفاضاً في حصة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات بالمقارنة مع بقية دول الخليج وذلك من خلال مساهمة قطاعات البتروكيماويات، واللمينوم، والسياحة، والتجارة حيث عرفت هذه القطاعات نمواً يقدر بـ 9% خلال سنوات التسعينات، حيث تطور الاقتصاد في ظل انفتاح كبير على التبادل التجاري الدولي حيث قدرت الرسوم الجمركية بأقل من 4% على الواردات مع غياب القيود على حركة دخول وخروج رؤوس الأموال.

ولقد قامت كل إمارة بتطوير قطاع معين على الميزة النسبية التي تتمتع بها، حيث أن أبو ظبي تخصصت في صناعات النفط والغاز، أما الشارقة فتخصصت في الصناعات الخفيفة والسياحة، رأس الخيمة في الصناعة الصيدلانية، والاسمنت أما دبي فقد أصبحت أهم مركز تجاري ومالي على مستوى الشرق الأوسط وحتى على مستوى العالم، وبالتالي فقد تضاءل حجم الاقتصاد في عشرية واحدة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 16% يساهم فيه القطاع النفطي بـ 6%.

ولعل أهم سبب ساهم في توسع الصادرات غير النفطية في الإمارات هو إنشاء منطقة التبادل الحر التي وفرت عدة مزايا لصالح المؤسسات، نذكر منها:

- عدم فرض قيود على الملكية الأجنبية
- جذب رؤوس الأموال والأرباح
- تخفيض الضرائب على المؤسسات
- عدم فرض رسوم جمركية على المواد الأولية والتجهيزات المستوردة.

وتتضمن منطقة التبادل الحر ما يعادل 220 مؤسسة، بمدخل سنوي يقدر بـ 8 مليار دولار، كما أصبحت الإمارات مركزاً لإعادة التصدير في المنطقة، حيث تجاوز سوق إعادة التصدير 5.5 مليار دولار، سنة 1990 وقدر بـ 27.4 مليار دولار سنة 2004.<sup>18</sup>

كما أن صناديق الاستثمار و المؤسسات الامارتية اتبعت سياسة طموحة للتدويل وساهمت بشكل كبير في الأسواق المالية العالمية، و بالتالي فإن الإمارات اتبعت استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية من خلال التسيير الحذر للثروة النفطية، مع انفتاح على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى توفير مناخ اقتصادي مستقر.

## 1-2- استخدام الصناديق النفطية

يواجه صانعو السياسة الاقتصادية تحدين أساسيين ناتجين عن الموارد النفطية غير المتجددة، من جهة لا بد عليهم القيام بالتوزيع العادل لهذه الثروة بين الأجيال الحالية الأجيال القادمة، ومن جهة أخرى لا بد عليهم التعديل في الإنفاق من أجل حماية الاقتصاد من التغيرات غير المتوقعة لأسعار النفط وحجم الصادرات النفطية وحجم الانتاج، وبالتالي فإن إنشاء الصناديق النفطية يسهل من عملية إدارة الربح الناتج عن الموارد النفطية.

وانطلاقاً من أعمال hotelling hartwick<sup>19</sup> التي بينت أنه إذا توقعت الدولة ارتفاع في أسعار النفط فإن استغلال الموارد النفطية سيكون أكثر مردودية في المستقبل، كما أن دراسة engel valdes<sup>20</sup> بينت أن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون مساوياً للإيرادات غير النفطية، ومردودية القيمة الصافية الحالية للإيرادات النفطية المستقبلية، وبالتالي فإن السياسة المثلى للاقتصادات النفطية هي تطبيق استهلاك ثابت مع الوقت مساوي للقيمة السنوية الصافية للثروة النفطية والإيرادات غير النفطية. وفي ظل هذه السياسة يمكن للحكومة استثمار جزء من الإيرادات النفطية على شكل أصول مالية في الصناديق النفطية، هذه الأصول المالية تدر عائدات تسمح بتمويل العجز المالي المسجل، وهذا هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الصناديق النفطية والذي يساهم في مواجهة التذبذبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية.

## 1-2-1. أهداف و أنواع الصناديق النفطية

إن إنشاء الصناديق النفطية مرتبط بتوسع القطاع النفطي في الاقتصادات النفطية وتسمح هذه الصناديق بتحقيق الأهداف التالية:

- تسمح الصناديق النفطية بضبط الإيرادات المالية، حيث تجمع الإيرادات في حالة ارتفاع أسعار النفط واستخدام العوائد الناتجة عن هذه الصناديق في حالة انخفاض أسعار النفط.
- تسمح الصناديق النفطية بتوزيع الثروة النفطية بين مختلف الأجيال، حيث أن التخصيص الأمثل للموارد النفطية لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار معدل النمو الديموغرافي، بالإضافة إلى التغير التكنولوجي. كما أن السعر المستقبلي للنفط وتكلفة استخراجها تعتبر متغيرات أساسية.<sup>21</sup> إن مفهوم العدالة بين الأجيال يقاس من خلال معدل القيمة الحالية الذي يأخذ بعين الاعتبار معدل تفضيل الحاضر العائد الحدي للاستثمار الخاص وسعر الفائدة طويل الأجل، وبالتالي فهو معدل الإحلال بين الحاضر والمستقبل.

انطلاقاً مما سبق فإنه يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الصناديق النفطية: صناديق الاستقرار، صناديق الادخار، صناديق إعادة التوزيع المباشر للإيرادات.

#### أ - صناديق الاستقرار:

هدفها تخفيض أثر التغيرات في أسعار النفط على الاقتصادات النفطية، كما تسعى إلى ضمان الشفافية في استخدام هذه الموارد، حيث يتم تجميع الموارد في فترات ارتفاع الأسعار، وتصبح هذه الصناديق مصدرا للإيرادات في حالة انخفاض أسعار النفط. إن استقرار الموارد الحكومية يسمح بضمان استمرارية برامج التنمية المسطرة كما يسمح أيضا بامتصاص التذبذبات التي شهدتها سوق النفط العالمي وهناك العديد من الدول التي أنشأت هذا النوع من الصناديق من بينها، النرويج، فنزويلا، عمان، أذربيجان .

#### ب - صناديق الادخار للأجيال القادمة:

هدفها ضمان العدالة بين الأجيال، هذا النوع من الصناديق يغذى بشكل دوري بنسبة ثابتة من الإيرادات النفطية التي يعاد استثمارها على شكل أصول مالية في الأسواق المالية الدولية، وهذا النوع من الصناديق مطبق في كل من الكويت والنرويج حيث سمحت هذه الصناديق لهذه الدول بتشكيل قاعدة مهمة من الأصول المالية لمواجهة انخفاض الإنتاج أو الأسعار في سوق النفط العالمي مستقبلا.

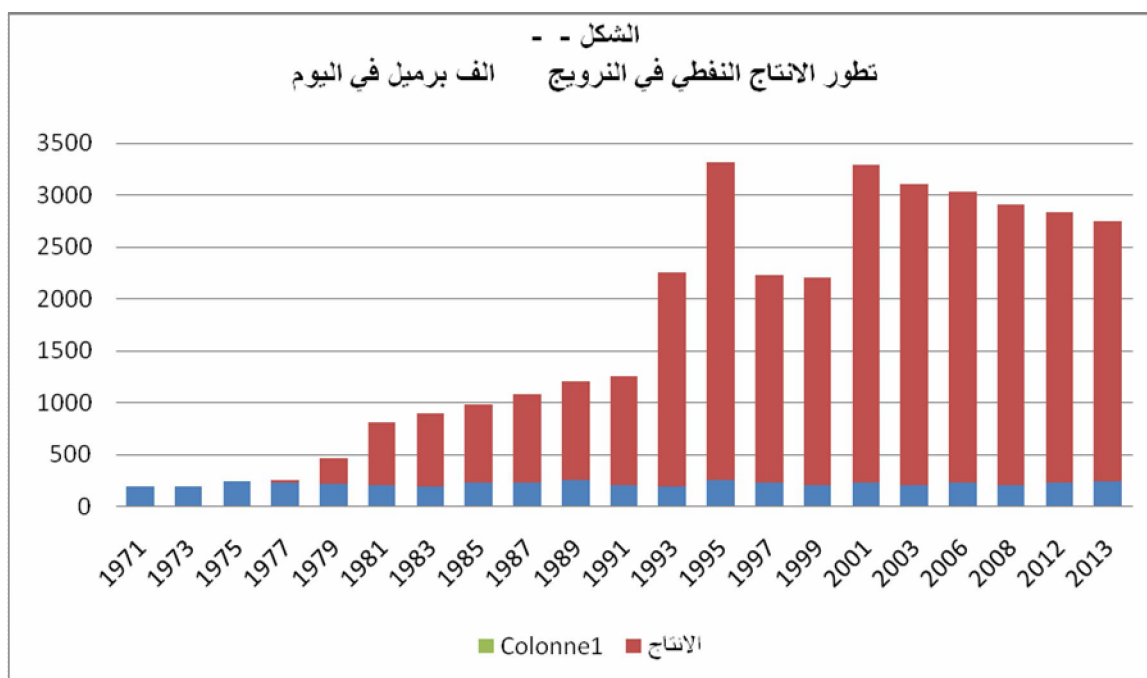
#### ت - صناديق إعادة التوزيع المباشر للإيرادات:

تم تطبيق هذه الصناديق في كندا الذي تم انشائه سنة 1982 حيث يسمح هذا الصندوق باستفادة الأجيال الحالية من الإيرادات النفطية .

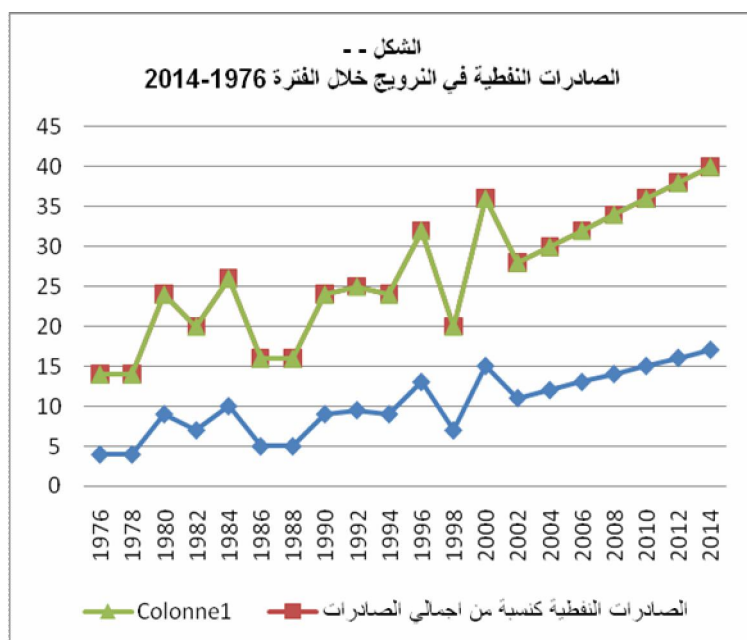
ولعل أهم تجربة ناجحة للصناديق النفطية هي التجربة النرويجية التي بدأت سنة 1990 حيث سمحت هذه التجربة بتجميع ما يعادل 180 مليار أورو ما بين 1996-2006 وقبل تحليل كيفية عمل الصناديق النفطية في النرويج من الضروري الرجوع إلى التجربة النفطية في هذه الدولة ونموذج التنمية المطبق.

#### 2 - النموذج النرويجي

إن أول اكتشاف نفطي في النرويج كان سنة 1967 وانطلق الإنتاج سنة 1971 و الشكل التالي<sup>22</sup> يوضح تطور الإنتاج والاستهلاك النفطي ما بين 1971-2013



انطلاقاً من سنة 1990 صدرت النرويج أكثر من 90% من إنتاجها بالمقارنة مع احتياطاتها النفطية المتواضعة نسبياً والتي قدرت سنة 2013 بـ 8.5 مليار برميل، أي 0.7% من الاحتياطي العالمي، وتحتل النرويج المركز العاشر للإنتاج العالمي للنفط، و المركز الثالث كمصدر صافي للغاز، وراء السعودية و روسيا، بـ 2.7 مليون برميل في اليوم، و الشكل الجدول التاليين يمثلان مساهمة القطاع النفطية و غير النفطية في الاقتصاد.



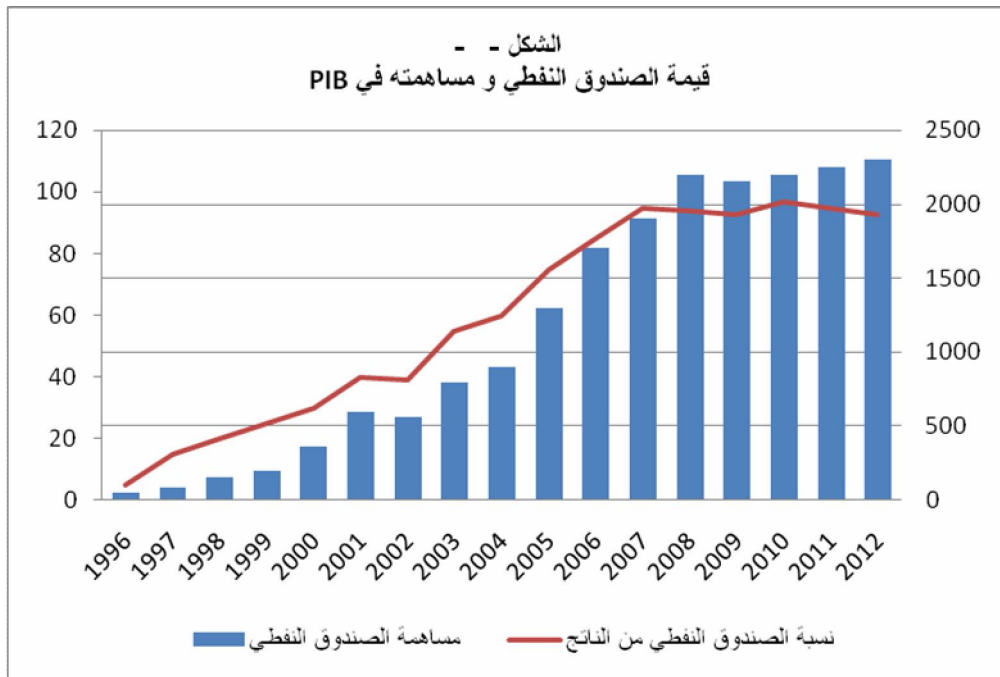
| مساهمة القطاع النفطي لاقتصاد النرويجي خلال سنة 2014 |                                           |
|-----------------------------------------------------|-------------------------------------------|
| 25%                                                 | - حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي      |
| -                                                   | - حصة القطاع النفطي في الإيرادات المالية  |
| 36%                                                 | - حصة القطاع النفطي في الاستثمار الإجمالي |
| 25%                                                 | - حصة القطاع النفطي في الصادرات           |
| 51%                                                 | - الصافية                                 |

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع النفطي يدر إيرادات مهمة بالنسبة للاقتصاد النرويجي حيث مثل 36% من إجمالي إيرادات الدولة، وهناك عدة مصادر لهذه الإيرادات من بينها الضرائب المفروضة على النشاطات النفطية حيث أن الشركات

النفطية لا تمنح فقط الضرائب المفروضة عليها المقدرة بـ 28% من الأرباح، وإنما تدفع ضريبة خاصة تقدر بـ 50% من الأرباح، بالإضافة إلى الضرائب المتعلقة بالانبعاث الغازي، كما قامت السلطات النرويجية باستحداث SDFI<sup>23</sup> سنة 1985 ويسعى إلى التحويل الآلي لجزء من المداخل النفطية الناتجة عن الإنتاج النفطي كما أصبحت الحكومة شريك أساسي في تراخيص استغلال حقول النفط مما يسمح لها بمراقبة نشاطات الشركات النفطية.<sup>24</sup>

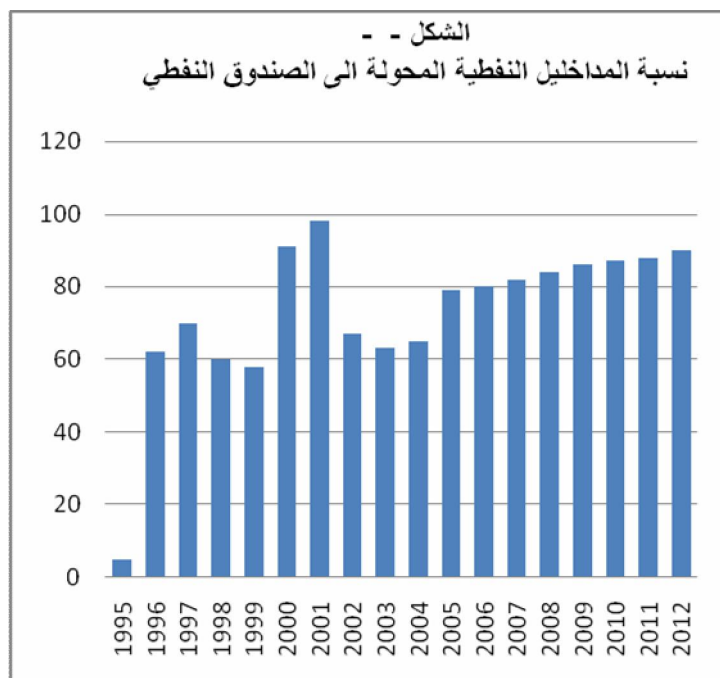
## 2-1- الصندوق النفطي للنرويج<sup>25</sup>

قامت النرويج سنة 1990 باستحداث الصندوق النفطي<sup>26</sup>، ولم يبدأ هذا الصندوق في النشاط إلى سنة 1996 وذلك بسبب اختيار أسعار النفط بداية التسعينات، ويسعى هذا الصندوق إلى التغطية من مخاطر انخفاض الإنتاج النفطي ومن جهة أخرى، ضمان مصدر للمداخيل الإضافية، ويعد هذا الصندوق صندوق استقرار وادخار يتم على مستواه تجميع الاحتياطات المالية في فترات ارتفاع أسعار النفط، ويسمح هذا الصندوق بامتصاص الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، وساهم هذا الصندوق أيضا في ضمان العدالة بين الأجيال، وزيادة الشفافية في استخدام الربح النفطي، وأوكلت وزارة المالية مهمة تسيير الصندوق إلى البنك المركزي النرويجي.<sup>27</sup>



انطلاقاً من الشكل نلاحظ أن الصندوق النفطي يجمع موارد مالية في حالة تحقيق الحكومة لفائض في الموازنة، أو تحويل للموارد النفطية نحو الصندوق النفطي كان سنة 1996 بعد تحقيق فائض في الموازنة العامة سنة 1995 ومن الملاحظ أنه ليس هناك قاعدة واضحة في التحويل، حيث تتغير النسبة كل سنة على أساس الوضعية المالية، والمنحنى التالي يوضح تطور هذا التحويل بين 1996-2012.





| تحويلات المداخل النفطية نحو الصندوق النفطي - مليار اورو - |      |
|-----------------------------------------------------------|------|
| 6077                                                      | 1996 |
| 7795                                                      | 1997 |
| 4203                                                      | 1998 |
| 3126                                                      | 1999 |
| 19179                                                     | 2000 |
| 32152                                                     | 2001 |
| 16045                                                     | 2002 |
| 13301                                                     | 2003 |
| 17685                                                     | 2004 |
| 28197                                                     | 2005 |
| 36902                                                     | 2006 |
| 39568                                                     | 2007 |
| 44658                                                     | 2008 |
| 49521                                                     | 2009 |

ومن الملاحظ أن الصندوق النرويجي يستثمر في أكثر من 3500 مؤسسة بنسبة متوسطة تقدر بـ 0.3 % في رأس مال كل مؤسسة<sup>28</sup> وتتربع الولايات المتحدة الأمريكية على الصدارة من بين دول الاستثمار بـ 30.4 % من الأسهم متبوعة بالملكة المتحدة بـ 16.8 % واليابان بـ 8.7 % وفرنسا بـ 8.2 % . وبدءا من سنة 2004 قررت الحكومة النرويجية اعتماد قواعد أخلاقية في استثمارات

الصندوق حيث يتم إقصاء المؤسسات التي لديها نشاطات لا تتطابق مع هذه القواعد.<sup>29</sup>

وبالتالي فإن النرويج نجحت في تشكيل قاعدة مالية صلبة بفضل الموارد النفطية، حيث أن الصندوق النفطي يستطيع أن يمول خلال 20 سنة القادمة احتياجات الأجيال القادمة، والسؤال المطروح الآن، هل يمكن تعميم النموذج النرويجي على بقية الاقتصادات النفطية.

#### خلاصة:

- تعد تجربة كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة أحد التجارب الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية للقطاع النفطي و لعل أهم مفاتيح النجاح لهاتين التجربتين ما يلي:
- نجحت النرويج في تشكيل قاعدة مالية صلبة بفضل الموارد النفطية، من خلال الصندوق النفطي الذي يستطيع أن يمول خلال 20 سنة القادمة احتياجات الأجيال القادمة.
  - يسعى الصندوق النفطي في النرويج إلى التغطية من مخاطر انخفاض الإنتاج النفطي ومن جهة أخرى، ضمان مصدر للمداخيل الإضافية.
  - يعد الصندوق النفطي في النرويج عامل استقرار وادخار يتم على مستواه تجميع الاحتياطات المالية في فترات ارتفاع أسعار النفط، و يسمح هذا الصندوق بامتصاص الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط ويساهم الصندوق النفطي أيضا في ضمان العدالة بين الأجيال، وزيادة الشفافية في استخدام الربح النفطي.
  - يعد إنشاء منطقة التبادل الحر في الإمارات العربية من بين أهم أسباب توسع الصادرات غير النفطية وذلك كنتيجة لعدم فرض قيود على الملكية الأجنبية وكذا جذب رؤوس الأموال و الأرباح وتخفيض الضرائب على المؤسسات، بالإضافة إلى عدم فرض رسوم جمركية على المواد الأولية والتجهيزات المستوردة.
  - اتبعت صناديق الاستثمار و المؤسسات الإماراتية سياسة طموحة للتدويل وساهمت بشكل كبير في الأسواق المالية العالمية، وبالتالي فإن الإمارات اتبعت إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية من خلال التسيير الحذر للثروة النفطية، مع انفتاح على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى توفير مناخ اقتصادي مستقر.
  - قامت كل إمارة في الإمارات العربية المتحدة بتطوير قطاع معين على الميزة النسبية التي تتمتع بها وهذا ما أدى إلى تضاعف حجم الاقتصاد في عشرية واحدة بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 16% يساهم فيه القطاع النفطي ب 6%.

الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> تقرير صندوق النقد الدولي 2013.

<sup>2</sup> Boussena S., Pauwels J-P., Locatelli C., Swartenbroekx C. (2006), *Le défi pétrolier: questions actuelles du pétrole et du gaz*, Vuibert: Paris.

<sup>3</sup> Banque Mondiale, ESMAP, 2005

<sup>4</sup> تم الحساب على اساس 10 دول - بدون احتساب العراق - و تم اعتبار الناتج المحلي الاجمالي بالدولار بالاسعار الجارية انظر: World Development Indicators, 2004

<sup>5</sup> Abed G.T., Nuri Erbas S., Guerami B. (2003), "The GCC Monetary Union: Some considerations for the exchange rate regime", *IMF Working Paper* WP/03/66

<sup>6</sup> Shaxson N. (2005), « New approaches to volatility: dealing with the resource curse in sub-Saharan Africa », *International Affairs*, Vol. 81 Issue 2, Mars, p. 311-324

<sup>8</sup> Tableau d'Echanges Interindustriels (TEI).

<sup>9</sup> حيث نقول أن القطاع مندمج في الاقتصاد إذا كان الاستهلاك الوسيط المتقاطع مع بقية القطاعات كثيف انظر:

Angelier J.-P. (2004), « **Réflexions sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures** », Document à l'appui d'une conférence donnée à la Faculté des Sciences Economiques et des Sciences de Gestion, Université Mentouri de Constantine, le 24 avril

<sup>10</sup> Angelier J.-P. OP CIT

<sup>11</sup> Askari H., Jaber M. (1999), « **Oil-exporting countries of the Persian Gulf: What happened to all that money?** » *Journal of Energy Finance and Development* 4, p. 185-218.

<sup>12</sup> FMI, International Financial Statistics

<sup>13</sup> World Development Indicators, 2006

<sup>14</sup> BP Statistical Review of World Energy Juin 2014.

إحصائيات متعلقة بالكويت، العراق، إيران، اليمن، الإمارات، سوريا، السعودية، قطر، عمان.

<sup>15</sup> Noreng O. (2006), "Nouveau contexte pétrolier et rapports de force dans l'économie mondiale", *Revue politique et parlementaire*, 108ème année, N°1039, avril/mai/juin,

<sup>16</sup> FMI (2007a)

<sup>17</sup> World Development Indicators, 2006.

<sup>18</sup> FMI, 2005c

<sup>19</sup> Frederick van der Ploeg, **Voracious transformation of a common natural resource into productive capital**, Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies, No. 2008-02 p 4

<sup>20</sup> Engel E., Valdes R. (2000), "Optimal fiscal strategy for oil exporting countries", *IMF Working Paper*, WP/00/118, Juin.

<sup>21</sup> Davis J., Ossowski R., Daniel J.A., Barnett S. (2003), "Stabilization and savings funds for non renewable resources: experience and fiscal policy implications", in *Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil Producing Countries*, Ed. Davis J.M., Ossowski R., Fedelino A., International Monetary Fund: Washington D.C., Chapitre 11, p. 273

<sup>22</sup> BP Statistical Review of World Energy, Juin 2014

<sup>23</sup> State Direct Financial Interest

<sup>24</sup> Rossiaud S. (2007), "Une analyse néo-institutionnelle de l'ouverture de l'amont pétrolier russe aux compagnies privées: les contraintes à l'effectivité des contrats pétroliers", Note de travail N° 13/2007, Laboratoire d'Economie de la Production et de l'Intégration Internationale LEPII, Université de Grenoble, Juin.

<sup>25</sup> State petroleum fund

<sup>26</sup> Norwegian government petroleum fund

<sup>27</sup> Ministère du pétrole et de l'Energie, Statistics Norway

<sup>28</sup> Rapport annuel de la Norvège Bank Investment Management, 2006 <http://www.norges-bank.no>

<sup>29</sup> تقرير صندوق النقد الدولي 2013.

## مبدأ الإفصاح والشفافية كآلية لتسهيل عملية إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### في بورصة الجزائر.

العسالي جمال

باحث دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الجزائر 3

دراجي كريمو

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة الجزائر 3



#### ملخص:

إن النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دوره التنموي هو هدف هام ومحوري في الجزائر نظرا لدوره الكامن في مكافحة البطالة ومساهمته في تخفيض الضغط الكبير على سوق العمل ، وكذا الزيادة في القيمة المضافة الصناعية ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية وتحسين القطاع الإنتاجي خاصة في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط.

من خلال دراستنا هذه سنحاول تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسهيل عملية إدراجها في بورصة الجزائر، وهذا من اجل تعزيز الدور الرقابي للسوق وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين ، فتوافر المعلومات ذات الكفاءة العالية من الإفصاح والشفافية يؤدي إلى التعامل بأسعار تعكس حقيقة قيمة المؤسسات مما يسهل عملية تداولها في السوق المالية.

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح المحاسبي ، الشفافية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بورصة الجزائر.

#### Abstract:

Promoting the small and medium enterprise sector and activating its development role is an important and pivotal goal in Algeria because of its role in combating unemployment and its contribution to reducing the great pressure on the labor market, as well as the increase in industrial added value, supporting the large national industries and improving the productive sector, especially in light of the crisis of low oil prices.

Through this study, we will attempt to highlight the role played by the disclosure and transparency of accounting information for small and medium enterprises in facilitating their listing on the Algerian stock exchange, and this in view to enhance the supervisory role of the market and provide equal opportunities for customers. The availability of information that is highly efficient in terms of disclosure and transparency leads to dealing with prices that reflect the true value of institutions, which facilitates their circulation in the financial market.

**Key words:** Accounting disclosure, transparency, small and medium enterprises, Algeria stock exchange

## تمهيد:

باتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز مكونات ومرتكزات الخطط والاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث أصبح هذا النوع من المؤسسات محط اهتمام المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الدولية والإقليمية وكذلك المحلية، حيث أصبحت المحور الأساسي للكثير من البرامج التنموية في هذه الدول، و جاء هذا الاهتمام نتيجة للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في دفع عملية النمو الاقتصادي.

ورغم ما تتمتع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات كارتفاع تكاليف الإنتاج وكذا نقص مصادر التمويل.

وفي ظل هذا التوجه، اتجهت العديد من بلدان العالم إلى خلق بدائل لتخطي وتقليل حدة هذه الصعوبات، فأدخلت مفهوم حوكمة الشركات ضمن أولويات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقصد بحوكمة الشركات مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والإفصاح والشفافية والعدالة، وبالتالي تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة المؤسسات.

وكغيرها من البلدان، اتجهت الجزائر إلى تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تعزيز وتطوير قدراته التنافسية في إطار جهودها لتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

وقد أظهرت بورصة الجزائر نيتها في مواكبة البورصات العالمية، من خلال العمل على توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد توسيع دائرة البدائل وتنويعها، ويتوقع أن هذا النوع من المؤسسات أن يكون قاطرة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال العقود القادمة.

وفي إطار إتمام عملية الإدراج، وكذا متابعة ومراقبة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المالية بالجزائر، جاءت هذه الورقة البحثية لتوضيح ضرورة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة الإشكالية التالية:

**كيف يساهم تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تسهيل عملية إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر؟**

ولمعالجة ودراسة هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم دراستنا إلى محاورين أساسيين:

**المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المفاهيم والأسس - .**

**المحور الثاني: الإفصاح والشفافية كمدخل لإدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر.**

## أولاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - المفاهيم والأسس -

### 1.1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتضمن التعريف الشائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريع الأعمال المسجلة و التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 موظفاً، يضع هذا التعريف الغالبية العظمى من الشركات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وتشير التقديرات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل على الأقل 95 % من الشركات المسجلة في العالم وفي أوروبا مثلاً تزيد هذه النسبة عن 99 % ولتضييق هذه الفئة يتم أحيانا تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الصغرى بأنها هي التي تعمل بها عدد أدنى من الموظفين مثل 5 أو 10 .

إن التصنيف الأكثر استخداما في البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدم توضيحا لمعايير مماثلة للكثير من المعايير المستخدمة في أنحاء العالم<sup>1</sup>.

ولتأهل مؤسسة صغرى أو صغيرة أو متوسطة بموجب البنك الدولي يجب أن تستوفي الشركة المعنية شرطين من ثلاث شروط قصوى بشأن عدد الموظفين، والأصول، أو المبيعات السنوية.

والجدول التالي يوضح تعريفات البنك الدولي للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة:

| حجم الشركة | عدد العاملين | الأصول                | المبيعات السنوية      |
|------------|--------------|-----------------------|-----------------------|
| صغرى       | أقل من 20    | أقل من 100 ألف دولار  | أقل من 100 ألف دولار  |
| صغيرة      | أقل من 50    | أقل من 3 ملايين دولار | أقل من 3 ملايين دولار |
| متوسطة     | أقل من 300   | أقل من 15 مليون دولار | أقل من 15 مليون دولار |

**Source:** Joshua Abor and Peterquartey, " Issues in SME Development in Ghana and South Africa " 2010,p222:Adresseinternet:

<http://www.smmresearch.co.za/SMME%20Research%20General/Journal%20Articles/Issues%20in%20SME%20development%20in%20Ghana%20and%20SA.pdf>

أما في الجزائر . فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات<sup>2</sup>.

✓ تشغل من 01 إلى 250 شخصا

✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج

✓ تستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر . يمكن تلخيص تعريف

ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول التالي:

| صنف المؤسسة  | عدد العمال    | رقم الأعمال السنوي          | مجموع الحصيلة السنوية  |
|--------------|---------------|-----------------------------|------------------------|
| مؤسسة مصغرة  | من 1 إلى 9    | أقل من 20 مليون دج          | لا يتجاوز 10 ملايين دج |
| مؤسسة صغيرة  | من 10 إلى 49  | لا يتجاوز 200 مليون دج      | لا يتجاوز 100 مليون دج |
| مؤسسة متوسطة | من 50 إلى 250 | من 200 مليون إلى 2 مليار دج | بين 100 و 500 مليون دج |

المصدر: المواد (05، 06، 07) من القانون التوجيهي 01-18، المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 06.

## 2.1 الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لغالبية فرص العمل في الكثير من البلدان ،وكذا مساهمة هذه المؤسسات الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي وارتباط نموها بزيادة الاقتصاد الرسمي هذا ما جعل منها قطاعا مهما.

حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 30 بلد مرتفع الدخل أكثر من ثلثي العمالة الرسمية.

ويمكن تبيان أهمية هذه المؤسسات من خلال التعرض إلى أهم ما تتسم به من مزايا:

### 1.2.1 إنجاح الاقتصاد الوطني:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وفعالا في اقتصاديات البلدان سواء منها المتقدمة أو النامية ويمثل هذا الدور فيما يلي:<sup>3</sup>

✓ زيادة حجم الاستثمار وتعبئة المدخرات ودعم الاستهلاك.

✓ دعم حجم الصادرات والناتج المحلي والتقليل من الواردات ، والزيادة في عملية التصدير.

### 2.2.1 - سهولة تكوين هذه المؤسسات:

لأنخفاض الاحتياجات المالية لتمويل هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة<sup>4</sup>، وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة والمتوسطة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المؤسسات ، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها.

### 3.2.1 - ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:

إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية ، واستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة.

#### 4.2.1 - الفعالية في التسيير:

تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرقا لا تتميز بالتعقيد<sup>5</sup>، بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي. فهي كلها التنظيمية بسيطة واتصالها مباشرة، وإمكانيتها لاستغلال الاتصالات الغير الرسمية والفعالة.

#### 5.2.1 - التقليل من حدة البطالة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستويات التنمية الاجتماعية وذلك بالحفض من حدة البطالة، من خلال توفيرها لمناصب العمل بأعداد كبيرة .  
حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 20% إلى 88% من إجمالي فرص العمل المتاحة<sup>6</sup> وهذه النسبة تختلف من دولة إلى أخرى.

#### 3.1 - واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2014)

في نهاية 2013، بلغ عدد العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 777816 مؤسسة، منها حوالي 59.06% أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات طبيعية ب 18.28% أو نشاطات حرفية بنسبة 22.57% كما بلغ عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية 557 مؤسسة، ولدراسة وتحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وتبيان كيفية نموها وتطورها قمنا بتتبع مختلف التغيرات على هذا النوع من المؤسسات في الفترة (2001-2014).

#### 1.3.1 - تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2014)<sup>7</sup>

نلاحظ أن ما نسبته أكثر من 99% من المؤسسات المنشأة في الجزائر هي تابعة للقطاع الخاص، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة لا تتعدى 0.4%.

✓ 2001-2003، شهدت هذه الفترة ثباتا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدر عددها ب 788 مؤسسة.

✓ 2004-2006، لوحظ في هذه الفترة ارتفاع في عدد هذه المؤسسات حيث بلغ عددها في 2006 (939) مؤسسة.

✓ 2007-2010 تميزت هذه الفترة بانخفاض الشديد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حيث بلغ عددها في 2010 (557) مؤسسة.

✓ 2010-2014، شهدت ثباتا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت نسبتها إلى النوع الثاني من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 0.1%.

وهذا للأسباب التالية:

- انتهاج الدولة سياسة دعم الشباب والتوجه للقطاع الخاص كبديل استراتيجي .



- الدور المتعاظم للقطاع الخاص، خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.
- ترقية ودعم روح المبادرة الفردية والجماعية.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص الملاحظ الزيادة المستمرة لعدد هذه المؤسسات في الفترة (2001-2014).

✓ حيث بلغ عددها في 2001 ← 179893 مؤسسة.  
✓ في نهاية 2013 ← 777259 مؤسسة.

وهذه الزيادة في حجم هذا النوع من المؤسسات ناتج عن كثرة البرامج التعديل الهيكلي في الجزائر الذي ساعدت أو شجعت القطاع الخاص على القطاع العمومي. كذا كثرة الهيئات الداعمة لهذا النوع من المؤسسات .

### 2.3.1- فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط:

#### 1.2.3.1- أشخاص معنوية<sup>8</sup>:

خلال السداسي الأول لسنة 2013 ، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للأشخاص المعنوية المشطوبة 2 423 مؤسسة مقارنة بـ 1 987 مؤسسة مشطوبة خلال السداسي الأول 2012، يقدر معدل وفيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للأشخاص المعنوية بـ 55,0% ، في حين كان هذا المعدل يقدر بـ 49,0% خلال السداسي الأول 2012 شطب 436 مؤسسة بزيادة خلال السداسي الأول 2013 مقارنة بالسداسي الأول 2012.

إن ارتفاع عدد المؤسسات المشطوبة يبرز في قطاع الخدمات و قطاع البناء و الأشغال العمومية .

حيث تم شطب 252 مؤسسة صغيرة و متوسطة في قطاع الخدمات ما بين السداسي الأول 2012 و السداسي الأول 2013 و تمثل 53,53% من المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المشطوبة خلال السداسي الأول 2013 ، في حين تم شطب 128 مؤسسة صغيرة و متوسطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية ما بين ما بين السداسي الأول 2012 و السداسي الأول 2013 و تمثل 26,33% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشطوبة.

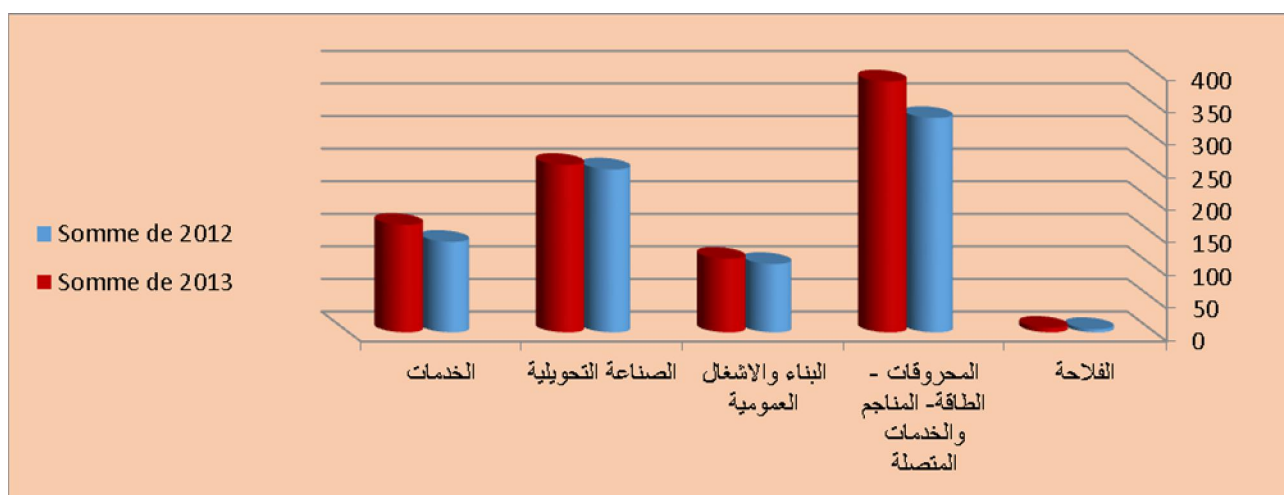
و لقد تم شطب أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات، حيث تم تسجيل 1 297 مؤسسة صغيرة و متوسطة مشطوبة خلال السداسي الأول 2013 ، بنسبة 53,53% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشطوبة.

الجدول (01) توزيع فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بأشخاص معنوية حسب قطاع النشاط.

| قطاع النشاط                                    | 2012 | 2013 | التطور بالعدد | النسبة (%) |
|------------------------------------------------|------|------|---------------|------------|
| الفلاحة                                        | 21   | 30   | 9             | 1.24       |
| المحروقات، الطاقة<br>المناجم والخدمات المتصلة. | 7    | 11   | 4             | 0.45       |
| البناء والأشغال العمومية                       | 678  | 806  | 128           | 33.26      |
| الصناعة التحويلية                              | 236  | 279  | 43            | 11.51      |
| الخدمات                                        | 1045 | 1297 | 252           | 53.53      |
| المجموع الكلي                                  | 1987 | 2423 | 436           | 100        |

المصدر: نشرية المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق، رقم 22- 24.

الشكل (01): فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لأشخاص المعنوية



المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد على المراجع السابقة و نتائج برنامج Excel

### 2.2.3.1 - قطاع الخدمات :

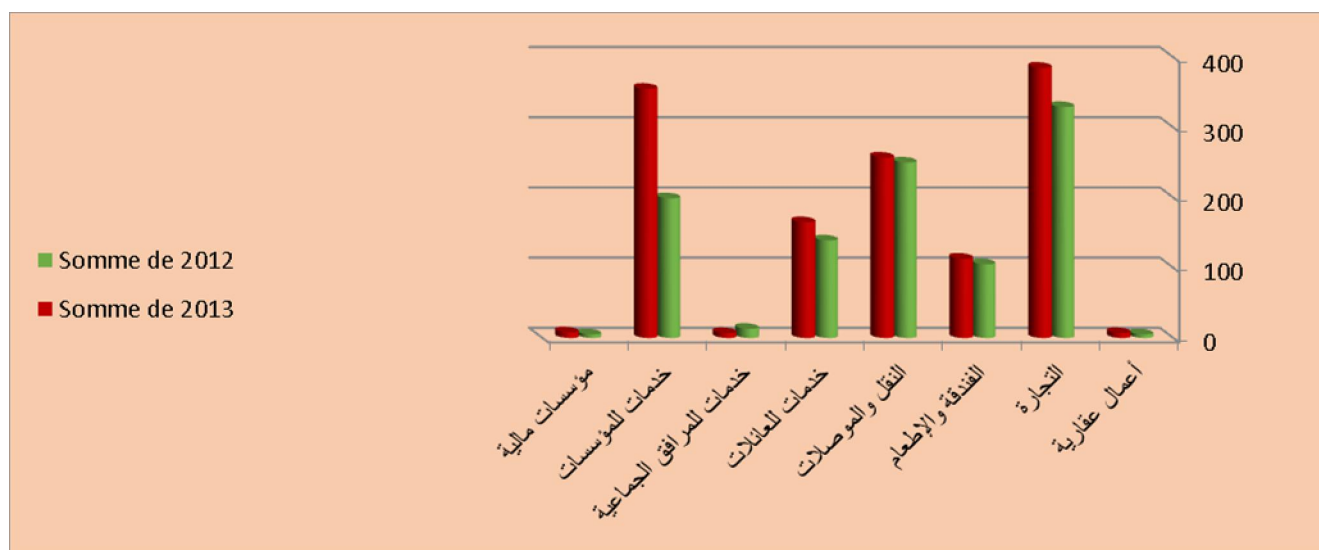
تعتبر النشاطات التجارية من النشاطات الأقل دواما في قطاع الخدمات بـ 385 مؤسسة صغيرة و متوسطة مشطوبة خلال السداسي الأول 2013 أي بنسبة 68,29 % من المجموع. و يتبع بقطاع النقل، حيث تتواجد المؤسسات المصغرة بكثرة ، التي يمكن تفسيرها بسبب التسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات الداعمة لخلق المؤسسات المصغرة.

الجدول (02) توزيع فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع الخدمات.

| قطاع النشاط            | 2012 | 2013 | النسبة (%) |
|------------------------|------|------|------------|
| النقل والمواصلات       | 250  | 257  | 19.81      |
| التجارة                | 329  | 385  | 29.68      |
| الفندقة والإطعام       | 105  | 113  | 8.71       |
| خدمات للمؤسسات         | 199  | 355  | 27.37      |
| خدمات للعائلات         | 139  | 165  | 12.72      |
| مؤسسات مالية           | 5    | 8    | 0.62       |
| أعمال عقارية           | 5    | 7    | 0.54       |
| خدمات للمرافق الجماعية | 13   | 7    | 0.54       |
| مجموع كل القطاعات      | 1045 | 1297 |            |

المصدر: المرجع السابق، ص: 20.

الشكل (02) فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب لقطاع الخدمات:



المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد على المراجع السابقة و نتائج برنامج Excel

### 3.2.3.1 - قطاع الصناعة:

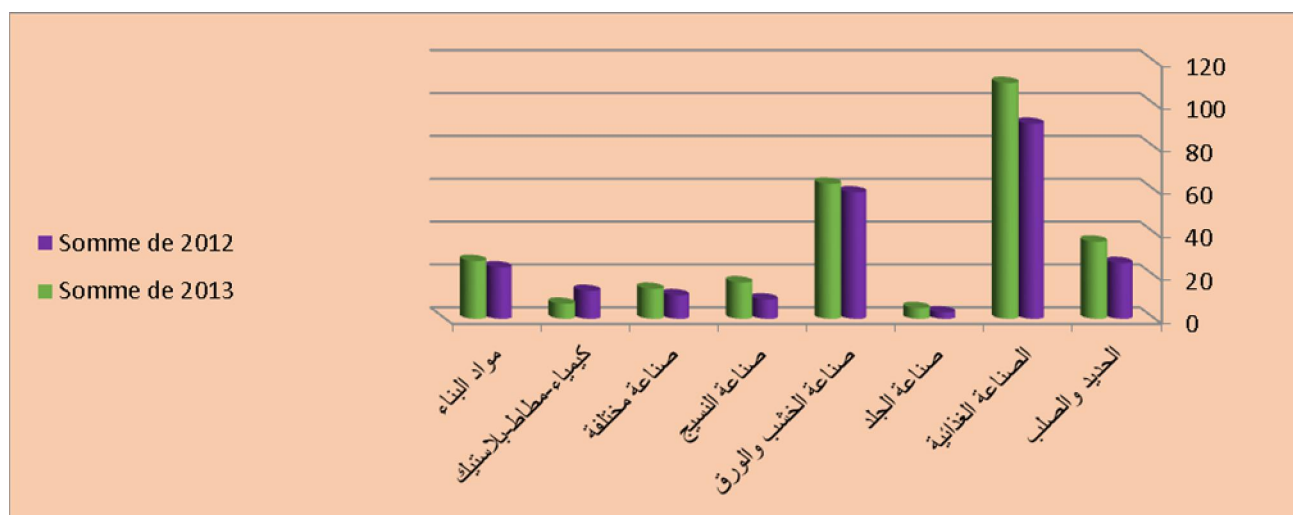
تم تسجيل في قطاع الصناعة أكبر عدد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشطوبة في الصناعة الغذائية فلقد تم شطب 110 مؤسسة صغيرة و متوسطة من مجموع 279 مؤسسة صغيرة و متوسطة لقطاع الصناعة أي بنسبة 43,39 % خلال السداسي الأول 2013 . يعود ذلك لعدم القدرة على التنافسية في الميدان.

الجدول (03) توزيع فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع الصناعة.

| قطاع النشاط                | 2012 | 2013 | %     |
|----------------------------|------|------|-------|
| الحديد والصلب              | 26   | 36   | 12.9  |
| مواد البناء                | 24   | 27   | 9.68  |
| كيمياويات - مطاط - بلاستيك | 13   | 7    | 2.51  |
| الصناعة الغذائية           | 91   | 110  | 39.43 |
| صناعة النسيج               | 9    | 17   | 6.09  |
| صناعة الجلد                | 3    | 5    | 1.79  |
| صناعة الخشب والورق         | 59   | 63   | 22.58 |
| صناعة مختلفة               | 11   | 14   | 5.02  |
| المجموع                    | 236  | 279  |       |

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.

الشكل (03) فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب لقطاع الصناعة:



المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد على المراجع السابقة و نتائج برنامج Excel

### 3.3.1- تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغليبتها في 12 ولاية بنسبة أكثر من 53% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أربع ولايات وهي : الجزائر 51,11% من المجموع ، تيزي وزو ، وهران و بجاية يمثلون حوالي 27% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلاد.

يعتبر التمرکز شديدا في الجهة الشمالية مقارنة بجنوب البلاد ، و من الملاحظ احتواء الوسط على نسبة مهمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتوي المنطقة الشمالية على 423 262 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة تقدر

بـ 38,59%، متبوعة بالهضاب العليا بـ 960 134 مؤسسة صغيرة و متوسطة 54,30% ، بينما تحتوي منطقة الجنوب و الجنوب الكبير على 581 44 مؤسسة صغيرة و متوسط حوالي 09,10% من المجموع .

جدول رقم (04) تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب المناطق.

| الجهات        | 2012   | إنشاء | الشطب | إعادة إنشاء | التطور | 2013   |
|---------------|--------|-------|-------|-------------|--------|--------|
| الشمال        | 248985 | 12573 | 1492  | 2357        | 13438  | 262423 |
| الهضاب العليا | 128316 | 5981  | 610   | 1273        | 6644   | 134960 |
| الجنوب        | 34569  | 1438  | 141   | 265         | 1562   | 36131  |
| الجنوب الكبير | 8247   | 316   | 180   | 67          | 203    | 8450   |
| المجموع       | 420117 | 20308 | 2423  | 3962        | 21847  | 441964 |

المصدر: نشرية المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 24 الصادرة عن المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

ثانيا: الإفصاح والشفافية كمدخل لإدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر

## 1.2- الإفصاح والشفافية

يعد الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به. إفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات، وتؤدي إلى حماية المستثمرين، كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية<sup>9</sup>.

فما تقوم عليه الشفافية وما يؤدي إليه الإفصاح من صدق ووضوح في المعاملات يشكل أساسا سليما للحيلولة حدوث تواطؤ أو انحراف في أداء الأعمال.

ويمكن التفرقة بين الإفصاح والشفافية من خلال عرض مفهوم كل منهما:

### 1.1.2- الإفصاح:

1.1.1.2- مفهوم الإفصاح: هو عبارة عن أداة تتسم بالشمولية والملاءمة والصدق، لما تقدمه من بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الرشيدة في الوقت المناسب وبما يحقق المنفعة للجميع والكفاءة الاقتصادية<sup>10</sup>

2.1.1.2 - أساليب الإفصاح: لكي تكون عملية الإفصاح منظمة ودقيقة هناك مجموعة من الأساليب الإفصاح التي تحضي بالقبول والاتفاق من أهمها نجد<sup>11</sup>:

✓ إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها.

✓ المصطلحات والعرض التفصيلي

✓ الملاحظة الهامشية

✓ الملاحق

✓ شهادة المراجع.

**3.1.1.2 - أشكال الإفصاح:** تنوعت أشكال الإفصاح حسب الهدف التي استخدمت من اجله ويمكن إيجاز هذه الأشكال كالتالي:

✓ الإفصاح العادل: يضمن التوازن في الإفصاح لجميع الأطراف.

✓ الإفصاح الشامل: يشير إلى شمولية التقارير للمعلومات

✓ الإفصاح الكافي: الإفصاح بالحد الأدنى للمعلومات

✓ الإفصاح القطاعي في حالة الحاجة إلى بيانات عن العمليات والنتائج المالية لمؤسسات صناعية.

✓ الإفصاح الإعلامي التثقيفي: أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل التنبؤات المالية<sup>12</sup>.

## 2.2 - الشفافية:

**1.2.2 - مفهوم الشفافية<sup>13</sup>:** الشفافية لغويا تشير إلى الوضوح وعدم الغموض واكتمال الرؤية للصورة وكشف جميع الأمور

وترتكز الشفافية الإدارية على الوضوح التام في رسم الخطط والسياسات واتخاذ القرارات، وخضوع الممارسات الإدارية للمراقبة المستمرة وسهولة الوصول للمعلومات.

حيث عرفها صندوق النقد الدولي في النسخة المعدلة لدليل الشفافية بأنها<sup>14</sup> "اطلاع الجمهور على هيكل القطاع ووظائفه والبيانات التي تسند أيها السياسات المالية العامة".

أما هيئة الأمم المتحدة فقد عرفت الشفافية بأنها " حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة متفتحة تسمح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء".

**2.2.2 - مجالات تطبيق الشفافية:** للشفافية مجالات تطبيق واسعة من بين أهمها نجد:

✓ الشفافية التنظيمية

✓ الشفافية المحاسبية

✓ شفافية الميزانية

✓ شفافية الأنشطة الحكومية ومسؤولياتها

✓ الشفافية الوثائقية.

### 3.2.2- أهداف الشفافية : من بين أهم أهداف الشفافية :

- ✓ التطبيق الصحيح والسليم للقوانين والتعليمات حيث يتابع الشفافية يحد بشكل كبير من الفساد وتعارض المصالح والاحتيايل والكسب الغير الشرعي .
- ✓ التقليل من كلف الوكالة ومشاكلها وما يمكن أن تؤدي إليه كل ذلك من أزمات سببها الفصل بين الإدارة و الملاك أو ضعف الرقابة وأساليبها<sup>15</sup> .
- ✓ تحقيق العدالة وتطبيق المساءلة والمحاسبة مما يحقق حماية لمصالح الأطراف ذات العلاقة وينعكس إيجابا عل المصلحة العامة للمجتمع.
- ✓ زيادة فرص تحسين المستوى المعيشي للأفراد والجماعات ، بما يشجعه هذا الجو الذي يتسم بالصدق والأمانة في معاملاته من تشجيع للاستثمار والزيادة في تدفقه ومن تنمية للمدخرات وتوفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

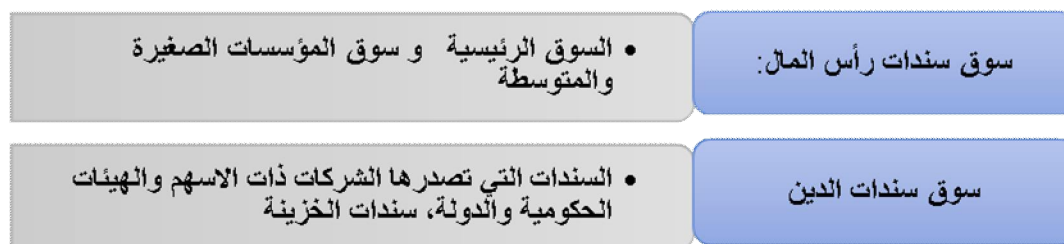
### 3.2- شروط قبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر.

1.3.2- انصبت التعديلات التنظيمية على شروط القبول الخاصة بالدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر ، حيث تميزت بتخفيف شروط الجدارة ، وهي التي كانت صارمة نوعا ما ولا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرونة لتلبيةها. فصار بالتالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن:

- تكون على شكل شركة ذات أسهم . وينبغي لها أن تعين لمدة 5 سنوات مستشارا مرافقا يسمى مرفقي البورصة.
- تفتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى في غضون اجل أقصاه يوم الإدراج في البورصة.
- تطرح للاكتتاب العلني سندات رأس المال التابعة لها، بحيث توزع على مالا يقل عن خمسين 50 مساهما أو ثلاثة 03 مستثمرين من المؤسسات في غضون اجل أقصاه يوم الإدراج.
- تنشر كشوفها المالية المصدقة للعامين الماضيين، ما لم تعفيها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط. دون الإخلال بأحكام قانون التجارة المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم بالجوء العلني إلى الادخار
- شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مطلوبة من الشركة التي تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجدول التالي يوضح مقارنة بين قواعد أو شروط الإدراج في البورصة الرئيسية و بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . والتي قسمت وفقا لنظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق ل 12 جانفي 2012 المعدل والمتمم للنظام رقم 97-03 المؤرخ 17 رجب 1418 الموافق ل 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة " تشمل التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا للسندات رأس المال وسوقا لسندات الدين "

الشكل رقم (05) تقسيم سوقي البورصة حسب لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها:



المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد على المراجع السابقة.

| الشروط                                              | السوق الرئيسية                                                  | سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                                  |
|-----------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------|
| الشكل القانوني                                      | شركة ذات أسهم (S.P.A)                                           | شركة ذات أسهم (S.P.A)                                                           |
| رأس المال الأدنى المدفوع                            | 500.000.000 دينار جزائري                                        | لا يوجد حد معين                                                                 |
| نتائج السنة المالية الحالية                         | رابحة                                                           | ليست مطلوبة                                                                     |
| الحصة المطروحة للاكتتاب العلني من رأس المال الأدنى. | 20%                                                             | 10%                                                                             |
| الكشوف المالية المصدقة والمنشورة                    | للسنوات الثلاث الأخيرة . على أن تكون نتائج السنة الأخيرة رابحة. | للسنتين الأخيرتين. ما لم تحصل على إعفاء من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. |
| عدد أصحاب الأسهم يوم الإدراج في البورصة             | 150 مساهما                                                      | 50 مساهما أو 3 مستثمرين من المؤسسات.                                            |

المصدر: دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شركة تسيير بورصة القيم، ص09.

من الجدول السابق يلاحظ أن بورصة الجزائر توفر مزايا متعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على النمو والتوسع وفقا لشروط ميسرة وذات مرونة عالية، حيث تتيح بورصة الجزائر المزايا التالية:

- ✓ شروط الإدراج أكثر مرونة: توفر قواعد القيد ببورصة الجزائر شروط للقيد مقارنة بالسوق الرئيسي وذلك فيما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال وعدد المساهمين وعدد الأسهم، بالإضافة التاريخ المالي للشركة.
- ✓ قواعد مساعدة للمؤسسات في عملية القيد وطرح الأسهم: من خلال وجود مؤسسات استشارية (رعاة معتمدين) يؤهلون الشركات للدخول للبورصة، مع قطاع المؤسسات المقيدة كما يساعد في عملية طرح الأسهم للاكتتاب.



✓ بالنسبة للحصص المطروحة للاكتتاب العلني من رأس المال الأدنى: فقد خفضت بورصة الجزائر من قيمتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقدار 10% من رأس مالها مقارنة ب 20% في سوق الرئيسي المخصص للمؤسسات الكبرى.

✓ من بين الشروط التي أقرتها بورصة الجزائر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الدخول في عملية الاكتتاب هي ضرورة الاعتماد على رعاة معتمدون قصد الالتزام بقواعد القيد والإفصاح وكذا تقاسم المسؤولية في نتائج القوائم المالية المحررة أي بين الراعي والشركة.

## 4.2- مراحل إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر:

1.4.2- مرحلة ما قبل الإدراج: يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعيين مرقي البورصة لمساعدتها. عند إصدار سنداتها في إعدادات عملية القبول وهو يشهد من خلال توقيعه على المذكرة الخاضعة لتأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. بأنه بذل العناية الواجبة وأن المعلومات الواردة في المذكرة مطابقة للواقع على حد علمه ، وأن المذكرة لا يشوبها إغفال من شأنه أن يؤثر على الفهم والإدراك لما هو وارد فيها.

2.4.2- مرحلة الإدراج: يجب على المؤسسة أن تبرم مع مرقي البورصة اتفاقية يتم إعدادها وفقا للنموذج التي حددته لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. لمدة سريان لا تقل على سنتين .

يتفق عليها بين الطرفين، ويجب إخطار لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في حال إنهاء الاتفاقية فتصبح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ملزمة على الفور بتعيين مرقي جديد.

وينص نظام بورصة الجزائر على إجراءين اثنين لعملية الإدراج والشكل رقم (06) يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على التقرير السنوي COSOB 2013.

3.4.2- مرحلة ما بعد الإدراج: يكلف المرقي في البورصة بمراقبة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وضمان وفائها الدائم بالتزاماته القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بإدلائها بالمعلومات المطلوبة.

في حال حدوث تقصير من قبل المؤسسة المصدرة ينبغي للمركبي في البورصة أن يذكرها بالتزاماتها ويقدم لها المشورة اللازمة لتصويب الوضع.

## 5.2- الإفصاح والشفافية كأهم التزام نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل عملية الإدراج:

إن أهم عنصر نجاح بورصة (سوق) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو توافر عنصر الشفافية. بمعنى أنه لا بد من أن تتوفر للمستثمر المعلومات الكاملة للأسهم التي يتم طرحها في هذه السوق وتكون معلومات موثقة من جهات رسمية بالإضافة إلى تحقيق الإفصاح الكامل عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقيدة .

وان ما يميز بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إيجاد سوق مختلف عن السوق الأوراق المالية من خلال إيجاد تمويل غير مكلف ولا يؤدي إلى أعباء جديدة على المستثمر ويعود بالنفع على الاقتصاد<sup>16</sup>.

و ضمانا لحماية المدخرات المستثمرة والشفافية في السوق، تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في جدول تسعيرة بورصة الجزائر لالتزامات الإدلاء بمعلومات دائمة ودورية منصوص عليها في نظام لجنة تنظيم العمليات البورصة ومراقبتها<sup>17</sup>.

### الخلاصة:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دور فعال في المساهمة في خلق مناخ ثقة بين مختلف المتعاملين في السوق المالية، لأن أي قرار استثماري يتوقف على توفر المعلومات المالية والمحاسبية مع وجود مجال واسع للشفافية هذا ما يسمح بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية ، وبالتالي يسهل عملية إدراج هذا النوع من المؤسسات في بورصة الجزائر.

### التوصيات:

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة التوصيات التالية:

❖ وضع أطر قانونية وتنظيمية والرقابة اللازمة التي تؤدي الى تحصين سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

❖ ضرورة تفعيل القوانين المهنية و الرسمية المتعلقة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في إدراج رأسمالها في أسواق رأس المال ، لما لهذا الأمر من توفير قاعدة أساسية لترشيد القرارات الخاصة بالاستثمارات ، والمساهمة في توزيع الثروة بين المهتمين باقتصاديات تلك المؤسسات بعدالة.

❖ يجب تبني أساليب جديدة في مجال الإعلام المالي والاقتصادي.

❖ تبني القوائم المالية والإبلاغ المالي الذي يلبي حاجيات المستثمرين بالدرجة الأولى.

❖ تفعيل شركات الوساطة المالية في الجزائر التي تسهل عمل صغار المستثمرين.

## الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> - مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2009، ص 10.
  - <sup>2</sup> - حسين يحيى، قياس برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2013، ص 43.
  - <sup>3</sup> - غدير احمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، ورقة بحثية تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18 و 19 افريل 2012، ص 03
  - <sup>4</sup> - رايح حددة، نوي فطيمة الزهرة، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة-دراسة حالة الجزائر - ، ورقة بحثية تدخل ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18 و 19 افريل 2012، ص 05
  - <sup>5</sup> - نفس المرجع، ص 06
  - <sup>6</sup> - غدير احمد سليمة، مرجع سابق، ص 03.
  - <sup>7</sup> - نشرات المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم، 03-24، على التوالي الصادرة عن مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات التابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.
  - <sup>8</sup> - المرجع نفسه.
  - <sup>9</sup> - بن الطاهر حسين و بوطلاحة محمد، "دراسة اثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، ورقة بحثية تدخل ضمن وقائع الملتقى الوطني لحوكمة الشركات كآلية من الفساد المالي والإداري 2012/7/6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 09.
  - <sup>10</sup> - زينب النابلسي وغسان الطالب، "علاقة الشفافية والإفصاح في أداء البنوك"، ورقة بحثية تدخل ضمن وقائع المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، ص 04.
  - <sup>11</sup> - محمد أبو زيد، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 584.
  - <sup>12</sup> - الشيرازي وعباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، دار ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت، 1990، ص 331.
  - <sup>13</sup> - مدحت محمد أبو النصر، "الحوكمة الرشيدة (فن إدارة المؤسسات عالية الجودة)"، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015، ص ص: 112- 113.
  - <sup>14</sup> - غضبان حسام الدين، "محاضرات في نظرية الحوكمة"، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 60.
  - <sup>15</sup> - زينب النابلسي وغسان الطالب، "علاقة الشفافية والإفصاح في أداء البنوك"، مرجع سابق، ص 03.
  - <sup>16</sup> - HUSSEIN ALSrag, The role of the Nile Stock Exchange in the dévalément of Small and medium-sized enterprises in Egypt ,déc. 2008,p18.
  - <sup>17</sup> - دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 13.
- المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.
- تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB ، Rapport Annual 2013
- موقع بورصة الجزائر www.Sgbv.dz
- موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها www.Cosb.org

## محاولة تحديد مفهوم الحدس في حقل الإدارة

دحاك عبد النور

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة تيزو وزو



### ملخص:

يعتبر مفهوم الحدس من المفاهيم الشائكة والمعقدة في المجال الإداري والكثير من المجالات المعرفية الأخرى مثل: العلوم الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والإنسانية، والسلوكية. كما يعتبر أيضا، من المفاهيم الواسعة التي تعاني من نقص في إطارها المفاهيمي. فبالرغم من كثرة الدراسات والمجالات التي اهتمت بالبحث في مثل هذه المفاهيم من خلال طرق منتظمة للحصول على المعرفة ومحاولة توضيح القواعد التي تحكمها، ومعرفة العلاقات المتداخلة بينها وبين المفاهيم الإدارية الأخرى مثل: المعلومات وعملية اتخاذ القرار وفق منهج علمي، لم يتوصل فيه بعد لضبط وتحديد إلا بعض الجوانب من هذا المفهوم، الشيء الذي جعل البحث في تحديد مفهوم الحدس في حقل الإدارة ما يزال في تطور مستمر وفي تحد كبير.

**الكلمات المفتاحية:** الحدس، القرارات الإستراتيجية، الإدارة.

### Abstract :

The concept of intuition is one of the most complex and complex concepts in the management field and many other fields of knowledge such as economic, social, psychological, human and behavioral sciences. It is also considered a broad concept that suffers from a lack of conceptual framework. In spite of the many studies and fields that have been interested in research in such concepts through systematic methods to obtain knowledge and try to clarify the rules governing them, and knowledge of the interrelationship between them and other administrative concepts such as: information and decision-making process according to scientific method, But some aspects of this concept, which has made research in the identification of the concept of intuition in the field of management is still in constant evolution and in a major challenge.

**Key words:** intuition, strategic decisions, management.

## تمهيد:

يعد الاهتمام الأكاديمي بموضوع الحدس حديث نسبياً، إذ أن البحوث حول كيفية استخدامه في عملية اتخاذ القرار لم تنتشر إلا في أوائل السبعينات<sup>1</sup>. ويؤكد ذلك كل من Ng و Khatري بقولهم أنه بالرغم من أن الحدس يعتبر جد حاسم في اتخاذ القرار الإستراتيجي الفعال، إلا أنه هناك ندرة في البحوث التطبيقية حول هذا الموضوع، ولا يوجد سوى عدد قليل من الأعمال العلمية المهمة حول هذا الموضوع<sup>2</sup>. إلا أنه تم تدارك هذا الوضع، إذ شهدت السنوات الأخيرة تطورات جديدة هامة في مجال البحوث حول ظاهرة الحدس في حقل الإدارة والتنظيم وفي التخصصات الأخرى مثل علم الأعصاب والفلسفة الأخلاقية<sup>3</sup>. ويرى كل من Cruz و Ben أن مفهوم الحدس مازال لم يتم تحديده بعد، وأنه مازال هناك حاجة للمزيد من البحوث التي تسمح باكتساب المزيد من الفهم حول مفاهيم وتفاصيل عملية صنع القرار الحدسي<sup>4</sup>. أما Cossette فبدوره يقول أنه من الواضح أن مفهوم الحدس نادراً ما يضبط في البحوث المتعلقة بعملية صنع القرار، وبشكل عام، توجد القليل من البحوث في المجال الإستراتيجي التي تركز على متخذي القرار أنفسهم<sup>5</sup>. وبالرغم من أهمية الحدس في اتخاذ القرارات الإستراتيجية إلا أنه لا يوجد إلى الآن مفهوم وحيد ومتفق عليه لمعنى الحدس، حتى أنه توجد بعض التعاريف المتناقضة التي قدمت له<sup>6</sup>.

وقد استنتج كل من Rory و Philomena من الدراسات التي أجريت حول الحدس أن تعريف الحدس يعتبر مهمة صعبة وتحد كبير<sup>7</sup>. كما يقول Fields أن مفهوم الحدس يعتبر واحداً من أكثر المفاهيم الغامضة المرتبطة بدراسة رأس المال البشري<sup>8</sup>. ويعتبر من المفاهيم الواسعة التي تعاني من نقص في إطارها المفاهيمي<sup>9</sup>. ويشير Lebraty إلى أن تعقد مفهوم الحدس يعود أساساً إلى معانيه المتعددة، الشيء الذي أعاق منحه المكانة العلمية<sup>10</sup>. أما Alas وزملاؤه فيرجعون ذلك إلى صعوبة تحديده وقياسه<sup>11</sup>. كما أرجع Hogarth ذلك لاشتماله على العديد من المجالات والظواهر<sup>12</sup>.

واستناداً إلى ذلك، سنقوم من خلال هذا البحث بمحاولة الإجابة على السؤال الأساسي الآتي: كيف يمكن

## تحديد مفهوم الحدس في الحقل الإداري في ظل تباين تصورات ووجهات نظر الباحثين؟

ويتم الإجابة على هذا السؤال من خلال التطرق إلى صعوبة تحديد مفهوم الحدس بشكل عام، ثم التعرض للتعاريف المقدمة له من طرف الفلاسفة والباحثين في علم النفس. كما سيتم التطرق لعرض آراء، وتصورات ووجهات نظر كل من Simon و Mintzberg من أجل فهم عناصر الخلاف والتشابه بين هاذين الباحثين حول مفهوم الحدس.

## أولاً: صعوبة تحديد مفهوم الحدس: المفهوم الفلسفي والنفسي

قد تم الاهتمام بموضوع الحدس في العديد من المجالات العلمية<sup>13</sup>. أما حسب Shirley و Langan-Fox فبعد استعراضهما لأدبيات الحدس وجدوا أن الباحثين لا يتفقون على ماذا يعنيه الحدس في الواقع، كما تم تقديم وجهات نظر مختلفة لدراسته حسب مختلف التخصصات<sup>14</sup>. إذ أنه قبل أن يتم الاهتمام بالحدس من طرف الباحثين في الإدارة، فقد تم الاهتمام به منذ وقت طويل في ميدان التفكير الفلسفي، كما أن النقاش حوله لا يزال جارياً إلى اليوم بين الفلاسفة، بين علماء النفس، وعلماء الرياضيات<sup>15</sup>. وفيما يلي نتعرض لتعاريف الحدس المقدمة له من طرف الفلاسفة وعلماء النفس.

### 1.1. مفهوم الحدس في الفلسفة

أما في الحقل الفلسفي، فقد اهتم الفلاسفة بالحدس منذ زمن طويل، إلا أن مفهومه تم ضبطه بأشكال مختلفة، دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعريف "الفلسفي" للحدس. إذ يوجد تصورين مختلفين تماماً، الأول، يرى بأن الحدس لا يمكن السيطرة عليه، وبعيد المنال، والثاني، يرى بأن الحدس يتعلق بالذكاء<sup>16</sup>. وقد استنتج كل من Petitmenging و Osbeck أن الحدس في الحقل الفلسفي لم يتم اعتباره عكس المنطق، بل تم تحديده كقاعدة و عنصر من هذا المنطق. كما تم تصنيف الحدس عند Sartre و Descartes من الدرجات الأعلى للمعرفة، أما عند الفلاسفة الآخرين مثل Kant فالحدس يعتبر معرفة غير كاملة<sup>17</sup>، ونتيجة فردية وسريعة<sup>18</sup>.

وقد أشارت الدراسات الفلسفية ما بين 1940 و 2001 إلى الحدس في 78 مقال فقط، وأغلب هذه المقالات نشرت بدءاً من 1990<sup>19</sup>. وأغلب الفلاسفة يعتبرون الحدس كوظيفة أعلى من الوظائف التحليلية للعقل البشري<sup>20</sup>.

### 2.1. مفهوم الحدس في علم النفس

أوضحت الجمعية النفسية الأمريكية أن المقالات والبحوث المنشورة في الجرائد العلمية ما بين 1887 و 2003 تشير فقط إلى 2128 مرة أدرجت فيها كلمة حدس "Intuition" مقابل 239000 مرة لكلمة تحليل "Analyse"<sup>21</sup>. ولعدة سنوات، وصف الحدس في البحوث النفسية أساساً على أنه غير عقلائي وغير دقيق<sup>22</sup>. وتعتبر رؤية النفسانيين للحدس مختلفة عن الفلاسفة إذ يعتبرون الحدس من الوظائف اللاواعية للعقل البشري و أنها أقل من الوظيفة التحليلية لهذا الأخير<sup>23</sup>.

أما Carl Jung فيصنف الحدس كواحدة من الوظائف الأربع للعقل، بحيث يقول أن الفرد في تكيفه مع العالم الخارجي ولشروط هيكله يستخدم هذه الوظائف الأربعة والمتمثلة في: التفكير والشعور، والإحساس والحدس. أما Sigmund Freud فلا يعترف أساساً بالحدس إذ يقول بأن الحدس ليس له أي طابع علمي<sup>24</sup>. كما يضيف Jung بأن مفهوم الحدس يكتنفه الغموض، فيما يتعلق بكيف و متى يأتي الحدس؟ وفي إجابته على هذا السؤال Jung يعرف الحدس بالوظيفة النفسية التي تستكشف المجهول واحتمالات الحواس والمؤشرات التي قد لا يمكن رؤيتها. كما يعتبر المعرفة التي تأتي عن طريق الحدس شاملة وكاملة، دون أن يكون أحد قادراً على شرح أو اكتشاف كيف جاءت هذه المعرفة إلى حيز الوجود<sup>25</sup>. ويعرف أيضاً الحدس على أنه تصور وفهم شامل على أساس التفاصيل التي تعزى إلى عملية لاشعورية<sup>26</sup>.

ويشير Hodgkinson وزملاؤه إلى أن اهتمام الباحثين بمفهوم الحدس إلى وقت قريب يعتبر ضعيفاً في العلوم النفسية وفي غيرها من العلوم. كما أن أدبيات الحدس ضعيفة من الناحية المفاهيمية وتشتت عبر مجموعة من مجالات تطبيقها كالتربية، الإدارة، والصحة<sup>27</sup>.

ومما سبق يمكن القول بأن الحدس يعتبر من المفاهيم الأكثر تعقيداً لأسباب متعددة، كما أنه لم يتم تحديد مفهومه بدقة في المجال الفلسفي والنفسي، إذ جاء طرحهما في ذلك تقريباً مختلفاً تماماً. ويمكن تلخيص أهم ما ورد في المفاهيم الفلسفية والنفسية السابقة لمفهوم الحدس في الجدول الآتي:

## الجدول رقم 1: أهم عناصر المفاهيم الفلسفية والنفسية الواردة في تحديد معنى الحدس

| الحدس في الفلسفة                                     | الحدس في علم النفس                                 |
|------------------------------------------------------|----------------------------------------------------|
| الحدس عنصر من المنطق - التحليل                       | الحدس غير عقلائي - من الوظائف اللاواعية            |
| عدم الموافقة على مستوى المعرفة التي تأتي عن طريق     | المعرفة التي تأتي عن طريق الحدس تعتبر شاملة وكاملة |
| الحدس بين الفلاسفة                                   |                                                    |
| إمكانية تفسير كيف جاءت هذه المعرفة                   | لا يمكن تفسير كيف جاءت هذه المعرفة                 |
| الاستنتاج: مفهوم الحدس غير واضح و يزال يكتنفه الغموض |                                                    |

المصدر: من إعداد الباحث

## ثانياً: مفهوم الحدس في حقل الإدارة

يعتبر Chester Barnard من كتاب الإدارة الأوائل الذين حاولوا توضيح مفهوم وطبيعة وأصل الحدس، مع محاولة تحديد الحالات والأدوار المتصلة به. إذ صرح في كتابه *The Functions of the Executive* الصادر في سنة 1938 أن العمليات الذهنية تنقسم إلى قسمين مختلفين: "غير المنطقية" و "المنطقية". وقد اعتبر كل من Sadler-smith و Akinci أن هذا التصنيف غير واضح، حيث يذكران أن Barnard أخلط بعضها ببعض عندما اعتبر "العمليات المنطقية" بأنها التفكير الواعي الذي يمكن التعبير عنها بكلمات أو رموز أخرى. و"العمليات غير المنطقية" يمكن التعبير عنها بالكلمات أو المنطق، والتي يتم التعرف عليها فقط من خلال حكم أو قرار أو عمل. ويبقى التصور الذي قدمه Barnard لمفهوم الحدس سطحي لكونه لم يتبعه بالمعايير العلمية التي تسمح بالتمييز بين النمط المنطقي وغير المنطقي<sup>28</sup>. وفيما يخص مفهوم الحدس في الإدارة، فقد استنتج كل من Sadler-smith و Akinci بعد استعراضهما لتاريخ أدبيات الحدس في ميدان الإدارة من خلال دراسة متخصصة ومعقدة، أن مفهوم الحدس بذاته غير محدد أو تم تحديده بتعريف سطحي، وأن التعاريف المقبولة لم تبرز إلا في أواسط سنوات 2000<sup>29</sup>.

وقد أشار Mintzberg إلى أن الكتب الإدارية التي ذكرت موضوع الحدس خلال منتصف السبعينات هي قليلة جداً. وقد وجد أن ثلاثة من أربعة وعشرين كتاباً التي ذكرت الحدس تشير إلى عدم الاعتماد عليه في الإدارة<sup>30</sup>. ويرى كل من Soh و Kinder أن هناك فراغاً كبيراً في أدبيات اتخاذ القرار فيما يخص موضوع الحدس وعلاقته باتخاذ القرار ويرجعون ذلك لصعوبة اختبار الحدس وتحديد كميته، وقد توصلوا من خلال دراساتهم المتكررة إلى التأكيد على أهمية الحدس لدى متخذي القرار الأسويين ويقولون أنهم ساهموا في التقليل من هذا الفراغ في أدبيات الإدارة الإستراتيجية<sup>31</sup>.

وقد أجريت في السنوات الأخيرة الكثير من البحوث والدراسات حول ظاهرة الحدس في العديد من المجالات. والجدول الآتي يوضح أهم هذه الدراسات في المجال الإداري.

## الجدول رقم 2: أهم البحوث و الدراسات التي عالجت موضوع الحدس في المجال الإداري

| السنة | عنوان الدراسة                                                                          | الباحثين                        |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------|
| 1938  | العمليات المنطقية و غير المنطقية                                                       | Chester I. Barnard              |
| 1976  | التخطيط من اليسار و الإدارة من اليمين                                                  | Henry Mintzberg                 |
| 1984  | كيف يفكر مديري الإدارة العليا                                                          | Isenberg D.J.                   |
| 1987  | صناعة القرارات الإدارية: دور الحدس و العاطفة                                           | Simon, H. A.                    |
| 1989  | الحدس في المنظمات                                                                      | Agor. W.H.                      |
| 1994  | الحدس في الإدارة                                                                       | Cappon, D.                      |
| 1996  | Unitary cognitive style                                                                | Allinson, C.W. and Hayes, J.    |
| 1996  | الحدس في القرارات الإدارية: جوانب نظرية و تجريبية                                      | Lebraty, Jean-Fabrice           |
| 1999  | The cognitive style index: A measure of intuition-analysis for organizational research | Burke L.A., and Miller M.K.     |
|       | أداة قياس النمط المعرفي                                                                |                                 |
| 2000  | الحدس في صناعة القرارات الإستراتيجية                                                   | Khatiri, N. and Ng, H.A.        |
| 2005  | Intuition in strategic decision making: Friend or foe in the fast-paced 21st century?  | Miller, C.C. and Ireland, R.D.  |
|       | الحدس في صناعة القرار الإستراتيجي                                                      |                                 |
| 2007  | الحدس ودوره في العمليات القرارية                                                       | Dammak Ahmed                    |
| 2007  | تشخيص الحدس و دوره في صناعة القرار الإداري                                             | Dane, E. and Pratt, M.G.        |
| 2012  | الحدس في البحوث الإدارية: مراجعة تاريخية                                               | Akinci, C. and Sadler-Smith, E. |
| 2014  | Handbook of research method on intuition                                               | Marta Sinclair                  |

المصدر: من إعداد الباحث

كما أن القائمة السابقة لا تعتبر عامة و شاملة بل تشمل فقط البحوث المهمة و التي تعبر مباشرة عن موضوع الدراسة. وكتعليق على هذه الدراسات المدرجة في الجدول، نقول أن أغلبها دراسات أنجزت في بيئة أمريكية. كما يعتبر موضوع الحدس و دوره في اتخاذ القرارات من المواضيع المهمة في مجال الإدارة خاصة في الوقت الحالي حيث تم تنظيم الكثير من الملتقيات العلمية حول هذا الموضوع. ولقد اختير مقال الباحثين Pratt و Dane في سنة 2007 تحت عنوان: "الحدس ودوره في اتخاذ قرارات المديرين"<sup>32</sup> كأحسن مقال من طرف مجلة *Academy of Management Review*<sup>33</sup>. ونعرض في الآتي لمفاهيم المقدمة الحدس في الأدبيات الإدارية:

**1.2. الحدس بين المفهوم العقلائي وغير العقلائي**

أكد كل من Khatiri و Ng على أن الحدس لا يعتبر شيئاً غير منطقياً، لأنه يقوم على فهم عميق للوضع. بل هو ظاهرة معقدة والتي تعتمد على خزان المعرفة اللاواعية. ولذلك يسمح للمديرين من ذوي الخبرة على فهم



الوضع من خلال دمج وتجميع العديد من البيانات في حالة وجود معلومات غير كاملة<sup>34</sup>. ويتبعهم في ذلك كل من Ireland و Miller بقولهما بأن الحدس لا يعتبر أمراً غير عقلائي ولا مثل عملية التخمين العشوائي، ولكن يتوافق مع الأفكار والاستنتاجات أو الخيارات التي تنتجها إلى حد كبير العمليات العقلية اللاشعورية<sup>35</sup>.

ومن وجهة نظر Lebraty فإن مفهوم الحدس لا يستبعد بالضرورة فكرة الكمية، وبخاصة من حيث القياس. كما أنه يمكن تقبل فكرة أن مفاهيم الحدس والكيفية هي قريبة جداً. ولذلك فإن الحدس هو قدرة العقل في جانبه النوعي والتي ينبغي أن تفهم على أنها لا يمكن قياسها فوراً، كما يمكن إدراجها مع مجالات الفن، والإيمان أو الفلسفة<sup>36</sup>.

ويرى Harteis وزملاؤه بأن الحدس يعرف عادة بأنه القدرة على فعل أو اتخاذ قرار بشكل ملائم دون التفكير في بدائل، وبدون إتباع قاعدة معينة، وربما دون وعي<sup>37</sup>.

أما القاموس النفسي Corsini فيعرف الحدس على أنه: "البصيرة أو التصور الفوري كما أنه يتناقض مع المنطق أو التفكير".<sup>38</sup> كما يعرف الحدس على أنه عبارة عن طاقة غير ملحوظة ناتجة عن معرفة خاصة تساهم في اتخاذ قرارات عقلانية وبالتالي صناعة قيمة للمؤسسة<sup>39</sup>. ويصف Kahneman\* و Tversky الحدس كالتأمل والتفاضل السريع بدون التفكير العميق<sup>40</sup>.

ويرى كل من Khatri و Ng أن الباحثين قد فرضوا منطق اتخاذ القرار العقلاني على عملية صنع القرار الحدسي، ومن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الاتجاه عند كثير من الباحثين يعود ربما إلى اعتبارهم أن العمليات الحدسية تقع في المجال غير العقلاني، ونتيجة لذلك، فإنهم يعتقدون أن العمليات الحدسية هي خارج نطاق الدراسة العلمية. وقد حددا أسباب ذلك في العناصر التالية<sup>41</sup>:

— وجود عدد قليل من الأعمال العلمية ذات الأهمية الكبيرة حول موضوع الحدس، وأغلبها تعتبر دراسات نظرية بحتة، حيث تم إنتاجها بشكل حصري تقريباً من قبل علماء النفس. كما أن البحوث الميدانية حول الحدس في الإدارة هي متشعبة جداً.

— تفرع نظريات الحدس إلى العديد من التخصصات، إذ يوجد البعض من الباحثين الذين يدجون العديد من تصورات الحدس في عمل واحد، بالرغم من أن هذه التصورات مختلفة في اقتراحاتها وتطبيقاتها على المديرين والباحثين.

— بالرغم من أن الدراسات السابقة تؤكد أن مديري الإدارة العليا يستعملون غالباً الحدس في عملية اتخاذ القرار، إلا أنها لم تدرس العلاقة بين الحدس والأداء التنظيمي.

## 2.2. مفهوم الحدس بين الخبرة والتجربة

يرى كل من Prietula و Simon أن الحدس هو شكل من خبرة مقطرة تعتمد على فهم عميق للمشكلة المدروسة. ويستشهدون على ذلك بمقولة Carl Jung التي يقول فيها: "بأن الحدس لا يدل على شيء يتعارض مع السبب، وإنه ليس الحاسة السادسة السحرية وليس عكس العقلانية. وإنما هو شكل متطور من التفكير على أساس سنوات من الخبرة".<sup>42</sup>

وينظر Harteis وزملاؤه إلى الحدس على أنه معرفة ضمنية أغنتها سنوات التجربة تستخدم في الحالات الصعبة التي تحتاج إلى ردود أفعال سريعة ولا تتوفر القدرة فيها على موازنة البدائل. كما أن القدرة الحدسية تدعم من

خلال المزاج الجيد إذ تؤثر حالات الإجهاد على وضوح المعرفة.<sup>43</sup> كما تم تعريف الحدس على أنه عملية نفسية تنقل الإدراك بشكل لاشعوري.<sup>44</sup>

وقد بينت الدراسة التي أجراها Miller و Burke في سنة 1999 من خلال الاعتماد على المقابلات شبه المهيكلة مع عينة مكونة من 60 عنصراً من مهنيي الشركات الكبرى في المستويات التنظيمية العليا والمتوسطة فيما يتعلق بمعنى مصطلح الحدس في صناعة القرار، أنه غالباً ما يتم ربطه لديهم بالتجربة.

ويرى Klein أن صناعة القرار الحدسي عند المديرين يكون سريعاً نسبياً دون الحاجة لمقارنة الخيارات. كما يمكن للمديرين في هذا المنهج الاعتماد على خبراتهم السابقة قبل تحديدهم للحالات المماثلة وبشكل حدسي يختارون الحلول المفضلة. وعلى نفس المنوال، ينظر إلى الحدس كممثل الاعتماد على الخبرات المتراكمة عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية.<sup>45</sup> كما يؤدي ربط المعرفة والخبرة بالحدس إلى تطوير الحكمة لدى الفرد الشيء الذي يساعده في ثمولية اتخاذ القرارات.<sup>46</sup>

يعبر الحدس في اتخاذ القرار عن القدرة على معرفة الحلول الصحيحة للمشكلات واتخاذ القرارات، من خلال محاكاة عقلية، ومراجعة واعية ومدروسة لمسارات العمل باستخدام قاعدتها من الخبرة للمقارنة بين الخيارات اعتماداً على العديد من العمليات التي تحدث داخل جزء اللاوعي لدى الشخص عندما تصبح تلك الإشارات اللاواعية قوية بما فيه الكفاية لتشكيل الفكر الواعي.<sup>47</sup>

كما يعرف كل من Miller و Burke الحدس على أنه استنتاج معرفي بناءً على الخبرة والردود العاطفية لمتخذ القرار.<sup>48</sup> وقد عبر كل من Clarke و Mackaness عن العلاقة بين الحدس والخبرة بقولهما بأن الحدس عبارة عن خبرة مركزة والتي تسمح بالتوصل إلى حل من دون فهم كل الخطوات التي أدت إلى ذلك.<sup>49</sup> كما أن مفهوم الحدس لم يضبط في أدبيات الإدارة كالحاسة السحرية السادسة أو كسمة شخصية فطرية وإنما هو تراكم الخبرة.<sup>50</sup>

### 3.2. مفهوم الحدس بين Simon و Mintzberg

سنعرض فيما يلي، آراء، و تصورات و وجهات نظر كل من Simon و Mintzberg من أجل فهم عناصر الخلاف و التشابه بين هاذين الباحثين حول مفهوم الحدس.

#### 1.3.2. مفهوم الحدس عند Simon

لقد عرف Simon الحدس على أنه أفعال التعرف Acts of recognition.<sup>51</sup> كما اعتبر الحدس على أنه نتيجة التعرف السريع من الخبراء، والاستجابة للحالات المألوفة، وهذه الأخيرة تتيح الوصول إلى مجموعة كبيرة من المعرفة الصريحة والضمنية التي يتم جمعها من خلال التعلم والخبرة وتخزينها في الذاكرة طويلة المدى.<sup>52</sup> كما يصنفه أيضاً من الوظائف اللاواعية عند الفرد، حيث يمكن لهذا الفرد استرجاع المعلومات التي اكتسبها عن طريق الخبرة والتجربة بسرعة عن طريق إعادة تنظيم مبدع لقطع من هذه المعلومات في نمط مترابط، و كل هذا يحدث دون أية معالجة واعية.<sup>53</sup>

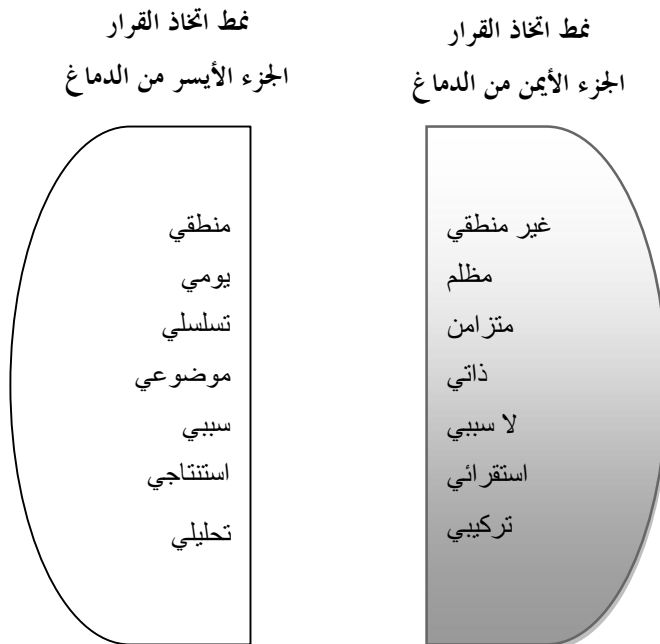
ويعتبر Simon الباحث الأول الذي قام بتحليل دور الحدس في الإدارة والتنظيم بطريقة منهجية وعلمية، وساهم في زيادة فهم وتوضيح هذا الدور أكثر من Barnard ولكن مساهماته تبقى محدودة. حيث قام بسلسلة من التجارب التي شارك فيها خبراء الشطرنج لاستكشاف وتحديد الأسس المعرفية لأحكام الحدس. وتوصل في النهاية إلى

تطوير نظرية نمط التعرف على أساس الحدس. حيث يرى Simon أن مصطلح "الحدس" يمكن استخدامه لوصف سلوك صانع القرار الذي يتميز بالسرعة وأن الخبير غير قادر على وصف تفصيلي للتفكير، أو غيرها من العمليات التي أنتجت الجواب أو الحل<sup>54</sup>. ويصنف Simon الحدس ضمن عملية يمكن تفسيرها، وقد تبعه في هذه الأطروحة بعض من الباحثين<sup>55</sup>.

### 2.3.2. مفهوم الحدس عند Mintzberg

يعود أصل مفهوم الحدس عند Mintzberg في مجال اتخاذ القرار إلى الدراسات النفسية، وبالتحديد إلى النتائج التي تم التوصل إليها من طرف الباحثين في علوم الأعصاب أمثال Roger Sperry\* والكثير من زملائه أمثال Phillip Vogel و Joseph Bogun و Michael Gazzaniga من خلال سلسلة من التجارب التي مكنتهم من تبين أن دماغ الإنسان ينقسم إلى جزأين، كل واحد متخصص في وظائف معينة<sup>56</sup>. حيث يختص الأيمن بالمعلومات أو الأمور الوصفية ذات العلاقة بالقدرة الكلامية والقدرة على التعبير، بينما يختص الفص الأيسر بالأمور الرياضية ذات العلاقة بالأرقام، إذ يمثل الأخير الجانب العقلائي ومركز المنطق والتفاصيل والتخطيط<sup>57</sup>. ويذكر Mintzberg أن أغلب الدراسات الحديثة في مجال اتخاذ القرار تشير إلى أن المدير يعتمد في اتخاذه للقرارات الإستراتيجية على وظائف نصف الكرة المخية الأيمن والمتمثلة أساسا في الحدس والحكمة والأحاسيس والمشاعر والعاطفة. وليس على مكونات نصف الكرة المخية الأيسر المتمثلة في العقل، والمنطق، والتحليل<sup>58</sup>. والشكل الآتي يلخص الخصائص الأساسية لكل جزء من الدماغ الإنساني.

#### الشكل: خصائص و مكونات نصفي الكرة المخية



المصدر بتصرف:

TAGGART, William., ROBEY, Daniel. Minds and managers: on the dual nature of human information processing and management. *Academy of Management Review*. 1981, Vol. 6, No. 2, p.187-195.

يلاحظ من الشكل السابق، أن عناصر الجزء الأيمن من الدماغ متناقضة مع عناصر الجزء الأيسر منه، كما أن اللون في الجزء الأيمن من الدماغ يعبر عن الظلام والضبابية وعدم الوضوح.

ويرى Mintzberg أن الحدس المتمثل بالمشاعر والعواطف لم يرتقي إلى أطر الممارسة اليومية، بل يبقى مخبأ في نصف الكرة المظلم من الدماغ البشري المتمثلة بالمعرفة العميقة للمشكلة المدروسة، وهذا الحدس ليس مخالفا للعقل، وهو ليس الحاسة السادسة بل هو شكل متطور من التفكير على أساس سنوات من الخبرة<sup>59</sup>. كما يلاحظ Mintzberg أن الحدس لا يمكن تفسيره، وكتابته، ولا يمكن أن يفكك، أو يرتب، ويراقب. وإنما هو عملية غامضة، تتجذر في أعماق اللاوعي وفي غالب المشاعر الإنسانية<sup>60</sup>.

وقد حدد Mintzberg محتوى الحدس استنادا إلى كتاب Mario Bunge المعنون بـ «الحدس والعلم» الصادر سنة 1975 والذي وصف فيه مجموعة متنوعة من الاستخدامات لكلمة الحدس: كالتصور (التعرف السريع، فهم واضح، والقدرة على التفسير)؛ كالخيال (القدرة التمثيلية، والقدرة على تطوير الاستعارات والتخيل المبدع)؛ كسبب (وسيط استدلال، سلطة تركيبية، والحكم، أو الرؤية من الداخل). ولقد لخص Mintzberg خصائص ووظائف الدماغ الأيمن والأيسر، بقوله أن نصف الكرة المخية الأيسر يعتبر أساس طريقة التفكير الخطية، والمتابعة، والمرتبة، أي الطريقة التحليلية، في حين يظهر نصف الكرة المخية الأيمن متخصص في طريقة التفكير المتزامنة، والشاملة، والعلاقية، أي الطريقة التركيبية. ويبدو أن الطريقة الأولى تعزز كل ما هو واضح، والثانية كل ما هو ضمني؛ الأولى يبدو أنها موجهة للحجة؛ والثانية يبدو وكأنها تفضل التفكك، والثانية يبدو وكأنها تفضل التصميم<sup>61</sup>.

ومن النتائج التي توصل إليها Mintzberg في بحوثه هي هيمنة النصف الأيسر الكلاسيكي من الدماغ في البحوث الإدارية المنشورة في مجلة هارفارد للأعمال. والذي يفترض أن عدم نجاح الباحثين في الإدارة في الحصول على أحسن أداة من الإدارة يعود أساسا لتجاهلهم العناصر المهمة، أي النصف الأيمن من الدماغ الذي تتحكم فيه العاطفة، الحدس، الإبداع، عملية غير خطية وبصرية وعلاقية. وقد أشار في وقت سابق في دراسته عن طريق أسلوب الملاحظة مع المديرين التنفيذيين الخمسة الذين كانوا في المقام الأول يستخدمون الانطباعات والمشاعر والإشاعات، القيل والقال، ومصادر أخرى، بدلا من الاعتماد على البيانات التجريبية في اتخاذ القرارات. ومن أكثر المصطلحات التي يشير إليها عادة Mintzberg نجد الحدس والحكم، التي وصفها بأنها إدماج عمليات التفكير<sup>62</sup>.

كما يؤكد أيضا Mintzberg بأن التخطيط الحقيقي للمؤسسة، على الأقل بالمعنى الاستراتيجي، يحدث بصورة عامة في أدمغة مديري المؤسسة وعلى نحو ضمني في سياق أعمالهم اليومية، وليس على شكل عملية تجريدية تخبأ ليجري العمل عليها في منتجع بالجلال أو على شكل مجموعة من الاستثمارات ينبغي ملؤها<sup>63</sup>.

## 42.. نقد مفهوم الحدس بين Simon و Mintzberg

بعد عرضنا لعناصر مفهوم الحدس عند Simon و Mintzberg، سنقوم فيما يلي بعرض ومناقشة الانتقادات التي قدمت لها في أدبيات الإدارة، بغرض الخروج في الأخير بتصور واضح لمفهوم الحدس ودوره في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

#### 1.4.2. نقد مفهوم الحدس عند Simon

قد انتقد كل من Dreyfus, H. L و Dreyfus, S. E مفهوم الحدس عند Simon بقولهما أن الحدس أوسع من مفهوم نمط التعرف، بل لديه جوانب بناءة ومثمرة، الشيء الذي يعني أنه لا يستنسخ فقط الحلول السابقة، ولكن أيضا يجمع بين عناصر إبداعية لإنتاج حلول جديدة. ومن دون هذا هناك مجالا كبيرا في نظرية Simon للحدس الإبداعي. ففي الواقع، أكد Simon أنه من الممكن بناء النظرية المعيارية لعمليات اكتشاف الإبداعية وأنه ليس من الضروري أن يرجع للصدفة، اللاعقلانية، أو للحدس الإبداعي، بالرغم من أنه في الحقيقة تناول صراحة مسألة العاطفة في صنع القرار في سنة 1987، إلا أنه لم يقدم التفاصيل الكثيرة عن العلاقة بين الحدس والعاطفة، كما لم يشرح الفرق بين المشاعر العاطفية (وقد صورها سلبية إلى حد كبير) والمشاعر الحدسية<sup>64</sup>.

كما يقول كل من Marta و Neal بأن تعريف Simon للحدس يستبعد استخدام الحدس عند المبتدئين، لكونهم يفتقرون إلى الخبرة المطلوبة. أما Mintzberg و Langley وآخرون فقد اتخذوا موقفا مختلفا إذ يرون أن متخذي القرار الأقل خبرة يمكنهم أيضا أن يجدوا حلولاً اعتماداً على حدسهم، ومنه فإن جميع متخذي القرار يمكنهم بغض النظر عن الخبرة الاعتماد على الحدس في اتخاذهم للقرارات<sup>65</sup>.

ويختلف Mintzberg بشدة مع استنتاج Simon حول الحدس، إذ أنه وبناء على العديد من نتائج النفسانيين والباحثين أمثال (Sperry و Bunge و Edwin Land...) شرح رؤية Simon للحدس، قائلاً إن سعيها منذ فترة طويلة في البحث عن المفتاح المفقود للحدس في ضوء تحليل مفصل لنصف الكرة المخية الأيسر. ويقول: أنه لا يمكن أن ينظر إلى الحدس أثناء التحليل<sup>66</sup>.

أما البعض الآخر فيرى أن الحدس يندرج ضمن عملية لا يمكن تفسيرها وقد اتبعوا في ذلك أطروحة Mintzberg الذي انتقد فيها التعريف الذي قدمه Simon للحدس، وذلك بناء على أعمال Bunge الذي عرف الحدس بمفاهيم الإدراك، والتخيل، والاستدلال والتقييم، إذ يقول Mintzberg أن Simon لم يقر من خصائص الحدس إلا خاصية التعرف السريعة<sup>67</sup>، أي أن Simon لم يعترف إلا بمعنى واحد للحدس من المعاني السابقة، وهو التعرف السريع<sup>68</sup>. كما يرى أيضا أنه على غرار عمليات التعرف، يمكن تمثيلها على شكل نماذج باستعمال برامج الكمبيوتر<sup>69</sup>.

#### 2.4.2. نقد مفهوم الحدس عند Mintzberg

قد تم نقد مفهوم Mintzberg للحدس من طرف بعض الباحثين، إذ يقول Akinci و Sadler smith أنه قد يكون من المفاجئ ظهور العديد من الباحثين في ميدان الإدارة عن ما يزيد قليلا على عقد من الزمن بعد أبحاث Mintzberg في سنة 1976، والذين يشككون حول صحة تطبيق النتائج التي توصل إليها النفسانيون وعلماء الأحياء في الإدارة. فعلى سبيل المثال، نجد Hines التي استعرضت في سنة 1987 الأبحاث الحالية حول تقسيم الدماغ البشري إلى نصفين، وقد خلصت إلى أن إدعاءات Mintzberg و Agor وغيرهم تعتبر أساطير، وأن أي محاولة لتحسين الأداء والتدريب والاختيار باستخدام مثل هذه التصنيفات يكون بدون فائدة، لكونها غير موجودة في الواقع، وفي أحسن الأحوال سوف تكون غير منتجة<sup>70</sup>.

أما Simon في سنة 1987 لم يتقبل فكرة تخصص النصف الأيمن من الدماغ في التفكير الحدسي و النصف الأيسر من الدماغ في التفكير التحليلي. ويقول بأن الحدس يخص فقط عنصرين وهما: أولاً، أن البحوث الفيزيولوجية لم تبين بأن أحد الجزأين من الدماغ قادر على حل المشكلة، اتخاذ القرار أو عمل استكشاف إبداعي مستقل عن الآخر (أي أن كل من التحليل والحدس ضروريان - وقد وافقه Mintzberg على ذلك) أما العنصر الثاني، فقد جاء تأكيده على أن التميز يجب أن يكون في السلوك وليس تقسيم الدماغ هو المهم، ويضيف بأن الأسئلة الهامة بالنسبة لنا هي "ما هو الحدس؟" و "كيف يكون مكملاً؟" وليس في أي مكان يوجد في الدماغ؟<sup>71</sup>

وبعد ثلاثين عاماً من أبحاث Mintzberg (1976) أصدر عالم الأعصاب البارز Michael Gazzaniga سنة 2006 في مجلة هارفارد للأعمال مقالا تحت عنوان «The brain as boondoggle». حيث تطرق فيه للآثار المترتبة عن البحوث المعاصرة في العلوم العصبية السلوكية على رجال الأعمال والإدارة، وقد حذر أولئك الذين قد يرغبون في دمج آخر ما توصل إليه في علوم الأعصاب في مجال الإدارة والتنظيم من دون الأخذ بالخطر أنهم سيكونون عرضة لخطر أساطير علوم أعصاب القرن 21، ويرى من الأفضل تجنبها تماماً<sup>72</sup>. ومما سبق يمكن تلخيص عناصر مفهوم الحدس بين Simon و Mintzberg في الجدول الآتي:

الجدول رقم 3: عناصر مفهوم الحدس بين Simon و Mintzberg

| الحدس عند Simon                                    | الحدس عند Mintzberg                                                                 |
|----------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| الاعتماد على تجارب عملية في تحديد مفهوم الحدس      | الاعتماد على نتائج الدراسات النفسية في تحديد مفهوم الحدس                            |
| يتميز الحدس بخاصية التعرف السريع                   | يتميز الحدس بالتعرف السريع، والإدراك، والخيال، والاستدلال والتقييم...               |
| الحدس عملية يمكن تفسيرها                           | الحدس لا يمكن تفسيره                                                                |
| يمكن تمثيله على شكل نماذج باستعمال برامج الكمبيوتر | من المستحيل تمثيل الحدس على شكل نماذج باستعمال برامج الكمبيوتر                      |
| يستبعد استخدام الحدس عند المدير المبتدئ            | جميع متخذي القرار يمكنهم بغض النظر عن الخبرة الاعتماد على الحدس في اتخاذهم للقرارات |
| محاولة تطبيق فكرة تقسيم الدماغ البشري إلى نصفين    | محاولة تطبيق فكرة تقسيم الدماغ البشري إلى نصفين                                     |
| لتوضيح دور الحدس في عملية اتخاذ القرار الإستراتيجي | لتوضيح دور الحدس في عملية اتخاذ القرار الإستراتيجي                                  |
| يعتبر من الأساطير                                  | يعتبر حقيقة                                                                         |

#### المصدر: من إعداد الباحث

يتضح مما سبق، أن Mintzberg يدافع عن فكرة أن الحدس له دور كبير في عمل المدير وبالتحديد في اتخاذ القرارات لكون ذلك يخدم و يدعم كل بحوثه المتعلقة بطبيعة عمل المدير أين توصل فيه إلى أن هذه الأخيرة تعتبر قريبة جداً إلى الفن منها إلى العلم أي أن المدير يمكنه أن يستعمل العلم و لكن عمله لا يعتبر علماً. عكس Simon الذي

يقلل من أهمية الحدس في عملية اتخاذ القرار بالرغم من أنه أقر بأن للحدس دور في ذلك ولكن ليس بمعزل عن تجربة وخبرة المدير. كما أن Simon لا يدعم فكرة التفريق بين النمط التحليلي أي العقلاني والنمط الحدسي العاطفي إذ هو من الباحثين الذين يدعون إلى التكامل بينهما وعدم التمييز بينهما.

### خلاصة عامة حول مفهوم الحدس في الحقل الإداري

نعرض فيما يلي لمحاولات بعض الباحثين في جمع وتلخيص أهم التعاريف المقدمة للحدس في أدبيات الإدارة والقرار حتى تتمكن في الأخير وبناء على ذلك من تحديد المكونات الأساسية لمفهوم الحدس في المجال الإداري. ومن وجهة نظر Isenberg فإن الباحثين في الجانب الفني للإدارة، يشيرون إلا أن المديرين يعتمدون بشكل كبير على الحدس، إلا أن الأفراد بشكل عام لا يفهمون ما هو الحدس. كما يرى البعض أنها على العكس من العقلانية، والبعض الآخر يستخدمه كذريعة لسلوك غير مرغوب فيه، وهناك من ينظرون إليه على أنه ملكية حصرية من جانب معين من الدماغ<sup>73</sup>.

كما أن هناك بعضا من تعريف الحدس تكون متناقضة فيما بينها في بعض الأحيان. إذ أن الحدس يعتبر بالنسبة للبعض مخالفا للمنطق، وهو مرادف للحاسة السادسة، وللبعض الآخر يرتبط الحدس بخبرة المدير<sup>74</sup>.

ويؤكد Dammak بأن التعريف العام للحدس نفسه لم يتم الإجماع عليه ولم يتم تحديده بعد، وبالتالي من المستحيل إيجاد تعريف موحد للحدس الإداري. كما أن بعض الباحثين يرى بأن الحدس جزء لا يتجزأ من الخبرة. وهذه هي العلاقة التي تم الاهتمام بها كثيرا من قبل منظري الإدارة<sup>75</sup>. كما يشير أيضا إلى توافق العديد من التعريفات على عرض الحدس كنوع من هبة فطرية شبه غير منطقية، من الصعب تفسيرها. وقد تم نقد هذه الرؤية من طرف العديد من الباحثين الذين بينوا أن للحدس أسس "عقلانية"، بحيث أن الحدس لا يمكن فصله عن هذه الخبرة<sup>76</sup>.

وعلى الرغم من الاختلافات اللغوية والمفاهيمية المتعلقة بمفهوم الحدس، فإنه يمكن تحديد العناصر الأكثر استعمالا لمفهوم الحدس لدى معظم الباحثين في النقاط الثلاثة التالية: - الأحداث الحدسية لها أصل غير واع. - تتم معالجة المعلومات بشكل عام (عملية شاملة). - أن التصورات الحدسية في كثير من الأحيان تأتي معها العاطفة<sup>77</sup>.

وقد توصل Shirley و Langan-Fox بعد استعراضهما لأدبيات الحدس إلى أن معظم تعريف الحدس تنقسم إلى فئتين رئيسيتين: في الفئة الأولى، عرض فيها الباحثون الحدس كظاهرة قائمة على الخبرة التي تعتمد على المعرفة الضمنية التي تراكمت من خلال التجارب والاسترجاع من خلال التعرف على الأنماط. وتتمثل الفئة الثانية في البحوث التي تؤكد على أهمية العناصر المؤثرة في عملية الحدس<sup>78</sup>.

يعتبر الحدس من المفاهيم المعقدة، لكون معالجته وعرضه تم بطرق مختلفة وتصورات متنوعة، وقد لخص Kaylene بعضها في العناصر التالية<sup>79</sup>:

— كقوة خارقة، الحاسة السادسة؛

— كصفة شخصية يتم الحصول عليها في وقت مبكر وتبقى دون تغيير نسبيا طوال الحياة؛

— كعملية فاقدة للوعي أثناء حدوث التحليل بالوعي؛

— على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتكون من بعض الوسائل البسيطة الواضحة إلى حد ما في الحصول على المعلومات واستخدامها؛

— كتجربة المدير الذي مارس مختلف جوانب عملية صنع القرار من قبل؛

— كجزء متبقي، بعد أن اتخذ التحليل المنهجي المكان.

وقد أسهم كل من Ng و Khatري في تقديم حوصلة عن مفهوم الحدس، بقولهما أنه عنصر أساسي لجميع القرارات. كما أنه لا يعتبر عملية غير منطقية لأنه يقوم على فهم عميق للوضع، بل هو ظاهرة معقدة، تعتمد على تخزين المعرفة في عقلنا الباطن ومتجذرة في الخبرة السابقة، بالإضافة إلى أنه سريع، ولكن ليس بالضرورة منحاذا كما يفترض في الأبحاث السابقة المتعلقة باتخاذ القرار العقلاني. كما أن الحدس ليس عكس التحليل الكمي، ولا هو محاولة للقضاء على التحليل الكمي، ولكن الحاجة إلى فهم واستخدام الحدس حقيقة، لأن القليل فقط من القرارات الإستراتيجية هي التي تتوفر على معلومات كاملة ودقيقة، وفي الوقت المناسب<sup>80</sup>.

وتبين لنا مما سبق، أن التعريف العام للحدس لم يتم الاتفاق عليه، وأن أغلب الباحثين يرون بأنه جزء لا يتجزأ من الخبرة، وهي العلاقة التي تم الاهتمام بها كثيرا من قبل الباحثين في المجال الإداري، حيث بينوا أن للحدس أهمية ودور أساسي في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، خاصة فيما يخص السرعة في اتخاذ القرارات. والجانب المعقد في المنهج الحدسي مقارنة بالمنهج العقلاني؛ هو عدم تمكن متخذي القرارات الإستراتيجية من تفسير كيفية اتخاذهم لها، لكون الحدس يسمح لهم بالتوصل إلى الحل من دون فهم كل الخطوات التي أدت إلى ذلك. فهم يعتمدون في ذلك على دمج وتجميع العديد من البيانات والاستنتاجات المعرفية المبنية على الخبرات المتراكمة والمعارف الضمنية، والوقائع، والنماذج، والمفاهيم، والإجراءات، والتجريدات المخزنة داخل رؤوسهم دون فهم عميق للمشكلة المدروسة. فالحدس يتمثل في قدرة متخذي القرارات الإستراتيجية في معرفة الحلول الصحيحة للمشكلات واتخاذ القرارات من خلال محاكاة عقلية، ومراجعة واعية ومدروسة لمسارات العمل بناء على خبرتهم في المقارنة بين الخيارات، واعتمادا على العديد من العمليات التي تحدث في الجزء الأيسر من الدماغ، ثم تتم معالجة هذه المدخلات تلقائيا دون استخدام العقل الواعي، وفي الأخير يأتي الناتج من هذه العملية وهو الشعور الذي يمكن أن يستخدم كأساس للأحكام والقرارات.



- 1.PRETZ, Jean E. Types of intuition: inferential and holistic. In: Marta Sinclair: *Handbook of intuition research*. Edward Elgar Publishing Limited, 2011, p. 17.
- 2.KHATRI, N., NG, H.A. The role of intuition in strategic decision making, *Human Relations*, 2000, Vol.1, No.53, p.57-86.
- 3.AKINCI, C., SADLER-Smith, E. Intuition in Management Research: A Historical Review. *International Journal of Management Reviews*, 2012, Vol.14, No.1, p. 104-122.
- 4.BEN, Lillie K., CRUZ, Albert P. Intuition: an often overlooked component in organizational decision- making. *Proceedings of ASBBS Annual Conference: Las Vegas*, February 2009, Vol.16, No.1, p. 1-9.
- 5.BÉRARD, Céline. *Le processus de décision dans les systèmes complexes : une analyse d'une intervention systémique*. Thèse de doctorat en sciences de gestion, Paris : université de Paris-Dauphine, 2009, p. 60.
- 6.DAMMAK, Ahmed. L'intuition des dirigeants : essai de définition et conceptions managériales. *Scientific Bulletin- Economic Sciences*, 2013, Vol.12, No.2, p.67-84.
- 7.RORY Martin., PHILOMENA Hanlon. An examination of the role of intuition in individual decision making in organizations. In: *10th Annual Conference of the Irish Academy of Management*, Queens University, Belfast 3rd – 5th September, 2007, p.1-34.
- 8.ASHLEY, Floyd Fields.. Intuition Engineering. *Journal of Organizational Engineering*, July 2001, Vol.12, No.3, p. 1-14.
- 9.GRANDVAL, Samnel., SOPARNOT, Richard. L'intuition managériale : une aptitude ésotérique? *Economie et société*, Série « économie de l'entreprise », K, 2008, 6-7, No.18, p.1105-1128.
- 10.LEBRATY, Jean-Fabrice. *Décision et Intuition : un état des lieux*, 2007. Format PDF. Disponible sur : <https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00264342/document> (consulté le 12 Juin 2015)
- 11.ALAS, Eduardo., ROSEN, Michael A., DIAZGRANADOS, Deborah. Expertise-based intuition and decision making in organizations. *Journal of Management*, 2010, Vol.36, No.4, p. 941-973.
- 12.HENDEN, Gisle. *Intuition and its Role in Strategic Thinking*. BI Norwegian School of Management, Department of Strategy and Logistics, Dissertations, 2004, p. 62.
- 13.ALAS, Eduardo., ROSEN, Michael A., DIAZGRANADOS, Deborah. Expertise-based intuition and decision making in organizations. *Journal of Management*, 2010, Vol.36, No.4, p. 941-973.
- 14.SHIRLEY, D., LANGAN-Fox, J. Intuition: A Review of the Literature. *Psychological Reports*, 1996, 79, p.563-584.
- 15.LEBRATY, Jean-Fabrice. L'intuition dans les décisions managériales : aspects conceptuels et empiriques, *Revue Française de Gestion*, 1996, No. 109, p. 57-71.
16. DAMMAK, Ahmed. L'intuition des dirigeants : essai de définition et conceptions managériales. *Op.cit.*
17. *Ibidem*.
- 18.HENDEN, Gisle. *Intuition and its Role in Strategic Thinking*. BI Norwegian School of Management, Department of Strategy and Logistics, Dissertations, 2004, p. 27.
19. *Ibid.*, p. 62.
20. *Ibid.*, p. 48.
21. *Ibid.*, p. 62.
- 22.PRETZ, Jean E. Types of intuition: inferential and holistic. In: Marta Sinclair: *Handbook of intuition research*. Edward Elgar Publishing Limited, 2011, p. 17.
- 23.HENDEN, Gisle. *Op.cit.*, p. 48.
- 24.DAMMAK, Ahmed. L'intuition des dirigeants : essai de définition et conceptions managériales. *Op.cit.*
- 25.BAYLOR, Amy L. A three-component conception of intuition: immediacy, sensing relationships, and reason. *New Ideas in Psychol*, 1991, Vol. 15. No. 2, p. 185-194.
- 26.ASHLEY, Floyd Fields. *Op.cit.*
- 27.HODGKINSON, Gerard P., LANGAN-FOX, Janice., SADLER-SMITH, Eugene. Intuition: A fundamental bridging construct in the behavioural sciences. *British Journal of Psychology*, 2008, 99,1, p. 1-27.

28. AKINCI, C., SADLER-Smith, E. *Op.cit.*
29. *Ibidem.*
30. ASHLEY, Floyd Fields. *Op.cit.*
31. SOH, Christine., KINDER, Tony. Rationality, Intuition and Politics in Strategic Investment Decision Making Studies: An Investigation Using Replication Techniques. In: Proceedings of 9th Annual London Business Research Conference 4 - 5 August 2014, Imperial College, London .p. 2-7.
32. DANE, Erik., PRATT, Michael G. Exploring intuition and its role in managerial decision making. *Academy of Management Review*, 2007, Vol. 32, No. 1, p. 33-54.
33. ETHIER, Stéphane. *Épistémologie de l'intuition*. Épistémologie : science, organisation et société, HEC Montréal, mai 2014, p.11.
34. KHATRI, N., NG, H.A. *Op.cit.*
35. MILLER, C. Chet ., IRELAND, R. Duane. Intuition in strategic decision making: Friend or foe in the fast-paced 21<sup>st</sup> century? *Academy of Management Executive*, 2005, Vol. 19, No. 1, p. 19-30.
36. LEBRATY, Jean-Fabrice. L'intuition dans les décisions managériales : aspects conceptuels et empiriques. *Op.cit.*
37. HARTEIS, Christian., KOCH, Tina., MORGENTHALER, Barbara. How intuition contributes to high performance: An educational perspective. *US-China Education Review*, Jan. 2008, Vol. 5, No.1 (Serial No.38), p. 68-80.
38. POLIC, Marko. Decision making: between rationality and reality. *Interdisciplinary Description of Complex Systems*, 2009, Vol. 7, No.2, p.78-89.
39. الحدراوي، رافد حميد، الزهيري، مروة عبد الكريم. استخدام الحدس في صياغة الخريطة الإستراتيجية بالتركيز على بطاقة الأداء المتوازن - دراسة تحليلية في عدد من فروع مصرف الرافدين في محافظة النجف. الغرة للعلوم الاقتصادية و الإدارية، 2012، السنة 9، العدد 29، ص 117-137.
40. KAHNEMAN, D., FREDERICK, S. Representativeness revisited: attribute substitution in social judgment. In GILOVICH, T., GRIFFIN, D., KAHNEMAN, D. (Eds.) *Heuristics and Biases: The Psychology of Intuitive Judgment*, New York: Cambridge University Press, 2002, p. 49-81.
41. KHATRI, N., NG, H.A. *Op.cit.*
42. DAMMAK, Ahmed. Le recours à l'intuition lors de la prise de décision et l'influence de l'environnement socio-culturel. *Le management face à l'environnement socio-culturel*. In : Colloque CIDEGEF-CEMADIMO, Université St Joseph ; Beyrouth, 28-29 octobre 2004, p.1-20.
43. HARTEIS, Christian., KOCH, Tina., MORGENTHALER, Barbara. *Op.cit.*
44. حكمت محمد فليح، م. أثر نظام المعلومات الإدارية في صناعة القرارات الإدارية: دراسة لأراء عينة من المسؤولين الإداريين في كليات جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد بمجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2008، 10، المجلد 4 - العدد، ص 48-66.
45. DELANEY, Deborah., GUIDLING, Chris., MCMANUS, Lisa. The use of intuition in the sponsorship decision-making process. *Contemporary Management Research*, March 2014, Vol. 10, No. 1, p. 33-60.
46. BULC, V., KOVAČIČ, V., BATELLINO, U. Intuitive decision-making – Changing habits through new business approaches, models and solutions, 8, Conference on Social Responsibility April 2013, Inštitut IRDO, 2013, p.1-10.
47. حسن، طاهر، العجي، مضر. كفاءة القرار وفعاليته بين أرجحية استخدام النمط العاطفي أو العقلاني في اتخاذ القرار: دراسة ميدانية مقارنة بين وزارة التعليم العالي ووزارة التربية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2013، المجلد 29، العدد الأول، ص. 181-220.
48. BURKE, L.A., MILLER, M.K. Taking the mystery out of intuitive decision making. *Academy of Management Executive*, 1999, 13,4, p. 91-99.
49. CLARKE, I., MACKANESS, W. Management Intuition: an interpretative account of structure and content of decision using cognitive maps », *Journal of Management Studies*, 2001, Vol.38, No.2, p. 147-172.

- 50.DAMMAK, Ahmed. Le recours à l'intuition lors de la prise de décision et l'influence de l'environnement socio-culturel. *Op.cit.*
- 51.SIMON, H. A. *The sciences of the artificial*. 3rd ed. Cambridge, MA: MIT Press, 1996, p. 89.
- 52.AKINCI, C., SADLER-Smith, E. *Op.cit.*
- 53.MARTA Sinclair., NEAL M. Ashkanasy. Intuition: Myth or a Decision-Making Tool? *Management Learning* 2005, Vol.36, No.3.p. 353-370.
- 54.AKINCI, C., SADLER-Smith, E. *Op.cit.*
- 55.LEBRATY, Jean-Fabrice. L'intuition dans les décisions managériales : aspects conceptuels et empiriques. *Op.cit.*
- 56.AKINCI, C., SADLER-Smith, E. *Op.cit.*
57. العمري، أديب، الخلوف الملكاوي، إبراهيم. دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر: دراسة نظرية. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان : إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة من 16-18 نيسان 2007، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 2007، ص.1-23.
58. MINTZBERG, Henry. *Le mangement, voyage au centre des organisations*. 2<sup>ème</sup> Ed. Paris : Edition d'organisation, 2007, p.87-107.
- 59.*Ibid.*, p. 87-88.
- 60.DAMMAK, Ahmed. L'intuition des dirigeants : essai de définition et conceptions managériales. *Op.cit.*
- 61.MINTZBERG, Henry. *Grandeur et décadence de la planification stratégique*. Paris : Dunod, 2004, p. 313.
- 62.ASHLEY, Floyd Fields. *Op.cit.*
63. منتزبرغ، هنري. الإدارة : كيف يسعك أن تفكر؟ في: منتزبرغ، هنري، ألسترايد، بروس.، لامبل، جوزيف. الإدارة ؟ إنما ليست ما تظن! ترجمة : شحادة، وليد. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2014، ص.25.
- 64.GOBET, F., CHASSY, P. Expertise and intuition: A tale of three theories. *Minds & Machines*, 2009, Vol.19, Issue 2, p. 151-180.
- 65.MARTA Sinclair., NEAL M. Ashkanasy. Intuition: Myth or a Decision-Making Tool? *Management Learning* 2005, Vol. 36, No. 3 .p. 353-370.
- 66.MINTZBERG, Henry. *Grandeur et décadence de la planification stratégique*. *Op.cit.*, p. 320-321.
- 67.LEBRATY, Jean-Fabrice. L'intuition dans les décisions managériales : aspects conceptuels et empiriques. *Op.cit.*
- 68.MINTZBERG, Henry. *Grandeur et décadence de la planification stratégique*. *Op.cit.*, p. 316.
- 69.*Ibid.*, p. 317.
- 70.AKINCI, C., SADLER-Smith, E. *Op.cit.*
- 71.PARTHENAY, Claude. Herbert Simon : rationalité limitée, théorie des organisations et sciences de l'artificiel. In : GLACHANT, Jean-Michel. *Les Théories économiques des organisations*. Paris : éditions Management & Société, 2005, p. 1-28.
- 72.AKINCI, C., SADLER-Smith, E. *Op.cit.*
- 73.ISENBER, Daniel J. How Senior Managers Think. *Harvard business review*, November-December 1984, Vol.62, No.6, p. 81-90.
- 74.DAMMAK, Ahmed. L'intuition des dirigeants : essai de définition et conceptions managériales. *Op.cit.*
- 75.*Ibidem.*
- 76.*Ibidem.*
- 77.KAMMOUN, M., ZERIBI, O. *L'utilisation de l'intuition dans la prise de décision des dirigeants de PME : proposition d'une échelle de mesure multidimensionnelle*. In : XX<sup>ème</sup> Conférence AIMS, Nantes, Juin 2011.
- 78.SHIRLEY, D., LANGAN-Fox, J. *Op.cit.*
- 79.KAYLENE C., Williams. Business Intuition: The Mortar among the Bricks of Analysis. *Journal of Management Policy and Practice*, 2012, Vol. 13, No.5, p. 48-65.
- 80.KHATRI, N., NG, H.A. *Op.cit.*

## المفارقة بين مصادر التمويل الإسلامي والربوي (دراسة حالة مجموعة من المؤسسات في ولاية الأغواط الجزائرية)

صولي علي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة



### ملخص :

يعتبر مشكل التمويل من أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و الصغيرة في الجزائر، سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة النمو والتوسع، ولعلّ جوهر هذا المشكل يتمثل في ضيق بدائل التمويل، التي تكاد تنحصر في القروض المصرفية ( الربوية )، وما ينجر عنها من صعوبات في التعامل مع البنوك، وهذا الوضع يكاد أن يعمم على كافة البلدان العربية ، ولذا أردنا أن نسلط الضوء عن البدائل التمويلية أخرى، وضمن هذا الإطار سيحاول الباحث إبراز المقاربة التمويلية، بين التمويل الإسلامي و التمويل الربوي في بعض المؤسسات الصغيرة والصغيرة في الأغواط ، وسنركز في ذلك على آليتين وهما : تجربة صندوق الزكاة ، وتجربة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، محاولين إبراز الآثار التي يحدثها كل من التمويل الإسلامي، والتمويل الربوي، على الاقتصاد الحديث في الجزائر .

**الكلمات المفتاحية :** المؤسسات الصغيرة والمصغرة، التمويل الإسلامي ، مؤسسة الزكاة ، القرض الحسن، التمويل الربوي، *ANSEJ*.

### Abstract:

Is the problem of funding from the most important constraints faced by small enterprises and micro-enterprises in Algeria, both in the start-up phase or in the stage of growth and expansion, let me the essence of this problem is the lack of alternatives to funding, which is almost confined to bank loans (usury ), and results in difficulties in dealing with banks, this situation is almost to circulate to all the Arab countries, and therefore we want to highlight the funding alternatives, within this framework within this paper research, where we will try to highlight the funding approach, between Islamic funding, asthmatic funding for these institutions, we will focus on two mechanisms: the experience of the Zakat Fund, the experience of the national agency to support the operation of youth (ANSEJ ), trying to highlight the effects of each of the Islamic financing, and finance Asthmatic, modern economy in Algeria.

### مقدمة :

إن النظم المالية في العالم قد شهدت تغيرات عديدة خلال القرن العشرين ،خاصة بعد انهيار نظام برتين وودز وفك ارتباط العملات بالذهب وتعويم أسعار صرفها ،وكذلك تحرير الأسواق المالية وتحركات رؤوس الأموال وظهور ما يعرف بالمشتقات المالية ،ومما دعم ذلك التطور الكبير في وسائل الاتصال ومعالجة المعلومات ،وصاحب هذه التطورات تسارع وتيرة الاضطرابات المالية وتسجيل عدد كبير من الأزمات المالية المحلية والإقليمية.

ولطالما وجهت انتقادات إلى الدول الناشئة التي تعرضت لأزمات مالية ،وذلك لأن النظم المالية لهذه الدول لم تنجح في مواكبة النظم المالية للدول المتقدمة ، خاصة النظام المالي الأمريكي، الذي يمثل ذروة ما وصلت إليه البشرية في مجال الابتكارات المالية وسرعة نقل المعلومات ومعالجتها ، إلا أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ،والنظم المالية للدول المتقدمة ، غيرت من هذا التوجه ، وأثبتت أنه لا يوجد نظام مالي من بين النظم المالية الموجودة في العصر الحديث في منأى من الأزمات المالية .

وفي ظل الخسائر الكبيرة التي يتكبدها الاقتصاد العالمي جراء الأزمات التي يتخبط فيها نظام التمويل التقليدي ،تزايدت الدعوات إلى إصلاح جذري لهذا النظام ، وفي هذا الإطار توجهت أنظار الكثيرين نحو التمويل الإسلامي بسبب انتشاره عالميا ونموه المتسارع متجاوزا الأزمة المالية ومظهرا صمودا لافتا في وجهها ، الأمر الذي دفع إلى طرح التساؤلات حول خصائص هذا الأسلوب التي جعلته يحقق هذا النجاح وكيف يمكن الاستفادة منه.

ومن هنا يمكن التطرق إلى الصيغ الإسلامية في التمويل التي هي أحد أهم إسهامات المسلمين المعاصرين وأكثرها نجاحا . حيث تمكنت من طرح بديلا عادلا ، ومحكما لمعاملات مالية طويلا ما فرضت نفسها على النشاط الاقتصادي. فالصيغ الشرعية التي تتعامل بها المصارف الإسلامية مع أصحاب المشروعات ، بالإضافة إلى ما توفره من إنصاف لكل الأطراف المعنية ، وتفتح أمام أصحاب المشاريع أبواب السعي والأمل في كسب الحلال دون الخضوع لمطامع المرائين .

لذا أصبح من الصعب على المؤسسات أن تكتفي بردود الأفعال في محيط لا يترك حتى الوقت لرد الفعل ،وصار من الضروري أن تحاول المؤسسات التي تريد البقاء أن توجه اهتماماتها صوب الاهتمامات المستقبلية للمحيط كي تستطيع أن تسير تطورات السريعة وتقلباته الكبيرة.

وفي هذا الإطار تمثل المشروعات الصغيرة والمصغرة واحدة من مواطن الاهتمام المتزايد للمحيط، ولا شك أنها سوف تفتك في المستقبل القريب مكانة معتبرة في النشاط الاقتصادي المحلي والإقليمي خاصة . ومن هنا يظهر إشكال تمويل هذه المشروعات من قبل المصارف الربوية عامة والمصارف الإسلامية خاصة .

وإن كان تمويل المصارف الربوية للمشروعات الصغيرة والمصغرة قد نال حظا وافرا من الأبحاث والدراسات ،فإن تمويلها من قبل المصارف الإسلامية أو المؤسسات المالية الإسلامية لم يعط نفس الاهتمام ولم يُعبأ بنفس الجهود.

إشكالية الدراسة :

لذا نحاول في هذه الورقة أن نبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة والدور التمويلي الذي يمكن أن تلعبه مؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الإسلامية الحديثة مقارنة بالتمويل الربوي .

أهمية الدراسة:

إن أهم ما يميز مؤسسة الزكاة عن البنوك الربوية ، هو عملها بنظام المشاركة بدل نظام سعر الفائدة ، ويعتبر النموذج الميداني لتطبيق النظرية الإسلامية في الأموال على أرض الواقع ، وهذا بتجسيد المبادئ والأفكار الاقتصادية الإسلامية في التعامل اليومي مع الأفراد والمؤسسات ، حيث تسمح للمزكين والمتبرعين من إيداع أموالهم في القنوات الصحيحة الطيبة ، والتي تعود عليهم بالمنفعة في الدنيا والآخرة .  
وهذه الطريقة المثلى التي تشبع الحاجات المادية للمحتاجين خاصة ، والروحانية لأفراد المجتمع عامة في حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية .

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية للوصول إلى الأهداف الآتية :

- 1- تحديد طبيعة معايير التمويل والاستثمار القائمة على سلامة المشروعات الاستثمارية من كل جوانبها .
- 2- إبراز أهم نقاط الاختلاف .
- 3- إبراز كفاءة وفعالية أساليب وصيغ التمويل والاستثمار المستعملة في مؤسسة الزكاة.
- 4- إيجاد معايير موضوعية تستند إلى الالتزام بالضوابط الأساسية لتوجيه الاستثمارات وانسيابها نحو الأولويات المجتمعية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أسباب اختيار الدراسة:

من الأسباب التي دعتنا إلى كتابة هذا البحث هو :

- 1- الحاجة إلى أبحاث ودراسات متخصصة في جدوى المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.
- 2- محاولة إبراز الدور الهام الذي تلعبه مؤسسة الزكاة القائمة على التمويل والاستثمار في تحقيق أهداف المجتمع الإسلامي .
- 3- محاولة الربط بين العلوم الشرعية والعلوم الاقتصادية ، بأعمال فقه المعاملات المالية الإسلامية في الواقع الاقتصادي للأمم ، وتطوير الأبحاث الفقهية ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي .
- 4- الرغبة في إبراز تجربة مؤسسة الزكاة في الجزائر، وفعاليتها كنموذج في مؤسسات الاقتصاد الإسلامي .

منهج الدراسة :

اعتمد الباحث المنهجي الوصفي والمنهج التحليلي ، كونهما منهجا مساعدا على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد الدراسة، فعلى صعيد الدراسة الوصفية، سيتم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على البحوث والدراسات النظرية

والميدانية لبناء الإطار النظري للدراسة، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فسيتم إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات في ولاية الأغواط، مع تحليل كافة البيانات واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لمعالجتها، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة المخصصة لذلك، باعتبارها أنسب أداة لجمع معلومات كافية عن مجتمع الدراسة التي يبلغ حجمه 120 مؤسسة مموّلة، وممثلا في عينة الدراسة والتي عددها 25 مؤسسة.

### خطة الدراسة :

وسوف نتعرض للمؤسسات الصغيرة والمصغرة و للدور المجتمعي المتوقع لمؤسسة الزكاة التضامنية في الحركة التمويلية والاستثمارية والاقتصادية من خلال المحاور التالية :

- 1- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- 2- إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 3- الإطار العام للتمويل الإسلامي.
- ✓ المعايير الترتيبية
- ✓ المعايير التقويمية
- ✓ المعايير القرارية
- 4- الدور التمويلي والاستثماري لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة .
- 5- الدور الاجتماعي والثقافي لمؤسسة الزكاة وأثاره على المناخ الاستثماري والتنافسية الاقتصادية .
- 6- دراسة مقارنة تحليلية بين التمويل الربوي والتمويل عن طريق مؤسسة الزكاة من خلال بعض المؤسسات والتي يبلغ عددها حوالي 25 مؤسسة في ولاية الأغواط .

### المحور الأول : أهمية المشروعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة

#### أ - مفهوم المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الجزائر:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة المعمول به في الجزائر مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات : والذي يجمع بين المعايير التالية : عدد العمال ورأس المال والحصيلة السنوية للفرقة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ، وذلك حسب الجدول رقم 01

الجدول رقم (01) : المعايير الكمية لتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

| المعيار      | عدد العمالة (عامل) |             | رقم الأعمال ( مليون د ج ) |             | مجموع المحصلة السنوية (مليون دج) |             |
|--------------|--------------------|-------------|---------------------------|-------------|----------------------------------|-------------|
|              | الحد الأدنى        | الحد الأقصى | الحد الأدنى               | الحد الأقصى | الحد الأدنى                      | الحد الأقصى |
| مؤسسة مصغرة  | 01                 | 09          | 01                        | 20          | 01                               | 10          |
| مؤسسة صغيرة  | 10                 | 49          | 20                        | 200         | 10                               | 100         |
| مؤسسة متوسطة | 50                 | 250         | 200                       | 2000        | 100                              | 500         |

المصدر: القانون التوجيهي رقم 01-18، المؤرخ في 27 رمضان 1422، الموافق لـ 12/12/2001، المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادر بتاريخ: 2001/12/15، ص5.

وكذلك تستوفي المؤسسة معايير الاستقلالية حيث حدد نسبة الحد الأقصى لمساهمة الغير بها ، بنسبة 25%.

## ب - أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية عديدة ، ونذكر منها :

**1- الأهمية الاقتصادية :** ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها على عدة مستويات حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة ، كما أنها تعد المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار . وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم ، وتوفر ما بين ( 40 إلى 80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50 إلى 60%) من القوى العاملة في العالم ، وتسهم هذه المؤسسات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي ، وتسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول ، و إذا تأملنا الأرقام والمعطيات المتعلقة بتلك المؤسسات في بعض الاقتصاديات المتقدمة يتبين لنا الأهمية الإستراتيجية لهذا النوع من المؤسسات في تحقيق التقدم الاقتصادي لهذه البلدان ، و الجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم (02) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية في أواخر التسعينيات

| الدولة                     | عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | نسبة العمالة الموظفة | مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي |
|----------------------------|--------------------------------|----------------------|------------------------------------|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 99,7%                          | 53,7%                | 48%                                |
| ألمانيا                    | 99,7%                          | 65,7%                | 34,9%                              |
| بريطانيا                   | 99,9%                          | 67,2%                | 30%                                |
| فرنسا                      | 99,9%                          | 69%                  | 61,8%                              |
| إيطاليا                    | 99,7%                          | 49%                  | 40,5%                              |
| اليابان                    | 99,5%                          | 73,8%                | 27,1%                              |

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير : من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر ، جوان 2002 ، ص 110.

نلاحظ أهمية هذه المؤسسات ودورها في الاقتصاديات المتقدمة فقد بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 22 مليون مؤسسة ، وفي الاتحاد الأوربي تجاوزت 18 مليون مؤسسة .<sup>(1)</sup> بما فيها المؤسسات الفردية والمصغرة بينما يصل عددها في الجزائر في أواخر سنة 2013 حوالي 747934 مؤسسة تستوعب حوالي ( 1915495 ) عامل ويشارك القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمصغرة والمتوسطة بنسبة 85,35% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ، وحوالي 89,03% من القيمة المضافة في الجزائر .<sup>(2)</sup>

ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية :<sup>(3)</sup>

أ - توفير مناصب الشغل وتكوين الإطارات المحلية ،

ب - توزيع الصناعة وتنويع الهيكل الصناعي ،



ت- تقديم منتجات وخدمات جديدة وتوفير احتياجات المشروعات الكبيرة ،

ث- المحافظة على استمرارية المنافسة وتحقيق التطور الاقتصادي ،

ج- القدرة على مقاومة الاضطرابات والتكيف مع الظروف والأوضاع المحلية ،

ح- تعبئة الموارد المالية المحلية ،

خ- المساهمة في التنمية الإقليمية وفي الناتج المحلي ،

د- المساهمة في دعم الصادرات والتقليل من الواردات .

## 2- الأهمية الاجتماعية :بالإضافة للأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تلعب

أدوارا كبيرة على الصعيد الاجتماعي ، ويمكن ذكر بعضها كالتالي :

أ- التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتقوية العلاقات الاجتماعية ،

ب- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع ،

ت- إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم ،

ث- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال .

### المحور الثاني : إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الحصول على التمويل من أهم المعوقات التي تواجه زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية خاصة وبلدان العالم عامة ، وهذا ما يؤكد الاستطلاع الذي أجري في دول (OCED) حيث أثبت أن المشاكل التمويل تأتي على رأس قائمة معوقات تلك المشروعات هناك .<sup>(4)</sup>

وهناك دراسات أوربية أكدت نفس النتائج .

وإذا تطرقنا لمشكل التمويل في البلدان العربية عامة والجزائر خاصة نجد أن هناك افتقار للآليات والأساليب التمويلية المختلفة ، فضلا عن قصور القوانين والتشريعات الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويمكن أن نلخص مشكل التمويل في الدول العربية كالآتي :

### 1- ضيق نطاق التمويل المتاح : رغم أن معظم الدراسات المالية والاقتصادية تقدر حجم تلك الأموال العربية

المهاجرة بما يتراوح ما بين 800 مليار دولار إلى نحو 3 تريليون دولار ،<sup>(5)</sup> إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تعاني من مشكل التمويل ، مما يحول دون تنميتها وإزهارها .

### 2- الإجراءات والصيغ المتبعة: إن التمويل المصرفي التقليدي القائم على معدل الفائدة المحدد مسبقا لا يتيح مجالا

واسعا للمفاضلة والاختيار أمام أصحاب المشاريع وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ضف إلى ذلك كثرة الوثائق ، والمدة الزمنية الطويلة المستغرقة في إخراج الوثائق والمستندات، وبعدها التعقيد الذي يأتي في الإجراءات الحصول على التمويل.

### 3- حجم المؤسسات :إن نظام المتبع في المصارف التقليدية يحايي المؤسسات الكبيرة ولا يولي أي اهتمام

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4- طبيعة عمل البنوك التقليدية : إن أغلبية شريحة المجتمع من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتخرج من التعامل مع المؤسسات المصرفية التقليدية لما تعثر بها من مخالفات شرعية تتنافى مع ضوابط المعاملات المالية في الإسلام.

5- التركيز على الضمانات : تأتي الضمانات في مقدمة الأولوية الائتمانية للبنوك التقليدية في أغلبية الدول العربية ، عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتعمل البنوك على دراسة الملفات التمويلية ، بحيث تقدر دراسة ضمان التمويل ما نسبته 90 إلى 95% ، وهذا الضمان عبارة أن أملاك أو عقارات أو غيرها ، فإذا كان الضمان يغطي التمويل يوافق على التمويل وإذا كان لا يغطي لا يوافق عليه ، وهذا مهما كانت أهمية المشروع.

إن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في البلدان العربية ، يتطلب من حكومات هذه الدول مراجعة جذرية لنظام المصارف ، وإيلاء الأهمية المالية المتأخرة من الوقف والزكاة وتبرعات المحسنين ، وإعطائها للفقراء الذين يشكلون نسب متفاوتة في الدول العربية ، وفقا لآليات حديثة للتمويل تستبعد نظام الفائدة المسبقة وضماناته وشروطه المرهقة ، و تماشيا لمتطلبات واحتياجات المجتمع ، ورغبة الشباب العاقل عن العمل لإنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة .

ونرى أن البديل الأمثل يقدمه النظام المالي الإسلامي سواء عن طريق البنوك الإسلامية أو مؤسسات الزكاة .

### المحور الثالث : الإطار العام للتمويل الإسلامي

يقوم كل معيار مهما كان المجال الذي يتم وضعه فيه ، على فرضيات معينة . وبالنسبة لمعايير التمويل الإسلامي فإننا نرى فرضيتين أساسيتين على الأقل وهما :

الفرضية الأولى : أن تكون المشروعات المراد إنجازها حلالا شرعا .

الفرضية الثانية : أن يكون التمويل ذاته حلالا شرعا .

فالفرضية الأولى هدفها تجنب تمويل المشاريع التي تكون محرمة شرعا .

أما الفرضية الثانية فهي تهدف إلى تجنب التعامل بالربا في المعاملات .

إذن تمثل الفرضيتان الإطار العام لموضوع التمويل الإسلامي ، وعن كل ما يتعلق بهذا التمويل بما في ذلك معايير تقويم المشروعات .

وللمال مكانة هامة في الإسلام ، فلقد جعله من مقاصد الشريعة التي هي : ( حفظ النفس ، والعقل ، والدين ، والعرض والمال ) كما نهى الشرع من استعماله في غير مواضعه أو إهماله أو تسليمه للسفهاء أو تبذيره . فلقد جاء في القرآن الكريم النهي القاطع عن إيتاء السفهاء الأموال ، ( ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقلوا لهم قولا معروفا ) (5) (6) كما ورد في أكثر من آية النهي عن التبذير . ( وعات ذا القربى حقّه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا ) (26) إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربّه كفورا (27) .

(7) ومن هنا كان التشريع الإسلامي واضحاً في التعامل مع المال، فلا بد أن يكتسب من الحلال وينفق في السبل الحلال قصد الانتفاع به.

وإذا كان الانتفاع هو الغاية الوحيدة، فإن التوصل إليه يكون حسب الحالات والأوضاع إما عن الطريق جلب النفع إما عن طريق دفع الضرر. ولذا فإن المال عند المسلمين لا يوظف إلا لجلب نفع أو لدفع ضرر. وبما أن النفع أنواع ودرجات، فلا شك أن صرف المال لجلب نفع كبير يكون أحب وأحق وأولى من صرفه لجلب نفع ضعيف، كما أن استعماله لدفع ضرر كبير يكون أولى وأحسن من استعماله لدفع ضرر حفيف.<sup>(8)</sup>

إذن لا يخرج التمويل الإسلامي للمشروعات عن هذا الإطار ذلك لأن سلوكه وتعامله مع المال لا يختلف عن تعامل الفرد المسلم مع المال. لكن السؤال الذي يبقى مطروحاً هو التالي: كيف يمكن للمصرف الإسلامي أن يقرر تمويل أو عدم تمويل المشروعات؟

يتطلب هذا القرار المرور بثلاثة مراحل:<sup>(9)</sup>

- ترتيب المشروعات

- تقويمها

- اتخاذ القرار في شأن تمويلها

فالمشروعات لا يمكن أن تكون صحيحة إلا إذا تم تقييمها على أساس معايير مضبوطة ومحكمة (نسميها معايير ترتيبية Criteria for prioritization)، كما أنه لا معنى لتقويم لهذه المشروعات إن لم يتم وفقاً لمعايير دقيقة (وهي المعايير التقويمية evaluation criteria)، واضحة ومحكمة، وبنفس الكيفية فإنه لا أساس لقرار يتخذ بغير معايير (وهي المعايير القرارية Decision criteria).

ويمكن أن نقف على هذه المعايير كالتالي :

#### ✓ المعايير الترتيبية

لترتيب الأمور أهمية كبيرة في التعامل معها ودور مؤكد في فهمها. وعندما يتعلق الأمر بتمويل مشروعات فإن الترتيب يتسم - بدون شك - بأهمية أكبر إذ على أساسه تنصف مجهودات الناس أو تظلم، وتراعى حقوقهم أو تهضم. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن التسيير (الإدارة) الحديث يعطي مكانة بالغة الأهمية للعملية التنظيمية، وما الترتيب إلا عملاً تنظيمياً يستهدف به تسهيل العمل وتحسينه من أجل رفع مستوى أداء المؤسسة.

ولهذا فإن ترتيب المشروعات يمثل مرحلة هامة بالنسبة للمصارف الإسلامية وصناديق الزكاة. ونعني بترتيب

المشروعات مقارنتها فيما بينها بغرض كشف ودرك أولوية كل منها.

أي عند مقارنة المشروعات فيما بينها ينتج توزيعها على أربعة أصناف:

الصنف الأول: مشروعات تستهدف دفع ضرر قوي وقد تجلب نفعاً ضعيفاً.

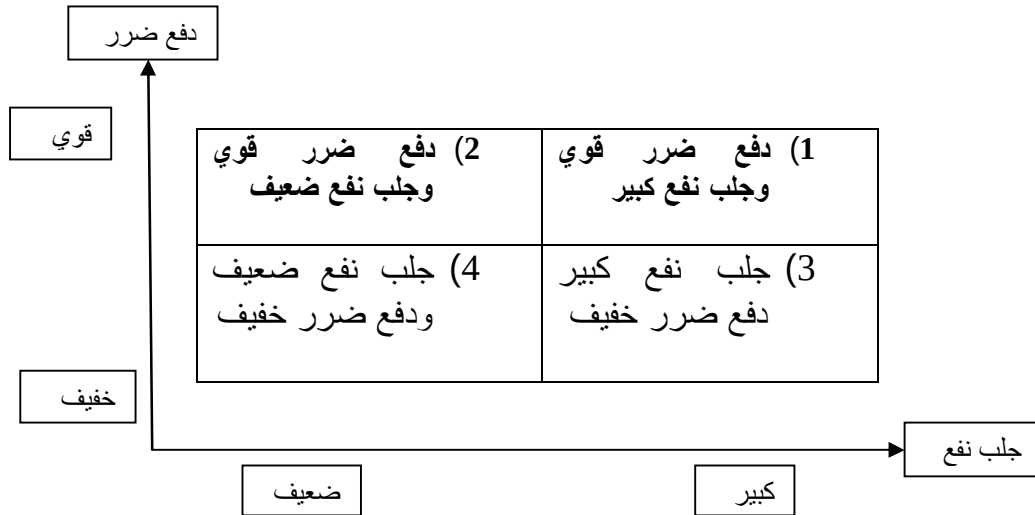
الصنف الثاني: مشروعات تقام لدفع ضرر قوي مع جلبها لنفع قوي.

الصنف الثالث: مشروعات تبحث عن جلب نفع ضعيف مع دفع ضرر حفيف.

الصنف الرابع : مشروعات تستهدف النفع الكبير مع دفع ضرر خفيف .

وذلك ما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (1) : ترتيب المشروعات



إلا أن هذه المشروعات يجب أن ترتب.

تقول القاعدة الفقهية أن درأ الضرر أولى من جلب المنفعة. ومن هنا يمكن ترتيب المشروعات الواردة في أعلى الجدول قبل تلك التي ترد في أسفله. ثم، وعلى أساس جلبها للمنفعة، فإن المشروعات التي تظهر في يمين الجدول تكون لها أولوية أكبر من تلك التي تظهر في شماله.

وهكذا نصل إلى الترتيب التالي للمشاريع بالنسبة للتمويل الإسلامي:

- 1- الأولوية الأولى إلى دفع الضرر القوي وجلب النفع الكبير
- 2- الأولوية الثانية إلى دفع الضرر القوي وجلب النفع الضعيف
- 3- الأولوية الثالثة إلى جلب النفع الكبير ودفع الضرر الخفيف
- 4- الأولوية الرابعة إلى جلب النفع الضعيف ودفع الضرر الخفيف

ويعني هذا أن المصارف الإسلامية أو صناديق الزكاة عند دراستها للمشاريع قصد تمويلها، مطالبة بإعطاء الأولوية لكل المشروعات التي تصب في اتجاه رفع الضرر قبل المشروعات الأخرى. كما أن الترتيب للمشاريع يكون حسب الأولويات المذكورة سابقا .

وإذا تأملنا ترتيب المشروعات بهذه الكيفية، فنجد أنه لا يخرج فقط المسؤولية الاجتماعية لهذه المشروعات إلى الوضوح و إنما تجعلها أساس التقويم، تلك المسؤولية التي تحملها المعايير الوضعية لتقويم المشروعات بالرغم من أهميتها المعترف بها من قبل كل المنظرين والباحثين في مجال التسيير. و إعطاء المسؤولية الاجتماعية هذه الأهمية ليس في الواقع إلا تكريس حق المجتمع في أموال أفراد و جماعاته، وحقه عليهم في توظيفها أحسن توظيف وفي الأوجه الأنسب.

### ✓ المعايير التقييمية:

قد يسأل سائل "وكيف يحدد الضرر وكيف تعرف المنفعة ؟ وكيف تدرك درجته كل منهما ؟" وفي الحقيقة فإن الضرر والمنفعة يختلفان من منطقة إلى أخرى ، وحتى في نفس المنطقة فإنهما يختلفان من وقت إلى آخر، ذلك لأنهما من الأمور المتغيرة التي يحكمها التطور العلمي والتكنولوجي والنمو الاقتصادي وظروف المعيشة للمجتمعات. فالجوع ضرر لا يكاد يتزل في بعض المجتمعات الغربية إلا أنه نازل بقوة ببعض المجتمعات العربية والإسلامية، كما أن الاستشفاء نفع كبير يتفاوت توفيره بين الدول العربية والإسلامية، فتحديد درجة الضرر والنفع أمر ظرفي ونسبي غير جدال.

إلا أن هذا الطابع الظرفي لا يمنع التحديد كما أن الطابع النسبي لا يمنع التقييم. ويتمثل دور المعايير التقييمية في تحديد حجم النفع الذي سيجلبه الاستثمار وحجم الضرر الذي سيرفعه في نفس الوقت، كما أن هذه المعايير تمكن أيضا من ترتيب المشروعات فيما بينها داخل الصنف الواحد.

و إذا كانت المعايير الترتيبية ذات طابع نوعي ، فالمعايير التقييمية تكون كمية بحتة.

### ✓ المعايير القرارية:

بعد ترتيب وتقييم المشاريع، لا بد من اتخاذ القرار بشأن تمويل أو عدم تمويل المشروعات. و إذا كان هذا القرار في البنوك الربوية تحكمه قدرة المشروعات على تسديد رأس المال المقترض والفائدة المحددة مسبقا، فإن الأمر يختلف تماما بالنسبة للمصارف التي ترفض التعامل بالربا، ذلك لأن ما بني على باطل فهو باطل.

وفي الواقع فإن القرار بشأن تمويل - أو عدم تمويل - مشروع على أساس الخصائص الذاتية للمشروع نفسه (الربح، الربح بالقيمة الحالية، معدل المردودية...)، يجعل من مصلحة البنك وحدها المحور الأساسي الذي تدور حوله كل عملية التمويل، فيتزع من هذا المشروع دوره الاجتماعي ويضيق على صاحبه بإخضاعه لشروط تمويل صعبة للغاية، كما لا يأخذ في عين الاعتبار أولويات المجتمع، أما بالنسبة للتمويل الإسلامي فإن مثل هذا القرار لا بد أن يحرص على التوفيق بين صالح صاحب المشروع و المصرف من جهة و صالح المجتمع من جهة أخرى، وذلك وفقا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار". فمن واجب المصارف الإسلامية أو صناديق الزكاة أن تضع معايير تقييمية بديلة خالية من الربا وأخذة لكل المصالح بعين الاعتبار.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن مجموع القرارات المصرفية بشأن التمويل تحدد لا محالة، سلوك وموقف المصرف نفسه من صالح المجتمع والأمة. فقد يكون المصرف يفضل تمويل نوعا معينا من المشروعات، وهذا ما يضعنا أما أربعة حالات:

**الحالة الأولى:** وهي تلك التي يفضل فيها المصرف تمويل المشروعات من النوع الأول (الخانة رقم 1 من

الجدول السابق). في هذه الحالة يكون المصرف منتهجا سياسة مسؤولة (responsible) أو ملتزمة (engagée) لأنه يعطي لدفع الضرر الكبير الأولوية المطلقة، وهذا ما يدل على اهتمامه بهم المجتمع والأمة. و إذا سلمنا بأن الضرر

الكبير هو ذلك الذي يكون قد حل فعلا بالمجتمع أو الأمة، فإن طبيعة المشروعات التي يميل هذا المصرف إلى تمويلها استعجالية.

**الحالة الثانية:** وتظهر عندما يفضل المصرف تمويل المشروعات من النوع الثاني (الخانة رقم 2 من الجدول السابق). عندما يساهم المصرف الممول من دفع الضرر القوي ، و جلب النفع الخفيف ، نقول بأن هذه الحالة المصرف ينتهج سياسة الحراسة واليقظة (vigilance).

**الحالة الثالثة:** وتظهر عندما يفضل المصرف تمويل المشروعات ذات النفع الكبير مع رفع الضرر الخفيف (الخانة رقم 3 من الجدول السابق) ، وعند هذه الحالة يكون المصرف يشجع على الاستثمار في مجالات التحسين أكثر من غيرها، ولذا فإننا نقول بأنه مصرف ينتهج سياسة التحسين (improvement).

**الحالة الرابعة:** وتواجهها عندما يكون المصرف يفضل تمويل المشروعات من النوع الرابع (الخانة رقم 4 من الجدول السابق)، وفي هذه الحالة لا يساهم المصرف في دفع ضرر يذكر ولا في جلب نفع معتبر، وإنما - ووفقا لفرضية الصحة الشرعية للمشروعات - يساهم هذا المصرف في الحفاظ على مستوى موجود من النفع. ولذا فإننا نقول بأنه ينتهج سياسة الحفظ (preservation).

إذا انطلقنا من هذه الاعتبارات، يمكننا أن نحصر علاقة المصارف الإسلامية وصناديق الزكاة بمختلف أنواع المشروعات، بما في ذلك الصغيرة منها والمتوسطة .

#### المحور الرابع : الدور التمويلي والاستثماري لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة

تلعب مؤسسة الزكاة دورا هاما على المستوى الحركية التمويلية للمشاريع الإنتاجية والخدمية الكفائية الصغيرة والمصغرة ، كما تساهم في زيادة الأصول الإنتاجية وتجديدها وتطويرها من خلال التأثير في الحركية الاستثمارية الكفائية.

##### أ - دور مؤسسة الزكاة في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة والمصغرة

تساهم مؤسسة الزكاة بصورة مباشرة في تقليص المتوالي من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة ، وهي تلك المشروعات التي تهدف إلى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر والاحتياج إلى حالة القدرة والاستغناء في مجال تأمين الاحتياجات الكفائية للإنسان ، وذلك من خلال مصرف الفقراء والمساكين حيث يؤكد عدد هام من الفقهاء على أهمية الصرف الاستثماري للحصيلة وذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشاء مشروعه الكفائي من جهة ، وكونه قد يصبح مصدرا للإيرادات الزكوية إذا طور ذلك المشروع وأصبح وعاءه في حدود الأنصبة المحددة لدفع الزكاة (10).

وهذا يشجع على إقامة المشروعات الفردية والمؤسسات الحرفية ، يقول الإمام النووي في تحديده لمقدار ما يصرف للفقير من الزكاة نقلا عن جمهور الشافعية : " قالوا فإن كانت عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك أو كثرت ، ويكون قدره بحيث يحصل من ربحه ما يفي بكفائته غالبا

تقريبا ، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأوقات والأشخاص...ومن كان تاجرا أو خبازا أو صرافا أعطى بنسبة ذلك ... ومن كان خياط أو نجارا أو قاضيا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله ... و إن كان من أهل الضياع ( المزارع ) يعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام " ويضيف " فإن لم يكن محترفا ، ولا يحسن صنعة أصلا ولا تجارة ولا شيئا من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلادهم ولا يتقدر بكفاية سنة " (11).

ولعل هذه الفلسفة الاقتصادية الحكيمة التي ذهب إليها مذهب الشافعية ، والمالكية وجمهور الحنابلة المتعلقة بطبيعة وشكل الدعم الذي تقدمه مؤسسة الزكاة ، أو صندوق الزكاة ، هو توفير التمويل بدون فائدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمصغرة ، و بالتالي هو إحياء لسنة من السنن النبي محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده من جهة ، ومن جهة أخرى هو أن هذه المؤسسة تعمل على ضمان دخل دائم خاصة لأصحاب المهن والحرف ، وذلك عن طريق الدعم التمويلي الخالي من الفوائد كالقرض الحسن ، أو شراء الآلات والأدوات الخاصة بالعمل ، والمشاركة..إلخ.

#### ب- دور مؤسسة الزكاة على مستوى تأهيل أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة

إن مؤسسة الزكاة في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية و المجتمعية الحديثة ، ستلعب دورا هاما في تكوين المورد البشري الكفؤ ، الذي من خلاله يحدث تطور لمنظومة المشروعات الصغيرة و المصغرة ، وخاصة الكفائية ، والتي ستسهم في الاقتصاد الوطني ، والتي ستخصص جزءا من مصارفها لتكوين التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة لضمان حسن إدارة مشروعاتهم المستقبلية التي تضمن لهم الاستغناء عن المعونات الزكوية .

#### المحور الخامس : الدور الاجتماعي والثقافي لمؤسسة الزكاة

يلعب صندوق الزكاة ، أو مؤسسة الزكاة دورا هاما في المجال الاجتماعي والثقافي و السياسي ، حيث يسهم في توفير المناخ الاستثماري الملائم ويحقق الاستقرار المجتمعي الذي يعزز التنافسية الاقتصادية على المستويات التالية :

أ- الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره من مرض وجهل والقضاء على المشكلات المرتبطة به : فصندوق الزكاة هدفه إخراج الناس من دائرة الفقر إلى دائرة الغنى يقول الماوردي : " فالفقراء يعطون حتى يستغنوا فيزول عنهم اسم الفقر ، والمساكين يعطون حتى يستغنوا فيزول عنهم اسم المسكنة " (12) ، فمشكل الأمراض مرتبط بالفقر إلى حد كبير . فإذا كان الدخل لا بأس به ، ومستوى المعيشة مقبول ، والمساكين لا تقف على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ، والتغذية الصحية ، فإن الأمراض تنعدم أو تنحصر وتتلاشى في المجتمع.

ومشكل الجهل كثيرا ما يكون سببه الفقر ، فقلة الحاجة تستدعي عدم التعلم ، و الخروج المبكر من المدارس لأعانة الوالدين على إعالة العائلة . لهذا كان لزاما على الدولة أن تكفل الفقير و أولاده ليتعلموا ، فعلمناؤنا في القدم قالوا : إن المتفرغ لطلب العلم له حق في الزكاة.

## ب- على المستوى التنمية الاجتماعية والثقافية المستدامة :

تعتبر مؤسسة الزكاة هي أول مؤسسة للضمان الاجتماعي ، عرفها التاريخ . وإذا كان الضمان الاجتماعي في الغرب لم يعرف إلا في هذا العصر ، ولم يأخذ صورته الرسمية إلا في سنة 1941 حين اجتمعت كلمة إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في ميثاق الأطنطي على وجوب تحقيق الضمان الاجتماعي للأفراد ، فإن الضمان الاجتماعي في تاريخنا قد بدأ تشريعا وتطبيقا منذ فجر الإسلام ، أي منذ فرضت الزكاة .<sup>(13)</sup>

والدافع يختلف بين الإسلام والغرب، فالغرب سن قوانين الضمان الاجتماعي استرضاء لشعوبه أما الزكاة فهو أمر من الله لعباده ، وقرنها تعظيما لها تارة بالصلاة وتارة بالإيمان بالله العلي العظيم .

إذا تسهم الموارد الزكوية ( مؤسسة الزكاة ) في الارتقاء بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية للإنسان من خلال إغنائه إذا كان فقيرا أو مسكينا و توفر له فرص التعليم وتعينه على ذلك ، وتكفل له الرعاية الصحية ، وتوفر له ما يحتاج له من العيش الكريم ، وبالتالي كان لها دور هام في رفع من مستوى العلمي والثقافي والتكنولوجي للأفراد، والارتقاء بالمجتمع الإسلامي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة ، وكل هذا يجعل من الوضع الاجتماعي والسياسي مستقرا . رغم أن دورها في الوقت الحاضر لا يساوي 1 من المئة أو من الألف مقارنة بالدور الذي كانت تلعبه في عصر الخلافة الراشدة .

## الدراسة التحليلية :

### المحور الأول : واقع مؤسسة الزكاة (صندوق الزكاة) في الجزائر

أولا : تعريف صندوق الزكاة الجزائري : صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، وهو عبارة عن مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة كما كانت في عهد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعهد الخلافة الراشدة ، وترسيخها في أذهان الجزائريين ، وذلك لتحقيق مجتمع التكافل والتراحم بين الأغنياء والفقراء .

تم تأسيسه سنة 2003 وأول تجربة له كانت في ولايتي عنابة وسيدي بلعباس ، وذلك بفتح حسابين بريدية في الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد بغرض تلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمصدقين في شكل حوالات بريدية ، كما أن زكاهم لا تقبل إلا نقدا و لا تدفع بقوة القانون . وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن وذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية ويتكون صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية هي :<sup>(14)</sup>

**اللجنة القاعدية:** وتكون على مستوى كل دائرة ، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

**اللجنة الولائية:** وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية للملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولتها من رئيس الهيئة الولائية،



إمامىن الأعلى درة فى الولاية، كبار المزكىن، ممثلى الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمى للولاية، قانونىن، محاسب، اقتصادى، مساعد اجتماعى، رؤساء الهيئات القاعدية.

### اللجنة الوطنية:

ونجد من مكوناها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذى يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامى الأعلى، ممثلين عن الوزارات التى لها علاقة بصندوق، كبار المزكىن، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التى تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر فى كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة فى الجزائر.

### ثانيا : مراحل الحصول على التمويل من صندوق الزكاة :

1- يتقدم المستحق للزكاة بطلب الاستفادة من قرض حسن أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة ؛

2- تتحقق اللجنة من أحقيته فى الاستفادة على مستوى مسجد الحى ولجان الأحياء وخلايا الزكاة؛

3- بعد الدراسة ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة ؛

4- يتم ترتيب الطلبات حسب الأولوية فى الاستحقاق على أساس المردودية ، والمنفعة العامة ، والتوظيف ..؛

5- قبول الطلبات المستحقة . ويتولى بنك البركة تسديد القروض .

### ثالثا : توزيع الزكاة فى الجزائر

يتم توزيع الزكاة كما يلى :

✓ توزع زكاة المال على مصارفها الشرعية الثمانية وفقا للترتيب الوارد شرعا وقانونا ؛

✓ توزع حصيلة صندوق الزكاة الجزائرى وفق النسب الواردة فى الجدول الآتى :

### جدول رقم (03) : توزيع الزكاة فى الجزائر

| البيان                                                                                       |  | نسبة حصيلة الزكاة           |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|--|-----------------------------|
| الفقراء والمساكين                                                                            |  | الحصيلة أقل من 5 ملايين دج  |
| مصاريف تنمية حصيلة الزكاة ( كالقروض الحسنة ، وشراء آلات وأدوات للمشاريع الصغيرة والمصغرة ..) |  | الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج |
| مصاريف تسيير الصندوق                                                                         |  | 50%                         |
| 12,5% توزع كما يلى :                                                                         |  | 37,5%                       |
| 4,5% لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الولائية .                                                  |  |                             |
| 6% لتغطية تكاليف لجنة النشاطات القاعدية .                                                    |  |                             |
| 2% تصب فى حساب الوطنى لتغطية تكاليف نشاطات الوطنية.                                          |  |                             |

المصدر : الموقع الرسمى لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية.

#### رابعاً : واقع مؤسسة الزكاة (صندوق الزكاة) في ولاية الأغواط

##### 1- نشأة صندوق الزكاة : نشأ صندوق الزكاة في ولاية الأغواط سنة 2004 ، وبدأ العمل به في مساجد

الولاية ، وكانت حصيلة الزكاة للولاية كما هي مبينة في الجدول الآتي :

جدول رقم (04):المبالغ المحصل عليها من الزكاة خلال الفترة 2004-2016 -لولاية الاغواط-

| السنة | حصيلة زكاة المال<br>(د.ج) | عدد المسجلين | عدد<br>المستفيدين | السنة | حصيلة زكاة المال<br>(د.ج) | عدد المسجلين | عدد<br>المستفيدين |
|-------|---------------------------|--------------|-------------------|-------|---------------------------|--------------|-------------------|
| 2004  | 3.047.476,50              | 1532         | 1050              | 2011  | 6.778.000,00              | 2100         | 1061              |
| 2005  | 14.045.483,00             | 1820         | 1676              | 2012  | 8.188.194,00              | 2086         | 1375              |
| 2006  | 2.607.885,00              | 1900         | 690               | 2013  | 10.690.000,00             | 1487         | 1275              |
| 2007  | 2.567.890,00              | 2300         | 730               | 2014  | 11.231.411,00             | 2200         | 2100              |
| 2008  | 5.334.149,00              | 2500         | 1553              | 2015  | 14.547.100,00             | 3086         | 2851              |
| 2009  | 4.974.498,00              | 1500         | 1120              | 2016  | 12.600.000,00             | 2100         | 1633              |
| 2010  | 7.006.697,00              | 2000         | 1417              |       |                           |              |                   |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الأغواط ، مصلحة الزكاة ، ديسمبر 2016 .

نلاحظ من الجدول السابق أن حصيلة الزكاة في نمو خاصة من سنة 2008 ولكن نلاحظ سنة 2005 كانت طفرة ولم تتكرر حيث بلغت محاصيل الزكاة حوالي 14 مليون دج ، وهذا لأنها كانت السنة الثانية لجمع الزكاة في المساجد وكان للأئمة دور كبير في تعبئة جماهير المسلمين في المساجد حول دور الزكاة و ثواب المتبرعين بها في صناديق الزكاة ، مع ذلك نلاحظ أن صندوق الزكاة في نمو .

##### 2- عدد طلبات القروض لولاية الأغواط : يوضح الجدول التالي عدد الطلبات على القروض والعدد المستفيدين

:

الجدول رقم (05) عدد طلبات القرض الحسن وشراء آلات وأدوات من 2005 إلى غاية 2013

| السنة | عدد الملفات المودعة | عدد الملفات المقبولة | عدد المستفيدين | النسبة المستفيدين من عدد الملفات المودعة % |
|-------|---------------------|----------------------|----------------|--------------------------------------------|
| 2005  | 125                 | 54                   | 22             | 17,60                                      |
| 2010  | 372                 | 159                  | 15             | 4,03                                       |
| 2011  | 415                 | 149                  | 26             | 6,27                                       |
| 2012  | 480                 | 133                  | 22             | 4,58                                       |
| 2013  | 526                 | 96                   | 27             | 5,13                                       |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الأغواط ، مصلحة الزكاة

،ديسمبر 2016 .

نلاحظ من الجدول السابق كثرة عدد الطلبات المودعة لكن عدد المستفيدين قليلا جدا ، حيث أن سنة 2005 كانت نسبة الاستفادة حوالي 17,60 %، وهذا لأن الحصيلة كانت حوالي 14 مليون دج ، لكن هذه النسبة تهقرت إلى حدود 4 و 6,27 % خلال السنوات 2010 إلى 2013 ، وهذا راجع لكثرة الطلبات وقلة موارد الزكاة التي تلي هذا العدد .

## 1- توزيع القروض في ولاية الأغواط: تطرقنا في دراستنا التحليلية لبعض المؤسسات المصغرة التي استفادت من

القروض من صندوق الزكاة حسب السنوات المذكورة في الجدول الآتي :

جدول رقم (06): المبالغ المخصصة للقروض الحسن خلال الفترة 2005-2013 لولاية الأغواط -

| السنة | المبلغ المخصص للقروض الحسن<br>وشراء الآلات والأدوات (دج) | المبلغ الموزع فعلا (دج) | المتبقي من الأموال                            |
|-------|----------------------------------------------------------|-------------------------|-----------------------------------------------|
| 2005  | 3.000.000,00                                             | 2.850.000,00            | رفض أصحابها سحبها وبقيت في الحساب             |
| 2010  | 2.500.000,00                                             | 2.100.000,00            | رفض أصحابها سحبها وبقيت في الحساب             |
| 2011  | 2.500.000,00                                             | 3.550.000,00            | تم الاستعانة بالرصيد الناتج عن استرداد الديون |
| 2012  | 3.000.000,00                                             | 27.50.000,00            | رفض أصحابها سحبها وبقيت في الحساب             |
| 2013  | 4.000.000,00                                             | 3.600.000,00            | رفض أصحابها سحبها وبقيت في الحساب             |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الأغواط ، مصلحة الزكاة

، ديسمبر 2016 .

نستنتج من الجدول السابق أنّ المبالغ المخصصة للقروض قليلة جدا ، حيث بلغت في مجموعها سنة 2013 حوالي 3,6 مليون د ج ، وهذا المبلغ زهيد جدا ، حيث لا يصلح إلى ثلاثة شبان أو أقل ، والسبب أن الموارد الزكوية قليلة جدا .

## المحور الثاني : عينة الدراسة وخصائص المؤسسات الصغيرة والمصغرة محل الدراسة

### أولا : عينة الدراسة

من الصعب إجراء بحوث تشمل جميع المؤسسات موضوع الدراسة نظرا للصعوبة التي يتعرض لها الباحث في الوصول إلى جميع هذه المؤسسات ، وهذا لأن ولاية الأغواط تتكون من 24 بلدية وأغلب هذه البلديات تبعد عن مقر الولاية بأكثر من 100 كلم هذا من جهة ، ومن جهة أخرى التكاليف الباهظة للدراسة .

لذا عند اختيارنا لعينة البحث العشوائية واجهنا مشكل عدد العينة الكافي والدال فعلا على أفراد المجتمع الكلي ، والذي يعكس صحة النتائج المحصل عليها .

وقد تم تحديد حجم العينة بـ 30 مؤسسة ، علما أن حجم المجتمع يبلغ 120 مؤسسة (المؤهلة والممولة).

إذن نسبة العينة تقدر بـ 25% . لكن خلال الدراسة واجهتنا صعوبة التعامل مع بعض المؤسسات ، لذا انخفضت عينة الدراسة من 30 إلى 25 مؤسسة ، أي بنسبة 20,83%.

### ثانيا : خصائص المؤسسات الصغيرة والمصغرة محل الدراسة

#### أ - تقديم المؤسسة

اعتمدنا في دراستنا هذه على المؤسسات الصغيرة والمصغرة المتواجدة بمقر ولاية الأغواط وبعض البلديات القريبة والتابعة للولاية .

ب- **النشأة** : وجدنا أن حوالي 44% من المؤسسات هي مؤسسات حديثة النشأة نوعا ما ، حيث أن بداية نشاطها كان ما بين سنة ( 2005 إلى 2015 ) ، في حين كانت بداية نشاط المؤسسات الأخرى قبل سنة 2005 والتي تقدر نسبتها بـ 56%.

ت- **الشكل القانوني** : وجدنا أن الطبيعة القانونية لأغلبية المؤسسات هي مؤسسات ذات الشخص الوحيد وتقدر نسبتها بـ 72%، ثم تليها المؤسسات ذات الملكية الجماعية بنسبة 20% ، والباقي مؤسسات مساهمة بنسبة 8%.

ث- **معيار العمالة** : أما تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة حسب معيار العمالة ، فيكون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): توزيع المؤسسات حسب معيار العمالة

| الفئات                      | العدد | النسبة % |
|-----------------------------|-------|----------|
| مؤسسة مصغرة (01-09 عمال)    | 20    | 80       |
| مؤسسة صغيرة (من 10-49 عامل) | 05    | 20       |
| المجموع                     | 25    | 100      |

يتضح من الجدول السابق ، أن عينة الدراسة تمثل منها المؤسسات المصغرة النسبة الكبرى أي 80%، وهذا يدل على أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة مازال حديثا في ولاية الأغواط خاصة وفي الجزائر عامة، فهو يعتمد على الطابع العائلي ، لذا نجد أن أغلبية المؤسسات عبارة عن مؤسسات عائلية يتراوح عدد العمال فيها ما بين 1 إلى 9 ، في حين أن المؤسسات الصغيرة تمثل نسبة 20% .

أ- **قطاع النشاط** : أما نشاط المؤسسات الصغيرة والمصغرة فهو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (08): قطاع نشاط المؤسسات الصغيرة والمصغرة

| القطاع  | العدد | النسبة % |
|---------|-------|----------|
| إنتاجي  | 18    | 72       |
| خدمي    | 07    | 28       |
| المجموع | 25    | 100      |

يتضح من الجدول السابق أن معظم المؤسسات الصغيرة والمصغرة ذات طابع إنتاجي ، إذ تمثل ما نسبته 72% ، لكن هذه النسبة لا تعكس ما هو موجود في الواقع ، و لا تحقق الاكتفاء الذاتي المحلي. ويمثل القطاع الخدمي ما نسبته 28% أي أقل بكثير من النصف من القطاع الإنتاجي ، لكن هذه النسبة لا تعكس الواقع لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد في معظمه على قطاع خدمي.

ثالثا : عرض وتحليل البيانات

أ- **التمويل الكلاسيكي (الربوي)** : نتطرق إلى تمويل دعم تشغيل الشباب (ENSEJ) إلى.

1- التمويل الثنائي : تمويل شخصي + قرض بدون فوائد من صندوق دعم الشباب .

2- التمويل الثلاثي : تمويل شخصي + قرض بدون فائدة من صندوق دعم الشباب + قرض بنك بفوائد.

والجدول التالي يوضح لنا عدد المؤسسات التي تم تمويلها بالتمويل الكلاسيكي :

جدول رقم (09) : التمويل الكلاسيكي

| أسلوب التمويل  | صيغة التمويل        | العدد    | النسبة %  |
|----------------|---------------------|----------|-----------|
| تمويل غير ربوي | التمويل الثنائي(*)  | 04       | 16        |
| تمويل ربوي     | التمويل الثلاثي(**) | 04       | 16        |
| المجموع        |                     | 08 من 25 | 32 من 100 |

نلاحظ من الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي تعتمد على التمويل الربوي بصيغة التمويل الثلاثي في تمويل مشاريعها تمثل حوالي 16% من المؤسسات الصغيرة والمصغرة ، وهذا يدل على عزوف المؤسسات عن التمويل بصيغ الربوية . في حين أن المؤسسات التي تعتمد على التمويل الثنائي في مشاريعها فهي تمثل ما نسبته 16% ، وهذا يدل على أن القطاع الإنتاجي يحتاج في استثماراته إلى مصادر تمويلية خارجية ، لأن التمويلات الثنائية والثلاثية غير كافية. لذا على المؤسسات أن تختار بين البدائل التمويلية الإسلامية المتاحة .

ب- التمويل الإسلامي : الصيغ التمويلية التي اعتمدت في المؤسسات المدروسة هي :

1- التمويل بالقرض الحسن من صندوق الزكاة

2- المراجعة (شراء آلات وأدوات) (بيع بالتقسيط) من صندوق الزكاة .

والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات التي اعتمدت الصيغ الإسلامية في التمويل :

جدول رقم (10) : التمويل بصيغ الإسلامية

| صيغة التمويل                         | العدد    | النسبة %  |
|--------------------------------------|----------|-----------|
| التمويل بالمراجعة (شراء آلات وأدوات) | 07       | 28        |
| التمويل بالقرض الحسن (صندوق الزكاة)  | 10       | 40        |
| المجموع                              | 17 من 25 | 68 من 100 |

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن 28% من المؤسسات الصغيرة والمصغرة تعتمد في تمويل مشاريعها على صيغة التمويل بالمراجعة ، و 40% من المؤسسات تعتمد على صيغة التمويل بالقرض الحسن ، وهذا يدل على أن حوالي 68% من المؤسسات الصغيرة والمصغرة تعتمد في تمويلها على التمويل الإسلامي ، أما في الجدول رقم (09) نلاحظ أن نسبة 16% من المؤسسات تلجأ إلى التمويل الثنائي الذي يخلو من نسبة الفائدة ، والباقي 16% من المؤسسات هي التي اعتمدت في تمويلها على الصيغة الربوية . وهذا راجع إلى الطابع الحضاري والإسلامي للمجتمع الذي يتمسك بتعاليم الإسلامية ولا يرضى لنقصه التعامل بالربا المحرم شرعا.

#### رابعاً : تشخيص ووصف متغيرات الدراسة

يتم تشخيص ووصف المفاقة التمويلية بين التمويلات الإسلامية والربوية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمصغرة لولاية الأغواط الجزائر، استناداً إلى مستوى إجابات عينة الدراسة : ويضم المتغيرات التالية : مصادر التمويل الكلاسيكي ، مصادر التمويل الإسلامي ، ظروف التمويل الإسلامي ، ظروف التمويل الكلاسيكي، مناخ التمويل ، كما هي موضحة في الجدول رقم (11) الآتي :

جدول رقم (11): مستوى إجابات عينة الدراسة عن المتغيرات مصادر وظروف ومناخ التمويلات

| التعريف           | نوع التمويل                          |                | جيد جداً | جيد | متوسط | سيئ | سيئ جداً | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|-------------------|--------------------------------------|----------------|----------|-----|-------|-----|----------|-----------------|-------------------|
| التمويل الكلاسيكي | التمويل الثلاثي                      | X <sub>1</sub> | 00       | 04  | 01    | 03  | 17       | 1,68            | 1,14              |
|                   |                                      | %              | 00       | 16  | 04    | 12  | 68       |                 |                   |
| التمويل الكلاسيكي | التمويل الثنائي                      | X <sub>2</sub> | 00       | 04  | 04    | 10  | 07       | 2,2             | 1,04              |
|                   |                                      | %              | 00       | 16  | 16    | 40  | 28       |                 |                   |
| التمويل الإسلامي  | التمويل بالقرض الحسن                 | X <sub>3</sub> | 07       | 14  | 04    | 00  | 00       | 4,12            | 0,67              |
|                   |                                      | %              | 28       | 56  | 16    | 00  | 00       |                 |                   |
| التمويل الإسلامي  | التمويل بالمراجعة (شراء آلات ومعدات) | X <sub>4</sub> | 04       | 10  | 07    | 04  | 00       | 3,56            | 0,96              |
|                   |                                      | %              | 16       | 40  | 28    | 16  | 00       |                 |                   |
| ظروف التمويل      | ظروف التمويل بالطرق الإسلامية        | X <sub>5</sub> | 09       | 12  | 04    | 00  | 00       | 4,2             | 0,71              |
|                   |                                      | %              | 36       | 48  | 16    | 00  | 00       |                 |                   |
| ظروف التمويل      | ظروف التمويل بالطرق الكلاسيكية       | X <sub>6</sub> | 02       | 02  | 04    | 10  | 07       | 2,28            | 1,21              |
|                   |                                      | %              | 08       | 08  | 16    | 40  | 28       |                 |                   |
| مناخ التمويل      | الوضعية المالية للمؤسسة              | X <sub>7</sub> | 06       | 13  | 03    | 03  | 00       | 3,88            | 0,93              |
|                   |                                      | %              | 24       | 52  | 12    | 12  | 00       |                 |                   |
| مناخ التمويل      | ظروف استغلال المشروع                 | X <sub>8</sub> | 05       | 14  | 03    | 03  | 00       | 3,84            | 0,90              |
|                   |                                      | %              | 20       | 56  | 12    | 12  | 00       |                 |                   |

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 20/

#### خامساً : عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أ - مصادر التمويل : بعد تفريغ الاستبيانات في برنامج SPSS تم الحصول على النتائج التالية كما هي مبينة في

الجدول رقم (12) الآتي :

جدول رقم ( 12 ) مصادر التمويل

| التعيين           | أنواع التمويل        | الفئة          | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الأهمية |
|-------------------|----------------------|----------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|
| التمويل الكلاسيكي | التمويل الثلاثي      | X <sub>1</sub> | 1,68            | 1,14              | 67,86          | 04      |
|                   | التمويل الثنائي      | X <sub>2</sub> | 2,2             | 1,04              | 47,27          | 03      |
| التمويل الإسلامي  | التمويل بالقرض الحسن | X <sub>3</sub> | 4,12            | 0,67              | 16,26          | 01      |
|                   | التمويل بالمراجعة    | X <sub>4</sub> | 3,56            | 0,96              | 26,97          | 02      |

### 1 - مصادر التمويل الإسلامي :

من الجدول السابق أشارت النتائج إلى ارتفاع مستوى المتغير X<sub>4</sub> التمويل بالمراجعة إذ حقق هذا المتغير وسطا حسابيا بلغ (3,56) وهي أكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3)\* ، وهذا يعني أن إجابات العينة للتمويل بالمراجعة كانت متجهة نحو الجيد والجيد جدا ، وانحراف معياري (0,96). وجاء المتغير X<sub>3</sub> التمويل بالقرض الحسن بأعلى وسط حسابي ، إذ حصل على وسط حسابي مقداره (4,12) ، وبأقل تشتت إذ بلغ (0,67).

### 2 - مصادر التمويل الكلاسيكي :

بينما في التمويل الربوي كانت النتائج كما يلي :  
حيث بلغ الوسط الحسابي لمتغير X<sub>2</sub> التمويل الثنائي (2,2) وانحراف معياري قدره (1,04) ، في حين أعلى تشتت كان في إجابات عن المتغير X<sub>1</sub> التمويل الثلاثي ، حيث بلغ (1,14) ، وبوسط حسابي قدره (1,68).

ونستخلص من النتائج السابقة وحسب الجدول رقم (12) أن التمويل بالقرض الحسن من مؤسسة الزكاة يأتي في الرتبة الأولى من ناحية الأهمية بمعامل اختلاف 16,26 ثم يليه التمويل بالمراجعة في الرتبة الثانية من ناحية الأهمية بمعامل اختلاف 26,97 . وفي الرتبة الثالثة يأتي التمويل الثنائي بمعامل اختلاف 47,27 ، وفي الرتبة الأخيرة من ناحية الأهمية يأتي التمويل الثلاثي بمعامل اختلاف قدره 67,86. وهذا يدل على أن جل المؤسسات تتجه إلى التمويل الإسلامي ، وهذا للأسباب التالية :

- ✓ أن التمويلات الإسلامية لا تتعامل بالربا ؛
- ✓ أن المجتمع مسلم ولا يرضى بالربا ؛
- ✓ عدم وجود نسب فوائد تؤرق أصحاب المؤسسات .

### 3 - ظروف التمويل :

بعد تفريغ الاستبيانات ومعالجتها ببرنامج SPSS وجدنا النتائج المدونة في الجدول رقم (13) التالي :

جدول رقم (13) ظروف التمويل

| التعيين  | أنواع التمويل                  | الفئة          | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الأهمية |
|----------|--------------------------------|----------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|
| ب. ج. د. | ظروف التمويل بالطرق الإسلامية  | X <sub>5</sub> | 4,2             | 0,71              | 16,90          | 01      |
|          | ظروف التمويل بالطرق الكلاسيكية | X <sub>6</sub> | 2,28            | 1,21              | 53,07          | 02      |

أشارت النتائج إلى ارتفاع مستوى المتغير X<sub>5</sub> ظروف التمويل بالطرق الإسلامية إذا حقق هذا المتغير وسطا حسابيا بلغ (4,2)، وبأقل تشتت إذ بلغ (0,71)، في حين بلغ الوسط الحسابي للمتغير X<sub>6</sub> ظروف التمويل بالطرق الكلاسيكية (2,28)، بأعلى تشتت إذ بلغ (1,21)، وهذا يدا على أهمية التمويل الإسلامي، بالنسبة للتمويل الربوي.

#### 4- مناخ التمويل :

بعد تفريغ الاستبيانات ومعالجتها ببرنامج SPSS وجدنا النتائج المدونة في الجدول التالي :

جدول رقم (14) : مناخ التمويل

| التعيين  | أنواع التمويل           | الفئة          | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الأهمية |
|----------|-------------------------|----------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|
| ب. ج. د. | الوضعية المالية للمؤسسة | X <sub>7</sub> | 3,88            | 0,93              | 23,97          | 02      |
|          | ظروف استغلال المشروع    | X <sub>8</sub> | 3,84            | 0,90              | 23,44          | 01      |

من الجدول رقم (14) تشير النتائج إلى الوضعية المالية للمؤسسة (X<sub>7</sub>) أن الوسط الحسابي مرتفع، وهو يبلغ (3,8)، أي أكبر من الوسط الحسابي الفرضي والمقدر بـ (3)، و بانحراف معياري قدره (0,93). ونجد ارتفاعا في الوسط الحسابي لمتغير ظروف استغلال المشروع (X<sub>8</sub>) إذ حقق هذا المتغير وسطا حسابيا بلغ (3,84)، و بتشتت قليل حيث بلغ (0,90). لكن إذا دققنا النظر في الاستبيانات نجد أن 17 مؤسسة، والتي تم تمويلها بالطرق الإسلامية أن وضعية المالية وظروف الاستغلال المشروع كانت متراوحة بين جيد جدا وجيد، بالإضافة إلى مؤسستين كان تمويلهما بالطريقة الربوية.

و وجدنا أن 3 مؤسسات كان تمويلها بالتمويل الثلاثي ( الربوي) أن الوضعية المالية وظروف الاستغلال المشروع كانت سيئة، أما 3 مؤسسات الباقية وهي ممولة بالتمويل الثنائي كانت وضعيتهم المالية و ظروف استغلال المشروع متعثرة.

#### الاستنتاجات :

- 1- توصلنا في دراستنا هذه أن أغلبية المؤسسات لا تحبذ القروض الربوية لكونها محرمة شرعا .
- 2- وجدنا في العينة العشوائية المدروسة أن أغلبها اعتمد على التمويل الإسلامي مع أن الاختيار لم يكن مقصودا .
- 3- كان اختيار أصحاب المؤسسات للتمويل على أساس أنه حلال شرعا ولا تشوبه شبهة .
- 4- وجدنا إقبال كبير على التمويل الإسلامي، مع أنه محدود المبالغ .



- 5- لمسنا رضا تام من أصحاب المؤسسات عن تمويل مشاريعهم المنجزة .
  - 6- وقفنا على نتائج التمويل الإسلامي ، فكانت جميع المؤسسات التي موليت بالصيغ الإسلامية ناجحة .
  - 7- بالمقابل وجدنا تضرر من أصحاب المؤسسات التي اعتمدت في تمويلها على القروض الربوية .
  - 8- نتائج المؤسسات التي تم تمويلها بالربا كلها فشلت في مشاريعها أو أنها متعثرة ؛
  - 9- خفضت نسبة الفائدة إلى 1% في التمويل الثلاثي ، لكن نجد إقبال ضعيف جدا على هذا النوع من التمويل؛
  - 10- مشكل التمويل ، نجد 65% من المشاريع لا تجد طريقها للتمويل بسبب الشروط والضمانات المطلوبة من طرف البنوك الكلاسيكية ، والتي لا تتوفر لدى غالبية الشباب؛
  - 11- ضعف تأطير ومرافقة المشاريع الصغيرة والمصغرة .
- والنتيجة الهامة التي حصلنا عليها أن هذه المؤسسات أغلبيتها فشل ، وحسب رأي أصحاب هذه المؤسسات أن مرد هذا الفشل هو النظرة السيئة للمجتمع إليهم على أنهم ارتكبوا كبيرة من الكبائر في تعاملهم بالربا ، وذلك لكون ولاية الأغواط تنتمي للمجتمع الصحراوي المحافظ .
- وبررت هذه المؤسسات تعاملها بالربا كون التمويل بالصيغ الإسلامية محدود ، وفعلا في الجزائر لا توجد بدائل إسلامية متاحة للتمويل . يوجد بنك إسلامي خاص واحد وهو بنك البركة والذي لم يستطيع تلبية جميع الطلبات ، بالإضافة إلى محدودية الاستفادة من التمويل من مؤسسة الزكاة ، فهي لم تستطيع تلبية جميع الطلبات ، لأن مواردها ضعيفة .

#### التوصيات :

- 1- ضرورة أن تعمل الحكومة على إلغاء 1% من نسبة الفوائد من الاتفاقيات المبرمة مع أصحاب المشاريع في التمويل الثلاثي ، و ذلك لأنه مهم جدا في مجتمع محافظ كمجتمع ولاية الأغواط .
- 2- ضرورة فتح المجال للبنوك الإسلامية لفتح فروعها في الجزائر.
- 3- تشجيع البنوك العمومية لاتجاه نحو المعاملات الإسلامية .
- 4- ضرورة مرافقة ومراقبة مشاريع الشباب الممولة بالتمويل الثنائي والثلاثي .
- 5- يوجد تهرب ضريبي كبير من طرف المؤسسات ، لذا على الحكومة أن تشجع صندوق الزكاة ، وذلك بتخفيض الضرائب ، وإلزام المؤسسات العامة والخاصة على إخراج الزكاة وإعطائها لصندوق الزكاة ، ليؤدي دوره المنوط به.
- 6- رفع من قيمة القرض الحسن وتفعيل الآليات التمويلية الإسلامية الأخرى ، كالمضاربة والمساواة والسلم... إلخ.
- 7- هيكلة صندوق الزكاة وجعله مؤسسة قائمة بذاتها ، بحيث تكون مستقلة عن وزارة الشؤون الدينية لتؤدي دورها.

## المصادر والراجع :

- 1- صالح صالح ، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة ، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة :25-28 ماي 2003، كلية الاقتصاد ، جامعة سطيف ، ص 533.
- 2- نشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار الجزائر ، لسنوات 2000 إلى 2013.
- 3- صولي علي ، محاضرات في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، طلبة ماستر مقاولاتية ، جامعة الجلفة ، سنة 2013، ص12.
- 4- Chris Hall, APEC and SME Policy : Suggestions for an Action Agenda, p4.  
le 14/12/2016 a17h. <http://www.apec.org.au/docs/iss1.htm/>
- 5- نشرة ضمان الاستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، السنة 22 ، أبريل 2004 م ، ص 7.
- 6- سورة النساء ، الآية 5 .
- 7- سورة الاسراء ، الآية 26-27 .
- 8- عيسى حيرش ، محاولة لحصر بعض معايير التمويل الإسلامي للمشروعات ، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - سطيف الجزائر ، 25-28 ماي 2003 ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب . ص 585.
- 9- نفس المرجع ، ص 586. بتصرف
- 10- صالح صالح ، تطوير الدور التمويلي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، العدد 12 ، السنة 2012 ، ص 7.
- 11- يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ، اقتصاديات الزكاة ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، ط1 ، 1997، ص 615 .
- 12- - المرسى عبد العزيز السماحي ، من مصارف الزكاة الفقراء والمساكين ، أبحاث وأعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة ، قطر ذي الحجة 1418 ، ابريل 1998 ، ص 2002 .
- 13- - يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها ، مصر ، دار الشروق ، ط1 ، 2001 ، ص 34.
- 14- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية .

## دراسة قياسية للعلاقة بين كمية النقود و الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)

بن عيسى أمينة

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان



### ملخص

تبحث هذه الدراسة في مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين النقود و الدخل في الاقتصاد الجزائري. بمعنى اخر معرفة اثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة (1970-2014). وفي اطار نموذج يضم الكتلة النقدية. بمفهومها الضيق و الواسع و الناتج الداخلي الاجمالي، توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية من الناتج الاجمالي باتجاه الكتلة النقدية. بمفهومها الضيق، مما يدل على أن النمو الاقتصادي في الجزائر مصدره العائدات النفطية و ليس تطور كمية النقود.

الكلمات المفتاحية: النقود - الدخل - النمو الاقتصادي - التكامل المشترك، اختبار جرانجر.

### Abstract

The aim of this study is to examinat the existence of a long-term stable relationship between money and income in the Algeria, in other words, the effect of the monetary mass on economic growth in Algeria using annual data for the period (from 1970 to 2014).

Within the framework of a model that includes the monetary mass with its narrow and broad concepts and GDP.

The results have found a causal relationship between the gross output and the narrow mass of the money, which indicates that the economic growth in Algeria is the source of oil revenues and not the development of the amount of money.

Key words: money, income, Co intégration, GDP.

## مقدمة

لا يزال مفهوم النقد بالنسبة للاقتصاديين منذ بدايات علم الاقتصاد وحتى يومنا هذا موضوع جدل كبير، ففي حين يرى أنصار المدرسة التجارية أنه شكل من أشكال الثروة، يؤكد التقليديون وبلسان جون ستيوارت ميل "أن لا شيء أقل أهمية من النقد..." تعبيراً عن حيادية النقود. وفي عصرنا الراهن وعلى الرغم من شبه الإجماع على المظهر النقدي للاحتلالات الكبرى كالتضخم والبطالة وعجز الميزانية واختلال ميزان المدفوعات.

نجد أن الآراء تتباين حول طبيعة الدور الذي يؤديه النقد في هذه الظواهر من عدم الاستقرار. وقد بني التحليل الكلاسيكي على مبدأ حيادية النقود الذي ينص على أن النقود ما هي إلا ستار يخفي الجوانب الحقيقية للاقتصاد، ومن ثم يقتصر دورها على تسيير النشاط الاقتصادي دون التأثير على مستواه، الأمر الذي ينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار دون سواه، لذلك ركزت الدراسات الأولى على بحث العلاقة بين النقود والأسعار.

ولكن الأزمة الاقتصادية لعام 1929 دفعت بالمفكرين الاقتصاديين إلى النظر في بعض مسلمات وفرضيات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وفتحت بذلك الطريق للبحث في الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود في الدائرة الاقتصادية. وبالأخص علاقة كمية النقود بالنتائج المحلي الإجمالي. وقد شكلت دراسة هذه العلاقة محور اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين على المستوى النظري و التطبيقي باعتبار أهداف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي هو من الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالدول النامية و المتخلفة التي تسعى دوماً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من مشكلات اقتصادية واجتماعية. فالنمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد كان، أما التنمية فهي تمثل التحسن الملحوظ والمسجل في المؤشرات النوعية أو الكيفية على غرار الجوانب البشرية والثقافية وحتى البيئية... إلخ. و من هنا يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما هو أثر التغيرات النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ بمعنى آخر هل يؤدي التغير في كمية النقود الى تغير الناتج الإجمالي الخام ؟

## 1- الإطار النظري الدراسة

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية - وقد اعتمدوا في ذلك على فروض معينة دفعتهم إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل وإلى القول بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل - وقد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد النقود بحيث يقتصر أثر التغيرات التي تحدث في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

ومن خلال تحليل طبيعة العوامل والمتغيرات التي أدت إلى استقلال الجانب النقدي عن نظيره الحقيقي وفق التحليل الكلاسيكي نجد أن تأثير الزيادة في عرض النقود يظهر على القيم النقدية الممثلة في المستوى العام للأسعار، الأجر النقدي والدخل النقدي.

بينما تتحدد قيم المتغيرات الحقيقية في الجانب العيني منه بصورة مستقلة عن المتغيرات النقدية، وبذلك لا توجد قنوات تأثير نقدية بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي. ويكون هدف السياسة النقدية وفقاً لهذا التحليل هو تحقيق الاستقرار النقدي مع استبعاد أي تأثير للسياسة النقدية على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي.

اما النظرية الكيترية فيمكن اعتبارها أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي. ولتفسير أسباب الأزمة التي وقع فيها الاقتصاد، انطلق كيتر من رفضه لقانون ساي للأسواق والذي بمقتضاه يخلق العرض الطلب المساوي له، والصحيح لديه أن الطلب هو الذي يخلق العرض. وبالتالي قد استبدل كيتر أداة التحليل الكلاسيكي والمتمثلة في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها بأداة أخرى تعرف بـ "الطلب الفعال"، وهو المتغير المستقل الذي يحدد مستويات الاستخدام والناتج والدخل القومي. على عكس الكلاسيك اعتبر كيتر أن النقود سلعة مثل باقي السلع، عليها طلبا مباشراً في حد ذاتها. وبما أن الكلاسيك قد أشاروا إلى أن الطلب على النقود هو طلب مشتق ويكون لغرض المعاملات فقط، أصر كيتر على رفض هذه الفكرة وأكد أن الأفراد يمكنهم طلب النقود للاحتفاظ بها على شكل سائل لعدة أسباب، وليس لسبب واحد وهذا ما أطلق عليه "التفضيل النقدي"، ولقد احتل هذا المفهوم مكانا مهما وواسعا في النظرية النقدية لكيتر وهذا ما ميّزه عن نظرية كمية النقود.

و قد اعتبر فريدمان نظريته هي بمثابة إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية بصيغة فيشر (I. Fisher :  $MV = PT$ )، حيث أوضح فريدمان بأن نظرية كمية النقود بالصيغة التي قدمها فيشر هي ليست نظرية للإنتاج ولا للدخل والأسعار، وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود. وفيما يلي تظهر مبادئ النظرية :

❖ يرى أصحاب مدرسة شيكاغو أن التضخم ظاهرة نقدية أساسا ويجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج. كما اعتقدوا أن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات كمية النقود.

❖ ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❖ تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة. و لهذا اقترح فريدمان القاعدة النقدية القائلة بضرورة تغيير كمية النقود بمعدل ثابت يساوي معدل التغير الطويل الاجل في الدخل الحقيقي. إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تهتم بالعلاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات.

## 2- الدراسات السابقة

تعتبر العلاقة بين النقود و الدخل الحلقة الأخيرة و الأهم في إستراتيجية السلطة النقدية، إذ يؤدي التفاعل بين هذين المتغيرين دورا مهما في ديناميكية النشاط الاقتصادي والتأثير على الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، و لهذا نالت دراسة هذه العلاقة اهتماما كبيرا من قبل الإقتصاديين و الباحثين سعيا للوصول إلى تحديد طبيعة و اتجاه هذه العلاقة باستخدام الأساليب القياسية، و بالتالي إعطاء مؤشرات مهمة لصناع القرار في كيفية وضع و توجيه السياسات الاقتصادية بما يتناسب مع أهداف السلطة النقدية.

■ تناولت دراسة (1963 Schwartz and Friedman) العلاقة بين النقود و التضخم في المدى الطويل من خلال دراسة التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1867-1960). توصل الإقتصاديان إلى أن

تغيرات النقود تؤدي إلى تغير الناتج الحقيقي، فالإنخفاض الكبير لعرض النقود يؤدي إلى الانكماش الحاد و هذا ما فسر أزمة الكساد العالمي خلال الفترة (1929-1933)، و بالتالي يؤثر عرض النقود بدرجة كبيرة على الدخل و الأسعار (حسب النظرية الكلاسيكية) كما أنه يمكن لزيادة عرض النقود أن تؤدي إلى زيادة مؤقتة في النشاط الاقتصادي (على المدى القصير) إلى أن يتم تعديل الأسعار والأجور و من ثم يعود النشاط الاقتصادي إلى وضعه السابق، أي إمكانية وجود علاقة سببية قصيرة و طويلة الأجل باتجاه واحد من عرض النقود إلى مستوى الأسعار.

■ و حاولت دراسة (jordan, Anderson, 1968) اختبار العلاقة بين النقود و الناتج و الأسعار في سانت لويس، ولذلك سميت المعادلة المستخدمة في التحليل القياسي بمعادلة سانت لويس (st. Louis équation)، حيث قاما بإجراء تحليل قياسي من خلال تقدير انحدار الناتج القومي باستخدام عرض النقود و الإنفاق الحكومي إضافة إلى متغير الاتجاه الزمني كمتغيرات مستقلة، فتوصلت النتائج إلى أن السياسة النقدية (المثلة بالرصيد النقدي) أكثر فاعلية من السياسة المالية (المثلة بالإنفاق الحكومي) في التأثير على النتائج والأسعار، وبالتالي النقود ليست حيادية في الأجل القصير، فالصدمات النقدية تحدث أثرا في الإنتاج وهذا التأثير يسبق حدوث التأثير في معدل التضخم.

كما اشارت دراسة sims,christopher 1972 الى العلاقة السببية بين النقود و الدخل بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الأمريكي. و خلصت الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النقود الى الدخل، في حين الاختبارات الاحصائية رفضت الاتجاه العكسي للعلاقة.

وقد قامت دراسة miller 1991 باختبار العلاقة طويلة المدى عن طريق اختبارالتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على منهجية جرانجر بين كمية النقود و الدخل الحقيقي و بين كمية النقود و الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة على الاوراق التجارية وذلك بالاستناد الى معطيات الاقتصاد الأمريكي و خلصت الى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات خلال فترة الدراسة

**3- تطور السياسة النقدية في الجزائر :** إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

**قبل سنة 1990** إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

بعد سنة 1990 لقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990 بصدر قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:

- ❖ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي "بنك الجزائر".
- ❖ إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- ❖ تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- ❖ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

❖ إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية .

تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثّرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي. و تمتد الفترة الثانية من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995. وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

اما الفترة الثالثة و الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2006، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005- 2009 إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود 54.6 و 67.3 دولار للبرميل الواحد سنتي 2003 و 2004. في حين سجل سعر البرميل الواحد 64.9 و 65.2 دولار خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي.

#### 4 - مسار النمو الاقتصادي في الجزائر:

لقد حاولت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة، وذلك من خلال إتباع العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج والمخططات الاقتصادية ضمنت نوعا ما تشييد قاعدة للاقتصاد الوطني تمثلت في الهياكل القاعدية ومؤسسات الدولة من هيئات رسمية وإدارات عمومية ومؤسسات اقتصادية عامة، والهدف من ذلك هو دعم مشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ولو بمستويات ضئيلة. لتجد الجزائر نفسها مع بزوغ أزمة 1986 أمام حتمية إصلاح اقتصادي شامل، تجلّى في تغيير توجهها الاقتصادي نحو المزيد من الاستقلالية والخصوصية وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال على مسرعيه للاستثمار الأجنبي.

وعلى العموم نجد أن مسار النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد من خلال مرحلتين أو فترتين رئيسيتين هما:

أ. **مرحلة ما قبل الإصلاح:** اعتمدت هذه الفترة على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي، انتهجت خلالها الجزائر سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، واعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد والذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة التي تمثلت في دعم تمويل القطاع الصناعي مقارنة مع القطاعات الأخرى، في إطار برنامج التصنيع وذلك بالاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وكل ذلك لغرض زيادة مستوى الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة. ومنه نجد أن هذه السياسة الاقتصادية قد ترتب عليها أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي تراوح ما بين 6% إلى 7% في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980، وكذلك قد تحقق هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي. إلا أن هذه السياسات نتج عنها انعكاسات سلبية بسبب وجود سوق داخلية واسعة لو يستطع مستوى الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل تأخر القطاع الفلاحي عن مسايرة ذلك الطلب المحلي.

إن اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية وخاصة القطاع الصناعي بإعطاءه الأولوية للاستثمار فيه عن باقي القطاعات الأخرى، جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر النفط على المستوى الدولي، هذا ما نتج عنه صدمة و كارثة اقتصادية خلال النصف الأخير من سنوات الثمانينات بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، غدا الاقتصاد الوطني يعاني من اختلال هيكلي كبير تعثر عن إثره أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور والتوسع، إلا أنها فترة بينت أن الاقتصاد الجزائري كان لا يعدوا كونه اقتصاد قائم على الاستدانة. ولكن منذ ذلك الحين (أزمة 1986) دخل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات.

ب. **مرحلة الإصلاح الاقتصادي:** في بادئ الأمر حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989- 1991 تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما



يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل. هذه الفترة الأخيرة سميت مرحلة الإصلاحات المحتشمة. أما المرحلة الثانية فعرفت بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح وهي تمتد من 1992 إلى 1993، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتقاء بخصوص السياسة الاقتصادية، وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف، وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1993 / 1992. ثالثا، ظهرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994 - 1998 حيث حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج عنه أزمة في ميزان المدفوعات، فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني.

#### 5- منهجية الدراسة

تبحث هذه الدراسة في مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل بين كمية النقود و الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات سنوية للفترة (1970-2014). و المستقاة من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. و عن طريق استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، إضافة إلى اختبار السببية لجرانجر.

#### - تعريف متغيرات النموذج : تقترح هذه الدراسة نموذج يتضمن المتغيرات التالية:

المتغير التابع : الناتج المحلي الاجمالي، و قد اعتمدنا في هذه البحث على الناتج المحلي المحسوب بالأسعار الثابتة بناء على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2000=100).

المتغيرات المستقلة : عرض النقود بمفهومها الضيق تتكون من العملة النقدية + الودائع الجارية + الودائع لدى الخزينة. عرض النقود بمفهومها الواسع: تتكون الكتلة النقدية  $M_2$  من التحصيلات النقدية والایداعات البنكية وأشباه النقود (ودائع لأجل (TD) (time deposits)).

و منه يمكن كتابة نموذج الدراسة وفقا للصيغة التالية:

$$gdp = f(M_2, M1)$$

$$GDPT = B_0 + B_1^* M_{2t} + B_2^* M1t + \varepsilon_t$$

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : قبل إجراء اختبار التكامل المشترك يجب ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة ، حيث أن استقرارية هذه السلاسل يعتبر شرطا أساسيا يجب توفره لكي يكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل. ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة تم استخدام اختبار ديكي و فولر الموسع ADF واختبار فيليب بيرون PP بمساعدة برنامج Eviews.

| Variable       | Teste : ADF                |                            | Teste : PP         |                     |
|----------------|----------------------------|----------------------------|--------------------|---------------------|
|                | level                      | 1 <sup>er</sup> dif        | Level              | 1 <sup>er</sup> dif |
| M1             | -5,549*<br>[1,00 0]<br>(1) | -10,625*<br>[0,000]<br>(0) | -0,582*<br>[0,987] | -5,625*<br>[0,000]  |
| M <sub>2</sub> | 1,493*<br>[0,999]<br>(1)   | -3,711*<br>[0,008]<br>(0)  | -7,141*<br>[1,000] | -7,238*<br>[0,000]  |
| GDP            | -0,037*<br>[0,956]<br>(0)  | -6,544*<br>[0,000]<br>(0)  | -0,660*<br>[0,989] | -6,664*<br>[0,006]  |

أظهرت جميع نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF-PP) احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة، أي أنها غير ساكنة بالمستوى العام في حين استقرت كل المتغيرات في الفروق الأولى، ومنه يمكن القول أن M1، GDP، M<sub>2</sub> متكاملة من الدرجة الأولى.

**- اختبار التكامل المشترك:** لتقدير علاقات المدى لطويل نستخدم أسلوب جوهانسن المتعدد المتغيرات، فهو أفضل من أسلوب الخطوتين المقترح من قبل Engle and Granger والذي يفترض أن متجه التكامل المشترك وحيد عكس أسلوب جوهانسن الذي يسمح باختبارات متعددة حول متجهات التكامل المشترك.

| Hypothesized<br>No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen<br>Statistic | 0.05<br>Critical Value | Prob.** |
|------------------------------|------------|------------------------|------------------------|---------|
| None *                       | 0.549006   | 33.44461               | 21.13162               | 0.0006  |
| At most 1                    | 0.188615   | 8.778534               | 14.26460               | 0.3051  |
| At most 2 *                  | 0.164187   | 7.532715               | 3.841466               | 0.0061  |

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

يتضح من الجدول أنه يوجد علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات وهذا يعني أن هناك علاقات توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل فهي تظهر سلوكاً مشابهاً.

#### تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة التالية والمتمثلة في تصميم نموذج متجه إنحدار ذاتي، حيث وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يعني إمكانية إضافة حد تصحيح الخطأ (ECT)، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل في النموذج المقدر.

#### نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الجزائر

|             |       |
|-------------|-------|
| ECT         | -0,04 |
| $\bar{R}^2$ | 0,79  |
| F-Statisti  | 21,34 |

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة ومؤشر أسعار الاستهلاك. وتدل قيمة معاملات التحديد  $\bar{R}^2$  على جودة النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات في مستوى الأسعار، كما أن قيمة F (وهي أكبر من القيمة الجدولية عند  $\alpha = 5\%$ ) توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 10% بين متغيرات النموذج المفسرة ومؤشر أسعار الاستهلاك.

### اختبار السببية لجرانجر

وفي الأخير ولمعرفة وجود أي علاقة قصيرة المدى نستخدم اختبار السببية **test granger-causality**، حيث اقترح **granger** معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية.

### نتائج اختبار السببية في الجزائر

| Null Hypothesis:              | Obs | F-Statistic | Prob.  |
|-------------------------------|-----|-------------|--------|
| M2 does not Granger Cause M1  | 42  | 0.01154     | 0.9885 |
| M1 does not Granger Cause M2  |     | 0.01357     | 0.9865 |
| GDP does not Granger Cause M1 | 42  | 0.08048     | 0.0058 |
| M1 does not Granger Cause GDP |     | 6.01402     | 0.3255 |
| GDP does not Granger Cause M2 | 42  | 0.01180     | 0.9883 |
| M2 does not Granger Cause GDP |     | 1.62430     | 0.2108 |

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه يوجد علاقة سببية من الناتج الداخلي الاجمالي باتجاه الكتلة النقدية و (باحتمال قدره 0.005)، في حين لا يوجد علاقة من الكتلة النقدية باتجاه الناتج الداخلي. وهذا يعني أن تزايد كمية النقود في الاقتصاد الجزائري سواء بمفهومها الضيق أو بمفهومها الواسع تتبع تزايد الناتج المحلي الاجمالي الجزائري خلال فترة الدراسة (1970-2014).

### نتائج الدراسة

-تطابق التحليل النظري مع الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود والدخل في الجزائر نتيجة طابع التمويل التضخمي الذي ميز الاقتصاد الجزائري، حيث كان أثر نمو كمية النقود على الدخل ضعيفا نتيجة تقلبات أسعار البترول، و هذه النتائج الاحصائية تنسجم وواقع السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية عامة المطبقة في الجزائر، حيث كانت السياسة النقدية غائبة تماما خلال فترة المخططات الإنمائية التي استمرت الى نهاية الثمانينات، حيث كانت خزانة الدولة هي التي تقوم بالدور التمويلي ثم بعدها أصبحت وزارتي التخطيط و المالية تقرر المتطلبات النقدية لتجسيد الخطط الإنمائية الامر الذي يفسر لنا اتجاه العلاقة السببية من الناتج الداخلي الخام؛ الى العرض بمفهومه الضيق.

ابتداء من التسعينات فإن جوهر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلاصة تلك المدعمة من قبل المؤسسات المالية و النقدية الدولية،؛ انعكست على واقع السياسة النقدية والاقتصادية في الجزائر، حيث كانت تميل في مجملها الى سياسات نقدية انكماشية تستخدم كمسيلة ضبط اقتصادي وسياسي لإدارة الطلب و ليس العرض، وهذا ما كان واضحا من خلال النتائج الإحصائية.

الأمر الذي يتطلب تفعيل السياسة النقدية في الجزائر بأدواتها المختلفة خلاصة غير المباشرة منها، وجعل أدوات السياسة النقدية اليات أسلسية لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق الاداء المرضي في الناتج المحلي.

### خاتمة

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الخصوصية والاستثمار الأجنبي في

ظل سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية، التي اتخذت خطوة التغيير والتعديل والإصلاح بمشاركة أطراف أجنبية ممثل في صندوق النقد الدولي ولكن ذلك اقتضى العديد من الإجراءات النقدية والمالية على غرار تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم على الأسعار وغيرها من الشروط. وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما. ولكن التحدي الذي وقف ولا يزال يمثل الهاجس أمام السلطات النقدية هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهي الإشكالية التي تسعى دوما إلى إيجاد حلول لها.

#### المراجع المعتمدة:

##### (\*) المراجع باللغة العربية:

- (1) أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث علمية، العراق سنة 2008، عدد 42.
- (2) أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عضو، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
- (3) إسماعيل أحمد الشناوي، إستهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس، 2004.
- (4) بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، ط2، بيروت، 2009.
- (5) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية 2006.
- (6) حسن أحمد عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر 2008.
- (7) حسين محمد سمحان، د. اسماعيل يونس يامن، إقتصاديا النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
- (8) رجاء عزيز بندر، إستهداف التضخم، دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإقتصاد الكلي والسياسة النقدية.

##### (\*) المراجع باللغة الأجنبية:

- (9) Bourbonnais, Régis (1989), « économétrie », 2<sup>e</sup> édition DUNOD.
- (10) Darrat, AF ( 1986)/ « money, Inflation and cousality in the north african countries on empiriclinvestigation », journal mroeconomics.
- (11) Egle ,R.F.andGranger,c.w.j.(1987),coitegration and error correction, representation :estimation and testing,Economica,55(2),p250-276
- (12) Gilbert Abraham – Frois / Keynes et la macroéconomie contemporaine / 4<sup>ème</sup> édition .
- (13) Gilles jacoud / la monnaie dans l'économie ,3<sup>e</sup> edition , 1994
- (14) Granger W.J.and Weiss A,(1983),time series analysis of error-correction models, with A.Weiss,studies in Econometrics .
- (15) Michel rawhill/macro économique, théorie et politique, 1968
- (16) Potric Vllieu, inflation et accumuelation du capitake, en annalles économie et de statistique, N° 27, 1992.
- (17) Potric Vllieu, inflation et accumuelation du capitake, en annalles économie et de statistique, N° 27, 1992.
- (18) Roger L.M and David D.V. Modern Money and banking, Mc Graw Huill, Inc. Thired edition, 1993.

## محاولة قياس أثر التشوهات الموسمية على مردودية الأسهم في إطار نظرية المالية السلوكية دراسة حالة سهم شركة بيجو خلال الفترة (2010-2016)

برارمة ريمة

باحثة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة سطيف -1-

حاج صحراوي حمودي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
جامعة سطيف -1-

~~~~~

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التشوهات الموسمية على عوائد الأسهم لمؤشر CAC40 في إطار نظرية المالية السلوكية في الواقع العملي خلال الفترة الممتدة من 3 جانفي 2000 إلى غاية 12 ديسمبر 2016 ببورصة باريس، حيث تناولت الدراسة ثلاثة أنواع من الشذوذ وهي تأثير الأسبوع والعطلة إضافة إلى تأثير نهاية السنة (أثر الشهر)، وقد خلصت الدراسة إلى وجود هذه التشوهات التي تؤثر على عوائد مؤشر بيجو وبالتالي على مؤشر السوق CAC40 على الرغم من زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والتطورات التنظيمية العديدة، حيث يرجع ذلك إلى سبب رئيسي يتمثل في سلوكيات المستثمرين اتجاه مختلف الأحداث وهذا ما أثبتته نظرية المالية السلوكية التي تعتبر كتحدٍ لنظرية كفاءة الأسواق المالية والتي لم تستطع تفسير هذه الظاهرة في إطار فرضياتها.

الكلمات المفتاحية: التشوهات الموسمية، نظرية المالية السلوكية، المردودية.

Abstract:

The objective of this study is to measure the effect of seasonal distortions on the stock returns of the CAC40 index in the framework of the Theory of Behavioral Finance in practice during the period from 2nd January 2000 to 12th December 2016 at the Paris Stock Exchange. The study examined three types of anomalies: impact of the weekends, impact of the end of the year (Impact of the month) and the impact of holidays. The study found that these distortions affect the returns of the Peugeot index and therefore the market index despite the increase in the use of information technology and many organizational developments.

This is due, mainly, to the behavior of investors towards the different events in accordance to what is claimed by the theory of behavioral finance, which consolidates the idea that this new theory may be considered as a real challenge to the theory of the efficiency of financial markets, which is unable to explain this phenomenon in the context of its hypotheses.

Keywords: seasonal distortions, behavioral finance theory, cost effectiveness, CAC40 index

تمهيد:

مع نهاية عقد السبعينيات شهد علم المالية تحولات عميقة في هيكله النظري والتطبيقي، وذلك في ضوء أبحاث علم النفس السلوكي، من قبل الباحثين دانيال كاهنمان Daniel Kahnmen وأموس تفارسكي Amos Tversky اللذان ينسب إليهما الفضل في وضع الأسس الأولى لحقل المالية السلوكية، نظير أبحاثهما الرائدة حول سلوك المستثمرين ودوره في تفسير سلوك الأسعار، ولقد كان لبحثهما الموسوم بعنوان prospect theory an analysis of decision under Risk دور بارز في إدخال الحقل المعرفي الجديد إلى ساحة النقاش الأكاديمي حول فكرة كفاءة الأسواق والرشد الإقتصادي للمتعاملين، كما تم إنجاز العديد من الأبحاث التجريبية للتحقق من مدى كفاءة أسواق رأس المال في أسواق العالم ابتداءً بالمقال الشهير لقاما بعنوان "كفاءة أسواق رأس المال -مراجعة النظرية وعمل تطبيقي-"، ويشير مصطلح الكفاءة إلى عقلانية السوق، بمعنى أن أسعار الأوراق المالية تعكس تماما كل المعلومات المتاحة عنها، حيث لا يمكن لأي مستثمر تحقيق أرباح غير عادية، ولقد شهدت أغلب أسواق رأس المال في العالم حالات شاذة لم تتمكن حجج فرضية كفاءة السوق من تفسيرها - والتي كانت محل إهتمام العديد من الباحثين، حيث قاموا باختبار هذه الحالات في عدة أسواق ليس فقط لأجل التعرف عليها أو إكتشاف قصور كفاءة الأسواق، بل أيضا للتعرف على إمكانية الاستفادة منها لتحقيق أرباح غير عادية للمستثمرين ومدراء المحافظ والصناديق الإستثمارية، وقد ظهر موضوع شذوذ أو تشوهات الأسواق لأول مرة ضمن عدد خاص في مجلة الاقتصاد المالي عام 1978، حيث كان أول إستخدام له في مجال التمويل، وبالتالي فالتشوهات في أسواق رأس المال تعتبر تحديا مباشرا لفرضية كفاءة أسواق رأس المال.

وعليه تعتبر التشوهات في عوائد الأسهم أكبر تحدي لفرضية كفاءة أسواق رأس المال، وذلك بسبب عدم مقدرة هذه الأخيرة على تفسيرها بفرضياتها الأساسية، والتي تقوم على عقلانية المستثمرين، حيث قام مجموعة من الباحثين على غرار Black 1986، E Long et al 1990، Debondt and thaler 1985، Vishny 1995، برصد هذه التشوهات لمعرفة العلاقة بينها وبين كفاءة أسواق رأس المال ومدى تأثرهما ببعض، ولقد إختلف الباحثون في مسألة اختبار التشوهات، ففريق يهدف من خلال هذا الاختبار إلى إكتشاف قصور كفاءة أسواق رأس المال، والبعض الآخر يبحث عن أسباب هذه التشوهات، وكيف يمكن تأطيرها لإدخالها كمتغير مهم لقياس كفاءة أسواق رأس المال.

وعليه مما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية:

- ما هو أثر التشوهات الموسمية الملاحظة في الأسواق المالية على مردودية الأسهم في إطار نظرية المالية السلوكية؟

إنطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة بين التشوهات الملاحظة في الأسواق المالية وعوائد الأسهم؟

- كيف تؤثر سلوكيات المستثمرين على عوائد الأسهم؟

- هل إضافة المتغيرات السلوكية للنموذج التقليدي يفسر ما يحدث في الأسواق المالية؟

فرضيات الدراسة: إنطلاقا من الأسئلة السابقة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نهاية السنة و مردودية أسهم شركة بيجو .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نهاية الاسبوع ومردودية أسهم شركة بيجو.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العطل و مردودية أسهم شركة بيجو.

- **حدود البحث:** تقتضي منهجية البحث العلمي بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى إستنتاجات منطقية ضرورية للتحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة، وذلك بضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار الموضوع لتحليلها وإختبار فرضياتها، ولتحقيق ذلك قمنا بإنجاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية:

- **البعد الزمني:** غطت الدراسة فترة ما بين 1-1-2010 إلى 12-12-2016 وقد تم اختيار هذه الفترة بالذات لاختبار وجود تشوهات موسمية ومدى تأثيرها على مردودية أسهم شركة بيجو.

- **البعد المكاني:** تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على اختيار مؤشر CAC40 والذي يعد اهم مؤشر في بورصة باريس حيث يضم أكبر اربعين شركة.

- **المنهج المتبع:** للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات المذكورة والوصول إلى الأهداف المرجوة، إستعملنا المنهج الوصفي، حيث قمنا بوصف الإطار العام لنظرية المالية السلوكية، إضافة إلى أهم التشوهات الملاحظة في الأسواق المالية، بينما تم استعمال المنهج التحليلي لتحليل مجموعة المعطيات الخاصة بمؤشر CAC40 ومؤشر شركة بيجو، وذلك لتأكيد أو نفي الفرضيات المطروحة.

- **الدراسات السابقة:**

- Gagan Deep Sharma, Sanjiv Mittal and Prachi Khurana , **Month of the year anomalies in stock markets: Evidence from india**, the international journal of applied economics and finance , 2014.

في هذه الدراسة تم إختبار أثر الشهر في السوق المالي الهندي الذي تطرق إليه العديد من الباحثين في دراساتهم، حيث أجريت هذه الدراسة على مؤشرين هما CNX Nifty و Nifty junior حيث تم الإعتماد على أسعار الإغلاق اليومية، كما إستخدم إختبار جذر الوحدة لإستقرارية السلسلة، وقد توصلت الدراسة إلى إثبات وجود أثر جانبي في سلسلة عوائد المؤشرين محل الدراسة.

- Mihir Dash, Anirban Dutta, Mohit Sabharwal, **Seasonality and Market Crashes in Indian Stock Markets**, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 3, 2011.

الهدف من هذه الدراسة هو إكتشاف التفاعل بين أثر الشهر وإختيار الأسواق المالية. وحيث تم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد لتقييم موسمية عوائد سوق الأسهم وتأثير الأزمات عليه، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير الشهر في السوق المالي الهندي حيث يكون هذا التأثير إيجابيا في شهر نوفمبر وأوت وسلي في شهري ديسمبر ومارس، وعلاوة على ذلك، تشير الدراسة إلى أن معدل حدوث إهيارات سوق يقلل من التأثيرات الموسمية.

-Allan Muchemi Kuria & George Kamau Riro, **Stock Market Anomalies: A study of Seasonal Effects on Average Returns Of Nairobi Securities Exchange**, Journal of Finance And Accounting, vol 4, No=7, 2013.

الهدف من هذه الدراسة هو اختبار اثر الشذوذ في الاسواق المالية على السوق المالي النيروبي، حيث استخدم الباحثان اختبار ANOVA اضافة الى اختبار فيشر ، حيث تناولت الدراسة ثلاثة انواع من الشذوذ: اثر الاسبوع ، اثر الشهر وعطلة نهاية الاسبوع، وقد توصلت الدراسة الى ان هذه السوق ليست خالية من التشوهات الموسمية على الرغم من زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والتطورات التنظيمية العديدة.

وعليه فقد تم تقسيم البحث إلى المحاور الرئيسية التالية:

- أولاً: أساسيات حول النظرية المالية السلوكية وأهم فرضياتها؛

- ثانياً: التشوهات الأساسية والفنية في الأسواق المالية؛

- ثالثاً: قياس أثر التشوهات الموسمية على عوائد مؤشر CAC40.

أولاً: أساسيات حول نظرية المالية السلوكية وأهم فرضياتها

1- نشأة المالية السلوكية: تعتبر كل من نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) ونظرية المراجعة (APT) من النماذج الكمية التي ظهرت في إطار نظرية الكفاءة التي تدعم التوقعات العقلانية¹، حيث أكدت العديد من الدراسات أن أسواق رأس المال تعرف العديد من التشوهات التي أثبتت وجود ضعف وقصور في نظرية الكفاءة (كأثر بداية ونهاية الأسبوع، أثر الحجم، أثر إضافة ورقة مالية جديدة إلى مؤشر السوق،...)، حيث أنها لم تتمكن من تفسير هذه التشوهات، إضافة إلى عدم قدرتها على تفسير سلوك المتعاملين (المستثمرين)، وهي الدافع الذي حفز الإقتصاديين على البحث عن تيار جديد يكون قادر على تفسير هذه التشوهات من جهة وإيجاد حلول لها من جهة ثانية، وتمثل هذا التيار في المالية السلوكية. وتعد هذه الأخيرة كمجال للدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية سنة 1980 كمساهمة أولى لمجموعة من الأساتذة المختصين في المالية والمهتمين بدراسة سلوك المستثمرين وحركة السوق نذكر منهم Thaler، Schiler، Shefrin، بالتعاون مع باحثين في علم النفس أهمهم Kahneman و Tversky المختصين في دراسة سلوك الفرد في ظل وجود الخطر، حيث قاما بتفسير سلوك المستثمرين عند تقييم المخاطر في ظل حالات عدم التأكد². وعليه فإن المالية السلوكية تنطلق من ملاحظة ما يحدث في سوق المال من إختلالات، ثم تحاول تفسيرها ونمذجتها، وهذا ما يثبت بأنها نظرية براغماتية (pragmatique)، تنطلق من تفسير الواقع لبناء النظرية (نظرية تفسيرية) عكس نظرية الكفاءة التي توصف بكونها نظرية معيارية (normative) تنطلق من البناء النظري وتحاول فرضه على أرض الواقع.

2- فرضيات المالية السلوكية: جاءت المالية السلوكية لأجل دراسة ما يشوب عملية إتخاذ القرار من سلوكيات غير عقلانية، وهي تقوم على فرضيتين أساسيتين هما³:

1-2- عدم رشادة المستثمرين: تقرر المالية السلوكية بوجود ما يطلق عليهم "المستثمرين الجاهلين أو العامة" Noice (NT) والذين يعرفهم أندري أوليان في مقاله بأنهم أولئك المستثمرين الذين يقومون ببناء توقعاتهم بطريقة غير عقلانية سواء بالإعتماد على إشارات خاطئة أو بإتباع إستراتيجيات غير عقلانية على غرار أصحاب التحليل الفني.

2- محدودية التحكيم: يثبت أنصار الكفاءة عقلانية الأفراد بوجود فئة المحكمين التي تلغي أثر المستثمرين غير العقلانيين، إلا أن الواقع أثبت بأن سلوكيات هذا النوع الأخير ليست عشوائية وإنما هي مرتبطة، إذ عوض أن تلغي أثر بعضها البعض كما كان يعتقد نجد أنها تتراكم في نفس الإتجاه بفعل التقليد (سلوك القطيع)، مكونة بذلك إتجاهاً سعرياً، كما لوحظ أيضاً بأن عملية التحكيم تصاحبها في الواقع عدة أخطار تجعلها محدودة الأثر على غرار خطر السيولة، فقد لا يمتلك المحكمون السيولة اللازمة لشراء الأوراق المالية والعودة بالأسعار إلى مستواها الحقيقي، وقد يدفعهم إلى الإقتراض وما يرتبط به من أخطار، إلى جانب الخطر التنافسي الذي قد يؤدي بالحكم إلى تحمل عدة خسائر عند معاكسته للإتجاه السعري في الوقت الذي يحقق فيه جميع المستثمرين، الذين ساروا مع التيار عدة أرباح مما قد يخرجهم من السوق، ويبقى أن نشير إلى أنه يمكن أن يكون لهذه

العملية أثر عكسي حين يعمل المحكمون أنفسهم على إطلاق الإلتجاه السعري والإستفادة من معرفتهم بالأساسيات لأجل التخلي عن الأوراق المالية في الوقت الذي تستمر فيه الأغلبية في الشراء*.

3- دوافع ظهور المالية السلوكية: جذب هذا الحقل المعرفي الحديث، إهتمام باحثين آخرين منهم: Andrei Shleifer, Robert Shiller, Werner de Thaler، ويشترك هؤلاء الباحثون في وصفهم للمالية السلوكية على أنها حقل معرفي يقوم على توظيف نتائج أبحاث علم النفس الخاصة بالسلوك الإستثماري للأفراد لأغراض فهم وتفسير سلوك الأسعار في الأسواق المالية، والتحيزات والتشوهات التي تكتنفها، ودور القوى النفسية في إحداثها، كما تبحث عن أنجع السبل لتفاديها. أشار "اندري أورليان" في مقاله 2004 الى ان مصطلح **التشوهات** يستعمل للدلالة على بعض الوضعيات التي يلاحظ فيها خرق لنظرية الكفاءة، كما عرفها "أكناس" بأنها فروق معتبرة ومستمرة بين العوائد الملاحظة والعوائد النظرية المحسوبة بالاعتماد على نموذج MEDAF⁴.

وترتبط هذه التشوهات** بوجود علاقة ارتباط بين الحالة المزاجية للمستثمرين بسبب الطقس، العمل، المناسبات،... الخ، لذا فان السؤال هو ما اذا كانت هناك إختلافات يمكن أن تؤدي للتأثير على التوازن وعلى طريقة تقييم الأسهم المدرجة في السوق، لذلك فان الأخذ بعين الاعتبار تكاليف المعاملات، الضرائب الاحتكاكات في عملية التداول يساعد كثيرا في فهم الحالات الشاذة في معدلات عوائد الأسهم.

ثانيا: التشوهات الموسمية والفنية الملاحظة في الأسواق المالية

تنقسم التشوهات الملاحظة في الأسواق المالية إلى قسمين: تشوهات موسمية، تشوهات أساسية وأخرى تقنية (فنية) كما يلي:

أ- التشوهات الموسمية: ترتبط بالفترات الزمنية، وتهتم بسلوك وحركة أسعار الأسهم من يوم أو شهر أعلى من متوسط العوائد في باقي الأيام والشهور، ويكون سببها غالبا الضرائب أو نوعية وكمية المعلومات، وتتضمن الأنواع التالية:

أ-1- أثر جانفي (الشهر): بداية السنة (أثر جانفي) حيث ثبت لفترات طويلة أن أسعار الأصول تعرف تحركات غير طبيعية ما بين ديسمبر وجانفي، هذه التحركات يمكن التنبؤ بها وهذا ما يتعارض مع نظرية كفاءة أسواق رأس المال⁵، وقد نسب الإقتصاديون هذا الأثر إلى إعتبارات جبائية⁶ حيث أن المستثمرين يلجئون إلى الشراء قبل نهاية ديسمبر وإعادة البيع في جانفي لتحقيق أكبر العوائد من أجل تقليص الوعاء⁷،

أ-2- أثر نهاية الأسبوع: لاحظ الخبراء والمحللون أن مردودية الأسهم تكون سالبة يوم الإثنين، وهذه الملاحظة تتجلى أكثر خلال الساعة الأولى من التداول، هذا التشوه يطلق عليه إسم: أثر الإثنين أو أثر نهاية الأسبوع، وهذا ما بينه Frenche سنة 1980، و Harris سنة 1986، من خلال دراستيهما على المردودية اليومية لمؤشر S&P500 خلال الفترة الممتدة من 1953 إلى 1977، حيث توصل Frenche إلى معدلات مردودية سالبة وذات دلالة احصائية بنسبة 0.168%- يوم الإثنين، أما في الأيام الأخرى فكانت موجبة فسجلت أعلى معدل وذلك يوم الأربعاء بنسبة 0.0967%. ويرجع أنصار التمويل السلوكي ذلك إلى عوامل نفسية، حيث أن البشر بطبيعتهم يفضلون أوقات العطل والفراغ لأنها توفر لهم الراحة حيث يكون الفرد أكثر تفاؤلا وفرحا مما ينعكس بالإيجاب على قراراته الاستثمارية ومنه أسعار السوق، كما يفسرون ان البائعين على المكشوف لا يرغبون في الحفاظ على وضعيتهم (مراكزهم) مفتوحة، لذلك يقومون بالشراء يوم الجمعة والبيع يوم الاثنين.

ب- التشوهات الأساسية: تتمثل فيما يلي:

ب-1- أثر (شدوذ) القيمة: أشار (Basu 1983-1977) إلى أن الشركات التي حققت نسبة كبيرة في نسبة السعر إلى الربح (P/E) تحقق عوائد غير عادية إيجابية بالنسبة لنموذج تسعير الأصول المالية، كما أشار إلى أن عوائد المؤسسات المسعرة صغيرة الحجم تفوق عوائد المؤسسات كبيرة الحجم، وهذا يعد خرقاً لنظرية الكفاءة، فارتفاع علاوة الخطر يعني بأن هذه المؤسسات تواجه إضافة إلى الخطر النظامي خطراً من نوع آخر وفي محاولة لتفسير هذا الأثر⁹، اقترح بأن هذا الخطر الإضافي هو خطر السيولة، فباعتبار قلة حجم التداول اليومي لأوراق هذه المؤسسات، فإن أي أمر للبيع أو شراء مجموعة من أوراقها يمكن أن يتسبب في تذبذب كبير للسعر¹⁰ وهذا ما يجعل هذا النوع من الأوراق غير مرغوب فيه من قبل معظم المستثمرين، وقد لوحظ أيضاً إحتفاء هذا الأثر عقب الإعلان عليه لأول مرة^{11***}.

ج- التشوهات الفنية: تتمثل فيما يلي:

ج-1- أثر الزخم: لوحظ في أسواق المال بأن الأسهم التي شهدت أسعارها إرتفاعاً في الماضي تميل إلى إعطاء أفضل العوائد في المستقبل والعكس، وهذا يعد خرقاً لنظرية الكفاءة لأنه في سوق كفؤ من المستحيل أن تتبع الأسعار نمطاً محدداً لأنها تسلك سيرة عشوائية¹².

ج-2- أثر إضافة ورقة مالية جديدة إلى مؤشر السوق: من خلال دراسة Shleifer سنة 1980 للأثر الناتج عن إضافة ورقة مالية إلى عينة مؤشر الأسعار، حيث توصل إلى أن سعرها يرتفع بمجرد إضافتها إلى العينة، حيث يمكن أن يصل هذا الارتفاع إلى نسبة 3%، وهذا مالا يتوافق مع إفتراض النظرية التقليدية لكفاءة السوق والتي تنص على أن الأوراق المالية المتداولة في نفس السوق تكون متماثلة وتشكل بديل أمثل فيما بينها.

ج-3- أثر الاكتتاب الأولي: يعتبر الإكتتاب الأولي لأصول أي شركة بمثابة حادث مهم لدراسة التشوهات التي يمكن ملاحظتها في السوق المالي المدرجة فيه، حيث بينت العديد من الدراسات أن الشركات التي تدرج لأول مرة في البورصة عادة ما تكون أوراقها المالية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية، وحسب دراسة Ibbotson سنة 1975 فإن سبب هذه الظاهرة هو إرتفاع معدل ربحية هذه الشركات في المدى القصير مقارنة بالشركات الأخرى المدرجة سابقاً، وبذلك يمكن للأفراد تحقيق عوائد من خلال شراء أسهم الشركات الجديدة في السوق، كما لوحظ أنه في المدى الطويل (أكثر من 5 سنوات)، فإن أسهم الشركات الجديدة يصبح أداؤها متماشياً مع السوق، هذه الظاهرة المزدوجة لم تفسرها نظرية الكفاءة على إعتبار أن هذه التشوهات نابعة من سلوكيات وتصرفات الأفراد.

ج-4- أثر التقلبات المفرطة: لقد حاول Shleifer 1981، معرفة إذا كان في وسع التغيرات في توزيعات الأرباح تفسير التذبذب في أسعار السوق، وذلك بإعتبارها المتغير الأساسي الذي يفسر قيمة الأسهم في نظرية الكفاءة، ولأجل هذا قام بدراسة العلاقة بين أسعار السوق وتباين قيمة الحقيقية للأسهم، لاحظ عندها أن تذبذب أسعار السوق يفوق بكثير تذبذب القيمة الحقيقية.

الدراسة القياسية:

بعد استعراضنا للجانب النظري للدراسة، سوف نتطرق إلى قياس أثر التشوهات الموسمية على مردودية سهم بيجو في بورصة باريس، وعليه فالسؤال المطروح هو: كيف تؤثر التشوهات الموسمية الملاحظة في بورصة باريس على عوائد أسهم شركة بيجو؟

وللإجابة على هذا السؤال سوف نقوم بقياس أثر الشهر (جانفي) إضافة إلى أثر نهاية الأسبوع العطل على عوائد مؤشر بيجو خلال الفترة الممتدة من 3 جانفي 2010 إلى غاية 12 ديسمبر 2016 ، وذلك اعتمادا على نموذج CAPM. وعليه فالمنهجية التي سوف نتبعها تكون كالتالي:

- نقوم بجمع البيانات الخاصة بكل المتغيرات المكونة للنموذج خلال الفترة الممتدة من 3 جانفي 2010 إلى غاية 12 ديسمبر 2016 ،

- نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمؤشر السوق CAC40 ومؤشر بيجو ؛

- نقوم بحساب مقدرات معلمتي النموذج؛

- نقوم بإدخال المتغيرات الصورية لقياس أثر هذه التشوهات على مردودية مؤشر بيجو. وعليه فإن صيغة النموذج تكون كالآتي:

$$PRR_t - RFRR_t = \beta_0 + \beta_1(CRR_t - RFRR_t) + \mu_t$$

حيث أن:

PRR_t : مردودية سهم بيجو

CRR_t : مردودية مؤشر السوق CAC40

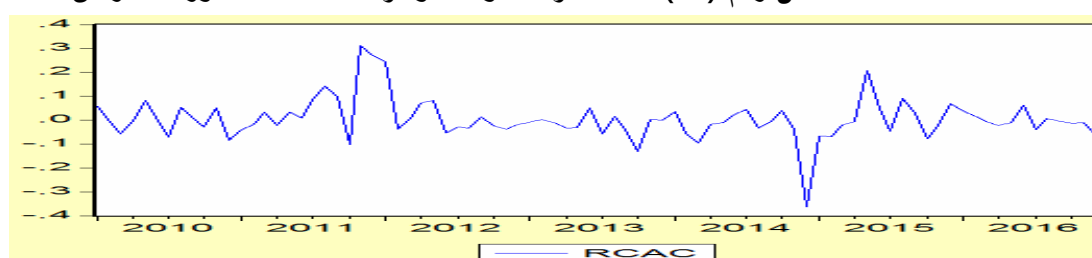
$RFRR_t$: مردودية سندات الخزينة الأمريكية

μ_t : حد الخطأ

1- دراسة إتجاه حركة عوائد مؤشر CAC40 لبورصة باريس:

يعتبر مؤشر CACA40 أهم مؤشر في بورصة باريس، فنلاحظ من خلال المنحنى البياني إستقرارية أسعار المؤشر، حيث يأخذ نفس الإتجاه من 2010 إلى غاية 2016 وذلك نظرا لعدم وجود أي مؤثرات ثانوية على السوق في هذه الفترة التي تميزت بالإستقرار.

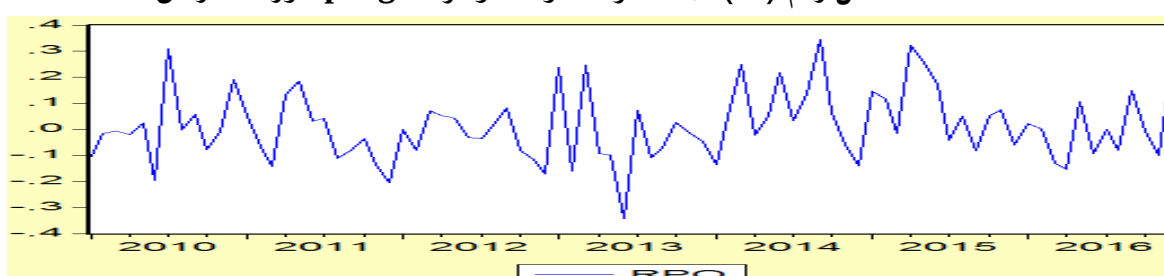
الشكل رقم (01): إتجاه حركة عوائد مؤشر CACA40 لبورصة باريس



المصدر: من مستخرجات برنامج 4 eviews

أما بالنسبة لتطور عوائد سهم peugot (UG.SA) نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): إتجاه حركة عوائد مؤشر peugot لبورصة باريس



المصدر: من مستخرجات برنامج 4 eviews

نفس الشيء بالنسبة لعوائد مؤشر peugot نلاحظ أنها تأخذ نفس الاتجاه خلال فترة الدراسة هذا ما يدل على استقرار العوائد سهم بيجو.

2- إختبار استقرارية سلسلة عوائد مؤشر CAC40: لدراسة إستقرارية سلسلة أسعار وعوائد مؤشر CAC40 لبورصة باريس، سنستخدم الاختبارات التالية:

- إختبار استقرارية السلاسل العوائد باستخدام ديكي- فولر المطور (ADF):

2-2-1- إختبار استقرارية سلسلة عوائد مؤشر CAC40: لتفادي مشكلة الانحدار المزيّف نقوم باختبار مدى إستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمؤشر السوق CAC40، أي إختبار جذر الوحدة Unity Root Test، حيث نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 = |\phi| = 1 \text{ (السلسلة غير مستقرة)} \\ H_1 = |\phi| > 1 \text{ (السلسلة مستقرة)} \end{cases}$$
 وللحسم في قبول أو رفض فرضية من الفرضيتين سوف نعتمد على اختبار ديكي وفولر المطور (Augmented Dickey-Fuller Test (ADF)، يتم إجراء هذا الاختبار (باستعمال 4 تباطعات) من خلال تقدير 3 نماذج كما يلي:

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \alpha + \beta t + \sum \phi_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \alpha + \beta t + \sum \phi_j \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \alpha + \beta t + \sum \phi_j \Delta Y_{t-j} + c + b_t + \varepsilon_t$$

و يمكن ترجمة النموذج وفقا لعوائد مؤشر CACA40 كما يلي:

$$\Delta cac_t = \sigma cac_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta cac_{t-j} + \varepsilon_t \dots (01)$$

$$\Delta cac_t = \sigma cac_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta cac_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots (02)$$

$$\Delta cac_t = \sigma cac_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta cac_{t-j} + c + b_t + \varepsilon_t \dots (03)$$

أما فيما يخص مؤشر شركة بيجو فهي علامة تجارية كبرى لشركة سيارات فرنسية، تعتبر ثاني أكبر شركة تصنع السيارات في أوروبا بعد فولكس واجن، تعود أصول الشركة إلى 1842 حيث كانت تصنع مطاحن الفلفل والملح والبن، ثم الدراجات في نهاية القرن 19. المقر العالمي في باريس بالقرب من محطة المترو Porte Maillott وفندق كونكورد لافيت سابقا "حياء ريجنسي" حالياً، ولديها حصة كبيرة ضمن مؤشر CAC40، حيث فيما سنقوم بإختبار إستقرارية سلسلة عوائد هذا المؤشر (Peugot) باستخدام إختبار ديكي وفولر ADF كما يلي:

$$\Delta pgo_t = \sigma pgo_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta pgo_{t-j} + \varepsilon_t \dots (01)$$

$$\Delta pgo_t = \sigma pgo_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta pgo_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots (02)$$

$$\Delta cac_t = \sigma cac_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta cac_{t-j} + c + b_t + \varepsilon_t \dots (03)$$

وفيما يلي نتائج تقدير النماذج الثلاث:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ADF

نتائج اختبار ADF لمؤشر CACA40						
القرار	الفرضية المقبولة	$\alpha=10\%$	$\alpha=5\%$	$\alpha=1\%$	r المحسوبة	
النموذج 1	السلسلة مستقرة عند المستوى	H_A	-1.6178	-1.9442	-2.5915	-4.123128
النموذج 2	السلسلة مستقرة عند المستوى	H_A	-2.5855	-2.8972	-3.5121	-4.111236
النموذج 3	السلسلة مستقرة عند المستوى	H_A	-3.1589	-3.4652	-4.0742	-4.264860
نتائج اختبار ADF لمؤشر بيجو						
النموذج 1	السلسلة مستقرة عند المستوى	H_A	-1.6178	-1.9442	-2.5915	-5.106832
النموذج 2	السلسلة مستقرة عند المستوى	H_A	-2.5855	-2.8972	-3.5121	-5.207140
النموذج 3	السلسلة مستقرة عند المستوى	H_A	-3.1589	-3.4652	-4.0742	-5.384041

المصدر: من مستخرجات برنامج eviews4

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السلسلة الخاصة بمؤشر السوق CACA40 مستقرة عند المستوى وذلك نظرا لعدم وجود الجذر الوحدوي، كذلك بالنسبة لسلسلة عوائد مؤشر بيجو حيث لاحظنا أنها مستقرة عند المستوى بالنسبة للنماذج الثلاث المستخدمة.

2 - إختبار وجود أثر جانبي في سلسلة عوائد مؤشر CAC40 ومؤشر Peugeot خلال الفترة 2010-2016

الجدول الموالي يبين الاحصائيات الوصفية لسلسلة عوائد مؤشر CAC40 والتي تم حسابها بالعلاقة التالية:

$$R_t = Pover - Pclos / Pclos$$

حيث أن:

R_t : العائد الخاص بكل سهم، **Pover**: أسعار الافتتاح، **Pclos**: أسعار الإغلاق.

- تحليل الإنحدار للمعطيات الشهرية: لأجل معرفة تأثير السلوكيات التي يقوم بها المستثمرون في بداية السنة قمنا بإختبار ذلك باستخدام نموذج CAPM بعد إدخال المتغيرات الوصفية أو المعطيات الشهرية كما يلي:

$$PRR_t - RFRR_t = \beta_0 + \beta_1 (CRR_t - RFRR_t) + \mu_t$$

وعليه سنقوم بإدخال المتغيرات الصورية وذلك من أجل معرفة وجود الأثر الموسمي من عدمه، وعليه تصبح صيغة النموذج كالآتي:

$$PRR_t - RFRR_t = \beta_0 + \beta_1 (CRR_t - RFRR_t) + \beta_1 DUM_{jan} + \beta_2 DUM_{fab} + \beta_3 DUM_{mar} + \beta_4 DUM_{apr} + \beta_5 DUM_{may} + \beta_6 DUM_{jun} + \beta_7 DUM_{july} + \beta_8 DUM_{augu} + \beta_9 DUM_{sep} + \beta_{10} DUM_{oct} + \beta_{11} DUM_{nov} + \beta_{12} DUM_{dec} + \mu_t$$

حيث أن:

PRR_t : مردودية سهم بيجو؛

CRR_t : مردودية مؤشر السوق CAC_{40} ؛

$RFRR_t$: مردودية سندات الخزينة الأمريكية؛

DUM : المتغير الصوري والمتمثل في أشهر السنة؛

μ_t : حد الخطأ.

حتى يكون النموذج المحصل عليه مطابقا لمتطلبات نموذج CAPM لا بد أن تكون قيمة β_0 معدومة، وذلك حتى يصبح الثابت في النموذج مساويا لمردودية السند الخالي من المخاطرة، لهذا الغرض نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 = \beta_i = 0 \\ H_1 = \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

أما فيما يخص الأثر الموسمي (أثر جانفي) سنختبر الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 = \beta_i = 0 \text{ (وجود أثر الشهر)} \\ H_1 = \beta_i \neq 0 \text{ (عدم وجود أثر الشهر)} \end{cases}$$

وتمثلت نتائج النموذج فيما يلي:

الجدول رقم (02): نتائج إختبار أثر شهر جانفي على سلسلة عوائد مؤشر CAC_{40}

Dependent Variable: RPFT Method: Least Squares Date: 04/25/17 Time: 22:28 Sample (adjusted): 2010:01 2016:11 Included observations: 83 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.192127	0.182276	-1.054046	0.2955
RCFT	0.953841	0.027984	34.08477	0.0000
DUM1	0.083310	0.177814	0.468521	0.6409
DUM2	0.092011	0.177910	0.517176	0.6067
DUM3	0.156773	0.178158	0.879969	0.3819
DUM4	0.130018	0.178023	0.730343	0.4677
DUM5	0.140104	0.179846	0.779021	0.4386
DUM6	0.029251	0.177670	0.164638	0.8697
DUM7	0.155554	0.177642	0.875659	0.3843
DUM8	0.033651	0.177559	0.189519	0.8502
DUM9	0.121416	0.177437	0.684278	0.4961
DUM10	0.116932	0.177424	0.659054	0.5121
DUM11	-0.005152	0.177556	-0.029017	0.9769
DUM12	0.031930	0.179393	0.177987	0.8593
R-squared	0.947236	Mean dependent var	-2.294276	
Adjusted R-squared	0.937296	S.D. dependent var	0.662411	

المصدر: من مستخرجات برنامج eviews4

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج مطابق لمواصفات CAPM حيث أن احصائية t ل β_0 تساوي -1.054046- وعليه نقبل فرضية العدم أي أن $\beta_0 = 0$.

في حين نلاحظ غياب أثر جانفي في هذه السلسلة الزمنية خلال فترة 3 جانفي 2010 إلى غاية 12 ديسمبر 2016، إذ تشير النتائج إلى أن t-statistic خلال شهر جانفي بالقيمة المطلقة 0.468521 أقل من 2 وعليه نقبل H_0 ، وبالتالي عدم وجود أثر جانفي (أثر بداية السنة)، وكذا أثر ديسمبر حيث نلاحظ غيابه هذا ما يدل أن مردودية مؤشر بيجو لا يتأثر بالتشوهات الموسمية.

3- قياس أثر الأسبوع والعطل: من خلال هذه الدراسة سنستخدم كل من تقنية المربعات الصغرى OLS، وهذه الطريقة مشابهة لما إستخدامه Hakan & Halil 2001 في دراستهم لإختبار وجود أثر نهاية الأسبوع ل مؤشر S&P 500 لفترة

إمتدت من جانفي 1973 إلى أكتوبر 1997، في دراستنا للموضوع تم إختيار سلسلة من العوائد اليومية لمؤشر CAC40، ومؤشر Peugeot وذلك خلال الفترة الممتدة من 3 جانفي 2010 إلى غاية 12 ديسمبر 2016، وهكذا تكون لدينا 871 مشاهدة. حيث يتم حسابها بإستخدام المعادلة الخاصة بنموذج CAPM التالية:

$$PRR_t - RFRR_t = \beta_0 + \beta_1(CRR_t - RFRR_t) + \beta_1DUM_{monday} + \beta_2DUM_{tuesday} + \beta_3DUM_{wednesday} + \beta_4DUM_{thursday} + \beta_5DUM_{friday} + \mu_t$$

وعليه سنختبر الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 = \beta_{0i} = 0 \\ H_1 = \beta_{0i} \neq 0 \end{cases}$$

والجدول الموالي يوضح لنا وصف المتغيرات الإحصائية للمعطيات اليومية لمؤشر CAC40

الجدول رقم(03): وصف المتغيرات الإحصائية للمعطيات اليومية لمؤشر السوق CAC40

	Monday	tuesday	Wednesday	Thursday	Friday
Mean	0.003421	0.025086	0.017104	0.010262	0.942987
Median	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000
Maximum	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000	1.000000
Minimum	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Std. Dev.	0.058420	0.156474	0.129732	0.100839	0.231999
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Observations	877	877	877	877	877

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews4

يظهر جليا من خلال الجدول وجود الأثر الموسمي في هذه السلسلة، حيث يسجل متوسط العائد الأكثر إنخفاضا بمعدل 0.003421 مقارنة بباقي أيام الأسبوع، في حين أن يوم الجمعة يسجل متوسط العائد الأكبر المقدر بمعدل: 0.942987، وهذا ما يدل على أن العوائد تنخفض كل يوم إثنين وترتفع كل جمعة، ومن الملاحظ أيضا أن أكبر إنحراف معياري مسجل هو لسلسلة العوائد ليوم الجمعة (أي ان هذه السلسلة هي كثيرة التقلبات) وكذا هو الحال بالنسبة لباقي السلاسل ليوم الأربعاء والثلاثاء والخميس على التوالي، في حين أن سلسلة العوائد ليوم الاثنين هي الأقل تقلبا بإنحراف معياري قدره 0.058420.

- تحليل الإنحدار للمعطيات اليومية: نلخص النتائج الحصل عليها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(04): نتائج تحليل الانحدار للمعطيات اليومية

Dependent Variable: RRPUS Method: Least Squares Date: 03/19/17 Time: 13:35 Sample(adjusted): 1/01/2010 12/09/2016 Included observations: 361 Excluded observations: 2 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21.04424	4.905693	4.289758	0.0000
RRCUS	7.12E-09	5.64E-08	0.126341	0.8995
DUM1	-6.565749	5.096748	-1.288223	0.1985
DUM2	-31.64963	8.552878	-3.700465	0.0002
DUM3	-20.50670	7.761764	-2.642015	0.0086
DUM4	-31.27521	9.257223	-3.378465	0.0008
DUM5	0.121484	17.93339	0.006774	0.9946
R-squared	0.081462	Mean dependent var	12.89789	
Adjusted R-squared	0.065893	S.D. dependent var	26.15247	

المصدر: من مستخرجات برنامج eviews4

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية t ل β_0 تساوي -4.289758 وعليه نرفض فرضية العدم أي أن $\beta_0 \neq 0$ ، ويمكن القول أنه كلما يزيد عائد بورصة باريس ب 1% يزيد عائد سهم بيجو ب والعكس 7.12، كذلك معناه أن مخاطرة سهم بيجو أكبر من مخاطرة السوق. ومن أجل إختبار وجود أثر نهاية الأسبوع والعطل سنختبر الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 = \beta_{0i} = 0 & (\text{عدم وجود أثر نهاية الأسبوع}) \\ H_1 = \beta_0 \neq 0 & (\text{وجود أثر نهاية الأسبوع}) \end{cases}$$

والجدول الموالي يوضح تحليل الانحدار للمعطيات اليومية:

الجدول رقم (05): تحليل الانحدار للمعطيات اليومية

الأيام	الجمعة	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
OLS	0.942987 (0,006774-)*	0.003421 (1.288223-)*	0.025086 (3.700465-)*	0.010262 (2.642015-)*	0.010262 (3.378465-)*

* إحصائية t (t-statistic)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews4

نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم وجود أثر الإثنين ببحث تشير النتائج إلى أن إحصائية t -statistic بالقيمة المطلقة 1.288223 أقل من 2 وعليه نقبل الفرضية العدم H_0 ، أي أن عوائد مؤشر بيجو تسجل معدلات مردودية عالية يوم الاثنين وهذا خلال الفترة الممتدة من 3 جانفي 2010 إلى غاية 12 ديسمبر 2016، في حين نلاحظ ظهور الأثر أيام الثلاثاء، الأربعاء والخميس حيث أن إحصائية t هي على التوالي: -3.700465، -2.642015، -3.378465، ويرجع أنصار التمويل السلوكي ذلك إلى عوامل نفسية، حيث أن البشر بطبيعتهم يفضلون أوقات العطل والفراغ لأنها توفر لهم الراحة حيث يكون الفرد أكثر تفاؤلا وفرحا مما ينعكس بالإيجاب على قراراته الإستثمارية ومنه أسعار السوق، كما يفسرون أن البائعين على المكشوف لا يرغبون في الحفاظ على وضعيتهم (مراكزهم) مفتوحة، لذلك يقومون بالشراء يوم الجمعة والبيع يوم الإثنين.

خلاصة:

ظهرت المالية السلوكية كنتيجة للمزاوجة بين النظرية المالية ونظريات علم النفس، وذلك بهدف العمل على تفسير الكثير من الانحرافات السلوكية الملاحظة في الواقع. حيث هناك مجموعة من التشوهات الملاحظة البعض منها فنية وأخرى أساسية. ولهذا حاولنا من خلال دراستنا هذه التأكد من صحة وجود التشوهات الموسمية في السوق المالي، حيث تم إختبار وجودها على عوائد مؤشر CAC40 والذي يتكون من أكبر أربعين شركة في بورصة باريس، وتم اختيار مؤشر شركة بيجو لإجراء الدراسة خلال الفترة الممتدة من 3 جانفي 2010 إلى غاية 12 ديسمبر 2016. ولقد خلصت الدراسة من خلال الاختبارات القياسية على سلسلة عوائد المؤشر إلى أن سلسلة العوائد تميزت بالاستقرارية. وبعد إختبار أثر الشهر (جانفي) تبين وجود ذلك حيث أن المقدرات الخاصة بالآثار كانت لها معنوية إحصائية مما يجعلنا ننفي فرضية العدم مما يؤكد وجود هذا الأثر على عوائد المؤشر محل الدراسة، إضافة إلى ذلك تم إختبار وجود أثر نهاية الأسبوع والذي تم إثبات وجوده في سلسلة العوائد اليومية للمؤشر، والتي يكون سببها في أغلب الأحيان التصرفات التي يقوم بها بعض المستثمرين من أجل الحصول على أرباح تفوق توقعاتهم وذلك أما في نهاية الأسبوع أو بداية السنة.

الهوامش والمراجع:

¹ Meir Statman, **Behavioral Portfolios: Hope for Riches and Protection from Poverty**, Pension Research Council Working Paper, The Wharton School, University of Pennsylvania, 2003, p.03.

² Rohit Rishore, **Theory of Behavioural Finance and its application to property market : a change in paradigm**, twelfth annual pacific rim real estate society conference, January 22-25, 2013, p.4 .

³ صفية صديقي، هواري سويسبي، ومحمد زرقون، بناء محفظة الاوراق المالية في ظل المالية السلوكية - بالتطبيق على الشركات المدرجة في مؤشر CAC40 لبورصة باريس، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، جوان 2015، ص.73.

* اذن فعملية التحكيم في الواقع محدودة الأثر، لا تخلو من مخاطر كما قد لا تقود الى الغاء الفارق بين السعر السوقي والقيمة الحقيقية.

⁴ صفية صديقي، مرجع سابق، ص.70.

** وهي حدث غير عادي او عدم انتظام او انحراف عن النظام العام او الطبيعة، كما تعرف على انها حالة استثنائية او ظاهرة جديدة وغير متوقعة تتعلق بنموذج او نظرية او فرضية، او هي الملاحظة التجريبية التي لا يمكن تفسيرها من خلال النظرية القائمة.

⁵ Craig Kinnunen, **Modern portfolio theory & behavioral finance**, college for financial planning, 2012, p.27.

⁶ G. William Schwert, **Anomalies and Market efficiency**, these doctorat, University of Rochester, and NBER; 2012, p.943 .

⁷ Keim Donald; B. **Size related anomalies and stock seasonality: further empirical evidence**; journal of financial economics; june; 1983;p.13-32.

⁸ بلخالد عائشة، اختبار كفاءة سوق نيويورك المالي عند المستوى الضعيف -دراسة حالة مؤشر داو جونز الصناعي خلال الفترة 1928-2014-، اطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية، تخصص: دراسات مالية اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص.42.

*** اشار Roll(1981) في دراسة تم فيها المقارنة بين العائد المعدل بالمخاطرة للشركات الصغيرة وحجم العائد المعدل بالمخاطرة للشركات الكبيرة الحجم خلال الفترة 1962-1977، في سوق الولايات المتحدة و AMEX حيث قام الباحث بالمقارنة بين مؤشرين هما: المؤشر المرجح بالقيمة السوقية متمثلا في مؤشر S&P500 والذي يمثل الشركات كبيرة الحجم، والمؤشر الموزون المتساوي، والذي يمثل الشركات صغيرة الحجم، وذلك لتفسير اثر الحجم على العائد، وقد بينت النتائج ان العوائد السنوية لأسهم الشركات الصغيرة الحجم اكبر بمعدل 12% من عوائد اسهم الشركات كبيرة الحجم، في حين كانت المخاطرة بين الشركات الصغيرة والكبيرة متساوية تقريبا.

⁹ Ahmed M. Sakr , Mohamed A. Ragheb , Aiman A. Ragab1 & Rabab K. Abdou, **Return Anomalies "Disposition Effect and Momentum": Evidence from the Egyptian Stock Market**, International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 2; 2014, p. 183.

¹⁰ George M; Frankfurter ; Elton G Mergins; "Anomalies in finance what are they and what are they good for?", International Review of financial analysis .2001.P 410.

¹¹ Christopher Barry, Elizabeth Goldreyer, Larry Lockwood, and Mauricio Rodriguez, **The Value and Size Effects in Emerging Markets**, Advisory research , N=180, chicago, 2014, p.04.

¹² Anissa Chaibi, Sabrina Alioui, Bing Xiao, **On The Impact Of Firm Size On Risk And Return: Fresh Evidence From The American Stock Market Over The Recent Years**, working paper series , IPAG Business School, Paris, , France, 2014, p.02.

رأس المال الفكري ودوره في تحسين إنتاجية المؤسسات الصناعية

- دراسة حالة مؤسسة صيدال فرع انتيبوتيكيول "المدية" -

نشأت ادوارد ناشد جرجس القادر
أستاذ بمعهد العبور العالي للإدارة والحسابات ونظم المعلومات
جمهورية مصر العربية

موزازي عبد القادر
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم



ملخص:

إن القيمة الحقيقية للمؤسسة تكمن في قيمة مواردها البشرية، وكفاءاتها الفردية والجماعية كرأس مال فكري، وقدرة توظيفها للمعرفة الكامنة فيه، وتحويلها إلى تطبيقات تحقق الأداء المتميز، وبالتالي تحسين قدراتها التنافسية، فالتسيير الفعال لرأس المال الفكري يعد محمدا أساسيا لأداء ونجاعة المؤسسة الصناعية، مما يتطلب من المؤسسات الراغبة في التفوق التنافسي أن تحسن الاستثمار في موجوداتها الفكرية، وجذب الكفاءات ذات القدرات والمهارات، والمعرفة، والجودة الشاملة التي تفوق ما لدى المنافسين.

إن المؤسسة الصناعية تمثل الأداة والنواة الأساسية لإحداث التنمية والنمو في أي اقتصاد كان، حيث أن نجاحها يؤدي إلى نجاح الاقتصاد القومي وفشلها يؤدي إلى إضعافه وفشله .

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية؛ رأس المال الفكري؛ النشاط الإنتاجي؛ الإنتاج، الإنتاجية، القيمة المضافة.

Abstract:

The true value of an organization lies in the value of its human resources, its individual and collective competencies as intellectual capital, its ability to employ knowledge, transform it into applications that achieve outstanding performance, and thus improve its competitiveness. The effective management of intellectual capital is an essential determinant of the economic performance and efficiency of the institution. Institutions seeking competitive advantage should improve investment in their intellectual assets and attract talent with skills, knowledge, and overall quality that is superior to competitors'. The economic institution represents the main tool and nucleus for the development and growth of any economy, as its success leads to the success of the national economy and failure leads to weakening and failure.

The success rate of the organization today is measured by its ability to achieve higher rates of productivity.

key words:

Human capital; intellectual capital; productive activity; production; productivity; value added.

مقدمة:

1- تمهيد:

إن من أهم ما أحدثته التحولات العالمية الجديدة من تأثير جذري في الفكر التسييري هو الاهتمام المتنامي بالرأس المال الفكري باعتباره موردا استراتيجيا، و طاقة ذهنية، وقدرة فكرية، ومصدرا للمعلومات، والاقتراحات، والابتكارات، والمعرفة الكامنة، والجودة الشاملة، وعنصرا فاعلا وقادرا على المشاركة الإيجابية، فهو يبحث عن المبادرة والسعي للتطوير والإنجاز، وبالتالي فإن المنطق الأساسي للرأس المال الفكري يتمثل في ضرورة احترام المورد البشري واستثمار قدراته، وطاقاته وتوظيفها، واعتباره شريكا في العمل لا أجيرا، الأمر الذي جعل مفاهيم ذلك التسيير تختلف بشكل جذري عن مفاهيم تسيير الأفراد أو تسيير الموارد البشرية.

لقد أصبحت الدول تسعى حاليا لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي من أجل الحصول على المستويات المرغوبة من الرفاهية الاقتصادي خاصة تلك المصنفة ضمن الدول السائرة في طريق النمو، بيد انه إذا كانت هذه الغاية الأساسية والملحة فكيف يكون السبيل إلى تحقيقها ؟

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه رأس المال الفكري في تحسين إنتاجية المؤسسات الصناعية؟

ومن السؤال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالرأس مال الفكري؟
- 2- هل لإدارة الموارد البشرية دور فعال داخل المؤسسة؟
- 3- ماهي أسس ومتطلبات رأس المال الفكري لتحسين إنتاجية المؤسسة؟
- 4- هل يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاتجاهات إجابات العينة حول واقع رأس المال الفكري تعزى إلى المتغيرات الشخصية؟

2- فرضيات الدراسة:

- 1- إن فعالية نظام تنمية الموارد البشرية لا تتم إلا من خلال تحقيق معدلات أداء عالية للأفراد.
- 2- يعتبر رأس المال الفكري مصدر أساسي لامتلاك المؤسسة للميزة التنافسية، بسبب اتصافها بخصائص الموارد الداخلية المستولة عن تحقيق تلك الميزة.
- 3- علاقة رأس المال الفكري ووظيفة الإنتاج يعطي قيمة مضافة لتحقيق إنتاجية أفضل.
- 4- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاتجاهات إجابات العينة حول واقع رأس المال الفكري تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

3- أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تكمن في الآتي:

- 1- إشراك العنصر البشري واستثماره في تحقيق أهداف المؤسسة ككل والأهداف الإنتاجية خصوصيا.

2- بسبب ضعف اهتمام المؤسسات الصناعية- خاصة في الدول النامية ومنها الجزائر - بأهمية رأس المال الفكري كأصول إستراتيجية تحقق التميز التنافسي، يمكن لهذا البحث أن يساهم في زيادة تحسيس مسيري المؤسسات الصناعية بأهمية رأس المال الفكري ممثلا في الكفاءات ذات القدرات والمهارات المتميزة.

3- حاجة الإدارة العامة إلى تحقيق انسجام بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة يمس فيها رأس المال الفكري والوظيفة الإنتاجية.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتحديد وتقييم تأثير رأس المال الفكري على الإنتاجية خاصة في رفع تحسن أداها الأداء والإلمام أكثر بهذا الجانب نجد بعض الأهداف:

1- محاولة استقراء بعمق وتأصيل منهجي بعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين في مجال رأس المال الفكري وتحسين الإنتاجية وتحليلها.

2- محاولة اقتراح مقارنة نظرية تفترض أن تحسين الإنتاجية مرتبط بشكل رئيسي برأس المال الفكري وتفعيلها من خلال اعتمادها لمداخل الحديثة المتمثلة في تفعيل الاتصال والتمكين وإدارة المعرفة.

3- محاولة اكتشاف بعض نظم الإنتاجية ذات الصلة برأس المال الفكري.

5- منهج الدراسة:

للوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر إشكالتنا، وقصد فهم أدق و أفضل، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في تحديد ماهية الإنتاجية، وأبعادها، العوامل المؤثرة فيها ، بالإضافة إلى وصف و تحليل كيفية تقييمها. كما استخدمناه في وصف و تحليل المورد البشري و رأس المال الفكري، وكذلك في معرفة النتائج المترتبة عن تفعيله من خلال تفعيل الاتصال، إدارة المعرفة،

كما استعملناه في تحليل الوضع العام لجمع صيدال فرع انتيبوتيكال، إضافة إلى كيفية اهتمامه برأس المال الفكري لأجل تحسين الإنتاجية للحصول على موقع تنافسي في السوق الصيدلانية المتطور و المتغير.

و تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة، وهذا قصد التعمق في الدراسة من خلال جمع المعلومات و البيانات عن الوضع الراهن، عن طريق استبيان، للوقوف على أدائه ودور رأس المال الفكري و تفعيله في ذلك.

6- تقسيمات الدراسة:

طبيعة الموضوع ومتطلباته واحتراما للتقسيم المنهجي دفعنا إلى تقسيم البحث لجانبين النظري والتطبيقي، فالجانب النظري جاء على شكل محورين:

-فيما يخص المحور الأول، بعنوان: مفاهيم حول رأس المال الفكري.

-أما المحور الثاني بعنوان: تحسين الإنتاجية والعوامل المؤثرة فيها ."

-أما في المحور الثالث و الذي يمثل الجانب التطبيقي جاء بعنوان دراسة حالة لمؤسسة صيدال فرع انتيبوتيكال-المدينة-

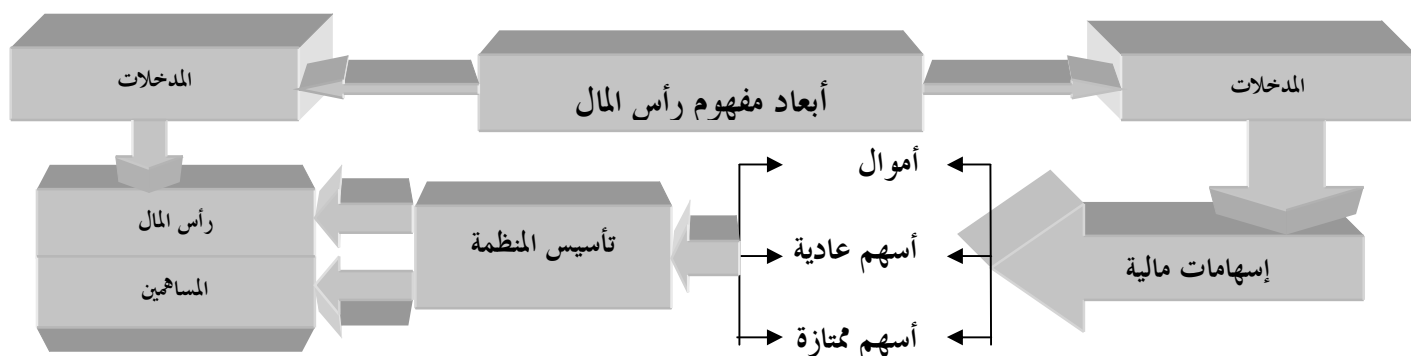
أولاً: مفاهيم حول رأس المال الفكري

هناك جدل كبير حول رأس المال الفكري، ويركز هذا الجدل بشكل أساسي حول عدد من الأمور المتعلقة بهذا النوع الفريد من رأس المال، وأهم هذه الأمور، ماهية محتوياته، وماهية أهميته، وكيفية قياسه، ومدى مساهمته في فرع سوية الاقتصاد بشكل عام وسوية المؤسسات بشتى أشكالها وأنواعها بشكل خاص.

1- مفهوم رأس المال:

يعتبر البعض إن مفهوم "رأس المال" هو المخزون الأساسي من الأموال المادية لأي منظمة و الذي يتم من خلاله إدارة جميع برامج وأنشطة ومشاريع هذه المنظمة، ويتمثل في كونه أصلاً ملموساً يمكن تحديده وقياسه وتقييمه بسهولة، وذلك من خلال معايير ومؤشرات اقتصادية محددة؛ كما يعتبر رأس المال هو حجر الأساس لأي منظمة أعمال¹. ويرتبط رأس المال في المؤسسات بالأفراد المساهمين أو المشاركين الذين يقدمون مساهمات مالية لتكوين الشركات ومنظمات الأعمال². ويمكن من خلال الشكل التالي إبراز أهم أبعاد هذا المفهوم:

الشكل رقم (01): أبعاد رأس المال³



ويرى الباحثين أن مفهوم "رأس المال" يمكن تعريفه بأنه إسهامات ملموسة تكون في شكل مالي يقدمه المساهمون، لتكوين منظمات الأعمال، بهدف تأسيس منظمة جديدة، وإدارة شئونها، وأنشطتها، ويخزن في شكل أسهم عادية، وأسهم ممتازة قابلة للتداول، وقابلة للزيادة من خلال إعادة الإصدار والإكتتاب بالزيادة في رأس المال.

2- مفهوم رأس المال المادي:

و يطلق هذا المفهوم على الجهود والأموال المبذولة في تطوير الموارد البشرية للمنظمة باعتبار أن فوائد التطوير والتنمية لا تقاس أو تظهر نتائجها في الأجل القصير وأن صاحب العمل سيجني ثمارها من خلال ارتفاع إنتاجية وكفاءة العمل. ويمثل رأس المال المادي أحد عناصر رأس المال الفكري و ربما أهم أبعاده، التي يقاس رأس المال الفكري بالنسبة لها، ومساهماته في أداء أنشطة المنظمة. ويمكن توضيح أهم أبعاد وعناصر رأس المال المادي، كما يتبين من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): أبعاد وسمات رأس المال المادي⁴

الأبعاد	التكوين	الوظيفي	الزمني	المحتوى	الطبيعة	الديمومة	الاستعمال
الوصف والسمات	مادي ملموس	يعبر عن أحداث	يركز على الماضي فقط	تكلفة	نقدي	وقتي	ينقص ويستهلك
الأبعاد	تشكيلات القيمة						النوعي/ الكمي
الوصف والسمات	يرتبط بسلسلة القيمة						كمي

هنا يمكن التأكيد على أن رأس المال المادي مفهوم يعبر عن موجودات مادية ملموسة تمتلكها المنظمات، وتختلف من منظمة لأخرى، حسب مجال عملها وتخصصها وعملاتها، وتساهم بشكل كبير في تحقيق مخرجات العمل، والأنشطة التي تقوم بها، وهي بالتالي تحتاج إلى تكلفة مالية وقابلة للاستهلاك وتقاس كمياً.

3- مفهوم رأس المال البشري:

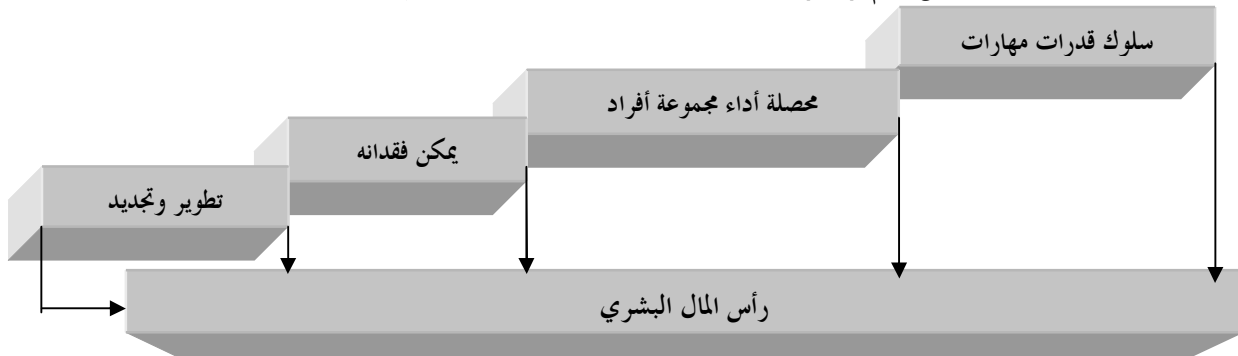
ظهر هذا المفهوم نتيجة مجابهة وملاحقة التغيرات المتسارعة، والتكيف مع المستجدات التي تطرأ على الساحة العالمية من خلال الاستثمار في العنصر البشري بتنمية القدرات وإعداد الكوادر الفنية والإدارية، وتطوير وتحسين طرق وأساليب الأداء عن طريق وضع خطط وبرامج ممنهجة ومرحلية.

و يرتبط مفهوم رأس المال البشري بالموارد البشرية ارتباطاً يشبه التوأمة، والتي تمثل في مجموعها العاملين في المستويات التنظيمية المختلفة، لذلك فإنه في ظل هذا المفهوم، ينظر إلى المورد البشري على أنه أصل من الأصول المنتجة قابل للقياس، ومن ثم فإن له تكاليف وعائد نتيجة الإنفاق عليه من خلال هذه التكاليف؛ ولذلك بات النظرة إلى هذا المورد نظرة استثمارية بعدما كانت نظرة إستهلاكية⁵.

4- إدارة رأس المال البشري كأساس لبناء وتطوير العاملين:

تعتبر إدارة رأس المال البشري هي عملية تشير إلى الجهود المنظم والمخطط لإكساب أو تعديل أو تغيير المعارف والاتجاهات الخاصة بالمستهدفين للوصول إلى أفضل صور الأداء الإنساني في ظل الأهداف المطلوبة. ويراد بها إحداث تغيير ما لمجموعة من الناس هم في حاجة لها، أو ربما نحن نحتاجها منهم. وبصورة عامة هو عملية تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية. وهدفه اكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الإنسان، كما يعرف بأنه يشير إلى تجهيز الفرد للعمل المثمر والاحتفاظ به على مستوى الخدمة المطلوبة. كما يشير الباحث إلى الشكل التالي المعبر عن سمات وخصائص رأس المال البشري على النحو التالي:

الشكل رقم (02): سمات وخصائص رأس المال البشري⁶



5- التطور التاريخي لرأس المال الفكري :

في سنة 1494م نشر مفكر مدينة البندقية يدعى Luca Pacioli أول كتاب في المحاسبة. واشتهر الكتاب، لأنه يبين كيفية استخدام القيد المزدوج في مسك الدفاتر الذي يجعل إدارة الشركات ممكناً؛ ومن دون هذا الكتاب، فإن المديرين التنفيذيين والمستثمرين، لم تتوافر لهم طريقة أخرى للحصول على رؤية واضحة للكثير من السلع والأموال التي تتدفق خلال العمل.

وبعد مرور خمسة قرون ظهرت صيحة على نطاق عالمي بأن خطة Pacioli لم تعد ذات جدوى، ويقول Judy Lewent المدير المالي في مؤسسة Mer التي تعتمد على المعرفة "Knowledge" إن النظام المحاسبي ال يستحوذ على أي شيء في الواقع."

و تؤيد هذا الاتجاه، الجمعية الملكية لتشجيع الفنون والصناعة والتجارة، ت التي عد Ben Franklin من بين زملائها، لأنه مهتم بدراسة المصادر التي تعزز نجاح الأعمال في الاقتصاد الجديد⁷.

و يمتلك Edvinsson القدرة على قياس الموجودات التي لا تظهر في الميزانية من خلال تحويل القيم الخفية إلى قيم ملموسة تتخذ صوراً يمكن وضعها، ومن خلال محادثة موجزة معتمداً على ثلاثة مبادئ توجه تفكيره، وهي:

1- إن قيمة الموجودات الفكرية تتجاوز قيمة الموجودات الملموسة بعدة مرات؛

2- إن رأس المال الفكري هو المادة الخام التي تتولد منها النتائج المالية. إن رأس المال البشري؛

3- إن رأس المال الفكري يتكون من رأس مال بشري ورأس مال هيكلي، وهو مصدر الابتكار والإبداع والتجديد.

في سنة 1995م، أشرفت منظمة Anderson Arthar لإستشارات الأعمال وبمشاركة المركز الأمريكي للإنتاجية والجودة American Productivity & Center Quality ، وهي منظمة بحوث ال تهدف للربح، على ندوة عن المعرفة الأساسية التي قدم فيها 53 بحثاً تحدث أصحابها عن المعرفة أمام 447 مشاركاً في الندوة المذكورة، وكذلك كبقية تقييم إدارة المعرفة المسجلة تجارياً وسبل خزن المعرفة وكلفتها.

وانطلاقاً من هذه الأهمية التي تمثلت بممارسات ومناقشات وندوات وبحوث لتحديد أبعاد رأس المال الفكري، وبيان طرق استثماره، جاء مؤتمر نيويورك، الذي عقد للمدة من (20-30) يونيو سنة 2000م، وأهم ما قيل في المؤتمر المذكور إن شركة IBM تستلم أكثر من بليون دولار سنوياً كعائد لبراءات الاختراع⁸.

من خلال ما ورد من المعلومات السابقة يمكننا الخروج بالمؤشرات الآتية :

1- بدأ الاهتمام بموضوع رأس المال الفكري في التسعينيات من القرن العشرين، وكانت البداية في سنة 1990م،

على يد صانع الأغذية Ralph Stayer ؛

2- شهدت السنوات التالية لسنة 1990م نشاطاً بحثياً في الموضوع المذكور، لمناقشة مفهوم الموضوع، وأبعاده وسبل قياسه، واستثماره؛

3- كانت نتيجة الجهود المبذولة ظهور مفاهيم جديدة ومؤثرة مثل: المنظمة المتعلمة، واقتصاد المعلومات، و عهد المعرفة، وعدت الموجودات المعرفية هي الأساس في تكوين وتطوير الموجودات المادية الأخرى؛

6- فلسفة رأس المال الفكري:

إن القيمة الحقيقية للدولة في رأس المال الفكري، أو أصولها المعنوية، وفي مصطلح رأس المال الفكري، إذ أن لرأس المال الفكري معنى لغوياً ومعنى اصطلاحياً، حيث نجد أن كلمة فكر مشتقة من الكلمتين اللاتينيتين inter ، وتعني بين، وضمناً تعني العلاقات و Lectio وتعني القراءة والمعرفة وعند إضافة Capital التي تعني مجموع مصطلح رأس المال الفكري الذي يشير إلى مفهوم العلاقات المكثفة المبنية على المعرفة التركيبية والكفاءات التي لها قدرة على توليد القيمة والتنمية⁹.

وقد يرى الكاتبان Greenberg, Jerald & Baron, Reobert بأن رأس المال الفكري هو قابليات المعرفة والعلم في المجتمع الاجتماعي، كالمنظمة، أو المجتمع الفكري، والتطبيق المهني، التي تمكن الفرد من العمل بأساليب جديدة معتمدة¹⁰.

وكذلك أشار Carla. C إلى أن رأس المال الفكري هو أصول الشركة المصرفية، التي تمثل القيمة الخفية الكامنة بين القيمة الدفترية، والقيمة السوقية للمؤسسة، ويحمل في طياته نطاقا واسعا من الأشياء كالمملكية الذهنية المتمثلة في براءات الاختراع، وحقوق الطبع، والنشر، والأصول الفكرية¹¹.

أما Lim, Lynn and peter Dallimore، فقد عرف رأس المال الفكري بأنه المعرفة الخارجة إلى حيز التطبيق، ومستثمرة لصالح المنظمة، لأن المعرفة تعد بمثابة أسلحة تنافسية في عصرنا هذا¹².

في حين أبدى عبيد رأيه، فقد عرف رأس المال الفكري بأنه المقدرة العقلية القادرة على توليد أفكار جديدة، ومناسبة وعملية (قابلة للتنفيذ)، وتمتع بمستوى عال من الجودة، وتمتلك القدرة على تحقيق التكافؤ والتناغم بين مكونات مختلفة، للوصول إلى الأهداف المنشودة. أي، هي المعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة.

كما عرف العتري رأس المال الفكري بأنه هو المعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة¹³.

بينما عرف الكاتبان Erikson و Nerdrum رأس المال الفكري بأنه القيمة الاقتصادية لفتتين من موجودات الشركة غير الملموسة، وهي المنظمة ورأس المال¹⁴.

وأخير أشار صالح إلى أن رأس المال الفكري هو جزء من رأس المال البشري للمنظمة، و يتمثل بنخبة من العاملين الذين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية، والتنظيمية دون غيرهم، وتمكنهم هذه القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة، أو تطوير أفكار قديمة تمكن المنظمة من توسيع حصتها السوقية، وتعظيم نقاط قوتها، وتجعلها قادرة على اقتناص الفرصة المناسبة. ولا يتركز رأس المال الفكري في مستوى إداري معين دون غيره، ولا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يتصف به¹⁵.

وبناء على ما تقدم، يرى الباحث ما يلي :

1- أسس المال الفكري يمثل قدرة عقلية ذات مستوى معرفي عال تمتلكها مجموعة محددة من العاملين دون غيرهم؛
2- رأس المال الفكري يمثل موجودات فكرية غير ملموسة لها الأثر الأكبر في زيادة الموجودات المادية الأخرى للشركة وتعظيمها؛

3- رأس المال الفكري يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للشركة والقيمة السوقية لها؛

4- رأس المال الفكري لا ينشأ من فراغ، بل يحتاج إلى بناء داخل الشركة يتضمن هذا البناء استقطاب، ثم صناعة، ثم تطوير، ثم المحافظة عليه؛

6-1- أهمية رأس المال الفكري :

نتيجة مراجعتنا وتحليلنا للبحوث والدراسات، أمكننا استنباط أهمية رأس المال الفكري المتمثلة بالنقاط الآتية:

1- يعد أرس المال الفكري السلاح الأساسي للمنظمة في عالم اليوم، لأن الموجودات الفكرية تمثل القوة الخفية التي تضمن البقاء للمنظمة¹⁶. وهذا ما أشار إليه Stewart ؛ فقد بين أن ثلثي الشركات المدرجة في قائمة الشركات الثرية البالغ عددها 511 شركة في سنة 1954م، قد اختفت، أو لم تعد كبيرة إلى درجة لتحفل بذكرى الأربعين لتأسيسها .

2- يعكس رأس المال الفكري في المؤسسة الميزة التنافسية لها، ولهذا السبب ما دعا جيروم ادانس Adanes Jerome ، مدير التعلم بشركة Shell البترولية بالقول: "نحن ملتزمون بأن نصبح منظمة متعلمة، ونعتقد أن الميزة التنافسية تكمن في قابلية المستخدمين للتعلم بشكل أسرع". وعلى هذا الأساس، فإن مؤسسة Gemini الاستشارية، والمتخصصة بإعادة هندسة محطات توليد الكهرباء، تقضي من ثالثة إلى ستة أشهر في الاستشارة، لأنها تؤمن أن المشاركة في رأس المال الفكري تعد ميزة تنافسية. ويقول: "Noble Jim نحن نتحدث عن التنافس من خلال الكفاءة، والكفاءة هي المعرفة. وإن عملاء مؤسسة Gemini هم شركات: موبيل، وسيجما ، ابريال الكيميائية، ومونسانتو ."

3- يمثل رأس المال الفكري كترا مدفون يحتاج إلى من يبحث عنه¹⁷، واستخراجه للوجود والممارسة. و يعد أحد أساليب استخراجه هو نشر المعرفة. ويؤيد Stewart ذلك بقوله: "إن الفكر الموجود في المنظمة يصبح رأس مال فكري عندما يمكن نشره للقيام بشيء لا يمكن إجراؤه، لأن رأس المال الفكري يحوي معرفة مفيدة.

4- كما أن رأس المال الفكري قادر على توليد ثروة خيالية من خلال قدرته على تسجيل براءات الاختراع، وهذا ما أكدته بحوث مؤتمر إدارة رأس المال الفكري (ICM) الذي عقد في نيويورك في يونيو العام 2000م. شركة وأهم ما قيل في المؤتمر المذكور إن شركة (IBM) تستلم أكثر من بليون دولار سنويا، كعائد لبراءات الاختراع¹⁸.

2-6- قياس رأس المال الفكري، وعالقه بأداء المنظمة :

تختلف مكونات رأس المال الفكري بحسب رؤية الكتاب والباحثين؛ ويؤكد على أن المنظمات الناجحة باتت تركز على قياس رأس المال الفكري، وهذه المنظمات تبحث باستمرار عن أفضل المقاييس القادرة على القياس الدقيق والصحيح لرأس المال الفكري. وهناك جهود كثيرة بذلت في قياس وتقويم رأس المال الفكري .

ويؤكد Petty & Guthrie على أهمية وضع وتحديد مؤشرات، ومقاييس دقيقة لقياس رأس المال الفكري، وهذه المؤشرات تلزم المنظمات الصغيرة ومتوسطة الحجم والكبيرة على حد سواء، إذ أن تميز المنظمات أصبح يعتمد بصورة كبيرة على فاعلية إدارتها لرأس المال الفكري. وتواجه الكثير من المنظمات إشكاليات حقيقية في قياس وتقويم رأس المال الفكري، خصوصا، تلك المنظمات التي تعتمد مؤشرات كمية مادية في القياس، مثل قياس التكاليف والأرباح والمبيعات والحصة السوقية والأصول المادية والإلتزامات المالية وغيرها.

ويرى Brown. H أن أغلب جهود الباحثين قبل منتصف التسعينات كانت رأس المال الفكري. وبعد ذلك، بدأت هذه الجهود تنحى منحى تركز على بعد وصفي آخر يركز على إدارة وقياس رأس المال الفكري¹⁹.

إن الأساليب المحاسبية التقليدية غير كافية لبناء التوجهات الإستراتيجية للمنظمة، ويجري استخدام مقاييس رأس المال الفكري كأداة تكميلية تساعد الإدارة على إدارة رأس المال الفكري. وتجري عملية القياس بالاعتماد على تقويم نقاط القوة والضعف في رأس المال الفكري، وفي ضوء عملية المقارنة المرجعية²⁰.

ويشير Larsen and Mouritsen إلى مجموعة من الفروق الأساسية بين نظام المحاسبة المالية، ونظام محاسبة رأس المال الفكري، وأهم هذه الفروق:

أ - في نظام المحاسبة المالية يجري تصنيف التعاملات على أساس التكلفة والإيرادات والأصول والإلتزامات، أما في نظام محاسبة رأس المال الفكري، فإنه يجري تصنيف التعاملات على أساس العاملين والعلماء والتكنولوجيا والعمليات؛

ب - في نظام المحاسبة المالية يجري التركيز على إجراء التحليل الذي يتعلق بالربحية والسيولة والمخاطرة والقدرة على الوفاء بسداد الديون، أما في نظام محاسبة رأس المال الفكري فإنه يجري التركيز على تحليل تصرفات الإدارة المتعلقة بقرارات الحفظ وأنشطة التأهيل. ويتكون رأس المال الفكري من العناصر التالية²¹:

الأصول البشرية (رأس المال البشري) - الأصول الفكرية - رأس المال الهيكلي - الملكية الفكرية (رأس مال التجديد) - رأس مال العلاقات.

ثانياً: تحسين الإنتاجية في المؤسسات الصناعية

عرفت الإنتاجية خلال الفترة 1940-1950 على أنها حجم المخرجات، أي أن الاهتمام كان بالوفرة أو الندرة العددية لموارد الإنتاج من حيث الكم، فالمؤسسة التي تستطيع أن تنتج أكثر هي التي تحقق إنتاجية عالية، وفي سنة 1960 وأوائل سنة 1970، كانت الإنتاجية تعني كفاءة العمليات وخفض التكلفة²²، أما في الثمانينات من القرن الماضي، فإن مصطلح الإنتاجية والجودة أصبحا يستخدمان معاً للتحسينات الكلية على مستوى المؤسسة²³. أما مفهوم الإنتاجية في التسعينات من القرن الماضي، فقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم إدارة الجودة الشاملة والاهتمام بتنمية الموارد البشرية ورفع درجة جودتها من خلال برامج التدريب والتعليم²⁴. وتعرف كذلك بأنها "النسبة بتُ المخرجات (السلع والخدمات) إلى المدخلات (الموارد المستخدمة)، فهي تعني مخرجات ساعة عمل الفرد²⁵"، والإنتاجية تعبر كذلك عن "العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية²⁶".

وتجدر الإشارة إلى أنه ولكثرة البحوث والدراسات في هذا المجال أضحت للإنتاجية مفاهيم متعددة، فالبعض من الباحثين كان ينظر لها على أنها مقياس لكفاءة العامل، والبعض الآخر يرى بأنها المخرجات المطلوب تحقيقها من مجموعة الموارد، وبالنسبة لآخرين فإن الإنتاجية مرادفة لكلمة الرفاهية، كما ربطها البعض بعامل الزمن²⁷.

وبالرغم من الاختلاف في وجهات النظر بشأن الإنتاجية إلا أنه يمكن تحديد مفهومها بشكل عام على أنها: "الاستخدام الكفء للموارد (العمل، رأس المال، الأرض، المعدات، الطاقة، المعلومات) ... وذلك لإنتاج السلع والخدمات²⁸"، أي أنها تلك العلاقة بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية - لإنتاج سلعة أو خدمة - وبين الناتج من تلك العملية الإنتاجية²⁹.

فالإنتاجية هي مقياس كمي وكيفي للإنجاز، يأخذ في الاعتبار القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق تحويل المدخلات إلى مخرجات بأقل تكلفة ممكنة، فهي مقياس لنجاح أو فشل إدارة المؤسسة في إنتاج السلع والخدمات من حيث الكمية والجودة والاستخدام الأمثل للموارد³⁰. وبناءً على ذلك نجد أن الإنتاجية تشمل جانبين أساسيين هما: ³¹
- فعالية الأداء - كفاءة الأداء.

كما تقدم يمكن أن نلمس أهمية الإنتاجية بالنسبة للمورد البشري والمؤسسة فيما يلي³².

فأما بالنسبة للمورد البشري فإن إنتاجيته تعكس مدى مساهمته في العمل الذي يؤديه والمقدار الذي يعطيه من جهده وعمله ومهارته إلى جانب عنايته ورغبته، في القيمة المضافة إلى المنتج النهائي، فإذا زادت إنتاجية المورد البشري فإن ذلك معناه زيادة مساهمته وأهمية الدور الذي يلعبه في وظيفته ومن ثم مجتمعه، وإذا انخفضت كانت دليلاً على قلة هذه المساهمة وانخفاض أدائه للدور المكلف به، ما يتسبب في بعض الأحيان في تراجع وانخفاض الأداء الاقتصادي للمؤسسة .

1- إنتاجية المورد البشري كمؤشر لإنتاجية المؤسسة

لقد اهتمت معظم الدراسات الخاصة بالإنتاجية بدراسة إنتاجية العمل دون سواه من عناصر الإنتاج سواء كان من خلال عدد العاملين الكلي أو عدد العاملين في كل تخصص على حدة، حيث اتفقوا على أنه حينما تذكر كلمة إنتاجية منفردة فيكون المقصود بها إنتاجية الموارد البشرية والتي تعتبر كمؤشر لإنتاجية المؤسسة، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

1-1- على المستوى القومي

- إن المورد البشري هو المورد الأساسي في التنمية، فتقدم أي مجتمع أو تخلفه إنما يرجع أساساً إلى الموارد البشرية فيه ومدى المعرفة المتاحة لسكانها أو طاقاتهم ومدى تدريبهم لاستعمال المعدات الرأسمالية بكفاءة؛
- إنتاجية العمل هي أهم مقاييس تقدم الدولة في وقت من الأوقات، كما أنها من أهم الطرق لزيادة الدخل القومي وزيادة دخل المورد البشري وارتفاع مستوى المعيشة.

1-2- على مستوى المؤسسة الاقتصادية

يعد قياس الإنتاجية ذو أهمية كبيرة في جميع المؤسسات الاقتصادية سواء كانت هذه المؤسسات تنتمي للقطاع العام أو الخاص، ويرجع ذلك لإمكانية استخدام هذا المقياس كأداة لتقييم أداء الموارد البشرية وتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ككل، ومعرفة مدى استخدام طاقات وقدرات العاملين لديها في جميع تخصصاتهم، ومن ثم يمكن للمؤسسة حصر الطاقات العاطلة لكل وحدة إنتاجية وعلى مستوى كل تخصص، كما أن قياس الإنتاجية الفعلية والمعمارية يمكن من تطوير نظم الحوافز المطبقة في المؤسسة، بالإضافة إلى أن توافر البيانات الفعلية والتقديرية الخاصة بالإنتاجية لعدة سنوات متتالية يساعد الإدارة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وإمكانية تعظيم الفوائد بسبب انخفاض التكاليف وتقليل الفاقد، والتي يمكن استخدامها في تنمية وتطوير المنتجات وتحديث الإنتاج وتحسين ظروف العمل.³³

2- العوامل المؤثرة على إنتاجية المورد البشري

تتأثر الإنتاجية بالعديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات، وفي هذا الصدد قسمت لنا الدراسة التي قام بها مجموعة من الباحثين في منظمة العمل الدولية العوامل المؤثرة على الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات يمكن أن تؤثر على المؤسسات بصفة عامة وتشمل: مجموعة العوامل البيئية المحيطة بالمؤسسة، مجموعة العناصر الفنية والتنظيمية (مناخ العمل) والموارد البشرية. هذه الدراسة أوضحت أهمية المورد البشري كمحدد أساسي للإنتاجية في المؤسسات باعتباره عنصراً حاكماً في إدارة واستخدام باقي العناصر في المؤسسة والتي تعتمد على مدى توافر القدرة والرغبة في العمل، ومدى توافر المهارات والقدرات العالية من خلال برامج التنمية التي تستفيد منها الموارد البشرية واللازمة لاستخدام العناصر المادية الحديثة والمستخدمة بنجاح، وبالتالي يتضح لنا أن إنتاجية المورد البشري هي محصلة تفاعل العناصر التالية³⁴:

- مدى توافر القدرة على الأداء مثل: السن، الجنس، المعرفة، الخبرة؛

- الرغبة في الأداء والتي تعكس مقدار الجهد المبذول من قبل العامل؛

- المناخ التنظيمي المساعد على العمل؛

- اختيار جودة عالية للمورد البشري والتي تعكس مجموعة من المهارات السلوكية التي تحتاجها الموارد البشرية لتأدية وظائفهم بكفاءة.³⁵

إذن ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن رفع معدلات إنتاجية المورد البشري لا بد وأن يتم من خلال إتباع العديد من السياسات والبرامج المتكاملة لتنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية بها، ورفع درجة جودتهم، وتوفير المناخ المناسب الذي يساعد على تحسين مستوى أدائهم وزيادة إنتاجيتهم، ففي ظل اقتصاد السوق الذي يتصف بندرة الموارد البشرية عالية الجودة، أصبحت تنمية هذه الأخيرة ورفع درجة جودتها من الأمور الهامة والواجب توافرها والاهتمام بها من قبل المؤسسات . هذه الأخيرة التي تعمل على توفير برامج التدريب والتعليم لمواردها البشرية، فتحدد احتياجاتهم التدريبية والمواقع التي تتطلب الحاجة لذلك، ثم تعمل على تحديد أهداف البرنامج التدريبي كما يلي.³⁶

2-1- يجب تدريب العاملين في قسم الإنتاج على:

- تشغيل جميع الآلات الموجودة بالقسم (إلى درجة الإحادة والإتقان)؛

- الإلمام بإجراءات وتوقيت صيانة جميع الآلات الموجودة بالقسم؛

- إنتاج عدد(س)وحدة من المنتج خلال(ص)من الوقت بدرجة خطأ لا تتجاوز(خ)وبالتالي تحسين الإنتاجية مقارنة بما كانت عليه السنة الماضية على سبيل المثال.

2-2- يجب تدريب المهندسين على:

- فك وتركيب جميع الأجهزة الموجودة بقسم الإنتاج خلال وقت قدره(ص) بدرجة إحادة قدرها(ج)؛

- تدريب العاملين على تشغيل جميع الآلات الموجودة بالقسم؛

- تأكيد الجودة وفحص الإنتاج الخارجي بمعدل(ل)وحدة خلال زمن قدره(ص) ساعة.

استنادا لما تقدم وعلى اعتبار أن التدريب يعد مدخلا من مداخل تنمية الموارد البشرية، فهو يمثل استثمارا ذو مردود إيجابي على الموارد البشرية والمؤسسات والمجتمع، لذا فعند التخطيط له وتنفيذه لا بد أن تراعى مبادئ الكفاءة والفعالية والإنتاجية، فالكفاءة هنا تعني أداء الأعمال مع مراعاة الاقتصاد في كلفة النفقات، وتنصب على أداء الأشياء بشكل دقيق ومنظم³⁷، ويقصد بالاقتصاد أن يتم تقدير كلفة الأعمال التي تنفق في تصميم وتنفيذ التدريب، والكلفة نوعان كلفة إنمائية وهي كلفة تخطيط وإنتاج البرامج التدريبية، وكلفة تشغيلية وتشمل الوقت والجهد والمال اللازم لتقديم البرامج التدريبية.

كما لا يفوتنا أن ننوه إلى أهمية التدريب المهني في إعداد الموارد البشرية، والذي يؤدي لرفع الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد من خلال تعليمهم على حسن استخدام أدوات ووسائل العمل وتنمية مهاراتهم وخبراتهم ورفع كفاءتهم الإنتاجية، وتحسين الأداء الوظيفي والفني لهم، كما تساهم في تطوير كفاءة وإنتاجية وربحية المؤسسات بشكل عام.³⁸ لذلك فإن إدراك التفاعل والتأثير المتبادل بين التدريب والإنتاجية تكمن في تحديد وتوضيح مفهوم تنمية إنتاجية الموارد البشرية التي يعتبرها البعض بأنها تشكل جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن مهارات الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار البشري من خلال التعليم والتدريب، التغذية والصحة، فقد أكد الباحثون بأنه بات واضحا بأن الاستثمار الرأسمالي هو شرط ضروري لدعم القوى العاملة، ولكنه ليس كافيا لأن هناك ما هو أهم وهو التعليم المستمر والتدريب اللذان يعدان ركنان مهمان من أركان تنمية الموارد البشرية.³⁹

ثالثاً: بيان و تحليل نتائج الدراسة الميدانية لمؤسسة صيدال فرع أنتيبوتكال -المدية-

يقوم أي بحث علمي على أساس مجموعة من الخطوات و القواعد العامة التي تتلاءم مع طبيعة هذا البحث، والتي تمنح الباحث إمكانية القيام بالتحليل العلمي والموضوعي للمعطيات التي تم جمعها من ميدان البحث. إن نوعية البيانات المراد جمعها و طبيعة الدراسة نفسها هي التي أدت بنا إلى استعمال أداة الدراسة التطبيقية المعتمدة و المتمثلة في الاستبيان. و الاستبيان هو وسيلة من وسائل جمع البيانات، و يأتي ذلك عن طريق استمارة تضم مجموعة من العبارات المكتوبة حول موضوع البحث، و التي توجه للأفراد بغية الحصول على بيانات موضوعية كمية و كيفية.

1- الإطار المنهجي للدراسة

1-1- مجال الدراسة:

1-1-1- المجال المكاني: اقتصرت حدود الدراسة على مجموعة من المديريات والتي يبلغ عددها 08: مديرية إنتاج المواد الأولية، مديرية مراقبة النوعية، مديرية التقنيات الصيدلانية، مديرية الاختصاصات، مديرية مراقبة الجودة، مديرية الموارد البشرية، مديرية المنافع العامة، مديرية التموين والتجارة. وكذا الخلايا التي يتكون منها فرع أنتيبوتيكال بالمدية.

1-1-2- المجال الموضوعي: تناولت هذه الدراسة البحث في مدى اهتمام الفرع "أنتيبوتيكال" برأس المال الفكري، وذلك من خلال البحث في محورين أساسيين وهما:

- واقع رأس المال الفكري في الفرع. - تحسين الإنتاجية.

2- عينة الدراسة:

من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هي حصر مجتمع البحث، وهذا الأخير يتكون من جميع المفردات التي تشكل مشكل الدراسة، وقد يختلف عددهم أو حجمهم حسب هدفها ودرجة دقتها.

وفي دراستنا هذه، مجتمع البحث يشمل 08 مديريات والتي كان عدد العمال بها (300)، على اختلاف مستوياتهم، وقد كان حجم العينة يمثل في 60 فرد والذين مثلوا نسبة (20%)، من مجتمع الدراسة. و قد تم اختيار هذه العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة الأصلي و خاصة الذين لهم علاقة بإدارة الموارد البشرية والإنتاج.

3- أدوات وأساليب الدراسة الميدانية:

3-1-1- أدوات الدراسة:

أ- بناء الاستبانة:

بالاعتماد على بعض الدراسات و المراجع ، تم تصميم الإستبيان لغرض جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وبعد إجراء التعديلات المقترحة تم توزيعها على عينة الدراسة من المديرين و بعض الإطارات و رؤساء المصالح، و قد تم توزيع 60 استبانة على أفراد عينة الدراسة، و بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة 47 استبانة، أي بنسبة 78.33%، و تم استبعاد 7 استبانة لعدم استكمالها، حيث جرى فعليا تحليل 40 استبيان.

حيث اشتمل الاستبيان على 05 نقاط بمقياس ليكرت و التي تدرجت حسب المعايير كما يلي:

أوافق بشدة بدرجة: 5 - أوافق بدرجة: 4- محايد بدرجة: 3- لا أوافق بدرجة: 2- لا أوافق بشدة بدرجة: 1.

وحتى يمكن قياس الاتجاهات لأفراد العينة، تم إعطاء نقاط لهذه الاختبارات، وقسم السلم إلى ثلاثة مجالات لتحديد درجة الموافقة: المجال [1- 2.33] منخفضة- المجال [2.34 - 3.66] متوسطة- المجال [3.67 - 5] مرتفعة.

ب - الاتساق الداخلي:

لحساب الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة تم حساب معامل ارتباط درجة كل عبارة من عبارات المحاور الثلاث مع المحور الذي تنتمي إليه وتبيان الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة الثلاثة.

جدول رقم: (02) يوضح معاملات ارتباط العبارات التي تصف واقع رأس المال الفكري في الفرع دال عند مستوى (0.01)

العبارة رقم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الارتباط معامل	0.512**	0.617**	0.688**	0.603**	0.102	0.899**	0.601**	0.734**	**0.722	**0.709

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً من الاستبانة و spss

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات التي تصف واقع رأس المال الفكري في الفرع والدرجة الكلية لهذا المحور جميعها دالة إحصائية عند مستوى (0.01)، ماعدا العبارة رقم (5) فهي غير دالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وأن قيم معاملات الارتباط جميعها موجبة وتتراوح بين (0.512) إلى (0.899) وهذا يشير إلى التجانس الداخلي بين العبارات التي تصف واقع رأس المال الفكري في الفرع.

جدول رقم: (03) يوضح معاملات ارتباط العبارات التي تصف تحسين الإنتاجية دال عند مستوى (0.01)

العبارة رقم	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22
الارتباط معامل	0.767**	0.705**	0.798**	0.732**	0.544**	0.601**	0.678**	0.489**	0.591**	0.603**	0.797**	0.754**

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً من الاستبانة و spss

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات ارتباط العبارات التي تصف مستوى تحسين الإنتاجية في الفرع والدرجة الكلية لهذا المحور جميعها دالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وأن قيم معاملات الارتباط جميعها موجبة وتتراوح بين (0.489) إلى (0.798) وهذا يشير إلى التجانس الداخلي بين العبارات التي تصف مستوى تحسين الإنتاجية.

ج - ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الاستبانة بمحوريها والاستبانة ككل بحساب قيمة ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات الاستبانة والجدول التالي يوضح معاملات الثبات ألفا / كرونباخ.

جدول رقم (04) معاملات ثبات أبعاد الاستبانة

الاستبانة	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول	0.80
المحور الثاني	0.81
الاستبانة ككل	0.89

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً من الاستبانة و spss.

يوضح جدول أعلاه قيم معاملات الثبات لمحوري الاستبانة والاستبانة ككل، ويتضح من قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول وهي (0.80) حيث أنها قيمة عالية جداً وهذا يؤكد ثبات هذا المحور وإمكانية الاعتماد على نتائجه والاستفادة منها في التفسير والمناقشة. كما تدل قيمة ألفا كرونباخ للمحور الثاني وهي (0.81) هي عالية مما يؤكد ثبات هذا المحور. ويتضح من قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل وهي (0.89) وهي قيمة عالية جداً، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج الاستبانة والاستفادة من نتائجها في التفسير والمناقشة.

د- الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة و تحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام برامج التحليل المسمى بالحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS، و ذلك من أجل حساب:

- التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه محاور الدراسة الثلاثة.

- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مدى الاتساق الداخلي لأداء الدراسة.

- معامل ثبات ألفا كرونباخ لحساب معامل ثبات محاور الاستبانة الثلاثة بالإضافة إلى الاستبانة ككل.

- تحليل التباين الأحادي "ف" ANOVA لتحديد دلالة الفروق والاختلافات بين استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف متغيرات الدراسة (الجنس، العمر، مدة الخدمة، المستوى الدراسي)، والتي تكون عند مستوى دلالة (0.05) فأقل.

2- عرض نتائج الدراسة

2-1- بيان و تحليل النتائج المتعلقة بالجزء الأول

يتم في هذا الجزء عرض البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية و الوظيفية لعينة الدراسة و تشمل: الجنس، العمر،

مدة الخدمة، المستوى الدراسي. جدول رقم (05): الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	22	55
	أنثى	18	45
العمر	أقل من 25 سنة	2	5
	من 25 سنة إلى 29 سنة	6	15
	من 30 سنة إلى 34 سنة	14	35
	من 35 سنة إلى 39 سنة	6	15
	من 40 سنة إلى 44 سنة	8	20
	من 45 سنة فأكثر	4	10
مدة الخدمة	أقل من 05 سنوات	10	25
	من 05 إلى 09 سنوات	14	35
	من 10 إلى 14 سنة	3	7.5
	من 15 سنة فأكثر	13	32.5
المستوى الدراسي	أقل من الثانوي	3	7.5
	الثانوي أو ما يعادله	12	30
	جامعي	18	45
	دراسات عليا	7	17.5

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً من الاستبانة و spss.

2-2- بيان و تحليل النتائج المتعلقة بالجزء الثاني

2-2-1- واقع رأس المال الفكري في مؤسسة صيدال فرع أنتيبوتيكال - المدية -

لمعرفة ذلك تم تحديد التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الذي يصف العبارات الخاصة بواقع رأس المال الفكري في الفرع، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية لحساب ترتيبات العبارة وفق قيمة المتوسط الحسابي، والجدول التالي يبين النتائج التالية:

جدول رقم (06) يوضح استجابات عينة الدراسة اتجاه العبارات التي تصف واقع رأس المال الفكري في مؤسسة صيدال فرع أنتيبوتيكال - المدينة - للمحور الأول

الرقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
01	لرأس المال الفكري أهمية بالغة لدى مؤسستكم	1	2	2	4	4	8	8	1	3	6	3.68	1.2	1	مرتفعة
02	تقوم المؤسسة بتطوير نشاطات رأس المال الفكري	6	1	2	5	1	2	7	1	1	2	3.58	0.95	2	متوسطة
03	للرأس المال الفكري مصلحة تقوم بتقييم أعماله	5	1	2	4	1	2	7	1	4	8	3.32	1.09	4	متوسطة
04	تسعى المؤسسة لجلب الكفاءات التي تمتلك المهارة والقدرة	7	1	1	2	1	2	1	3	3	6	3.1	1.16	7	متوسطة
05	استعمال معايير ومواصفات معينة لإختيار الأفراد وتنمية قدراتهم	5	1	1	3	1	2	1	2	4	8	3.1	1.16	7	متوسطة
06	هل هناك معاملة خاصة للعمال المبدعين	2	4	1	2	1	3	1	2	5	1	2.86	1.05	9	متوسطة
07	العاملين لهم معارف ومهارات تتوافق مع وظائفهم	6	1	1	3	1	2	1	2	4	8	3.14	1.16	6	متوسطة
08	هناك بعض المنازعات بين العاملين	7	1	2	4	1	2	7	1	6	1	3.30	1.23	5	متوسطة
09	للإدارة العليا إستراتيجية معينة فيما يخص رأس المال الفكري في المؤسسة	8	1	2	4	1	2	3	6	5	1	3.52	1.14	3	متوسطة
10	للإدارة العليا تقارير شهرية و سنوية تقدمها عن رأس مالها الفكري	5	1	1	3	9	1	1	2	9	1	2.98	1.37	8	متوسطة
-	المجموع العام											3.29	0.82	-	متوسطة

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الاستبيان و برنامج SPSS.

- تبين نتائج المجموع العام: إلى أن المتوسط الحسابي الكلي 3.29 و الذي يقع بين [2.34 - 3.66] إذا درجة الموافقة متوسطة، يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون إلى حد ما أن المؤسسة تهتم بالرأس المال الفكري إلى حد ما، ووذالك حسب درجات الموافقة المبينة في الجدول، ولكن بتشتت صغير لإجابات أفراد العينة (الانحراف المعياري 0.82).

- نستنتج من ترتيب قيم المتوسطات الحسابية أن المؤسسة تهتم بالرأس المال الفكري وتولييه أهمية بالغة، كما أنها تقوم بتطوير نشاطات رأس المال الفكري، غير أنه لا توجد للإدارة العليا تقارير شهرية و سنوية تقدمها عن رأس مالها الفكري، و أن المؤسسة لا تعامل المبدعين معاملة خاصة.

2-2-2- تحسين الإنتاجية في مؤسسة صيدال فرع أنتيبوتيكال

الخاصة بمستوى تحسين الإنتاجية في الفرع، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية لحساب ترتيبات العبارة وفق قيمة

المتوسط

الحسابي، والجدول التالي يبين النتائج التالية:

جدول رقم (07) يوضح استجابات عينة الدراسة اتجاه العبارات التي تصف تحسين الإنتاجية لمؤسسة صيدال فرع أنبوتيكال - المدينة - للمحور الثاني

الرقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لاأوافق		لاأوافق بشدة		الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
11	تلبية رغبات ومتطلبات الزبائن من أولويات المؤسسة	12	24	24	24	7	14	6	12	1	2	3.80	6	مرتفعة
12	المنتجات المسوقة لها جودة ومواصفات محددة ومتميزة	15	30	23	46	8	16	4	8	0	0	3.98	2	مرتفعة
13	تبيع المؤسسة منتجاتها بالمواصفات المطلوبة	14	28	30	60	6	12	0	0	0	0	4.16	1	مرتفعة
14	تصل المنتجات للزبون في وقتها المحدد	8	16	29	58	8	16	5	10	0	0	3.80	6	مرتفعة
15	لكل عامل مسؤولية تلزمه بتحسين الجودة وبالتالي الرفع من مبيعات المؤسسة	12	24	24	48	7	14	5	10	2	4	3.78	7	مرتفعة
16	المنافسة من المؤسسات الأخرى لها أثر إيجابي على جودة منتجاتكم	12	24	20	40	12	24	5	10	1	2	3.74	8	مرتفعة
17	رضا الزبون هو أهم إستراتيجية تتبعها المؤسسة فيما يخص الإنتاج	15	30	26	52	5	10	4	8	0	0	3.96	3	مرتفعة
18	للمؤسسة منتجات ذات جودة عالية	16	32	18	36	9	18	5	10	2	4	3.82	5	مرتفعة
19	هناك ميزانيات تقديرية للإنتاج	9	18	18	36	12	24	6	12	5	10	3.40	9	متوسطة
20	لمنتجات مؤسستكم رواج واسع في السوق المحلي وحتى الدولي	7	14	21	42	9	18	10	20	3	6	3.38	10	متوسطة
21	تعتبر الرقابة على المنتجات المسوقة ذات أهمية كبيرة لدى مؤسستكم	19	38	24	48	3	6	4	8	0	0	4.16	1	مرتفعة
22	ارتفاع أداء العاملين وجودة منتجاتكم سبب في تطور مبيعاتكم	9	18	27	54	3	6	7	14	4	8	3.84	4	مرتفعة
-	المجموع العام											3.68	-	مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الاستبيان و برنامج SPSS.

- تتبين نتائج المجموع العام: إلى المتوسط الحسابي الكلي 3.68 و الذي يقع بين [3.67- 5] فدرجة الموافقة مرتفعة، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على لتحسين الإنتاجية مكانة معتبرة في الفرع، ولكن بتشتت صغير لإجابات أفراد العينة (الانحراف المعياري 0.83).

- نستنتج من ترتيب قيم المتوسطات الحسابية أن الرقابة على المنتجات المسوقة ذات أهمية كبيرة لدى المؤسسة، إضافة إلى أن منتجات المؤسسة المباعة ذات موصفات مطلوبة، وبالتالي فإن المؤسسة تهتم بتحسين الإنتاجية، ولكن هناك مشكل فيما يخص رواج منتجات المؤسسة في السوق العالمية، إضافة إلى عدم وجود ميزانيات تقديرية للإنتاج.

3- اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الآتي يمكن تحديد صحة أو عدم صحة الفرضيات التي وضعت فيما يخص الدراسة.

3-1- الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على ما يلي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على تحسين الإنتاجية لمؤسسة صيدال عند مستوى دلالة 0,05.

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على تحسين الإنتاجية لمؤسسة صيدال عند مستوى دلالة 0,05.

ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا اختبار تحليل الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (08): نتائج اختبار الانحدار لرأس المال الفكري وتحسين الإنتاجية لمؤسسة صيدال

المتغير: المستقل التدريب الوظيفي					البيان
مستوى Sig المعنوية	الحسوبة t	معامل الانحدار B	معامل R2 التحديد	الارتباط R	المتغير التابع: الرفع من الأداء التسويقي لمؤسسة صيدال
0,00	0,912	0,351	0,668	0,702	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يوضح الجدول أعلاه أثر رأس المال الفكري على تحسين الإنتاجية لمؤسسة صيدال، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط $R=0.702$ بين الرأس مال الفكري و تحسين الإنتاجية مما يوضح قوة العلاقة بين هذين المتغيرين.
- بلغ معامل التحديد $R^2=0.639$ أي أن ما قيمته 0.668 من التغيرات في المبيعات ناتجة عن التغير في رأس المال الفكري، كما بلغت قيمة معامل الانحدار $B= 0.216$ وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في رأس المال الفكري يؤدي إلى الزيادة في الإنتاجية للمؤسسة بقيمة 0.351، كما بلغت قيمة t المحسوبة 0.912 وهي دالة عند مستوى المعنوية 0.00.

ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على تحسين الإنتاجية لمؤسسة صيدال عند مستوى دلالة 0,05.

3-2- الفرضية الرئيسية الثانية: والتي تنص على ما يلي:

1- H_0 : لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاتجاهات إجابات العينة حول واقع رأس المال الفكري تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

2- H_1 : يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لاتجاهات إجابات العينة حول واقع رأس المال الفكري تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

لاختبار هذه الفرضية استخدمنا اختبار تحليل التباين الأحادي one-way-anova للتحقق من وجود تباين ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الإجابات حول واقع رأس المال الفكري تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

جدول رقم (09): نتائج التباين حسب المتغيرات الشخصية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	Sig مستوى المعنوية
الجنس	بين المجموعات	3.122	0.285	0.512	0.961
	داخل المجموعات	8.873	0.430		
السن	بين المجموعات	46.091	2.502	1.289	0.142
	داخل المجموعات	61.981	2.603		
مدة الخدمة	بين المجموعات	22.766	1.299	0.801	0.476
	داخل المجموعات	31.561	1.522		
المستوى الدراسي	بين المجموعات	13.398	0.409	1.045	*0.041
	داخل المجموعات	15.912	0.477		

من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS (*) وجود اختلاف دال معنوياً عند مستوى دلالة $a \geq 0,05$.

- انطلاقاً من نتائج الجدول يمكن تحليل تباين اتجاهات الإجابات حول واقع رأس المال الفكري وفقاً للخصائص الشخصية لمؤسسة صيدال التي يتميزون بها كما يلي:
- يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في اتجاهات الإجابات حول واقع رأس المال الفكري تعزى إلى متغير المستوى الدراسي، وذلك لكون مستوى الدلالة (المعنوية) المحسوبة ($\text{sig} = 0.041$) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) فإجابات أفراد العينة تختلف باختلاف الفئة العمرية التي ينتمون إليها.
 - لا يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في اتجاهات الإجابات حول واقع رأس المال الفكري إلى متغيرات الجنس و السن و مدة الخدمة .

4- استنتاج الدراسة الميدانية:

- نتائج مستمدة من وصف خصائص العينة:
 - نسبة كبيرة من العمال ذكور : 55%.
 - نسبة كبيرة من العمال تتراوح أعمارهم بين 30 - 34 سنة : 35%.
 - نسبة كبيرة من العمال مدة خدمتهم تتراوح من 15 سنة فأكثر: 32.5%.
 - نسبة كبيرة من العمال لديهم مستوى جامعي : 45%.
- نتائج مستمدة من تحليل إجابات أفراد العينة:
 - المتوسط الحسابي لواقع رأس المال الفكري كان متوسطاً قدر ب 3.29.
 - المتوسط الحسابي لتحسين الإنتاجية كان متوسطاً قدر ب 3.68 .
- نتائج مستمدة من اختبار الفرضيات:
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال الفكري على تحسين الإنتاجية لمؤسسة صيدال عند مستوى دلالة (0.05).
 - يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في اتجاهات الإجابات حول واقع رأس المال الفكري يعزى إلى متغير المستوى الدراسي، وذلك لكون مستوى الدلالة (المعنوية) المحسوبة ($\text{sig} = 0.041$) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).
 - لا يوجد تباين ذو دلالة إحصائية في اتجاهات الإجابات حول واقع رأس المال الفكري لمتغيرات الجنس و السن و مدة الخدمة.

خاتمة:

تناولنا لموضوع " رأس المال الفكري ودوره في تحسين إنتاجية المؤسسات الصناعية "دراسة ميدانية"، وتوصلنا بعد الإطار النظري للدراسة، ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على إحدى الشركات الصناعية العاملة في مجال الادوية بالجزائر إلى مجموعة من النتائج منها:

- إنه في ظل تزايد المنافسة بين المنظمات، فقد أصبح من الواجب على كل منظمة تحقيق مزايا تنافسية وعناصر تفوق على منافسيها، ويتحقق ذلك بإتباعها استراتيجيات تهدف إلى تقديم منتج غير قابل للتقليد من قبل المنافسين.
- إن رأس المال الفكري هو الركيزة الأساسية لبناء التقدم الاقتصادي بصفة عامة، وتميز المنظمات بصفة خاصة.
- أن القيمة الحقيقية للمنظمات تعتمد على ما تمتلكه من رأس مال فكري، والذي يتمثل في مخزون المعرفة لدى العاملين والتي يمكن تحويلها إلى قيمة.
- إن القرارات المتعلقة برأس المال الفكري هي قرارات إستراتيجية باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف المنظمة.
- إن أهم مصدر لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمات الحالية هو ما تمتلكه من معرفة ومهارات ذهنية تحقق لها التفوق على المنافسين.
- أما النتيجة الميدانية فتشير إلى أن الاهتمام برأس المال الفكري بمتغيراته الخمسة لا يحظى بالاهتمام الكافي، حيث إنه لم يرتق لدرجة الاهتمام المتقدمة، نظراً لوقوع ثلاثة من المتغيرات في الفئة المتوسطة وهي (الاستقطاب، والتنشيط، والحفاظة على رأس المال الفكري)، ووقوع باقي المتغيرات وهي (الصناعة، والاهتمام بالعملاء) في الفئة العالية، وهو ما انعكس على جعل الإنتاجية تقع في المستويات العليا.
- ويمكننا كذلك صياغة بعض التوصيات:
- إضفاء البعد الاستراتيجي لجهود التنمية البشرية والتدريب وذلك لتنمية طاقات الإبداع والابتكار لدى العاملين في المنظمات بصفة عامة، وفي الشركة محل الدراسة بصفة خاصة.
- المحافظة على رأس المال الفكري باعتباره ثروة قيمة تمتلكها المنظمات لأنها تسهم في زيادة قيمتها السوقية.
- العمل على استقطاب وصناعة وتنشيط رأس المال الفكري ودعم استمراريته وتجده.
- الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة برأس المال الفكري حتى يتسنى للمنظمات التعرف أكثر على كيفية استثماره بالصورة التي تسهم في تعظيم قيمتها السوقية.
- على الشركات بصفة عامة والشركة محل الدراسة بصفة خاصة العمل على الاهتمام برأس المال الفكري لدوره الهام في تحسين إنتاجيتها.

الهوامش و المراجع:

- ¹-العززي صالح، رأس المال الفكري (الثروة الحقيقية لمنظمات اعمال القرن الحادي والعشرون، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 25، 2009، ص 59.
- ²-السلمي علي، إدارة الموارد البشرية (منظور استراتيجي)، دار غريب، القاهرة، 2008، ص 72.
- ³-إعداد الباحث استنادا على المرجع: السلمي علي، مرجع سبق ذكره، ص 70.
- ⁴-ياسين، سعد غالب، إدارة المعرفة (المفاهيم، النظم، التقنيات)، دار المناهج للنشر، 2008، ص 65.
- ⁵-جاك فيليب، رون ستون، الاستثمار البشري، ترجمة مركز بيميك، مركز بيميك للنشر، القاهرة، 2006، ص 53.
- ⁶- إعداد الباحث اعتمادا على المرجع: جال فيليب، رون ستون، مرجع سبق ذكره، ص 54.
- ⁷- N.A; Answer Think Acquires Exult process Intelligence center, Hackett Benchmarking Expands Intellectual capital with subscription offering, Divestiture Enhances Exults focus on core Business, PR Newswire. P04.
- ⁸-Koenig,M.; The Resurgence of Intellectual Capital, The Emphasis shifts Measurement to Management, Infor mation Today, vol 17, 2000, p10.
- ⁹-المعاطية، صالح لافي، علاقة رأس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 34.
- ¹⁰-Greenberg, Jerald& Baron, Reobert, Behavior in organizations, seventh edition prentice-hal, New York, 2000, p156.
- ¹¹-Carla C, Perception of Knowledge Management and intellectual capital in banking industry. Journal of Know Ledge Management , England, V. 12 , N.3, p 190.
- ¹²-Lim,Lynn and peter Dallimore, Intellectual capital: Management Attitudesin service industries, Journal of Intellectual capital. Vol 181, 2004, p89.
- ¹³-العززي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 45.
- ¹⁴-Mouritsen.J,and H.Larsen, Beadingan, Intellectual capital ststement: Describing and prescribing knowledge Management strategies Journal of Intellectual capital,vol 15.2001, p67.
- ¹⁵-العززي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 46.
- ¹⁶-Koenig,M.; Op.cit, p19.
- ¹⁷-العززي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 54.
- ¹⁸-Koenig,M.; Op.cit, p38.
- ¹⁹-Brown, H. Organizational Culture. Human Relations, V.55, USA, 2005, P.32.
- ²⁰-Harrison, S, & sulliran, profiting form Intellectual capital Learning form Leading companies, Journal of Intellectual capital, vol 38,No 1, 2000, p50.
- ²¹-Mouritsen.J,and H.Larsen, Beadingan, Intellectual capital ststement: Describing and prescribing knowledge Management strategies Journal of Intellectual capital,vol 15,2001, p15.
- ²²-محمد سمير أحمد، الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 109.
- ²³-Robert Landel, Managing Productivity Through People : an operations perspective, USA, prentice – hall, 1986, P.1.
- ²⁴-James H. Saylor, Total Quality Management, New York, Mc Graw Hill, 1992, P.98.
- ²⁵-Lawrence S. Aft, Productivity Measurment and improvement, USA, Reston, virginia, a prentice Hall co, 1985, P.5.
- ²⁶-علي السلمي ، إدارة الأفراد والكفاءات الإنتاجية ، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991 ، ص 21.

- ²⁷- خضير كاظم حمود وهائل يعقوب فاحوري، إدارة الإنتاج والعمليات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 43.
- 28- علي السلمي، إدارة الإنتاجية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، دون تاريخ النشر، ص 20.
- 29-Vincent Planchu et Nacer-Eddine Sadi, Mesure et amélioration des performance industrielles, Tome 2, Office des publications universitaires, Paris, 2006, P.84.
- 30- محمد سمير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 111.
- 31-John R. Schermerhorn, Management for productivity, Second edition, New York, 1986. P.16.
- 32- محمد سمير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 113.
- ³³- نفس المرجع السابق، ص 114.
- 34- علي لطفي وآخرون، تكنولوجيا الموارد البشرية إدارة، تنمية تخطيط وتطوير، السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 229.
- ³⁵- سامح عبد المطلب عامر، التدريب على المهارات الشخصية، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 226.
- 36- ديفيد أوسبورن، تدريب الموظفين لرفع كفاءة الأداء، خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي، السنة السادسة، العدد الرابع عشر، القاهرة، 1998، ص 06.
- 37- عبد الباري إبراهيم درة، تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات "الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية المعاصرة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 116.
- 38- مشعل سعود القاضي، دور التدريب المهني في إعداد القوى العاملة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 39.
- 39- هاشم حمدي رضا، تنمية وبناء نظم الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 201.

معايير الإشراف والرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية : دراسة تطبيقية على ضوء مقررات لجنة بازل الثانية

عبد الله نور الدين

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة سعيدة



ملخص

جاءت مقررات لجنة بازل في طبعتها الثانية كاستجابة لضرورة وجود نظام شامل يمكن البنوك من مواجهة التحديات الصعبة الخاصة بالأصول ورأس المال، ويضمن إدارة كفؤة للمخاطر ودرجة عالية من الإشراف والرقابة، ومن هذا المنطلق اهتمت هذه الدراسة بالتساؤل عن مدى التزام وتطبيق البنوك التجارية في الجزائر لتلك المقررات. واستخدمت الدراسة تحليل التباين *ANOVA* والاختبار الإحصائي *T-test* و *F-test* للكشف عن مدى تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير الإشراف والرقابة الداخلية المنصوص عليها في الاتفاقية. وأظهرت النتائج إلتزاما جزئيا فقط في التطبيق بالنسبة لكل البنوك العاملة في الجزائر سواء كانت محلية أو عربية حيث لم تجد الدراسة أي فروقات ذات دلالة احصائية تعود لهويه البنك تؤثر في درجة تطبيقه لهذه المقررات .

الكلمات المفتاحية: بازل II، كفاية رأس المال، المخاطر، الإشراف والرقابة الداخلية ، البنوك التجارية الجزائري

Abstract

The decisions of the Basel Committee in its second edition are in response to the need for a comprehensive system that enables banks to face the difficult challenges of assets and capital, ensures efficient risk management and high degree of supervision and control. . The study used the ANOVA analysis, the T-test and the F-test to determine the extent to which the Algerian banks applied the internal supervision and control standards stipulated in the agreement. The results showed only partial commitment in the application for all banks operating in Algeria, whether local or Arab. Where the study did not find any differences of statistical significance attributed to the identity of the bank affect the degree of application of these courses.

Key words: Basel II, capital adequacy, risks management, internal control and supervision, Algerian commercial banks

مقدمة

يعتبر الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وهو من المواضيع التي تولى عناية بالغة، حيث أثبت التاريخ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان، لذا تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك بهدف ضمان كفاءة واستقرار نظامها المالي والمصرفي.¹ حيث تتطلب سلامة القطاع المالي تقوية أطره التشريعية والتنظيمية، وتبني إدارة كفؤة للمخاطر.

ونظراً لاختلاف الظروف ووجهات النظر والرؤى من دولة لأخرى، ظهرت الضرورة لإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية لتطوير أساليب إدارة المخاطر في ظل المعايير الدولية لضبط الأداء المصرفي المتمثلة في معايير كفاية رأس المال التي عرفت باسم مقررات لجنة بازل.² وبينما اقتصر تركيز مقررات بازل الأولى 1988 على المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية فقط، أضافت مقررات بازل الثانية 1998 المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات المصرفية الالكترونية، إضافة إلى الاهتمام بأساليب تنفيذ الرقابة ومتابعة نشاط البنوك كأهم تعديل للاتفاقية في نسختها الأولى.³

مما سبق، وفي ظل التحديات التي تفرضها العولمة المالية من حرية انتقال رؤوس الأموال ودخول المنافسين إلى السوق المحلية، يظهر أن التحدي كبير بالنسبة للبنوك الجزائرية في مسايرة التطورات والاتجاهات الحديثة التي يسلكها الجهاز المصرفي على المستوى العالمي،⁴ فيأى أي مدى وصل تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لهذه المقررات والالتزام بالمعايير التي أقرتها. من هنا تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة تطبيق البنوك التجارية في الجزائر لمقررات لجنة بازل II المتعلقة بالإشراف والرقابة الداخلية في البنوك، وتقسم الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي يتم من خلالهما عرض أهم ما جاء في الاتفاقية من بنود ثم مدى تبني سلطة النقد في الجزائر لما جاءت به وتطبيقها من عدمه.

الإطار النظري

تمثل الاهتمام الأساسي لاتفاقية بازل الثانية في كيفية تمكن البنوك من المواكبة والتكيف لثلاثة أنواع أساسية من المخاطر وهي: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. بما يضمن المحافظة على مستوى مقبول لرأس المال لأن غالبية المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية مرتبطة بعناصر الميزانية العمومية متمثلة بشكل أساسي بنشاطات الإقراض والاقتراض *Lending and Borrowing* أو القيام بوظيفة الوساطة المالية.⁵

وقد اشارت لجنة بازل إلى أن التعامل مع اتفاقية بازل الجديدة يستدعي خليطاً ذكياً من السياسات والإجراءات ويبدو أن بلورة هذه السياسات ووضعها موضوع التنفيذ عملية تستهلك سنوات طويلة،⁶ ناهيك عن قيود محدودية الموارد والأولويات الأخرى التي ستجعل من تطبيق الاتفاق يتأخر عن موعده الرسمي المحدد في نهاية عام 2006 م لذلك على السلطات الرقابية الوطنية في الدول المختلفة تطبيق العناصر الأساسية لمكونات الحورين الثاني والثالث (عمليات المراجعة الرقابية وانضباط السوق) حتى ولو لم يتم تطبيق الحور الأول (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال) إلا بعد نهاية 2006 م.⁷

وعندما يتعلق الأمر بتطبيق مقترحات بازل 2 فإن الأمر يجاوز مجرد تطبيق نصوص جديدة إلى خلق ثقافة في إدارة العمل المصرفي، وبالتالي فإن التطبيق الفعلي لمقترحات بازل 2 يتطلب بالضرورة توفير عناصر البيئة الأساسية المصرفية وتطوير في القواعد والمعايير المحاسبية وتطوير لأنشطة وخدمات مالية، إلى الارتقاء بالكفاءة المهنية للعاملين في هذا القطاع.⁸

الدعائم الأساسية لمقررات لجنة بازل II

تتضمن الاتفاقية إطاراً عاماً لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية قابل للتطبيق العملي من قبل الوظائف الإشرافية البنكية، ويتكون من أربع محاور أساسية:⁹

الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال

حيث تتضمن هذه المتطلبات في حساب معيار كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال متاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الثلاثة وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، وهناك معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها وردت في التقرير الأخير للجنة بازل.¹⁰

الدعامة الثانية: المراجعة من قبل السلطة الرقابية والإشرافية

والهدف منها التأكد من أن كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها البنك وإستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال. وتقتصر لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ، الأول يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال، والثاني يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى البنوك داخلياً لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة، والثالث، يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأيضاً يجب أن تكون لديها القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى، والرابع يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون أن ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال المطلوب.¹¹

الدعامة الثالثة: انضباط السوق¹²

ويعني ذلك المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماته وتكوين المخصصات، واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب. ويهدف الإفصاح إلى التشجيع على اتباع البنوك الممارسات البنكية السليمة.

المعايير المعتمدة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية

تناولت لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك إطاراً عاماً لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك قابلة للتطبيق العملي من قبل الوظائف الإشرافية عند تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وقد جاءت هذه التعليمات إثر صدور نتائج الدراسات التحليلية المتعلقة بالخصائص التي منيت بها العديد من المؤسسات البنكية، والتي عزت أهم أسبابها إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية.¹³

وقد تضمنت مقررات لجنة بازل II (Basle, 1998) إطاراً لتقييم نظام الرقابة الداخلي لدى البنوك وذلك ضمن خمسة عناصر رئيسية لعملية الرقابة الداخلية اشتملت على مجموعة من العناصر كما يلي.

أولاً: الإشراف الإداري وثقافة الرقابة

ويشمل ثلاثة مبادئ هي:¹⁴

1- مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل التحقق من وجود واستمرار نظام رقابة داخلي فعال ومناسب، كما تضمنت المراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل وسياساته، والمراجعة الدورية لمدى ملائمة إستراتيجية البنك وحدود المخاطر، والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، والموافقة على الهيكل التنظيمي.

2- مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

وتشمل تطبيق مختلف الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتطوير السياسات والعمليات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يواجهها البنك، ويشمل ذلك قيام الإدارة التنفيذية بصيانة الهيكل التنظيمي والتأكد من وضوح المسؤوليات وتفويض ومراقبة الصلاحيات، ووضع السياسات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية ومراقبة مدى كفاءة وكفاية هذا النظام، والتأكد من أن نشاطات البنك تؤدي من قبل موظفين مؤهلين ومدربين، ووضع سياسات حوافز تكافئ العمل الجيد.

3- معايير الأخلاق العالية والنزاهة

والتي تهدف إلى تشجيع المعايير الأخلاقية وخلق الثقافة الرقابية داخل المؤسسة وتعتمد على الجهود المشتركة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المتمثلة في المدراء العامين ومساعدتهم لتحقيق ذلك من خلال إرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتباره مسؤولية كافة الأفراد في المؤسسة، وتعزيز معايير مثلي للنزاهة ومبادئ أخلاقية في إجراءات التعامل.

ثانياً: تعريف المخاطر وتقييمها.¹⁵

واشتمل على تحديد المخاطر وتقييمها بعد تحديد آثارها السلبية على الأهداف الموضوعية، ويتطلب ذلك التقييم الفعال لها وفق مبدأ الكلفة والمنفعة، وتصنيفها حسب إمكانية السيطرة عليها، واستمرارية تقييم أثرها على الأهداف، وشموليتها جميع خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة الإدارية في البنك.

ثالثاً: أنشطة الرقابة وفصل المهام.¹⁶

وتتحدد وفق ما يتفق عليه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتشمل أنشطة الرقابة تقارير أداء دوائر وأقسام البنك، والرقابة المادية باستخدام الضوابط المختلفة التي تمنع الوصول إلى الموجودات، إضافة لوضع حدود خاصة لمجموعة المخاطر تحول دون حدوث خسائر ضخمة، واستخدام الأنشطة الرقابية الأخرى المرتبطة بنظام الموافقات والتفويضات أو التحقق والمطابقة.

أما فيما يتعلق بفصل المهام بين الوظائف المتعارضة فقد اتفق على عدم قيام الموظف الواحد بمهام متعارضة وتقليل احتمال حدوث الاحتلاس والتلاعب، أو عدم وجود ضوابط غير ملائمة في الحالات التي يكون الفرد مسئولاً عن أنشطة متعارضة، ومنع وجود أية أعمال مخالفة للسياسات والإجراءات الرقابية.

رابعاً: أنظمة المعلومات والاتصال

ويتعلق ذلك بإمكانية الوصول إلى البيانات المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وتشمل وجود أنظمة معلومات تخضع لأساليب الحماية المناسبة، ووجود قنوات اتصال فعالة تساهم في تنفيذ السياسات ومدعومة بهيكل تنظيمي يساعد على تدفق البيانات بشكل عمودي وأفقي داخل البنك.

خامساً: متابعة العمليات وتصويب الخلل

وذلك من خلال الإشراف المستمر على نظام التدقيق الداخلي لضمان فاعليته وكفاءته ومراقبة المخاطر الرئيسية و التقييم الدوري لهذه العمليات. وتتضمن متابعة العمليات وتصويب الخلل ضرورة الإبلاغ عن الثغرات في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.¹⁷

وقد أشارت مقررات لجنة بازل إلى وجوب تمتع التدقيق الداخلي بالاستقلالية والقدرة المهنية والكفاءة العالية بحيث يقوم بدور شامل وفعال في تقييم عمليات البنوك ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية. وتتضمن متابعة العمليات وتصويب الخلل ضرورة الإبلاغ عن الثغرات في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب، فقد أكدت مقررات لجنة بازل على ضرورة إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية وذلك حتى يتسنى معالجته في الوقت المناسب. وقد أوصت مقررات لجنة بازل الثانية على ضرورة تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من قبل السلطات المشرفة وفق مجموعة من الإجراءات المختلفة بهدف التأكد من فاعليتها.¹⁸

الجانب التطبيقي

مشكلة الدراسة

في ظل الجدل الفكري السائد بشأن تطبيق هذه المعايير وما تقدمه للأجهزة المصرفية والمالية على اختلافها، ما بين مؤيد يرى أنها قد حققت العديد من المزايا الاقتصادية ورفعت من كفاءة وجاهزية الأنظمة المصرفية اتجاه المخاطر والأزمات على اختلافها، ومعارض يرى أن تطبيقها يستند إلى إصلاحات قبلية عديدة واعتبارات بشرية ومادية أكيدة تضمن التنسيق والترابط وتكفل دوام واستمرارية العمل بها، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: **ما مدى تطبيق البنوك التجارية العاملة في الجزائر لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالإشراف والرقابة الداخلية؟.**

فرضيات الدراسة:

تتم الدراسة بالإجابة على الإشكالية المطروحة تبعا للافتراضات التالية:

الفرضية الأولى: H_0 : لا تطبق البنوك التجارية في الجزائر مقررات لجنة بازل II المتعلقة بالرقابة الداخلية.

الفرضية الثانية: H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق البنوك التجارية في الجزائر لمقررات لجنة بازل II المتعلقة بالرقابة الداخلية، والتي تعود لاختلاف هوية البنك.

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع العاملين في البنوك ضمن مصلحة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، ودائرة العمليات، وإدارة القروض، وقد تم توزيع الاستبيانات على عينة مكونة من (60) موظف موزعين على (10) مصارف عاملة في ولايات سعيدة وسيدي بلعباس ومعسكر، وتم اختيارها بطريقة المعاينة العشوائية *Random Sampling Technique* وقد تم استرجاع (40) استمارة منها فقط، بنسبة (66 %). وشملت الاستبانة مقررات لجنة بازل II،

والتي تتكون من العناصر الرئيسية التالية: الإشراف الإداري وثقافة الرقابة، وتعريف المخاطر وتقييمها، وأنشطة الرقابة وفصل المهام، والمعلومات والاتصال، ومتابعة العمليات وتصويب الخلل.

وتم تخصيص مجموعة من أسئلة الاستبانة لقياس كل منها، فقد خصصت الأسئلة من (1) إلى (13) لقياس الإشراف الإداري وثقافة الرقابة، ولقياس تعريف المخاطر وتقييمها تم تخصيص الأسئلة من (14) ولغاية (20)، أما فيما يتعلق بأنشطة الرقابة وفصل المهام فقد تم تخصيص الأسئلة من (21) إلى (27)، ولقياس المعلومات والاتصال خصصت الأسئلة من (28) ولغاية (32)، وأخيرا فقد قام الباحثان بتخصيص الأسئلة من (33) ولغاية (41) لقياس متابعة العمليات وتصويب الخلل. صدق وثبات أداة الدراسة:

للتحقق من صدق الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (α Cronbach's) لقياس معامل الثبات الكلي لهذه الأداة حيث بلغ (96.19)، في حين تراوحت معاملات الثبات الخاصة بعناصر الدراسة بين (66.26) و(93.46) كما هو مبين في الجدول رقم (1) والذي يقيس معاملات الثبات لأبعاد الدراسة.

جدول (1) يبين معاملات الثبات لأبعاد الدراسة والبعد الكلي

الأبعاد	معامل ألفا كرونباخ
الإشراف الإداري وثقافة الرقابة	92.25
التعريف المخاطر وتقييمها	91.17
أنشطة الرقابة وفصل المهام	67.66
المعلومات والاتصال	93.14
متابعة العمليات وتصويب الخلل	88.78
الدرجة الكلية	97.22

تحليل البيانات الإحصائية

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتمثلة في كل من التوزيعات التكرارية لوصف عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات (T) و(F) لقياس درجة تطبيق البنوك التجارية في الجزائر لمقررات لجنة بازل II المتعلقة بالرقابة الداخلية.

أولا: خصائص عينة الدراسة :

أظهرت عينة الدراسة الخصائص التالية وذلك حسب المؤهل العلمي ومجال العمل وصاحبه وعدد سنوات الخبرة فيه:

المتغير	العدد	النسبة المئوية %
التحصيل العلمي	بكالوريا	90
	ماجستير	10
	دكتوراه	-
اسم الدائرة	المخاطر	22.5
	التدقيق	22.5
	القروض	35.0
	العمليات	20.0

52.5	21	1-5 سنوات	سنوات الخبرة العملية
47.5	19	6-20 سنة	
77.5	31	وطني	هوية البنك
12.5	5	عربي	
10	4	أجنبي	

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق البنوك التجارية في الجزائر لمقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفقرة ذات المتوسط الحسابي الذي يقل عن (3) تعني درجة موافقة ضعيفة، والفقرة ذات المتوسط الحسابي الذي يزيد عن (3) تعني درجة موافقة عالية، وذلك اعتماداً على مقياس الفقرات الذي تتراوح درجاته بين (1-5). وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تضمنتها الاستبانة ككل، ولكل بعد على حده كما هو موضح في الجدول رقم (3)

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الرقابة الداخلية

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الأول	الإشراف الإداري وثقافة الرقابة	4.23	0.57	عالية
الثاني	التعريف بالمخاطر وتقييمها	4.19	0.58	عالية
الثالث	أنشطة الرقابة وفصل المهام	4.31	0.30	عالية
الرابع	المعلومات والاتصال	2.65	0.60	ضعيفة
الخامس	متابعة العمليات وتصويب الخلل	2.56	0.54	ضعيفة
	الدرجة الكلية	4.21	0.45	عالية

يوضح الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية، حيث أن درجة الموافقة على التقييم كانت عالية في البعد الأول (الإشراف الإداري وثقافة الرقابة)، والثاني (التعريف بالمخاطر وتقييمها) والثالث (أنشطة الرقابة وفصل المهام) أما البعد الرابع (المعلومات والاتصال) والخامس (متابعة العمليات وتصويب الخلل) فكانت درجة الموافقة عليها ضعيفة، وقد تضمن التحليل كل فقرة من فقرات الأبعاد الخمسة المذكورة.

أولاً: الإشراف الإداري وثقافة الرقابة

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الإشراف الإداري وثقافة الرقابة

رقم الفقرة	فقرات بعد الإشراف الإداري وثقافة الرقابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة للبنك	4.47	0.85	عالية
2	يقوم المجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لمدى ملائمة إستراتيجية البنك وحدود المخاطر	4.43	0.84	عالية
13	تقوم الإدارة التنفيذية بتعزيز المعايير المثلى للتراثمة والأخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية	4.40	0.67	عالية
5	تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في تطبيق الاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة	4.25	0.71	عالية
7	تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في التأكيد من وضوح الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال.	4.23	0.77	عالية
6	تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في تطوير السياسات والعمليات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يواجهها البنك	4.23	0.73	عالية
3	يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قبل الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر	4.18	0.68	عالية
9	تقوم الإدارة التنفيذية بمراقبة مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية	4.17	0.59	عالية
11	تقوم الإدارة التنفيذية بإنشاء ثقافة مؤسسية تركز على أهمية الرقابة الداخلية	4.15	0.86	عالية
8	تمتع البنك بوجود نظام رقابة داخلية فعال	4.10	0.55	عالية
4	يهتم مجلس الإدارة بما فيه الكفاية في رسم السياسات الإدارية والهيكلة التنظيمي	2.83	0.78	ضعيفة
10	تقوم الإدارة التنفيذية بإرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتبارها من مسؤوليات كافة الأفراد في البنك	2.47	0.74	ضعيفة
12	تقوم الإدارة التنفيذية بإطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة	2.09	0.89	ضعيفة
	الدرجة الكلية	4.23	0.57	عالية

يظهر الجدول رقم (4) درجة موافقة عينة البحث على تقييم الفقرات وفقاً للبعد الأول المتمثل في الإشراف الإداري وثقافة الرقابة كما يشير الجدول إلى أن عينة البحث راضية عن وجود نظام رقابة داخلية فعال، يقوم على المراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة للبنك، ومراقبة مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية، وتحديد وقياس ومراقبة

المخاطر التي يواجهها ، وفصل المهام وتحديد المسؤوليات مع التأكيد على المعايير المثلى للزاهة والأخلاق في إجراءات التعامل وهي البنود التي أظهرت متوسطاتها قيما أعلى من المتوسط الحسابي المعياري (3)، بينما اعترضت عينة الدراسة على عدم الاهتمام بالسياسات الإدارية والهيكل التنظيمي واعتبار أن الرقابة الداخلية ليست مسؤولية كافة الأفراد في البنك بل هي من اختصاص دائرة معينة لا يتم اطلاع موظفيها على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة، وجاءت قيم متوسطاتها أدنى من المتوسط الحسابي المعياري (3).

وكان ترتيب فقرات هذا البعد تنازلياً حسب درجة موافقة عينة البحث عليها كما يلي: (2، 13، 5، 10، 7، 6، 4، 3، 9، 11، 8، 4، 10، 12)، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.23) الأمر الذي يشير إلى درجة موافقة عالية للمبحوثين.

ثانياً: تعريف المخاطر وتقييمها

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد التعريف المخاطر وتقييمها

رقم الفقرة	فقرات بعد التعريف المخاطر وتقييمها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
15	تقوم الإدارة التنفيذية بتصنيف كافة المخاطر من ناحية تأثيرها على العمل البنكي	4.33	0.69	عالية
14	تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك	4.27	0.64	عالية
16	تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها، والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها	4.22	0.62	عالية
19	تتم عملية تقييم المخاطر انطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة	4.18	0.78	عالية
20	تضع الإدارة التنفيذية إجراءات بشكل سريع لمواجهة المخاطر	4.15	0.77	عالية
17	تأخذ عملية تقييم المخاطر بالاعتبار مبدأ الكلفة والمنفعة	4.13	0.79	عالية
18	تتم عملية تقييم المخاطر بشكل متواصل	4.03	0.71	عالية
	الدرجة الكلية	4.49	0.58	عالية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الثاني (تعريف المخاطر وتقييمها) كما يظهر في الجدول رقم (5) والذي يشير إلى أن عينة الدراسة توافق بدرجة عالية على سياسة البنك في مجال تصنيف المخاطر وطرق تقييمها وقياسها وتحديد المخاطر المحتملة وتحديد ما يمكن السيطرة عليه منها وما لا يمكن وفقاً لأولوية النشاط من الأدنى وصعوداً إلى الأنشطة العامة وأن هذه العملية تتم بشكل متواصل آخذة في عين الاعتبار مبدأ الكلفة والمنفعة، وجاءت متوسطاتها الحسابية في مجملها أعلى من المتوسط الحسابي المعياري (3)، الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة عينة البحث عليها عالية، وبدرجة كلية للبعد بلغ المتوسط الحسابي (4.49) بموافقة عالية.

ثالثاً: أنشطة الرقابة وفصل المهام

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد أنشطة الرقابة وفصل المهام

رقم الفقرة	فقرات بعد أنشطة الرقابة وفصل المهام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
21	تساهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة التنفيذية في نجاح إجراءات الرقابة	4.60	0.50	عالية
22	تساهم علمية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.38	0.49	عالية
25	تؤدي إدارة السقوف والتفويضات الخاصة بها المحددة من قبل الإدارة التنفيذية إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.30	0.46	عالية
26	تساهم إجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.28	0.60	عالية
23	يتوفر ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى الموجودات الملموسة	4.28	0.45	عالية
27	تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم إيكال مهام متعارضة لموظف واحد	4.18	0.68	عالية
24	تساهم جهود الإدارة التنفيذية في التقيد بمعايير معينة مثل التركزات الائتمانية وغيرها في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.15	0.36	عالية
	الدرجة الكلية	4.31	0.30	عالية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الثالث (أنشطة الرقابة وفصل المهام) كما يظهر في الجدول رقم (6) حيث أظهرت هي الأخرى درجة موافقة عالية من طرف عينة الدراسة حيث ترى العينة أن تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم إيكال مهام متعارضة لموظف واحد، وتوزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية وتقديم التقارير الدورية وتدابير وإجراءات حل المشاكل المفاجئة تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية، حيث كانت المتوسطات الحسابية للعناصر السالفة الذكر في مجملها أكبر من المتوسط المتوسط الحسابي المعياري (3).

وكان ترتيب بقية فقرات هذا البعد تنازلياً حسب درجة موافقة عينة البحث العالية عليها كما يلي: (22، 25، 26، 23، 27)، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.31) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة عينة البحث على مجمل فقراته كانت عالية.

رابعاً: المعلومات والاتصال

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد المعلومات والاتصال

رقم الفقرة	فقرات بعد المعلومات والاتصال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
28	يتوفر أنظمة معلومات داخلية مالية وتشغيلية كافية تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.50	0.64	عالية
29	توفر وعي كافي لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الإلكترونية بإجراءات الرقابة الداخلية	2.47	0.70	ضعيفة
30	توفر ضوابط رقابة مختلفة تستخدم في حالة الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر	2.19	0.72	ضعيفة
32	يتوفر قنوات فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة	2.17	0.78	ضعيفة
31	تشمل الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية	2.05	0.81	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2.87	0.60	ضعيفة

بينت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الرابع (المعلومات والاتصال) كما يظهر في الجدول رقم (7) عدم رضى شبه مطلق على مناخ الاتصال والمعلومات في البنك ولم تستثني من عدم الموافقة تلك سوى توفر البنك على أنظمة معلومات داخلية مالية وتشغيلية كافية تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية"، بينما أظهرت انتقادات بخصوص تمكن الموظفين من المفاهيم والسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة وكذلك عن مدى تمكين نظام الرقابة للبنك لمواجهة الحالات الطارئة وضمان سير العمل.

وكانت المتوسطات الحسابية لأغلب عناصر البند الرابع أقل من المتوسط الحسابي المعياري (3)، الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة عينة البحث عليها ضعيفة، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.87) الأمر الذي يشير إلى أن عينة البحث غير موافقين على مجمل فقراته.

خامساً: متابعة العمليات وتصويب الخلل

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعدها متابعة العمليات وتصويب الخلل

رقم الفقرة	فقرات بعد متابعة العمليات وتصويب الخلل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
36	تساهم استقلالية الرقابة الداخلية عن الإدارية التنفيذية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.25	0.59	عالية
40	في إطار عمليات التدقيق الداخلي يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية	4.15	0.53	عالية
35	التدخل الفوري يتناسب مع أي تغيير مفاجئ في البيئة الداخلية أو الخارجية للبنك	3.07	0.70	عالية
41	يتلاءم نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك	2.78	0.66	ضعيفة
38	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالتأهيل العملي والخبرة بشكل جيد	2.89	0.98	ضعيفة
33	يتم التعامل مع نشاطات نظام الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للبنك	2.58	0.72	ضعيفة
37	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال البنك.	2.54	0.68	ضعيفة
39	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالاستقلالية	2.45	0.88	ضعيفة
34	يتم التعامل مع عمليات التقييم الدوري لعمليات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للبنك	2.35	0.72	ضعيفة
	الدرجة الكلية	2.82	0.54	ضعيفة

عبرت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأغلبية فقرات البعد الخامس (متابعة العمليات وتصويب الخلل) عن عدم موافقة عينة البحث والدراسة عن مدى تطبيق هذا المعيار كما يظهر في الجدول رقم (8)، حيث تعيب عينة البحث على البنك عدم توافق نظام الرقابة المعمول به مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، و عدم التأهيل العلمي والخبرة الكافية للقائمين على الرقابة الداخلية، وعدم تمتعهم بالصلاحيات الكافية للولوج على الوثائق والسجلات وكذا عدم تمتعهم بالاستقلالية وأن عمليات الرقابة تتم بصفة دورية ولا تعتبر كجزء من الواجبات اليومية للبنك ولهذا كانت موافقتهم على أغلب عناصر البند الخامس ضعيفة، أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.82) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة عينة البحث على مجمل فقراته كانت ضعيفة.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

لاختبار فرضية الدراسة الأولى التي تنص على "لا تطبق البنوك التجارية في الجزائر مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية"، تم إجراء اختبار (T) (*Independent Samples T-test*)، وأشارت نتائج الاختبار إلى أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية لكن بصفة جزئية فقط، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة لهذا الاختبار بلغت (17.21)، وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية البالغة (1.68)، وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية سابقة الذكر.

أما على مستوى الأبعاد فقد أظهرت النتائج أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية في الأبعاد الثلاث (الإشراف الإداري وثقافة الرقابة، وتعريف المخاطر وتقييمها، وأنشطة الرقابة وفصل المهام)، ولا تطبق البعد الرابع المتعلق بالمعلومات والاتصال وكذا البعد الخامس المتعلق بمتابعة العمليات وتصويب الخلل، وذلك لأن قيمة (T) المحسوبة لهذا الاختبار بلغت هذه الأبعاد (13.65، 12.88، 27.96، 0.98، 0.83) على التوالي، وهي جميعها أعلى من قيمة (T) الجدولية البالغة (1.67) ما عدا البعد الرابع والخامس. والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول (9): نتائج اختبار (T) الأحادي لدرجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات

لجنة بازل II في الرقابة الداخلية

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الإشراف الإداري وثقافة الرقابة	4.23	0.57	**13.65	1.68	39	0.0001
التعريف المخاطر وتقييمها	4.18	0.58	**12.88	1.68	39	0.0001
أنشطة الرقابة وفصل المهام	4.31	0.30	**27.56	1.68	39	0.0001
المعلومات والاتصال	2.87	0.60	**0.98	1.68	39	0.0001
متابعة العمليات وتصويب الخلل	2.82	0.54	**0.83	1.68	39	0.0001
الدرجة الكلية	4.09	0.45	**17.21	1.68	39	0.0001

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0.01.

الفرضية الثانية:

لاختبار فرضية الدراسة الثانية التي تنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من أو يساوي 0.05 في متوسط درجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية تعزى لمتغير هوية البنك"، تم إجراء اختبار تحليل التباين (*ANOVA*)، وأشارت نتائج الاختبار إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II

في الرقابة الداخلية تعزى لمتغير هوية البنك، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة لهذا الاختبار بلغت (0.946)، وهي أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.23)، وعليه فإننا نقبل الفرضية العدمية سابقة الذكر.

أما على مستوى الأبعاد فقد أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر تطبق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية تعزى لمتغير هوية البنك للأبعاد كافة (الإشراف الإداري وثقافة الرقابة، والتعريف المخاطر وتقييمها، وأنشطة الرقابة وفصل المهام، والمعلومات والاتصال، ومتابعة العمليات وتصويب الخلل)، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة لهذا الاختبار بلغت لهذه المجالات (1.03، 0.65، 0.56، 0.69، 1.03) على التوالي، وهي جميعها أقل من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.23). والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

جدول (10): نتائج اختبار تحليل التباين ($ANOVA$) درجات اعتقاد عينة البحث أن البنوك التجارية في الجزائر

تطبيق مقررات لجنة بازل II في الرقابة الداخلية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة (ف) الجدولية	الدلالة الإحصائية
الإشراف الإداري وثقافة الرقابة	بين المجموعات	0.67	2	0.34	1.03	3.23	0.368
	داخل المجموعات	12.05	37	0.33			
	الكلية	12.72	39				
التعريف المخاطر وتقييمها	بين المجموعات	0.45	2	0.23	0.65	3.23	0.529
	داخل المجموعات	12.83	37	0.35			
	الكلية	13.27	39				
أنشطة الرقابة وفصل المهام	بين المجموعات	0.10	2	0.05	0.56	3.23	0.578
	داخل المجموعات	3.31	37	0.89			
	الكلية	3.41	39				
المعلومات والاتصال	بين المجموعات	0.51	2	0.25	0.69	3.23	0.508
	داخل المجموعات	13.59	37	0.37			
	الكلية	14.10	39				
متابعة العمليات وتصويب الخلل	بين المجموعات	0.59	2	0.30	1.03	3.23	0.366
	داخل المجموعات	10.64	37	0.29			
	الكلية	11.23	39				
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.38	2	0.19	0.95	3.23	0.397
	داخل المجموعات	7.49	37	0.20			
	الكلية	7.87	39				

الخلاصة والنتائج والتوصيات

بشكل عام تمثل مقررات لجنة بازل الثانية فرصاً وتحديات للأنظمة البنكية الجزائرية والعالمية على حد سواء، حيث ارتبط نجاح محاولاتها برفع ثقافة إدارة المخاطر البنكية وتخفيض تذبذباتها وتقليص مخصصات القروض السيئة وخسائر العمليات البنكية، وأظهرت النتائج أن البنوك الجزائرية وبدرجة جزئية تطبق مقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية في أبعادها الثلاثة الأولى ولم تستطع لحد الآن أن تحصل تقدماً في البند الرابع والخامس نتيجة ضعف أنظمة الاتصال والتنسيق الداخلي وكذا والمتابعة المتزامنة للعمليات وتدارك الأخطاء في تسيير الأصول المالية.

ويمكن أن يكون السبب في تبعية البنوك التجارية الجزائرية الشبه مطلقة لسياسة السلطة النقدية الوصية في مجال نظم الرقابة والتفتيش حيث تتخذ موقع المتلقي بدلا من أن تطور السياسة الخاصة بها والتي تراها مناسبة في المجال، وقد كانت هذه النتائج متطابقة مع تفسيرات (Castro, 2006) من أن إعطاء الجهات الإشرافية وجماعات التدقيق الداخلي دوراً أوسع لتطوير أساليبها الخاصة، وليس إجبارها على ذلك يساهم في تحقيق توافق أفضل مع مقررات لجنة بازل الثانية.

أما عن أثر هوية البنوك على درجة تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية، فلا يقتصر ذلك على البنوك الجزائرية فقط بل حتى البنوك العربية والأجنبية التجارية في الجزائر معنية، وقد يكون لدرجة المنافسة القليلة بين البنوك وتشابه طرق عملها فيما يخص الائتمان البنكي واستخدام الأجهزة الالكترونية والعمليات الإشرافية للبنك المركزي سبب في عدم وجود مثل هذه الفروقات، حيث تتميز بخضوعها كلها لقانون النقد والقرض والوصاية من السلطة النقدية دون تفريق وعلى حد سواء.

وعلى العموم من الصعب اعتبار أن تطبيق مقررات لجنة بازل قد حقق نجاحات عالية على أداء الأنظمة البنكية التجارية في الجزائر، فالاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة الخطر والإبلاغ عنه كان له محاذيره الخاصة وفق ما أوردته الأدبيات السابقة في هذا المجال. نتيجة لذلك، **توصي هذه الدراسة** بضرورة إخضاع محافظ القروض البنكية لعمليات فحص من قبل وكالات تصنيف الائتمان الخارجية *External Credit Agencies* وعدم الاعتماد فقط على عمليات الرقابة الداخلية .

الهوامش والمراجع

- ¹ ماجدة احمد شلي، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، دراسة منشورة، موقع الدليل الإلكتروني للقانون العربي، 2004، ص: 01.
- ² عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 79.
- ³ جوزيف طربية، صعوبات استقطاب التمويل الدولي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9723، 2005.
- ⁴ حبار عبد الرزاق، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004 ص: 113.
- ⁵ حسين عبد الله التميمي، اتفاقية بازل الثانية وكفاية رأس المال في البنوك التجارية، منتدى الإمارات الاقتصادي، 2007، ص: 02. من موقع: - <http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-246602.html> - 10k 27\01\2010
- ⁶ KPMG, 2004 "Basel II: A worldwide Challenge for the Banking Business", www.us.kpmg.com/microsite.
- ⁷ ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 03.
- ⁸ صندوق النقد العربي، دراسة أعدت لمجلس محافظي البنوك المركزية العربية، 2004، ص: 02.
- ⁹ اتحاد المصارف العربية، مجلة الاتحاد، ماي، جويلية، 2003، ص 17.
- ¹⁰ - Seidenberg, M and Schuerman T., 2003, "The New Basel Capital Accord and questions for research" Federal Reserve Bank of New York, may, p: 26
- Basel Committee on bank supervision, 2005 "International Convergence of capital Measurement and capital standards. A Revised Framework", Bank for international settlements, November. p:17
- ¹¹ - مجلة إضاءات، بازل الأولى وبازل الثانية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 4، ص: 4.
- Basel Committee on bank supervision, 2005, opcit, p:19
- ¹² - Seidenberg, M and Schuerman T., 2003, opcit, p: 29
- حسين عبد الله التميمي، اتفاقية بازل الثانية وكفاية رأس المال في البنوك التجارية، مرجع سابق ذكره، ص: 02. من موقع: - <http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-246602.html> - 10k 27\01\2010
- ¹³ عبد الرحيم القدومي، إيهاب نظمي، تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن، مجلة علوم انسانية، العدد 36، 2008، ص: 09.
- ¹⁴ - علي اسماعيل شاكر، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية، ماي 2003، ص 27.
- عبد الرحيم القدومي، إيهاب نظمي، تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: مرجع سابق ذكره، ص: 09.
- هيثم عبد القادر الجناي، قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية، لمقررات لجنة بازل 2 دراسة قياسية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد الثامن عشر، بغداد، 2011، ص: 86 - 87.
- ¹⁵ نبيل حشاد، دليلك إلى اتفاق بازل 2، المضمون والأهمية والأبعاد، اتحاد المصارف العربية، 2004، ص 89.
- ¹⁶ محمد عبد السلام عمر، التطورات الأخيرة في نشاط لجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، المجلد الرابع، 2، يناير 1996، بغداد، ص: 19.
- ¹⁷ هيثم عبد القادر الجناي، قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية، لمقررات لجنة بازل 2 دراسة قياسية، مرجع سابق ذكره، ص: 87.
- ¹⁸ عبد الرحيم القدومي، إيهاب نظمي، تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: مرجع سابق ذكره، ص: 10.

أثر العدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية

- من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة -

قهيري فاطمة

باحثة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة

كسنة محمد

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر العدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجلفة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة اعتمادا على الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، حيث تم توزيع 58 استمارة على عينة عشوائية من الأساتذة البالغ عددهم 130 أستاذ، وتم استرجاع 52 استمارة، وتم إلغاء 6 استمارات غير صالحة للدراسة، وكانت من أهم النتائج المتوصل إليها، وجود أثر للعدالة التنظيمية بصفة عامة على جودة الحياة الوظيفية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر للعدالة التوزيعية على جودة الحياة الوظيفية. الكلمات المفتاحية: "العدالة التنظيمية، العدالة التوزيعية، العدالة الإجرائية، العدالة التعاملية، جودة الحياة الوظيفية،

Abstract:

The objective of this study is to determine the effect of organizational justice on the quality of professional life from the point of view of the professors of the Faculty of Economic Sciences at the University of Djelfa. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed based on the previous studies on the study variables. Fifty-eight forms were distributed to a random sample of the 130 professors. 52 forms were retrieved and 6 non-valid forms were canceled. One of the most important findings was the impact of organizational justice on the quality of life. Absence of an impact of distributive justice on quality of career .

Keywords: "Organizational Justice, Distributive Justice, Procedural Justice, Procedural Justice, Quality of Career.

مقدمة:

اهتمت العديد من البحوث والدراسات في العقود الثلاثة الأخيرة، بتطوير الخدمات الجديدة فركزت على عمليات تصميم الخدمات وتحديد أبعادها، الهيكلية، واهتمت أبحاثاً ودراسات أخرى بالموضوعات التنظيمية المرتبطة بأدوات وطرق تقديم تلك الخدمات وتحليل حاجات العميل ولم تعط هذه البحوث الاهتمام الكافي لتنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف بيئة العمل، والتي تشكل الأساس لتقديم الخدمة والحصول على رضا العميل وولائه، ومن ثم يصبح تحليل ظروف بيئة العمل ودراسة العوامل الحاكمة الواجب التأكد منها وتوفيرها أمراً جوهرياً.¹

ومن جهة أخرى حظي موضوع العدالة التنظيمية باهتمام الكثير من الباحثين والممارسين، إذ أن إحساس العاملين بالعدالة يولد لديهم الشعور بالانتماء للمؤسسة التي يعملون فيها، مما يدفعهم إلى بذل المزيد من الجهود لرفع مستوى الأداء والذي يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة المنشودة.²

ومن خلال هذه الدراسة سوف نحاول تسليط الضوء على متغيرات الدراسة والعلاقة بينهما

الإطار العام للدراسة:

0 **مشكلة الدراسة** استناداً لمعطيات مقدمة الدراسة وبناءً على نتائج الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحثان يمكن تأطير مشكلة الدراسة بالإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية التالية:

➤ الإشكالية الرئيسية

ما مستوى أثر العدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجلفة؟

➤ التساؤلات الفرعية

1. ما مستوى العدالة التنظيمية بأبعادها الثلاث بكلية الاقتصاد بجامعة الجلفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2. ما مستوى جودة الحياة الوظيفية بكلية الاقتصاد بجامعة الجلفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية في كلية العلوم الاقتصادية؟

0 فرضيات الدراسة

➤ **الفرضية الرئيسية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

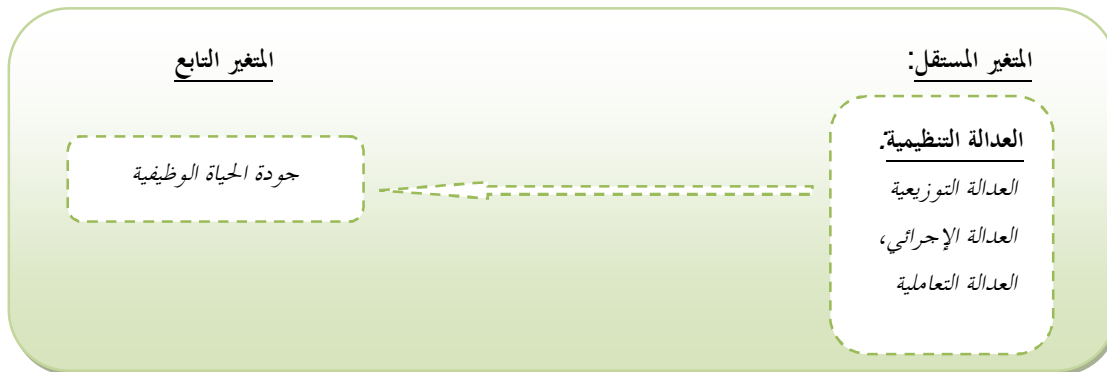
وتتفرع بدورها إلى ثلاث فرضيات جزئية هي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التوزيعية على جودة الحياة الوظيفية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الإجرائية على جودة الحياة الوظيفية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة التعاملية على جودة الحياة الوظيفية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

وعليه يمكننا صياغة أنموذج الدراسة بالشكل التالي:



0 أهداف الدراسة:

- يتمثل الهدف الجوهري لهذه الدراسة في الوقوف على مستوى جودة الحياة الوظيفية في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجلفة.
- تحديد مستوى إدراك عينة الدراسة للعدالة التنظيمية.
- تبيان أثر العدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية.

0 أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة بالمساهمات الآتية:

- من خلال المراجعة المتواضعة للأدبيات السابقة لم يجد الباحثان دراسة تختبر العلاقة بين العدالة التنظيمية وجودة الحياة الوظيفية بمجتمعة، بل إن أغلب البحوث كانت تركز على كل متغير على حدا.
- قلة الدراسات العربية التي تناولت موضوع جودة الحياة الوظيفية وانعدامها في البيئة الجزائرية حسب علم الباحثان.
- نتائج هذه الدراسة سوف تعمل على الارتقاء بالعدالة التنظيمية في كلية العلوم الاقتصادية الأمر الذي سوف يترتب عليه رفع درجة جودة الحياة الوظيفية.

0 هيكل الدراسة

المحور الأول "جودة الحياة الوظيفية.

المحور الثالث: العدالة التنظيمية.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية.

المحور الأول: جودة الحياة الوظيفية:

1. الخلفية التاريخية لظهور جودة الحياة الوظيفية

لقد ظهر موضوع جودة الحياة الوظيفية لأول مرة سنة 1972 خلال المؤتمر الدولي لعلاقات العمل، وحظي هذا

الموضوع بمزيدا من الاهتمام بعد أن قامت مؤسسات United Auto workers and General

Motors ببرامج لتحسين وإصلاح العمل، وفي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات تراجع الاهتمام وانخفضت

الأنشطة التي تمارسها المنظمات لتحقيق جودة الحياة الوظيفية،³ وكان ذلك راجعا إلى عوامل عديدة منها زيادة

معدلات التضخم وأيضا زيادة أزمة الطاقة، الأمر الذي جعل الشركات والمؤسسات تترعج من فواتير الطاقة المرتفعة التكاليف، هذا بالإضافة لزيادة حدة المنافسة الخارجية للشركات الأمريكية، هذا كله جعل برامج جودة الحياة الوظيفية تأتي في المرتبة الثانية،⁴ وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين إلى غاية اليوم عاد الاهتمام ببرامج جودة الحياة الوظيفية وكثرت دراسات الباحثين حول هذا الموضوع نظرا لأهميته بالنسبة لتنافسية المؤسسات.

2. مفهوم جودة الحياة الوظيفية:

تنوعت وتعددت تعريفات الباحثين والعلماء لمفهوم جودة الحياة الوظيفية (QWL) وإن كان مضمونها يصب في تحسين بيئة العمل، وحياة العاملين فيها، فركز علماء الاقتصاد على التعويضات الاقتصادية مثل ساعات العمل، الأجور بالساعة، الدخل السنوي، أو الفوائد الأخرى كالتأمين الصحي ومنافع التقاعد، في حين ركز علماء الاجتماع على نفوذ العاملين المهني، ودرجة استقلاليتهم وسيطرتهم في وظائفهم، ينما ركز علماء النفس على المظاهر غير الاقتصادية في العمل كالرضا الوظيفي والرفاهية.⁵

وفيما يلي عرض لبعض التعريفات:

يعرف 1988 Anderson جودة حياة الوظيفية من خلال آثارها المترتبة، حيث يرى أنها تمثل زيادة مشاركة العاملين في القرارات التي كان يقوم بها المديرون كما تنعكس في صورة تحسين الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للأفراد بصورة أكثر من الأموال، هذا إضافة إلى تحسين الأمن والصحة الوظيفية ومشاركة العائد وتحسين الرضا الوظيفي.⁶

كما عرفها جاد الرب على أنها مجموعة من العمليات المتكاملة المخططة والمستمرة والتي تستهدف تحسين مختلف الجوانب التي تؤثر على الحياة الوظيفية للعاملين، وحياتهم الشخصية أيضا والذي يساهم بدوره في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة والعاملين فيها والمتعاملين معها.⁷

3. أبعاد جودة الحياة الوظيفية

يرى porkini et. al أن أبعاد جودة الحياة الوظيفية تختلف باختلاف المؤسسة وجماعة العمل، فلم يتم الاتفاق بشكل كامل على جميع أبعاد هذا المفهوم.⁸ وقد استفاد الباحثان من الجهود السابقة وقاما باختيار الأبعاد التالية التي رآها الباحثان أكثر الأبعاد انتشارا وأهمية وتخدم الدراسة وهي مستمدة من الأبعاد التي اعتمدها عبد الحميد عبد الفتاح المغربي سنة 2004.

1. الأجور والمكافآت: يجب مراعاة العدالة الداخلية والخارجية للأجر وربطه بالجهد المبذول، والرضا عن الأجر وعن إدارة نظام الأجور.⁹

2. خصائص الوظيفة: ويشير هذا البعد إلى تصميم وظائف تتسم بالأهمية والتنوع والتحدي والثراء من وجهة نظر شاغليها، وهناك من يرى بأهمية توزيع العمل، وكذلك التناوب في العمل من أجل تقليل الرتابة والملل الذي يشعر به الموظف. وكذلك حتى يشعر الموظف بأهمية وقيمة دوره في المنظمة.¹⁰

3. فرق وجهات العمل: فرق العمل تنشأ نتيجة تجمع أفراد من وحدات تنظيمية مختلفة بالمؤسسة خلال فترة زمنية قصيرة، يمتلكون المهارات والخبرات المتنوعة التي تمكنهم من تحقيق الهدف المطلوب وإنجازه.¹¹
 4. ظروف بيئة العمل المعنوية: ويتلخص هذا البعد في سعي الإدارة نحو تحقيق مناخ تنظيمي، يتسم بعلاقات تحكمها الثقة المتبادلة والاحترام والصداقة والحرية، فيما يسن الزملاء وبينهم وبين رؤسائهم، ويمثل هذا البعد نوعاً من الاتجاهات النفسية.¹²
 5. نمط الإشراف: ويقصد به اهتمام المنظمة بتنمية المهارات القيادية والإشرافية لدى القيادات، مما ينعكس على معاملة مرؤوسيههم وتحفيزهم ومشاركتهم وغير ذلك من أبعاد القيادة والإشراف الفعال.¹³
 6. المشاركة في القرارات: تبرز دور الموظفين والمساهمين في صناعة القرارات في جميع مستويات المنظمة، كما أنها تساعد المدراء على التعامل مع التحديات التي يواجهونها، فتستطيع المحافظة على مستويات عالية من الفاعلية والإنتاج.¹⁴
- من خلال ما سبق يمكننا القول أن جودة الحياة الوظيفية مفهوم متعدد الأبعاد وتوفر أبعاده في بيئة العمل يدعم رضا العاملين ويزيد من ولائهم للمنظمة وأبعاده متمثلة في: خصائص الوظيفة، نظام الأجور والمكافآت، بيئة العمل المعنوية، فرق وجهات العمل، نمط الإشراف، المشاركة في القرارات.

المحور الثاني: العدالة التنظيمية

1. نشأة العدالة التنظيمية ومفهومها:

أ. نشأة العدالة التنظيمية:

لقد اقتصر مفهوم العدالة التنظيمية قبل سنة 1975، على أعمال آدمز في العدالة التوزيعية فقط حيث استخدم نظرية التبادل الاجتماعي كإطار لتفسير وتقييم العدالة، وقد أكد آدمز في نظريته أن الأفراد لا يولون اهتماماً كبيراً لمعدل المخرجات التي يتحصلون عليها بالقدر الذي يعطونه لدى عدالة تلك المخرجات، وقد مثل ذلك جيداً في نظريته المشهورة بالعدالة التوزيعية، حيث اقترح في سبيل الحصول على العدالة في المخرجات أن يتم حساب مدخلات شخص ما (الجهود، الأداء، الخبرة، التعليم، وغيرها) وتقسمها على المخرجات ومقارنة ذلك المعدل بنفس الصيغة ولكن لشخص آخر، حتى يتضح بذلك مستوى العدالة التوزيعية.¹⁵

ثم في بداية السبعينات بدء الباحثون يأخذون منحى مختلف يتلخص في أن تقييم الأفراد للعدالة لا يُبنى فقط على نتائج القرارات "العدالة التوزيعية"، وإنما يُبنى أيضاً على كيفية اتخاذ هذه القرارات وهو ما يعرف بالعدالة الإجرائية.¹⁶

وفي سنة 1986 قدم bies et moag المفهوم الجديد المتعلق بالعدالة التفاعلية، والتي لا تختلف كثيراً عن العدالة الإجرائية، حيث يقسم المفكرون هذه الأخيرة إلى حزيتين، الأولى تتعلق بالجانب التنظيمي الإجرائي، والثانية تتعلق بالجانب الاجتماعي التفاعلي، فالأولى تهتم بتصميم القرارات وصناعتها، والثانية بتطبيقها على الأفراد (طريقة تطبيقها في الشق الاجتماعي وليس الإجرائي)، وتشير العدالة التفاعلية هنا إلى جانب مهم جداً في تطور مفهوم العدالة التنظيمية، حيث تتعلق بمدى إدراك الأفراد لدرجة التعامل أو التفاعل معهم حال تطبيق الإجراءات عليهم.¹⁷

ب. مفهوم العدالة التنظيمية:

العدالة التنظيمية تناولتها جميع المدارس الإدارية سواء أكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لكونها رابطة مقدسة بين العاملين والمؤسسة، تتوقف عليها كفاءة وفاعلية كل منهما، لأن الإدارة أساسها العدل بوصفها نشاطاً يقوم على التنسيق بين

مصالح طرفين هما العاملون والمؤسسة، وهذا ما أشارت إليه دراسة مارشال 1992 عندما أظهرت أهمية بعض للمديرين والمتمثلة في العدالة والمساواة والصدق في التعامل مع الآخرين.¹⁸

و العدالة مشتقة في اللغة من العدل، وهو في لسان العرب القصد في الأمور، وما قام في النفوس أنه مستقيم، ويعني الحكم بالحق، وهو ضد الجور والظلم، وقيل: هو إقساط الناس حقوقهم بالسوية، والعدل والإنصاف، وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه، وعرفه الجاحظ بأنه، استعمال الأمور في موضعها، وأوقاتها، ووجوهها، ومقاديرها، من غير سرف ولا تقصير، ولا تقديم ولا تأخير¹⁹

كما يرتبط مفهوم العدالة، من الناحية التاريخية، ارتباطاً وثيقاً بالقانون والشرعية، وتعني كلمة "Jus" في اللاتينية نفس ما تعنيه كلمة قانون، والكلمة تستمد منها كلمة العدالة "Justice"، وعلى الرغم من أن مصطلح "Justice" أي العدالة يستخدم إلى حد ما مكثفاً أكثر في الدوائر القانونية أكثر من استخدامه في دوائر أخرى، إلا أنه لا يوظف اليوم كمصطلح قانوني بصورة أساسية، ولكن يُستخدم كمصطلح أخلاقي، وإداري، وتربوي.²⁰

وقد عرف آدمز 1965 العدالة التنظيمية بأنها المساواة والتي تتضمن قيام الفرد أو الموظف بمقارنة معدل مخرجاته نسبة إلى مدخلاته الزملاء الآخرين نسبة إلى مدخلاتهم، وحيث يتساوى المعدلان تتحقق العدالة، وحيث لا يتساوى المعدلان ويشعر الفرد حينئذ بالظلم.²¹

كما عرفها James 1993 " هي إدراك الأفراد والجماعات للإنصاف والعدالة التي تقدمها لهم المؤسسة، مع ردة فعل سلوكية تجاه تلك الإدراكات.²²

ويرى titrek أن العدالة هي مفهوم ينطوي توزيع المنافع بشكل متساو على الجميع، وبالتالي فهي تنظم النظام الاجتماعي لدعم السلوكيات الصحيحة، وتوفر للمواطنين الحقوق الأخلاقية والقانونية لممارسة حياتهم في المجتمع والمنظمات.²³

في حين عرف سال ومور Saal & Moore 1993 العدالة التنظيمية بأنها القيمة المتحصلة من جراء إدراك الموظف لنزاهة الإجراءات وموضوعية المخرجات الحاصلة في الجامعة.²⁴

ويضيف Rick أن العدالة التنظيمية هي مفهوم نسبي يندرج ضمن ما يدركه الموظف من نزاهة وموضوعية العوائد والإجراءات داخل المنظمة.²⁵

من خلال ما سبق يمكن القول بأن العدالة التنظيمية مفهوم نسبي يندرج ضمن ما يدركه الموظف من نزاهة وإنصاف وعدالة العوائد مثل الأجور والمكافآت والترقية وعدالة الإجراءات في اتخاذ القرارات وعدالة المعاملة التي يتلقاها الموظف داخل المنظمة.

2. أبعاد العدالة التنظيمية:

أما فيما يتعلق بأبعاد العدالة التنظيمية توصل بعض الباحثين إلى وجود تصنيفات متعددة لها، إلا أن أكثر تصنيفات العدالة التنظيمية شيوعاً واستخداماً من قبل الباحثين ذلك الذي وصفه (Niehoff and Moorman, 1993) حيث قسما العدالة التنظيمية إلى عدالة توزيعية وعدالة إجرائية وعدالة تعاملية.²⁶

أ. العدالة التوزيعية: اتجهت معظم دراسات العدالة التنظيمية إلى التركيز على العدالة التوزيعية وبصفة خاصة في الفترة بين 1950 – 1970 ، وقد ركزت هذه الدراسات على العدالة التوزيعية من منظور نظرية التبادل الاجتماعي، فالأفراد

يطورون توقعاتهم عن التبادلات المستقبلية في علاقاتهم التبادلية مع غيرهم، ويكون لديهم حساسية فيما قد يحصل عليه أحد الأفراد مقارنة بالآخرين، فالأفراد يتوقعون دائما تبادلات عادلة، وإن إدراكهم للعدالة يتوقف على المرجعية للفرد.²⁷ ويعكس مفهوم العدالة التوزيعية شعور العاملين بالعدالة بخصوص ما يحصلون عليه من مخرجات قد تكون على شكل أجور وترقية وحوافز مقابل جهودهم في العمل، فالعاملون لا يركزون فقط على كمية المخرجات التي يستفيدون منها، بل يهتمون كذلك بعدالة هذه المخرجات، وقد كانت القضايا المتعلقة بالرواتب وشعور العاملين بعدالتها موضوع لدراسات مبكرة في العدالة التوزيعية، إلا أن الدراسات الحالية امتدت لتشمل كافة المخرجات، وتنص نظرية عدالة التوزيع إلى أنه إذا كانت العوامل الاستثمارية الخاصة بالفرد تزيد عن العوامل الاستثمارية الخاصة بزميل له في نفس العمل فإن العدالة التوزيعية تقتضي زيادة التعويضات التي يستحقها الفرد.²⁸

ب. **العدالة الإجرائية:** بدأ العلماء في طرح مجموعة من التساؤلات التي لم تنل الاهتمام الكافي في دراسات العدالة التوزيعية عن العدالة في البيئات التنظيمية المختلفة وبصورة محددة أثبتت أسئلة عن كيفية إدارة خطط الأجور، والممارسات المتعلقة بإعادة حل النزاع في المنظمات، مما دفع إلى زيادة الاهتمام بنمط العدالة الأكثر توجها نحو العملية، أي نمط العدالة الذي يتعامل مع كيفية صنع القرار بدلا من محتوى القرار، وهكذا بدأ الباحثون يتحولون نحو الاهتمام بدراسة العدالة الإجرائية في بيئات العمل المختلفة.²⁹

وتختص بالإجراءات والقوانين التي يتم من خلالها توزيع المخرجات التنظيمية كالراتب وعبء العمل بين الموظفين، الباحثين.³⁰

ويعرفها خليفة 1987 بأنها التصور الذهني لعدالة الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات التي تمس الأفراد ووفقا Mushinsky, 2000 تكون هذه الإجراءات عادلة عندما تتسم بالاتساق والاستمرارية وتحقق مصالح كل الأفراد ولا تحقق أهداف شخصية، وتقوم على المعلومات الصحيحة وتوفر فرص تصحيح القرار، في حين ينظر إليها باحثين آخرون على أنها تتعلق بعدالة الوسائل المستخدمة في صنع وتنفيذ القرارات وتحديد المخرجات.³¹

ويمكن تلخيص العدالة الإجرائية بمجموعة من العناصر الأساسية التي يمكن أن تشمل عليها:³²

➤ شرح الإجراءات وعملية صنع القرار.

➤ التفاعل بين من يقوم بتطبيق القرارات مع من سيطبق عليهم القرار.

➤ القواعد والمعايير الرسمية للإجراءات.

ج. **العدالة التعاملية:** وهي العدالة التي تعكس مدى إحساس العامل بعدالة المعاملات وذلك عندما تطبق عليه الإجراءات الرسمية، أو معرفته بأسباب تطبيق تلك الإجراءات عليه وهي تعني أيضا مدى إحساس الفرد العامل أو الموظف بعدالة المعاملات الإنسانية في أثناء أداء العمل وعندما تطبق عليه الإجراءات، يستطيع الموظف أن يستشعر هذا النوع من العدالة خلال ما يبديه المدير - المسؤول - من عدل ومساواة واحترام ومصادقية في تعامل مع الموظف الموكل إليه العمل.³³

ويشير ريغو وكاها Rego & Cunha 2006 إلى أن العدالة التعاملية تعد امتدادا لمفهوم العدالة الإجرائية، والتي تشير إلى طرق تصرف الإدارة تجاه الأفراد، والتي ترتبط بشكل أساسي بطريقة تعامل المديرين مع المرؤوسين.³⁴

وتظهر أهمية عدالة التعامل بعاملين أساسيين يكون لهما أثر ذو حساسية اتجاه الموظفين في التنظيم هما:³⁵

➤ أن تبرير ما تقدمه التنظيمات لأفرادها حول القرارات التي يتم اعتمادها بصورة نهائية غالبا ما يؤدي إلى إدراكات أعلى للعدالة من قبل الموظفين وذلك مقارنة بقيام التنظيم بعكس ذلك تماما أي عدم تقديم أي تبريرات منطقية تقود إلى إقناع الموظفين بذلك.

➤ كذلك أنه يوجد ترابط وثيق بين كل من عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وكذلك عدالة التعاملات حيث لا تنفصل أي منها عن الأخرى من الناحية العملية.

المحور الثالث: التحليل الإحصائي للدراسة

يتضمن هذا الجزء تحليل أداة الدراسة وتحليل كل من البيانات الشخصية وكذلك تحليل متغيرات الدراسة حسب برنامج SPSS كما يتضمن اختبار الفرضيات.

أولاً: نتائج تحليل بيانات الدراسة

وقبل التطرق إلى تحليل نتائج البيانات الشخصية لابد من التطرق إلى معرفة الأداة المستخدمة في الدراسة ومدى صدقها وثباتها.

تحليل أداة الدراسة

1.

1-1: أداة الدراسة: من المؤكد أن أي دراسة علمية لا تستطيع الوصول إلى هدفها بدقة وموضوعية دون استخدام مجموعة من القواعد العامة التي يسترشد بها الباحث للوصول إلى هدفه الصحيح بأسلوب علمي يضمن له دقة النتائج وسلامتها، وانطلاقاً من طبيعة الدراسة التي تهدف من خلالها إلى قياس أثر العدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة، فقد صممنا إستبانة اعتماداً على الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات تتكون من جزأين:

❖ **الجزء الأول:** ويتضمن بيانات شخصية وظيفية (الجنس، العمر، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة، القسم الذي تنتمي إليه)

❖ **الجزء الثاني:** ويتضمن محورين:

✓ **المحور الأول: العدالة التنظيمية (المتغير المستقل)** وينقسم إلى ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: العدالة التوزيعية ويقاس بالفقرات من (1-4).

البعد الثاني: العدالة الإجرائية ويقاس بالفقرات من (5-9).

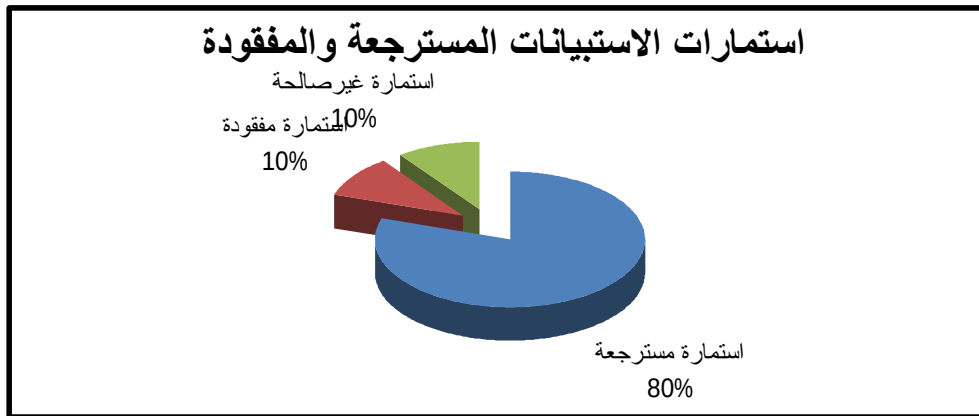
البعد الثالث: العدالة التعاملية ويقاس بالفقرات من (10-13).

✓ **المحور الثاني: جودة الحياة الوظيفية (المتغير التابع)** ويقاس بالفقرات من (14-36).

2/ مجتمع وعينة الدراسة:

بالنسبة لدراستنا هذه فمجتمع الدراسة هو عبارة عن جميع أساتذة كلية الاقتصاد الدائمين والبالغ عددهم حوالي 130 أستاذ ، أما عينة الدراسة فقد إختارنا عينة عشوائية، حيث قمنا بتوزيع 58 إستبانة على الأساتذة واسترددنا 52 إستبانة، منها 6 استمارات اعتبرت غير صالحة للتحليل، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (01): استثمارات الاستبيانات الموزعة المسترجعة والمفقودة



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الاستبيانات المسترجعة بلغت 80% وهي نسبة مرتفعة، والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى اعتمادنا في تقديمها عن طريق المقابلة، حيث شرحنا محتوى الاستبانة لأفراد البحث وأكدنا لهم السرية وأهمية استجابتهم لنجاح الدراسة، ورغم أن هذا الأمر تطلب مجهودا كبيرا وقدرة عالية على الإقناع، إلا أنه حقق الهدف المنشود وأدى إلى حصول مشاركة كبيرة من طرف الأساتذة وذلك يظهر في النسبة المرتفعة للاستثمارات المسترجعة.

1-2. أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات المستعملة في الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها اعتمدنا على البرمجة الإحصائية spss إصدار 19 كما استخدمنا العديد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها وذلك كما يلي:

أ. معامل الارتباط سيرمان: وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ب. معامل ألفا كرونباخ: وذلك بغية تقدير ثبات الدراسة حيث كلما اقترب من الواحد كلما كان هناك ثبات.

ت. مقاييس الإحصاء الوصفي: وتشمل التكرارات، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.

ث. اختبار ستودنت: لإختبار فرضيات الدراسة.

وبما أن الهدف الأساسي من دراستنا هو قياس اتجاهات الأساتذة نحو العدالة التنظيمية وجودة الحياة الوظيفية استخدمنا استمارة إستبانة احتوت فقرات مغلقة ومصممة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي الذي يعد الأنسب لهذه الدراسة، وقد كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة كما يلي: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافقة بشدة) ومن أجل تحديد الاتجاه وضعنا لاحتمالات الإجابات الخمسة السابقة أوزان محددة كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في الاستبانة

الوزن	خيارات الإجابة
5	موافق بشدة
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق بشدة

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، حوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2008، ص 540.

انطلاقاً من الأوزان الموضحة في الجدول السابق ولحساب طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي تم حساب المدى 4=1-5 ثم قسمته على عدد فئات المقياس $0.8 = 5/4$ للحصول على طول الخلية، ثم إضافة الناتج إلى أقل قيمة في مقياس والاستمرار بالإضافة حتى الوصول إلى أعلى قيمة في المقياس وهي 5، ويمكن توضيح النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها

الاتجاه	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	1.8 ← 1
غير موافق	2.6 ← 1.9
محايد	3.4 ← 2.7
موافق	4.2 ← 3.5
موافق بشدة	5 ← 4.3

المصدر: عبد الفتاح عز، مرجع سبق ذكره، ص 541.

أما بالنسبة لتقدير مستوى كل متغير أو بعد فإننا نحتاج إلى مقياس خاص يحدد درجة توافره وتحقيقه، والذي يضم ثلاث مستويات وهي: مرتفع، متوسط، منخفض، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (03): المتوسطات المرجحة للأبعاد والمتغيرات والمستويات الموافقة لها

المتوسط المرجح	المستوى
2.33 – 1	منخفض
3.67 - 2.34	متوسط
5 - 3.68	مرتفع

المصدر: محمد السعيد جوال، التمكين وأثره على تنمية السلوك الإبداعي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، 2015، ص: 269.

3-1 : صدق وثبات الاستبانة

أ. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والبعد التابعة له.

❖ صدق الاتساق الداخلي لعبارات المتغير المستقل :

الجدول رقم (04) : معاملات الارتباط بين فقرات العدالة التنظيمية مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها

العدالة التوزيعية		العدالة الإجرائية		العدالة التعاملية	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
01	**0.648	05	**0.895	10	**0.997
02	**0.648	06	**0.664	11	*0.633
03	**0.536	07	**0.721	12	**0.755
04	**0.997	08	**0.555	13	**0.633
		09	*0.366		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

من خلال الجدول نلاحظ أن معاملات الارتباط بين مختلف عبارات الأبعاد والأبعاد ككل مرتفعة حيث كانت أغلبها تفوق 50 % وأعلى نسبة كانت 99% أما أقل نسبة كانت 53.6% مما يدل على وجود اتساق داخلي بين مختلف العبارات وأن كل عبارة تعكس البعد. أما مستوي الدلالة فهو دال عند مستوى الدلالة 0.01 معنوية فأقل.

❖ صدق الاتساق الداخلي لعبارات المتغير التابع:

الجدول رقم (05): معاملات الارتباط بين فقرات جودة الحياة الوظيفية مع الدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها

بيئة العمل المعنوية		الأجور والمكافآت		خصائص الوظيفة	
معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
**0.695	22	**0.693	18	**0.566	14
**0.927	23	**0.387	19	**0.566	15
**0.646	24	**0.940	20	**0.566	16
**0.693	25	**0.854	21	**0.402	17
نمط الإشراف		فرق وجماعات العمل		المشاركة في اتخاذ القرارات	
معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
**0.508	33	**0.401	30	**0.692	26
**0.645	34	**0.609	31	**0.632	27
**0.582	35	**0.680	32	**0.438	28
**0.980	36			**0.814	29

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss دال عند مستوى 0.01 فأقل

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية بين كل العبارات والأبعاد التابعة لها، فأغلبها تفوق نسبتها 50 %، حيث كانت أعلى نسبة 98% أما أقل نسبة فكانت 38% كما أن كل معاملات الارتباط لديها دلالة معنوية عند 0.01 فأقل.

ب. ثبات فقرات الاستبانة: التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لقياس مدى ثبات أداة الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (06): معاملات الثبات لأداة الدراسة (ألفا كرونباخ)

البيان	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	صدق المحك
البعد الأول: العدالة التوزيعية	04	0.919	0.958
البعد الثاني: العدالة الإجرائية	05	0.701	0.837
البعد الثالث: العدالة التعاملية	04	0.895	0.946
المتغير التابع: جودة الحياة الوظيفية	23	0.857	0.925
الإستبانة ككل	36	0.918	0.958

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

تم حساب صدق المحك عن طريق جذر معامل الثبات، يتضح من خلال الجدول أن قيمة الثبات معامل (ألفا كرونباخ) 91.8 % وهي نسبة ممتازة جداً، وهي قيمة تدل على صدق وثبات أداة الدراسة إذا أعيد تطبيقها على نفس العينة فسوف تكون نفس النتائج، بنسبة 91.8 %

2 تحليل بيانات الدراسة

وهنا يتم عرض عملية التحليل الإحصائي للبيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وذلك عن طريق تفصيل خصائص العينة واستخراج التكرارات والنسب المئوية لها

الجدول رقم (07): الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

البيان	الجنس		السن			الرتبة العلمية			
	ذكر	أنثى	أقل من 30	من 30 إلى 40	من 41 إلى 50	أستاذ مساعد ب	أستاذ مساعد أ	أستاذ محاضر ب	أستاذ محاضر أ
التكرار	26	20	10	35	1	3	18	19	6
النسبة	56.5	43.5	21.7	76.1	2.2	6.5	39.1	41.3	13.0
	سنوات الخبرة		القسم الذي تنتمي إليه						
	أقل من 10 سنوات	من 10 إلى 20	من 21 إلى 30	أكثر من 30	علوم التسيير	علوم الاقتصاد	علوم التجارة	مالية ومحاسبة	
التكرار	37	9	0	0	23	11	5	7	
النسبة	80.4	19.6	0	0	50	23.9	10.9	15.2	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية عينة الدراسة تتمثل في الذكور بنسبة 56.5 % أما السن فكانت الأغلبية الطاغية فئة ما بين 30 و 40 سنة، والرتبة العلمية فقد طغت فئة أستاذ مساعد أ وأستاذ محاضر ب، وأغلب العينة فقد كانت خبرتها أقل من 10 سنوات، وأغلب العينة كانت تنتمي لقسم علوم التسيير، بنسبة 50.0 %

ثانياً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1. مستوى العدالة التنظيمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية

الجدول رقم: (07) مستوى العدالة التنظيمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى العام
3.8696	0.40394	02	مرتفع
3.54348	0.52333	03	متوسط
3.93448	0.72922	01	مرتفع
3.7609	0.44596		مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

2.

مستوى جودة الحياة الوظيفية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية
الجدول رقم (08): مستوى جودة الحياة الوظيفية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى العام
4.2826	0.14538	01	مرتفع
3.5109	0.61454	06	متوسط
3.8913	0.81761	03	مرتفع
3.6250	0.62528	04	متوسط
3.5362	0.43021	05	متوسط
3.9185	0.58227	02	مرتفع
3.7788	0.36501		متغير جودة الحياة الوظيفية

3.

العدالة التنظيمية:

الجدول رقم 09: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد العدالة التنظيمية.

العدالة التوزيعية				العدالة الإجرائية				العدالة التفاعلية			
الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	3.8696	0.4993	موافق	05	3.4565	0.7213	محايد	11	4.3913	1.1828	موافق بشدة
02	3.8696	0.4993	موافق	06	3.6957	0.7263	موافق	12	3.8261	0.60752	موافق
03	3.9348	0.3327	موافق	07	3.6957	0.7263	موافق	13	3.6957	0.81294	موافق
04	3.8043	0.4531	موافق	08	3.0217	1.0433	محايد	14	3.8261	0.60752	موافق
البعد ككل	3.8696	0.4039	موافق	09	3.7174	83435.	موافق	البعد ككل	3.9344	0.72922	موافق
				البعد ككل	3.543	0.523	موافق	العدالة التنظيمية	3.7609	0.4460	موافق بدرجة مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

يتبين من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة وافقت على فقرات العدالة التنظيمية بدرجة مرتفعة وهذا بمتوسط حسابي

عام (3.7609) وانحراف معياري مقدّر ب0.4460 حيث :

- ✓ وافق أفراد العينة على فقرات العدالة التوزيعية بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي 3.896 وانحراف معياري 0.40394
- ✓ وافق أفراد العينة على فقرات العدالة الإجرائية بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي 3.5435 وانحراف معياري 0.5233
- ✓ وافق أفراد العينة على فقرات العدالة التفاعلية بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي 3.9345 وانحراف معياري 0.72922

4.

جودة الحياة الوظيفية

الجدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة حول أبعاد جودة الحياة الوظيفية

ظروف بيئة العمل المعنوية				الأجور والمكافآت				خصائص الوظيفة			
الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
موافق	0.8558	3.6087	23	موافق	0.7665	3.6522	19	موافق بشدة	0.2062	4.9565	15
موافق	1.24567	3.7826	24	موافق	0.6431	3.8261	20	موافق بشدة	0.2062	4.9565	16
موافق	0.6476	3.7391	25	محايد	0.8141	3.2174	21	موافق بشدة	0.2062	4.9565	17
موافق بشدة	1.1086	4.4348		محايد	0.8748	3.3478	22	غير موافق	0.6476	2.2609	18
موافق	0.81761	3.8913	البعد ككل	موافق	0.6145	3.5109	البعد ككل	موافق	0.1454	4.2826	البعد ككل

نمط الإشراف				فرق وجهات العمل				المشاركة في اتخاذ القرارات			
الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
موافق	0.5150	3.8478	33	موافق	0.7293	3.8478	30	محايد	0.9653	3.1522	26
موافق	0.7592	3.8478	34	موافق	0.6490	3.6087	31	موافق	0.6403	3.8261	27
موافق	0.4900	3.9348	35	محايد	0.9881	3.1522	32	موافق بشدة	0.88383	4.5870	28
موافق	0.9879	4.0435	36					محايد	1.04141	2.9348	29
موافق	0.582	3.918	البعد ككل	موافق	0.430	3.536	البعد ككل	موافق	0.62528	3.625	البعد ككل
	27	5			21	2				0	
الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي العام	المتغير التابع								
موافق بدرجة مرتفعة	0.36501	3.7788	جودة الحياة الوظيفية								

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يتبين من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة توافق على توفر أبعاد جودة الحياة الوظيفية بدرجة مرتفعة وهذا ما يعكسه

المتوسط الحسابي العام المقدر بـ 3.7788 وانحراف معياري 0.36501

✓ وافق أفراد العينة على جودة خصائص الوظيفة بدرجة. بمتوسط حسابي 4.2826 وانحراف معياري 0.14538

✓ وافق أفراد العينة على جودة الأجور والمكافآت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي 3.5109 وانحراف معياري 0.61454

✓ وافق أفراد العينة على جودة ظروف بيئة العمل المعنوية بدرجة مرتفعة. بمتوسط حسابي 3.8913 وانحراف معياري 0.81761

✓ وافق أفراد العينة على مدى المشاركة في اتخاذ القرارات بدرجة مرتفعة. بمتوسط حسابي 3.6250 وانحراف معياري 0.62528

✓ وافق أفراد العينة على بعد فرق وجماعات العمل بدرجة متوسطة. بمتوسط حسابي 3.5362 وانحراف معياري 0.43021

✓ وافق أفراد العينة على جودة نمط الإشراف بدرجة مرتفعة. بمتوسط حسابي 3.918 وانحراف معياري 0.58227

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

❖ لا يوجد أثر للعدالة التنظيمية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ في تعزيز جودة الحياة الوظيفية ولاختبار هذه الفرضية، فرّعت إلى ثلاثة فرضيات تخص كلا منها وجود أثر من عدمه لكل بعد من أبعاد العدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية وذلك على النحو التالي:

أ. H01 لا يوجد أثر للعدالة التوزيعية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية

ب. H02 لا يوجد أثر للعدالة الإجرائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية

ج. H03 لا يوجد أثر للعدالة التعاملية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والمتمثلة في:

أ. H01 لا يوجد أثر للعدالة التوزيعية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية

ب. H11 يوجد أثر للعدالة التوزيعية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية

وحسب النتائج المعروضة من برنامج SPSS توصلنا إلى:

المتغيرات	B	t المحسوبة	مستوى دلالة t	وجود أثر أو عدم وجوده
الثابت	3.241	6.189	0.000	/
العدالة التوزيعية	0.139	1.033	0.307	عدم وجود الأثر
R ²	0.024			
دلالة F	0.307			
المعادلة	Y= 3.241+0.139x			

من خلال الجدول نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.024 وهذا يعني أن التغير في العدالة التوزيعية يفسر التغير في

جودة الحياة الوظيفية بنسبة 2.4 % وتبقى نسبة 97.6% تفسره متغيرات أخرى ، وهي نسبة ضئيلة جدا .

كما نلاحظ من الجدول أن دلالة اختبار فيشر تساوي 0.307 وهي أكبر من 0.05

وحسب قاعدة القرار المتبعة فإن الفرضية الصفريّة مقبولة ومحقة أي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفريّة.

أي عدم وجود أثر

2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية : والمتمثلة في:

ج. H01 لا يوجد أثر للعدالة الإجرائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية

د. H11 يوجد أثر للعدالة الإجرائية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية وحسب النتائج المعروضة من برنامج SPSS توصلنا إلى:

المتغيرات	B	t المحسوبة	مستوى دلالة t	وجود أثر أو عدم وجوده
الثابت	1.815	7.115	0.000	/
العدالة الإجرائية	0.563	7.881	0.000	وجود الأثر
R ²	0.585			
دلالة F	0.000			
المعادلة	y= 1.815+0.563x			

من خلال الجدول نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.585 وهذا يعني أن التغير في العدالة الإجرائية يفسر التغير في جودة الحياة الوظيفية بنسبة 58.5% وتبقى نسبة 41.5% تفسره متغيرات أخرى، وهي نسبة معتبرة نظراً لأن جودة الحياة الوظيفية متعددة الأبعاد.

كما نلاحظ من الجدول أن دلالة اختبار فيشر تساوي 0.000 وبالتالي هي أقل من 0.05 وهذا يدل على قابلية النموذج للاختبار.

كما أن دلالة t تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 وحسب قاعدة القرار المتبعة فإن الفرضية البديلة مقبولة ومحققة أي نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة..

5. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: والمتمثلة في:

ه. H01 لا يوجد أثر للعدالة التفاعلية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية

و. H11 يوجد أثر للعدالة التفاعلية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية وحسب النتائج المعروضة من برنامج SPSS توصلنا إلى:

المتغيرات	B	t المحسوبة	مستوى دلالة t	وجود أثر أو عدم وجوده
الثابت	2.143	11.220	0.000	/
العدالة التفاعلية	0.423	8.852	0.000	وجود الأثر
R ²	0.64			
دلالة F	0.000			
المعادلة	Y=2.043+0.423x			

من خلال الجدول نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.64 وهذا يعني أن التغير في العدالة التوزيعية يفسر التغير في جودة الحياة الوظيفية بنسبة 64% وتبقى نسبة 36% تفسره متغيرات أخرى، وهي نسبة معتبرة نظراً لأن جودة الحياة الوظيفية متعددة الأبعاد.

كما نلاحظ من الجدول أن دلالة اختبار فيشر تساوي 0.000 وبالتالي هي أقل من 0.05 وهذا يدل على قابلية النموذج للاختبار.

كما أن دلالة t تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 وحسب قاعدة القرار المتبعة فإن الفرضية البديلة مقبولة ومحققة أي نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة..

2. اختبار الفرضية الرئيسية: والمتمثلة في:

ز. H_{01} لا يوجد أثر للعدالة التنظيمية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية

ح. H_{11} يوجد أثر للعدالة التنظيمية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ على جودة الحياة الوظيفية

وحسب النتائج المعروضة من برنامج SPSS توصلنا إلى:

المتغيرات	B	t المحسوبة	مستوى دلالة t	وجود أثر أو عدم وجوده
الثابت	1.235	4.100	0.000	/
العدالة التنظيمية	0.683	8.589	0.000	وجود الأثر
R^2	0.622			
دلالة F	0.000			
المعادلة	$Y=1.235+0.683x$			

من خلال الجدول نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.622 وهذا يعني أن التغير في العدالة التنظيمية يفسر التغير في جودة الحياة الوظيفية بنسبة 62.2% وتبقى نسبة 37.8% تفسره متغيرات أخرى ، وهي نسبة جد معتبرة نظرا لأن جودة الحياة الوظيفية متعددة الأبعاد.

كما نلاحظ من الجدول أن دلالة اختبار فيشر تساوي 0.000 وبالتالي هي أقل من 0.05 وهذا يدل على قابلية النموذج للاختبار.

كما أن دلالة t تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 وحسب قاعدة القرار المتبعة فإن الفرضية البديلة مقبولة ومحققة أي نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة..

النتائج

- العدالة التنظيمية هي شعور الأفراد بالعدالة من خلال مقارنة حالتهم مع حالة زملائهم الآخرين في مكان العمل من خلال أبعادها الثلاثة عدالة التوزيعات وعدالة الإجراءات وعدالة المعاملات
- جودة الحياة الوظيفية مفهوم متعدد الأبعاد وأبعاده متمثلة في: خصائص الوظيفة، نظام الأجور والمكافآت، بيئة العمل المعنوية، فرق وجماعات العمل، نمط الإشراف، المشاركة في القرارات.
- تتوفر العدالة التنظيمية بمستوى مرتفع في كلية الاقتصاد بجامعة الجلفة من وجهة نظر الأساتذة.
- تتوفر جودة الحياة الوظيفية بمستوى مرتفع في كلية الاقتصاد بجامعة الجلفة من وجهة نظر الأساتذة
- عدم وجود أثر للعدالة التوزيعية على جودة الحياة الوظيفية
- وجود أثر لكل من العدالة الإجرائية والعدالة التعاملية على جودة الحياة الوظيفية.
- وجود أثر للعدالة التنظيمية على جودة الحياة الوظيفية.

التوصيات.

- من خلال النتائج المتوصل إليها تبين أن مستوى العدالة الإجرائية متوسط وعليه وجب على إدارة كلية الاقتصاد تفعيل العدالة الإجرائية كثر من خلال إعلام الأساتذة بالقرارات المتخذة وتوضيح لهم مختلف المعايير التي يتم على أساسها تقييم عملهم.
- من خلال النتائج المتوصل إليها تبين أن مستوى بعد الأجور والمكافآت متوسط وعليه وجب على إدارة كلية الاقتصاد تفعيل هذا البعد أكثر من خلال الشفافية في تقديم المكافآت .
- من خلال النتائج المتوصل إليها تبين أن مستوى المشاركة في اتخاذ القرارات متوسط وعليه وجب على إدارة كلية الاقتصاد تفعيل هذا البعد أكثر من خلال الشفافية في صنع القرارات التنظيمية ومشاركة الأساتذة في اتخاذ القرارات و تشجيعهم على التخطيط و حل المشكلات واتخاذ القرارات .
- كذلك من خلال النتائج المتوصل إليها تبين أن مستوى بعد فرق العمل متوسط وعليه وجب على إدارة كلية الاقتصاد تفعيل هذا البعد أكثر من خلال توطيد العلاقات بين الأساتذة و العمل على تشجيع العمل على شكل فرق.

الهوامش والمراجع:

- 1- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، جودة حياة العمل وأثرها في تنمية الإستغراق الوظيفي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، جامعة الرقازيق، كلية التجارة، 2004، ص 2
- 2 - محمد بن مسلم سعيد الشنفرى، العدالة التنظيمية وأثرها على الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص 19
- 3- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 3.
- 4 - سيد محمد جاد الرب، جودة الحياة الوظيفية QWL في منظمات الأعمال العصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 19.
- 5 - أسامة زياد يوسف البلبيسي، جودة الحياة الوظيفية وأثرها على الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، 2012، ص 7.
- 6- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 4.
- 7 - سيد محمد جاد الرب، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- 8 - إيمان حسن نصار ويوسف عبد عطية بحر، جودة حياة العمل وأثرها على تنمية الاستغراق الوظيفي، دراسة مقارنة بين دائرة التربية والتعليم في وكالة الغوث ووزارة التربية والتعليم الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2014، ص 8.
- 9 - نضال حمدان المصري ومحمد أحمد الاغا، إطار مقترح لتطبيق منهجية six sigma كمدخل لتحسين جودة الحياة الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، بحث فائز بجائزة خليفة التربوية، 2013، ص 109.
- 10 - عادل محمد محمد عبد الرحمان، أبعاد جودة الحياة الوظيفية والالتزام التنظيمي في القطاع الحكومي - دراسة تطبيقية على التأمينات الاجتماعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، 2013، ص 13.
- 11 - بلقرع فاطمة، التمكين كآلية لدعم وتعزيز الإبداع في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المديرية العامة لاتصالات الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسبيير، جامعة المدية، 2017، ص 34.
- 12 - عادل محمد محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- 13 - عادل محمد محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- 14 - أسامة زياد يوسف البلبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- 15- أبوا القاسم الأخضر حمدي، أثر العدالة التنظيمية المدركة على مستوى الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس، دراسة حالة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الأغواط، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 3، الأردن، 2015، ص 546-547.
- 16 - محمود عبد الرحمن الشنطي، أثر ممارسة أساليب القيادة التحويلية في جودة الحياة الوظيفية: دراسة تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 1، الأردن، 2016، ص 36.
- 17 - أبوا القاسم الأخضر حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 547.
- 18 - فالخ سلامة اللوزي، درجة ممارسة القادة الإداريين في وزارة التربية والتعليم الأردنية للعدالة التنظيمية وعلاقتها بالأداء الوظيفي للعاملين وثقتهم بقادتهم، أطروحة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية، كلية الدراسات التربوية والنفسية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2009، ص 18.
- 19 - محمد علي عطاف الزهراني، العدالة التنظيمية لدى مديري المدارس الثانوية وعلاقتها بمستوى سلوك المواطنة التنظيمية للمعلمين في محافظة المخوة، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، 2012، ص 25.
- 20 أسماء الخالدي وكايد سلامة، العدالة التنظيمية لدى مديري المدارس الثانوية في محافظة المفرق وعلاقتها بالولاء التنظيمي للمعلمين في تلك المدارس، مجلة المنارة، المجلد العشرون، العدد 2/ب، ص 288.
- 21 - سوزان أكرم سلطان، العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي والولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية فيها، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التربية، تخصص إدارة تربوية، كلية الدراسات التربوية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006، ص 21.
- 22 - أبوا القاسم الأخضر حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 546.
- 23 - شروق عبد المحسن المتروك، أثر العدالة التنظيمية على التمكين الإداري من وجهة نظر موظفي الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، قسم الإدارة العامة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010، ص 36.
- 24 - راتب السعود و سوزان سلطان، درجة العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية فيها، مجلة جامعة دمشق - المجلد 25 العدد 2، سوريا، 2009، ص 1.
- 25 - حياة الدهي، العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لدى العامل بالمؤسسة الجزائرية: دراسة ميدانية بوحدة البحث في الطاقات المتجددة في لوسط الصحراوي بأدرار، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة أدرار، 2013، ص 49.
- 26 - وليد محمد الصمادي، أثر العدالة التنظيمية في الالتزام الوظيفي - دراسة ميدانية على شركات الأدوية الأردنية -، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل بيت، 2008، ص 42.
- 27 - أميرة أحمد الزهيري، أثر العدالة التنظيمية على الثقة داخل المنظمات - بالتطبيق على قطاع الدواء في مصر -، أطروحة دكتوراه الفلسفة العالمية في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة (فرع البنات)، جامعة الأزهر، مصر، 2011، ص 100.
- 28 - نواف موسى شطناوي وربما محمود العقلة، العدالة التنظيمية في جامعة اليرموك وعلاقتها بأداء أعضاء هيئة التدريس فيها وسبل تحسينها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 14، العدد 4 ديسمبر 2013، ص 75.
- 29 - أميرة أحمد الزهيري، مرجع سبق ذكره، ص 102.
- 30 - بندر كريم أبو تايه، أثر العدالة التنظيمية على سلوك المواطنة التنظيمية في مراكز الوزارات الحكومية في الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، 2012، ص 151.
- 31 - عبد العزيز علي مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- 32 - وليد محمد الصمادي، أثر العدالة التنظيمية في الالتزام الوظيفي - دراسة ميدانية على شركات الأدوية الأردنية -، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2008، ص 45.
- 33 - غسان حسين الحلو، درجة العدالة التنظيمية وعلاقتها بتفويض السلطة لدى مديري المدارس الحكومية الثانوية ومديراتها في محافظة طولكرم من وجهات نظر معلمي مدارسهم، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2015، ص 15.
- 34 - شطناوي نواف موسى والعقلة ربما محمود، مرجع سبق ذكره، ص 76.
- 35 - وليد محمد الصمادي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة (تجربة تركيا ، الصين)

رمضاني لعلا

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط

شارف عبد القادر

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط



ملخص

أصبحت الضريبة لا تقتصر على كونها مصدراً إيرادياً للدولة، بل تعدت ذلك بحيث أصبحت لها وظيفة اجتماعية واقتصادية إضافة إلى وظيفتها المالية التقليدية، وذلك بأن أصبحت الضريبة أداة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة التضخم والركود، وإعادة توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. حيث قمنا في هذا الدراسة بتحليل كل الجوانب النظرية لدور الاقتصادي للضريبة مع دراسة مقارنة لتجربة كل من تركيا والصين .

الكلمات المفتاحية : الضريبة ، التنمية الاقتصادية، الدخل ، الركود ، التضخم.

Abstract

The tax has become not only a source of the state, but it has become a social and economic function in addition to its traditional financial function, by becoming the tax instrument of economic means through which to achieve economic development, and address inflation and stagnation, and redistribution of income, and raise The standard of living of citizens in order to promote the national economy. In this study we analyzed all the theoretical aspects of the economic role of tax with a comparative study of the experience of Turkey and China.

Keywords: tax, economic development, income, recession, inflation.

مقدمة :

يعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الأمور الضرورية في أي مجتمع من المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية، المتقدمة الناشئة أو النامية، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تبلورت الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياستها الاقتصادية بمختلف اتجاهاتها (سياسة نقدية، سياسة انفاقية، ضريبية...) .

ومما ينبغي ملاحظته أن هذه الأهداف لا تختلف في طبيعتها بين الدول مهما اختلفت الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها (رأسمالية أو اشتراكية) أو اختلفت درجة التقدم (دول متقدمة، دول ناشئة، دول نامية) ولكن من المؤكد أن تختلف وسائل تحقيقها فيما بين الدول، بل من المتوقع أن يمتد الاختلاف لنفس المجتمع من فترة لأخرى وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

ويعتبر النظام الضريبي أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف، فقد اقترنت الضريبة بالسلطة السيادية للدولة منذ أقدم العصور، وتطور مفهومها بتطور مفهوم الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة التعاقدية، ثم الدولة التضامنية، والتي يدفع فيها الفرد الضريبة باعتباره متضامنا مع الدولة، حيث تقع على عاتق الدولة ضمان العيش الكريم لكل فرد يعيش في رعايتها .

وعليه، أصبحت الضريبة لا تقتصر على كونها مصدراً إيرادياً للدولة، بل تعدت ذلك بحيث أصبحت لها وظيفة اجتماعية واقتصادية إضافة إلى وظيفتها المالية التقليدية، وذلك بأن أصبحت الضريبة أداة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة التضخم والركود، وإعادة توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين من أجل النهوض بالاقتصاد القومي عامة.

ونظراً لأن النظام الضريبي يقوم على مجموعة من العناصر الأيديولوجية الفكرية، والتي تحدد أهداف هذا النظام أو ذاك وغايته، ومجموعة أخرى من العناصر الفنية التي تتمثل في وسيلة النظام في تحقيق هذه الأهداف، فإننا نلاحظ اختلاف الأنظمة الضريبية من دولة لأخرى، ومن عصر لآخر، فالنظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول الناشئة أو النامية، كما يختلف في الدول الرأسمالية عنه في الدول الاشتراكية وغير ذلك.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ماهي خصائص النظام الضريبي في الدول الناشئة وأثرها على التنمية الاقتصادية (تجربة تركيا ، الصين)؟
أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم خصائص النظم الضريبية في الدول الناشئة من حيث مكوناتها، غاياتها وأهدافها، وكذلك وسائل تحقيق هذه الأهداف، والتعرف ولو بإيجاز على النظام الضريبي في كل من تركيا والصين. وقد تم اختيار هاتين الدولتين لعدة أسباب منها:

✓ اقتراب تركيا من حيث مستوى دخل الفرد إلى الجزائر بالإضافة إلى مرور تركيا بمشاكل وأزمات اقتصادية مشابهة للأوضاع التي مرت بها الجزائر خلال مرحلة التسعينات وانتهاج تركيا لجملة إصلاحات هيكلية هي أيضا مماثلة للإصلاحات التي عرفت الجزائر؛

- ✓ تعتبر كل من تركيا والصين من الدول التي يعرف اقتصادهما معدلات نمو كبيرة ورغبة في معرفة مدى مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق هذه المعدلات باعتبارها جزء من السياسة الاقتصادية تم اختيار هاتين الدولتين؛
- ✓ الموقع الجغرافي لكل من تركيا التي بين قارة أوروبا وقارة آسيا، والصين التي تقع في منطقة تعرف تنافسا كبيرا وهذا التنافس ينعكس على النظام الضريبي من خلال زيادة التحفيزات الضريبية لجذب رؤوس الأموال؛
- ✓ اختلاف نموذج النظام الضريبي التركي الذي يتميز بأنه نظام موحد، والنظام الضريبي الصيني الذي يختلف تبعاً لاختلاف المقاطعة؛
- ✓ بالإضافة إلى اختيار الصين وتركيا فقد تم في هذه الدراسة تناول بعض الإحصائيات الخاصة بدول أخرى مثل كوريا والمكسيك.

محاور الدراسة :

- 1- الإطار النظري للنظام الضريبي
- 2- النظام الضريبي التركي
- 3- النظام الضريبي الصيني
- 4- الآثار الاقتصادية للنظم الضريبية بالدول الناشئة

المحور الأول : الإطار نظري للنظام الضريبي

1.1 مفهوم وأركان النظام الضريبي:

يتمثل النظام الضريبي في الاقتطاعات الإجبارية للدولة أو لإحدى الهيئات التابعة لها وتمس الأشخاص والمؤسسات والسلع والخدمات والتي تفرض عليها الضرائب لضمان تمويل نفقات الدولة، كما يختلف النظام الضريبي من دولة لأخرى وذلك حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تنتهجه الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

أولاً- تعريف النظام الضريبي:

تعددت تعاريف النظام الضريبي، ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

التعريف الأول:

"مجموع الضرائب المطبقة في لحظة معينة في دولة محددة".¹

التعريف الثاني:

"يوجد مفهومان للنظام الضريبي أحدهما ضيق يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل، وثانيهما واسع يتمثل في كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها مع تفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين. وفي هذا المعنى الواسع يصبح النظام الضريبي في الواقع صياغة وترجمة عملية للسياسة الضريبية في المجتمع، ومن أجل تحقيق أهدافها التي تتمثل عادة في تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة للدولة، إضافة إلى رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية

¹ عدلي محمد توفيق، في النظم الضريبية، دار الجامعات العربية، الإسكندرية، 1974، ص 09.

المتاحة، والإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والتخفيف من مشكلات عدم الاستقرار الاقتصادي، وأخيرا تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع".¹

يمكننا أن نتصور أن النظام الضريبي وفقا للمفهوم الواسع والذي يعتبره مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب (ضرائب على الثروة، ضرائب على الإنفاق،...) تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع.

التعريف الثالث:

"النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع".²

على ضوء ما تقدم من تعاريف للنظام الضريبي يمكن استنتاج التعريف التالي:

"يتمثل النظام الضريبي في مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة، والتي تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين، والتي تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية".

من خلال ما سبق يمكن القول أن أهداف النظام الضريبي ما هي إلا امتداد لأهداف السياسة الضريبية، أي أن أهداف النظام الضريبي مستوحاة من أهداف السياسة الضريبية.

يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها " جزء من سياسة البلد الاقتصادية، وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية".³

ثانياً- أركان النظام الضريبي:

يرتكز على ركنين رئيسيين هما:⁴

1. الهدف:

يسعى أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة، وهي نفسها أهداف السياسة الضريبية التي تحددها الدولة وفقا لسياستها الاقتصادية، لذلك تختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتبع، فههدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة هو تمويل الخزينة ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو اتجاه معين، ويتخذ التدخل الضريبي صورا عديدة منها ما يقوم على أساس التمييز في المعاملة الضريبية بين مختلف النشاطات الاقتصادية لتشجيع بعضها دون الأخرى، أو من خلال إعادة توزيع الدخل حيث تستقطع الدولة جزء من الدخل والثروات المرتفعة ثم تعيد توزيعها عن طريق الخدمات العامة، أو تقدير إعانات عائلية لفائدة أصحاب الدخل المحدود.

¹ المراسي السيد حجازي، النظم الضريبية دراسة مقارنة، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة نشر، ص 06 — 07.

² سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 16—17.

³ المراسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

⁴ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 19.

أما بالنسبة للدول النامية فههدف النظام الضريبي هو تشجيع الادخار والاستثمار من خلال فرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي وتعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها لأغراض التنمية.

2. الوسيلة:

إن النظام الضريبي يركز على مجموعة الوسائل الضرورية لتحقيق أهدافه المرجوة والتي تندرج ضمن عنصرين أحدهما فني والآخر تنظيمي يشكلان معا النظام الضريبي. مفهومه الضيق.

أ العنصر الفني:

إن النظام الضريبي من الناحية الفنية هو مجموعة الضرائب المختلفة المطبقة في زمن معين وفي بلد معين وتعتبر الضريبة وحدة بناء ذلك النظام وتختار الدولة عادة الوسائل الفنية ما يسمح لها بتحقيق حصيلة ضريبية غزيرة تتصف بالثبات من جهة والمرونة من جهة أخرى. كتوسيع مجال فرض الضريبة كما هو الحال بالنسبة للرسم على القيمة المضافة، وتسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي باستعمال الضريبة التصاعدية مثل الضريبة على الدخل الإجمالي، ويتجسد العنصر الفني في صياغة الأصول العلمية للضرائب المختلفة في إطار القانون الضريبي الذي يركز على سيادة الدولة في فرض الضرائب عن طريق التشريع الضريبي.

ب العنصر التنظيمي:

إن للعنصر التنظيمي أهمية بالغة في النظام الضريبي حيث تعتبر الضريبة مزيج ضريبي متشعب مما يقتضي وجود تنظيم إداري يتكفل بمهمة الإقرار والربط والتحصيل، ويزداد هذا التنظيم حجما كلما تعقد الكيان الضريبي، ويجب توفر علاقة تكاملية بين مختلف الضرائب وهذا ما يؤدي إلى وجود واستمرار النظام الضريبي، حيث أنّ النقص في حصيلة ضريبية ما يجب أن يعوضه ارتفاع حصيلة ضريبية أخرى، كما أنه عندما تفرض ضريبة على سلعة معينة يجب أن لا تترك السلع التي يمكن أن تحل محلها بدون ضريبة وإلا تحول الاستهلاك نحو هذه السلع البديلة وتجنب بذلك المكلفين من دفع الضريبة، وتكمل أهمية العنصر التنظيمي عند فرض ضريبة جديدة أو عند تحديد عناصر وعائها إذ يجب أن تكون هذه الضريبة متفقة مع جميع الضرائب الموجودة قبلها أي مراعاة التنسيق الضريبي والحفاظ على وحدة الهدف للنظام الضريبي.

2.1 أهداف ومكونات النظام الضريبي:

استنادا على ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن النظام الضريبي هو إطار لتنظيم وترتيب وتوجيه وتنسيق مختلف الإجراءات والتدابير الضريبية المختلفة التي يتم اتخاذها من طرف سلطة تشريعية قائمة بهدف تحقيق نتائج مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

أولاً- أهداف النظام الضريبي:

يمكن حصر الأهداف التي يصبو لتحقيقها النظام الضريبي في المسائل التالية:

1. الاستقرار الاقتصادي:

يمثل الاستقرار الاقتصادي إحدى الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، وهو التوصل إلى أكبر حجم من الإنتاج في ظل استغلال أمثل للموارد المتاحة بما فيها القوة العاملة في المجتمع، وفي مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإنّ

للسياسة الضريبية أثرها البالغ لما قد تنطوي عليه من تغيرات في الإيرادات الضريبية ومستويات الإنفاق العام، وكذلك في المتغيرات النقدية الأخرى، التي تغير من أسعار الفائدة وشروط الائتمان.¹

2. تحقيق النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا ضمن الأهداف العامة التي يراد تحقيقها، ونعني بالنمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الحقيقي السنوي نسبة إلى الزيادة في عدد السكان خلال نفس الفترة.

وسعيا إلى هذه الحقيقة تجد الدولة نفسها مجبرة على القيام بدور المساعد والمحرك لإنعاش النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين مستوى معيشة السكان، ويكون ذلك في الغالب بتخفيف العبء الضريبي المفروض على الدخل المتاح للعائلات أو على الأنشطة المراد نموها.²

3. هدف إعادة توزيع الدخل والثروة:

نظرا للتأثير البالغ الذي تؤثر به الضريبة في البنية الاجتماعية فإنها كثيرا ما تكون سببا في زيادة حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، كما قد تخفف من درجة التفاوت في توزيع الثروات، ويمكن استخدام الضرائب في جميع الأحوال لغرض التأثير في البنية الاجتماعية بحيث تعزز التباين أو تخفف الفوارق بين مختلف فئات المجتمع وتشكل نفقات الدولة من جانبها مساعدات لصالح بعض الفئات حيث تعمل على تخفيف الفوارق والتفاوت في توزيع المداخل، وعلى العموم يتم التوصل إلى هدف إعادة توزيع الدخل والثروة إما عن طريق الضرائب أو عن طريق الإنفاق.³

وأما عن طبيعة الأهداف وأبعادها فتختلف بدورها حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد.

ثانياً - مكونات النظام الضريبي:

يتكون النظام الضريبي لأي دولة من المكونات التالية:

1. الإدارة الضريبية:

هي مزيج فريد من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، فالإدارة الضريبية كفرع من فروع الإدارة المالية والتي هي بدورها جزء من الإدارة الحكومية (الإدارة العامة) تحتوي على نفس الوظائف الإدارية الرئيسية: التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.⁴

2. التشريع الضريبي (القانون الضريبي):

يعتبر القانون الضريبي من بين أولى الصلاحيات السيادية للدولة وهذا منذ ظهور القانون الإداري، ففي بعض البلدان الأوروبية اعتبر القانون الضريبي وجها مميزا من أوجه القانون الإداري العام، لكن مع تطور دور الدولة التي أخذت في التدخل أكثر في تسيير النفقات العمومية، تمكنت الجباية من الاستحواذ على مكانة مميزة في تمويل نفقاتها من خلال الضريبة، فقد شكل لها ترسانة من القواعد الخصوصية على مستوى القانون المالي، لذا يقوم القانون الضريبي بتحليل القواعد القانونية

¹ قدي عبد المجيد، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص39.

² المرجع السابق، ص35.

³ رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص434.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص:145-146.

المفروضة على المكلف بالضريبة وعلى مؤسسات الدولة بوعاء تصفية وتحصيل الضريبة، وتكون هذه القواعد نافذة بعد تصويت البرلمان عليها.¹

انطلاقاً من قاعدة " لا ضريبة بلا قانون " فإنها تأخذ بها أغلب دساتير العالم، فالضريبة لا يمكن أن تفرض إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية باعتبارها ممثلة لإدارة الشعب، ومن ثم فالضريبة التي تفرض من جانب السلطة التنفيذية وحدها، في صورة قرار إداري أو لائحة تنظيمية أو غيرها تعد غير شرعية، فالمشرع وحده له حق فرض أي ضريبة جديدة بل وتعديل ضريبة قائمة أو إلغائها، ويسمى هذا المبدأ " بمبدأ قانونية الضريبة".²

3. المكلف أو الممول:

يؤثر سلوك المكلف اتجاه الضريبة في المجتمع بناءً على قناعاته وانطباعاته تأثيراً بالغاً في الحصيلة الضريبة من أجل تحقيق تمويل الإنفاق العام وأهداف السياسة الضريبية. ويطلق على الشخص الخاضع للضريبة (أي الذي تفرض عليه الضريبة) سواء كان شخص طبيعي أو معنوي بالمكلف أو الخاضع أو الممول وهذا المفهوم يعود أساساً إلى النظام البرلماني الإنجليزي منذ أوائل القرن (13م) تم انتقال إلى دول العالم. ويعتبر مبدأ رضا الممولين هو الدعامة الأساسية لقانون الضريبة من خلال تجسيد مبدأ العدالة والمساواة في النظام الضريبي.

3.1 محددات النظام الضريبي:

أولاً- النظام الضريبي والنظام الاقتصادي:

يؤثر النظام الاقتصادي السائد في بلد ما على قرار اختيار النظام الضريبي الملائم ومكوناته، وبصفة عامة يمكن التمييز بين النظام الاقتصادي الاشتراكي أو المخطط والنظام الاقتصادي الحر أو الرأسمالي، وتنعكس خصائص وملامح هذه الأنظمة على قرار اختيار النظام الضريبي الملائم لتحقيق أهداف المجتمع.

وعلى اعتبار أن النموذجين للنظام الضريبي المختارين في هذا البحث هما كل من النظام الضريبي التركي والنظام الضريبي الصيني، وبالأخذ بعين الاعتبار مميزات النظام الاقتصادي للدولتين حيث يأخذان بالنظام الرأسمالي فسنتكفي بالإشارة فقط للنظام الاشتراكي مع التركيز أكثر على النظام الرأسمالي.

1. النظام الاشتراكي:³

يقوم هذا النظام على فلسفة جماعية هدفها الأساسي تحقيق المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، ويتميز هذا النظام بالخصائص التالية:

- زيادة الوزن النسبي للاقتصاد العام داخل الاقتصاد القومي بالمقارنة بالاقتصاد الخاص؛
- تتخذ هذه الاقتصاديات من التخطيط أسلوباً للقيام بكافة الأنشطة الاقتصادية سعياً لتحقيق أهداف المجتمع؛
- يتم توجيه الموارد بين القطاعات والأنشطة المختلفة وفقاً لأولويات الخطة، وكما يحددها جهاز التخطيط وليس اعتماداً على تفضيلات المستهلكين.

¹ محمد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003، صص 41-42.

² سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلي، بيروت، 2008، ص 216.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، صص 21-27.

في ظل الخصائص السابقة التي تتمتع بها الاقتصاديات الاشتراكية تصبح دخول الأفراد صورة من صور النفقات العامة، وكل نفقات الأفراد صورة من صور الإيرادات العامة، وبالتالي ينخفض دور الضريبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى مستوى ممكن، فالدولة تستطيع بصورة مباشرة تحديد ماذا تنتج؟ كيف تنتج؟ ولمن تنتج؟ وكيف تضمن الاستمرار في النمو الاقتصادي دون الحاجة لتدخلات غير مباشرة من خلال السياسة الضريبية.

ولكن بالرغم أن كل شيء مخطط ومحدد في الاقتصاديات الاشتراكية إلا أن النظام الضريبي يتبقى له دور ولو محدود في تحقيق أهداف المجتمع داخل هذه الاقتصاديات، ويتضح ذلك فيما يلي:

✓ يمكن استخدام الضريبة في هذه المجتمعات كأداة لتعديل أسعار بعض السلع والخدمات، وبما يسمح بتحقيق التوازن بين الطلب والعرض من تلك السلع، وبما يتناسب وتفضيلات المستهلكين ودون الإخلال بتفضيلات المخطط؛

✓ يمكن أن تساهم الضرائب في تحقيق التوازن بين مجموعة دخول الأفراد والتي تكون في صورة أحور محددة وقيمة السلع الاستهلاكية المنتجة ذات الأثمان المحددة، بحيث تسمح تلك الموازنة بتوفير جزء من الموارد لإشباع الحاجات العامة وإنتاج السلع الاستثمارية المخططة؛

✓ عدم اختفاء القطاع الخاص في الاقتصاديات الاشتراكية القائمة حيث توجد قطاعات تعاونية وقطاعات شبه خاصة في الخدمات الشخصية والمهن الحرة والحرفية والمزارع الصغيرة، ومثل هذه الظروف تعطي دورا متزايدا لزيادة مساهمة النظام الضريبي في تحقيق أهداف هذه الدول؛

✓ لقد اتجهت غالبية الاقتصاديات المعاصرة نحو إعطاء المزيد من اللامركزية للوحدات والمؤسسات الاقتصادية، حيث تتمتع العديد منها بقدر من الاستقلال والحرية في إدارة عملياتها وتحديد أثمان منتجاتها، ووجود اللامركزية واتساع نطاقها داخل الاقتصاديات يظهر الحاجة إلى نظام ضريبي يسمح بامتصاص جزء من الأرباح المحققة، وتحقيق دور توجيهي للموارد الاقتصادية (بصورة غير مباشرة)، وبما يتفق ويتناسب مع اللامركزية الممنوحة لهذه الوحدات.

2. النظام الرأسمالي:

يستند النظام الرأسمالي بصفة أساسية إلى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، وإلى النشاط الخاص وإلى باعث الربح، وهو ما يستلزم مع ضخامة هذه الأدوات واتساع هذا النشاط وعدم قدرة الطبقة المالكة على القيام به وحدها انقسام المجتمع إلى طبقتين، وهما الطبقة المالكة والطبقة العاملة. وعلى الرغم من أن النظام الرأسمالي قد حافظ على هذه المعطيات الرأسمالية الأساسية إلا أنه قد سجل تطورا عميقا في طبيعة دور الدولة وفي فلسفتها، بحيث يمكننا أن نقسم مراحل هذا النظام من هذه الزاوية إلى مرحلتين وهما مرحلة الدولة الحارسة (الدولة المستهلكة)، وهذه هي مرحلة الحرية الاقتصادية والمالية المحايدة، ومرحلة الدولة المتدخلة وهذه هي مرحلة التدخل الاقتصادي، وهذا التطور يسمح لنا بالحديث عن نوعين من النظام الضريبي الرأسمالي، وهما النظام الضريبي التقليدي والذي قام في ظل الدولة الحارسة حينما كان النظام الرأسمالي في مرحلة نموه، حيث اقتصر فيها هدف الضريبة على الدور التمويلي لخزينة الدولة حتى تقوم بمهامها الأساسية وهي: العدالة، الأمن الداخلي، الأمن الخارجي، أي دون أن يكون للضريبة أي أثر على النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي، أي دون أن تتخذ أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، فالضريبة لا تعدو في هذا الفكر التقليدي أن تكون ثمنا للخدمات العامة، والنظام الضريبي الوظيفي وقد قام في ظل الدولة المتدخلة بعد أن كان النظام الرأسمالي قد أتم مرحلة نموه وهذا بعد أزمة البطالة (الكساد) سنة 1929،

وبعد ظهور النظرية الكيثرية سنة 1936، هذا الأخير الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية، حيث تمثل الضريبة أحد هذه الأدوات.¹

وقد أفرز حلول النظام الضريبي الوظيفي محل النظام الضريبي التقليدي عدة نتائج تتمثل في:²

- تغيرت النظرة إلى الضرائب، فقد أصبحت إضافة إلى كونها أداة مالية، أداة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبذلك ازدادت الضرائب في البلاد الرأسمالية المتقدمة وأصبحت تشكل نسبة مرتفعة من الدخل القومي؛
- توسعت البلاد الصناعية المتقدمة في فرض الضرائب على الدخل والثروات والتركات (الضرائب المباشرة) حتى أصبحت هذه الضرائب تمثل في كثير من هذه البلاد المورد الأساسي للإيرادات العامة.

وبصورة عامة فإن النظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية سوف يسعى لتحقيق الأهداف التالية:³

- ✓ إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمعات الرأسمالية وبما يتفق مع إيديولوجيات المجتمع، بالإضافة إلى توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد توزيعاً عادلاً يرتضيه غالبية أفراد المجتمع... وتدخل الدولة في المجتمعات الرأسمالية من خلال نظامها الضريبي في تعديل توزيع السوق للدخل والثروات بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أصبحت العدالة الضريبية ليس فقط أحد مبادئ النظام الضريبي بل هدفاً يسعى النظام لتحقيقه؛
- ✓ يمارس النظام الضريبي في الدول الرأسمالية دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما يتضمنه هذا النظام من حوافز ضريبية مختلفة وأسعار تمييزية تسمح بزيادة معدل التراكم الرأسمالي، وتوجيه الموارد الاقتصادية في اتجاه الأنشطة الاقتصادية التي تساهم بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- ✓ يلعب النظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لهذه المجتمعات، والتي تعاني بطبيعتها من ظاهرة التقلبات الاقتصادية حيث يتذبذب النشاط الاقتصادي بين رواج وانكماش؛
- ✓ زيادة الدور التوجيهي للضرائب في المجتمعات الرأسمالية بالمقارنة بدورها في المجتمعات الاشتراكية، سواء بين الأنشطة المختلفة أو بين المناطق المختلفة، وبالتالي يقع على النظام الضريبي دوراً هاماً في توجيه الموارد بما يسمح بتحقيق أقصى معدل نمو اقتصادي بين المناطق والأنشطة المختلفة.

ثانياً- النظام الضريبي ومستوى التقدم:

ليست كل الاقتصاديات القومية على مستوى واحد من التقدم الاقتصادي، أي من بنية اقتصادي واحد. لذلك يمكن أن نقسمها إلى الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية، ومن الطبيعي أن يكون لكل دولة مشكلاتها الخاصة بها وفقاً لتصنيفات السابقة، وهو ما يستلزم بالضرورة اختلاف السياسة الاقتصادية والمالية الواجبة الإلتزام في كل منها، وما يستلزم تفرعاً على ذلك أن يكون لكل منها نظام ضريبي خاص بها، يعكس مشكلاتها الخاصة ويسعى لعلاجها.

¹ رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 436-440.

² المرجع السابق، ص 441.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-32.

ونقصد بالبلدان المتقدمة تلك البلاد الصناعية الغنية، التي تملك جهازاً إنتاجياً ضخماً يكفي لاستغلال مواردها المتاحة، كما تتمتع بدخل قومي مرتفع، وبمتوسط مرتفع من نصيب الفرد منه، وهو ما يعني أنّ المشكلة الرئيسية لهذه البلاد المتقدمة تتمثل في ضمان توازن التشغيل الكامل، أي في محاربة كل من البطالة والتضخم.

بينما نقصد بالبلاد النامية أو كما كان يعرف بالبلاد المتخلفة تلك البلاد الزراعية أو الاستخراجية والتابعة للاقتصاديات المتقدمة والمندمجة فيها، والتي لا تملك جهازاً إنتاجياً متقدماً، ولا تستخدم فيه فروع الإنتاج فناً إنتاجياً متقدماً، وهو ما يترجم بوجود موارد طبيعية وبشرية ومالية غير مستغلة، وهو ما يترجم في غير البلاد المصدرة للبترول بانخفاض الدخل القومي وبانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، ومعنى ذلك أنّ المشكلة الاقتصادية لهذه البلاد تتمثل في ضرورة تكوين جهاز إنتاجي يكفي لتشغيل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية غير المستغلة، وهذا هو الأساس في عملية التنمية.¹

وبين هذا وذاك تقع الدول الناشئة وهي دول لا يمكن تصنيفها ضمن الدول المتقدمة ولا تندرج ضمن الدول النامية والتي حققت قفزات اقتصادية كبيرة.

ومن المنطقي، وعلى ما تقدم أن تنعكس هذه المشكلات الرئيسية المختلفة التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والنامية على النظام الضريبي الملائم لكل منها.

المحور الثاني : النظام الضريبي التركي:

1.2. التعريف بدولة تركيا:

تركيا تعرف رسمياً بالجمهورية التركية هي دولة تقع في الشرق الأوسط، يحدها من الشمال البحر الأسود وجورجيا ومن الشرق أرمينيا وإيران ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط مع حدود بحرية مع قبرص ومن الغرب بحر إيجه واليونان وبلغاريا. هي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

تركيا دولة علمانية ديمقراطية، وحدوية، جمهورية دستورية ذات تراث ثقافي قديم. كانت تركيا مركزاً للحكم العثماني حتى عام 1922م إلى أن تمّ إنشاء الجمهورية التركية عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك.

أصبحت تركيا متكاملة على نحو متزايد مع الغرب من خلال عضويتها في منظمات مثل حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي مجموعة العشرين (الاقتصاديات الرئيسية في العالم). وبدأت تركيا مفاوضات العضوية الكاملة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2005، مع العلم أنها كانت عضواً منتسباً للسوق الأوروبية المشتركة منذ عام 1963، وفي عام 1995، تم التوصل إلى اتفاق الاتحاد الجمركي. وقد عززت تركيا أيضاً علاقات ثقافية وثيقة وسياسية واقتصادية وصناعية مع الشرق الأوسط، والدول في آسيا الوسطى والبلدان الأفريقية من خلال عضويتها في منظمات مثل منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي.

موقع تركيا على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا جعل منها بلداً ذات أهمية جيوسياسية كبيرة، ونظراً لموقعها الاستراتيجي، والاقتصادي والقوة العسكرية الكبيرة، تعتبر تركيا قوة إقليمية كبرى.

يقع مضيق البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة - التي تصل البحر الأسود ببحر إيجه وتصل آسيا بأوروبا - في أراضيها مما يجعل موقعها إستراتيجياً ومؤثراً على الدول المطلة على البحر الأسود.²

¹ المرجع السابق، ص ص 445-446.

² http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#.D8.A3.D8.B5.D9.84_.D8.A7.D9.84.D8.AA.D8.B3.D9.85.D9.8A.D8.A9 Le :22/05/2012.

2.2 أهم مميزات النظام الاقتصادي في تركيا:¹

تتركز مراكز الصناعة والتجارة التركية حول منطقة مدينة إسطنبول وفي باقي المدن الكبرى وخاصة في الغرب. هناك فرق كبير في مستوى المعيشة والحالة الاقتصادية بين الغرب الصناعي والشرق الزراعي. يعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة، حيث تبلغ النسبة حوالي 40% من مجمل قوى العمل في البلاد، ولكنه ينتج ما نسبته حوالي 12% فقط من الناتج القومي. القطاع الصناعي ينتج حوالي 29,5%، قطاع الخدمات حوالي 58,5% من الناتج القومي لتركيا. يعمل في قطاع الصناعة 20,5%، في قطاع الخدمات 33,7% من مجمل عدد الأيدي العاملة. تم إنشاء اتحاد جمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي منذ عام 1996، حيث تبلغ نسبة صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 51,6% من مجمل صادراتها.

في الفترة ما بين 1945 إلى بداية الثمانينات، اتبعت الحكومة سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد الداخلي. حاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية. تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية والفساد المنتشر، كما نقصت الإيرادات المالية الحكومية اللازمة لتحسين الصناعة وتحديثها واستيراد البضائع والمواد الخام اللازمة لها.

في أغلب الأحيان اضطرت الحكومة عادة لصرف أكثر مما هو مخطط له في الخطط الخماسية، مما أدى إلى عجز على مستوى ميزانية الدولة، استمر عجز الميزانية في التصاعد وزادت نسبة التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي للدولة، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية، حيث أصبح في بعض السنوات من المعتاد الحصول على نسب تضخم ذو خانيتين مئوية. ساعد الوضع السياسي الداخلي غير المستقر والمشاكل العسكرية في قبرص والمناطق الكردية لزيادة مصاريف الدولة وانحيار الاقتصاد.

في الستينات زادت نسبة الأتراك العاملين في الخارج بشكل كبير، إلى أن أصبحوا في منتصف السبعينات يشكلون بضعة ملايين، وأصبحوا يساهموا في تنمية الاقتصاد التركي بشكل غير مباشر من خلال تحويلاتهم. برغم كل هذه الصعاب كان النمو الاقتصادي التركي مستقر ويمكن وصفه بشكل عام بأنه عالي، حيث بلغ على سبيل المثال نسبة 6,7% في الخمسينات، و4,1% في السبعينات. مع تنحية الحكم العسكري للبلاد عام 1982، دخلت تركيا مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، ركزت فيها الدولة على الصادرات وأزالت القيود على الواردات وفتحت الباب للاستثمار الأجنبي.

قامت الحكومة في السنوات التالية بتشجيع خصخصة القطاع العام ودعمت القطاع الخاص. عانت البلاد في 1994، 1999 و2001 أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير. ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على انهيار الحكومات عدة مرات، ولأول مرة عام 2004 تم خفض نسبة التضخم إلى نسبة مئوية ذو خانة مئوية واحدة (من نسبة تضخم حوالي 150% في 1995/1994 إلى 9,4% في 2004) تحسن الاقتصاد تدريجياً، وامت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة وزاد الأمل في دخول البلاد للاتحاد الأوروبي كعضو كامل بعد حصولها رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999.

¹<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.AA.D8.B5.D8.A7.D8.AF> Le :25/05/ 2017.

بدأ تطبيق تداول العملة الجديدة الليرة التركية الجديدة منذ الأول من كانون الثاني/يناير 2005، لكي تحل تدريجياً محل العملة القديمة (الليرة التركية). بلغ الناتج القومي بالنسبة للفرد 4172 دولار أمريكي في 2004 وأرتفع إلى 10.106 عام 2010.

بلغ الناتج القومي حوالي 735.264 مليار دولار أمريكي في 2010، ونسبة دين خارجي تبلغ 134,4 مليار دولار في عام 2002 تركيا على وشك إطفاء ديونها لصندوق النقد الدولي قبل عشرة أعوام كانت ديونها 25,6 مليار دولار، ولم يبق غير 5,5 مليار دولار من هذه الديون.

تصنف تركيا ضمن الأسواق الناشئة التي تتميز باقتصاد ديناميكي ومتنوع وزيادة عدد سكانها وارتفاع نسبة الشباب فيها. نجحت تركيا بتخفيض نسبة البطالة إلى 9,1% وهي دون المتوسط لدول الاتحاد الأوروبي، النتائج التي حصلت عليها تركيا نتيجة نموها الاقتصادي وتقليصها عدد العاطلين عن العمل رفع من قيمتها لتتخذ مكانتها ضمن أفضل الدول الأوروبية. أهم الصناعات في تركيا هي المنسوجات، المواد الغذائية والمشروبات، الكهربائيات، السيارات والكيماويات والجلود. حصلت تركيا على المرتبة الثالثة عالمياً في تصدير المنسوجات بعد ألمانيا وإيطاليا يحتل قطاع البلاستيك نسبة 28 % من مجموعة الصادرات التركية. قام قطاع صناعة السيارات بتصنيع 1,2 مليون سيارة عام 2011.

تشكل السياحة أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي وخاصة في العقود الأخيرة. وذكرت وكالة الأنباء التركية في تقرير لها أن عدد السائحين الوافدين إلى تركيا بلغ 30,929,192 سائح في 2008. نتج عنه حصول البلاد على دخل بقيمة 21.9 مليار دولار أمريكي، يشتهر الساحل الجنوبي بجمال طبيعته وشواطئه الطويلة لدرجة أنه يعرف باسم الريفيرا التركية تشبها بالريفيرا الفرنسية، بالإضافة إلى العديد من المناطق السياحية الأخرى.

3.2 مكونات النظام الضريبي في تركيا:

تتمتع تركيا بأحد أكثر أسعار الضرائب تنافسية في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وبفضل قانون ضرائب الشركات الجديد الذي صدر في 21 يونيو 2006، تم إجراء بعض التعديلات الهامة على أساليب التطبيق الحالية كما تضمن مفاهيم جديدة في التشريع الضريبي. حيث أصبحت التشريعات الضريبية للشركات التركية تتضمن شروطاً أكثر وضوحاً وموضوعية وتجانساً بالتوافق مع المعايير الدولية.

أولاً- أهم الضرائب المكونة للنظام الضريبي التركي:

يمكن تصنيف نظام الضرائب في تركيا على النحو التالي:¹

1. ضرائب الدخل

يتم فرض ضرائب الدخل في تركيا على أي دخل، بما في ذلك دخل الأفراد الأتراك والأجانب والشركات المقيمة في تركيا. ويخضع دخل غير المقيمين، الذين يحصلون عليه في تركيا من خلال التوظيف أو الملكية أو التعاملات التجارية أو أية أنشطة أخرى تدر دخلاً، للضرائب ولكن لا يتم فرضها إلا على الدخل الذي يتم الحصول عليه في تركيا.

أ ضرائب دخل الشركات

يبلغ معدل ضريبة الدخل الأساسية التي يتم فرضها على الشركات في تركيا 20%.

يتم اقتطاع الضرائب من مدفوعات محددة للشركات المقيمة، كما يلي:

¹ <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/Taxes.aspx> Le:25/05/ 2017.

- تخضع الأرباح الموزعة لنسبة 15%؛
 - تخضع الفوائد على أذون الخزانة وسندات الخزانة للشركات المقيمة لنسبة 0%؛
 - تخضع الفوائد على السندات والأذون الأخرى للشركات المقيمة لنسبة 0%؛
 - تخضع ودائع البنوك لنسبة 15%؛
 - تخضع حصص الأرباح التي تقوم البنوك بسدادها نظير حسابات الشراكة لنسبة 15%؛
 - تخضع اتفاقيات إعادة الشراء (REPO) لنسبة 15%.
- أما فيما يخص الشركات غير المقيمة فتخضع لضريبة ووفق نظام الاقتطاع من المصدر، وبنفس النسب.

ب ضريبة الدخل للأفراد:

تتفاوت معدلات ضريبة الدخل المفروضة على الأفراد من 15% إلى 35%، وفيما يلي معدلات ضريبة الدخل المفروضة على الأرباح السنوية الإجمالية لعام 2011.

الجدول (01): معدلات ضريبة الدخل للأفراد

المعدل (%)	شرائح الدخل (ليرة تركية جديدة)
15	حتى 9400
20	9401 – 23000
27	23001 – 35000
35	أكثر من 35000

المصدر: <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorguide/Pages/Taxes.aspx>

2. الضريبة على القيمة المضافة:

النظام المطبق في احتساب ضريبة القيمة المضافة TVA في تركيا مشابه للنظام المعمول به في دول الاتحاد الأوروبي. يتنوع معدل ضريبة القيمة المضافة الذي يتم فرضه بشكل عام بدءاً من 01% و 08% ووصولاً إلى 18%. وفيما يتعلق بالبضائع والخدمات التجارية والصناعية والزراعية والحرفية المستقلة بالإضافة إلى البضائع والخدمات التي يتم استيرادها فضلاً عن توصيل البضائع والخدمات الناتجة عن أنشطة أخرى، فتعتبر جميعها خاضعة لضريبة القيمة المضافة.

3. ضريبة الاستهلاك الخاص (SCT):

يمكن تمييز أربع مجموعات للمنتجات التي تخضع لضريبة الاستهلاك الخاص ومعدلات متفاوتة:

- المنتجات البترولية والغاز الطبيعي وزيت التشحيم ومشتقاتها؛
- السيارات والمركبات الأخرى والدراجات البخارية والطائرات والطائرات المروحية واليخوت؛
- التبغ ومنتجاته والمشروبات الكحولية؛
- المنتجات الفاخرة.

لا يتم فرض ضريبة الاستهلاك الخاص إلا مرة واحدة، على عكس ضريبة القيمة المضافة التي يتم فرضها في كل مرة

4. **ضريبة الدمغة (الطابع):** تم فرض رسوم الدمغة على مجموعة كبيرة من الوثائق تشمل العقود والاتفاقيات وأوراق الدفع ومساهمات رأس المال وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان والكشوف المالية وكشوف الرواتب. يتم فرض رسوم الدمغة في شكل نسبة مئوية حسب قيمة الوثائق.

5. الرسم العقاري:

تخضع المباني والأراضي المملوكة في تركيا للضريبة العقارية وفقاً للمعدلات التالية:

● المباني السكنية 01%؛

● المباني الأخرى 02%.

ثانياً- الحوافز الضريبية:

تعتبر تركيا من الدول ذات السبق في تشجيع الاستثمارات الأجنبية حيث طبقت نظاماً للحوافز يهدف إلى تشجيع الاستثمار في مناطق وقطاعات معينة، وقد تمثل الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في تركيا في القانون رقم 6224 الصادر عام 1954، والذي تمّ تعديله في عام 1995 بما يتماشى مع تحرير الاقتصاد التركي، ثمّ في عام 1996 وذلك بمناسبة انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الجمركي لأوروبا الموحدة، حيث تمّ تبسيط إجراءات الاستثمار بما يسمح للمستثمر بمزاولة نشاطه بمجرد الإعلان عنه دون الحاجة إلى إصدار ترخيص، ثمّ صدر قانون جديد للاستثمار في مارس 1998، وقد منح القانون قدراً كبيراً من الحرية للمستثمر وتضمن العديد من الحوافز، أهمها الحوافز في مجال الضريبة، وتتمثل أهم الحوافز الضريبية المقدمة فيما يلي:¹

- إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية؛
 - السماح الاستثماري: حيث يتم خصم نسبة من تكلفة الاستثمار الثابت الإجمالي من الدخل الخاضع لضريبة الشركات، ويصل هذا الخصم إلى 100% للاستثمارات في القطاعات ذات الأهمية الخاصة، والاستثمارات في الأقاليم ذات الأولوية في التنمية؛
 - إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من ضريبة القيمة المضافة؛
 - استرجاع قيمة ضريبة القيمة المضافة للآلات والمعدات المشتراة محلياً بشرط استخدام هذه المعدات والآلات مباشرة في عملية الإنتاج؛
 - الإعفاء من رسوم المباني والإنشاءات.
- بالإضافة إلى هذه الحوافز تمّ إدخال حوافز ضريبية أخرى لتطوير سوق الأوراق المالية تمثلت فيما يلي:²
- إعفاء عوائد الأسهم من الضريبة على دخل الشركات إذا كانت الأسهم مقيدة في البورصة، وإذا لم يكن هذا العائد موزعاً على حملة الأسهم؛
 - إعفاء أرباح صناديق الاستثمار المتحققة من عمليات إدارة محافظها المالية من ضريبة الدخل؛

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص ص

➤ خضوع فوائد السندات الخاصة لضريبة الحيازة بنسبة 6% فقط، أما السندات العامة فهي معفاة من الضرائب.

الخوارج الثالث : النظام الضريبي الصيني:

1.3 التعريف بدولة الصين:

تعرف باسم جمهورية الصين الشعبية، هي الدولة الأكثر سكاناً في العالم مع أكثر من 1.338 مليار نسمة، تقع في شرق آسيا ويحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد، تتألف الصين من أكثر من 22 مقاطعة وخمس مناطق ذاتية الحكم وأربع بلديات تدار مباشرة هي: بكين وتيانجين وشانغهاي وتشونغتشينغ واثنان من مناطق عالية الحكم الذاتي هما: هونغ كونغ وماكاو. تمتد البلاد على مساحة تقدر بـ 9.6 مليون كيلومتر مربع، وعاصمة البلاد هي مدينة بكين. الحضارة الصينية القديمة إحدى أقدم الحضارات في العالم، خلال أكثر من 6.000 عام قام النظام السياسي في الصين على الأنظمة الملكية الوراثية (المعروفة أيضاً باسم السلالات). كان أول هذه السلالات (سلالة شيا) حوالي 2000 ق.م، لكن أسرة تشين اللاحقة كانت أول من وحد البلاد في عام 221 ق.م. انتهت آخر السلالات (سلالة تشينغ) في عام 1911 مع تأسيس جمهورية الصين من قبل الكومينتانغ والحزب القومي الصيني. شهد النصف الأول من القرن العشرين سقوط البلاد في فترة من التفكك والحروب الأهلية التي قسمت البلاد إلى معسكرين سياسيين رئيسيين هما الكومينتانغ والشيوعيون. انتهت أعمال العنف الكبرى في عام 1949 عندما حسم الشيوعيون الحرب الأهلية وأسسوا جمهورية الصين الشعبية في بر الصين الرئيسي.¹

2.3 خصائص الاقتصاد الصيني.²

هو ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة وقد سبق اقتصاد اليابان في عام (2010) بناتج محلي يقدر بـ 4.91 تريليون دولار أمريكي (2009) حسب مقياس سعر الصرف وثاني أكبر اقتصاد بعد اقتصاد الولايات المتحدة بناتج إجمالي يقدر بـ 8.8 تريليون دولار (2009) حسب مقياس تعادل القدرة الشرائية. تعتبر الصين بذلك أسرع اقتصاد نامي والأسرع في الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتخطى الـ 10%، قلص نمو الناتج القومي للفرد الفقر بمعدل 8% سنوياً في العقود الثلاثة الأخيرة لكن نموه السريع صاحبه تفاوت في نصيب الفرد. تدرج الصين ضمن الفئة المتوسطة في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي البسيط وقدره 3180 دولار وتحتل المرتبة 104 من أصل 178 دولة والمرتبة 97 من أصل 178 دولة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقدره 5943 دولار في 2008 تبعا لتصنيف صندوق النقد الدولي. لذلك الصين هي أكبر دولة تجارية وأكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم.

يبلغ معدل دخل الفرد في الصين نحو 6100 دولار بينما يقدر حجم القوة العاملة بحوالي 807.7 ملايين نسمة، ويبلغ معدل البطالة 4% في العام 2008. وتضمنت ميزانية الصين عام 2008 إجمالي مداخل قدره 868.6 مليار دولار، وإجمالي

¹ <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86> Le:25/05/2012.

² http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9 Le: 23/05/2017.

مصاريف قيمته 850.5 مليار دولار، بينما وصل معدل التضخم 6%، ويبلغ حجم الاحتياطات النقدية للصين 2.3 تريليون دولار ووصل معدل نمو الإنتاج الصناعي 10.7%، بينما بلغ حجم الصادرات سنة 2008 حوالي 1.465 تريليون دولار وحجم الواردات 1.156 تريليون دولار.

تمكن الاقتصاد الصيني في الثلاثين عاما الماضية من تحقيق نمو اقتصادي مطرد واستطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر انفتاحا على العالم ويعتمد على التجارة الدولية.

شهدت الصين نموا اقتصاديا سريعا منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949. وخاصة منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978، حيث ظل الاقتصاد الصيني ينمو بصورة مستقرة وسليمة، إذ بلغ معدل نموه السنوي أكثر من 9%. وفي عام 2003 بلغ اجمالي الناتج المحلي الصيني 1.4 تريليون دولار أمريكي محتلا المركز السادس في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا. وحتى نهاية عام 2003، تجاوز نصيب الفرد الصيني من اجمالي الناتج المحلي للبلاد 1000 دولار أمريكي.

فعند نهاية العام 2007 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين 84 مليار دولار. في حين بلغت الاستثمارات الصينية في الخارج 118 مليار دولار. ويمكن تقسيم تطور الاقتصاد الصيني لمرحلتين هامتين:

أولاً- مرحلة البناء الاشتراكي 1949-1976:

تميزت مرحلة البناء الاشتراكي بإعادة تنظيم الفلاحة والاعتماد على الصناعة الأساسية والتجهيزية، إضافة إلى القضاء على النظام الإقطاعي.

ثانياً- مرحلة الانفتاح على الرأسمالية: منذ 1978 تميزت مرحلة الانفتاح على الرأسمالية بإدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد وذلك بالسماح بإنشاء مقاولات خاصة وتحديث الصناعة والسماح بالملكية الخاصة للأراضي وجلب التكنولوجيا الغربية.

في سنة 2003، بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الصينية في الأصول الثابتة أكثر من 5.5 تريليون يوان صيني، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة قرابة 4.6 تريليون يوان صيني، وحجم التجارة الخارجية الصينية أكثر من 850 مليار دولار أمريكي محتلا المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا. وفي نهاية عام 2003، تجاوز الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية 400 مليار دولار أمريكي محتلا المركز الثاني بعد اليابان.

3.3 مكونات النظام الضريبي الصيني:

بعد أن تطرقنا للنظام التركي وأهم مكوناته، نقوم بعرض مختصر للنظام الضريبي الصيني، وبطبيعة الحال فإن الصين وكغيره، يتميز بنظام ضريبي يخدم مصالحه و يحقق أهدافه عن طريق سياسة جبائية مدروسة فعالة وإيجابية.

و بداية سنقوم بتحليل للنظام الإيجابي الصيني في العقد الأخير حيث كان النظام الجبائي الصيني قبل 1993 يدار من قبل مكتب ضرائب الدولة، وهو وكالة على مستوى الوزارة يضع و يقدم تقارير لوزارة المالية.

وفي 1993 عوض هذا المكتب "بالساتيسي"، وقد تطلب ذلك مجهودات جبارة من الحكومة الصينية لإعادة صياغة نظام جبائي فعال بعد النظام الأسبق المعقد وغير الفعال، وذلك بإحداث نظام جديد يتلاءم مع اقتصاد السوق ويرفع المداخيل الضريبية للصين. وفي سنة 1994 "ألغت الساتيسي" النظام المسؤول عن العقود والذي بواسطته تقوم المؤسسات بدفع الضرائب وذلك عن طريق العقود التفاوضية، وعوضت بجدول ضريبي عادي، بالإضافة إلى أنها أدمجت الضريبة على دخل

مؤسسات الدولة والتي كانت من قبل معفاة من دفع الضرائب، نظرا لطبيعة الصين الاشتراكية ولو أن الصين حاليا لا تنتهج النظام الاشتراكي بصفة بحتة، وكذلك أدمجت الضريبة على دخل الأشخاص الصينيين والأجانب من أجل فرض نظام جديد على المداخل، بالإضافة إلى إدماجها للرسم على القيمة المضافة إلى غير ذلك من التعديلات والإضافات. ومن أهم مميزات النظام الضريبي الصيني أن يحتوي على أنظمة أخرى وأنه ليس نظاما موحدا، فنجد نظام خاص بالصين الشعبية وهونغ كونغ وماكاو وهناك كذلك تايوان والتي لا نستطيع حاليا اعتبارها للصين.¹

أولاً- أصناف الضريبة في الصين:

إن الأصناف الأساسية في الضريبة المطبقة في الصين تستطيع أن تلخص فيما يلي:²

1. الرسم على القيمة المضافة TVA

و هناك حالات لنسب الرسم على القيمة المضافة

- بالنسبة للمكلفين حسب أهمية المنتجات المستهلكة و المواد الأساسية الزراعية و الزيوت الطبيعية النباتية والغاز الطبيعي و فحم الحطب المستغل من طرف العائلات و غاز الفحم و الكتب و الجرائد و الأسمدة الكيماوية و المنتجات الكيماوية الزراعية والآلات الفلاحية ...

النسبة التي تفرض عليها هي 13%.

2. ضريبة الاستهلاك

هناك 25 نسبة ضريبة محصورة ما بين 3% و 20 % وهي تفرض على السلع الاستهلاكية و المواد الكيماوية كالتبغ و المشروبات الكحولية و العربات ذات المحركات و المحروقات و كذا المواد الاستهلاكية المستوردة. وبالنسبة للمؤسسات فإنها تقتطع من الخدمات التي لم يغطيها الرسم على القيمة المضافة مثل النقل، الاتصالات، العمليات البنكية، التأمين، الفنادق، المطاعم و بيع العمارات.

3. الضريبة على الشركات: معدلها الضريبي محصور بين 03 % و 20 % وهي تفرض على الدخل الخام للمؤسسة، وهناك نسبة 05 % تقتطع من إجمالي الدخل الخام للمؤسسات العمومية.

4. الضريبة على دخل المؤسسات : و تتشكل من ضريبة على مداخل المؤسسات ذات الاستثمار الأجنبي و ضريبة على مداخل المؤسسات الأجنبية، وتفرض نسبة 33 % على المؤسسات ذات رأسمال الأجنبي و 15% على المؤسسات الأجنبية و ذلك تشجيعا من الصين للاستثمار الأجنبي، كما أن هناك نسبة 30% تفرض على العمليات التجارية و الضريبة على الدخل المحلي تحسب من الدخل غير الخاضع بنسبة 03 %.

5. الضريبة على ترمين الأرض (ارتفاع قيمة الأرض): قيمة الترمين تعطي التوازن الحقيقي لقيمة الأرض، والضريبة على ترمين الأرض تفرض بنسبة تصاعدية تقدر بأربع مستويات محصورة ما بين 30 % و 60 % على أساس قيمة الترمين.

6. ضريبة الحالة العمرانية : تحصل سنويا و تقسم إلى قسمين:

أ الضريبة على العمارات: وتقدر نسبتها ب 01 % من السعر المعياري للعمارة.

ب الضريبة على الأرض: وتقدر نسبتها ب 1.5 % من السعر المعياري للأرض.

¹ <http://gestion08.lifeme.net/t1108-topic> Le:22-05-2017

² الموقع السابق.

* وفي حالة صعوبة التفرقة بين سعر العمارة الطبيعي والسعر الطبيعي للأرض فأنا نستخدم السعر المختلط لكامل العقار (العمارة + الأرض) ونفرض عليه نسبة 1.5%.

* وفي حالة صعوبة إيجاد السعر المختلط للعقار، فإننا نستخدم السعر السنوي المعياري للإيجار بنسبة 1.5%.

7. ضريبة رخص السيارات: تفرض على مستغلي السيارات عند التسجيل و تدفع الضريبة الخاضعة.

8. الضريبة على مداخيل الأفراد: الأفراد غير الأصليين وغير المقيمين في الصين أو الأصليون أو المقيمون في الصين، كلهم ملزمون بدفع الضريبة على دخل الأفراد والتي تقتطع من المنبع. بالنسبة للأصليين تقتطع هذه الضريبة من المنبع، أما المقيمين في الصين فتكون حسب تصديق أو مصادقة من إدارة الضرائب مع الأخذ بعين الاعتبار المقيمين لأكثر من سنة و أقل من خمس سنوات، وكذا المقيمين لأكثر من 5 سنوات، وتحديد هذه الضريبة يكون وفقاً لـ 9 نسب ضريبية تبدأ من 05% حتى 45% بالنسبة للمكلف الأجنبي، و الخصم يكون شهري ابتداء من 4000 يوان، و ابتداء من 840 يوان بالنسبة للخادم المترلي.

أما بالنسبة لباقي أنواع المداخيل فإنها تفرض عليها نسبة وسطية تقدر ب 20%.

9. حقوق الجمارك: نسب ضرائب أو حقوق الجمركة بالنسبة للبضائع المستوردة تكون مصنفة في قائمة معتمدة و مفصلة حسب أهمية هذه البضائع.

10. الضريبة على مداخيل البنوك الأجنبية: في سنة 1997 فرضت هذه الضريبة على البنوك الأجنبية وبنسبة 33% من طرف "الساتيسي" التي عملت على اصطياح العملات الصعبة المهربة خارج الصين والتي لم يدفع عليها أي رسم وذلك لزيادة المداخيل من طرف المؤسسات والأشخاص الأجانب المتواجدين في الصين، كذلك وفي نفس السياق اشترطت "الهولدينغ" (الشركات القابضة، مؤسسات التسيير) نسبة 20% من الأرباح المحققة عن طريق البنوك الأجنبية.

ثانياً- الحوافز الضريبية:

الحوافز التي تقدمها الحكومة تختلف باختلاف حجم الأموال التي تستثمر بالإضافة إلى المناطق المراد الاستثمار فيها، حيث تسعى الصين إلى تحفيز الاستثمار في بعض المناطق الخاصة وتقديم الحوافز يختلف من مقاطعة إلى أخرى. من أهم التحفيزات التي تقدمها الصين هو تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 30% إلى 24%، كما قد تعفى بعض الشركات من هذه الضريبة إذا استثمرت في مناطق خاصة.

الصين تقدم المزيد من الحوافز الضريبية للشركات التي تعيد استثمار أرباحها محلياً، وتعمل هذه الحوافز، والشركات التي تعيد استثمار أرباحها في زيادة رؤوس أموالها الخاصة، أو لإنشاء أو الاستثمار في مشروع آخر في الصين مؤهلة لاسترداد 40% من الضرائب على الشركات التي دفعت بالفعل على تلك الأرباح المعاد استثمارها. معدل استرداد ترتفع إلى 100% إذا تم تصنيف المشاريع التي يتم استثمارها الأرباح باعتبارها مؤسسة متقدمة تكنولوجيا أو المشاريع الموجهة نحو التصدير. كما يستفيد المستثمر الأجنبي من إعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات والآلات المقتناة من أجل القيام بعملية الاستثمار. إضافة إلى ما سبق يتم تقديم حوافز أخرى ليس فقط من جانب الحكومة الوطنية، بل أيضاً من قبل الحكومات الإقليمية والمحلية (المقاطعات) التي تتنافس بشراسة مع بعضها البعض للحصول على أكبر نصيب من الاستثمارات التي تستقطبها الصين.¹

¹ Le:23- <http://ezinearticles.com/?Investing-in-China---Tax-Incentives-Offered-by-the-Chinese-Government&id=332592> 05-2017.

المصدر الرابع : الآثار الاقتصادية للنظم الضريبية بالدول الناشئة :

يمكن إبراز الآثار الاقتصادية للنظام الضريبي من خلال تبيان مدى مساهمة الضرائب في الميزانية، ومدى تنوع الوعاء الضريبي في هذا النظام بالإضافة إلى أثر هذا النظام على تدفقات الاستثمارات الأجنبية من خلال أخذ عينة لبعض الدول المصنفة ضمن الدول الناشئة وهي تركيا، الصين، كوريا، المكسيك.

الجدول (02): مكانة الضرائب ضمن إيرادات الدولة

نسبة الضرائب إلى إجمالي إيرادات الدولة %								
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البلد
33.6	33.8	33.7	32.5	32.7	32.0	33.4	34.0	تركيا
32.1	32.0	31.7	30.9	31.9	33.4	33.3	31.7	كوريا
—	—	—	—	—	—	—	—	المكسيك
—	—	—	—	—	—	—	—	الصين

المصدر: الدوريات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الموقع الإلكتروني¹

من خلال الجدول السابق تتضح مكانة الضرائب ضمن الإيرادات العامة للدولة لكل من تركيا وكوريا، حيث أنّ الضرائب تساهم بنسبة 34% من إجمالي إيرادات دولة تركيا لسنة 2006، وقد انخفضت إلى 33.4% في سنة 2007 وتستمر في الانخفاض في الثلاث سنوات اللاحقة لهذه السنة، أما في سنة 2011 فقد شهدت ارتفاعاً من جديد لتبلغ نسبة 33.7%، أما خلال سنة 2012 و 2013 فيتوقع أن تساهم الضرائب بنسبة 33.8% و 33.6% على التوالي.

أما بالنسبة لدولة كوريا فلا تختلف كثيراً عن نظيرتها تركيا من حيث نسب مساهمة الضرائب في إيرادات الدولة، حيث يلاحظ من خلال الجدول أنّ نسب المساهمة تتراوح ما بين 31.7% و 33.4%، في حين يتوقع أن تساهم هذه الأخيرة في تمويل النفقات العامة لسنة 2012 و 2013 بنسبة 32% و 32.1%.

فيما يخص كل من دولة الصين والمكسيك فقد تعذر الوصول إلى إحصائيات تبرز مدى مساهمة الجباية العادية في تمويل النفقات العامة.

الجدول (03): يبين نسب الإيرادات الضريبية لسنة 2003

مكونات الإيرادات الضريبية لسنة 2003 — %						
البلد	مداخيل الأفراد	الضمان الاجتماعي	أرباح الشركات	القيمة المضافة	رسم العبور	حقوق أخرى
تركيا	15.7	20.8	8	24.9	19.2	11.4
كوريا	12.7	19.5	15.3	18.2	13.1	21.2
المكسيك	24.6	16.9	—	19.4	9.3	29.8
الصين	11.7	7.6	11.4	43.6	10.2	15.5

المصدر: <http://www.oecd.org/dataoecd/37/58/38093532.pdf> Le: 25-05-2017

¹ <http://www.oecd-ilibrary.org.www.snd1.arn.dz/docserver/download/fulltext/1211021e.pdf?expires>

=1340138930&id=id&accname=oid019923&checksum=FA5A11F9A5A56913CA9885E29A7EB3DB Le:20-05-2017.

يبين هذا الجدول تركيبة الضرائب في كل من تركيا، كوريا، المكسيك، الصين، لسنة 2003، وما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الضرائب على القيمة المضافة تمثل الحلقة الأقوى في تركيبة الضرائب، حيث تساهم بحوالي 25% من إجمالي الضرائب في تركيا، وتليها من حيث وفرة الحصيلة الإيرادات شبه الضريبية والتي تساهم بنسبة 20.8%، في حين تساهم الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 43.6% من إجمالي الضرائب في الصين، وهذا يمكن إرجاعه إلى الكثافة السكانية في كل من الصين وتركيا، إضافة إلى هذا تساهم الضرائب على مداخيل الأفراد أيضا بنسبة لا بأس بها في تركيا في حين أن نسبتها ضعيفة جدا في الصين.

أما فيما يخص كوريا والمكسيك فالإيرادات الضريبية فيها تعتمد بكثرة على كل من الضرائب على مداخيل الأفراد والرسوم الأخرى ثم يليها الضريبة على القيمة المضافة.

الجدول (04): مؤشرات الأداء

التكاليف الادارية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية (%)					
2004	2003	2002	2001	2000	البلد
0.83	0.74	0.72	0.81	0.83	تركيا
0.86	0.82	0.85	0.85	0.8	كوريا
1.17	1.21	1.19	1.2	1.47	المكسيك
0.81	0.8	0.73	0.75	0.71	الصين

المصدر: Le: 25-05-2017 <http://www.oecd.org/dataoecd/37/58/38093532.pdf>

من أهم المبادئ التي قدمها آدم سميث مبدأ الاقتصاد في النفقة والذي يقصد به تدنية تكاليف التحصيل إلى أقل قدر ممكن مقارنة بالضرائب المحصلة وهو ما يعبر عنه بكفاءة النظام الضريبي، ومن خلال الجدول السابق فإن نسبة تكاليف الإدارة الضريبية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية متقاربة في كل من تركيا وكوريا والصين، وهي تتراوح ما بين 0.71% إلى 0.86%، في حين تعتبر هذه النسبة مرتفعة نوعا ما في المكسيك حيث تتعدى في مختلف سنوات الدراسة 1% مما يفسر إما بارتفاع نفقات التحصيل أو ضعف الإيرادات الضريبية.

الجدول (05): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتركيا خلال الفترة (1990-2000)

المبالغ بـ: مليار دولار

السنة	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي للدول النامية (01)	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر لتركيا (02)	نصيب تركيا النسبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (03)=(01)/(02)
1990	24.3	0.684	2.8%
1991	35.7	0.810	2.3%
1992	47.1	0.844	1.9%
1993	66.6	0.636	0.9%
1994	90.00	0.608	0.7%
1995	107	0.885	0.8%
1996	131.5	0.722	0.5%
1997	172.6	0.805	0.5%

1998	176.8	0.940	%0.5
1999	185.4	0.783	%0.4
2000	192.3	0.815	%0.4

المصدر: أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 90.

من الجدول السابق يتضح تذبذب قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى تركيا بين الارتفاع والانخفاض طوال فترة الدراسة، فكانت أدنى قيمة له في عام 1994، إذ بلغت 608 مليون دولار وهذا راجع إلى معدلات التضخم التي كانت سائدة في الاقتصاد التركي، كما كانت أعلى قيمة له في عام 1998 حيث بلغت 940 مليون دولار ومرد ذلك إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها تركيا بما فيها إصلاح النظام الضريبي.

الجدول (06): صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكوريا الجنوبية.

المبالغ بـ: مليار دولار

السنة	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي للدول النامية (01)	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر لكوريا الجنوبية (02)	نصيب تركيا النسبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (03)=(02)/(01)
1995-1990	61.634	0.9782	%1.6
1996	131.5	2.325	%1.8
1997	172.6	2.884	%1.7
1998	176.8	5.415	%3.1
1999	185.4	9.333	%5.03
2000	192.3	9.283	%4.83
2001	175.035	3.198	%1.82
2002	147.086	1.972	%1.34
2003	135.200	2.000	%1.48
2004	—	2.500	—

المصدر: فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 134.

الحوافز الضريبية في كوريا: تختلف الحوافز الضريبية الممنوحة في كوريا عن غيرها من الدول الأخرى، فقد حدد القانون الأنشطة التي تتمتع بحوافز ضريبية وهي الأنشطة ذات التقنية العالية، والمنشآت المتوطنة في مناطق الاستثمار الأجنبي والأنشطة الخدمية التي تزيد من التنافسية الدولية، كما حدد مجالات الأنشطة التي تتمتع بالإعفاءات ومددتها ومعدلاتها من خلال إعفاء ضريبة الدخل وضريبة الشركات بنسبة 100% لمدة سبع سنوات، مع تخفيض الضريبة بنسبة 50% في الثلاث سنوات التالية. وإعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاوله النشاط. وإعفاء توزيعات أرباح الأسهم التي يمتلكها الأجانب من ضريبي الدخل والشركات للسنوات السبع الأولى، كما تعفى بنسبة 50% خلال السنوات الثلاثة التالية، كما يعفى حق امتياز وتملك التكنولوجيا المتقدمة التي يتم ادخالها من ضريبة الدخل وضريبة الشركات بنسبة 100% ولمدة 05 سنوات. هذا بالإضافة إلى إعفاء وخفض الضرائب المحلية والتي

تتمثل في ضرائب الحيازة وضرائب تملك المباني أو العقارات، وضرائب الأرض الكلية، وضرائب التسجيل لمدة 08 سنوات كحد أدنى (إعفاء كامل لمدة 05 سنوات ثم تخفيض ضريبي بنسبة 50% لمدة 03 سنوات التالية) و15 سنة كحد أقصى، ويكون للحكومة المحلية سلطة منح هذه الحوافز الضريبية.¹

الخلاصة :

لا يمكن لأي كان أن ينكر ما لنجاعة النظام الضريبي من دور في تحقيق التوازن والتنمية داخل أي بلد كونه مورد مهم تتحصل بواسطته الدولة على إيراداتها، ومن خلال النظام الضريبي ومختلف العمليات الخاصة به يمكن أن تكشف مدى قدرة هذا النظام على تحقيق الأهداف المسطرة له.

كما رأينا من خلال هذا البحث مدى إسهام النظام الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التطرق لتجربة بعض الدول الناشئة كتركيا والصين وكوريا الجنوبية وباسقاط ما سبق على واقع النظام الضريبي في الجزائر وإسهامه في جذب رؤوس الأموال الأجنبية يمكن القول أنه مازال أمام الجزائر أشواط كبيرة في هذا المجال، حيث يتعين على الجزائر إعادة النظر في العوامل الأخرى المؤثرة على المناخ الاستثماري.

خلال ماسبق وبعد استعراض كل من النظامين الضريبيين التركي والصيني يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يتشابه كل من النظام الضريبي التركي والصيني من الجانب الفني حيث يعتمد كلاهما على تشكيلة الضرائب التي يسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية، كما لا يختلف هذين النظامين عن النظام الضريبي الجزائري في هذا الجانب؛
- يختلف النظام الضريبي التركي عن النظام الضريبي الصيني في كونه أكثر مرونة وأقل تعقيدا، إلا أن هذا التعقد في النظام الضريبي سببه التنافسية الضريبية بين المقاطعات؛
- تتبع تركيا نظاما موحدا يسري على كامل التراب التركي، أما النظام الضريبي فيتميز بالتعدد حيث يختلف نظامها تبعا لاختلاف المقاطعة، وتسعى كل مقاطعة بدورها إلى جذب أكبر حصة من رؤوس الأموال التي تستقطبها الصين؛
- يسعى القائمون في تركيا من خلال نظامهم الضريبي إلى خلق بيئة استثمار مناسبة ومحفزة من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

¹ فرد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 126.

المراجع المعتمدة:

➤ الكتب باللغة العربية:

1. المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية دراسة مقارنة، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة نشر.
2. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
3. حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
4. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
5. عدلي محمد توفيق، في النظم الضريبية، دار الجامعات العربية، الإسكندرية، 1974.
6. فريد أحمد قبلا، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
7. محمد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003.
8. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003.
9. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
10. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2008.

➤ المذكرات والرسائل الجامعية:

11. قدي عبد المجيد، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

➤ المواقع الالكترونية:

12. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#.D8.A3.D8.B5.D9.84_.D8.A7.D9.84.D8.AA.D8.B3.D9.85.D9.8A.D8.A9.
13. <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.AA.D8.B5.D8.A7.D8.AF>
14. <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/Taxes.aspx>
15. <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/Taxes.aspx>
16. <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86>
Le: 25/05/2012.
17. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9
18. <http://gestion08.lifeme.net/t1108-topic> <http://ezinearticles.com/?Investing-in-China---Tax-Incentives-Offered-by-the-ChineseGovernment&id=332592>
19. <http://www.oecd.org/dataoecd/37/58/38093532.pdf>
20. <http://www.oecd-ilibrary.org.www.snd11.arn.dz/docserver/download/fulltext/1211021e.pdf?expires=1340138930&id=id&accname=oid019923&checksum=FA5A11F9A5A56913CA9885E29A7EB3DB>

دراسة تجريبية للعوامل الفردية المؤثرة على النية المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات

بن أشهيو سيدي محمد

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان



ملخص

يحاول هذا المقال تفسير كيف تتشكل نية إنشاء المؤسسة لدى الطالبات الجامعيات الذين يستفدون من التكوين في مختلف مجالات الاقتصاد. الهدف الأساسي لدراستنا هو وصف، توقع، المتغيرات الفردية على غرار: الشخصية، الدوافع، المخاطرة والمواقف، على النية المقاولاتية لدى الطالبات. وقد أجريت الدراسة التجريبية على 126 طالبة (ليسانس و ماستر) في مختلف مجالات الاقتصاد و التسيير بجامعة تلمسان. النتائج أظهرت أن نموذج النية المستخدم يمكن أن يكون مفيد في التنبؤ بنوايا إنشاء المؤسسة، لأن فرضيات البحث كانت كلها صحيحة. النتيجة الرئيسية الأخرى التي انبثقت من هذه الدراسة تمثلت في التأثير المعنوي الذي مارسه المواقف على النوايا المقاولاتية لدى الطالبات محل الدراسة.

الكلمات الدالة: المقولة النسوية، النية المقاولاتية، الشخصية، الدوافع، المخاطرة، المواقف، ونموذج المعادلات البنائية

Résumé

Cet article tente d'expliquer la formation de l'intention entrepreneuriale des étudiantes universitaires suivant des formations dans différents domaines en économie. L'objectif principal de notre étude est de décrire, de prédire et de comprendre, l'influence des facteurs individuels (tels que la personnalité, la motivation, la prise de risque, et les attitudes) sur l'intention entrepreneuriale des étudiantes. L'étude empirique est conduite auprès de 126 étudiantes suivant des différents domaines d'économie et de gestion à l'université de Tlemcen. Les résultats montrent que le modèle d'intention utilisé, peut être utile à prédire les intentions de créer une entreprise, puisque les hypothèses de notre recherche sont toutes validées. L'autre résultat majeur qui ressort de cette étude, réside dans l'effet significatif qu'auraient les attitudes sur les intentions entrepreneuriales des étudiantes.

Mots clefs : Entrepreneuriat Féminin, Intention entrepreneuriale, Personnalité, Motivation, Prise de risque, Attitude et Modèle d'équations Structurelles.

JEL Classification: A13, L26, R11

تمهيد

خلال العقود الأخيرة، انصب اهتمام الباحثين و صناع القرار في الدول المتطورة و تلك السائرة في طريق النمو على نحو متزايد بالدور الذي تلعبه المقاولاتية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية¹. تعد المقاولاتية من بين الظواهر المعقدة التي تجمع بين مشروع إنشاء المؤسسة و حامل لفكرة المشروع وذلك في بيئة معينة. كما تتميز كغيرها من المهن، بأنها تتطور باستمرار مع تطور العلم و التكنولوجيا، و هي مهنة ذات أسس و قواعد ثابتة، تتأثر بالبيئة التي تعمل فيها و بالمتغيرات الفردية التي يتميز بها المقاول. وفقاً لـ Crijns و Vermeulen (2007) لا يمكن الفصل بين كلمة المقاولاتية والإزدهار الإقتصادي²، على هذا الأساس تعد المقاولاتية من الأدوات الفعالة في تنمية اقتصاديات الدول المتطورة، و ذلك نظراً لمساهمتها في تحقيق القيمة المضافة و التنمية الوطنية و مكافحة البطالة و غيرها من الأهداف الاستراتيجية. تعد المقاولاتية المحرك الجديد للاقتصاد، ففي الجزائر وضعت عدة برامج و حلول مثل: عقود ما قبل التشغيل و منح قروض مصغرة لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لامتصاص البطالة عند الشباب، فمع بداية سنة 2009 حققت الحكومة الجزائرية إنشاء 100000 مؤسسة صغيرة و متوسطة محددة ببرنامج رئيس الجمهورية. حسب إحصائيات 2015 أن 6% من المؤسسات الناشطة في الجزائر هي مسيرة (شبه مسيرة) من طرف النساء، على هذا الأساس المقاولاتية النسوية في الجزائر تبقى محتشمة مقارنة مع البلدان المجاورة. إن البحث حول مقالة المرأة يعود إلى سنوات السبعينات، و لقد حققت نمواً كبيراً في الدول المتطورة منذ أكثر من أربعين سنة، في حين لا تزال في مراحلها الأولى في البلدان النامية. و قد تميز القرن العشرين بالدفاع عن حرية و حقوق المرأة، حتى ذهب باحثين أمثال Stevenson (1984) إلى حد القول بأنه من عدم الجدارة إقصاء المرأة من البحث في الميدان المقاولاتي. إن الأبحاث و الدراسات حول ظاهرة المقولة النسوية في البلدان المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا هو في تزايد مستمر، في حين أن القليل منها أقيمت في المغرب العربي. إن الدراسات حول المقولة النسوية في الجزائر هي نادرة، لكنها تحاول اليوم فتح آفاق جديدة للبحث، لاسيما من خلال تشجيع النسوة من خلال تدابير الدعم المالي، و المعنوي، و التكوين، و التحسيس المقدم من طرف الهيئات المعنية. تركز دراستنا على فكرة أنت تحليل النية المقاولاتية لدى النسوة يمكن أن يكشف الستار عن نهج جديد يختلف عن المقولة الذكورية.

يعتبر Ajzen و Fishbein (1980) من أوائل الباحثين التي تناولوا موضوع النوايا الفردية من خلال النموذج الذي أسموه بنظرية العمل العقلاني. وفق لهذه النموذجين المواقف و المعايير الذاتية لدى الأفراد، ينتج عنها القدرة و إرادة السيطرة على سلوكه، معنى ذلك أن سلوك الفرد هو إرادي و تحت مراقبة الفرد الذي يرغب في اعتماده كقرار لأفعاله³. قام Ajzen في (1991) بتصحيح النقائص التي تميزت بها تلك النظرية بحيث قال، أن مسلمة السلوك الإرادي يتخلله بعض النقائص، إذ أن هناك بعض السلوكات التي تخرج عن نطاق التحكم الإرادي لدى الفرد. على هذا الأساس أضاف هذا الباحث على نموذج العمل العقلاني متغير إدراك السيطرة السلوكية، و سمى بذلك نموذج الجديد بنظرية السلوك المخطط. هناك نموذج آخر لا يقل أهمية عن هذين النموذجين و يتعلق الأمر بنموذج Chapero و Sokol (1982) الذي يسمى

بالحدث المقاولاتي، وفقاً لمؤيدي هذا النموذج، أن النية المقاولاتية يمكن أن تنشأ بسبب الظروف السلبية التي يمر بها الفرد (الطلاق، الهجرة، طرد من العمل، ..)، الظروف الوسيطة (الخروج من الخدمة الوطنية، من المدرسة، أو حتى من السجن)، و هناك المؤثرات الإيجابية (العائلة، تواجد فرص في السوق، استثمارات محتملة، ..)⁴. إذا لتحليل الظاهرة المقولة النسوية، يتوجب على المنظرين و الباحثين معرفة العوامل التي تعزز إنشاء النية المقاولاتية لدى هذه الأخيرة، بمعنى آخر العوامل المؤثرة في نوايا النسوة في إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة أو المتوسطة. على هذا الأساس سنحاول من خلال هذا البحث، التركيز على المتغيرات الفردية (الشخصية، الإدراك، المخاطرة، المواقف اتجاه سلوك المقاولاتية)، و دراسة مدى تأثيرها على نية المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات (ليسانس و ماستر)، لذلك و بناءً على ما تقدم سنحاول في هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم العوامل الفردية في التأثير على النية المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات؟

على ضوء التساؤلات و الأهداف السالفة الذكر نقترح الفرضية الرئيسية التالية:

هناك علاقة سببية بين العوامل الفردية (الشخصية، الدافع و المخاطرة) ومواقف الطالبات الجامعيات نحو نية المقولة.

على هذا الأساس نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تأكيد حقيقة أن مقولة المرأة لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت المحددات الفردية متناسقة. لذلك نهدف دراستنا إلى

1- توضيحاً لأسس النظرية و المفاهيمية لموضوع المقاولاتية وتحسين فهم بيئة المرأة المقولة؛

2- لتعرف على العوامل الفردية التي تؤثر في نوايا المرأة المقولة؛

3- دراسة العلاقة بين المتغيرات الفردية المختلفة أو العوامل التي تحكم نوايا المرأة المقولة؛

4- اختبار النموذج نظري من خلال إنتقاء عينة تمثيلية من الطالبات الجامعيات اللواتي هن نوايا في إنشاء مؤسسة؛ - 5-

التأكد من التأثير الإيجابي أو سلبى للمحددات الفردية في نوايا إنشاء المؤسسات من طرف الطالبات الجامعيات باستعمال طريقة المعادلات المهيكلية.

أولاً. المسح الأدبي لموضوع الدراسة

1.1.1 المقاولاتية النسوية

يساهم العنصر النسوي بشكل أو بآخر في تحقيق النمو الاقتصادي للعديد من بلدان العالم، وفقاً لـ Bruyat (1993)؛ Fillion و آخريين (2008)؛ Constantinidis (1993)؛ و Cornet (2006) أنه منذ بداية الثمانينات لوحظ في البلدان المتقدمة على غرار كندا، الولايات المتحدة، فرنسا ... ، أن الأبحاث التي تناولت موضوع المقاولاتية النسوية هي في تزايد مستمر، في الوقت الذي اهتمت فيه دراسات أخرى بدوافع النساء المقاولات، و خصائصهم الشخصية، وعلاقتهم بالبيئة التي يعملون بها، والصعوبات التي تواجههم في إنشاء مشروعهم ... الخ⁵. على الرغم من تلك الدراسات فإن عددها يبقى قليل عند مقارنتها مع دراسة النوايا المقاولاتية التي اهتمت بالعنصر الذكوري. فحسب الإحصاءات المنشورة من قبل مركز البحث للتجارة النسوية، أنه في الولايات المتحدة 47.7٪ من المؤسسات تدير من طرف النساء، في كندا مثلاً 47٪ من المؤسسات مسيرة من طرف النساء، إيطاليا 22.4٪، في فرنسا 28٪ من مجموع المؤسسات مسيرة من طرف النساء (Orban، 2001)، في تونس 15٪، في الكاميرون تمثل 53٪ في حين لم تتجاوز هذه النسبة في الجزائر 1.7٪ سنة 2004 و وصلت سنة 2015 إلى 6٪... الخ⁶. إن ميول معظم الأبحاث (من 1991 إلى يومنا هذا) التي تناولت النية المقاولاتية نحو العنصر الذكوري هو الذي دفعنا إلى اختيار المقاولاتية النسوية الذي لا تقل أهميته عن المقاولاتية الذكورية.

2.1.1 النية المقاولاتية

خلال السنوات الماضية، توالى العديد من المقاربات في تفسير ظاهرة المقاولاتية خاصة من خلال محاولتها تحديد العوامل المؤثرة على عملية الإنشاء. وفقاً لـ Salah (2011) أن هناك الأبحاث التي ركزت على المناهج الإجرائية (Processuelles) المرتبطة بظاهرة المقاولاتية (تحديد الفرص، الانبثاق التنظيمي، الرؤية المقاولاتية، مشروع المقاولاتية، ...) و هناك الدراسات التي اهتمت بدراسة المقاولاتية من خلال متغيرات الصفات الشخصية، و الديموغرافية. في هذا الصدد، و نظراً لطبيعتها الوسيطة بين المتغيرات الخارجية و عملية الإنشاء، إن المرحلة المتعلقة بالنية في العملية المقاولاتية تستحق المزيد من الاهتمام⁷. في الواقع، إن المزج النظري (علم النفس، التسيير، علم الاجتماع، ...) ساهم في تشجيع استكشاف مفهوم النية. إن دراسة النية في المنظور المقاولاتي يعتبر استراتيجية بحث جيدة تمكن أصحاب المؤسسات من كشف الستار عن الغموض الذي يحول دون نجاح المؤسسات الحديثة. وفقاً لـ Krueger و آخريين (2000) إن المغامرة في إنشاء مؤسسة هي عملية إختيارية وذات وعي⁸، لهذا السبب اعتبر Bird (1988) المقاولاتية كسلوك مخطط، في هذا الخصوص أشار Ajzen (1991) إلى أن كل سلوك مخطط يسبقه نية، على هذا الأساس تعتبر المقاولاتية كعملية متعددة الخطوات⁹. لاحظنا أنه خلال السنوات الأخيرة أصبح الباحثون في ميدان المقاولاتية، يميلون أكثر إلى التركيز على النية المقاولاتية باعتبارها عنصراً أساسياً يؤدي إلى فهم عملية إنشاء المشاريع الجديدة¹⁰. وفقاً لـ Liñán و Chen (2009) نقلاً عن Ajzen (1991، 2001) أن النية تعد أفضل مؤشر للتنبؤ بسلوك الفرد، و ذلك لكونها الخطوة الأولى للعملية المقاولاتية، و هذا ما يفسر حتمية الإهتمام بها. في هذا الصدد أكد Ajzen (1991) بأنه كلما كانت النية قوية، كلما كان هناك احتمال كبير للتوجه نحو السلوك، على هذا الأساس تلعب النية المقاولاتية دور الوسيط أو المحفز الذي يمهّد إلى عملية إنشاء مؤسسة¹¹. أصبحت النية المقاولاتية ميدان نابض بالحياة في مجال البحوث

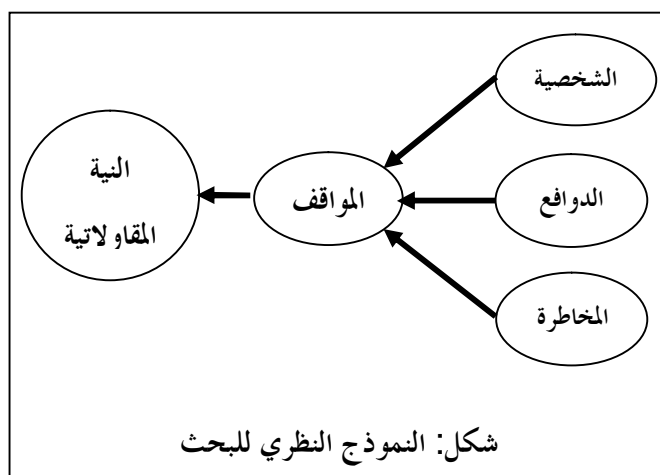
المقاوالتية¹²، و من هنا تبرز أهمية قياس النية لدراسة العوامل التي تشجع أو تثبط القدرات المقاوالتية لدى جمهور معين و خاصة منهم العنصر النسوي.

3.1 أهم نماذج النية المقاوالتية

وفقاً لنتائج دراسات: Krueger وCarsrud (1993)، Davidsson (1995)، Reitan (1996)، Kolveired (1996)؛ وAutio وآخرون (1997)، Begley وآخرون (1997)، Krueger وTkachev (1999)، وآخرون (2000)؛ وEmin (2003)، Kennedy وآخرون (2003)، Tounés (2003)، Audet (2004)، أن كل سلوك إرادي هو مسبوق بنية الانتقال نحو السلوك، و أن نية الإنشاء هي مرتبطة بجاذبية هذا الاختيار بالنسبة للفرد و إدراكه للجدوى من المشروع. إن استخدام هذه النماذج يظل مع ذلك مفيد في التحقق من الحالة الذهنية للطلبات، لتحديد المستويات التي من المحتمل أن تتجمد أو تتحرك فيها الروح المقاوالتية لديهن. أجمع العلماء بمجال المقاوالتية بأن معظم النماذج التي تناولت موضوع النية المقاوالتية هي مشتقة من نموذجين رئيسيين و هما: نظرية السلوك المخطط (TPB) لـAjzen (1991) التي يعود جذورها إلى علم النفس الاجتماعي، و نموذج الحدث المقاوالتية (FEE) لـChapero و Sokol (1982) التي تنتمي إلى مجال المقاوالتية، و قد أشار Krueger وBrazeal (1994) و Krueger وآخرون (2000) في هذا الصدد بأن هذين النموذجين يتكاملان و بقوة¹³.

ثانياً. النموذج النظري و فرضيات البحث

النموذج النظري الذي سنتناوله في بحثنا مقتبس من نموذج نظرية السلوك المخطط لـAjzen (1991)، وفقاً لهذه الأخيرة أن النية المقاوالتية تتأثر بثلاث عوامل رئيسية و هي: المواقف اتجاه سلوك المقاوالتية، المعايير الاجتماعية، و إدراك السيطرة على سلوك المقاوالتية. سنحاول من خلال النموذج النظري لهذه الدراسة التركيز فقط على المعايير الذاتية المدركة (الاجتماعية) التي من المفترض أن يكون لها تأثير في النوايا المقاوالتية لدى الطالبات الجامعيات، على هذا الأساس و للتعبير عن متغير المعايير الذاتية وقع اختيارنا على الشخصية، الدوافع، المخاطرة.



1.2 الشخصية

وفقاً للأدبيات الاقتصادية، تتأثر العديد من السمات المقاولاتية بشخصية الفرد الذي يكون له موقف إيجابي اتجاهها، بحيث أن الموقف اتجاه المقاولاتية هذا يشكل شخصية المقاول¹⁴. تشمل الشخصية جميع الصفات العقلية و الجسمية التي تكون في حالة تفاعل مع بعضها البعض و تتكامل في شخص معين يعيش في بيئة إجتماعية معينة، كما تمثل أيضاً ذلك التنظيم الديناميكي الذي يكمن بداخل الفرد و الذي ينظم كل الأجهزة النفسية و الجسمية التي تملي عليه طابعه الخاص في التكيف مع البيئة التي يعيش فيها. العديد من الأبحاث التي اهتمت بصفات و خصائص المقاول على سبيل المثال: الحاجة إلى تحقيق الذات (ع.س.المثال: McClelland، 1965)؛ التحكم الداخلي (ع.س.المثال: Brockhaus، 1982)؛ غض الطرف عن الغموض (ع.س.المثال: Bowman و Sexton، 1986)؛ الميل إلى المخاطرة (ع.س.المثال: Boyd و Belgley، 1987)؛ Brockhaus، 1980)؛ أو الاستباقية (ع.س.المثال: Battistelli، 2001)¹⁵. و قد أظهرت بعض الأبحاث أن هناك أوجه شبه بين شخصية الرجل والمرأة، وأن كلاهما يسعى إلى أن يكون ديناميكياً، و مستقلاً وموجه نحو الهدف (ع.س.المثال: Hisrich، 1975، Shartz، 1976، Brush و Hisrich، 1995، Cowling و Westhead، 1995، Jones-Evans و Klofsten، 2000)، بالمقابل أظهرت دراسات أخرى أن هناك اختلافات بين الجنسين من حيث السمات الشخصية الخاصة بكل واحد منهما (ع.س.المثال: Sexton و Bowman- Upton، 1990)، كما أشارت أبحاث Cain، Smith، و Warren (2001) أن المرأة لها نزعة انتهازية و تتكيف بسهولة كبيرة⁵. Iyer (1995) قال بأن الرجال الذين قام معهم بالتحقيق في الدراسة الميدانية أقل خوف من الفشل و أكثر حذر من النساء. Seet و آخرون، (2008) قاموا بتلخيص نتائج دراسة المقارنة بين السمات الشخصية للرجال و النساء المقاولات أين وجدوا اختلافاً بين هاذين الجنسين في الصفات التالية: إجتماعية (ع.س.المثال: Baumeister و Sommer، 1997)، حاسمة (ع.س.المثال: Beasley، 2005)، سرية (ع.س.المثال: Feingold، 1994، Gohnson و Powell، 1994)، موجهة نحو الهدف (ع.س.المثال: Beasley، 2005) حذرة (ع.س.المثال: Feingold، 1994)، المخاطرة (ع.س.المثال: Byrnes و Miller، 1999، Arch، 1993)، الزعامة (ع.س.المثال: Gohnson و Powell، 1994)¹⁶. وفقاً لـ بن حبيب و آخرون (2015) الصفات الشخصية المطلوبة في المرأة المقاول الناجحة هي: القدرة على الاتصال، و فهم الآخرين، و القدرة على جمع البيانات من البيئة، المفاوضة الجيدة، قادرة على البناء و الحفاظ على علاقات جيدة، بالإضافة إلى الحكم الذاتي، القدرة على تحديد و استغلال فرص الإبداع، الاستعداد لتحمل المخاطر حتى و لو كان ذلك يعرضها للخطر⁶. و أوضح Luthans (1989) بأن الشخصية تعد من بين العوامل الأكثر تأثيراً على موقف و ثقافة المقاول. على هذا الأساس يمكننا طرح الفرضية الأولى التالية:

ف1: شخصية الطالبات تمارس تأثيراً إيجابياً على نواياهن في إنشاء المؤسسة.

2.2 الدوافع

إن الرواد في مجال الدوافع أوضحوا بأن هناك تنوع كبير في دوافع المقاولين، و التي تم تناولها بكثرة هي دوافع النجاح. الدوافع تحدد كيف سيكون عليه محرك أفعال و سلوكيات الأفراد، و من بين الأعمال التي تطرقت إلى مجال الدوافع

المقاولاتية و التي تستحق أن نقوم بتحليلها نذكر أبحاثShane، Locke وCollins (2003). توصلت نتائج هؤلاء الباحثين إلى أن الأنشطة البشرية تتحدد بمجموعتين من العوامل: العوامل المحفزة و العوامل المعرفية، لذلك اقترحوا نموذج قاموا فيه بإدماج جوانب العوامل المحفزة (حاجة إثبات الذات)؛ جوانب الدافع (تحديد الأهداف و الرؤية)؛ و الخصائص الشخصية (المخاطرة، وضعية السيطرة، الخشية من الغموض، الاعتقاد بالفعالية)؛ العوامل المعرفية؛ السياق؛ و مراحل العملية المقاولاتية لشرح كيف يؤثر الدافع على الالتزام المقاولاتي¹⁷. إن قرار المقاولاتية بالنسبة لهؤلاء الباحثين يعتبر على أنه عملية تطويرية يقوم من خلاله الفرد باختيار الفرص، يأخذ قرار استغلالها، تقييم جدواها، و البحث عن الموارد التي تحتاج إليها، تصور آليات الاستغلال، و استغلال الفرص. من وجهة نظر جد عامة، دافع التصرف نحو ظرف معينة هو عملية مرتبطة بوظائف التكيف، و يتعلق هذا الأمر بالبشر عندما يتكيفون مع الظروف التي يواجهونها في البيئة الاجتماعية و الثقافية التي يحددها البشر أنفسهم، و التي لا يكون لديهم عنها معلومات مسبقة¹⁸. لذلك فإن الدافع نحو التصرف هو عبارة عن عملية التي تنجت عن حاجة، شعور، و التعقيد التي تولد القوة التي تدفع الفرد للتوجه نحو هدف الذي سوف يمرر من قبل الفرد لتمكينه من حل التوتر، بشرط أن يكون هذا المسبب ليس له طبيعة حيوية¹⁹. حسب Sokol وShapero (1982) أن الدافع الذي ينشأ من خلاله المقاول المؤسسة يكون إما لأنه يرغب في الهروب من الظروف السلبية (الفرار من البطالة، السجن) أو لاقتناص الفرص المتاحة في الأسواق أو المنتجات الجديدة (تحقيق الذات)²⁰. يعد الدافع مصدر للطاقة و لكنه أيضاً حاسم لمعرفة كيفية إدارة المشاريع أو تسيير فوج معين. في هذا الصدد يمكننا طرح الفرضية التالية:

ف2: تؤثر الدوافع لدى الطالبات إيجابياً على مواقفهن من المقاولاتية.

3.2 المخاطرة

وفقاً لمullins وForlani (2005) بشكل عام إدراك المخاطر هو عبارة عن تقييم الخطر من طرف المقرر خلال ظرف معينة، و ينظر إليه على أنه من العوامل المحددة لسلوك المخاطرة و أخذ القرار المقاولاتي²¹، بعبارة أخرى إدراك المخاطر قد يرتبط سلبياً مع السلوكات أو قرارات المخاطرة و عملية إنشاء المؤسسة. منذ أكثر من 20 سنة أقر MacCrimmon و Wehrung (1985) بأن "المخاطرة تتكون من عنصرين: درجة خطر الوضعية (Situation) و استعداد الأفراد للقيام بالمخاطرة"²². لفترة طويلة، قام الباحثين بمجال المقاولاتية بتدعيم فكرة أن إنشاء المؤسسة هو سلوك محفوف بالمخاطر، بحيث حاولوا إثبات أن الاستعداد لتحمل المخاطر أو الرغبة في المخاطرة هي السمة الشخصية التي تميز بين المقاولين و الغير مقاولين. إن المقاول يمكن أن يتحمل المخاطر (المخاطر المالية ، و النفسية، ..) دون الاعتماد على أي شخص، ففي هذه الحالة لا يتخوف من مواجهة المصاعب، على هذا الأساس يحتزز من كل شيء و يتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الحالات المفاجئة. المخاطرة إذاً هي سمة نفسية، لأنه يتحتم على المقاول المخاطرة في جميع قراراته¹³، لذلك يقرر و يقوم بالاختيار في ظروف غير مؤكدة، لكنه يقوم بالمخاطرة على أمل أن اختياره سيؤول إلى الصواب²³. إن القيام بالمخاطرة عن طريق إنشاء

مؤسسة، نجده لدى الرجال و أيضاً النساء، لكن معظم الدراسات التي أقيمت بهذا الصدد (ع.س. المثال: Arch، 1993؛ Byres، 1999؛ Bouffartigue، 2002؛ Bounetier، 2005؛ Brush et al، 2006؛ .. الخ) أشارت إلى أن النساء عموماً أقل مخاطرة من الرجال، إنهن يسعين إلى جمع المزيد من المعلومات للتخفيف من المخاطر المحتملة في المقاولاتية. وفقاً لنتائج الدراسة التي قام بها Fayolle وآخرون (2008) أن إدراك الخطر كتهديد يؤثر سلباً على النية المقاولاتية في حين إدراك الخطر كفرصة له أثر إيجابي على هذه الأخيرة. بناءً على ما سبق يمكننا طرح الفرضية التالية:

ف3: تؤثر مخاطرة الطالبات إيجابياً على نيتهن في المقاولاتية.

4.2.2 المواقف

إن أولى الأبحاث التي قام بها Ajzen و Fishbein (2005) حول مفهوم المواقف اعترفت بأن سلوك الفرد يتم ترشيده بهذه الأخيرة، و يتعلق الأمر بالمكونات الشخصية التي تهى الفرد للقيام بسلوك معين. وفقاً لهؤلاء الباحثين أن المواقف تعبر عن تقييم ذاتي (إيجابي أو سلبي)، من شأنه أن يفضي بالفرد إلى التصرف بطريقة معينة، من خلال سلوك معين، كما أكدنا على أن سلوك الفرد يتم قيادته بالمواقف²⁴. الموقف هو عبارة عن التزام يكون اتجاه شيء ما، أو حكماً ما يؤخذ على شخص أو شيء ما، و سبب عميق يؤدي بالفرد إلى أن يتصرف وفقاً لوضعه الراهنة. كما تعرف بأنها الإحساس أو تقييم ردة الفعل اتجاه فكرة، شيء أو ظرف. إذا مواقف الفرد لها سوابق تدفعها إلى تبني سلوك معين، تتكون تلك السوابق من المكونات المعرفية المرتبطة بالمخاطر المدركة، الشخصية، الآراء و المعتقدات. Ajzen (1991) عرف المواقف على أنها تقييم شيء بمعنى درجة انجذاب أو ابتعاد الفرد نحو شيء أو سلوك معين. و يتعلق الأمر هنا بالمواقف الذاتية، كأن يقول الفرد في نفسه "أنا أحب مهنة المقاولاتية"، فهذا الإحساس هو الذي يقوم بتحديد النية التي توجهه نحو السلوك، و تجعله يقول "سأشعر في إنشاء مؤسستي الخاصة"²⁵. في هذا السياق أظهرت الدراسات التي قام بها Trafimow و Finlay (1996)؛ Sheeran، Norman و Orbell (1999) أن السيطرة المعيارية للموقف على نية الفرد نحو شيء معينة، لا ترتبط فقط بنوع السلوك (الفرد مقابل الجمهور)، و إنما أيضاً بنوع الشخص (سيطرة المواقف المعيارية الفردية المستقلة عن نوع السلوك)¹⁴. يقصد الباحثين من وراء هذا أن النية التي يسيطر عليها مواقف الفرد، تجعل هذا الأخير يتنبأ بسلوكه بصورة أفضل من النية المعيارية الغير شخصية. في هذا السياق أكد Shane و Venkataran (2003) أن السلوك المقاولاتي هو سلوك محدد ذاتياً (Autodéterminé) بمعنى سلوك يسببه الشخص نفسه، على عكس السلوك الناجم عن الأشخاص الآخرين أو شيء آخر. وفقاً لنظرية تقرير المصير التي نادى بها Deci و Ryan (1991) أن موضع إرادة النوايا التي تسيطر عليها المواقف هو داخلي (مرتبطة بخبرة الشخص نفسه) و بالتالي يكون هناك احتمال كبير بتجسيدها على أرض الواقع¹⁷. بناءً على ما سبق نطرح الفرضية الأخيرة التالية:

ف4: تؤثر مواقف الطالبات إيجابياً على نيتهن في المقاولاتية.

من المفترض أن تكون كل المتغيرات التي سبق أن ذكرها تؤثر على النية المقاولاتية، التي تتكون من مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص للشخصية و الدوافع و المخاطرة نحو مقاولاتية إلى غاية النية المقاولاتية، و يتوسط هذه المراحل المواقف الايجابية نحو المقاولاتية.

ثالثاً. منهجية البحث للدراسة الإمبريقية

1.3. جمع البيانات و خصائص العينة

لكي يكون البحث العلمي جيد يجب أن نستعمل كل عناصر مجتمع البحث الذي نهتم بدراسته، إلا أنه كلما تجاوز العدد الإجمالي بعض المئات من العناصر كلما أصبحت المعالجة صعبة، و ذلك بسبب ما تقتضيه هذه الأخيرة من موارد و تكاليف. حجم عيّنتنا هو 126 طالبة، نتطلع بأن تسمح لنا هذه العينة المختارة من مجتمع البحث المتواجد بكلية العلوم الإقتصادية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، من الوصول إلى تقديرات معبرة، بحيث تمكن لنا أن نعممها على المجتمع الذي أخذت منه. كما هو موضح في الجدول 1، الفئة العمرية الأكثر حضوراً كانت بين 18 و 22 سنة بحيث بلغت نسبتها 38%، ثم بين 22 و 26 سنة 36%، و الذين تجاوزت أعمارهن الـ 26 سنة بلغت نسبتهن فقط 26%. توزيع الأعمار كان منطقي لأن طلبة المستر و الليسنس في الغالب أعمارهن تكون محصورة بين 18 و 25 سنة.

2.3. قياس المتغيرات

لقياس المتغيرات المكونة للنموذج النظري لبحثنا إستخدمنا إستبانة مؤلفة من 44 فقرة، بحيث كان أمام الطالبات إبداء رأيهن على الفقرات من خلال استخدامهن لمقياس *Likert* المؤلف من 5 درجات تبدأ من 1 "بالتأكيد غير موافق"، إلى 5 "بالتأكيد موافق". توزعت الفقرات على النحو الآتي: اثنا عشر (12) فقرة تخص الشخصية، ثمانية (08) فقرات خصصت للمخاطرة، عشرة (10) فقرات للدوافع، تسعة (09) للمواقف، أما النية المقاولاتية فقد خصص لها خمس (05) فقرات.

3.3. التحليل الاستكشافي اختبار موثوقية الفقرات

لاختبار اعتمادية الفقرات (سلام القياس) قمنا بالتحليل الاستكشافي باستعمال برنامج SPSS.12، مخرجات تحليل البيانات و مؤشرات الاعتمادية هي موضحة في الجدول 2. في هذه المرحلة قمنا باختبار ثبات الفقرات باستخدام معامل α لـ Cronbach التي اقترنت معظم نتائجها من 0.7، كما أجرينا تحليل دوران المقاييس Varimax، و مكنا ذلكم التخلص من الفقرات التي لها KMO أقل من 0.5 و تأكدنا من كروية Bartlett. تحليلًا لتباين (ANOVA) كان هو الآخر جيد لأن اختبار F لـ Ficher المسجلة فيه كان كله معنوي. النتائج أوضحت أيضاً أن أغلب الإجابات مالت نحو الموافقة لأن المتوسط (Mean) كان أكبر من 3 و الانحراف المعياري كان ضعيف (أقل من 1.5). نسبة التباين المُفسَّر لكل المتغيرات فاقتالـ 50% و

هذه النتيجة تعتبر مشجعة كون أن أكثر من نصف المتغيرات تم تفسيرها في النموذج. بعد قيامنا بالتحليل الاستكشافي للاستمارة تأكدنا من الثبات الإحصائي لل فقرات، مما يعني إمكانية انتقالنا إلى التحليل العاملي التوكيدي.

4.3. التحليل العاملي التوكيدي (CFA)

إن طريقة التقدير المستخدمة في هذا التحليل كانت الـ GLS، الغرض من هذا التحليل هو التأكد من توافق النموذج النظري مع النموذج المختبر و ذلك باستخدام معايير المطابقة (أنظر الجدول 3)، ثم التحقق من المساهمة العاملية للمتغيرات المقاسة (الفقرات) في قياس المتغيرات الكامنة (النموذج النظري) من خلال المعامل λ ، و أخيراً التأكد من معايير الشكل باستخدام مقاييس الالتواء (Skewness) و الإنبساط (Kurtosis). معايير المطابقة المطلقة (APGI، PGI، AGFI، GFI)، كانت بين [0.9 و 0.6]، و (RMS، RMSEA) كانت من نواحي 0.08، ومعايير المطابقة المقتصدة $CH2/Df = 2.83$ ، و بالتالي نتيجته في المجال القبول الذي هو [2-5]. بصفة عامة كانت النتائج جيدة، و أكدت على حسن مطابقة النتائج المتحصل عليها مع النموذج النظري المقترح في البحث. أظهرت النتائج أنه يمكن الاعتماد على المتغيرات المقاسة في قياس

المتغيرات المكونة للنموذج النظري للدراسة، كون أن مساهماتها العاملية (λ) كانت معظمها أكثر من 0.5. و كانت معنوية لأن

اختبار T لـ Student فيها كان معنوي (أكبر من 1.96). مقاييس الشكل المتعلقة بمقاييس الالتواء قيمتها كانت مجملها سالبة و محصورة بين [0 و 1] و تدل على أن الالتواء سالب و قريب من التماثل، تشير هذه النتيجة إلى أن العدد الأكبر من الإجابات كان أكبر من متوسط سلم Likert الذي هو [4]، معنى ذلك أن أكبر عدد من الاجابات كانت بين [4 و 5]. و فيما يخص مقياس الشكل الآخر المرتبط بمؤشر الانبساط فإن قيمته اقتربت من الصفر، و هذا يدل على أنها تتوزع توزيع طبيعي.

إن النتائج التي تحصلنا عليها في هذا التحليل (CFA) كانت جيدة و مشجعة، لذلك يمكننا الانتقال إلى المرحلة الأخيرة المرتبطة بكتابة المعادلات البنوية و اختبار الفرضيات الموضوعة في البحث. معاملات الارتباط و أخطاء القياس المسجلة في الجدول 4. مكنتنا من معرفة شدة التأثير الذي يمارسه المتغيرات المستقلة (الشخصية، الدوافع، المخاطرة) على التابعة (مواقف و النية المقاولاتية)، كما مكنتنا من كتابة المعادلة البنائية التي تلخص لنا الارتباطات المتزامنة بين المتغيرات المكونة للنموذج النظري للبحث.

4. اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج

التحليل العاملي التوكيدي بين متغيرات نموذج الدراسة مكنتنا من الحصول على المعادلتين البنويتين الموضحتين في الجدول 5، و يتعلق الأمر بمواقف الطالبات الجامعيات اتجاه المقاولاتية (معرفةً بالشخصية، الدوافع و المخاطرة) و أيضاً بنواياهن اتجاه

المقاولاتية (مُعرِّفة بمواقفهن). لاختبار الفرضيات الموضوعية في البحث يجب التأكد من معنوية معاملات الارتباط (β_i)، و لكي يكون بالإمكان الأخذ بعين الاعتبار هذا المعامل (أي يكون له مصداقية) البيانات عليها أن تتوزع توزيع طبيعي، لذلك يجب أن يكون اختبار T — Student فيها أكبر من 1.96 تحت مستوى معنوية (مجال الخطأ) أقل من 0.05. النتائج الموضحة في الجدول 5، معاملات الارتباط فيها كانت كلها معنوية و تسمح لنا بذلك الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

1.4. تأثير الشخصية على مواقفهن الطالبات الجامعيات من المقاولاتية

مكننا الاختبار الاحصائي من استنتاج تواجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين شخصية (Per) الطالبات الجامعيات و مواقفهن (Attit) من المقاولاتية بحيث كانت نتائج اختبار معنوية T المعامل الارتباط كالاتي: $H_1: \beta_1=0.177, T>1.96, [p<0.05]$. من خلال النتيجة تبين لنا بأن قيمة β_1 موجبة (17.7%)، و هذا يدل على أن العلاقة الطردية بين المتغيرين، و يقودنا هذا إلى قبول الفرضية الأولى.

2.4. تأثير دوافع الطالبات الجامعيات على مواقفهن من المقاولاتية

إن القيمة β_2 تعبر عن درجة تأثير المتغير المستقل الشخصية (Moti) على المتغير التابع المواقف (Attit)، نلاحظ بأن النتيجة تقريباً 75%، $[H_2: \beta_2=+0.743, T>1.96, p<0.05]$ و هذا يدل على أن العلاقة الطردية بين المتغيرين. في هذا السياق يمكننا القول بأن دوافع الطالبات نحو المقاولاتية تفسر 75% من مواقفهن نحو إنشاء المؤسسة و بأنها معنوية. و بالتالي أكدت لنا هذه النتائج صحة الفرضية الثانية التي أشارت إلى التأثير الإيجابي لدوافع الطالبات على مواقفهن من المقاولاتية.

3.4. تأثير مخاطرة الطالبات الجامعيات على مواقفهن من المقاولاتية

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة $[H_3: \beta_3=+0.151, T<1.96, P < 0.05]$ أن العلاقة الموجودة بين المتغير المستقل الذي هو مخاطرة (Ris) الطالبات في القيام بإنشاء المؤسسة (المقاولاتية) و مواقفهن من المقاولاتية (Attit)، بحيث كانت نتائج الاختبار فيها معنوية. نلاحظ من خلال النتائج أن مخاطرة الطالبات فسرت فقط 15.1% من مواقفهن من المقاولاتية. إذاً تؤكد هذه النتيجة على أن عنصر المخاطرة لدى الطالبات هو ضعيف نوعاً ما. على الرغم من ذلك نستنتج أن الفرضية الثالثة مقبولة.

4.4. العلاقة بين مواقف الطالبات الجامعيات و نواياهن من المقاولاتية

إن نتائج اختبار الاحصائي للتأثير الذي يمارسه المواقف الطالبات (Attit)، نواياهن من المقاولاتية (Int) كانت جيدة: $H_4: [\beta_4=+0.826, T<1.96, P < 0.05]$. يتجلى بكل وضوح أن قيمة المعامل β_4 أقرب كثيراً من الواحد (1) تحت مستوى معنوية أقل من (0.05) و T — Student أكبر من (1.96)، تدل هذه القيمة على شدة التأثير الذي يسببه موقف الطالبات

الجامعيات (Attit) من المقاولاتية التي تلعب دور المتغير المستقل على نواياهن (Int) التي تلعب دور المتغير التابع، حيث أن هذا يؤكد طبيعة العلاقة الطردية. إن نوع العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين هي خطية و طردية. يفسر موقف الطالبات 82.6 % من نواياهن من القيام بالمقولة، على هذا الأساس إن العلاقة الموجودة بين المتغيرين خطية و طردية، لذلك يؤثر موقف الطالبات إيجابياً على نواياهن من القيام بالمقولة. إذا يمكننا القول بأننا تحققنا من صحة الفرضية الرابعة.

أشارت نتائج معاملات الانحدار (الملخصة في الجدول 5) بالنسبة للمعادلة الأولى و الثانية إلى وجود علاقات إيجابية مسجلة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع الذي هو النية المقاولاتية، لكننا نلاحظ أن درجات التأثير التي تمارسها المتغيرات المستقلة على التابعة هي متفاوتة، بحيث كانت ضعيفة نوعاً ما بين الشخصية و المخاطرة مع المواقف ($\beta_1=0,177$ و $\beta_3=0,151$) و جيدة بين دوافع الطالبات و المواقفهن اتجاه المقاولاتية ($\beta_2=0,743$)، و جيدة إلى حد كبير بين هذه الأخيرة و النية المقاولاتية ($\beta_4=0,826$).

الخاتمة

إن دراسات المقولة النسوية في العالم هي في تزايد مستمر، و ليس من المستغرب أن هذا النوع من الدراسات هي شبه غائبة في بلادنا. في الجزائر و ككل الدول، تعد المقاولاتية من بين السبل التي تمكنها من توفير وظائف العمل، و خلق القيمة المضافة و تعزيز التنمية الاقتصادية. للنهوض بالاقتصاد الوطني انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية هدفت من خلالها إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يتجلى ذلك من خلال أجهزة الدعم المتمثلة في Anjem، Ansej، Cnac، التي ساهمت بشكل كبير في خلق العديد من المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، لكن معظمها يسيرها الرجال. حاولنا من خلال هذا البحث دراسة العوامل التي تدفع المرأة إلى القيام بالمقاولاتية، لذلك قمنا إبراز العوامل الفردية المؤثرة على النوايا المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات و ما هي المعوقات التي تحول دون قيامهن بإنشاء مؤسساتهن الخاصة. نظرياً يتكون النموذج النظري للبحث من ثلاث علاقات محتملة بين العوامل الفردية (الشخصية، الدوافع، و المخاطرة) والموقف من المقاولاتية وبين هذه الأخيرة و النية المقاولاتية. إن العوامل الفردية المؤثرة على النوايا المقاولاتية هته تم اقتباسها من المعايير الذاتية المدركة التي نادى بها نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen (1991). إمبريقياً بإمكان النتائج التي توصلنا إليها أن تساعد المسؤولين في التعرف على مدى تأثير العوامل الفردية (الذاتية) على المواقف و النوايا المقاولاتية لدى خريجي الجامعة (الطالبات الجامعيات). العديد من الباحثين أمثال: Arasti (2004) في إيران، Benhabib، و آخري (2014، a، 2014، b) في الجزائر، من اهتموا بالدور الذي لعبته العوامل الفردية في تنمية الروح المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات و أنه لا يجب على مسؤولي هياكل الدعم فقط تكريس جهودهم بتسهيل إنشاء المؤسسة (الجدوى) من طرف الطالبات الجامعيات ذوي الشهادات و عدم التركيز على مدى رغبتهم في المقاولاتية.

خلاصة لأهم النتائج و التوصيات

أوضحت النتائج التي توصلنا إليها في هذه الورقة البحثية إلى استنتاج النقاط التالية:

- لتنمية الروح المقاولاتية لدى الطالبات الجامعيات، يمكن أن يستعين مسؤولي هياكل الدعم بالنتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث، و ذلك لمعرفة العوامل المؤثرة على نواياهن في المقاولاتية، و فهم شخصيتهن، دوافعهن و الأسباب التي تحول دون قيامهن بالمخاطرة في إنشاء المؤسسة، على هذا الأساس على المسؤولين الترويج لصالح المقاولاتية و على ضرورة فهم السلوك الفردية، و أهمية الدراسات القبلية (en Amont) قبيل حيازة الطالبات على المشروع؛

- كشفت نتائج الدراسة الأهمية المعطاة لمفهوم النية المقاولاتية و تأكيدها من طرف نظرية السلوك المخطط، خصوصاً قوة التأثير الإيجابي ($\beta_4=+0,826$) لمواقف الطالبات على نواياهن في المقاولاتية؛

- أوضحت النتائج أيضاً إلى أن لدى الطالبات محل الدراسة دوافع كبيرة ($\beta_2=+0.743$) مما أثر إيجابياً على مواقفهن نحو المقاولاتية، في حين لم يكن تأثير شخصيتهن، و مخاطرتن نحو مواقفهن من المقاولاتية كبير. هذه النتيجة منطقية كون أن شخصية المرأة ليست كشخصية الرجل فهي غير جريئة و لا تخاطر كثيراً و تتردد في الكثير من الأحيان خصوصاً عندما تكون الظروف غير مؤكدة، على عكس الرجل الذي يتميز بأنه اندفاعي مقارنة مع المرأة.

- أخيراً، النتائج المتحصل عليها يمكن أن تساهم في إثراء الموضوع في الأبحاث المستقبلية. النتائج الرئيسية التي لفتت انتباهنا في هذه الدراسة يمكن أن نلخصها في التأثير المرتفع لدوافع الطالبات على مواقفهن من المقاولاتية مما فسر تأثير هذه الأخيرة على نيتهن في إنشاء المؤسسة، في حين لم يكن التأثير قوي للشخصية و المخاطرة على مواقفهن من المقاولاتية. السبب ممكن أن يكون ناجم عن المتغيرات البيئية على غرار المعايير الاجتماعية، الثقافية و الديموغرافية. فانتساء الطالبات الجامعات إلى مجتمع مسلم يمكن أن يكون له أثر سلبي على نواياهن في المقاولاتية، و هذا التأثير يمكن أن ينجم من الثقافة أو العائلة.

الهوامش والمراجع:

- ¹-Bourguiba M, (2007) PhD, « De l'intention a l'action entrepreneuriale : approche comparative auprès de TPE françaises et tunisiennes », Doctorat soutenue l'Université de Nancy 2. P.9.
- ²-Crijns, H. & Vermeulen S.,(2007), "Survey-How entrepreneurial are our Flemish students?[Internet], Leuven, Vlerick Leuven Gent Management School," ed.,
- ³ - Ajzen I., Fishbein M. (1980), Understanding attitudes and predicting social behavior, *Englewood Cliffs, NJ, Prentice Hall*, , 278 pages.
- ⁴ - Shapero, A., Sokol, L., (1982) « The social dimensions of entrepreneurship », in *Encyclopedia of entrepreneurship*, Englewood Cliffs : Prentice Hall, inc., Chapter IV, , pp.72-90. Cite par Emin (2004).
- ⁵ -Benhabib A; Merabet A; Benachenhou S-M; Grari M; Boudia F & Merabet H, (2014b) « Les déterminants de l'intention entrepreneuriale féminine en Algérie, cas des diplômées de l'enseignement supérieur », *les cahiers du CREAD*, N°110, pp.75-99.
- ⁶ -Benhabib A; Merabet A; Benachenhou S-M; Grari M; Boudia F & Merabet H, (2014b) « Les déterminants individuels de l'entrepreneuriat féminin», *les cahiers du Mecas*, N°11, pp.121-136.
- ⁷ - Salah L, (2011), « L'intention entrepreneuriale des étudiantes : cas du Liban », PhD Thèse de Doctorat soutenue à l'Université de Nancy 2. P.11.
- ⁸ - Krueger, N-F., Reilly, M-D., & Carsrud A-L., (2000), « Competing models of entrepreneurial intentions», *Journal of Business Venturing*, vol. 15, pp.411-432,.
- ⁹ - Ruhle SMühlbauer., D., Grünhagen M., and Rothenstein J., (2010), «The heirs of Schumpeter: An insight view of students' entrepreneurial intentions at the Schumpeter School of Business and Economics»,*Schumpeter discussion papers*.
- ¹⁰ -Liñán F., Urbano D., & Guerrero M., (2007), "Regional Variations In Entrepreneurial Cognitions: Start-Up Intentions Of University Students In Spain (Summary)," *Frontiers of Entrepreneurship Research*, vol. 27, pp.16.
- ¹¹- Fayolle A.& GaillyB., (2009), «Évaluation d'une formation en entrepreneuriat: prédispositions et impact sur l'intention d'entreprendre»*Management*, vol. 12, pp. 176-203,.
- ¹² -Fayolle A. & Liñán F., (2014), "The future of research on entrepreneurial intentions," *Journal of Business Research*, vol. 67,.
- ¹³ - Tounés A. (2006). « L'intention entrepreneuriale des étudiants. Le cas français », *Revue des sciences de gestion*, vol. 3, n° 219.
- ¹⁴ -Dioneo-Adetayo, E-A, (2006), « Factors InfluencingAttitude of Youth Towards Entrepreneurship », *International Journal of Adolescence andYouth*, vol.13:issue1-2.
- ¹⁵ -Wurthmann, K, (2014), « Business students' attitudes toward innovation and intentions to start their own businesses », *Int Entrepreneurship Management Journal*. vol.10.
- ¹⁶ -Benhabib A; Merabet A; Benachenhou S-M; Grari M; Boudia F; & Merabet H, (2014a), « Individual and Environmental Determinants of Female Entrepreneurship in Algeria », *Entrepreneurial Business and Economics Review*, vol.2, n°1.
- ¹⁷-Mouloungui, M-A, (2012) PhD, « Processus de transformation des intentions en actionsEntrepreneuriales », soutenue dep. Psychologie. Universit_e Charles de Gaulle - Lille III., p.25.
- ¹⁸ - Geary, D.C. (2005). «The motivation to control and the origin of mind : exploring the life-mind joint point in the tree of knowledge system». *Journal of Clinical Psychology*, 61 (1).Dans Montpied et al (2011).
- ¹⁹ -Montpied P, Hiolle V, Gras R & Tiberghien A, (2011), « Profils d'attitudes et Orientations motivationnelles : les dynamiques d'engagement à l'égard des sciences chez des élèves de troisième, de seconde et de première », *Éducation et didactique*, vol.5, no.1,
- ²⁰ -Shapero& Sokol (1982), op cit.
- ²¹- Mullins J. W., Forlani D., "Missing the boat or sinking the boat : a study of new venture decision making", *Journal of Business Venturing*, 20. Cited by Fayolle Alain et al.(2008)

²²- Fayolle A et al.(2008), « Une nouvelle approche du risque en création d'entreprise », *Revue française de gestion*, /5 n° 185.

²³ - Persais, E., (2003), 'Le développement durable : vers une diminution du risque éthique ?', *Colloque sur le risque Oriane*, IUT de Bayonne. Cité par Behabib et al (2004a), op cit.

²⁴-Ajzen, I., & Fishbein, M. (2005). The influence of attitudes on behavior. In D. Albarracín, B.T. Johnson et M.P. Zanna (Eds). *The handbook of attitudes* (pp. 173-221). Lawrence Erlbaum Associates, London, cité par Mouloungui, M-A, (2012) PhD, op cit. p.19.

²⁵- Ajzen, I (1991), «The theory of planned behavior», *Organizational behavior and human decision processes*, vol. 50.

ملحق الجداول

جدول 1: توزيع العينة على حسب الأعمار

فئات الأعمار	22-18	26-22	30-26	أكثر من 30
نسبة (%)	38	36	15	11

المصدر: من إعداد الباحثين (N=126)

جدول 2: نتائج التحليل الاستكشافي

مكونات النموذج	عدد الفقرات	KMO	Approx. Khi2	df	α Crombach	Mean Items	ANOVA F	Sig	Total Variance Explained%
الشخصية	12	,606	273,365	66	,667	3.93	18,754	,000	66,462
المخاطرة	08	,593	152,144	28	,546	3.61	33,409	,000	61,455
الدافع	10	,712	224,214	45	,704	3.907	32,283	,000	56,413
مواقف	09	,723	330,683	36	,668	3.945	39,779	,000	62,978
النية المقاولاتية	05	,850	274,997	10	,861	3.964	13,554	,000	64,505

المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS.12 (N=126)

جدول 3: معايير المطابقة المطلقة، التزايدية، و المقتصدة

Fit indices	
Joreskog GFI	0,627
Joreskog AGFI	0,590
Population Gamma Index	0,830
Adjustment Population Gamma Index	0,813
Steiger and Lind RMSEA Index	0,071
RMS Standardized Residual	0,153
McDonald Noncentrality Index	0,043
P- Level	0.00
Chi-Square/Df	2.83
Independence Model Chi-Square	2679,786
Degrees of Freedom	946

المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال البرنامج الإحصائي Statistica.8 (N=126)

جدول 4: تحليل الارتباطات بين المتغيرات

العلاقة بين المتغيرين و المتغير	معامل الارتباط β_i	T الإحصائي	الخطأ النوعي α_i	مستوى الاحتمال p
(per)-89->(attit)	0,177	2,1790	0,081	0,029
(ris)-90->(attit)	0,151	1,837517	0,082	0,066
(moti)-91->(attit)	0,743	1,38	0,054	0,000
(attit)-92->(int)	0,826	9,708	0,085	0,000
المتغير التابع	خطأ القياس Zetai	T الإحصائي	الخطأ النوعي α_i	مستوى الاحتمال p
(ZETA1)-->(attit)	0,394	5,0271	0,078	0,000
(ZETA2)-->(int)	0,317	29,8984	0,000	0,000

المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال البرنامج الإحصائي Statistica.8 (N=126)

جدول 5: معادلات النموذج الهيكلي

المعادلات المشكلة للنموذج الهيكلي المتعلقة بالنية المقاولية لدى الطالبات الجامعيات (الليسانس و الماستر)	
* Attit = β_1 . Per + β_2 . Moti + β_3 . Ris + D1	مواقف الطالبات اتجاه المقاول
* Attit = 0,177 . Per + 0,743 . Moti + 0,151 . Ris + 0,394	
* Int = β_4 . Attit + D2.	نوايا الطالبات اتجاه المقاول
* Int = 0,826 . Attit + 0,317 .	

المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال مخرجات البرنامج الإحصائي Statistica.8 (N=126)

دور إعادة التأمين في تغطية الكوارث الطبيعية في الجزائر

ضيف فضيل البشير

باحث دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سيدي بلعباس

المهاري جمال

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سيدي بلعباس



ملخص:

تمثل الكوارث الطبيعية بكل أشكالها وأنواعها تحديا كبيرا أمام الإنسان والتطور الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيقه خاصة بعدما أصبحت تلحق خسائر جد معتبرة في الممتلكات والأرواح مما يطرح عدة إشكالات في كيفية إدارتها، تقييمها، سبل تجنبها أو التخفيف من أثارها والأموال اللازمة للتكفل بتبعاتها فهي مشكلة متعددة الأبعاد والمستويات. ويمكن اعتبار التأمين جزء من الحل لإدارة أحسن لهذا النوع من الأخطار ونظرا لجسامة الأضرار المترتبة عن الكوارث الطبيعية فان شركات التأمين تلجأ إلى إعادة التأمين وذلك من أجل توزيع امثل للخطر. وتعتبر الجزائر من بين الدول المعرضة لهذه الكوارث خاصة الزلازل والفيضانات مما جعل التأمين ضد الكوارث الطبيعية إجباريا منذ 2003 عقب زلزال بومرداس إلا أن التأمين ضد الكوارث الطبيعية لا يمثل سوى 2% من رقم الأعمال الكلي لسوق التأمين، الأمر الذي يحد من ضمان تغطية جيدة عند وقوع كوارث طبيعية.

الكلمات المفتاحية: الكوارث الطبيعية، التأمين، إعادة التأمين.

Résumé :

Les catastrophes naturelles, sous toutes leurs formes, représentent un grand défi pour l'homme et le développement économique qu'il cherche à réaliser, et ce, en raison de la gravité et la complexité de ce type de risque. À ce niveau, plusieurs questions se posent relatives à la façon de les gérer, les évaluer, les éviter ou atténuer leurs effets ainsi que les fonds nécessaires pour en assurer les conséquences. À ce propos, l'assurance est considérée comme une solution pour mieux se protéger contre ce type de risque, mais à cause de l'ampleur des dommages causés, les compagnies d'assurance recourent souvent à la réassurance afin d'optimiser la répartition des risques. À cet égard, l'Algérie est parmi les pays exposés à ces catastrophes, en particulier les tremblements de terre et les inondations, ce qui a conduit les autorités d'aller vers l'obligation de l'assurance contre les effets des catastrophes naturelles depuis 2003 suite au tremblement de terre de Boumerdes, néanmoins, cette assurance représente seulement une part de 2% du chiffre d'affaires du marché des assurances ce qui limite la qualité de couverture lorsque des catastrophes naturelles se produisent.

Mots clés : Catastrophes Naturelles, Assurance, Réassurance.

مقدمة:

إن الخطر هو جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية، حيث عاش الإنسان منذ عصور غابرة في مواجهة مباشرة ومستمرة مع الأخطار، والتي ازدادت حدتها مع التطور الذي يعرفه عالمنا اليوم، وأصبحت كل المجتمعات عرضة لأخطار مختلفة تشغل بال أصحاب القرار.

ومن حين لآخر تنقل لنا وسائل الإعلام عبر العالم صور عن النتائج المأساوية التي تخلفها الكوارث، وخاصة الطبيعية منها والتي تكون عادة نتاج الاخطار التي لم يتم التكفل بها ومعالجتها باتخاذ اجراءات وقائية للتقليل من حدتها (أو من عوامل الضعف المسجلة).

ولا تزال الظواهر الطبيعية إلى يومنا هذا تحتاح المناطق المختلفة من العالم محدثة آثارا بالغة الضخامة وعلى الرغم من أن الإنسان لا يستطيع منع هذه الظواهر أو خلقها أو تغييرها إلا أنه يمكن أن يتحكم فيها مثلما يقيم السدود فوق الأنهار ليحول مياه الفيضانات الى الري بعد أن كانت تدمر المدن وتهلك البشر.

ستبقى الأضرار الناجمة عن الاخطار والكوارث الطبيعية في تزايد مستمر مع ارتفاع النمو الديمغرافي والاقتصادي وتمركز جل سكان العالم في المناطق الحضرية، وعلى غرار دول العالم، عرفت الجزائر عبر تاريخها المعاصر أحداثا مأساوية كانت لها نتائج وخيمة على الممتلكات الخاصة والعامة خلفت آثارا مؤلمة في وسط السكان.

ومازالت الأبحاث العلمية تقوم بدراسة الظواهر الطبيعية وما يحيط بها من العوامل المختلفة المؤثرة فيها أو المصاحبة لحدوثها، ومن الممكن أن يؤدي التقدم العلمي الكبير إلى التحكم في العواصف والزلازل وغيرها من كوارث الطبيعة ويصاحب هذا الجهد من الاخطار الكبيرة وتعويض الخسائر الناجمة عنها.

تعتبر عمليات إعادة التأمين هي وسيلة التأمين المباشر في معالجة الأخطار الكبيرة والتراكمات، كما أن الطبيعة الأساسية لنشاط إعادة التأمين يتحدد أساسا في المعالجة المالية، كما تحتل تغطيات إعادة تأمين الكوارث مكانة بالغة الأهمية في مجال إعادة التأمين ويكون هذا النوع من التغطيات نسبة متزايدة من محفظة عمليات إعادة التأمين غير النسبية، إذ أن شركات التأمين تفضل عادة اللجوء إلى إجراء تغطية إعادة تأمين الكوارث بالاتفاقيات اللانسيبة، وذلك حماية لحفظتها ضد حوادث هذه الكوارث، وهذا الاتجاه سوف يزيد من سرعة انتشار محفظة معيد التأمين.

ستبقى الجزائر عرضة لجملة من المخاطر والكوارث إن لم تتخذ إجراءات وقائية يشارك فيها كل المتدخلين بفعالية دون إهمال دور المواطن. واستنادا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو دور إعادة التأمين في تغطية الكوارث الطبيعية في الجزائر؟

1- تعريف الكوارث الطبيعية:

قبل التطرق إلى تعريف الكارثة الطبيعية نعرف أولا الكارثة فهي من وجهة نظر التأمين فإن الكارثة ليس لها تعريف ثابت أو محدد إلا أن معيدي التأمين يشيرون عند استخدامهم لمصطلح الكارثة بأنها الحوادث ذات الصيغة الفاجعة (مثل الانفجارات وحوادث الطائرات...)

ولقد حددت الشركة السويسرية لإعادة التأمين تعريفا للكارثة على أنه الحادث الذي ينتج عنه مصرع 20 شخصا أو خسائر تصل إلى 3 مليون دولار أمريكي بالنسبة للبحري، 7 مليون دولار أمريكي للطيران، 8 مليون دولار أمريكي بالنسبة للحريق⁽¹⁾.

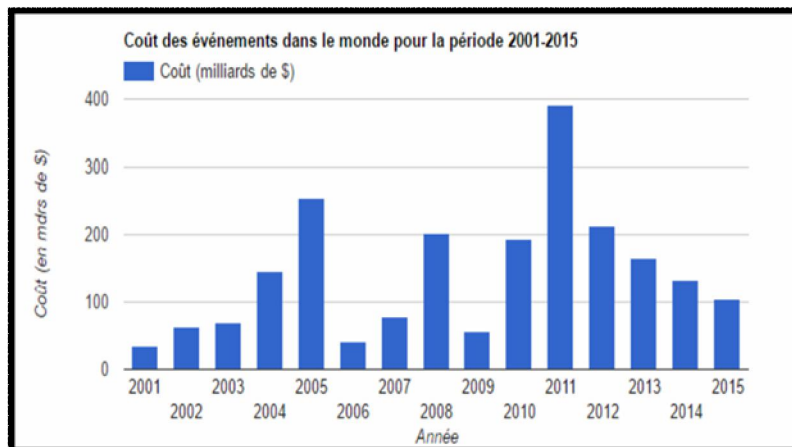
وهنا يمكن القول بأن الكوارث الطبيعية تنتج عن وقوع إحدى الظواهر الطبيعية ولا دخل للإنسان في وقوعها. حيث أظهرت لنا الإحصائيات التدهور المتزايد في تكرار حالات الكوارث الضخمة فإننا نجد أنها قد تزايدت تدريجياً حتى أصبح المعدل 15 كارثة ضخمة وذلك للأسباب التالية:

- تزايد سكان العالم: فزيادة تعداد سكان العالم أدى إلى تزايد الطلب على التأمين وبالتالي تزايد التزامات شركات التأمين؛
- تركيز السكان والممتلكات في المدن: تزايد عدد وحجم المدن الكبرى يلعب دوراً هاماً في هذا المضمار، فعند سنة 2000 تضاعف عدد المدن ذات المليون نسمة من السكان من 200 مدينة إلى 400 مدينة والمدن ذات العشرة ملايين نسمة تزايد من 10 مدن إلى 25 مدينة والعاقبة تكون زيادة في شدة تأثير اقتصاديات تلك المدن بالأخطار الطبيعية؛
- ارتفاع مستوى المعيشة والتقدم التكنولوجي: كما أن ارتفاع مستوى المعيشة والتقدم التكنولوجي يوجدان أنواعاً من الأخطار لم تكن موجودة من قبل كما تزايدت التعقيدات الخاصة بالنواحي الفنية أدى في النهاية إلى تزايد قدر الأخطار من حيث الحجم والقيمة؛
- إقامة المجتمعات السكانية والجماعات الصناعية في المناطق المعرضة للظواهر: أما فيما يتعلق بإقامة المجتمعات السكانية والجماعات الصناعية فالمشكلة هنا أن عملية التعمير هذه تتم في كثير من الأحيان في المناطق المعرضة أساساً للأخطار والتي كانت تمجر في الماضي لهذا السبب.

1-1- أهمية دراسة الكوارث الطبيعية:

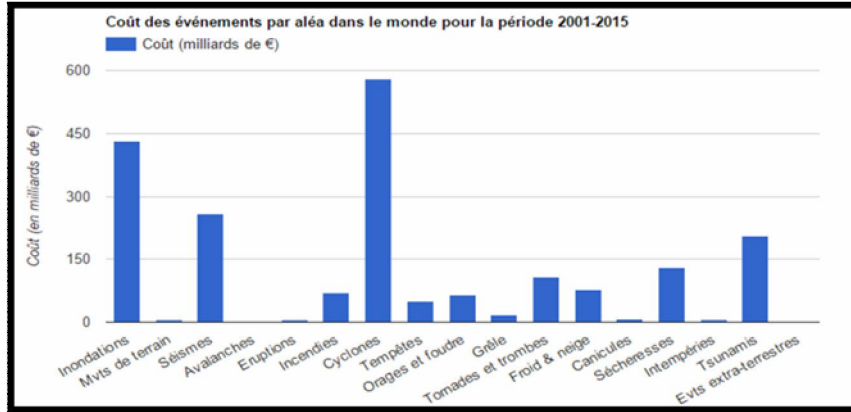
ينتج عن حدوث الكوارث الطبيعية أحداثاً مؤلمة تصيب مناطق مختلفة من العالم، ويقدر الباحثون إجمالي خسائر العالم بسبب حدوث الكوارث الطبيعية بنحو 50 ألف مليون دولار، يصرف منها نحو الثلث على عمليات التوقعات والحماية، ومحاولات منع وقوع الكوارث أو تخفيف الآثار الناجمة عنها، أما الجزء الأكبر فيتمثل فيما يتسبب من أضرار مادية فادحة، ويقدر عدد القتلى بسبب الكوارث بأنواعها المختلفة نحو 114 ألف نسمة منهم 95% من دول العالم الثالث. على سبيل الذكر فإن التكلفة الكلية للكوارث الطبيعية ما بين 2001 إلى 2015 بلغت 2132 مليار دولار تم التكفل بـ 28.2% منها

من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين (أي 601 مليار دولار)، أي تكلفة متوسطة سنوية تقدر بـ 142,13 مليار دولار، ويخفي هذا الرقم وجود تغير كبير في حجم الأضرار من سنة إلى أخرى حيث تعتبر سنة 2011 أكثر تكلفة هذا ما يمثله الرسم البياني التالي:



Source: Bilan Statistique 2001-2015 Des Catastrophe Naturelles Dans Le Monde, p10

وتعتبر الأعاصير والفيضانات والزلازل من الكوارث الطبيعية الأكثر تكلفة نظرا لحدوثها بصفة متكررة وفي كثير من الدول هذا ما يمثلته الرسم البياني التالي:



Source: Bilan Statistique 2001-2015 Des Catastrophe Naturelles Dans Le Monde, p11

ويتسم العالم العربي بموقع خاص في خريطة الكوارث، حيث تتعرض معظم دوله لأخطار الأعاصير والفيضانات والجفاف إلى جانب تعرض معظم دولة لأخطار الزلازل وفقا لموقعها الجغرافي⁽²⁾. الجدول يمثل بعض الكوارث الطبيعية التي أصابت الجزائر:

الكوارث الطبيعية	التكلفة
زلازل الشلف 1980	2 مليار دولار
زلازل عين تموشنت 1990	3.2 مليار دولار
زلازل معسكر 1994	50 مليون دولار
فيضانات باب الواد 2001	544 مليون دينار جزائري
زلازل بومرداس 2003	33 مليار دينار جزائري

Source: l'assurance CAT-NAT 2003-2013 après 10 ans Revue de l'assurance, N°03 Septembre 2013 revue éditée par le conseil national des Assurances

1-2- أهمية تغطية الممتلكات ضد أخطار الكوارث الطبيعية:

من الواضح أن مثل هذه الأخطار ينتج عنها خسارات ضخمة ومبعث هذه الضخامة:

- أن تحقق الاخطار ينتج عنه إصابة أعداد كبيرة من الممتلكات بالضرر؛
- أو أن تلك الأضرار تصيب أعدادا من الممتلكات ذات القيم الضخمة؛

وفي الحقيقة فإن حماية هذه الممتلكات واجب وضرورة دولية للأسباب التالية:

- إن هذه الممتلكات تمثل رؤوس أموال ضخمة يجب أن تحمي بواسطة التأمين لأن فقدانها معناه أحداث هزة في الاقتصاد العالمي ومن ثم تحدث خلخلة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنتج عنها زيادة المشاكل في العالم؛
- إن الاتجاه السائد الآن - وهو سمة التقدم العلمي - هو إنشاء منشآت تبلغ قيمتها المئات من الملايين بسبب الوفرة الذي يوجد نتيجة اتباع نظم المجمعات في الانتاج.

● وتقاوس صناعة التأمين عن تغطية مثل هذه الممتلكات معناه العجز في صناعة التأمين والقصور في تأدية خدماتها، والعكس تماما فان اقدم صناعة التأمين على حماية هذه الممتلكات الضخمة رغم قلتها يعني التبكير في انشاء الخبرة وتكوينها مما يوفر على صناعة التأمين في المستقبل الكثير من العقبات الفنية⁽³⁾.

ومن هنا يبرز دور التأمين وخاصة إعادة التأمين في التخفيف من وقع العواقب المالية لأي كارثة.

2- نشأة إعادة التأمين:

إنّ لإعادة التأمين دورا هاما في صناعة التأمين، ونجد أن جميع فروع التأمين تحتاج لها وإلا أجبرت شركات التأمين على حصر نشاطاتها وعملياتها في نطاق ضيق جدا، وهناك العديد من الأخطار سواء في تأمين الحريق أو التأمين البحري أو التأمين على الحياة والتي تكون قيمتها ضخمة جدا الأمر الذي يتعذر معه على المؤمن الواحد تحملها في بعض الأحيان قد يطلب من شركات التأمين على أحد المصانع بمبلغ معين ضد خطر الحريق أو التأمين على باخرة وحمولتها، في حين أن رأس مال الشركة واحتياطاتها أقل من المبالغ المطلوب التأمين عليها ففي هذه الحالة إذا تحققت خسارة كاملة تعرض الشركة للإفلاس، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هو الحل؟

هل ترفض الشركة العملية بالكامل أم تقبل جزءا منها وترفض الباقي وكلا الأمرين غير مقبول شكلا وموضوعا إلا أن الحل الأمثل هو أن تقبل الشركة العملية بالكامل وتحفظ لحسابها بالجزء المناسب وتؤمن على الجزء الباقي لدى شركة أو شركات تأمين أخرى وتسمى هذه العملية بإعادة التأمين

ومن المعلوم أن إعادة التأمين أكثر حداثة من التأمين المباشر ذاته وقد ظهرت إعادة التأمين في أوروبا عام 1372 عندما ظهرت وثيقة تأمين بحري لرحلة طويلة من جينوا الى ميناء (Sluys)، وعلى ذلك يمكن القول أن إعادة التأمين البحري هي أقدم العقود المعروفة لإعادة التأمين، أما في تأمين الحريق فقد ظهرت اول اتفاقية لإعادة التأمين في عام 1821، وبهد حريق هامبورج سنة 1742 ظهرت الحاجة الماسة لإنشاء شركات إعادة التأمين متخصصة في ألمانيا عام 1846 وهي شركة كولونيا لإعادة التأمين ثم ظهرت بعد ذلك شركة فرانكفورت لإعادة التأمين عام 1856 وتبعها شركة سويسرا لإعادة التأمين عام 1863 وأخيرا شركة ميونيخ لإعادة التأمين عام 1880 وبظهورها أخذت إعادة التأمين الطابع الدولي⁽⁴⁾.

2-1- مفهوم إعادة التأمين:

هناك الكثير من الأخطار "سواء في التأمين البحري أو الحريق والحياة والطيران" والتي تصل قيمتها من الضخامة إلى درجة يتعذر على المؤمن الواحد تحملها دون الالتجاء إلى إعادة التأمين ومن الطبيعي أن معظم المؤمن لهم يرغبون في عقد تأميناتهم

مع مؤمن واحد، وفي هذه الحالة فإن المؤمن الذي يقبل خطرا معيناً يزيد مبلغ تأمين عن مقدراته المالية يقوم بإعادة تأمين جزء من هذا الخطر مع مؤمنين آخرين أو مع شركات إعادة تأمين متخصصة وذلك بغض النظر عن وجود مشاركة في التأمين مع مؤمنين آخرين بالنسبة للأخطار الكبيرة.

وما تقدم يمكن أن نعرّف إعادة التأمين كما يلي:

" إعادة التأمين لفظ يطلق على أنواع الحماية والتسهيلات المناظرة للتأمين والتي تنظمها فيما بينها شركات التأمين وشركات إعادة التأمين المتخصصة على هيئة عقود بغرض تنمية محفظة التأمين وإعادة التأمين"⁽⁵⁾.

"تعرف عملية إعادة التأمين بأنها عملية داخلية بين هئتين من هيئات التأمين تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن كل أو جزء من الخطر الذي سبق أن قبلته إلى الهيئة الثانية التي تتعهد بتحمل كل أو جزء من التعويض الناشئ عن تحقق هذا الخطر وذلك في مقابل مبلغ معين تدفعه الهيئة الأولى إلى الهيئة الثانية يعرف بقسط إعادة التأمين"⁽⁶⁾. وتعرف الهيئة الأولى وهي التي أبرمت عقد التأمين الأصلي مع المؤمن له بالهيئة المعيدة للتأمين أو الهيئة المسندة أو هيئة التأمين الأصلية أو هيئة التأمين المباشر ويطلق على الهيئة الثانية التي تصدر عقد إعادة التأمين الهيئة المتنازل لها أو هيئة إعادة التأمين وفي منطقتنا العربية حرت العادة أن يطلق على هذه الهيئات لفظ معيد التأمين، وقد تكون الهيئة المتنازل لها متخصصة فقط في عمليات إعادة التأمين على أساس تبادل العمليات مع هيئات التأمين المباشر الأخرى، وإذا ما قامت هيئة إعادة التأمين بإعادة جزء من أو كل العملية التي سبق أن قبلت إعادة تأمينها من الشركة المباشرة فإننا نكون بصدد عملية جديدة يطلق عليها إعادة التأمين.

2-2- أهداف عملية إعادة التأمين:

تهدف إعادة التأمين إلى تحقيق أمرين مهمين يتمثلان في:

● تقديم الحماية لشركات التأمين المباشر عند حصول خسائر كبيرة في حالة وقوع الخطر المؤمن منه والذي تفوق تعويضاته المالية قدراتها وطاقاتها وتعجز عنها امكانياتها، حيث تعجز شركات التأمين في الغالب عن التأمين على الأشياء ذات القيم الضخمة كالمطارات، بواخر، مصانع كبيرة... لأن تعويضاتها عند وقوع الخطر المؤمن منه تكون مبالغ ضخمة، لذلك فهي تقوم بالتأمين على تلك الأشياء والممتلكات ذات القيم العالية لدى شركات التأمين للتغلب على الأخطار الجسيمة التي تهددها؛

● زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المباشر في مجال قبول الأخطار لزيادة مكاسبها، فبموجب عملية إعادة التأمين تدفع شركة التأمين المباشر إلى شركة إعادة التأمين مبلغا ماليا بصورة أفساط تحدد قيمتها تبعا لحجم الخطر المؤمن منه يسمى قسط إعادة التأمين وتقوم شركة إعادة التأمين بواجبها كطرف مؤمن حيث تتحمل جزء من المخاطر التي تلتزم بها شركة التأمين المباشر وذلك بنسبة حصتها مما تتقاضاه من الأقساط، وتقدم شركة إعادة التأمين للشركة المؤمنة لديها مبالغ مالية باسم عمولة إعادة التأمين وأخرى باسم عمولة أرباح إعادة التأمين.

أما عمولة إعادة التأمين تكون بمثابة تعويض لشركة التأمين على النفقات التي تتحملها الشركة في سبيل الحصول على العمل الأصلي (ممارسة التأمين) ومساهمة من شركة إعادة التأمين في النفقات الإدارية التي تخص الخطر المؤمن منه، وأما عمولة أرباح إعادة التأمين فتقدم على أساس أنه يعرض على إحدى شركات التأمين المباشر أن تؤمن ضد خطر معين بمبلغ كبير يفوق امكانياتها المالية فإن الشركة تقبل ذلك العرض غالبا وتحتفظ بجزء منه وتقوم على التأمين على الجزء المتبقي لدى إحدى شركات إعادة التأمين لتوزيع الخطر على الشركتين⁽⁷⁾.

كما أن هناك أهداف ثانوية لإعادة التأمين تتمثل في:

- حماية الشركة من الخسائر الناتجة من المطالبات التي تهدد السيولة؛
- المحافظة على نتائج الاكتتاب؛
- زيادة المرونة في حجم وأنواع الأخطار المكتتبة بأمان؛
- استغلال العملة الصعبة.

ومن هنا يتبين ضرورة وأهمية إعادة التأمين لأنه يحقق الآتي⁽⁸⁾:

- يمكن شركات التأمين من قبول التأمين على منشآت أو بضائع أو نحوها بمبالغ كبيرة مع تحمل مخاطر جزء منها فقط؛
- يؤمن للشركة الاستقرار والتوسع الآمن ووفرة في العوائد.

2-3- أنواع إعادة التأمين:

رأينا أن إعادة التأمين عملية يقصد بها نقل جزء من الخطر الذي يتحمله المؤمن المباشر إلى عاتق آخر هو المؤمن المعيد، هذه العملية تأخذ في العمل طرقا مختلفة يخضع بعضها لقواعد موحدة، بينما يكون الآخر محلا لمفاوضات ومساومات بين المؤمن المباشر والمؤمن المعيد، والطرق المستعملة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

2-3-1- إعادة التأمين الاختيارية:

هو اتفاق على إعادة التأمين بين المؤمن المباشر والمؤمن المعيد بالنسبة لخطر معين، ويتميز هذا النوع من إعادة التأمين بأن كل من المؤمن المباشر والمؤمن المعيد له مطلق الحرية في إبرام الاتفاق، فالمؤمن المباشر ليس ملزما أن يحيل جزء من الخطر إلى المؤمن المعيد، كما أن هذا الأخير يستطيع أن يقبل أو يرفض إعادة التأمين التي يعرضها عليه المؤمن المباشر. وتستعمل إعادة التأمين الاختيارية عادة في التأمين البحري، كما تستعمل أيضا في التأمين البحري إذا، ولكنها تستعمل أيضا في التأمين البري إذا تعلق الأمر بخطر كبير القيمة، ففي التأمين من المسؤولية المدنية، والتأمين ضد الحريق تقبل شركات التأمين مخاطر مرتفعة القيمة لا تشملها اتفاقات إعادة التأمين الاجبارية، ولذلك تلجأ الشركات إلى إعادة التأمين الاختيارية، لتعيد التأمين بالنسبة للقدر الزائد عن طاقتها. مضافا إليها القدر الذي تغطيه اتفاقيات إعادة التأمين الاجبارية. وتنص اتفاقات إعادة التأمين الاجبارية عادة على أن المؤمن المباشر يستطيع أن يقدم إلى المؤمن المعيد أخطارا أخرى لا يشملها الاتفاق⁽⁹⁾.

مزاي إعادة التأمين الاختيارية:

- إن إعادة التأمين الاختيارية ما تزال تمارس حتى الآن وذلك للأسباب الرئيسية:⁽¹⁰⁾
- لإعادة التأمين أخطار متميزة لا تقع في نطاق شروط تسهيلات الإعادة الاتفاقية المتاحة؛
- لتجنب الشركة المسندة: وكذا معيدي التأمين المشاركين في اتفاقياتها، تحمل أخطار جسيمة وغير عادية من حيث ارتفاع مسؤوليتها وخطورتها؛
- لإعادة تأمين المبالغ التي تزيد عن حدود الاتفاقيات والتسهيلات المتوفرة؛
- انقاص تعرض الشركة وكذلك معيديها المشاركين في اتفاقياتها في مناطق معينة تتواجد فيها أخطار عدة مؤمنة ويخشى من وقوع حالة من تراكم الخسائر عند وقوع حادثة ما؛
- لتمكين الشركة المسندة من تحقيق اسناد تبادلي لأعمالها بقبولها اتفاقيات مماثلة من حيث النوعية واردة من شركات أخرى، وفي هذه الحالة فإن إعادة التأمين الاختيارية تمكن الشركة المسندة من استبعاد الأخطار الشاذة قيمة ونوعا من اتفاقياتها المحضرة للتبادل؛
- الاستفادة من خبرة وخبراء شركات إعادة التأمين في نطاق الأخطار ذات الطبيعة الخاصة من حيث تقييم الخطر أو تسعيره أو تسوية المطالبات المتعلقة به.

عيوب إعادة التأمين الاختيارية:

من الواضح لنا أن إعادة التأمين الاختيارية تتعلق بإعادة تأمين أخطار منفردة مع ضرورة تقديم معلومات اكتبائية تفصيلية إلى معيدي التأمين، وتوفر الحرية الكاملة للشركة المسندة ومعيدي التأمين فيما يتعلق بالإسناد والقبول، وهناك بعض العيوب التي تتعلق بإعادة التأمين الاختيارية وهي:⁽¹¹⁾

- ارتفاع التكاليف الادارية إذ يستلزم الأمر الاتصال بعدد من معيدي التأمين المحتملين وإعداد معلومات اكتبائية تفصيلية؛
- لا تستطيع الشركة المسندة تأكيد التغطية التأمينية للمؤمن له الأصلي إلا بعد الحصول على التغطية الكاملة من معيدي التأمين، وفي حالة الأخطار الكبيرة فإن ذلك يستلزم عدة أيام، مما قد يعرض الشركة المسندة إلى أن تخسر العملية التأمينية إذا لم تستطع تأكيد التغطية للعميل في الوقت المناسب؛
- عمولة إعادة التأمين التي تحصل عليها الشركة المسندة من معيد التأمين تكون أقل في حالة إعادة التأمين الاختيارية عنها في إعادة التأمين الاجبارية.

2-3-2- إعادة التأمين الاجبارية:

تبرم هذه الصيغة على هيئة اتفاق بين المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين بحيث يتم تحويل أي عملية تأمينية تخضع لهذه الاتفاقية وتقسّم طريقة إعادة التأمين الاجبارية إلى قسمين رئيسيين هما:

أ- إعادة التأمين النسبي:

يتميز هذا النوع من إعادة التأمين بأن أقساط المسؤوليات يتم اقتسامها بين المؤمن والمعيد بشكل نسبي يتفق ونسبة اقتسام الخطر بينهما وأهم أنواعه:

أ-1- إعادة التأمين على أساس الحصص:

ويتميز باشتراك كل من المؤمن والمعيد في مجمل أعمال التأمين المكتتب بها في نوع معين (الحريق، الحوادث العامة...)، بحيث يتولى كل منها تحمل نسبة من الخطر، يتفق عليها مقدما، ويكون لكل منهما لقاء ذلك من الأقساط ما يساوي النسبة التي بعهدته من الخطر، كما يتحمل كل منهما نصيبه من التعويضات بنفس النسبة.

فإذا أبرم المؤمن اتفاقية مشاركة عن الحوادث العامة بنسبة 75%، فهذا يعني أن الاحتفاظ بأي وثيقة من هذه التأمينات سيكون فقط 25% ويسدد للمعيد ما قيمته 75% من هذه الاقساط (بعد طرح عمولة الإعادة المستحقة للمؤمن)، ويكون الأمر كذلك في حالة التعويضات حيث يقوم المؤمن والمعيد بتسديد التعويضات المستحقة بنفس النسب.

ويتم في هذه الاتفاقات إلى جانب نسبة الاسناد، تعيين الحد الأقصى لما يمكن إعادته بمعنى أن مسؤولية المعيد تتحدد على ضوء الحصة المعاد تأمينها ولا تزيد عن الحد الأقصى المتفق عليه، ولذا فإن المؤمن يجد نفسه بحاجة إلى إعادة تأمين فائض الخطر عند تجاوز الحد الأقصى لاتفاقية المشاركة⁽¹²⁾.

أ-2- إعادة التأمين الفائض:

حسب هذه الطريقة يقوم المؤمن الأصلي بالاحتفاظ لنفسه بمبلغ معين من العملية التأمينية وهذا الجزء يسمى بالخط، أما باقي مبلغ التأمين فيسمى بالفائض ويتم تقسيم الفائض إلى عدة خطوط ويتم توزيع هذه الخطوط على شركات إعادة التأمين الذي تشملهم الاتفاقية ويكون ذلك حسب قدراتهم الاستيعابية، وإذا لم تستطع اتفاقية الفائض تغطية الخطر بالكامل فيكون هذا الفائض غير المغطى يمكن تغطيته من خلال اتفاقية فائض ثاني، واتفاقية فائض ثالث، وهكذا...⁽¹³⁾.

ب- إعادة التأمين غير النسبية:

في هذا النوع لا يتقاسم المؤمن المباشر والمعيد المسؤوليات نسبيا كما عرفت في الاتفاقيات النسبية، فالتزام المعيد بالتعويض لا يقوم إلا عند تجاوز مجموعة التعويضات عند حد معين هو احتفاظ المؤمن المتفق عليه كمبلغ محدد، كما في اتفاقيات زيادة الخسارة، أو كنسبة مئوية كما هو الحال في اتفاقيات وقف الخسارة.

ب-1- اتفاقية إعادة التأمين على أساس الزيادة على الخسارة:

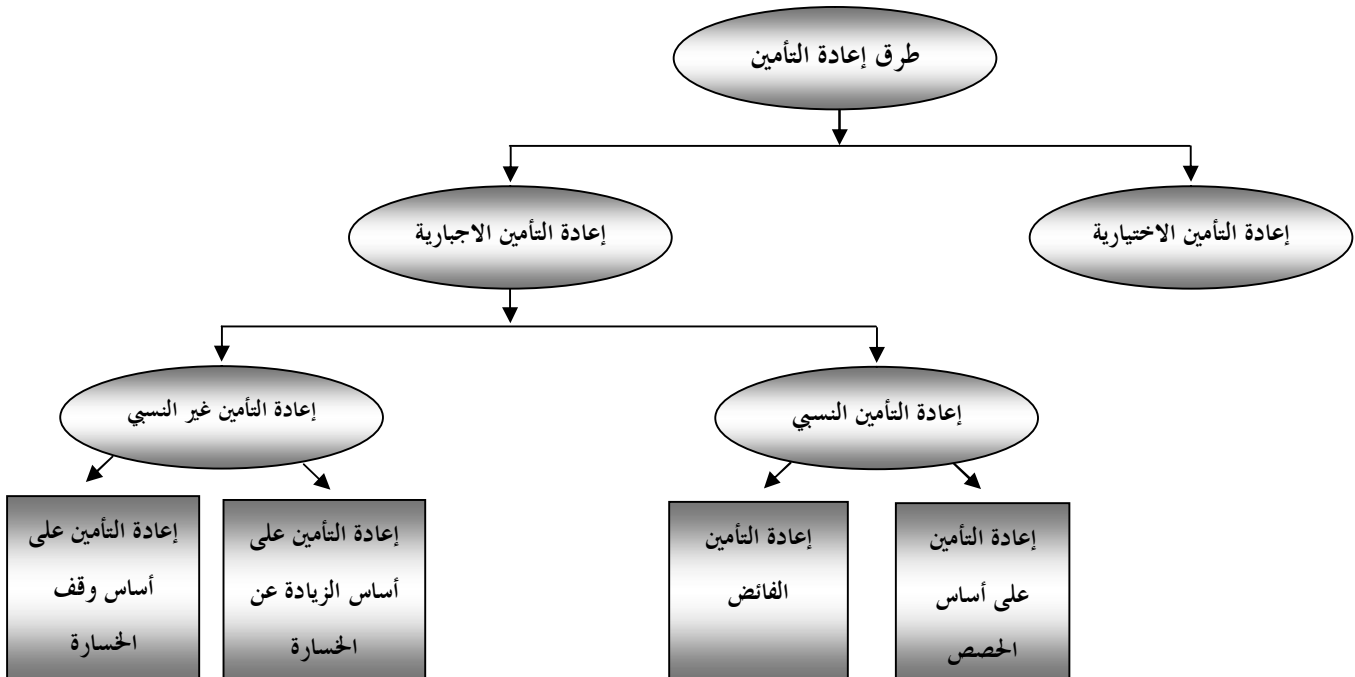
دعت الحاجة إلى حصر المؤمن المباشر لمسؤوليته بحد أقصى في هذا النوع من الاتفاقيات لضمان أن لا يكون للخسائر الكبيرة وقع سيئ على ملاءته المالية. بموجب هذه الاتفاقية لا يقوم التزام المعيد إلا عند تجاوز مجموع التعويضات الناجمة عن حادث واحد واحتفاظ المؤمن الذي يقرر ابتداء عند إبرام الاتفاقية⁽¹⁴⁾.

ب-2- اتفاقية إعادة التأمين على أساس وقف الخسارة:

تلتزم إعادة التأمين بموجب هذه الاتفاقية بالتعويض عن تجاوز التعويضات الواجبة على المؤمن الأصلي بنسبة معينة من الأقساط المحصلة منه سنويا أو عند تجاوزها لمبلغ أقصى يتفق عليه أيضا وتظل سائر الخسائر التي تقل عن النسبة المذكورة من مسؤولية المؤمن الأصلي وحده وتكون مسؤولية هيئة إعادة التأمين فيما يتجاوز هذه النسبة، وهذه الاتفاقية لا تعبر وزنا لمفهوم الحادث الواحد حيث المهم هنا أن تكون الخسارة قد وقعت بمجموعها ضمن مدة الاتفاقية ضمن فرع التأمين المتفق عليه⁽¹⁵⁾.

ومن هنا يتضح لنا أن عملية إعادة التأمين تتم بطرق مختلفة ويسعى المؤمن الأصلي لاختيار الطريقة التي تتلاءم احتياجاته والتزاماته، وأهم هذه الطرق التي ذكرنا نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل(1): طرق إعادة التأمين



2-3- سوق إعادة التأمين:

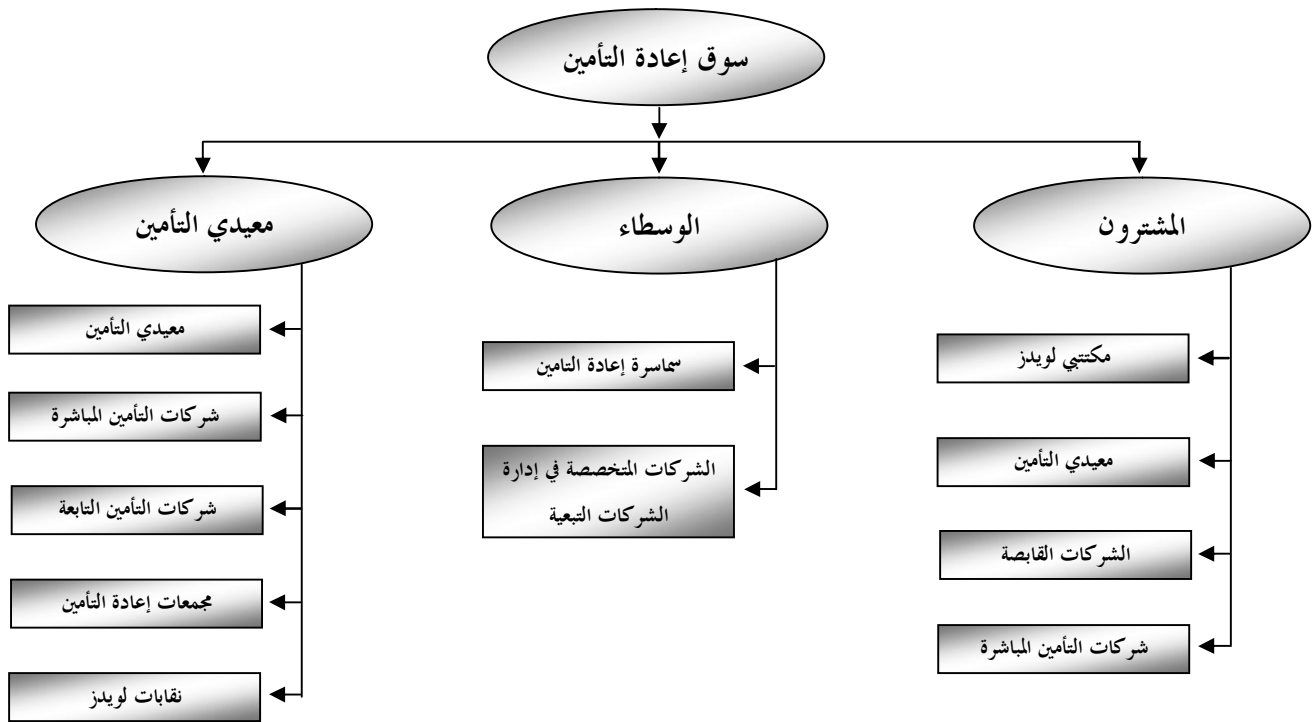
بدأت عمليات إعادة التأمين بشكلها البدائي والبسيط بين شركات التأمين العاملة داخل الوطن الواحد، وكانت كل منها -للتعاون على تغطية المخاطر المحلية - تحيل إلى الأخرى وبصورة تبادلية قسما من المخاطر التي تؤمنها. ومن عيوب هذه الوسيلة كونها تجري بين شركات تزاوّل التأمين وإعادة التأمين في نفس الوقت، مما أدى إلى حصر وتراكم الأخطار التي تؤمنها وتعيد تأمينها.

ولقد جاء إنشاء الشركات المتخصصة ليدفع عمليات إعادة التأمين دفعة هائلة إلى الأمام إذ ظهرت العديد من شركات إعادة التأمين تقتصر على اكتتاب عمليات إعادة التأمين دون التأمين المباشر يشرف على إدارتها أشخاص إلى جانب كبير

من الخبرة في المجالات الفنية والاقتصادية والمالية والتجارية.

وتتكون أسواق إعادة التأمين من ثلاث أطراف كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(2): سوق إعادة التأمين



2-3-1- مشترو إعادة التأمين:

يشتمل جانب المشترين على عدد من الشركات والهيئات كما يلي:

- أ- شركات التأمين المباشرة: هؤلاء هم المؤمنون العاديون الذين يقومون بتأمين العامة ثم يقومون بشراء أغطية إعادة التأمين.
- ب- شركات التأمين التابعة (القابضة): هي شركات تقوم بإنشائها إحدى المؤسسات الضخمة من أجل توفير التأمينات التي تحتاجها هذه المؤسسة بشكل أساسي، وبطبيعة الحال لن تكون هذه الشركات التابعة قادرة على تأمين كل الأخطار التي تواجهها الشركة الأم لوحدها مما يجعلها تلجأ لإعادة التأمين، وتحتفظ شركات التأمين بجزء أو نسبة من الخطر وتقوم بترتيب إعادة التأمين الجزء الأكبر المتبقي من الخطر.

ج- **مجمعات لويديز**: تحتوي مجموعات لويديز على عدد من المكتتبين الذين يقومون بتأمين الاخطار كل على اساس مسؤوليته الفردية المطلقة، وعليه يحتاج مكتتبي لويديز للجوء لإعادة التأمين وذلك للحد من الخسائر الشخصية.

د- **معيدي التأمين**: يرغب معيدي التأمين في توفير الحماية لأنفسهم مثلهم مثل المؤمن لهم وشركات التأمين المباشرة فهم ليسوا محصنين ضد الخسائر غير المتوقعة التي قد تحدث في أي لحظة ولهذا يحاولون توفير نوع من التوازن والاستقرار المالي عن طريق إعادة التأمين على أنفسهم.

2-3-2- **وسطاء إعادة التأمين**: يلعب الوسطاء دورا غاية الأهمية في أسواق إعادة التأمين العالمية ومن المعتاد أن تلجأ شركات التأمين إلى استخدام الوسطاء للحصول على تغطيات إعادة التأمين الاختيارية بالنسبة للأخطار الكبيرة التي تحتاج إلى طاقات استيعابية ضخمة وعموما فإن الوسطاء يقدمون خدمات هامة لشركات التأمين حيث يتمثل الوسطاء في:

أ- **سماسرة إعادة التأمين**: تعتبر إعادة التأمين عملية معقدة جدا حيث تحتاج الراغب في شرائها للمساعدة في اختيار الغطاء ومعيدي التأمين المناسبين، ويلعب سماسرة إعادة التأمين دورا مهما في هذا المجال بسبب معلوماتهم وخبرتهم الواسعة في سوق ومجال إعادة التأمين.

ب- **الشركات المتخصصة في إدارة الشركات التابعة**: إن لتزايد أعداد شركات التأمين التابعة أثر كبير في تزايد عدد الشركات المتخصصة في إدارتها وتوفير شركات الإدارة خدمات إدارية إلى المؤسسات التي تمتلك شركات تأمين تبعية وتدير شركات الادارة خدمات إدارية، هذه عدد م شركات التأمين التابعة، وهي إحدى المهام الإدارية الواجب القيام بها هي إسناد إعادة التأمين للشركات التابعة.

2-3-3- بائعو إعادة التأمين:

يتمثل بائعو إعادة التأمين في:

أ- **معيدي التأمين**: الغالبية العظمى من أعمال إعادة التأمين تكتب من قبل شركات متخصصة في إعادة التأمين فقط ولا تقبل أي عمليات تأمين مباشرة، وغالبا ما تكون هذه الشركات عالمية تقوم باكتتاب أعمال إعادة التأمين في عدد من مناطق العالم.

ب- **شركات التأمين المباشرة**: تقوم شركات التأمين المباشرة بشراء وتوفير إعادة التأمين لكل من شركات التأمين المباشرة الأخرى أو إلى معيدي التأمين، أي بإمكان الشركات شراء توفير إعادة التأمين.

ج- **شركات التأمين التابعة**: يمكن أيضا لشركات التأمين التابعة توفير إعادة التأمين عندما تقوم بقبول أعمال من مصدر آخر غير الشركة الأم، ويسمى هذا "اكتتاب أعمال من طرف ثالث" ولكن غالبا ما يكون حجم هذا النوع من الأعمال قليل جدا وربما تكون أعمال إعادة التأمين هذه من شركات تأمين تابعة أو حتى من شركات تأمين مباشرة، أي أن بإمكانها شراء وتوفير إعادة التأمين.

د- **مجمعات إعادة التأمين**: ربما يكون من الصعب إسناد إعادة التأمين المطلوبة بالكامل إلى شركات إعادة التأمين في بعض الحالات التي يكون فيها الخطر عاليا جدا، وذلك لتردد معيدي التأمين في قبول نسب كافية على هذه المشكلة يتم اللجوء لإنشاء مجمعات لإعادة التأمين ويشترك في إنشاء هذه المجمعات عادة عدد من المؤسسات التي تواجه نفس المشكلة. على سبيل المثال مشغلي آلات حفر آبار البترول، أو أولئك المعرضين لنوع معين من أخطار الطبيعة بدرجة عالية مثل الزلازل.

ويقوم مكتب متخصص بتقييم الاعمال التي يجلبها الاعضاء إلى المجمع مما يتيح للأعضاء الاستفادة من المشاركة في تحمل الاخطار فيما بينهم بصورة فعالة وعلمية.

ه - نقابات لويدز:

جزء كبير من الأعمال التي يتم اكتتابها عن طريق نقابات لويدز هي في الحقيقة أعمال إعادة التأمين ولذلك فهم أحد بائعي إعادة التأمين بالإضافة لكونهم مشترين.

3- التأمين ضد الكوارث الطبيعية في الجزائر:

التأمين ضد الكوارث الطبيعية هو تأمين ذو طابع اقتصادي وإلزامي حيث تم تحديد إلزامية هذا التأمين بموجب المادة الأولى من الأمر رقم 30-10 المؤرخ في 06 أوت 2003 المتعلق بإلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا حيث نجد هناك وسائل لمراقبة الوفاء بهذا الإلتزام:

3-1- بالنسبة لأصحاب العقارات ذات الطابع السكني:

تطلب في كل عملية تنازل على ملك عقاري أو ايجاره أو بيع وثيقة تثبت الوفاء بإلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

3-2- بالنسبة لأصحاب الممتلكات التجارية أو الصناعية:

تطلب شهادة التأمين ضد الكوارث الطبيعية عند كل تصريح جبائي (من طرف إدارة الضرائب) أو أي إدارة أخرى أو هيئة، في كل الحالات يمكن المطالبة بشهادة التأمين ضد الكوارث الطبيعية من طرف كل من يهتم حماية الاملاك وخاصة البنوك والشركاء الاقتصاديين، المساهمين.

3-3- المعني بإلزامية التأمين:

- كل مالك (شخص طبيعي أو معنوي) لملك عقاري مبني يقع في الجزائر؛
- كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بنشاط صناعي أو تجاري؛
- شركات التأمين المعتمدة المطلوبة بتقديم ضمانات للأشخاص الخاضعين للتأمين الاجباري ضد الكوارث الطبيعية.

3-4- إجراءات التعويض:

إجراءات التعويض في حالة الكوارث لا يمكن مباشرتها إلا بعد النشر عنها في الجريدة الرسمية للنص التنظيمي المعلن عن حالة الكوارث الطبيعية.

بعد إصدار المرسوم المعلن لحالة الكارثة الطبيعية تتم عملية التعويض على مراحل:

الأولى: التصريح لدى شركة التأمين التي تكلف بدورها خبيرا لتقييم الأضرار.

الثانية: يبدأ الخبير بتقييم الأضرار ثم إلى شركة التأمين في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي عن حالة الكارثة الطبيعية.

يتم احتساب مبلغ التعويض على أساس تكلفة الاضرار المادية المباشرة على الممتلكات المؤمن عليها في حدود 80% من رأس المال المؤمن على من الممتلكات العقارية لغرض السكن و 50 % من رأس مال المؤمن عليه للمنشآت الصناعية

أو التجارية ومن ثم يتم تحديد قيمة الأضرار حسب تقييم الخبير بعد اقتطاع نسبة قدم البناية والقيم المتبقية مبلغ منحة السنوية لهذا التأمين (أي يتوجب على المؤمن دفعه كل سنة) يتراوح بين 400 دج في الجنوب 5000 أو 1000 دج في الوسط والشمال التي تمتد من بجاية إلى الشلف والتي هي معرضة أكثر للكوارث الطبيعية.

يتم تعويض المؤمن له في ظرف ثلاث أشهر بعد صدور تقرير الخبير أي ستة أشهر بعد نشر النص المتضمن إعلان حالة الكارثة الطبيعية.

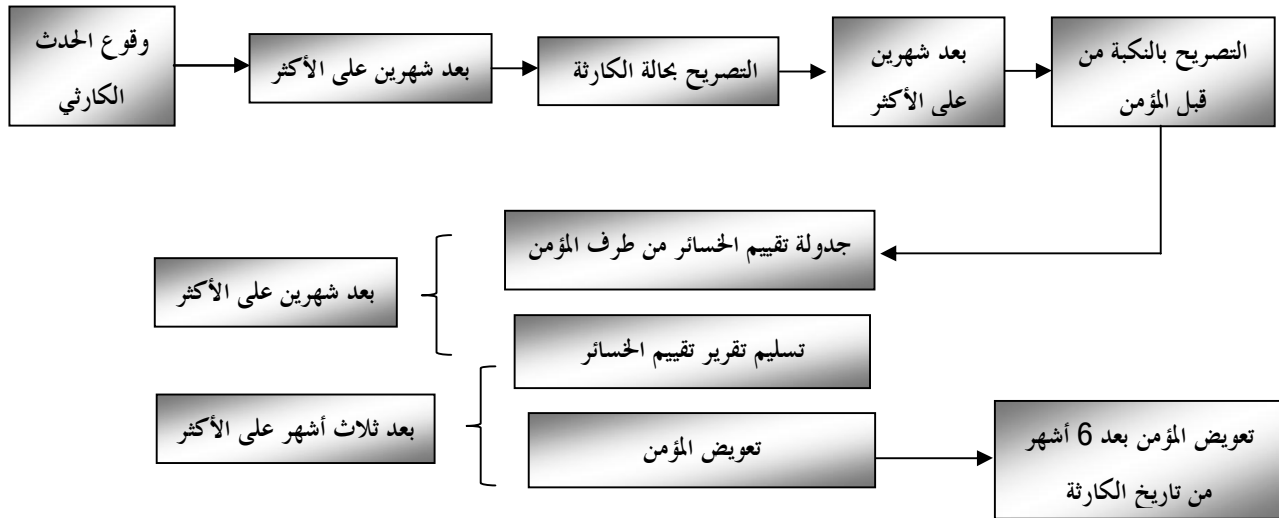
في حالة خلاف على نتائج التقرير يجوز للمؤمن عليه في غضون فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوما أن يطالب بإعادة التقييم وفي هذه الحالة التكاليف تحسب عليه.

وفي الأخير نجد هناك عقوبات مطبقة في حالة عدم الاكتتاب لهذا التأمين، أي تطبق المواد 13 و 14 من الأمر 30-12 المؤرخ في 26 أوت 2003 على المخالفين وهي:

المادة 13: لا يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي خاضع لأحكام هذا الأمر ولم يمثل للالتزامات المتضمنة فيه أن يستفيد من أي تعويض للأضرار التي تلحق بممتلكاته جراء كارثة طبيعية.

المادة 14: يعاقب على كل مخالفة لإلزامية التأمين المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه عاينتها سلطة مؤهلة بغرامة القسط أو الاشتراك الواجب دفعه مع زيادة قدرها 20 بالمائة.

الشكل (3): إجراءات التعويض



المصدر: الحاج محمد سبع، التأمين ضد الكوارث الطبيعية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للقاء قرطاج الرابع عشر للتأمين وإعادة التأمين، تونس، 28 مارس 2017، ص: 22.

تطور تأمين الكوارث الطبيعية في الجزائر (2011-2015): // الوحدة: الدولار الأمريكي //

السنة	الأقساط الخام	التطور
2011	13477821	+11.28%
2012	15543128	+15.32%
2013	16671121	+7.25%
2014	21187889	+27.09%
2015	22506039	+7.26%

المصدر: الحاج محمد سبع، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

رغم إجبارية تأمين الكوارث الطبيعية فإن هذا التأمين لا يمثل سوى 2% من رقم الأعمال الكلي لسوق التأمين و معدل تغلغل يقدر ب 6.28 هذا ما يحد القدرة المالية لشركات التأمين على ضمان تغطية جيدة عند وقوع كوارث طبيعية.

الخلاصة:

من الواضح حليا تبين لنا مدى خطورة الكوارث الطبيعية في حياة الإنسان، ذلك أننا لا نملك منعها وإن كنا نملك الحد من تأثيرها، وهذه الكوارث لا تخص منطقة دون أخرى أو بلدا دون آخر، ذلك أن جميع مناطق العالم تقريبا عرضة لوقوع مثل هذه الكوارث وإن تفاوتت درجة التعرض للخطر، وهذه الكوارث لا يقتصر تأثيرها على الاقتصاد العالمي فحسب بل يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاجتماعي أيضا.

ومما يضاعف من حسامة تأثير هذه الكوارث ارتفاع معدلات التضخم كما أن التقدم الحضاري والعلمي وازدياد أعداد السكان إلى آخر هذه العوامل تؤدي أيضا إلى نفس النتيجة مع الأخذ في الحسبان أننا عن طريق التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن أن نتخذ من التأثيرات الضارة للكوارث وذلك لما يتيح لنا من وسائل وتصميمات الوقاية.

لذا لا يمكن التعامل باستخفاف مع قوة الطبيعة بل يجب العمل بجدية والتحضير المستمر للتقليل من حدة الكارثة وضمان الأمن للمواطنين وتحسينهم من كل الأخطار، إن هذه الأهداف لا يمكن لها أن تتحقق إلا إذا اهتم كل المتدخلين وأصحاب القرار بوضع استراتيجية شاملة تهدف إلى التصدي بفعالية لخطر الكوارث.

والتأمين بدوره ولما له من دور حيوي لا يستطيع أن يبقى مكتوف الأيدي تجاه هذه الظواهر الطبيعية حيث قد يبدو أن بعض أخطارها غير مستوفى للشروط الفنية للتغطيات وإنما يجب على التأمين كعهدها به أن يطور نفسه ويبتكر من الحلول ما يناسب مثل هذه الحالات وذلك بالتعاون مع مختلف الهيئات والتنظيمات المحلية والدولية.

النتائج:

- إعادة التأمين تساعد شركات التأمين على تجنب التقلبات الشديدة في كلفة وعدد الخسائر بين السنة والأخرى وخلال السنة نفسها؛
- لكل مؤمن طاقة استيعابية محدودة ماليا بالنسبة لحجم الخطر الذي يستطيع قبوله مما يعني اضطراب المؤمن لرفض الخطر أو قبول جزء منه إذا كان حجمه أعلى من طاقته الاستيعابية؛
- إن شركات التأمين المباشرة ليست مستثناة من احتمال تعرضها للكوارث الشاملة وهذا قد يعرضها لمشاكل مالية يستوجب عليها تجنبها، والشركة تستطيع تجنب هذا الأمر عن طريق نقل جزء كبير من هذا الخطر لمعيد التأمين.

التوصيات:

- إن حجم التوصيات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات والأفراد نتيجة لأخطار الكوارث الطبيعية يطرح عدة إشكالات في كيفية إدارتها، تقييمها، سبل إلغائها وتجنبها، والأموال اللازمة للتكفل بتبعاتها فهي مشكلة متعددة الأبعاد والمستويات، ويمكن أن يكون مدخل التأمين جزء من الحل باعتبار الآليات التي تتوفر عليها لإدارة أحسن لهذا النوع من المخاطر، بالرغم من بعض النقائص المسجلة والتي يمكن معالجتها من خلال هذه التوصيات:
- تنسيق جهود الأطراف المعنية بإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية مثل مراكز البحث في الزلازل، الحماية المدنية، مصالح الأمن، مؤسسات التأمين، البنوك، قطاع السكن، والأشغال العمومية....؛

- نشر الوعي بأهمية ادارة أخطار الكوارث الطبيعية سواء قبل وقوعها بأهم أدوات الوقاية منها، أبعد وقوعها بآليات التخفيف من تبعاتها (كيفية تقييم آثارها تعويض الضحايا، ترميم المباني.....)؛
- البحث في كيفية تطوير نظم للإنذار المبكر لتنبيه السكان في حالة وقوع الزلازل وخصوصا في حالات التسونامي مع إشراك وسائل الاعلام المختلفة لدورهم المهم في العملية؛
- تطبيق القوانين السارية المتعلقة بإدارة الكوارث وتحسينها وأقلمتها مع الحقائق والوقائع الاجتماعية والاقتصادية والتطورات التقنية والعلمية في المجال؛
- معالجة مشكل البناءات الفوضوية التي لا تحترم قواعد ومعايير البناء التي تحددها الهيئات المختصة مع ضرورة إعادة النظر في طريقة اختيار مقاولات البناء المعتمدة من مقاولات تقترح أقل سعر، إلى إيجاد صيغ اختيار تأخذ بعين الاعتبار نوعية البناء ودرجة مقاومته للكوارث؛
- تخمين البطاقة الوطنية للخريطة الزلزالية لاستغلالها بما يسمح بإدارة أحسن لمخاطر الكوارث الطبيعية؛
- تبسيط عملية تسويق الضمانات المرتبطة بالكوارث الطبيعية بالاعتماد على مدخل الشراكة بين البنوك ومؤسسات التأمين لتوفير خدمة أفضل أو البحث في إمكانية طلب عقد تأمين على الكوارث الطبيعية عند كل تخليص لفواتير الكهرباء والماء في آخر ثلاثي من كل سنة بهدف تفعيل أكثر نظام تأمينات في إدارة الكوارث؛
- الاهتمام أكثر بالتكوين في موضوع استراتيجية التأمين كأحد المداخل المهمة لإدارة أحسن لمخاطر الكوارث الطبيعية؛
- دفع المختصين الباحثين وكذا العاملين في الصناعة التأمينية لتحديد أدق لأخطار الكوارث الطبيعية والبحث عن آليات إدارتها، وكذا المنتجات التأمينية المناسبة لتغطيتها.

الهوامش والمراجع:

- 1- أحمد محمود الحشيني، أثر التغيرات في أسعار الصرف على عمليات إعادة التأمين، ديبلوم تأمينات عامة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، 1987، ص: 7.
- 2- عزة أحمد عبد الله، أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 21، أكاديمية مبارك للأمن، كلية الآداب، جامعة بنها، 2002، ص: 529-530.
- 3- أحمد محمود الحشيني، مرجع سبق ذكره، ص: 21-22.
- 4- سعد سعيد عبد الرزاق، مصطفى عبد الغني، اقتصاديات إعادة التأمين، مطبعة مركز التعليم المفتوح، دون سنة النشر، ص: 27-28.
- 5- عصام الدين عمر، محاضرات في إعادة التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، يوليو 2010، ص: 6.
- 6- أحمد وجدي رزيق، فؤاد ابراهيم الجوهري، إعادة التأمين، شركة مطابع الدار البيضاء، 2001، ص: 9-10.
- 7- مجدي مصطفى الزين، العوامل المؤثرة في ضعف مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على سوق التأمين السوداني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012، ص: 41-42.
- 8- عجيل جاسم النجمي، إعادة التأمين الإسلامي العقبات والحلول، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي، الكويت، 2006/02/20، ص: 7.
- 9- عبد الودود يحيى، إعادة التأمين، مكتبة القاهرة الحديثة، دون سنة نشر، ص: 31.
- 10- عبد اللطيف عواد، مدخل إلى إعادة التأمين، ط1، مكتب الخدمات الطباعة، دمشق، 1985، ص: 21.
- 11- عادل داود، مقدمة في إعادة التأمين، ط1، دار ويندري وشركاه، لندن، 1991، ص: 36.
- 12- صديقي عبد الهادي، محمود الزماميري، إدارة التأمين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014، ص: 181.
- 13- أسامة عزمي سلامة، شقيري نوري مصطفى، إدارة الخطر والتأمين، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص: 179.
- 14- صديقي عبد الهادي، محمود الزماميري، مرجع سبق ذكره، ص: 184.
- 15- أسامة عزمي سلامة، شقيري نوري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2017

ولهي بوعلام
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة

ميلودي عمار
أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية ترشيد الواردات في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية وتعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تركز أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفية الجمركية .

الكلمات المفتاحية: السياسة الجمركية، الإجراءات الجمركية، التحديات الاقتصادية، تقلبات أسعار النفط.

Résume :

L'objectif de cette étude est de résoudre le problème de la rationalisation des importations à la lumière de la baisse des revenus des recettes pétrolières. La politique douanière est l'un des outils les plus importants de la politique budgétaire visant à atteindre les objectifs économiques et sociaux de l'État, principalement en matière d'administration des douanes, et les systèmes législatifs et les tarifs

1- إشكالية البحث:

تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تركز أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفية الجمركية... إلخ. وقد ازدادت أهمية هذه السياسة في أعقاب نشأة منظمة التجارة العالمية ابتداء من جانفي 1995 لأنها أعادت صياغة الخريطة التجارية العالمية عن تلك التي كانت سائدة في إطار (نظام بريتن ودوز). وتزداد أهمية هذه المسألة مع تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية التي من أهمها الأزمات المالية والاقتصادية لعالمية المتلاحقة

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية يعاني من اختلالات تجلت في تحقيق معدلات نمو متواضعة نظرا لارتفاع مستويات الإنفاق مقارنة بالإيرادات، كما برزت هذه الاختلالات في تخطيط الآلة الإنتاجية الوطنية من خلال إهمال دور الإنتاج الصناعي والقطاع الفلاحي والسياحي مع الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات. لذلك شهد الاقتصاد الجزائري نمو وارداته بشكل متسارع وهو ما أثر كثيرا على الميزان التجاري وعلى مداخيل الدولة من العملة الصعبة، خصوصا في ظل الأزمة الراهنة المتسمة بالانخفاض الشديد لأسعار المحروقات الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى تبني إجراءات تخص السياسة المالية ككل والسياسة الجمركية على وجه الخصوص بهدف التقليل التدريجي للواردات مع إلزامية التوجه نحو تدعيم المنتج الوطني لإحلال الواردات وترقية الصادرات خارج المحروقات. انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات الجزائرية في ظل تقلبات أسعار المحروقات؟

2- فرضيات البحث

- تتأثر الإيرادات المالية للدولة بتأثر أسعار المحروقات.
- السياسة الجمركية الفعالة تؤثر على حجم الواردات.

3- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم دور السياسة الجمركية المطبقة من طرف الجزائر
- تبيان مدى فاعلية السياسة الجمركية خاصة في ظل المتغيرات الحديثة الحاصلة.
- محاولة الوقوف على مدى مرافقة السياسة الجمركية للتحويلات الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار المحروقات.

4- الدراسات السابقة للموضوع: من بين أهم الدراسات السابقة نجد الآتي

الدراسة الأولى:

هي دراسة للباحث زايد مراد دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه 2005-2006-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، واستنتج الطالب أن اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي يمثل ضرورة أمثلتها مختلف التطورات والتحولات الاقتصادية في العالم، كما أن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة أصبح مسألة قيمة لرفع التحدي واستغلال الفرص.

الدراسة الثانية:

هي دراسة للباحث بودال بلقاسم، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، مذكرة ماجستير غير منشورة 2010-2011، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - حيث حاول الطالب من خلال دراسة ظاهرة التهريب الضريبي وإستراتيجية مكافحته تحديد خطورة هذه الظاهرة، حيث لاحظ الطالب مدى صعوبة قياس هذه الظاهرة وتقديرها وبالتالي وجب على الدولة تعديل قوانين مكافحة هذه الجريمة بما يتماشى والتطورات الحديثة وكذا تكريس مبدأ الشفافية وتقديم التسهيلات اللازمة للمتعاملين من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

الدراسة الثالثة:

هي دراسة للباحث بوطالب براهيم، مقارنة اقتصادية للتهريب بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة 2011-2012، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاسم - تلمسان - لقد حاول الباحث دراسة مقارنة اقتصادية للتهريب بالجزائر حيث سمحت هذه الدراسة بتسليط الضوء على ظاهرة التصدير والاستيراد خارج القنوات الرسمية للدولة، ولاحظ الطالب أن ظاهرة التهريب لا تخضع لاعتبارات اقتصادية بحتة فحسب بل تتعلق بعوامل تحتاج لتوسيع مجالات البحث لتصل إلى علوم الاجتماع والإجرام وغيرها.

5- خطة البحث:

أولاً: الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية.

ثانياً: أهم الإجراءات الجمركية الهادفة لترشيدها الواردات وأثارها

ثالثاً: تحديات تطبيق السياسة الجمركية

أولاً: الإطار المفاهيمي للسياسة الجمركية

1- ماهية السياسة الجمركية:

للسياسة الجمركية معنيان، معنى واسع يتصل بمجموعة الإجراءات والأدوات والوسائل الفنية التي تصدرها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية ومعنى ضيق ينصرف على تحديد النتائج الضريبية الجمركية لسلع التجارة الدولية. ويمكن الإحاطة بالسياسة الجمركية العامة المطبقة في أية دولة وذلك من خلال دراسة هذه الوسائل والأدوات السارية بها باعتبارها تمثل تقنيًا للمعاملة الجمركية التي تخضع لها التجارة الخارجية للدولة، والأهداف المرجوة من هذه السياسة. ينصرف مدلول السياسة الجمركية إلى مجموعة الإجراءات أو الوسائل التي تتخذها السلطات العامة في الدول في مجال تجارتها الخارجية في زمن معين بقصد تحقيق أهداف محددة تتفق وطبيعة النظام الاقتصادي السائد. [1]

إن السياسة الجمركية لا تقتصر على دراسة مستوى التعريف الجمركية وتغييرها بل تمتد إلى دراسة الفن الجمركي في حد ذاته لأن الوضع الاقتصادي يؤثر في السياسة الجمركية، كما أن هذا الوضع يؤثر في الحال الذي تستقر عليه السياسة الجمركية،

وهكذا فإن السياسة الجمركية تتأثر تبعاً لـ _____ يكون عليه الحال في التجارة الخارجية أو التجارة الدولية، كما أن السياسة الجمركية لا تؤثر فقط في كيان الدولة الاقتصادي ولكن لها دورها في توجيه علاقاتها السياسية مع الدول الأجنبية، أو في تصرفاتها السياسية بوجه عام. [2]

إن مصطلح النظام الجمركي ينصرف إلى نظام التعريف الجمركية السائدة من حيث هل تتبع الدولة نظام التعريف القيمية أو النوعية أو تأخذ بالاثنتين معاً، ومن يتم تحديد جداول التعريف وبنودها وفقاً لهذه الأنظمة والسياسات وأيضاً يمكن أن ينصرف مفهوم النظم الجمركية إلى الأبعاد التنظيمية للإدارة الجمركية ذاتها، ومن ثم يدخل الموضوع في هذه الحالة في إطار ونظرية التنظيم ويرتبط لحد بعيد بالأداء الإداري للمنظمة الجمركية وهياكلها التنظيمية وحدود السلطة والمسؤولية وغيرها من الوظائف الإدارية الأخرى. [3]

ومما سبق يمكن أن نستنتج تعريف السياسة الجمركية بأنه ذلك الفن الجمركي ذو الأبعاد التنظيمية، والتشريعية لإدارة الجمارك الذي يشمل نظام التعريف القيمية، أو النوعية الجمركية، لتوفير إيرادات جبائية لخزينة الدولة لتقابل بها نفقاتها. ولا يمكن أن تنفذ السياسة الجمركية إلا عن طريق إدارة الجمارك التي تعرف بأنها تلك الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية و استيفاء الشروط و القيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، و إن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية و الذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها و أهمها، و لضمان فاعلية القوانين الجمركية و سرعتها و انضباط تنفيذ أحكامها أصبغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ و في حدود الاختصاص. [4]

2- أهمية وأهداف السياسة الجمركية

2-1: أهمية السياسة الجمركية:

تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. وهي تركز أساساً على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريف الجمركية، وتزداد أهمية هذه المسألة مع تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية خاصة منها التغيرات في أسعار المحروقات

2-2: أهداف السياسة الجمركية: لعل من أهم أهداف السياسة الجمركية ما يلي:

- تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة.
- تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول.
- المساهمة في رفع إيرادات خزينة الدولة.
- مراقبة حركة المسافرين والبضائع ووسائل النقل العابرة للحدود.
- مكافحة التهريب.
- المساهمة في حماية المجتمع المحلي والبيئة من المواد الخطرة.
- المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لمنع غير المشروع منها وفقاً للتشريعات السارية المفعول.

3 - الحماية الجمركية من تطبيقات السياسة الجمركية:

وتعني هذه الوسيلة استخدام الدولة في بداية مراحل التنمية الضريبة الجمركية التي من خلالها يتم رفع سع السلعة المستوردة من أجل تغطية التكاليف في إنتاج السلعتين بين الدولتين حتى تقوي السلع التي يتم إنتاجها في الداخل حتى إذا كانت بواسطة مستثمر أجنبي على منافسة السلع المستوردة، وتدلل كافة الشواهد على أن هذا الحافز كان له أثر كبير على تدفق رؤوس الأموال نحو الدول الذي استخدمته. [4]

4- المناطق الحرة خارج نطاق تطبيقات السياسة الجمركية:

هي إحدى الطرق التي تلجأ إليها الدولة لكي تجذب بها رؤوس الأموال الأجنبية وتعرف المنطقة الحرة بأنها مساحة محددة من الإقليم تسمح فيه الدولة بإقامة منشآت تجارية وصناعية وتعتبر هذه المنطقة خارج نطاقها من الناحية الجمركية كما تتمتع رؤوس الأموال العاملة فيها بمعاملة ضريبية تفضيلية. [5]

ثانيا: تطور الصادرات والواردات و أهم الإجراءات الجمركية الهادفة لترشيد الواردات

1: تحليل تطور الصادرات والواردات الجزائرية

إن السياسة الجمركية تركز أساساً على الرسوم الجمركية وإدارة الجمارك وحتى النظم التشريعية، والرسوم الجمركية تفرض في الأساس على السلع والبضائع التي تعبر الحدود الجمركية دخولاً أو خروجاً، وهذا ما سيكون له انعكاسات على صادرات وواردات الدولة، وبالتالي على ميزان مدفوعاتها، وقبل التطرق إلى هذه الانعكاسات من المهم أولاً التطرق إلى تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة "2015_2017"،

الجدول رقم 01: تطور الميزان التجاري خلال 2015-2017

الوحدة: مليون دج

بيان	2015	2016	2017*
الواردات	5.193.460	5.154.777	2.298.600
الصادرات	3.481.837	3.286.589	1.814.100
رصيد الميزان التجاري	1.711.623-	1.868.188-	484.500-
نسبة تغطية الصادرات للواردات	67%	64%	78.9%

المصدر: إحصائيات المديرية العامة للجمارك 2015 و 2016 - 2017 * إحصائيات 08 أشهر الأولى

وما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول ما يلي:

- انخفاض الصادرات مع بقاء الواردات مرتفعة بعد انهيار أسعار المحروقات خاصة خلال سنتي 2015 و 2016 .

- تزايد العجز في الميزان التجاري من سنة لأخرى بعد انخفاض أسعار المحروقات

- تدبب تغطية الصادرات للواردات من سنة لأخرى وارتفاعها في الأشهر الثمانية الأولى من سنة

2017 غير أنها لم تتجاوز 70% في المتوسط .

وفي الواقع أن السلطات الجزائرية سارعت إلى تبني عديد الإجراءات التي ستمكنها من تقليص الوادات بواسطة جملة من الإجراءات الجمركية في إطار تنفيذ السياسة الجمركية المصاحبة لانخفاض أسعار المحروقات من جهة والمدعمة للإنتاج الوطني من جهة لأخرى ولعل أهمها الاستيراد عن طرق الرخص لبعض السلع والمنتجات .

2: أهم الإجراءات الجمركية الهادفة لترشييد الوادات وأثارها

2-1: أهم الإجراءات الجمركية الهادفة لترشييد الوادات

إن أهم الإجراءات الجمركية التي اتخذتها السلطات العمومية لتقليص الوادات جاءت في إطار قوانين المالية الرئيسية والتكميلية بعد الأزمة لعل أهمها:

- يرخّص باستيراد وجمركة التجهيزات المستعملة لأقل من سنتين والتي لم يتم إنتاجها أو انجاز تشكيلتها في الجزائر وسيتم استيراد هذه التجهيزات من طرف المقاولين والمنتجين لاحتياجهم الخاصة ويجب ان تحفظ في ذمتهم لمدة خمس سنوات على الأقل وترتبط عملية الجمركة بتقديم شهادة تتضمن سعر التجهيز وحالته بمرورها البائع وتصادق عليها السلطة المؤهلة للدولة التي حررت فيها. [6]

- تعفى من الحقوق الجمركية المدخلات المستعملة في صنع المنتجات الخاصة بصناعة الحديد او من طرف مؤسسات البناء المعدني التابعة للوضعيات والوضعيات الفرعية. [7]

- تستفيد المسابك الخاصة المستوردة من طرف الصناعات المتخصصة في إنتاج السيارات الصناعية المجهزة بمحرك وتجهيزات هياكل المركبات المحمولة والسيارات المقطورة غير المزودة بمحركات من إعفاء من الرسوم الجمركية وذلك الى غاية 31/12/2017. [8]

- تعفى من الرسوم الجمركية المنتجات المستوردة من طرف الصناعات المتخصصة في إنتاج السيارات الصناعية المجهزة بمحرك وتجهيزات هياكل المركبات المحمولة والسيارات المقطورة غير المزودة بمحركات. [9]

- يعفى من الحقوق الجمركية ويخضع للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة المقدّر ب 7 % فول الصوجا وبذور الكولزا وعباد الشمس المستورد من طرف الصناعات الغذائية. [10]

غير ان قانون المالية لسنة 2017 شدد من إجراءات المراقبة وكذا العقوبات حيث تم تعديل المادة 182 من قانون الجمارك وبموجبها أصبحت جمركة السلع المستوردة في إطار القبول المؤقت من اجل تحسين الصنع تخضع لترخيص مسبق من قبل إدارة الجمارك، ويحدد هذا الترخيص الأجل الضروري من اجل تسوية كل عملية استيراد البضائع الموجهة للوضع تحت هذا النظام. وفي ذات السياق تك تعديل المادة 182 مكرر. [11]

كما تم تشديد نظام العقوبات بعد التعديل الذي طرأ على نص المادة 56 من قانون الجمارك وبموجبها أصبحت العقوبات المترتبة عن المخالفات الجمركية كما يلي: [12]

- الحبس من 6 أشهر إلى 05 سنوات.
- غرامة تساوي ضعف قيمة البضائع المصادرة.
- مصادرة البضائع محل الغش وكذا البضائع المستعملة في إخفاء الغش.
- يتم معاينة تلك الجرائم ومتابعتها وفق القواعد المعمول بها في المجال الجمركي.

2-2: آثار تطبيق الإجراءات الجمركية على الواردات

2-2-1: من خلال التركيب السلعي للواردات:

بشكل عام شهدت الواردات الجزائرية انخفاضا من سنة لأخر بدءا من سنة 2015 إلى غاية بداية سنة 2017 وهذا في أغلب التركيبات السلعية مثل ما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم 2: الواردات حسب فئات المنتجات خلال الفترة 2017-2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

*2017		سنة 2016		سنة 2015		مجموعة المنتجات
القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2822	18.29	2616	17.24	9314	18.09	السلع الغذائية
4449	28.84	5316	29.75	15881	30.84	السلع الموجهة للإنتاج
5968	38.69	6300	35.26	17709	34.39	أدوات التجهيز
2187	14.18	2867	16.05	8597	16.69	السلع الاستهلاكية الغير غذائية
15426	% 100	17.867	% 100	51501	% 100	المجموع

Source: Ministre de Finance. Direction Générale des Douanes. Statistiques Du Commerce Extérieure De L'Algérie. Période 2015-2016. Et les 04 mois du 2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التراجع الواضح لكل التركيبات السلعية المستوردة. مما يدل على بدء إجراءات ترشيد الواردات.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ الانخفاض الحاد لاستيراد السلع وبالأخص السيارات السياحية كنموذج حيث حاولت الجزائر ترشيد واردات السيارات بتقديم مشروع قانون معدل ومتمم للمرسوم التنفيذي رقم 07-390 المؤرخ في 12 ديسمبر، 2007 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط تسويق السيارات الجديدة في طور الإعداد.

وبهدف ترشيد واردات السيارات الجديدة، ادخل قانون المالية عدة إجراءات تخص تحديد استيراد السيارات من قبل وكلاء السيارات فقط، ومنعهم من استيراد سيارات لحساب وكلاء آخرين خارج شبكاتهم الخاصة بالتوزيع مع إلزامهم مباشرة نشاط صناعي أو خدمي في أجل مدته ثلاث سنوات.

2-2-2: من خلال مبالغ الحقوق الجمركية

لقد بلغت نسبة تحقيق التحصيل في حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة المرتبط بالواردات خلال سنة 2016 69.75 % و 81.62 % على التوالي وهذا بالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2016 ، في حين كانت هذه النسبة خلال سنة 2015 هي 73.55 % و 80.73 % على التوالي بالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2015 [13]، وما يمكن ملاحظته هو وجود فرق يقدر بـ 30 % تقريبا كفجوة بين التوقعات والتحصيل الفعلي للحقوق

الجمركية في حين تصل هذه الفجوة إلى حدود 20% فيما يخص الرسم على القيمة وهو ما يترجم عدم الاهتمام بفعالية السياسة الجمركية عند إعداد مشاريع قوانين المالية.

2-2-3: من خلال سياسة إحلال المنتجات المحلية بدل المستوردة.

ان الحكومة على مستوى كل من وزارتي التجارة والمالية تهدف إلى خفض فاتورة الاستيراد عبر منع بعض المواد من الاستيراد خاصة المواد الغذائية ومواد البناء، لأنها مجبرة على اعتماد سياسة كفيلة بإنقاذ اقتصادها وكذا المستثمر المحلي من مخالب السلعة المستوردة والتي تبقى توفر ثلاثية، الجودة، والوفرة والسعر، وفي هذا الخصوص تم حث المنتجين المحليين على ضرورة زيادة الإنتاج، مع منحهم العقار الصناعي وتسهيل تمويل البنوك للمشاريع المنتجة مع إطلاق حملة "استهلك منتج بلادي"، لكن يبقى التحدي الذي يواجه المستثمر المحلي هو النوعية في الإنتاج والسعر وبدرجة أقل الوفرة المحلي.

ومن أجل ترشيد الواردات، أدخلت السلطات العامة التراخيص، والتي هي وسيلة لإدارة وسيلة التجارة الخارجية لكي تتسم بالكفاءة والفعالية. وتغطي تراخيص الاستيراد فقط فئات معينة من المنتجات التي هي بالفعل المصنعة محليا. وقد تم التأكيد على أن هذه التراخيص لا تتعارض مع الالتزامات الدولية للجزائر، نظرا لأنه هي الآلية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية، التي تخضع لشرطين أساسيين: الشفافية في منح التراخيص وعدم التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين. قد تطلب السلطات العامة أيضا الترخيص في حالة نقص المنتجات في السوق الوطنية، وذلك تبعا للظروف الاقتصادية وخلال الفترات العجاف للموسم الزراعي، على سبيل المثال، أو للتعويض عن ضعف الإنتاج الوطني. [14]

2-2-4: من خلال الإجراءات الجمركية لمراقبة الصرف

تعتبر سياسة التحكم في الصرف من أهم الخطوات الواجب على الدولة إحكام الرقابة عليها حتى يكون هناك استخدام أحسن للنقد الأجنبي وتوزيعه وفق الأولويات المحددة مسبقا حيث تقوم الإدارة الاقتصادية بوضع مختلف التشريعات التي تكفل هذه الرقابة تحت حماية البنك المركزي الذي يقوم بشراء جميع العملات المحصلة من التجارة الخارجية وتمكن هذه الرقابة الدولة من ممارسة تأثيرها على العرض والطلب، وتحديد سعر الصرف قصد المحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

ثالثا: تطبيقات السياسة الجمركية

من وجهة نظر المختصين فإن أهم التحديات التي ستواجه تطبيقات السياسة الجمركية نتيجة ترشيد الاستيراد تنتج أساسا من خلال حصر الآثار السلبية المرتبطة بالإفراط في الاستيراد والتي من أهمها: [16]

1- تحديات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

وذلك من خلال التغيير التدريجي لسلوك المنتجين والمستثمرين نحو القطاعات المنتجة خارج المحروقات بديلا عن سياسة الاستمرار في سياسة الإغراق التجاري للأسواق بالسلع الأجنبية .

2- تحديات الحد من استنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

ذلك إن الإفراط في الاستيراد سيؤدي الى تنامي الطلب على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات مما يسهم في استنزافها على المدى الطويل والمتوسط خصوصا وان المصدر الأساسي للعملة الصعبة في الجزائر هو المحروقات .

3- التحديات المترتبة عن انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

ذلك أن كثرة الاستيراد تعتبر عائقا أمام استقرار القيم الخارجية للدينار بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسويتها وذلك لعدم وجود توازن بين العرض والطلب في سوق الصرف مما ينعكس على انخفاض قيمة العملة الوطنية. للإشارة فقط فإن الدينار الجزائري شهد انخفاضا بنسبة 13% نهاية جوان 2015 بالمقارنة مع نهاية سنة 2014 ، حيث بلغ 106.62 دج للدولار الواحد نهاية 2016 إلى 108.86 دج للدولار الواحد نهاية جانفي 2017 [17]

4 - تحديات العمولة التجارية والتقدم التكنولوجي.

العمولة التجارية والتجارة الالكترونية والتقدم العلمي المتسارع وثورة تقنية المعلومات والاتصالات التي ساعدت في اصطناع كثير من المستندات وسرعة انتقالها بين مستخدميها عبر الشبكات الالكترونية أصبحت تمثل تحديا من نوع آخر أمام الرقابة الجمركية، ذلك أن هذا التطور أدى إلى قدرة نقل المستندات والمعلومات والخدمات والأموال والسلع ليلا نهارا كما وفر مناخا آمنا ووجد نوعا من الاحتيال الالكتروني لأفعال التزوير وتغيير الحقائق بغرض الحصول على تخفيض أو إعفاء أو تهرب ضريبي كترتيب العلامة التجارية والاسم التجاري [18]

5 - تحديات تنامي الاقتصاد الموازي ونقص الموارد .

في الجزائر هناك قلق واضح إزاء الاقتصاد الموازي و المضاربة الطفيلية ،و كان التأكيد من طرف رئيس الجمهورية في خطابه أثناء الجلسات الوطنية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قال ... " و لما كان من المؤكد أن الاقتصاد الطفيلي لحق الضرر بالتنمية الوطنية، كان لا بد من القضاء عليه [19] و في ذات السياق يرى محافظ بنك الجزائر إلى أن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة جانفي 2011 في الجزائر هي التركيبة غير الملائمة للسوق الجزائرية. [20]

من جهة أخرى حددت المديرية العامة للضرائب أهم مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر و كانت كالتالي: [21]

- البيع و الشراء بدون فواتير.
- تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي.
- تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال.
- تخصيص الثمن المصرح به لدى الجمارك.
- استخدام التسديد النقدي بدل التعامل بالشيكات.
- التغير القانوني و المحاسبي لمختلف القوانين الأساسية و السجلات التجارية.
- إقامة النشاط التجاري و غيره ضمن مناطق غير حضرية و غير تجارية.

6 - تحديات تهريب الأموال

حيث تتجه الأموال نحو الدول الآمنة قضائيا وجبايا (الجنات الضريبية) وهي تتم بواسطة عمليات التجارة الخارجية عن طريق التلاعب في الفواتير والتصريحات الجمركية ، وهذا النوع من الأنشطة يتطلب إنشاء شبكة من الشركات الوهمية داخل وخارج الوطن ، بالإضافة إلى اللجوء إلى خدمات محترفي تزوير الوثائق [22]

7 - تحديات مخطط الحكومة للفترة 2017-2019

لقد أشارت الحكومة من خلال عرضها لمشروع قانون المالية لسنة 2017 إلى توقعاتها الخاصة بسنتي 2018 و 2019 إلى أن أرصدة ميزان المدفوعات المتوقعة خلال 2017 و 2019 هي بين 11.2 مليار دولار في سنة 2017 و 5.4 مليار دولار في سنة 2018 و 2.2 مليار دولار في سنة 2019 وفي هذا السياق سوف يتقلص جاري احتياطي الصرف من

113.9 مليار دولار في سنة 2017 إلى 107.9 مليار دولار في سنة 2018 على أن يرتفع في سنة 2019 إلى 110.1 مليار دولار وهذا ما يعادل 27 شهرا من وراتات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج [23]

غير أن الحكومة ومن خلال عرضها لمخططها في سبتمبر 2017 أمام البرلمان رأت أن مرحلة الانتقال تستوجب مواصلة العمل في مجال ضبط وتقليص الوارات من خلال اللجوء إلى الإنتاج المحلي لتلبية حاجيات مختلف المتعاملين ولذلك فهي تطرح مجموعة من الإجراءات من أهمها : [24]

- تعزيز قدرات وأدوات إدارة الجمارك بما فيها مراجعة قانون الجمارك.
- الوقاية من الغش في تضخيم الفواتير بمشاركة الهيئات الدولية للتدقيق في الأسعار .
- معاقبة المستوردين الممارسين للغش .
- وضع تراتيب الوقاية الموجهة لتقليص فاتورة الوارات .
- ترقية الإنتاج المحلي كبديل للاستيراد بمساهمة منظمات المتعاملين الاقتصاديين .

8- التحديات المستقبلية المترتبة في البحث عن كيفية إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

إن هذه التحديات ترتبط بالخصوص بتنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد لأوروبي ، إضافة إلى تلك التحديات المحتملة التي ستدرج لاحقا في بنود الاتفاق للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التي تسعى لتكون أكثر فاعلية في إدارة النظام الدولي [25]

رابعا: نتائج وتوصيات:

في ضوء هذا التحليل يمكن استخلاص أهم النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج:

1- إن السياسة الجمركية تواجه تحديات كبيرة تفرضها التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم. إذ تعد إحدى أهم أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وهي تركز أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والتعريفية الجمركية، وتزداد أهمية هذه المسألة مع تسارع وتيرة التطورات والتغيرات الجارية على الساحة العالمية خاصة منها التغيرات في أسعار المحروقات

2- لقد سجل الميزان التجاري عجزا ما فتئ يتعاظم من سنة لأخرى مما أدى إلى الانخفاض الشديد لنسبة تغطية الصادرات. مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني عديد الإجراءات التي ستمكنها من تقليص الوارات بواسطة جملة من الإجراءات الجمركية في إطار تنفيذ السياسة الجمركية المصاحبة لانخفاض أسعار المحروقات من جهة والمدمعة للإنتاج الوطني من جهة لأخرى.

3- لقد كان من أهم آثار الإجراءات الجمركية الهادفة لترشيح الوارات الجزائرية لانخفاض التدرجي لأهم التركيبات السلعية المستوردة لاسيما في السيارات السياحية وسيارات نقل الأشخاص والحركات النفاثة إذ بلغت نسبة الانخفاض في المتوسط حوالي 50 % ، بينما شهدت الحقوق الجمركية ارتفاعا بسيطا بنسبة 8.82 % وهذا باستثناء الرسم على القيمة المضافة وهذا الى غاية الأشهر الأربع الأولى من سنة 2017.

4- يواجه تطبيق السياسة الجمركية تحديات عديدة لعل أهمها في الوقت الراهن تحدي العملة التجارية والتقدم التكنولوجي إذ إن العملة التجارية والتجارة الالكترونية والتقدم العلمي المتسارع وثورة تقنية المعلومات والاتصالات ساعدت في اصطناع كثير من المستندات وسرعة انتقالها بين مستخدميها عبر الشبكات الالكترونية أصبحت تمثل تحديا من نوع آخر أمام الرقابة

الجمركية، ذلك إن هذا التطور أدي إلى قدرة نقل المستندات والمعلومات والخدمات والأموال والسلع ليلا نهارا كما وفر مناخا آمنا ووجد نوعا من الاحتيال الالكتروني لأفعال التزوير وتغيير الحقائق بغرض الحصول علي تخفيض،أو إعفاء،أو تهرب ضريبي كترفيف العلامة التجارية والاسم التجاري وغير ذلك.

ثانيا: - التوصيات:

- 1- أن تكون هناك أفضلية لاستيراد المواد الخام والسلع الإنتاجية التي تستخدم كمدخلات إنتاج وخاصة تلك التي تساعد على إنشاء صناعات جديدة غير قائمة من قبل. مع التقييد النسبي لاستيراد السلع غير الضرورية، مع الأخذ في الاعتبار مدى التواجد البديل المحلي ودرجة إحلاله محل البديل المستورد وذلك بقصد توفير الحماية اللازمة للمنتج الوطني.
- 2- ضرورة إيجاد تدابير ضابطة لاستيراد المنتجات الاستهلاكية والتامة الصنع، خاصة منها تلك التي لها أثر سلبي على المنتج المحلي، وبالمقابل تشجيع المؤسسات الوطنية على إحلال هذه الواردات.
- 3- ضرورة منح المزيد من الشفافية في استصدار رخص الاستيراد للمتعاملين الاقتصاديين بغية الرفع من درجة الإفصاح والمصادقية للقوائم المالية.
- 4- دعم مختلف مبادرات الشراكة مع المستثمر الأجنبي في إطار يضمن نقل الخبرة والتكنولوجيا، وذلك بغرض ترقية جودة المنتج الوطني وتحسين صورته في السوق الوطنية والعالمية.
- 5- إدخال العصرية والحداثة في التعاملات الجمركية ومسايرة التكنولوجيا الحديثة قصد مواكبة الأحداث العالمية.

الهوامش و المراجع:

- 1- منى عبد الشافي توفيق، السياسة الجمركية ومدى تحقيقها للحد الربية " دراسة مقارنة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة 2002، ص 9.
- 2- سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية -حالة الجزائر-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 102.
- 3- عمر سالم " الجمارك بين النظرية والتطبيق " الدار المصرية اللبنانية 2002، ص 47.
- 4- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، غير منشورة، 2005/2006، ص: 259
- 5- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 311
- 6- المرجع نفسه، ص: 311
- 7- المادة 59 من قانون المالية لسنة 2015
- 8- المادة 63 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 .
- 9- المادة 65 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
- 10- المادة 66 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
- 11- المادة 71 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
- 12- المادتين 38 و 39 من قانون المالية لسنة 2016.

14- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL RAPPORT DE CONJONCTURE 1er Semestre 2015 , novembre 2015, p ; 27

15- انظر مراد يونس وعبد الحميد مرغيث ، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات ، مداخلة مقدمة

في اطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري ، جامعة جيجل افريل 2016 .

16- عبد الناصر عز الدين ، تحديات العمل الجمركي في الشق الرقابي ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة في الفضاء الاورومغاربي الندوة الدولية حول عصنة الإدارة الجمركية ، جامعة فرحات عباس سطيف 2015.

17- خطاب رئيس الجمهورية ، عبد العزيز بوتفليقة في الجلسات الوطنية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال شهر جانفي 2005.

18- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL RAPPORT DE CONJONCTURE 1er Semestre 2015 , novembre 2015, p ; 22.

20- - تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول ندرة و ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011.

21- La lettre de la D.G.I conférence annuelle des cadres dirigeant Algérie 2010

22 - ولهي بوعلام ، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير بجامعة فرحات عباس بسطيف ، الجزائر ، العدد 12 لسنة 2012 .

23 - وزارة المالية ، مشروع إعداد قانون المالية لسنة 2017 .

24- الوزارة الأولى ، مخطط برنامج الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، الجزائر سبتمبر 2017

25 - عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، مصر 2003 ، ص: 130

الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر - مع الإشارة لبنك البركة الجزائري -

بن عيسى بن عليّة
باحث دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط

قرش عبد القادر
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط



ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع و افاق ممارسة العمل المصرفي الاسلامي في المصارف الخاصة في الجزائر، باعتباره يشكل مدخلا لممارسة العمل المصرفي الشامل، خصوصا في ظل التشابه و التوافق الكبير في فلسفة كل واحد منهما وإن اختلفت الطرق والاساليب، وهذا ما من شأنه أن يساهم في مسيرة المصارف الخاصة في الجزائر - ومنها بنك البركة الجزائري - للتطورات والمستجدات الحديثة على الساحة المصرفية الدولية، وقد توصلنا في نهاية هذه الدراسة الى أن المصارف الخاصة الجزائرية تبذل مساع حثيثة لتطوير العمل المصرفي الاسلامي خاصة في ظل وجود شريحة كبيرة من الجزائريين ترفض أي نوع من التعاملات الربوية، ويعد في هذا الاطار بنك البركة الجزائري رائد الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الاسلامية؛ الصيرفة الشاملة؛ المصارف الخاصة

Abstract:

The present research paper aims to analyze the reality and prospects of Islamic banking in the Algerian private sector. Islamic banking is considered as an important input of universal banking in view of the great compatibility between them. In Algeria, AlBaraka Bank is the leader of Islamic banking. Also, Private Banks in Algeria are seeking to upgrade the Islamic banking because of the exciting of interested consumers in this kind of services.

Keywords: Islamic banking, universal banking, private banks

تمهيد

أدت المستجدات و التطورات العالمية التي شهدتها الصناعة المصرفية الدولية بتأثير من ظاهرة العولمة المالية، الى مزيد من التحرر فيما تعلق بتجارة الخدمات المالية و المصرفية و ازالة للكثير من المعوقات التشريعية و التنظيمية، ما أفرز تحديات كبيرة في مواجهة المصارف عبر العالم باختلاف انواعها، ما دعى الى ضرورة التحول للاستجابة لمتطلبات هذه التغيرات، حيث ظهر في هذا الاطار ما يسمى بالمصارف الشاملة، وهي تلك المصارف التي تجمع بين الوظائف التقليدية للمصارف و الوظائف الحديثة التي فرضتها هذه المستجدات، من خلال تقديمها لخدمات مالية و مصرفية متنوعة.

بالموازاة مع هذا، ونظرا لتشابه وظائف و خدمات المصارف الشاملة مع وظائف و خدمات المصارف الإسلامية، فإن الكثير يرى أن العمل المصرفي الإسلامي القائم على اساس عقائدي اسلامي من خلال تحريم التعامل بالفائدة أحذا و عطاءا، يعد احد اهم اشكال الصيرفة الشاملة، و لهذا تسعى المصارف الخاصة في الجزائر الى تبني هذا الخيار كمدخل لمواكبة التغيرات و التطورات الحاصلة.

بناء على هذا تبرز لنا إشكالية الدراسة التالية:

" إلى أي مدى يمكن اعتبار الصيرفة الإسلامية في المصارف الخاصة الجزائرية مدخلا لممارسة العمل المصرفي الشامل و منه مواكبة مستجدات الصناعة المصرفية الدولية؟"

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى 04 محاور رئيسية هي:

المحور الأول: مدخل للصيرفة الشاملة.

المحور الثاني: ماهية الصيرفة الإسلامية.

المحور الثالث: واقع وفاق الصيرفة الإسلامية في المصارف الخاصة في الجزائر.

المحور الرابع: دراسة حالة بنك البركة الجزائري

يهدف هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

✓ محاولة التعرف على مفهوم وفلسفة المصارف الشاملة.

✓ محاولة فهم طبيعة العلاقة بين كل من العمل المصرفي الإسلامي والشامل.

✓ التطرق الى واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الخاصة المتواجدة في الجزائر وآفاق تطويرها.

✓ محاولة اسقاط الدراسة على بنك البركة الجزائري باعتباره يشكل في آن واحد بنكا خاصا واسلاميا وشاملا.

المحور الأول: مدخل للصيرفة الشاملة

تمشيا مع التطورات المتسارعة التي عرفتتها الصناعة المصرفية الدولية بتأثير من ظاهرة العولمة المالية، وما نتج عنها من تحرير لتجارة الخدمات المالية والمصرفية وزيادة حدة المنافسة المصرفية، سعت العديد من المصارف عبر العالم الى تبني خيار مصرفي جديد يختلف تماما عن انشطتها التقليدية المعتادة ذات التخصص الوحيد، من خلال تفتحها وممارستها لكل النشاطات والخدمات المالية والمصرفية، في اطار ما يعرف بالعمل المصرفي الشامل.

1- تعريف الصيرفة الشاملة

يمكن تعريف الصيرفة الشاملة على انها تلك الصيرفة التي لا ترتبط بتخصص أو قطاع معين، بل تشمل كافة القطاعات، فهي لا تقتصر في الحصول على مصادر تمويلها من قطاع واحد ولا توجه قروضها ايضا لقطاع أو تخصص معين¹، وهي بالتالي كيانات مصرفية تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل من خلال تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها عن طريق فتح ومنح الائتمان لجميع القطاعات، وتعمل كذلك على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند الى رصيد مصرفي، وهي بذلك تجمع بين وظائف المصارف التجارية ووظائف كلا من المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والاعمال².

كما تعرف المصارف الشاملة أيضا على انها تلك الكيانات التي تخطت التخصص المصرفي، لتمارس وظائف كلا من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار، لتقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية المستحدثة في جميع الانحاء بالداخل والخارج، والموجهة الى قاعدة واسعة من العملاء من أفراد ومشروعات، حيث تلبى احتياجاتها التمويلية اللازمة لذلك من مصادر تمويلية متعددة، وهذا بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة³.

من خلال هذه التعاريف نرى أن: "المصارف الشاملة هي تلك المصارف التي لم تعد تقتيد بالتخصص المصرفي، بل تتميز عن غيرها من المصارف بتنوع مجالات عملها ومصادر تمويلها، ويتوسع وتنوع خدماتها المالية والمصرفية المقدمة لعملائها في كل القطاعات، سواء محليا أو دوليا".

2- خصائص الصيرفة الشاملة:

- من أهم الخصائص التي تميز المصارف الشاملة عن غيرها من المصارف، نجد:⁴
 - ✓ اداء مجموعة متكاملة من الخدمات من خلال تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة التي يطلبها العميل، بما يشبع رغباته في كل الاوقات وفي أي مكان.
 - ✓ التنويع في مصادر التمويل والاستثمار من خلال اللجوء الى مصادر تمويل غير تقليدية، وكذا تنويع الانشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض لها ومحاوله ادارتها بشكل محسوب، بالإضافة الى انتهاز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها وفعاليتها وتعزيز مجالات تفوقها وامتيازها.
 - ✓ التعامل في كافة الادوات المالية ومشتقاتها.
 - ✓ الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية الى آفاق الوساطة المالية الشاملة تجارية كانت أو استثمارية، تماشيا مع المتغيرات والمستجدات الحاصلة.

✓ توسيع مجالات ربحيتها وفرص رصمة ارباحها، من خلال تحقيقها لعوائد متنوعة من العملات والاعتاب والرسوم، والتي تعتمد عليها بشكل اساسي بجانب هوامش اسعار الفائدة التي تضاعلت اهميتها لديها كمصدر رئيسي للربحية.

✓ ادارة ذكية للموارد تتفوق على الادارة التقليدية للسيولة، لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة التدفقات النقدية بمختلف اشكالها وتوقيتاتها ومصادرها، مع تفعيل ماهر لإدارة الموجودات والهوامش والفوارق.

وبفضل هذه الخصائص اصبحت المصارف الشاملة كيانات مصرفية تمتاز بالتنوع والشمول والتكامل والديناميكية والابتكار⁵، بما يحقق أكبر رضا لدى عملائها ويساهم في تعظيم ارباحها، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

3- دوافع (أسباب) التحول الى المصارف الشاملة:

ترجع انتشار فكرة التحول الى العمل المصرفي الشامل الى الكثير من الاسباب والعوامل، نذكر من أهمها⁶:

❖ **الدوافع الذاتية:** فالمصارف يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا صاحب ذلك وجود إدارة ذكية فاعلة وقادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات من اجل اتخاذ القرارات والسياسات اللازمة لمسايرتها.

❖ **الخصوصية:** إذ أن اقبال معظم دول العالم على تبني برامج الخصوصية وإفساح المجال لقوى السوق، يتطلب وجود مصارف تساعد في تنفيذ مثل هذه البرامج، وإفساح المجال لقوى السوق قد يدفع لإنشاء شركات خاصة وهذه بدورها تحتاج إلى التمويل والنصيحة ودراسة الجدوى، والاشتراك في الإدارة والرقابة والتسويق وهكذا، والمصارف بما لديها من كفاءات تستطيع ان تساهم بفعالية في هذا المجال.

❖ **الوعي لدى جمهور المتعاملين:** من خلال ازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.

❖ **المنافسة بين المصارف:** حيث شكلت دافعا مستمرا لتطوير البنوك وسببا هاما من اسباب التحول نحو البنوك الشاملة، عملا بالمقولة " إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا"، ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنوع النشاط وأصبحت البنوك هي التي تذهب الى العميل وليس العكس، بل إن المنافسة دفعت بعض البنوك الى التخلص من قواعد الحرس والحيلة التي يملئها العمل المصرفي السليم.

❖ **المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية:** حيث شهدت السوق المالية دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين والسمسرة لمجال تقديم التمويل والخدمات التي اعتادت المصارف تقديمها، مما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة، بالإضافة الى ظهور ما يعرف بالمصارف الالكترونية او الافتراضية والتي تعتمد على التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات، ومن ثم تقلل الحاجة إلى انتشار البنوك وتزايد فروعها، ما أدى الى تهية المناخ لظهور المصارف الشاملة التي تعتمد على سرعة تبادل المعلومات فيما بينها وبين العملاء، وبينها وبين السوق وقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة.

❖ **تزايد حركة الاندماج بين البنوك:** بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة، حيث يؤدي ذلك إلى تكوين كيانات مالية ضخمة تستطيع أن تنتشر فروعها في كل مكان، وأن تحصل على الأجهزة العلمية والإلكترونية المتطورة والموارد المالية الوفيرة وكذلك على قاعدة عريضة من العملاء والكوادر البشرية الماهرة، بحيث تستطيع أن تحسن توظيفها في تنوع أنشطتها ومصادر تمويلها.

« تحرير الخدمات المالية: أدى تحرير التجارة في الخدمات - وخاصة المالية منها - في إطار جولة الاورغواي إلى خلق العديد من العوامل الضاغطة لكي تنوّع البنوك أنشطتها، وقد مثل هذا الوضع تحدياً جديداً للبنوك الوطنية في الكثير من الدول، إذ عليها أن تنوّع نشاطها إلى المجالات الإنتاجية والخدمية خشية أن تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وتحصل منها على معدلات ربح مرتفعة تدعم مركزها، والتحرير يعني زيادة حدة المنافسة من البنوك الأجنبية، ومن ثمة يجب دعم قدرات البنوك الوطنية من حيث التكلفة، الكفاءة والفاعلية والقدرة المالية والإدارية.... الخ، والترابط مع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

4- متطلبات و طرق التحول الى العمل المصرفي الشامل:

تتطلب عملية الانتقال الى العمل المصرفي الشامل توفر مجموعة من الشروط والضوابط الهامة، تتعلق بعضها بالمصرف في حد ذاته والاخرى بالسياسات التي يمكن ان تتبناها الدولة، ومن اهم هذه الشروط نذكر:

أ- الشروط المتعلقة بالبنك: و تتمثل أساساً في⁷:

✓ توفر موارد مالية ضخمة تسمح للبنك بتقديم خدمات متنوعة لمختلف أنواع العملاء في أي وقت ومكان، وكذا الملاءة المالية الكافية التي تؤهل البنك للدخول في مجال الأعمال المصرفية الشاملة، ممثلة في حجم رأس المال الكافي والاحتياطات.

✓ كفاءة الأداء البشري الذي يشمل كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي، مع وجود بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تربطها ليس فقط بوحدها التابعة لها، وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال، للحصول على معلومات تساعد على حسن تقدير المواقف واتخاذ قرارات مدروسة.

✓ وجوب وجود إدارة تسويقية فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة.

✓ نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.

ب- الشروط المتعلقة بسياسات الدولة: و تتمثل في السياسات الحكومية التي تتبناها الدولة في هذا المجال، وذلك من خلال⁸:

✓ اقتناع الدولة والاهلية التابعة لها بفكرة المصارف الشاملة، والعمل على توفير الدعم والمساندة اللازمة لها، مع ارساء قواعد اللبنة الاساسية اللازمة من الناحية المالية والبشرية والتنظيمية؛

✓ إصدار تشريعات حديثة مناسبة وتعديل التشريعات القائمة، بما يسمح لهذا النوع من المصارف من تقديم خدماتها على اكمل وجه.

✓ دعم البنك المركزي لهذه المصارف من خلال توفير الاستشارة والدعم ومساندته لها في اداء غايتها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ الاعلام المكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة واهميتها.

و فيما يخص طرق و مناهج التحول الى العمل المصرفي الشامل، فإنه يتم من خلال منهجين اساسيين هما:

المنهج الاول: تحويل مصرف قائم بالفعل الى مصرف شامل:

ويتم هذا المنهج من خلال تحويل بنك قائم فعلاً الى بنك شامل، وهو المنهج الاسهل والاسرع والافضل، على ان يكون للبنك (المراد تحويله الى شامل) كفاءات بشرية مؤهلة قادرة على التكيف مع متطلبات البنك الشامل، وأن يكون

أيضا: كبير الحجم، وقابل للنمو والانتساع، وان يكون له العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، وله تاريخ وسمعة مشرفة يسعى للحفاظ عليها، وتتوفر فيه المعايير العالمية في الاداء⁹، على ان يتم هذا على مراحل من خلال ادخال خدمات المصرف الشامل تدريجيا، ثم الدخول الى المجالات الاستثمارية المتطورة، وكل ذلك وفق خطط وبرامج موضوعية¹⁰.

المنهج الثاني: إنشاء بنك شامل جديد:

طبقا لهذا المنهج يتم إنشاء بنك شامل جديد كليا، من خلال البدء من القاعدة واختيار كفاءات بشرية مؤهلة وقادرة، وتدريبها مسبقا في بنوك أجنبية شاملة قائمة للاستفادة من خبراتها في هذا المجال، مع توفير المكان المناسب له وتجهيزه من جميع النواحي، والقيام بحملات دعائية وتسويقية للتعريف بالبنك المنشأ لإنجاح فكرة البنك الشامل¹¹. والملاحظ أن البعض يفضلون المنهج الثاني، معللين ذلك أن الخدمات المصرفية التي يؤديها البنك الشامل تتميز بطبيعة خاصة، يصعب على من اعتادوا الأنماط التقليدية للعمل المصرفي قبولها واستيعابها بسهولة¹².

5- إيجابيات (مزايا) المصارف الشاملة:

تتسم المصارف الشاملة بالكثير من الإيجابيات والمزايا، نذكر من أهمها¹³:

- ✓ توفير عناصر ومقومات ضرورية لعملية التنمية، بدءا من دراسة الجدوى؛ التأسيس؛ التمويل؛ الإدارة؛ التسويق... الخ.
- ✓ العمل على تعبئة الموارد الفائضة وحسن استغلالها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة والرشادة.
- ✓ تسهم في تحقيق التوازن بين توظيف اصول المصارف ومواردها، وتجنّبها مخاطر التركيز في مجال واحد كالاتّمان، وتستطيع ان تقلل معدل المخاطرة وترفع معدلات الربحية من مصادر حقيقية تعكس الاداء الاقتصادي لها.
- ✓ المساهمة في إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي بما يساير اتفاقيات تحرير الخدمات المالية وما تتطلبه من تحديث وابتكار لمنتجات جديدة.
- ✓ المساهمة من خلال دخولها نشاط التمويل التأجيري في انشاء طبقة من رجال الاعمال وتطوير مشاريعهم وتمكينهم من حيابة التكنولوجيا الجديدة، ما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية لمؤسساتهم.
- ✓ القيام بدور فعال في تنشيط وتشجيع سوق الاوراق المالية في اطار السياسة الاستثمارية للمصرف.
- ورغم المزايا والإيجابيات التي يمكن ان تحقّقها المصارف الشاملة، الا ان هناك بعض السلبيات قد تصاحبها، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ✓ احتمال تركيز السوق وممارسة الاحتكار من طرف هذه المصارف على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.
- ✓ خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة¹⁴، في ظل صعوبة الاشراف والرقابة في حالة المصارف الشاملة والتي تصبح اكثر تعقيدا.
- ✓ اخفاء الاداء الضعيف لبعض القطاعات والانشطة نظرا لتغطيتها بقطاعات ناجحة اخرى¹⁵.

الخـ الثاني: ماهية الصيرفة الإسلامية

في سبيل تحقيق قيم تربوية واخلاقية واجتماعية نبيلة لصالح الفرد والمجتمع في العالم الاسلامي، وتماشيا مع القيم السمحة التي يدعوا اليها ديننا الحنيف، ظهرت الى الوجود في منتصف السبعينات من القرن الماضي كيانات مصرفية تقدم خدمات مالية ومصرفية شاملة ومتنوعة، قائمة على اساس الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية ومنها عدم التعامل بالفائدة اخذا

أو عطاء في جميع تعاملاتها، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في المجتمع الاسلامي، وقد اصطلح على تسمية هذه الكيانات بالمصارف الاسلامية.

1- نشأة الصيرفة الاسلامية:

يمكن القول ان اول محاولة لإنشاء مصرف يعمل وفق اسس الشريعة الاسلامية جرت بمصر سنة 1963، من خلال انشاء ما يسمى "بنوك الادخار المحلية" على يد الدكتور احمد النجار رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية آنذاك، حيث عملت على تعبئة مدخرات صغار الفلاحين ومن ثمة تمويل مشاريعهم الفلاحية وفق اسس اسلامية، وقد توقفت هذه التجربة سنة 1967 نتيجة للكثير من الظروف والاسباب¹⁶، تلاها بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 بالقاهرة، وهو اول مصرف ينص قانونه الداخلي على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ثم اعقب ذلك انشاء مصرفين اسلاميين معا سنة 1975 هما: البنك الاسلامي للتنمية ومقره جدة، والذي اشترك في راس ماله مجموعة من دول منظمة المؤتمر الاسلامي، وبنك دبي الاسلامي والذي يعتبر في نظر الكثيرين أول مصرف اسلامي خاص يتعامل مع الافراد على اسس مصرفية تجارية¹⁷.

وقد توالى بعد ذلك انشاء المصارف الاسلامية وانتشارها عبر العالم - وخاصة في الدول العربية والاسلامية - حيث بلغ عددها سنة 2014 اكثر من 700 مؤسسة مالية اسلامية تعمل في 60 دولة حول العالم، 250 منها في دول الخليج العربي، و100 في الدول العربية الاخرى، ويبلغ مجموع عملاء المصارف الاسلامية حول العالم حوالي 38 مليون عميل، مع توقعات بوصول هذا العدد الى 100 مليون عميل بحلول سنة 2020¹⁸، ووفقا لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الاسلامية الصادر عن مجموعة Ey* (أرنست ويونغ)، فإن هناك 22 مصرفا اسلاميا في العالم تجاوز رأسماله المليار دولار، في حين تجاوزت ارباح المصارف الاسلامية في دول الخليج العربي 12 مليار دولار للمرة الاولى في عام 2014، مع توقعات باستمرار نمو هذا القطاع في السنوات المقبلة.

الجدول رقم 01: ترتيب اول 10 دول بحسب مجموع أصول المصارف الاسلامية (نهاية 2015) الوحدة: مليار دولار

مجموع اصول المصارف الاسلامية	عدد المصارف (اسلامية كلياً أو لديها نوافذ اسلامية)	
ايران	387,5	21
السعودية	320,4	13
ماليزيا	164,7	22
الامارات	150,9	10
قطر	81,2	04
الكويت	73,9	04
البحرين	33,6	09
بنغلاديش	22,6	18
اندونيسيا	20,05	09
سوريا	17,8	02

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: الصيرفة الاسلامية بين النمو والتفوق، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 440، جويلية 2017، ص 12.

2- تعريف المصارف الاسلامية:

عرّف بعض الخبراء و الاقتصاديين المصرف الاسلامي على انه " مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف الى تحقيق النفع العام للمجتمع الاسلامي، قائم على اسس اخلاقية وانسانية واقتصادية واجتماعية، أي انه مؤسسة لا تهدف الى الربح بقدر ما تستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية واجتماعية عليا، لتحقيق بالضرورة اعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة في توزيع الثروة"¹⁹.

وقد عرّفه الدكتور احمد النجار على انه: " مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الاسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الاسلامي".
كما عرفته المادة {15} من اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية - التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي - والصادرة سنة 1977 على انه: " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الاساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة اخذا أو عطاءا.

من خلال هذه التعاريف نرى ان: " المصارف الاسلامية عبارة عن كيانات مالية و مصرفية، تهدف بالدرجة الاولى الى التوافق مع اسس الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالامتناع عن التعامل بالفوائد الربوية اخذا و عطاءا و خاصة اجتناب أي عمل مالي و مصرفي مخالف لأحكامها و بما يحقق دعم اهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات".

3 - خصائص و اهداف المصارف الاسلامية:

للمصارف الاسلامية الكثير من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف، نذكر من اهمها²⁰:

- ✓ الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية و انشطتها؛
- ✓ عدم التعامل بالفوائد الربوية اخذا و عطاءا؛
- ✓ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية من خلال توفير التمويل اللازم للنشاطات والمشاريع الاكثر نفعا واهمية للفرد والمجتمع ومن ثمة للاقتصاد ككل؛
- ✓ تجميع الاموال المعطلة ودفعها الى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة؛
- ✓ وجود علاقة للمشاركة والمتاجرة بين المصارف الاسلامية وعمالها قائمة على مبدأ تحمل المخاطر والمشاركة في النتائج ربما كانت ام خسارة، و ليست علاقة دائن ومدين كما هو الحال عليه في المصارف التقليدية؛
- ✓ احياء نظام الزكاة تماشيا مع رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معا، من خلال انشاء وادارة صناديق خاصة بجمع الزكاة، والقيام بمهمة ايصال هذه الاموال الى مصارفها المحددة شرعا؛
- ✓ هي متعددة الوظائف " بنك شامل"، حيث تؤدي دور المصارف التجارية وبنوك الاعمال والاستثمار وبنوك التنمية، ولا يقتصر عملها على الاجل القصير كالبنوك التجارية ولا على الاجل المتوسط والطويل كالبنوك الاخرى، بل يشملها معا.
- وتتنوع الاهداف التي تسعى المصارف الاسلامية لتحقيقها، بين اهداف تنموية - استثمارية - واخرى اجتماعية، والتي من أبرزها نذكر²¹:

✓ تحقيق القيمة المثلى للربح مع مراعاة مصلحة الآخرين؛

✓ ادخال التصور الاسلامي على النظام المصرفي العالمي للتصرف في المال؛

✓ جذب و تجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد الفائضة والمعتلة في العالم الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري بين الافراد وترشيد سلوك الإنفاق لديهم؛

✓ توظيف الاموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الاسلامي؛

✓ الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كل المعاملات المصرفية فيما يتعلق بتحرير الفوائد الربوية ومنع الاستغلال.

4- الصيرفة الإسلامية كأحد تطبيقات المصارف الشاملة:

مع الانتشار الكبير للمصارف الإسلامية حاليا - وخاصة بعد الازمة المالية الاخيرة- وفي ظل الخدمات المالية والمصرفية المتنوعة والشاملة التي تقدمها لربائنها، ما جعلها تجمع بين خدمات ووظائف كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال، فإنه يمكن اعتبار المصارف الإسلامية احد اوجه أو تطبيقات المصارف الشاملة، فهي اقرب اشكال البنوك القائمة من ناحية انطباق مفهوم المصرف الشامل نظريا عليها ونظرا لتطابق المبادئ التي تقوم عليها الصيرفة الشاملة مع تلك المصارف الإسلامية.

نستعرض اوجه الشبه بينهما، من خلال²²:

1- من ناحية الموارد { مصادر التمويل }:

تعتمد المصارف الإسلامية على الكثير من المصادر لتوفير الموارد اللازمة لنشاطها، من خلال جذب كبار وصغار المدخرين، واستحداث أنظمة تساعد على ذلك، من أبرزها:

✓ الحسابات الجارية: و تدعى ايضا بالحسابات تحت الطلب حيث يتم الايداع فيها والسحب منها دون قيد أو شرط.

✓ حسابات الاستثمار: وتنقسم الى نوعين :

- حسابات الاستثمار العام: تعني الاشتراك في جميع عمليات الاستثمار التي يقوم بها المصرف "تخص التمويل قصير الاجل"
- حسابات الاستثمار الخاص: تعني الاشتراك مع المصرف في بعض المشاريع التي يعرضها المصرف على عميله، واختيار ما يناسبه منها، يتوقف عائدها على ظروف كل استثمار.

✓ حسابات الادخار: و هي شبيهة بحسابات التوفير الموجودة لدى المصارف التقليدية، تتم من خلال منح العميل دفتر توفير ويكون لديه الحرية في الايداع والسحب في أي وقت يشاء، ولا يدفع عنها عائد، ولا مانع من ان يكون فيها نوع من المشاركة على اساس الحد الأدنى للأرصدة الموجودة اذا ما استخدمت في التمويل قصير الاجل.

✓ الودائع: وتقابل الودائع طويلة الاجل في المصارف التقليدية وهي لا ترتبط بمشاريع معينة، وتستخدم عادة لأغراض التمويل طويل الاجل.

✓ شهادات الايراد ذات العائد: هي من وسائل الادخار المبتكرة ، عبارة عن شهادات سنوية أو لأكثر من سنة، يوزع عائدها كل فترة زمنية حسب النتيجة، وقد تكون شهادات بالعملة الوطنية أو الاجنبية.

✓ حقوق الملكية : تتكون اساسا من راس المال المدفوع والاحتياطيات، وهي من اهم موارد المصارف الإسلامية ونظرا لهذا فرؤوس الاموال هذه، تعد حاجز امان كبير للمودعين لدى المصارف الإسلامية نظرا لضخامتها، وقد استطاعت المصارف الإسلامية بفضلها جذب عملاء جدد احجموا عن التعامل مع المصارف التقليدية لشبهة الربا.

ب - من ناحية الاستخدامات { اساليب التمويل }:

تتوافق اساليب التوظيف والاستخدام لدى المصارف الإسلامية بدرجة كبيرة مع المصارف الشاملة، فرغم اختلاف الطرق والوسائل فإن المصارف الإسلامية تسعى لتقديم التمويل اللازم لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بطريقة تتناسب مع كل نشاط، بالإضافة الى تعدد وتنوع الخدمات التقليدية المستخدمة التي تقدمها هذه المصارف، ومن أهم صيغ واساليب التمويل الموجودة في المصارف الإسلامية نذكر²³:

١- **المضاربة**: هو عقد بين طرفين، يلتزم الطرف الاول بتقديم المال و الطرف الثاني بتقديم العمل " الجهد"، على ان يتم الاتفاق بينهما على كيفية تقسيم الارباح، وفي حالة تحقيق خسارة فإن رب المال يخسر ماله والمضارب يخسر أجر جهده، ويتلقى المصرف الاسلامي الاموال من المدخرين بصفته مضاربا، أو يدفعها للمستثمرين بصفته ربا للعمل وهي ما يطلق عليها " اعادة المضاربة".

ب - **المشاركة**: هي عقد يتم بموجبه الاشتراك بين طرفين أو أكثر في المال أو العمل، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الارباح، وفي حال تحقيق الخسارة يتم تحملها حسب نسبة مشاركة كل طرف في راس المال.

ج- **المراجحة**: وهي أكثر الصيغ استخداما في المصارف الإسلامية، وتتم حين يقوم المصرف الاسلامي بشراء بضائع أو تجهيزات معينة للعميل بطلب منه، ويعيد بيعها له مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه، مع التفاهم حول اسلوب سداد ثمنها.

د- **الاجارة**: تعرف ايضا باسم "الاجار" أو "التأجير"، وهي لا تختلف كثيرا عن التأجير التمويلي الذي تطبقه البنوك التقليدية الاخرى.

هـ - **بيع السلم**: و يسمى ايضا "بيع السلف"، يشبه المراجحة كثيرا ويختلف عنه من حيث تقديم ثمن السلعة عند طلبها من المصرف، على ان يتم التسليم لاحقا.

و- **القرض الحسن**: عقد بين طرفين: المقرض والمقترض، يشبه القروض العادية ما عدا في كونه دون فوائد ربوية، حيث اضيف مصطلح "حسن" للتفريق بينه وبين القرض بفائدة " المحرمة في الاسلام"، وهذا النوع نادر الاستخدام و يقدم لعدد محدود جدًا من العملاء.

ز - **الاستصناع**: هي ان يطلب العميل من المصرف الاسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، ومثال ذلك: بناء عقار، حيث يقوم المصرف بإنجاز العقار بالموصفات التي يطلبها العميل، على ان يبيعه اياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات.

■ وبالإضافة لهذا، تقدم المصارف الإسلامية خدمات مصرفية متنوعة لا تختلف كثيرا عما تقدمه بقية المصارف، من أهم هذه الخدمات نذكر:

- ✓ تحصيل الاوراق التجارية؛
- ✓ بيع و شراء العملات الاجنبية والمعادن الثمينة؛
- ✓ عمليات الاوراق المالية { الاسهم دون السندات }؛
- ✓ تأجير الخزائن الحديدية؛
- ✓ فتح الاعتمادات المستندية؛
- ✓ تقديم الاستشارات ودراسات الجودة الاقتصادية، وفي هذا المجال لا تختلف عن بنوك الاستثمار.

وإذا كانت المصارف الشاملة تقدم تمويلاتها لمختلف القطاعات، وتمنح الائتمان لمختلف تواريخ الاستحقاق، فإن المصارف الإسلامية نشأت منذ بدايتها كمصارف شاملة، بحكم أن صيغها يمكن استخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مختلف الآجال، لأن الشمولية لا تعني التنوع في الآجال فقط، بل أيضا التنوع في القطاعات الاقتصادية المستفيدة من التمويل.

في هذا الصدد يعلق رئيس مجلس الإدارة في المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية "الشيخ صالح كامل" عن ظاهرة الشمولية في المصارف الإسلامية بقوله "نشا الآن عالم بنوك جديدة تجمع بين وظائف البنوك التجارية والاستثمارية، وذلك ضمن ما اصطلح على تسميته بالبنوك الشاملة، فمنهج ومفهوم ومجالات عمل البنوك الإسلامية ما هو إلا ترجمة عملية لفكرة البنوك الشاملة".²⁴

كما تعلق باحثة أخرى بخصوص شمولية العمل في المصارف الإسلامية بقولها: "عندما نقول بنك إسلامي فكأننا نقول ضمنيا، بنك تجاري، بنك اعمال، بنك تنمية، وبنك استثمار، أي صفات عديدة لنشاطات عديدة".²⁵

المحور الثالث: واقع وافاق الصيرفة الإسلامية في المصارف الخاصة في الجزائر

ساهمت الاصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض سنة 1990 في تحويل هيكل النظام المصرفي الجزائري من نظام مملوك كليا للدولة الى نظام مصرفي مختلط بين القطاع العام والخاص، من خلال سماحه للبنوك الخاصة الوطنية وفروع البنوك الاجنبية بممارسة نشاطاتها وفق القوانين المعمول بها، و هو الأمر الذي عجل بظهور كثير من المصارف الخاصة ومن بينها مصارف خاصة ذات طبيعة اسلامية.

1- واقع الصيرفة الإسلامية في المصارف الخاصة في الجزائر:

يعود ظهور اول مصرف خاص في الجزائر الى سنة 1990، بعد الاصلاح و التغييرات الكبيرة التي مست المنظومة والعمل المصرفي ككل، في اطار قانون النقد والقرض {10/90} الصادر بتاريخ 1990/04/14 والذي سمح لأول مرة بإنشاء بنوك خاصة وطنية وفروع لبنوك اجنبية في الجزائر خاضعة لقواعد القانون الجزائري، في اطار تحرير القطاع من هيمنة المصارف العمومية وتجسيدها مبدأ حرية المنافسة المصرفية ومواكبة لموجة التحرير المصرفي العالمي، ونتيجة لهذا ظهرت العشرات من المؤسسات المالية والمصارف الجديدة "خاصة و مختلطة"، و التي تقدم لعملائها مختلف الخدمات المصرفية.

من بين هذه المصارف ظهر "بنك البركة الجزائري" وهو عبارة عن مصرف خاص ثمة شراكة جزائرية سعودية، يقدم خدمات مصرفية متنوعة (مصرف شامل)، خاضعة لقواعد الشريعة الإسلامية، وقد تأسس²⁶ بتاريخ 06 ديسمبر 1990 أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض، وقد باشر نشاطه فعليا في سبتمبر 1991 برأسمال قدره 500 مليار دج آنذاك، باعتباره اول مصرف خاص ذو طبيعة اسلامية في الجزائر.

وبعد عدة سنوات منح بنك الجزائر في ديسمبر 2008 الاعتماد لبنك جديد في هذا المجال، هو "مصرف السلام" وهو ثمة تعاون جزائري اماراتي، بدأ في مزاولة نشاطه فعليا بتاريخ 2008/10/20، مستهدفا الريادة في مجال الصيرفة الإسلامية، من خلال تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية²⁷، ليصبح بذلك ثاني مصرف اسلامي في الجزائر واكبر مصرف خاص حينها برأسمال قدره 72 مليار دج (100 مليون دولار).

وبالرغم من قصر تجربة المصارف الاسلامية في الجزائر والمشاكل الكثيرة التي تعترضها ومنها عدم مراعاة خصوصيتها، الا انها ما فتأت تحقق نتائج جد مرضية، فمعدل نمو نشاط المصارف التي تعمل وفق قواعد الشريعة الاسلامية في الجزائر يبلغ حوالي 15% في المتوسط، وهو اسرع من وتيرة نمو المصارف التقليدية²⁸.

فبنك البركة الجزائري مثلا، يستحوذ على 02% من اجمالي السوق المصرفية و15% من اجمالي حصة البنوك الخاصة العاملة في الجزائر، وبلغت حجم ميزانيته لسنة 2015 حوالي 193573 مليون دج، مقابل 2176.8 مليون دج سنة 1993، أي انها تضاعفت 89 مرة خلال الفترة ما بين "1993-2015"، فيما حقق البنك دخلا صافيا بقيمة 7.819 مليار دج نهاية 2015، مقارنة مع 4.19 مليار دج حققها سنة 2012، بارتفاع قدره حوالي 3.62 مليار دج.

ومن اجل تعزيز مكانة الصيرفة الاسلامية في الجهاز المصرفي الجزائري، يجب على السلطات وضع استراتيجية واضحة ومتكاملة لتوفير جو مناسب لعمل المصارف الاسلامية حتى تتمكن من المساهمة بفعالية في خلق استثمارات حقيقية تعود بالفائدة على دعم وتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية²⁹.

2- تجربة الشبايك " النوافذ" الاسلامية في المصارف الخاصة في الجزائر:

1-2 تعريف الشبايك الاسلامية:

يمكن تعريف النوافذ الاسلامية - الفروع - على انها: "كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاط البنك الام، يقوم بجذب المدخرات و استثمارها و تقديم خدمات مصرفية متنوعة طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية، و لديه هيئة شرعية تفتي و تراقب أعماله"³⁰.

وهناك من يفرّق بين مصطلحي: النوافذ و الفروع، حيث أن الفرع تكون كل تعاملاته و جميع خدماته التي يقدمها اسلامية، ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي، أما النافذة الاسلامية - الشباك - فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس مبنى البنك، ولكن في مصلحة أو شباك مستقل عن بقية الشبايك التقليدية الاخرى³¹.

ويعود الفضل في الانتشار الكبير لهذه الفروع الى النجاحات التي ما فتأت تحقّقها المصارف الاسلامية في شتى انحاء العالم، فتعددت صور ممارسة الصيرفة الاسلامية في البنوك التقليدية بين تقديم خدمات مصرفية اسلامية ضمن الخدمات التقليدية المعتادة، الى انشاء فروع اسلامية مستقلة تقدم خدمات مصرفية اسلامية متكاملة، وهذه الاخيرة هي الاكثر نجاحا والاقدر على التهيئة لتحويل البنك التقليدي نحو الصيرفة الاسلامية الشاملة³².

2-2 واقع الشبايك الاسلامية لدى المصارف الخاصة في الجزائر:

انتشرت ظاهرة فتح شبايك تقدم خدمات مصرفية اسلامية بكثرة في المصارف الخاصة العاملة بالجزائر، نظرا للطلبات الكثيرة وللاقبال الكبير عليها من طرف العملاء الذين لا يريدون التعامل بالفوائد الربوية، حيث قام في هذا الاطار "بنك الخليج" AGB وفي إطار سياسته الرامية لتحقيق تنمية محلية شاملة بتقديم حلول للتمويل الاسلامي، استجابة لطلبات المستهلك الجزائري، عن طريق اقتراح تشكيلة واسعة من المنتجات البنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من اهمها صيغة "المراجعة"، و قد بلغت نسبة القروض الممنوحة وفق الشريعة الاسلامية سنة 2013 حوالي 22% من مجموع القروض الكلية الممنوحة من طرف هذا البنك؛

كما قام البنك الخاص "ترست الجزائر" "TRUST BANK ALGERIA" وفي إطار توسيع خدماته المصرفية لتمس أغلب شرائح المجتمع الجزائري، بفتح نافذة إسلامية توفر لعملائه حلول تمويلية إسلامية وفق صيغة المراجعة، بالإضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء؛

وفي نفس الإطار أكد المدير العام لبنك "بي ان بي باريس الجزائر" "BNP PARIBAS ALGERIE" أن المصرف في انتظار موافقة بنك الجزائر، للشروع في تقديم خدمات مصرفية إسلامية، من خلال عرض منتجات إسلامية وفق صيغة الإجارة.

وعلى الرغم من عدم وجود إطار قانوني وتشريعي لحد الآن يحدد عمل وشروط فتح مصارف إسلامية أو نوافذ إسلامية في المصارف الخاصة العاملة بالجزائر، إلا أن الكثير من الخبراء والمختصين في مجال الصيرفة الإسلامية دعوا إلى ضرورة تبني هذه الخدمات، بحجة أن المؤسسات المصرفية الجزائرية التي تقدم حلولاً للتمويل الإسلامي قد استطاعت أن تثبت أنها قادرة على إثبات جدوى وفائدة هذه الصيغ، من خلال مساهمتها في رفع معدل الاستبناك لدى المواطنين ومساهمتها الفعالة في تمويل الاقتصاد³³.

2-3 عوامل - متطلبات - نجاح الفروع الإسلامية:

يتوقف نجاح تجربة الفروع أو الشبائيك الإسلامية لدى المصارف التقليدية على مجموعة من العوامل والشروط التي يجب توافرها والتقيّد بها لتحقيق ذلك، من أهمها نذكر³⁴:

أ - التخطيط العلمي:

حيث أن نجاح أي عمل مصرفي، يتوقف في الدرجة الأولى على التخطيط المسبق له بطريقة علمية وسليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

فأغلب المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح فروع إسلامية لم تكن لتقدم على هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة، من خلال إجراء البحوث والدراسات الميدانية اللازمة والاستفادة من الأبحاث والدراسات المنشورة سابقاً في هذا المجال، بالإضافة إلى تكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء أبحاث التسويق الميدانية للاطلاع على آراء الجمهور والعملاء المحتملين للصيرفة الإسلامية.

ب - الالتزام الشرعي:

يعتبر الالتزام الشرعي أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضماناً لاستمراريته، وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيّد معظم المصارف التقليدية الكبيرة التي قامت بفتح فروع إسلامية بالالتزام الشرعي أثناء تقديمها للخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، من خلال تعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء في والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها، من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها، ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحاً في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.

ج- الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

يعتبر توفر العنصر البشري المؤهل (القيادات الادارية ومدراء الفروع وموظفي خدمات العملاء والصرافين) جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة من أهم عناصر نجاح العمل المصرفي الاسلامي في البنوك التقليدية، ولذا يجب اعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع بشكل مستمر ومتواصل، وعلى مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى، وتتم هذه البرامج وفق شكلين:

✓ **البرامج التدريبية الداخلية:** وتتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الإدارة ومراكز التدريب التابعة للبنك (حيث يتم إنشاء وحدة مستقلة للتدريب المصرفي الإسلامي)، أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة.

✓ **البرامج التدريبية الخارجية:** وتتم من خلال إرسال المتدربين الى مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.

د- تطوير النظم والسياسات الملائمة للعمل المصرفي الاسلامي:

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي، فإنه يجب تطوير السياسات والإجراءات والنظم المحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة الصيرفة الإسلامية، وتطوير النظم والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل الفروع الإسلامية التي تم انشاؤها وإعداد البيانات المالية والمعلومات الإدارية الضرورية لسير عملها.

المحور الرابع: دراسة حالة بنك البركة الجزائري

1- نشأة و تطور بنك البركة الجزائري:

يعد بنك البركة الجزائري أول مصرف اسلامي خاص برأس مال مختلط (بين القطاع العام والخاص)، أنشأ في الجزائر بتاريخ 20 ماي 1991، كشركة مساهمة في اطار قانون النقد والقرض {90-10}، برأس مال قدره 500 مليون دج موزع مناصفة بين كل من :

✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنسبة 50%؛

✓ مجموعة دلة البركة المصرفية، بنسبة 50%.

بدأ البنك في مزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، حيث يمارس البنك وظائف البنوك التجارية ويخضع بذلك للمادة "114" من قانون النقد والقرض، كما يمارس وظيفة بنك اعمال او استثمار بحسب المادة "38" من نفس القانون.

وقد قام البنك سنة 2006 برفع رأسماله الى 2.5 مليار دج ثم الى 10 مليار دج سنة 2009، امتثالا للتعليمات الصادرة عن مجلس النقد والقرض بهذا الشأن، واصبحت حصة مجموعة دلة البركة المصرفية بعد هذه الزيادة تبلغ 56 % من راس المال البنك؛

يشارك البنك حاليا في رأسمال عدد كبير من الشركات والفروع، من بينها³⁵:

✓ السلام للتأمين بنسبة 20%

✓ شركة التكوين ما بين البنوك بنسبة 10%

✓ شركة ضمان الودائع المصرفية بنسبة 4.762%

✓ مركز المقاصة بنسبة 0.709%

✓ شركة ساتيم بنسبة 0.3%

يملك البنك حاليا (بداية 2016) 30 فرعا موزعة على التراب الوطني، ويضم حوالي 944 إطار وموظف، منهم 79 مستخدما جديدا تم توظيفهم سنة 2015؛ وفيما يلي توزيع وكالات بنك البركة الجزائري على الجهات والمناطق المختلفة للتراب الوطني.

الجدول رقم 02: توزيع وكالات بنك البركة على المناطق (بداية 2016)

المنطقة	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب
اسم الوكالة	وكالة الخطابي وكالة بئر حادم وكالة الرويبة وكالة الشراقة وكالة الحراش وكالة القبة وكالة باب الزوار وكالة البلدية وكالة تيزي وزو	وكالتي سطيف وكالتي قسنطينة وكالة باتنة وكالة عنابة وكالة برج بوعريش وكالة بجاية وكالة سكيكدة وكالة عين مليلة	وكالة تلمسان وكالتي وهران وكالة سيدي بلعباس وكالة الشلف وكالة مستغانم	وكالتي غرداية وكالة الاغواط وكالة الوادي وكالة بسكرة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2015، متاح على الموقع:

www.albaraka-bank.com

2- مهام وخدمات بنك البركة الجزائري:

يقوم بنك البركة الجزائري وفي اطار سعيه الدائم لتنويع خدماته المصرفية المقدمة، بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، نذكر من اهمها³⁶:

✓ قبول الودائع من الجمهور " افراد ومؤسسات " وفتح الحسابات بالدينار الجزائري والعملية الصعبة "حساب الشيكات، حساب التوفير، حساب الاستثمار غير المخصص"؛

✓ تحصيل الاوراق التجارية وتحويل الاموال داخليا وخارجيا؛

✓ فتح الاعتمادات المستندية وتبليغها؛

✓ اصدار الكفالات البنكية وخطابات الضمان وبطاقات الائتمان؛

✓ التعامل بالعملات الاجنبية في البيع والشراء على اساس السعر الحاضر فقط؛

✓ ادارة الممتلكات بالوكالة وتقديم الاستشارات والدراسات المختلفة لعملاء البنك؛

- ✓ تقديم مختلف القروض لاستعمالها أو استثمارها في المجالات الانتاجية؛
- ✓ انشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية؛
- ✓ تقديم التمويل اللازم كليا أو جزئيا للمؤسسات والأفراد "صناعيين، حرفيين، تجار، مستوردين، مصدريين،... الخ"؛
- ✓ توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها مع الموارد الأخرى للبنك وفق نظام المضاربة المشترطة؛
- ✓ تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها؛
- ✓ تلقي أموال الزكاة وقبول التبرعات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها.

3- مكانة بنك البركة الإسلامي ضمن إطار المصارف الشاملة :

نظرا لتنوع الخدمات المصرفية والمهام الكثيرة التي يقوم بها بنك البركة الجزائري ضمن فلسفته المصرفية الإسلامية، ونظرا لكون العمل المصرفي الإسلامي يدخل في صميم عمل المصارف الشاملة - مثلما أشرنا إليه سابقا - فإنه يمكن القول أن بنك البركة الجزائري يعد بنكا شاملا، لأنه يعتمد على مصادر متنوعة لتوفير الموارد اللازمة لنشاطه، كما يسعى لتقديم التمويل اللازم لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية مهما كان نوعها وبمختلف الآجال، ورغم اختلاف الطرق والأساليب المستعملة في ذلك، فإن مصادر تمويل بنك البركة وأساليب توظيفه تتوافق بدرجة كبيرة مع مصادر التمويل وأساليب التوظيف الموجودة لدى المصارف الشاملة، كما يلي:

أ- من ناحية الموارد:

تنقسم موارد بنك البركة إلى قسمين رئيسيين: الموارد الداخلية وتشمل رأس المال والاحتياطيات، والمصادر الخارجية وتتمثل أساسا في الودائع بمختلف أنواعها، حيث يتيح البنك في هذا الشأن لعملائه من أفراد ومؤسسات فتح مجموعة من الحسابات لتلقي مختلف الودائع، نذكر من أهمها³⁷:

✓ **حسابات الودائع تحت الطلب:** تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهي حسابات جارية قد تكون بالعملة الوطنية أو الصعبة؛

✓ **حسابات التوفير والإدخار:** تفتح لتشجيع صغار المدخرين من الأشخاص الطبيعيين، برصيد أدنى لا يقل عن 2000 دج؛

✓ **حسابات الاستثمار المخصص:** هي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع لهم دراية بها

✓ **حسابات الاستثمار غير المخصص:** هي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشاريع عامة، تحصل هذه الحسابات على معدلات للربح بنسب معينة تتناسب طرديا مع طول فترة الأيداع، ولا يقل الرصيد الأدنى فيها عن 10000 دج.

ب- من ناحية التمويلات التي يقدمها البنك:

تنقسم الخدمات التمويلية التي يقدمها بنك البركة الجزائري لعملائه (سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو مهنيين) إلى نوعين أساسيين، هما:

- ✓ **إئتمانات قصيرة الأجل (لتمويل دورة الاستغلال)؛**
- ✓ **إئتمانات متوسطة و طويلة الأجل (لتمويل دورة الاستثمار).**

ونظرا لكون البنك يمارس مهامه ضمن أطر الشريعة الإسلامية، فإن كل منتجاته وأساليبه التمويلية تقوم وفقا لهذا الأساس، حيث تنقسم الصيغ التمويلية الإسلامية التي يتبعها البنك إلى 05 أنواع، هي: صيغة المراجعة، صيغة الاستصناع، صيغة المشاركة، صيغة بيع السلم، صيغة الإجارة أو "الاعتماد التجاري".

ويمكن تقسيم التمويلات التي يقدمها بنك البركة مع المفهوم الإسلامي لكل عملية تمويلية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: أنواع التمويلات التي يقدمها بنك البركة الجزائري

اسم العملية التمويلية	المفهوم الإسلامي للعملية التمويلية	
تمويل المواد الأولية و المواد نصف المصنعة	المراجعة/ السلم	تمويل الاستغلال
تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع	المراجعة/ السلم	
تمويل صفقة مرهونة	المراجعة/ السلم	
تمويل الديون الناشئة	المراجعة/ السلم	
التمويل المسبق للتصدير	المراجعة/ السلم	
التمويل التقليدي للاستثمارات	المراجعة/ الاستصناع/ المشاركة/ السلم	تمويل الاستثمارات
التمويل بالاعتماد التجاري	الإجارة	
تمويل شراء عقار (جديد أو مستخدم)	الإجارة/ المراجعة	تمويل العقار
تمويل البناء الذاتي للسكن	الاستصناع	
تمويل اشغال التوسيع في السكن	الاستصناع	
تمويل الاصلاحات والتهيئة المنزلية	الاستصناع	
تمويل شراء السيارات السياحية	المراجعة	تمويل شراء السيارات
تمويل شراء السيارات النفعية	المراجعة/ الإجارة	
تمويل شراء التجهيزات المهنية	المراجعة/ الإجارة	تمويل التجهيزات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع: www.albaraka-bank.com

من خلال هذا الجدول، نلاحظ ان بنك البركة الجزائري يقوم وتماشيا مع فلسفته المصرفية الشاملة بتمويل مختلف الاعوان الاقتصاديين وكذا مختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية بواسطة قروض ذات آجال مختلفة، في ظل الاساليب والصيغ الاسلامية المعمول بها.

خاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة ابراز اهمية ومكانة الصيرفة الاسلامية في ظل اقتصاد دولي يشهد تحولات وتغيرات جذرية متسارعة، افرزتها ظاهرة العولمة المالية والوقت بظلالها على تجارة الخدمات المالية والمصرفية، فقد اصبح لزاما على المصارف عبر العالم التكيف مع هذه التغيرات من خلال الانفتاح على كل الانشطة والقطاعات الاقتصادية وتقديم مختلف الخدمات المالية والمصرفية في اطار ما يسمى بالشمولية أو التنوع، وفي هذا الاطار يمكن القول ان العمل المصرفي الاسلامي وبالتنظر لمهامه وخصائصه يمكن اعتباره شكلا من اشكال الصيرفة الشاملة، ولذلك كان التوجه نحو خيار الصيرفة الشاملة من طرف المصارف الخاصة في الجزائر ضرورة حتمية لمسايرة مستجدات البيئة المصرفية الدولية، وذلك من خلال سعيها الى الانفتاح على الانشطة المصرفية الاسلامية سواء عن طريق فتح شبائيك أو نوافذ تقدم خدمات مصرفية اسلامية أو من خلال تأسيس فروع ومصارف اسلامية مستقلة كما هو الحال بالنسبة لبنك البركة الجزائري.

■ النتائج: من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ المصارف الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تمارس وظائف كلا من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار؛
- ✓ المصرف الاسلامي عبارة عن مؤسسة تجارية تقدم مختلف الأعمال والخدمات المصرفية ضمن احكام ونطاق الشريعة الاسلامية؛
- ✓ تعود نشأة المصارف الاسلامية في العالم الى حوالي نصف قرن مضى، وهي بذلك تعتبر حديثة العهد اذا ما تمت مقارنتها بنظيراتها من المصارف التقليدية؛
- ✓ نظرا للخدمات المالية والمصرفية المتعددة التي تمارسها وتشابه مواردها واستخداماتها مع غيرها من المصارف الشاملة، يمكن اعتبار البنوك الاسلامية مصارف شاملة بامتياز؛
- ✓ يعتبر اعتماد الصيرفة الشاملة أحد الخيارات المتاحة لدى المصارف الخاصة لمسايرة التطورات التي مست الصناعة المصرفية الدولية؛
- ✓ يعد بنك البركة الجزائري رائد الصناعة المصرفية الخاصة والاسلامية في الجزائر كونه اول مصرف خاص ينشأ بعد قانون النقد والقرض وينص قانون تأسيسه على الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية في كل تعاملاته وخدماته؛
- ✓ يعد انشاء فروع وشبائيك اسلامية على مستوى البنوك الخاصة العاملة بالجزائر شكلا من اشكال العمل المصرفي الاسلامي.

■ التوصيات: من خلال هذه النتائج نستطيع تقديم مجموعة من التوصيات، من اهمها:

- ✓ وجوب الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة من طرف المصارف الخاصة الجزائرية تماشيا مع التطورات العالمية الراهنة في هذا المجال؛

- ✓ على بنك الجزائر أن يغيّر من سياسته تجاه المصارف الإسلامية، من خلال العمل على وضع سياسات وقوانين تتماشى مع الطبيعة المميزة لها عن باقي المصارف التقليدية؛
- ✓ من الضروري تشجيع ودعم انشاء مصارف اسلامية في الجزائر، لكونها تعتبر بديلا هاما للمعاملات المصرفية الربوية خاصة أننا في مجتمع مسلم ترفض غالبية التعامل مع أي شيء له علاقة بالفائدة (الربا)؛
- ✓ تسهيل فتح فروع أو شبائيك تقدم خدمات مصرفية اسلامية من طرف البنوك الخاصة العاملة بالجزائر وخاصة تلك التي لا تستطيع التحول كلية الى العمل المصرفي الإسلامي.

المراجع، الهوامش والإحالات:

- 1 - خليل محمد حسن الشماع، دور المصرف الشامل في تطوير السوق المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 14، العدد 158، لبنان، 1994، ص 31.
- 2 - عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 19.
- 3 - زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة - دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 43.
- 4 - فاضل عباس كاظم، متطلبات الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 118، العدد 01، جامعة القادسية، العراق، 2016، ص 193.
- 5 - توفيق كرمية وآسيا قاسيمي، الصيرفة الشاملة كخيار استراتيجي لتحدي العولمة المالية، مجلة معارف، العدد 09، السنة 05، المركز الجامعي بالبويرة، ديسمبر 2010، ص 252.
- 6 - أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، الدليل الالكتروني للقانون العربي، متاح على الموقع: www.iefpedia.com/arab/wp-content/up/aods/2010/02/jjjjjjjj.doc تاريخ التحميل: 2016/09/16.
- 7 - مفتاح صالح وآخرون، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الاردن، 28/27 أفريل 2009، ص ص 09-10.
- 8 - قاسيمي آسيا، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بمرناس، 2015/2014، ص 193.
- 9 - توفيق كرمية وآسيا قاسيمي، مرجع سبق ذكره، ص 257.
- 10 - راتول محمد ونورين بومدين، اعتماد الصيرفة الشاملة كمدخل لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص 05.
- 11 - رابع عرابية، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية - مع الاشارة الى حالة مصر - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، جانفي 2009، ص 200.
- 12 - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- 13 - البنوك الشاملة، اضاءات مالية ومصرفية، نشرة يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة 06، العدد 04، الكويت، نوفمبر 2013، ص 04.
- 14 - نفس المرجع، ص 04.
- 15 - مفتاح صالح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 09.
- 16 - سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر - الواقع والآفاق - من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 04، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص 23.

- 17 - نسيم حشوف، ماهية المصارف الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، متاح على الموقع: www.kantakji.com/banks.aspx تاريخ التحميل: 2016/09/17.
- 18 - تطورات التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية عبر العالم، اتحاد المصارف العربية، متاح على الموقع: www.uabonline.org/ar/research/financial ، تاريخ التحميل: 2016/09/17.
- * Ey (أرنست و يونغ): منظمة بريطانية رائدة عالميا في مجال التدقيق المالي والاستشارات الضريبية والمعاملات التجارية والخدمات الاستشارية، تأسست سنة 1923، ومقرها الرئيسي لندن.
- 19 - صادق راشد الشمري، اساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، انشطتها، التطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن، 2008، ص 32.
- 20 - مصطفى ناطق صالح مطلوب، معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 29، العراق، 2012، ص ص 295-297.
- 21 - قادري محمد الطاهر وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، الطبعة 01، بيروت، لبنان، ص 24.
- 22 - رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 208-209.
- 23 - سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص ص 108-110.
- 24 - نفس المرجع، ص ص 122-123.
- 25- Stephanie Parigi, Des banques islamiques : argent et religion, Edition Ramsay, Paris, P : 34.
- 26 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 06، الجزائر، 2007، ص 203.
- 27 - نقلا عن الموقع الرسمي لمصرف السلام، متاح على الموقع: www.alsalamalgeria.com ، تاريخ الاطلاع: 2016/09/17.
- 28 - بن زكورة لعويبة وعدوكة لخضر، مكانة الادوات المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، متاح على الموقع: www.arabnak.com ، تاريخ التحميل: 2016/10/04.
- 29 - سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010/2009، ص 311.
- 30 - لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية- الواقع وآفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010، اليمن، 2010، ص 03.
- 31 - مفتاح صالح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيتر التجاري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 35/34، جامعة بسكرة، مارس 2014، ص 152.
- 32 - لطف محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص 01.
- 33 - الصيرفة الإسلامية في الجزائر، متاح على الموقع: www.arabnak.com ، تاريخ التحميل: 2016/10/04.
- 34 - سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 2005، ص ص 16-20.
- 35 - مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك البركة والقرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012/2011، ص 158.
- 36 - قادري محمد الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-110.
- 37 - مطهري كمال، مرجع سبق ذكره، ص 157.

البحوث والدراسات المكتوبة باللغة الأجنبية
«ترتيب الصفحات من الجهة الثانية للمجلة»

Désormais, les entreprises algériennes sont appelées à se mettre à l'heure de l'intelligence économique pour une meilleure perception de leur environnement fondée sur la maîtrise de l'information, et pour une présence plus efficace sur un marché mondial de plus en plus concurrentiel.

Partant de ce constat, les entreprises algériennes doivent être sensibilisées et encouragées à mettre en pratique l'intelligence économique afin qu'elles puissent prendre leur place dans un processus de mondialisation qui semble se construire sans elles.

Bibliographie :

1. Audrey Knauf, Les dispositifs d'intelligence économique : compétences et fonctions utiles à leur pilotage, L'Harmattan, 2010, p29.
2. Bennamar Hafida, Impact de l'environnement et modes organisationnels : Cas de l'entreprise Algérienne, Thèse de doctorat, université Abou Bekr Belakaid Tlemcen, 2013, p 64.
3. Bernard Besson et Jean-Claude Possin, L'audit d'intelligence économique : Mettre en place et optimiser un dispositif coordonné d'intelligence collective, Dunod, 2002, p3.
4. Cathy Fisher, The impact of perceived environmental uncertainty and individual differences on management information requirements: A research note, Accounting, Organizations and Society, Vol 21, n°4, 1996.
5. Christophe Deschamps et Nicolas Moinet, la boîte à outils de l'intelligence économique, DUNOD, 2011, p12.
6. Claude Marcil, Comment chercher : les secrets de la recherche d'information à l'heure d'Internet, Éditions MultiMondes, 2001, p1.
7. Claude Revel, Intelligence Economique et gouvernance compétitive, la documentation française, 2006.
8. François Jakobiak, L'intelligence économique La comprendre L'implanter L'utiliser, 2eme tirage, Editions d'Organisation, 2006, p172.
9. François Jeanne-Beylot, Besoin en cotation de l'information en intelligence économique, La Bourdonnaye Edition, 2eme édition, 2014.
10. Gilbert Bron et all. L'entreprise horticole : approche globale et durable, diagnostic, Educagri Editions, 2012, p53.
11. Guy Massé et Françoise Thibaut, Intelligence économique : Un guide pour une économie de l'intelligence, De Boeck Université, 2001, p8.
12. Jean-Louis Magakian et Marielle Audrey Payaud, 100 fiches pour comprendre la stratégie de l'entreprise, Editions Bréal, 2007, p250.
13. Mercedes Bresso et Alain Haurie, Gestion de l'environnement et entreprise, PPUR presses polytechniques, 1996, p2.
14. Michel-Henry Bouchet, Intelligence économique et gestion des risques, Pearson Education France, 2007, p7.
15. Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Manuel De Formation En Intelligence Economique En Algérie, DGIEEP/MIPMEPI, 2010, p19
16. Najoua BOUAKA, Développement d'un modèle pour l'explicitation d'un problème décisionnel : un outil d'aide à la décision dans un contexte d'intelligence économique, Thèse de doctorat, l'université Nancy 2, 2004, p12.
17. Norbert Lebrument, Intelligence économique et management stratégique : le cas des pratiques d'intelligence économique des PME, L'Harmattan, 2012, p18.
18. Pascale Auger, Manager des situations complexes : quelles compétences développer pour l'entreprise de demain ?, DUNOD, 2008, p7.
19. Philippe GLOAGUEN, Le guide de l'intelligence économique, Hachette, 2012, p12.
20. Rita-Maria Züger, Gestion d'entreprise – Notions de base en matière de gestion, Compendio Bildungsmedien, 2005, p37.
21. Sophie Larivet et François brouard, stratégies des PME et pratique de l'intelligence économique et de la veille stratégique, Académie de l'entreprenariat, 2007, p 69.
22. Ulrike Mayrhofer, Marketing, Editions Bréal, 2006, p34.

- ✓ Proactivité : Qui entraîne une anticipation des changements et un mouvement de l'entreprise avant leur avènement.
- ✓ Interactivité : qui reprend le mode précédent en y ajoutant une pression sur l'environnement dans le but de le transformer.

L'intelligence économique, à travers son volet d'influence, va au-delà de l'anticipation des changements, c'est une démarche qui permet de produire, d'imposer, et même de réussir les changements souhaités qui favorise la stratégie de l'entreprise.

En effet, les pratiques de l'influence font partie de l'intelligence économique, car cette dernière a pour mission d'offrir des informations actionnables (transformables en action) et de ce fait l'intelligence économique n'a de sens que si l'entreprise (qui la met en place) arrive à exercer une action sur son environnement. Engager à une politique d'influence permet à l'entreprise de configurer l'environnement dans le sens des intérêts de sa stratégie.

Pour se faire, il existe plusieurs techniques d'influence (lobbying, la publicité, les relations publiques, le marketing, la communication externe, les réseaux sociaux, ...) afin de changer les règles du jeu au profit de l'entreprise. Cela permet de valoriser les propres intérêts de l'entreprise en agissant sur son environnement.

Conclusion

L'entreprise économique a connu depuis sa naissance plusieurs évolutions et mutations accompagnées de problèmes et complications sur tous les aspects de son management.

De nos jours, la performance des organisations est liée à leur capacité d'aligner ou d'adapter leurs stratégies et leur structure au changement de l'environnement. Cet alignement dépend de leur capacité à obtenir des informations importantes concernant l'environnement actuel et futur.

Un environnement caractérisé par la mondialisation des marchés, le développement technologique, la complexité des relations, la multiplicité des acteurs, l'augmentation des opportunités et la multiplication des risques et des incertitudes.

Au milieu de tout cela a émergé le concept d'intelligence économique offrant à l'entreprise l'habileté de maîtriser l'information stratégique et sa transformation en connaissance à haute valeur ajoutée afin de bien se positionner dans un environnement propice à son développement.

C'est une démarche qui permet de détecter des signaux faibles révélateurs d'une orientation stratégique future d'une part ; mais aussi annonciateurs de risque d'autre part. En effet, ces techniques permettent une meilleure anticipation des situations à venir en dépit de la perpétuelle mouvance de l'environnement.

En outre, l'intelligence économique permet à l'entreprise non pas seulement de s'adapter à son environnement mais aussi de l'adapter à ses besoins stratégiques par les outils d'influence que contient la pratique. La performance de la firme réside alors dans sa capacité non pas à s'adapter aux transformations de son environnement, mais à considérer ces changements comme variable dynamique de sa propre évolution.

La protection de l'information est une démarche consciente visant à protéger, au sein de l'entreprise étendue, ce qui vaut la peine d'être protégé, tant au niveau des données que des supports d'information. Cette démarche implique un système de gestion, une identification des informations sensibles, une analyse de risques, des acteurs, avec des rôles et responsabilités et un programme de réduction des risques. En effet, l'intelligence économique aide à renforcer la sécurité économique à travers la prévention des risques, notamment immatériels (savoir-faire, réputation, etc.) La sécurité économique recouvre des réalités très variées, souvent complexes et imbriquées. Il est clair qu'en ce domaine il n'existe pas de risque zéro : tout l'enjeu pour l'entreprise est donc de réduire les risques à un niveau de vigilance qui n'entrave pas son fonctionnement.

Assurer la sécurité économique des entreprises est une nécessité absolue afin de préserver leur compétitivité dans un contexte très concurrentiel.

L'objectif de la sécurité économique n'est pas de surveiller la terre entière et de se protéger contre tout ce qui est possible et imaginable. Il s'agit d'essayer de comprendre l'environnement de l'entreprise, en particulier les risques et les menaces auxquels elle peut être confrontée, et, à partir de là, de s'organiser de façon proportionnée pour réduire ses vulnérabilités.

Mettre en place une démarche de sécurité économique permet avant tout de provoquer une prise de conscience des risques et menaces pour l'entreprise par l'ensemble des collaborateurs et une diminution de l'incertitude pour le chef d'entreprise.

Il convient donc d'adopter une attitude pragmatique, réaliste et opérationnelle : un état d'esprit fait à la fois de vigilance et d'ouverture. Que chacun comprenne que protéger son entreprise, c'est protéger son emploi.

5.3 L'influence, une fonction de l'intelligence économique pour imposer les changements souhaiter sur l'environnement

L'intelligence économique assure 03 fonctions principales. La veille stratégique qui a pour objet la collecte d'informations pertinentes de l'environnement de l'entreprise, la protection qui assure un rôle défensif, et l'influence qui a pour vocation de modifier l'environnement de l'entreprise par des pressions informationnelles. Il s'agit donc d'un usage offensif de l'information.¹

C'est la pratique de l'influence qui donne à l'entreprise un aspect interactif face à l'environnement et elle la différencie des entreprises qui ne la pratique pas et qui se situent dans l'un des aspects suivant :²

- ✓ Inactivité : qui implique l'ignorance des changements d'une organisation face à son environnement, ça correspond à l'entreprise ne pratiquant pas de la veille.
- ✓ Réactivité : qui suppose que la connaissance d'un évènement entraîne une réaction.

¹ François Jakobiak, *L'intelligence économique La comprendre L'implanter L'utiliser*, 2eme tirage, Editions d'Organisation, 2006, p172.

² Sophie Larivet et François brouard, *stratégies des PME et pratique de l'intelligence économique et de la veille stratégique*, Académie de l'entreprenariat, 2007, p 69.

aux changements de son environnement. Elle permet d'accomplir une surveillance globale et permanente de l'environnement de l'entreprise grâce à la fonction de la veille stratégique.

Humbert Lesca propose en 1991 le concept de la veille stratégique qui présente le premier volet de l'intelligence économique. Il la définit comme un processus volontariste par lequel l'entreprise (ou une partie de celle-ci) traque et assimile des informations à caractère anticipatif concernant les changements de son environnement socio-économique, dans le but de se créer des opportunités d'affaires et d'agir vite et au bon moment. La veille stratégique est caractérisée par son orientation vers l'anticipation et la détection des ruptures.

D'où l'intelligence économique ne doit pas être restreinte aux pratiques de la veille : elle constitue une approche stratégique permettant à l'entreprise de dépasser les comportements d'adaptation, nécessaires mais insuffisants, en favorisant le développement des capacités d'anticipation.

Anticiper, c'est utiliser l'information et la connaissance dont on dispose pour imaginer, au-delà du présent, les futurs possibles et, éventuellement, agir pour atteindre un futur souhaité.

Dans l'entreprise, l'anticipation joue un double rôle : d'abord elle éclaire les orientations stratégiques, ensuite elle détecte les risques futurs et propose des moyens pour les surmonter.

On peut distinguer deux grands types d'anticipation :

1. La prospective

- Ouvre un éventail des possibles
- Eclaire sur l'avenir
- Envisage les solutions possibles de la situation présente

2. La stratégie

- Focalise sur un but à atteindre
- Construit l'avenir
- Envisage les actions à engager pour arriver à une situation future recherchée

La démarche d'intelligence économique, totalement centrée sur l'information, met à disposition des dirigeants une palette d'outils leur permettant de mieux décider grâce à un renforcement de la capacité d'anticipation et de veille permettant le décryptage de leur environnement.

5.2 L'intelligence économique, outil de protection et de sécurité économique

Dans une économie de savoir, l'information est considérée comme un actif stratégique pour l'entreprise, un actif qu'elle fait tout pour y accéder, mais aussi un actif qu'elle doit tout faire pour le protéger, car une fuite d'information pourrait être fatal pour l'entreprise.

L'intérêt des managers pour cette fonction de l'intelligence économique (protection du patrimoine immatériel) découle souvent de cette interrogation : « Si nous parvenons à en savoir autant sur eux, qu'est-ce qu'on peut faire pour éviter qu'ils (les concurrents) en apprennent beaucoup sur nous ? ».

- L'entreprise anticipe les changements pour avoir le temps nécessaire à la préparation des réponses adéquates et échapper à l'urgence « ne pas se laisser surprendre ».

Proactivité et interactive :

- Moment choisi par l'entreprise et imposé à son environnement.
- L'entreprise adopte une stratégie offensive, d'attaque, visant à imposer les changements souhaités « surprendre pour maîtriser l'environnement ».

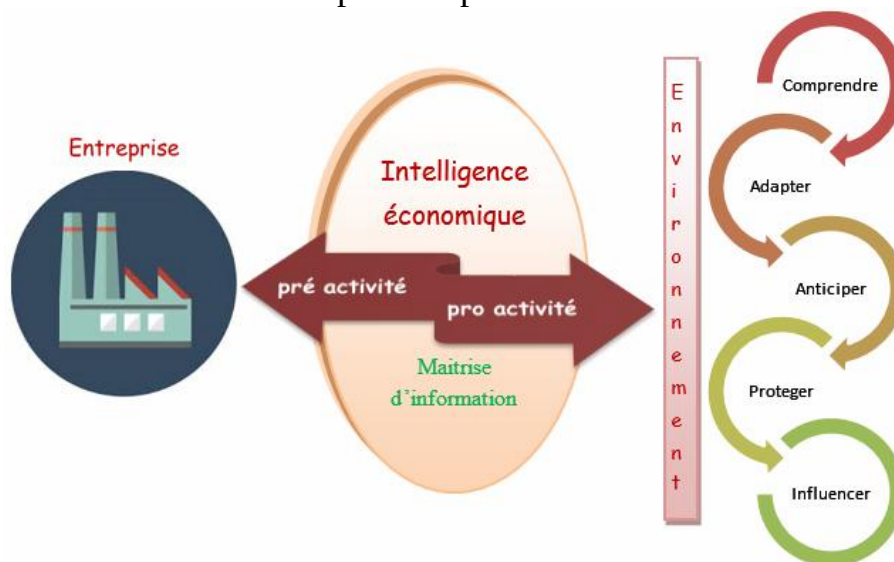


Figure 3 L'intelligence économique et l'interaction de l'entreprise avec son environnement (Source : L'auteur)

En effet, l'entreprise dans son interaction avec l'environnement produit des changements qui peuvent avoir une pression sur sa stratégie et ces décisions d'une façon positive ou négative, d'où née l'importance d'adopter une démarche capable de percevoir les changements de l'environnement tel que la démarche d'intelligence économique.

C'est une démarche permettant de collecter des informations relative à l'environnement de l'entreprise pour anticiper tout changement susceptible de se produire et d'influencer le devenir de l'entreprise.

Elle permette à l'entreprise de détecter et d'évaluer les menaces et les opportunités provenant de son environnement et de définir les actions offensives et défensives les mieux adaptées à son stratégie de développement, ce qui lui permettra de réduire le degré d'incertitude de son environnement, et par conséquent de maîtriser les changements provenant de l'interaction de l'entreprise avec son environnement.

5.1 La perception des changements de l'environnement

Dans un monde de plus en plus mouvant, où l'incertitude devient la règle absolue, le dirigeant a plus que jamais besoin d'identifier, de s'adapter et d'anticiper les changements de l'environnement pour minimiser le risque et pour assurer la pérennité de son organisation. La méthode qui permet la perception de ces changements n'est autre que l'intelligence économique.

L'intelligence économique permet de détecter les signes qui annoncent un événement attendu et conduit à l'élaboration des représentations futures pour adapter l'entreprise

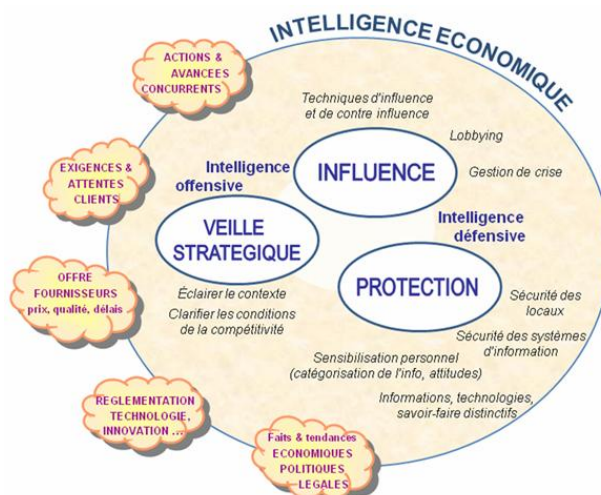


Figure 2 Les trois volets de l'intelligence économique (source : Paul Degoul)

L'intelligence économique est la maîtrise concertée de l'information et la coproduction de connaissances nouvelles. Elle est l'art de détecter les menaces et les opportunités en coordonnant le recueil, le tri, la mémorisation, la validation, l'analyse et la diffusion de l'information utile ou stratégique à ceux qui en ont besoin.¹

5. L'intelligence économique, un outil de maîtrise de l'environnement de l'entreprise

Depuis les années 60, le concept de l'intelligence économique a évolué avec les changements de l'environnement des entreprises. Dans un environnement en perpétuelle mutation, il est impératif d'identifier les changements profonds auxquels sont confrontés les acteurs du paysage économique.

Dans cette optique et dans le souci d'être réactives, proactives et proactives, les entreprises se voient obligées d'adopter la démarche d'intelligence économique qui se caractérise par deux attitudes :

1. Attitude adaptative

Réactivité :

- Moment imposé par l'environnement.
- L'entreprise réagit dans l'urgence à un événement imprévu.
- L'entreprise réagit pour s'adapter à court terme avec son environnement « ne pas trop se laisser se distancer par ses rivaux ».

2. Attitude prospective

Préactivité :

- Moment imposé par l'environnement.
- Ou moment choisi par l'entreprise en fonction de l'évolution prévue de l'environnement
- L'entreprise prépare sa réponse à l'avance.

¹ Bernard Besson et Jean-Claude Possin, L'audit d'intelligence économique : Mettre en place et optimiser un dispositif coordonné d'intelligence collective, Dunod, 2002, p3.

En effet, l'intelligence économique est un processus au cours duquel plusieurs acteurs interviennent de façon conjointe, successive et coordonnée : capteur, veilleur, analyste, influenceur, décideur, communicant, expert, etc.¹

La figure suivante illustre le processus d'intelligence économique selon la Direction Générale de l'Intelligence Économique et des Études Prospectives (DGIEEP) :

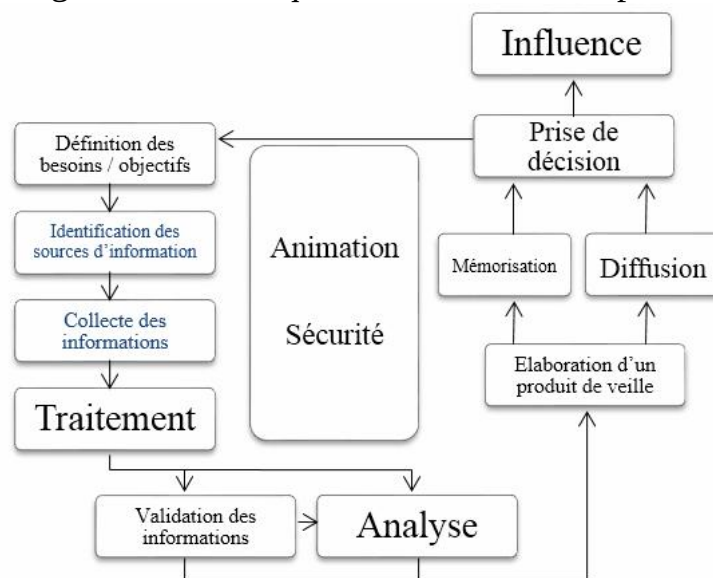


Figure 1 Le processus d'intelligence économique (Source: Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Manuel De Formation En Intelligence Economique En Algérie, DGIEEP/MIPMEPI, 2010, p19.)

Les spécialistes du domaine résument l'intelligence économique en un triptyque : veille (acquérir l'information stratégique pertinente), protection des informations (ne pas laisser connaître ses informations sensibles) et influence (propager une information ou des normes de comportement et d'interprétation qui favorisent sa stratégie).

En fait, on considère souvent que l'intelligence économique repose essentiellement sur trois volets : « Intelligence économique = veille + influence + protection »²

Selon Olivier BUQUEN Délégué interministériel à l'Intelligence économique : « L'intelligence économique, dans ses dimensions de veille, d'influence et de sécurité économique, est une arme indispensable pour l'État et pour les entreprises, y compris et peut être surtout pour les PME. Son objectif principal est de renforcer la compétitivité de notre économie pour favoriser la croissance et l'emploi »³.

¹ François Jeanne-Beylot, Besoin en cotation de l'information en intelligence économique, La Bourdonnaye Edition, 2eme édition, 2014.

² Audrey Knauf, Les dispositifs d'intelligence économique : compétences et fonctions utiles à leur pilotage, L'Harmattan, 2010, p29.

³ Philippe GLOAGUEN, Le guide de l'intelligence économique, Hachette, 2012, p12.

Devant la complexité d'un tel environnement, où l'information est devenue un facteur clé de succès, le décideur se trouve dans l'obligation d'écouter, de comprendre et de résoudre les problèmes en provenance de cet environnement.¹

Dans ce contexte, le besoin d'être bien informé devient une préoccupation centrale des dirigeants. L'information se transforme en une ressource stratégique déterminante pour l'avenir. Son utilisation comme facteur de développement est indiscutable.

En effet, l'information vient pour éclairer l'environnement et permettre son lecture d'une façon rationnelle. C'est une nouvelle compétence que l'entreprise doit acquérir : tirer profit de l'information en vue de comprendre son environnement et générer des connaissances utiles à la prise de décision.

Ainsi, seules les entreprises qui pourront maîtriser et gérer le flux d'informations seront capables d'anticiper les changements de comportement des acteurs de l'environnement, prévoir les tendances d'évolution, détecter et comprendre les innovations technologiques et prendre les bonnes décisions.

Face au rôle important joué par le concept de l'information, des nombreuses entreprises se sont vu obligées d'adopter des nouvelles démarches (tel que l'intelligence économique) capables d'absorber les informations et les connaissances dispersées dans le but de s'adapter avec les changements d'environnement.

4. L'intelligence économique, un processus informationnel

À l'heure de l'intégration globale des marchés, l'utilité de l'intelligence économique n'est plus à démontrer, notamment pour anticiper, analyser, gérer les risques et les opportunités dans un monde où complexité et volatilité prédominent. À sa manière, Paul Valéry résumait ce défi « Tout change, même l'avenir n'est plus ce qu'il était ».²

Le terme d'intelligence présente un double sens. Selon la signification anglo-saxonne, « intelligence » signifie recherche d'information, activité de renseignement. On parle ainsi de « l'intelligence service », réseau constitué par les spécialistes du renseignement à des fins de militaires ou économiques. Mais l'intelligence c'est aussi la capacité pour une entreprise d'anticiper les changements, de s'adapter, d'être capable de répondre rapidement aux sollicitations qui lui sont faites.³

Selon Claude Revel : « L'intelligence économique, c'est la maîtrise de l'information, le but étant de connaître son environnement extérieur et par conséquent d'adapter par avance sa

conduite. Elle permet d'identifier les opportunités et les déterminants du succès, d'anticiper les menaces, de prévenir les risques, de se sécuriser, d'agir et d'influencer son

monde extérieur dans une optique de compétitivité internationale ».⁴

Aujourd'hui, l'Intelligence Economique englobe dans sa sphère plusieurs notions : sécurité économique, renseignement, veille, gestion des connaissances, lobbying, la communication et l'information, mais reste un concept autonome.

¹ Najoua BOUAKA, Développement d'un modèle pour l'explicitation d'un problème décisionnel : un outil d'aide à la décision dans un contexte d'intelligence économique, Thèse de doctorat, l'université Nancy 2, 2004, p12.

² Michel-Henry Bouchet, Intelligence économique et gestion des risques, Pearson Education France, 2007, p7.

³ Guy Massé et Françoise Thibaut, Intelligence économique : Un guide pour une économie de l'intelligence, De Boeck Université, 2001, p8.

⁴ Claude Revel, Intelligence Economique et gouvernance compétitive, la documentation française, 2006.

empêcher un état prolongé de stabilité. Ainsi, les organisations en présence de turbulences risquent de connaître un effet en cascade.

3. **L'imprévisibilité du changement** : à ce stade, le changement sera imprévu, discontinu. En effet, la discontinuité sera envisagée comme un événement qui ne suit pas une extrapolation d'une série d'événements précédents. On pourra penser que l'imprévisibilité du changement gênera la firme qui souhaite un environnement stable.
4. **Le renouvellement du type de changement** : le critère de nouveauté permet d'introduire un caractère surprenant pour ces variations. L'environnement va imposer de nouvelles situations à l'organisation où les modèles de réponses ne pourront pas servir. C'est dans cette caractéristique que résidera réellement l'opportunité d'apprentissage offert par les turbulences... En revanche, nous pourrions supposer que l'importance de la turbulence sera conditionnée par le nombre de situations nouvelles et caractérisée par le renouvellement du type de changement.

L'environnement ne devient turbulent, pour une activité, qu'à compter du moment où les

ressources et compétences dont dispose l'organisation s'avèrent insuffisantes pour affronter avec succès les conditions qui lui sont nouvellement imposées.

3. L'information, matière première stratégique pour comprendre l'environnement de l'entreprise

L'entreprise est en relation permanente avec son environnement. Elle s'insère dans un environnement local, national, voir international où elle doit assumer une responsabilité environnementale, sociable, économique ... Dans ce contexte, le succès d'une entreprise n'est pas seulement lié à la qualité de ses produits, de ses salariés ni à l'efficacité de ses dirigeants. Son succès relève également de sa capacité à adapter sa structure aux évolutions des contraintes imprévisibles de l'environnement.

A l'âge de l'agriculture, le pouvoir appartenait aux propriétaires terriens. Puis, à l'ère industrielle, le pouvoir est passé aux mains de ceux qui possèdent la technologie. A notre époque, il appartient désormais aux personnes qui détiennent l'information.¹ L'information est un élément aussi indispensable que la matière première, l'énergie. Elle est considérée par les économistes comme le troisième facteur de production au même titre que la main d'œuvre et le capital.

Désormais, l'entreprise évolue aujourd'hui dans un environnement complexe, avec une concurrence accrue qui s'internationalise du fait de la mondialisation. Cela entraîne la nécessité d'avoir connaissance des mouvements des concurrents, des caractéristiques des fournisseurs et de l'évolution des technologies pour pouvoir continuer à évoluer durablement... Ces éléments, qui constituent l'environnement de l'entreprise, sont en constante évolution, il est donc nécessaire de pouvoir en évaluer les tendances et les indices de changement dans le but d'anticiper et de rester innovant.

¹ Claude Marcil, Comment chercher : les secrets de la recherche d'information à l'heure d'Internet, Éditions MultiMondes, 2001, p1.

deviendra complexe. En effet, dès qu'ils seront en forte corrélation, les éléments d'un système dépendront les uns des autres et par simple transmission de dépendances, de nouvelles relations peuvent se créer.

Cependant, une organisation congruente diffère selon le degré de complexité de l'environnement dans lequel elle évolue. En fin de compte, la structure en tant que système reflète le niveau de cette complexité (résultante de la compétitivité) de l'environnement.¹

2.4 La turbulence de l'environnement de l'entreprise

L'internalisation des marchés, l'avancée rapide des NTIC, l'évolution des goûts changeants des consommateurs, la concurrence grandissante des entreprises attestent des caractéristiques

instables et turbulentes de l'environnement des entreprises. La turbulence est donc synonyme

de discontinuités et des surprises face auxquelles l'entreprise doit posséder une forte capacité de réaction.

Généralement ces turbulences sont imputées aux faits suivants :²

- ✓ Le développement des technologies souvent rapide et dans bien des domaines a rapidement concerné tous les secteurs d'activité.
- ✓ Des changements profonds dans la demande liés à l'extension de la société de consommation. Dans une telle société les consommateurs sont de plus en plus exigeants en termes de prix, de qualité et de service, exigence qui se traduira par une demande de plus en plus pointue.
- ✓ Les turbulences peuvent être imputées aussi aux actions menées par l'entreprise elle-même : innovation, nouveau procédé de production, nouveaux produits,...

La turbulence est envisagée comme une caractéristique de l'environnement proche de l'organisation qui tend à le rendre fréquemment changeant. La perception de ces changements variera d'une organisation à l'autre mais aura un impact assez fort pour permettre une remise en cause du système de gestion actuel.

On peut identifier quatre principes qui caractérisent la turbulence :

1. **La significativité du changement** : elle correspond à l'effet direct des nouvelles caractéristiques de l'environnement. Ce nouvel état va intéresser directement l'organisation. Elle sera en mesure de se rendre compte du changement, car sa situation d'équilibre se trouvera menacée. Même si elle ne s'aperçoit pas que l'environnement connaît des variations, elle se rendra compte que son état se trouve modifié. La notion de significativité renvoie ainsi à celle de perception.
2. **La rapidité du changement** : correspond à la vitesse dans la succession des variations. Les oscillations seront prononcées. Les secousses de l'environnement se succéderont à une vitesse suffisamment élevée pour

¹ Jean-Louis Magakian et Marielle Audrey Payaud, 100 fiches pour comprendre la stratégie de l'entreprise, Editions Bréal, 2007, p250.

² Bennamar Hafida, Impact de l'environnement et modes organisationnels : Cas de l'entreprise Algérienne, Thèse de doctorat, université Abou Bekr Belakaid Tlemcen, 2013, p 64.

décideur. En d'autres termes l'incertitude est liée à l'état de la connaissance alors que le risque dépend à la fois de l'état de la connaissance, et des décisions arrêtées ou actions entreprises.

Nous pouvons retenir que l'incertitude de l'environnement est une notion tout à fait relative,

contingente par rapport à l'entreprise, qui peut correspondre aussi bien à un manque qu'à une surabondance d'information associé à une situation ambiguë où le décideur se trouve incapable de percevoir les changements dans l'environnement.

En revanche, l'incertitude peut varier d'une entreprise à l'autre selon la perception qu'elle a

de l'environnement dans lequel elle est située.

2.2 Le dynamisme de l'environnement de l'entreprise :

La deuxième dimension qui caractérise l'environnement est traduite par le dynamisme.

La dimension de dynamisme de l'environnement repose sur différentes facettes d'après Bourgeois qui sont la croissance du marché, la modification de la structure concurrentielle et la révolution des technologies.

Le dynamisme de l'environnement est présenté comme une variable importante dans les études sur le lien entre les processus stratégiques et la performance des entreprises. Une grande variété de définitions du dynamisme a été proposée dans la littérature.

En général, le dynamisme de l'environnement fait référence au taux de changement et au degré d'instabilité des facteurs dans un environnement. Il a ainsi pu être défini en référence

avec les changements technologiques et l'instabilité ou l'imprévisibilité de l'environnement.

On peut déterminer plusieurs sources de dynamisme qui se présentent comme suit :

- ✓ Le changement comme source de dynamisme dans l'environnement.
- ✓ L'instabilité comme source de dynamisme dans l'environnement.
- ✓ L'entreprise elle-même comme source de dynamisme dans l'environnement.

2.3 La complexité de l'environnement de l'entreprise :

Le problème central actuel des dirigeants est la gestion du changement rapide, de la réactivité et de la complexité croissante provenant de l'interaction de l'entreprise avec un environnement externe de plus en plus turbulent.

La complexité est une notion très présente et persistante dans l'étude de l'environnement. Un environnement devient complexe dès que le nombre d'acteurs est important et que les relations entre ces acteurs sont fortes et interactives.

La complexité représente le nombre de facteurs de l'environnement et le degré d'interdépendance entre ces facteurs, il affecte la capacité des dirigeants à prédire les effets

des tendances et changements organisationnels sur l'entreprise.

Le critère le plus représentatif d'un environnement complexe est le niveau de relations entre

ses éléments. Plus les échanges seront fréquents et importants, plus l'environnement

2. Les caractéristiques de l'environnement de l'entreprise

L'entreprise est un acteur exerçant ses activités dans un milieu extérieur évolutif caractérisé par certaines caractéristiques, à lesquelles elle doit prêter attention et doit œuvrer à s'y adapter et à y opérer des actions visant à le rendre propice à son développement et à sa croissance.

La complexité, le dynamisme, l'incertitude et la turbulence sont devenues des mots qui valent beaucoup pour les penseurs en management. Plusieurs courants de pensée ont vu le jour dans ce contexte susceptible d'apporter des explications.

2.1 L'incertitude de l'environnement de l'entreprise

La première dimension renvoie à l'incertitude environnementale et il s'agit de l'une des

dimensions les plus récurrentes lors de l'étude de l'environnement.

Fisher définit l'incertitude de l'environnement comme étant :¹

- ✓ Le manque d'information concernant les facteurs de l'environnement associé à une situation donnée de prise de décision.
- ✓ La méconnaissance des résultats ultérieurs d'une décision spécifique. En terme de combien l'entreprise va perdre si la décision prise n'est pas la bonne.
- ✓ L'incapacité de donner une probabilité sur la manière dont les facteurs de l'environnement vont affecter le succès ou l'échec de l'unité de décision dans sa performance opérationnelle.

On peut déterminer trois sources d'incertitude qui se présentent comme suit :

1. **Le manque d'information sur l'environnement comme source de son incertitude** : l'incertitude est étroitement liée à l'information, plus cette dernière est rare, plus l'incertitude est grande et vice versa, plus l'information est disponible et en qualité espérée, plus l'incertitude diminue et la décision sera prise sur la base d'une réelle connaissance des faits.
2. **La surcharge d'information et la difficulté de sélection de l'information pertinente** : contrairement à la première source, une quantité trop grande d'informations peut aussi constituer un handicap sérieux pour l'entreprise qui se trouve face à une grande masse d'informations de tout genre. Chose qui le met devant la difficulté du choix et de sélection de l'information pertinente pour sa décision.
3. **Le risque comme source d'incertitude de l'environnement** : Incertitude et risque sont des notions souvent confondues mais la distinction est cependant fondamentale. L'incertitude dépend du niveau et de la qualité de l'information que détient le décideur, de sa connaissance de la situation (et aussi du niveau de confiance qu'il a dans ses estimations et ses prévisions), alors que le risque est la conséquence d'une situation d'incertitude, et de l'action entreprise par le

¹ Cathy Fisher, The impact of perceived environmental uncertainty and individual differences on management information requirements: A research note, Accounting, Organizations and Society, Vol 21, n°4, 1996.

- ✓ La pression des concurrents oblige également l'organisation à se positionner et à innover pour éviter de perdre des parts de marché.
- ✓ Les administrations (État, collectivités territoriales) jouent également un rôle important car elles influencent l'entreprise en tant que fournisseurs de services gratuits et comme producteurs de normes juridiques.
- ✓ Les groupes de pression pèsent également sur les organisations en les obligeant à renoncer à des investissements (ex : associations de riverains qui s'opposent à l'extension d'un aéroport) ou au contraire ils favorisent des investissements (choix d'implantation d'un site de production sur un lieu déterminé).

L'environnement est une cause essentielle qui détermine la forme organisationnelle. La structure est plus ou moins mécaniste ou organique en fonction des contraintes de l'environnement dû que ce dernier agit sur la structure de l'entreprise car celle-ci est étroitement liée au contexte dans lequel elle évolue.

Pour résumé, l'environnement constitue une contrainte en imposant des comportements par des charges nouvelles (nouveaux concurrents, nouveaux produits...) mais il est aussi source d'opportunités (nouvelles technologies, évolution des goûts des consommateurs...).

1.3 L'impact de l'entreprise sur l'environnement

En fait, les organisations, par leurs activités, produisent des effets sur leur environnement. Lorsque ces derniers sont bénéfiques, on parle d'externalités positives (ex : l'ouverture d'une entreprise va créer des emplois et distribuer de la richesse, ce qui profitera de manière directe ou indirecte à l'ensemble des acteurs - salariés, commerçants, collectivités territoriales – situés à proximité de l'entreprise). À l'inverse, l'organisation peut générer des externalités négatives lorsqu'elle transfère sur son environnement des nuisances qu'elle ne prend pas en charge.

Prenons l'exemple de l'organisation touristique, elle peut avoir des effets positifs :

- Elle peut participer à la protection de l'environnement naturel et à sa mise en valeur.
- Certains projets touristiques, bien maîtrisés, deviennent structurants et redynamisent des régions économiquement défavorisées. Ils permettent ainsi le maintien ou le développement d'une activité économique locale, créant ainsi un pôle de croissance.
- L'État et les collectivités locales jouent un grand rôle dans la politique de développement touristique.
- L'organisation touristique distribue des revenus, paye des impôts et finance la protection sociale.

Comme elle peut avoir des effets négatifs :

- L'organisation touristique peut présenter une menace pour l'environnement : dégradation des paysages, rejets divers, pollution.

En conclusion, l'organisation, par ses actions, modifie l'environnement ; ces transformations peuvent avoir des effets positifs (accroissement de la richesse, création d'emplois, nouveaux services...), mais aussi négatifs (pollution, destruction d'emplois...).

technologique, concurrentiel, etc. Il s'agit d'identifier les menaces qui peuvent peser sur le devenir de l'entreprise et les opportunités qui s'offrent au système pour le faire évoluer favorablement et réduire l'écart entre la situation actuelle et la situation voulue.

On entend par opportunité toute circonstance extérieure propice et favorable au développement du système et par menace tout élément provenant de l'extérieur qui peut présenter un danger et mettre en péril l'équilibre du système.¹

L'identification des opportunités et des menaces par le décideur est un déterminant de la stratégie de l'entreprise tandis que la prise en compte de l'environnement externe prend de plus en plus une grande importance dans les systèmes d'entreprise.

Le diagnostic externe vise à détecter les opportunités et les menaces de l'environnement de l'entreprise. Il porte sur les éléments constitutifs du macro environnement (démographique, économique, réglementaire, naturel, technologique, culturel) et du micro environnement (taille et structure du marché, clients, concurrence, distributeurs) qui affectent l'activité de l'entreprise.²

Enfin une entreprise peut acquérir un avantage concurrentiel durable parce qu'elle a su voir

une opportunité là où ses concurrents ne voient qu'une menace.

1.2 L'impact de l'environnement sur l'entreprise

Des transformations fondamentales ont lieu depuis quelques décennies. Des bouleversements géographiques, technologiques et économiques s'opèrent à une vitesse jamais égalée. La stratégie des entreprises est constamment remise en cause, forçant les managers à revoir leurs choix, leurs processus de décision, leur manière même de concevoir et d'envisager leur avenir.³

L'entreprise peut être distinguée de ce qui l'entoure et qui correspond à son environnement. Ce dernier agit sur l'organisation en générant des contraintes mais constitue également pour elle une source d'opportunités.

- ✓ Les évolutions technologiques par exemple confèrent aux entreprises innovatrices une situation de monopole qui leur donne un avantage concurrentiel, dans certains cas, en revanche, l'évolution de certaines variables peut entraîner des contraintes nouvelles pour les organisations risquant ainsi de les fragiliser (ex : nouvelles normes en matière de pollution qui impliquent de lourds investissements).
- ✓ L'analyse des acteurs de l'environnement et de leur comportement représente pour les organisations une obligation absolue car ils conditionnent leur survie.
- ✓ Certains acteurs, comme les fournisseurs, se situent en amont de l'entreprise en lui procurant des biens et des services nécessaires à son activité.
- ✓ Les clients, qui se trouvent en aval de l'organisation, sont des acteurs déterminants car leur nombre, leurs besoins, constituent pour les entreprises un débouché en termes de production... et donc de chiffre d'affaires.

¹ Gilbert Bron et all. L'entreprise horticole : approche globale et durable, diagnostic, Educagri Editions, 2012, p53.

² Ulrike Mayrhofer, Marketing, Editions Bréal, 2006, p34.

³ Pascale Auger, Manager des situations complexes : quelles compétences développer pour l'entreprise de demain ?, DUNOD, 2008, p7.

les opportunités et les risques découlant de cette interconnexion avec son environnement.¹

En effet, les entreprises évoluent actuellement dans un environnement rendu complexe par le phénomène de mondialisation, la multiplication de la masse d'informations et de sa vitesse de circulation ainsi que la crise économique.

À ce titre, la capacité de survie des organisations dépend de leurs aptitudes à anticiper les

changements extérieurs et à s'adapter. Elles devraient, de ce fait, impérativement se mettre à

l'écoute prospective de l'environnement dans lequel elles opèrent.

En revanche, les tendances et les enjeux stratégiques, auxquels l'entreprise doit faire face, émanent avant tout de la complexité de l'environnement qui se manifeste dans l'incertitude et l'ambiguïté. Dans cette perspective, le défi des dirigeants de l'entreprise consiste à être en mesure de cerner et d'appréhender cette complexité, dans le but de mieux la gérer par la suite.

L'environnement s'impose comme une contrainte nouvelle pour les entreprises industrielles que la réglementation rendra encore incontournable. Mais loin de n'être qu'un coût externe

supplémentaire, l'environnement peut être l'occasion de rechercher un avantage concurrentiel durable à moyen et long terme, dans la mesure où sa prise en compte accroît la fiabilité des processus industriels et la valeur des produits et services livrés à la clientèle.

En fait, l'environnement constitue à l'entreprise la principale source d'incertitude pour les

managers qui sont responsables d'identifier les opportunités et menaces, la conduite de la

démarche stratégique et l'atteinte d'une bonne relation Environnement/Entreprise.

L'entreprise n'est plus considérée comme un état stable, mais comme une variable d'efficacité qu'il faut ajuster en permanence afin de pouvoir s'adapter et anticiper les changements provenant de l'interaction de l'entreprise avec son environnement.

En parallèle, l'entreprise doit surveiller en permanence son environnement car, d'une part, elle s'intègre dans cet environnement et, d'autre part, elle agit sur ce même environnement. L'entreprise peut être influencée par son environnement de manière positive (opportunités environnementales) ou de manière négative (contraintes ou menaces environnementales).

La gestion de l'environnement devient ainsi une dimension fondamentale du management. Toutes les fonctions de l'entreprise se trouvent impliquées dans la mise en place d'une politique intégrée de gestion de l'environnement.²

1.1 L'environnement, source d'opportunité et de menace pour l'entreprise

L'entreprise est soumise à des pressions extrêmement fortes de l'environnement politique et social, socio-économique, environnemental, réglementaire,

¹ Rita-Maria Züger, Gestion d'entreprise – Notions de base en matière de gestion, Compendio Bildungsmedien, 2005, p37.

² Mercedes Bresso et Alain Haurie, Gestion de l'environnement et entreprise, PPUR presses polytechniques, 1996, p2.

alors dans sa capacité non pas à s'adapter aux transformations de son environnement, mais à considérer ces changements comme variable dynamique de sa propre évolution.

L'intelligence économique est une dynamique managériale qui vise à maîtriser une chaîne de l'information stratégique dont la valeur sera celle de son maillon le plus faible. Pour une entreprise, il s'agit plus précisément de transformer collectivement les informations en connaissances actionnables afin d'améliorer sa position concurrentielle, protéger son patrimoine immatériel et influencer son environnement. Pour ce faire, il est avant tout nécessaire d'engager une réflexion stratégique sur son environnement pertinent, sa position réelle, ses objectifs, l'écart entre les deux et les moyens de les combler. Pour être efficace, la démarche d'intelligence économique doit être intégrée à cette réflexion et orientée par elle. Car plus qu'une palette d'outils, elle est avant tout une posture, un autre regard sur le couple menaces / opportunités, faisant ainsi du management de l'information stratégique une clé de la compétitivité.¹

Certes, l'intelligence économique constitue une nouvelle culture et une nouvelle pratique pour les acteurs économiques. Elle repose sur des actions de veille stratégique, de sécurité économique et d'influence. Elle répond à des modifications profondes de l'environnement global des entreprises, et travaille activement à se doter d'une compréhension fine des interactions qui existe entre l'entreprise et son environnement dans le cadre d'une relation dynamique.

La notion d'Intelligence Economique est abordée dans un contexte de guerre économique où la gestion de l'information est cruciale pour les entreprises. Notre problématique s'inscrit dans ce cadre et se fonde sur la question principale suivante :

Comment la démarche d'intelligence économique permet-elle à l'entreprise de maîtriser son environnement ?

Pour répondre à cette problématique nous nous fondons sur les deux hypothèses suivantes :

H1 : La démarche d'IE repose sur ses dimensions défensives de veille et de sécurité afin de prédire les changements et gérer les risques liés à l'environnement de l'entreprise.

H2 : La démarche d'intelligence économique permet à l'entreprise d'adopter une stratégie offensive visant à influencer sur l'environnement et imposer les changements souhaités.

1. L'entreprise et son environnement

Nul n'ignore aujourd'hui que l'environnement dans lequel opèrent les entreprises et les nouvelles règles de jeux auxquelles elles sont désormais soumises, ont connu de profondes mutations.

Agent économique, l'entreprise est ancrée dans un environnement bien particulier, avec lequel elle entretient des rapports de réciprocité (une modification de l'environnement entraîne la plupart du temps une adaptation, voire une réorientation des activités de l'entreprise). Son succès vient en grande partie de sa capacité à gérer

¹ Christophe Deschamps et Nicolas Moinet, la boîte à outils de l'intelligence économique, DUNOD, 2011, p12.

Introduction

L'entreprise ! On attend beaucoup de sa vitalité pour assurer le dynamisme de notre économie et le bien-être du corps social. Elle doit, et c'est son rôle, prendre des initiatives, innover, investir, embaucher, se montrer compétitive et vendre. Pour remplir sa fonction elle doit bien connaître son métier de base et ses clients, mais aussi son territoire et tenir compte de toutes les contraintes de son environnement.

Dans ce contexte, l'entreprise n'est plus considérée comme un système fermé, mais comme un système ouvert qui survit et se développe dans un environnement en constante évolution, porteur de menaces et d'opportunités.

D'ailleurs, certains auteurs envisagent l'entreprise essentiellement comme un système, qui échange avec son environnement. L'entreprise se définit par opposition à son environnement.

Un environnement complexe et instable rendant la survie de l'entreprise un grand défi pour ses managers et un champ vaste et fertile offrant aux académiciens et chercheurs en management un nouveau objet de recherche à explorer.

Partant du fait que l'entreprise est un système ouvert en interaction dynamique avec son environnement, les penseurs et chercheurs en management se sont vu obligés de prêter une grande attention et de consacrer tant du temps à l'étude de ce fameux environnement à lequel dépend la survie et le succès de l'entreprise.

En effet, la performance d'une entreprise vient de sa compréhension de son environnement et de sa capacité à s'y adapter.

Désormais, les entreprises opèrent dans un environnement particulièrement instable, et seule les entreprises qui pourrons développer et valoriser leurs bases de connaissances, autrement dit, à maîtriser l'information, aurons la possibilité de comprendre, de s'adapter et d'anticiper les changements provenant de l'interaction de l'entreprise avec son environnement.

Forte du rôle crucial que revêt l'information, l'intelligence économique naît de cette prise de conscience de l'incapacité pour une entreprise de percevoir et d'identifier les opportunités et les menaces de son environnement sans une démarche globale, systématique et transversale de management de l'information stratégique.¹

De tels constats ont fait que l'intelligence économique devient une démarche vitale pour toutes les entreprises quelle que soit leur taille en vue de pouvoir gérer au mieux l'interaction avec leur environnement.

La caractéristique managerielle de l'intelligence économique réside d'abord, dans la prise en compte de la valeur d'usage d'information participant à l'élaboration des connaissances. L'entreprise engage ainsi une relation nouvelle avec son environnement. Celui-ci intervient en tant que composante active de la stratégie et non comme un facteur externe.

D'une autre part, l'intelligence économique permet à l'entreprise non pas seulement de s'adapter à son environnement mais aussi de l'adapter à ses besoins stratégiques par les outils d'influence que contient la pratique. La performance de la firme réside

¹ Norbert Lebrument, Intelligence économique et management stratégique : le cas des pratiques d'intelligence économique des PME, L'Harmattan, 2012, p18.

L'intelligence économique, un processus informationnel pour la maîtrise de l'environnement de l'entreprise

BEKADDOUR Hassen
Doctorant
Faculté des sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Université de Tlemcen ALGERIE

Mohamed AHMED BELBACHIR
Maître de conférence
Faculté des sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Université de Tlemcen ALGERIE



Résumé :

A nos jours, la complexité, le dynamisme, l'incertitude et la turbulence de l'environnement sont devenues des mots qui valent beaucoup pour les penseurs en management.

Désormais, les activités de l'entreprise sont devenues en interdépendance étroite avec l'environnement qui lui impose des contraintes. Dans ce contexte, essayer de comprendre l'entreprise seule, sans s'intéresser à son environnement, c'est un peu comme essayer d'étudier la vie des poissons dans un aquarium !

Au milieu de tout cela a émergé le concept d'intelligence économique offrant à l'entreprise l'habileté de détecter et d'évaluer les menaces et les opportunités provenant de son environnement et de définir les actions offensives et défensives les mieux adaptées à son stratégie de développement, afin de réduire le degré d'incertitude de son environnement, et par conséquent de maîtriser les changements provenant de l'interaction de l'entreprise avec son environnement.

L'intelligence économique se structure aujourd'hui en une véritable profession, un outil moderne, à la disposition des organisations, leur permettant d'utiliser les informations pour maîtriser leur environnement, profiter des meilleurs opportunités et même modeler cet environnement.

Mots clés : *Intelligence économique, Veille stratégique, Information, Environnement, Cycle de renseignement.*

ملخص:

في الوقت الراهن، أصبحت تعقد، ديناميكية، عدم اليقين واضطراب محيط المؤسسة هي مصطلحات ذات قيمة كبيرة للمفكرين في مجال الإدارة.

حيث أصبحت أنشطة المؤسسة مرتبطة ارتباطا وثيقا مع محيطها الذي يفرض قيودا عليها. في هذا السياق، فإن أي محاولة لفهم المؤسسة لوحدها دون الاهتمام بمحيطها، هو بمثابة محاولة لدراسة حياة الأسماك في حوض السمك!

في خضم كل هذا، ظهر مفهوم الذكاء الاقتصادي الذي أتاح للمؤسسة القدرة على تحديد وتقييم التهديدات والفرص الناجمة عن محيطها، وتحديد الإجراءات الهجومية والدفاعية التي تتناسب مع إستراتيجيتها التطويرية وذلك للحد من درجة عدم اليقين في محيطها، وبالتالي السيطرة على التغيرات الناتجة عن تفاعل المؤسسة مع محيطها.

إن الذكاء الاقتصادي أصبح اليوم يشكل في حد ذاته مهنة مستقلة، وأداة حديثة بين أيدي المنظمات، تتيح لها فرصة استخدام المعلومات للسيطرة على محيطها، الاستفادة من أفضل الفرص وحتى تغيير محيطها بما يتوافق مع احتياجاتها وأهدافها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، البقطة الإستراتيجية، المعلومة، المحيط، دورة الاستعلام.

- 17. LIM (E. G.):** Determinants of, and the relation between, foreign direct investment and growth: a summary of the recent literature, IMF Working Paper, WP/01/175. November 2001.
- 18. LIPSEY (R.):** Inward FDI and economic growth in developing countries. Transnational Corporations, 9 (1), 2000, pp 67-95.
- 19. OCDE :** L'Investissement Direct Etranger au service du développement: Optimiser les avantages et minimiser les coûts. Paris, 2002.

concurrence et l'inadéquation des cadres réglementaires. En revanche, un PED dont le niveau technologique, le niveau d'instruction et les infrastructures sont relativement satisfaisants est mieux à même, toutes choses égales par ailleurs, de tirer profit d'une présence extérieure sur ses marchés.

Références bibliographiques

1. **AIT ATMANE (B.)** : Contribution à la compréhension du rôle des IDE dans le développement économique en Algérie. Mémoire de Magister, Université de Béjaïa, Novembre 2010.
2. **BANQUE D'ALGERIE** : Bulletin statistique trimestriel N°6. Mars 2013.
3. **BANQUE D'ALGERIE** : Rapport 2012 : Evolution économique et monétaire en Algérie. Juin 2013.
4. **BLOMSTRÖM (M.) et KOKKO (A.)** : The impact of Foreign Direct Investment on host countries : A review of the empirical evidence. The Development Economics Research Group on International Trade, Working Paper N°1745, World Bank, 1996
5. **BLOMSTRÖM (M.), KOKKO (A.) et ZEJAN (M.)** : Foreign Direct Investment : Firm and host country strategies. London: Macmillan Press et New York: St. Martins Press 2000.
6. **BLOMSTRÖM (M.), LIPSEY (R. E.) et ZEJAN (M.)** : What explain developing country growth? NBER Working Paper No.34, 1992.
7. **BORENSZTEIN (E.), DE GREGORIO (J.) et LEE (J. W.)** : How does Foreign Direct Investment affect economic growth. Journal of International Economic, vol 45, No 3, 1998.
8. **BREWER (T.)**: Foreign Direct Investment in developing countries: Patterns, policies and prospects. PRE Working Paper N°34, 1991.
9. **CARKOVIC (M.) et LEVINE (R.)**: Does Foreign Direct Investment accelerate economic growth? University of Minnesota, Working Paper. 2002.
10. **CNUCED**: World Development Report : Transnational corporation and export competitiveness. United Nations, New York et Genève, 2002.
11. **CNUCED** : Le développement économique en Afrique : Repenser le rôle de l'investissement étranger direct. United Nations Publications, New York et Genève. 2005.
12. **CNUCED**: The Least Developed Countries Report 2009: The State and Development Governance. United Nations Publications, New York et Genève, Juillet 2009.
13. **CNUCED**: World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development. United Nations Publications, New York et Genève 2009.
14. **DE MELLO (L. R.)**: Foreign Direct Investment in developing countries and growth: A selective survey. Journal of Development Studies vol.34, No. 1, 1997, pp.1-34.
15. **HADDAD (M.) et HARRISSON (A.)**: Are there positive spillovers from Foreign Direct Investment? Journal of Development Economics N° 42. 1993, pp 51-74.
16. **HANSON (G.), MATALONI (R. J.) et SLAUGHTER (J. M.)**: Expansion Strategies of Us Multinational Firms. NBER working paper N°8433, 2001.

entrées de capitaux. L'étude affirme aussi que plus de la moitié des multinationales importe un pourcentage supérieur à leurs ventes à l'étranger, ce qui s'explique essentiellement, par l'importation de matières premières ou même de produits finis.

Conclusion

A l'issue de cette étude, nous pouvons dire que nous avons pu établir le lien qui existe entre l'IDE et les variables de commerce extérieur, à savoir les exportations et les importations.

Notre étude montre que l'effet des IDE sur le développement des exportations algériennes est significatif. Une croissance des flux d'IDE de 1 % correspond à une progression des exportations de 0,979 %. Ce qui demeure à notre sens maigre est que la relation entre les IDE et les exportations hors hydrocarbures est plus faible par rapport à la situation globale. La correspondance n'est que de 0,84 %, alors qu'elle est de 1,007 % pour les exportations d'hydrocarbures. A priori une telle situation reste normale du moment où 98 % des exportations algériennes sont constituées des hydrocarbures.

Ce travail nous a permis aussi de constater que les opérateurs étrangers ont eu à la fois un impact positif sur les importations algériennes, en rendant disponibles des produits localement, que le pays aurait du importé en leur absence et négatif, en surmultipliant leur facture, notamment des produits entrants dans le processus de production. Une croissance de 1 % des flux d'IDE vers l'Algérie correspondrait à une croissance des importations de 0,97 %. Le secteur privé demeure à l'origine de l'essentiel des importations de pays. Bien que sa part excède les 70 %, elle est en recul ces dernières années.

Finalement, ce qui est évident c'est que les avantages nets de l'IDE ne sont pas automatiques, et leur ampleur diffère en fonction du contexte et du pays d'accueil. Aussi, il nous semble important de prendre le caractère tardif de la variable IDE. C'est-à-dire, que l'impact des opérateurs étrangers sur un pays d'accueil donné est mieux appréciable à long terme. Parmi les facteurs qui empêchent l'IDE de porter pleinement ses fruits dans certains PED figurent le niveau général d'instruction, le niveau technologique du pays et des entreprises locales, le manque d'ouverture aux échanges, la faiblesse de la

3.2. Impact positif

L'analyse du lien entre IDE et importations ne se résume pas à l'étude de la relation négative entre les deux variables. L'IDE contribue aussi à la diminution des importations du pays hôte dans le sens où les FMN participent activement à l'augmentation de la production nationale et donc à l'accroissement de l'offre sur le marché local. Il n'est pas aisé de faire ressortir l'impact des opérateurs étrangers sur la baisse des importations algériennes, mais nous allons essayer de donner quelques exemples qui confirment ce lien.

La substitution aux importations constitue souvent un objectif majeur des PED qui incitent les entreprises étrangères à venir s'installer sur leur territoire. L'impact de l'IDE se voit au niveau de la balance des paiements, où nous pourrions constater une diminution des importations et donc une réduction des sorties d'argent.

Pour mettre l'accent sur l'effet positif des IDE sur la baisse des importations en Algérie, nous procédons par certains exemples, en rappelant que quelques marchés sont devenus avec l'implantation des FMN presque totalement auto-satisfaits localement.

Les engagements de *Fertiberia* dans les engrais donnent de l'espoir aux agriculteurs algériens et promettent un nouveau coup de pouce pour leur secteur. Après avoir importé 50,02 millions de dollars en 2007, l'Algérie a exporté en 2008 pour un montant de 3,63 millions de dollars (en progression de 36,46 % par rapport à 2007) et pour un montant de 312,3 millions de dollars en 2014 (893400 tonnes).

Par ailleurs, nous devons mentionner, que l'impact des IDE sur la balance des paiements du pays hôte n'est pas toujours positif et peut revêtir donc un caractère négatif surtout sur les pays en développement tel que l'Algérie. Pour illustrer cette logique, nous rappelons les résultats de l'étude réalisée par S. Lall et P. Streeten (1977) sur 159 FMN installées dans six PED. Ce travail confirme un effet plutôt négatif des FMN sur les balances des paiements des économies d'accueil car les résultats indiquent que 35 % des entreprises n'ont rien exporté. Sur le plan financier, plus des deux tiers des firmes, soit 98 ont un effet négatif sur la balance des paiements de ces pays, c'est-à-dire, qu'elles retirent beaucoup plus de ressources financières du pays qu'elles n'y mettent. Seulement 49 FMN ont un impact positif sur les

équipements essentiellement destinés à l'investissement. D'ailleurs, en matière d'importations en rapport direct avec les investissements, rappelons que durant la période 2002-2007, 857,1 milliards de DA (11,7 milliards de dollars) d'équipements ont été importés par des promoteurs dans le cadre du dispositif d'encouragement des investissements (ANDI) dont 47 % ont été effectués pour la seule période 2006 et 2007. Le premier semestre 2008 a enregistré 85,1 milliards de DA et cette tendance est en hausse en matière d'investissement.

Pourtant, ces dernières années, la poursuite du rebond des importations de biens, particulièrement en 2012 a été tirée par l'envolée des importations des biens de consommation non alimentaires (39,84 %) et des importations des produits pétroliers (325,9 %), alors que les importations de biens d'équipement industriels ont reculé de 16,79 % en contexte de stabilisation de celles des matières premières. Une telle tendance ne semble pas militer en faveur de la substitution aux importations, à mesure que la part relative des importations de biens de consommation non alimentaires a presque doublé en 2012 (18,7 %) comparativement aux années 2010 (10,6 %) et 2011 (14,7 %).

Toujours faut-il le souligner, en moyen sur la période 2003-2008, les importations des équipements industriels et des produits semi-finis sont celles qui ont le plus progressé avec des taux annuels moyens respectifs de 45,6 % et de 47,29 %, contre 25,24 % pour celles des matières premières, alors que celles des équipements agricoles ont reculé de plus de 6 %. Ceci en comparaison avec l'évolution des flux d'IDE qui ont augmenté avec un taux annuel moyen de 63,47% (pour la même période), essentiellement dans le secteur industriel et très faiblement dans le secteur agricole. Nous pouvons, donc, dire combien ces nouveaux opérateurs aggravent la situation des importations algériennes de ce point de vue.

Il importe aussi de rappeler que les opérateurs privés ont importé près de 73 % du total des importations algériennes en 2008, contre 27 % pour les opérateurs publics, en recul par rapport aux années précédentes où leur part est respectivement de 74,3 % et de 77,2 % en 2007 et 2006.

et qui pourrait voir ses équilibres extérieurs se détériorer à l'avenir si cette tendance se poursuit. En appliquant les taux de croissance des exportations (avec un recul régulier depuis 2012) ces dernières années et des importations (avec des progressions régulières) pour les années à venir, le niveau des importations algériennes dépasserait celui de ses exportations dans quelques années.

Pour mieux illustrer le lien de correspondance entre les opérateurs étrangers implantés en Algérie et l'augmentation des importations de ce pays, nous procédons à une confrontation mathématique entre les deux variables via l'application suivante :

Posons :

- **XIDE** : Taux de croissance moyen des IDE 2000-2012 ;
- **Ximp** : Taux de croissance annuel moyen des importations ;
- **T** : La relation IDE-importations.

Nous avons :

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
TcIDE	-13,6	173	-10,95	-40,47	39,11	22,56	66	-7,4	59,2	5,86	-4,15	10,85	15,46	-14,7	-78,8
TcImp	4,35	3,38	26,68	4,9	36	18,7	5,4	28,8	41,8	-1,55	3,96	20,68	9,89	6,26	7,85

$$\mathbf{XIDE = 14,8\%}$$

$$\mathbf{Ximp = \sum TcImp \div n,}$$
 avec : TcImp : taux de croissance annuel des importation.

$$\text{Donc : } \mathbf{Ximp = 14,47\%}$$

$$\text{D'où : } \mathbf{T = Ximp \div XIDE, \quad \text{ce qui donne : } T = 14,47 \div 14,8}$$

$$\text{Donc : } \mathbf{T = 0,97\%}$$

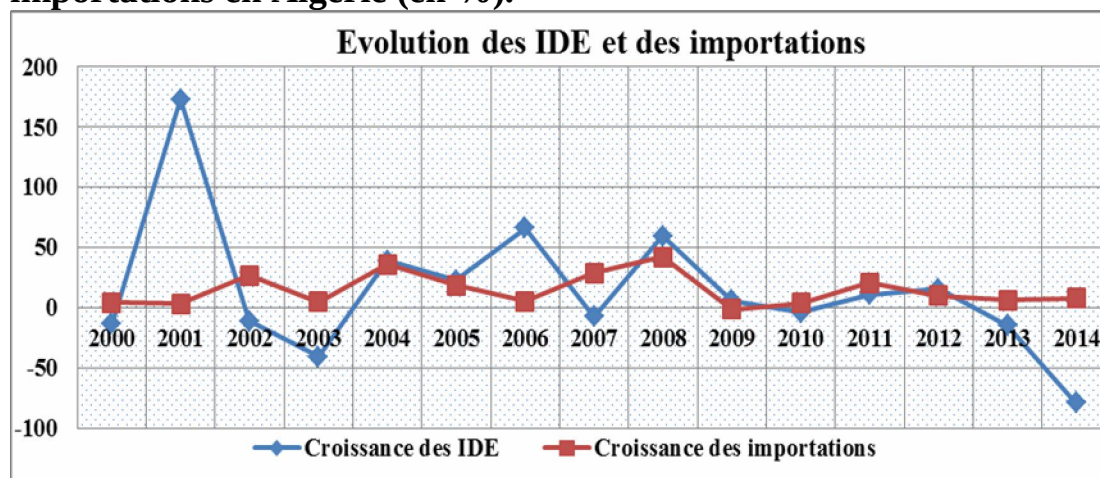
 **Une augmentation de 1 % des IDE correspond à une croissance de 0,97 % des importations.**

Le lien entre IDE et croissance des importations est positif en Algérie. Un lien qui s'explique par une expansion des importations enregistrées, notamment dans les équipements industriels qui entrent souvent dans les processus de production des firmes. Les importations des équipements industriels représentent la part la plus importante des importations algériennes, soit 27,7 % en 2013 et 24,8 % en 2012. Des

dont l'Algérie, applique des tarifs douaniers préférentiels et offre des avantages fiscaux intéressants sur les produits importés intervenant directement dans l'activité de l'entreprise. Ce qui constitue une forme d'encouragement voire de promotion des importations. De plus, de nombreuses firmes se spécialisent directement dans l'activité d'importation.

Pour vérifier dans le cas de l'Algérie, nous mettons en confrontation directe l'évolution des deux variables IDE et importations entre 2000 et 2014 (figure 05). Le résultat montre une concordance plus confirmée entre les deux variables que celle qui était constatée lors de la comparaison effectuée entre les variables IDE et exportations. En dehors des périodes 2001-2002, 2005-2007 et 2009-2010 où nous remarquons des évolutions inverses, les deux variables ont connu une évolution tendancielle parallèle sur toute la période.

Figure 05 : Comparaison de l'évolution des IDE et des importations en Algérie (en %).



Source : établi par l'auteur sur la base des données de la direction générale des douanes.

Les importations ont augmenté de près de 22 % au cours de l'année 2011, après un léger recul de 1,5% enregistré en 2009. L'accroissement se confirme les années d'après pour atteindre un niveau record de 59,996 milliards de dollars en 2014. Elles représentent, désormais, plus de 20 % du PIB de l'Algérie, gros importateur fortement dépendant de ses exportations des hydrocarbures

France qui reçoit près des trois quarts des dattes exportées. Nous retrouvons parmi les exportateurs *Socofla Import Export* (4,61%), *Phenix Conditionnement* (3,34 %), *Bio Oasis* (3,49 %).... Les exportations des eaux minérales et gazéifiées ont atteint 15,43 millions de dollars en 2014, essentiellement exportées vers l'Afrique. *Fruital SPA* assure plus de 80 % de ces exportations devant *ABC PEPSI*.

En Algérie, même les FMN qui s'inscrivent dans une logique de marché domestique souhaitent exporter vers les pays du Maghreb. D'autres visent d'emblée le marché mondial, dans une perspective, où l'Algérie offre des avantages compétitifs qui leur permettent de produire à moindres coûts. Les exportations du Phosphates ont atteint les 96 millions de dollars en 2014. Le français *Michelin*, de son côté, a marqué un retour réussi en Algérie en 2002, en produisant 250000 pneumatiques pour les véhicules lourds dans son usine de Hussein Dey dont 60 % sont destinées à l'exportation. *Orascom Construction Industry (CCI)* a exporté en 2014, plus de 30000 tonnes vers la Tunisie et même l'Italie.

3. Le lien IDE-importations

La présence des investisseurs étrangers sur un territoire donné peut avoir à la fois un impact négatif et positif sur les importations du pays en question. Le premier est plutôt matérialisé par une progression des importations qui portent sur les équipements et les produits intermédiaires souvent nécessaires pour activer la production. Le second s'explique par des produits fabriqués localement par ces opérateurs et qui auraient du être importés en leur absence. Nous reviendrons sur les deux cas en ce qui concerne l'Algérie.

3.1. Impact négatif

L'implantation d'opérateurs étrangers sur un territoire donné peut avoir des effets négatifs sur la balance commerciale du pays en question. Ceci résulte du fait que certains produits intermédiaires (les inputs) ne sont pas disponibles sur le marché local, ce qui incite l'entreprise à les importer. Ceci est d'autant plus vrai que la majorité des pays hôtes,

Source : établi par l'auteur sur la base des données de la CNUCED et de la Direction Générale des Douanes (Algérie).

Posons :

- **Xexp-hh** : Taux de croissance annuel moyen des exportations hors hydrocarbures 2000-2012,
- **α^2** : La relation IDE-exportations hors hydrocarbures

Nous avons :

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
TclIDE	-13,6	173	-10,95	-40,47	39,11	22,56	66	-7,4	59,2	5,86	-4,15	10,85	15,46	-14,7	-78,8
Tcexp hh	43,9	-5,08	8,93	-22,95	42,55	10,45	52,7	-13,27	42,86	- 44,73	25,68	26,62	-6,03	-9,7	35,67

$$\mathbf{XIDE = 14,8\%}$$

$$\mathbf{Xexp-hh = 12,5 \ %}$$

$$\text{D'où : } \alpha^2 = \mathbf{Xexp-hh \div XIDE}$$

$$\alpha^2 = 12,5 \div 14,8$$

$$\text{Donc : } \alpha^2 = \mathbf{0,84 \ \%}$$

 **Une augmentation des flux d'IDE de 1 % induit une croissance des 0,84 % des exportations hors hydrocarbures.**

Cette relation apparaît moins évidente, du moins en comparaison avec la croissance des exportations des hydrocarbures, et ne permet pas de déclencher un véritable essor des exportations hors hydrocarbures pour l'instant. L'ampleur de l'impact des IDE sur les exportations est liée d'une part, à la stratégie de la FMN qui s'implante dans un pays donné, d'autre part, à la logique de la politique d'attractivité du pays d'accueil. Il est évident, que l'entreprise qui s'inscrit dans une stratégie axée sur les exportations contribue mieux à l'augmentation des exportations du pays hôte que celle qui vise le marché local.

Pour illustrer la contribution des opérateurs étrangers à l'accroissement des exportations en Algérie, rappelons certains exemples. Les exportations de produits alimentaires ont progressé pour s'élever à 323 millions de dollars en 2014, contre seulement 47 millions de dollars en 2003. Les exportations de dattes ont connu une forte progression après la baisse enregistrée en 2004. Elles ont dépassé les 25 millions de dollars en 2014 (soit 25640 tonnes). Leur destination principale est la

hydrocarbures sont le principal produit exporté par l'Algérie. Un résultat qui pourrait être expliqué par la concentration des IDE, dans ce pays, dans le secteur des hydrocarbures, ce qui rend les investisseurs beaucoup moins sensibles à la distance et aux coûts de transport.

En parallèle, les exportations hors hydrocarbures, bien qu'elles demeurent marginales, ont progressé pour atteindre leur record de 1,955 milliards de dollar en 2008 (contre moins de 600 millions de dollars en 2001). Toutefois, elles se sont effondrées de près de 45% en 2009, pour reprendre petit à petit à partir de 2010. Une croissance annuelle moyenne de 12,5 % entre 2000 et 2014 permise en partie grâce aux entreprises étrangères qui opèrent en Algérie. Les produits d'alimentation représentent l'essentiel de ces exportations, avec plus de 70 % en 2008 (1,39 milliards de dollar), alors que les matières premières, les produits semi-finis, les équipements industriels et agricoles et les biens de consommation restent avec des proportions faibles (30 % pour 565 millions de dollars).

Nous constatons à partir de la figure N° 04, qu'à l'exception des périodes 2000-2002, 2009-2010, 2011-2012 et 2013-2014, les deux variables ont connu les mêmes tendances haussière et baissière. C'est-à-dire que le degré de correspondance est plus appréciable entre ces deux variables que celui observé entre les IDE et les exportations globales.

Figure 04 : Croissance des IDE et des exportations hors hydrocarbures en Algérie (2000-2012) (en %).

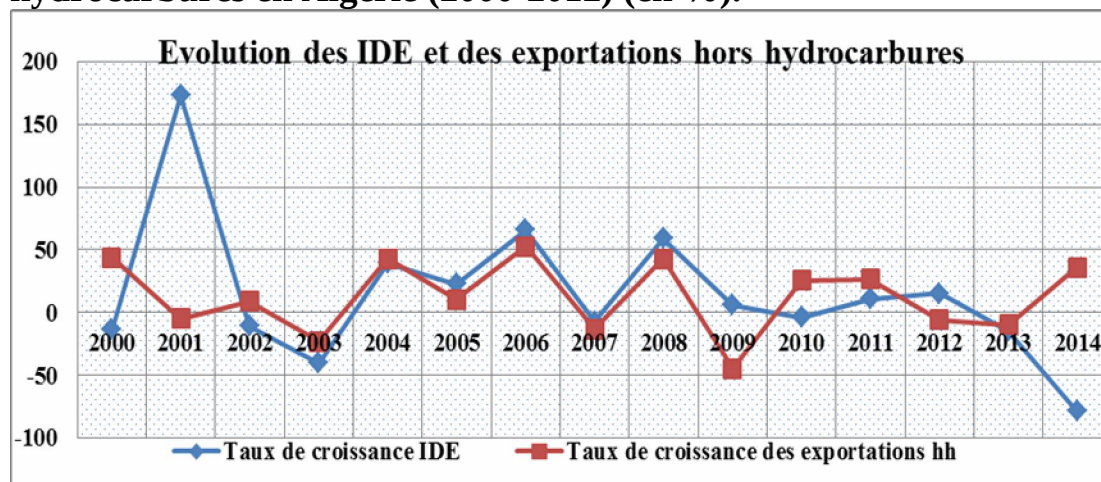
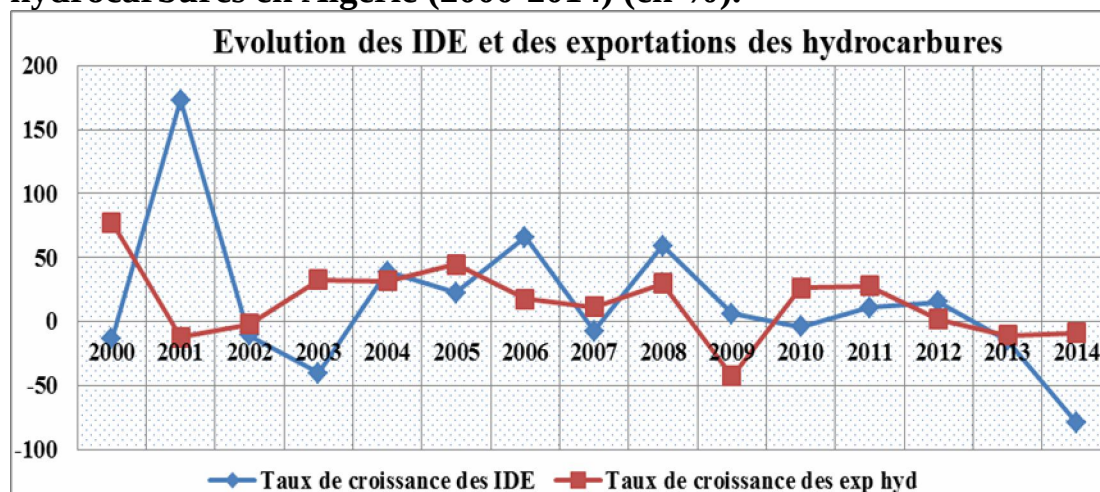


Figure 03 : Croissance des IDE et des exportations des hydrocarbures en Algérie (2000-2014) (en %).



Source : établi par l'auteur sur la base des données de la CNUCED et de la Direction Générale des Douanes (Algérie).

Posons :

$X_{\text{exp-hyd}}$: Taux de croissance annuel moyen des exportations des hydrocarbures 2000-2012 ;

α^1 : La relation **IDE-exportations des hydrocarbures**.

Nous avons :

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
TcIDE	-13,6	173	-10,95	-40,47	39,11	22,56	66	-7,4	59,2	5,86	-4,15	10,85	15,46	-14,7	-78,8
Tcexp hyd	77,66	-12,3	-2,16	32,5	31,5	44,46	17,6	11,19	29,5	-42,46	26,35	27,69	1,5	-10,87	-9,08

$X_{\text{IDE}} = 14,8 \%$ (calculé précédemment) ;

$X_{\text{exp-hyd}} = 14,9 \%$

D'où : **$\alpha^1 = X_{\text{exp-hyd}} \div X_{\text{IDE}}$**

$\alpha^1 = 14,9 \div 14,8$

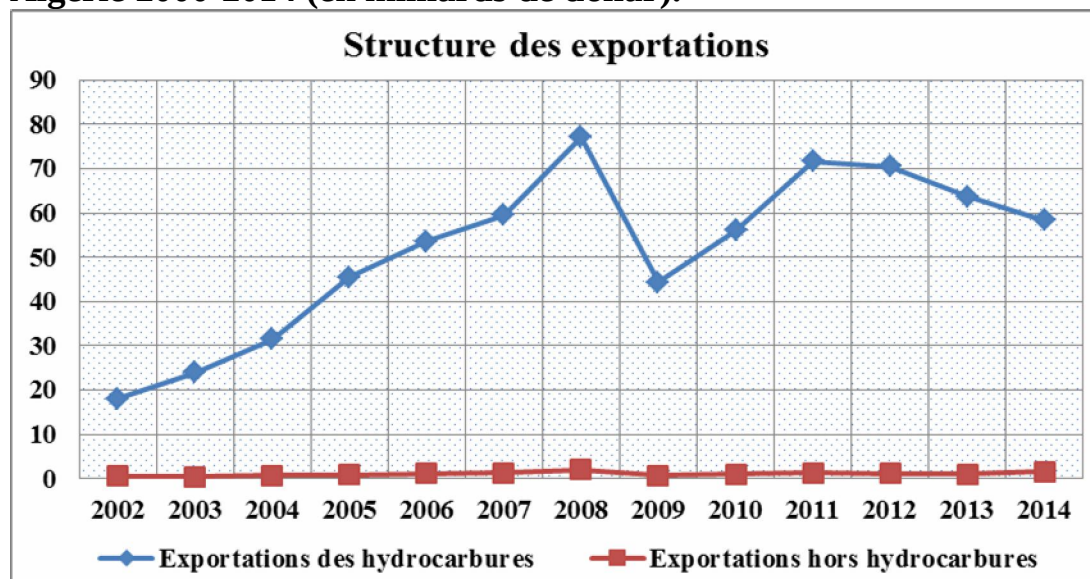
Donc : **$\alpha^1 = 1,007 \%$**

➡ **Une augmentation de 1 % des flux d'IDE induit une augmentation de 1,007 % des exportations d'hydrocarbures.**

La situation est comparable au cas où nous avons pris l'ensemble des exportations. Ceci demeure, néanmoins, normal puisque les

mais non confirmée en 2012. Depuis cette année, le recul des exportations des produits énergétiques se précise.

Figure 02 : Evolution des exportations selon leur structure en Algérie 2000-2014 (en milliards de dollar).



Source : établi par l'auteur sur la base des données de la Direction Générale des Douanes (Algérie).

Pour mieux appréhender la relation qui a pu s'établir entre les variables IDE et exportations, nous allons procéder en distinguant les exportations des hydrocarbures des exportations hors hydrocarbures.

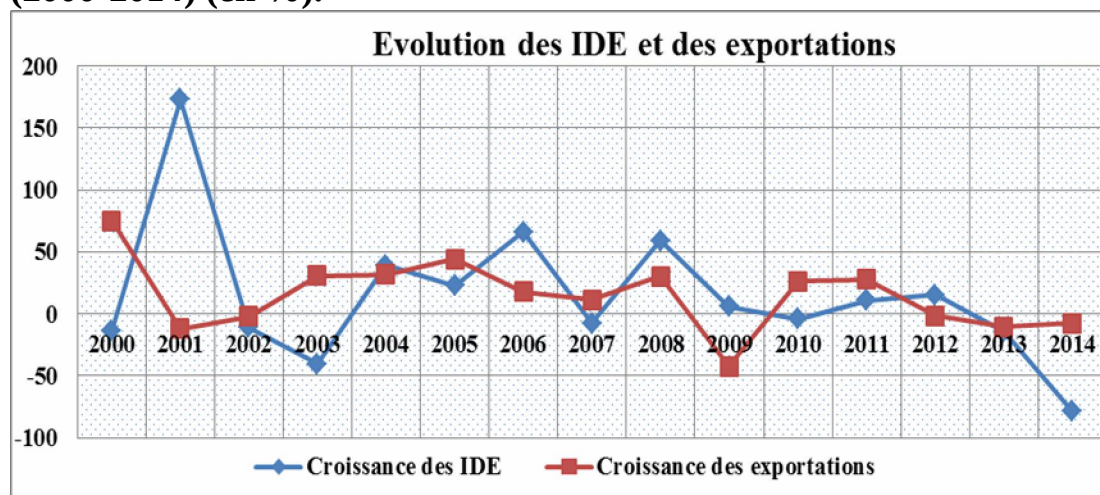
Au regard de la figure N°03, nous observons une concordance large entre les deux variables. En effet, à l'exception des périodes 2002-2003 et 2009-2010 où la relation telle que schématisée est inverse, les deux variables ont connu les mêmes tendances haussière et baissière sur l'ensemble du reste de la période d'étude. D'ailleurs, au moment où les IDE ont enregistré leur taux de croissance le plus élevé avec plus de 170% en 2001, les exportations des hydrocarbures se sont effondrées de plus de 12%. Inversement en 2000, lorsque les exportations des hydrocarbures ont marqué une croissance record de plus de 77%, la chute des IDE était marquée par plus de 13%. Néanmoins, sur l'ensemble de la période, il faut dire que les évolutions qu'ont connu les deux variables se rejoignent régulièrement.

 **Une augmentation des flux d'IDE vers l'Algérie de 1 % correspond à une croissance de l'ordre de 0,979 % des exportations du pays.**

Il semble que le lien positif entre les deux variables soit vérifié. La relation de correspondance est significative. C'est ce qui ressort, d'ailleurs, du modèle réalisé par M Alaya (2004) sur les PSEM qui montre que les IDE contribuent significativement à l'accroissement des exportations des pays d'accueil. Un résultat vérifié pour la Tunisie, le Maroc, la Turquie, l'Egypte et l'Algérie. En fait, un tel résultat est attendu dans la mesure où un grand nombre de filiales étrangères qui se sont implantées dans ces pays adoptent une stratégie verticale et donc ont besoin de réexporter leur production vers les pays d'origine ou vers leurs sociétés mères, ce qui contribue d'une façon directe à l'accroissement du volume des exportations des pays d'accueil. Par ailleurs, ce résultat pourrait contraster avec une particularité des exportations algériennes qui sont constituées à 98 % des hydrocarbures. Ce qui est pertinent, de ce fait, est de vérifier la relation entre les flux d'IDE et les exportations selon leur structure (exportations des hydrocarbures et exportations hors hydrocarbures).

Nous ne pouvons pas analyser le rôle des IDE dans les exportations algériennes sans mettre l'accent sur les hydrocarbures. Pour cause, le poids des hydrocarbures dans les exportations totales (plus de 70 milliards de dollars) atteint 98% en 2012, alors que les exportations hors hydrocarbures se sont élevées à près de 1,153 milliards de dollars seulement (2%). Une structure qui est restée stable en proportion par rapport aux années antérieures, avec une progression en valeur qui a permis de passer de 558,1 millions de dollars en 2001 à 1,95 milliards de dollars hors hydrocarbures en 2008 (1,18 milliards de dollar en 2006 et 1,3 milliards de dollar en 2007) pour retomber à 1,153 en 2012. Les exportations d'hydrocarbures ont augmenté de 29,5 % en 2008, après avoir enregistré une croissance de 11,19 % en 2007. Depuis 2008, si le niveau des exportations hors hydrocarbures tend à se stabiliser, celui des exportations des hydrocarbures est loin de revenir au record établi cette année-là, même si une reprise a été enregistrée en 2010 et 2011

Figure 01 : Croissance des IDE et des exportations en Algérie (2000-2014) (en %).



Source : établi par l'auteur sur la base des données de la CNUCED et de la Direction Générale des Douanes (Algérie).

Pour mieux apprécier l'effet des IDE sur les exportations en Algérie, nous allons estimer mathématiquement la relation qui les lie.

Posons :

- **XIDE** : Taux de croissance annuel moyen des IDE 2000-2014 ;
- **Xexp** : Taux de croissance annuel moyen des exportations 2000-2014 ;
- **α** : La relation **IDE-exportations**.

Nous avons :

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
TcIDE	-13,6	173	-10,95	-40,47	39,11	22,56	66	-7,4	59,2	5,86	-4,15	10,85	15,46	-14,7	-78,8
Tcexp	74,73	-12,06	-1,94	30,66	31,68	44,33	17,8	11,1	29,96	-42,5	26,34	27,67	-1,58	-10,85	-7,86

XIDE = $\sum \text{TcIDE} \div n$, Avec : **TcIDE** : taux de croissance annuel des IDE, **n** : le nombre d'années.

XIDE = 14,8% ;

Et **Xexp** = $\sum \text{TcExp} \div n$, Avec : **TcExp** : taux de croissance annuel des exportations.

Donc : **Xexp** = 14,5%

D'où : **α** = **Xexp** ÷ **XIDE**

$$\alpha = 14,5 \div 14,8$$

Donc : **α** = 0,979 %

estimations montrent qu'en 1998, ces entreprises étaient à l'origine de 85,9 % des exportations du pays.

Dans une étude sur l'IDE et le commerce, F. Menegaldo et E. Moustier (2002) ont analysé les flux bilatéraux d'IDE entre l'Europe et certains pays du sud de la Méditerranée entre 1985 et 1997, en testant la relation entre l'IDE et le commerce extérieur (exportations et importations). Leur étude a fait apparaître une relation positive (notamment à long terme) entre les IDE, d'une part, et les exportations et les importations d'autre part, au Maroc, en Tunisie et en Turquie, alors qu'en Egypte le résultat est mitigé.

2. Le lien IDE-exportations

Il est incontestable que le commerce extérieur de l'Algérie s'est envolé ces dernières années, mais la question qui demeure posée c'est que les flux d'IDE ont-ils eu un effet positif ? Il s'agit dans cette approche de rechercher dans quelle mesure les opérateurs étrangers ont dynamisé ces exportations. Pour y répondre, nous procédons par une étude comparative des taux de croissance à la fois des IDE et des exportations, c'est-à-dire une confrontation directe graphique et mathématique des variables.

Il est clairement remarquable que les deux variables ont connu une progression sur l'ensemble de la période (2000-2014). Cependant, il y a lieu de noter que l'existence d'une relation positive ne relève pas de l'évidence, étant donné que sur certaines années la tendance est inversée pour les deux variables. La décroissance des flux d'IDE pour l'année 2003 (-40,47 %) n'a pas empêché par exemple une progression des exportations de plus de 30 %. Le même raisonnement pourrait s'inverser, si nous regardons l'année 2001 où les IDE ont connu leur taux de croissance le plus important sur la période, mais en parallèle, nous avons observé un ralentissement des exportations. Il semble que le lien soit positif entre les IDE et les exportations, étant donné que sur l'ensemble de la période les deux indicateurs ont tendance à croître, mais il demeure très difficile d'estimer le degré de corrélation.

1. Revue de la littérature

Les FMN peuvent être d'une grande utilité pour le développement du commerce extérieur des pays d'accueil, étant donné que ces entreprises disposent d'un réseau mondialement dispersé et d'une renommée à l'international. Ainsi, la CNUCED (2002) rappelle que dans la deuxième moitié des années 1990, 2/3 du commerce international était lié aux FMN et que 1/3 de ce commerce mondial est de nature intra-firme. Dans la même perspective, l'OCDE énonce que « *les entreprises multinationales peuvent renforcer le caractère exportateur de l'économie nationale grâce à des atouts qui comprennent : l'excellente qualité de leurs produits, la reconnaissance de la marque et leur accès aux marchés mondiaux, leur capacité de lever les obstacles à l'utilisation de la dotation en facteurs de l'économie d'accueil et leur impact à long terme sur la compétitivité internationale du secteur d'activité du pays d'accueil* ». (OCDE, 2002, p101)

Les FMN peuvent en fait avoir des effets directs ou indirects sur le commerce extérieur du pays hôtes, en exportant elles-mêmes (effets directs) ou en incitant d'autres acteurs locaux à l'exportation (effets indirects). De ce point de vue, M. Blomström, A. Kokko et M. Zejan (2000) montrent que l'implantation de firmes étrangères sur le territoire local peut inciter les gouvernements à développer les infrastructures de transport et à réduire les barrières à l'échange. Le test réalisé par B. Aiken, G. H. Hanson et A. E. Harrison (1997) sur 2104 entreprises manufacturières au Mexique entre 1986 et 1990 montre que les possibilités qu'une firme locale exporte croît avec une localisation à proximité d'une FMN.

Dans le même contexte, C. Mainguy et E. Rugruff (2003) ont comparé l'impact des IDE sur l'évolution des échanges extérieurs en Hongrie et au Vietnam. Ils ont montré que l'ouverture aux IDE a bouleversé l'insertion et la spécialisation de la Hongrie, alors que l'influence sur le Vietnam est modeste. Dès 1993, les firmes étrangères assurent plus de la moitié des exportations de la Hongrie, mais c'est durant la seconde moitié des années 1990 que leur influence devient décisive. Les

Introduction

Nous assistons depuis une trentaine d'années de plus en plus à des changements de stratégies économiques de plusieurs pays et essentiellement ceux en développement qui lèvent toutes les restrictions sur les IDE et mettent en place des mesures attractives, financières et autres, très agressives pour attirer davantage de capitaux dans leurs pays. Cet intérêt accordé à l'IDE devrait trouver sa raison d'être dans l'effet qu'il a sur le développement économique. Force est de constater que dans une économie, la mise en place des mesures attractives pour les IDE dérive fréquemment de l'idée que ceux-ci produisent des externalités positives sur la productivité et la croissance et dynamisent les exportations.

S'il y a plusieurs raisons de croire qu'il y a une relation positive entre l'IDE et le commerce extérieur, en est-il ainsi dans tous les cas ? Alors que La CNUCED (2002) rappelle que pendant la seconde moitié de la décennie 90, deux tiers du commerce extérieur sont liés aux FMN et un tiers du commerce mondial est de nature intra-firme, nous constatons que ces FMN peuvent aggraver la balance commerciale des pays hôtes, en important davantage de produits, notamment ceux qui entrent dans la production.

Toutes ces contradictions en ce qui concerne l'impact de l'IDE sur la croissance économique et le commerce extérieur ont suscité notre attention et nous ont incité à nous poser la question de savoir si l'IDE a réellement un quelconque impact sur le commerce extérieur de l'Algérie.

Pour mener à terme notre travail, nous avons ciblé la variable commerce extérieur dans ses deux composantes : exportations et importations, qui semblent à nos yeux être les plus intéressantes. Pour effectuer notre analyse, nous avons choisi la période allant de 2000 à 2014, qui correspond à la période où l'Algérie a attiré le plus d'investissements. Notre démarche est axée sur une mise en confrontation directe, à la fois schématique et mathématique, des variables ciblées.

AIT ATMANE Braham

Maître .A.A

*Faculté des sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Université de Bejaia. Algérie*



Résumé :

L'analyse effectuée s'est intéressée à la question relative à la dynamique de la relation entre l'IDE et le commerce extérieur de l'Algérie sur la période allant de 2000 à 2014. Notre étude montre que la correspondance du lien entre les IDE et le développement des exportations algériennes est plutôt significative. Une croissance des flux d'IDE de 1 % correspond à une progression des exportations de 0,979 %. Toutefois, ce qui demeure à notre sens ambigu est que la relation entre les IDE et les exportations hors hydrocarbures est plus faible par rapport à la situation des exportations globales. La correspondance n'est que de 0,84 %, alors qu'elle est de 1,007 % pour les exportations des hydrocarbures. A priori une telle situation reste normale du moment où 98 % des exportations algériennes sont constituées d'hydrocarbures.

Mots clés : IDE, Algérie, commerce extérieur, exportations, importations,....

Abstract :

The analysis has focused on the question of the impact of FDI on the foreign trade of Algeria. Our study shows that the effect of FDI on the development of Algerian exports is rather significant. Growth of FDI flows corresponds to a 1% increase in exports of 0.979%. However, what remains unclear is our sense that the relationship between FDI and non-oil exports is lower compared to the situation of total exports. Correspondence is only 0.84%, while it is 1,007% for exports of hydrocarbons. A priori such a situation is normal when 98% of Algerian exports consist of oil.

Key words: FDI, Algeria, foreign trade, exports, imports,....

Classification JEL: F21, F4, F17

- Parent. C, « Contrôle hiérarchique: guide méthodologique d'élaboration d'un dispositif », Ministère de l'Équipement des Transports de l'Aménagement du Territoire du Tourisme et de la Mer, république française, 2005.
- Pierre Schick, JaquesVera, Olivier Bourrouilh- Parège, « Audit interne et référentiels de risques : Gouvernance, management des risques, contrôle interne », Edition Dunod, Paris.
- Renard. J, « Théorie et pratique de l'audit interne », 6^{ème} Editions d'Organisations, Paris, 2007.
- Rocco. R . Vanasco, « Fraud auditing », University, Chicago, Illinois, USA, 1998.
- Xavier .P, « The standarts for the professional practice of internal auditing », IIA, USA, 1997.

Journaux officiels :

- Journal officiel de la république algérienne n ° 02 du 13 janvier 1988 article 40, p 22.
- Journal officiel de la république algérienne n °55 du 27 septembre 1995, article 28, p 08.

Les sites Web:

- La question de gouvernance des entreprises se pose avec acuité - le scandale de Sonatrach révèle la manière dont elle est gérée. (2010, Jan 18). AllAfrica.Com. Retrieved from <http://search.proquest.com/docview/890645892?accountid=44936>
- En marge de la clôture de la session de printemps de l'APN, le ministre de l'énergie - «Le contrôle interne de Sonatrach renforce». (2010, Jul 24). AllAfrica.Com. Retrieved from <http://search.proquest.com/docview/892957609?accountid=44936>

Conclusion :

Le SCI ne supprime jamais totalement les risques d'erreurs et de fraude mais il permet de les prévenir, et de les limiter autant qu'il est possible à un niveau faible tout en s'appuyant sur des dispositifs qui s'articulent autour de quatre éléments : l'organisation générale des systèmes de contrôle, l'importance des codes d'éthique, le rôle de la direction générale et le rôle de l'audit interne. Ainsi, l'audit interne joue un rôle de garde-fou contre toute tentative à commettre des actes illicites.

La fonction d'audit interne se trouve désormais au cœur du dispositif de maîtrise et de réduction des risques d'erreur et de fraude. En effet, il faut que les fonctions d'audit interne soient généralisées dans toutes les entreprises algériennes afin de favoriser une démarche proactive contre les fraudes.

Bibliographie :

- Abdulrahman. A.M . Twaijry. Al, John. A . Brierley, David. R . Gwilliam, « An examination of the relationship between internal and external audit in the Saudi Arabian corporate sector » , University, Al-Qaseem, Saudi Arabia, University of Sheffield Management School; The University of Sheffield, Sheffield, UK; University of Wales, Aberystwyth, UK, 2004.
- Akerlof. G « La crise financière et ses retombées économiques et sociales 2 journées », enquête récente de PWC, 2011.
- Benoit. J, « Pédagogie de l'éthique : le cœur de développement durable et le développement durable du cœur », Edition EMS, Paris, 2005.
- Bernard. F, Gayraud. R, Rousseau. L, « Contrôle interne : Lutter contre la fraude : Concepts, Aspects règlementaires, Gestion des risques, Guide d'audit de la fraude, Mise en place d'un dispositif de contrôle permanent, référentiels, questionnaires, bonnes pratiques... », Editons Maxima, Paris 2010.
- Cherouati. N, « Code de conduite de Sonatrach : le message du président, les valeurs de Sonatrach, la pratiques et engagements de Sonatrach, la charte d'éthique de Sonatrach », Alger, 03 novembre 2010.
- Denis Neukomm, « L'auditeur francophone », union francophone de l'audit interne UFAI, mars 2010.
- Duprat. R, « La fraude et l'auditeur : le cadre conceptuel des nouvelles techniques de détection des détournements d'actifs », Pansard & Associés, 2011.
- Ho. S, Hutchinson. M, « Internal audit department characteristics/activities and audit fees: Some evidence from Hong Kong firms" The Hong Kong Polytechnic University, Hung Hom, Kowloon, Hong Kong, Queensland University of Technology, 2 George Street, P.O. Box 2434, Brisbane, Qld 4001, Australia.
- Huissoud. M, Campos. E, « maitrise universitaire en comptabilité, contrôle et finance », Genève, 30 mars 2011.
- K. H. Spencer Pickett and Jennifer M. Pickett, 'The internal auditing handbook», Second edition Wiley, USA, 2003.
- Kurtz. D, "Comment lutter contre la fraude en entreprise et dans un service de trésorerie en particulier ? », Université Paris Pantheon - Sorbonne, Master Management des Organisations – M2, Spécialité Professionnelle », Finance, 2010.
- Lambert. C, Cazes. C, « Les vrais problèmes de l'audit », L'école de Paris du management, Paris, 2002.
- Meziane. M (président de l'association des auditeurs consultants internes algériens AACIA),« Audit interne : la survie de l'entreprise se marchande tous les jours », Revue de presse de Saou.Boudjemaa,18 novembre 2008.
- Ouaniche. M, « La fraude en entreprise : comment la prévenir, la détecter, la combattre », Edition Maxima Paris, 2009.

justifié par le fait que le salaire de base affiché dans la fiche de paie est différent entre les éléments qui occupent le même niveau de poste (entre deux chefs de service on constate que le salaire de base affiché n'est pas le même).

Les auditeurs internes ont recommandé à cet effet un changement de forme des fiches de paie afin de préserver les intérêts de l'entreprise. Ainsi, l'audit interne vise à renforcer la lutte contre la fraude.

En effet, malgré que la fonction d'audit interne est dans une phase embryonnaire, nous reconnaissons quand même la valeur de la fonction d'audit interne car, tant soit peu elle a pu jouer son rôle de sauvegarde de patrimoine de l'entreprise.

Afin que les responsables des entreprises publiques algériennes puissent entreprendre des actions correctives, nous suggérons ce qui suit:

- Il faut généraliser la fonction d'audit interne dans toutes les entreprises;
- Organiser des cycles de formation continue en matière d'audit animées par des spécialistes en audit interne, à titre d'exemple, les auditeurs adhérents à l'AACIA (Association des Auditeurs Consultants Internes Algériens) ;
- Il est vivement recommandé qu'il y ait un code d'éthique auquel chaque employé doit adhérer afin de renforcer de plus en plus la crédibilité au sein de l'entreprise. Le code de d'éthique doit contenir une clause particulière sur les fraudes et des exemples ainsi que les mesures prises par la Direction pour sanctionner les fraudeurs.
- Il est fortement recommandé que les auditeurs internes contribuent à renforcer l'éthique, d'ailleurs une norme de la profession l'exige : « L'audit interne doit évaluer la conception, la mise en œuvre et l'efficacité des objectifs, des programmes et des activités de l'organisation liés à l'éthique²⁹ », Le dispositif de contrôle interne est particulièrement efficace lorsqu'il est intégré à l'infrastructure et fait partie de la culture d'entreprise ;
- Il faut que la fonction d'audit interne s'inspire des normes internationales de l'audit, car leur application constitue un gage de réussite ;
- La mise en place d'une ligne téléphonique de signalement anonyme permet de réduire le montant mais également la durée de détection de la fraude, elle permet également d'améliorer la perception des employés quant aux chances que les comportements frauduleux soient décelés.

²⁹ Denis Neukomm, « L'auditeur francophone », union francophone de l'audit interne UFAI, mars 2010, p 03.

- L'insuffisance en matière de moyens humains et matériels ;
- Les auditeurs internes ne donnent pas de conseils à leurs dirigeants en matière de gestion ;
- il n'y a pas parmi les auditeurs internes des auditeurs spécialisés dans les domaines techniques ;
- Il n'y a pas une demande d'une mission d'audit interne de la part des responsables opérationnels pour solliciter une assistance;
- les auditeurs internes ne suscitent pas des suggestions de la part des audités afin de favoriser le climat de concertation ;
- il n'y a pas une synergie entre la fonction d'audit interne et les fonctions proches notamment avec le contrôle de gestion et le management de la qualité. ;
- Il est à noter qu'il y'a un manque d'appui de la part des premiers responsables, les auditeurs internes n'ont pas toujours le soutien nécessaire, le soutien des premiers responsables est en demi-teinte, ce qui rend relativement marginale la place de l'audit interne au sein de la Direction Générale. Rappelons que la force d'une fonction d'audit interne au sein d'une entreprise dépend de l'intégration ou de l'implication de ses responsables.

4.3L'audit interne et la fraude en Algérie:

Il faut rappeler que les scandales qui ont frappé la grande entreprise Sonatrach en 2010, concernant les affaires de corruption et de passation de marchés de gré à gré²⁶ ont conduit le ministre de l'énergie à appeler au renforcement du système de contrôle interne²⁷, tout en avouant que la situation vécue par l'entreprise ne relève que de minime manquement à l'éthique. C'est la raison pour laquelle l'entreprise Sonatrach s'est récemment dotée d'un code de conduite²⁸ qui précise à tous les employés de Sonatrach les règles en matière d'éthique et de comportement. Nous ajoutons qu'il y'a aussi un comité d'éthique rattaché directement au Président Directeur Général, ceci afin de minimiser les risques de fraude. Il convient de souligner à cet effet que la fiabilité des informations est étroitement liée à des valeurs d'éthique et d'intégrité du fait que l'éthique traite les actes et régit la conduite des personnes.

Par ailleurs, étant donné que le scandale qu'a connu l'entreprise Sonatrach est du essentiellement aux affaires de passation de marché, il est souhaitable que le service SPM (Suivi Passation des marchés) soit non seulement constitué de juristes mais de spécialistes en droit commercial, et ce dans un souci d'efficacité.

Lors de notre enquête auprès d'un échantillon d'entreprises, il a été constaté au niveau de deux entreprises, le risque de contournement du système paie (les besoins des dirigeants en matière d'informations sur la paie ne sont pas définis). Ce point peut

²⁶ La question de gouvernance des entreprises se pose avec acuité - le scandale de Sonatrach révèle la manière dont elle est gérée. (2010, Jan 18). AllAfrica.Com. Retrieved from <http://search.proquest.com/docview/890645892?accountid=44936>

²⁷ En marge de la clôture de la session de printemps de l'APN, le ministre de l'énergie - «Le contrôle interne de Sonatrach renforce». (2010, Jul 24). AllAfrica.Com. Retrieved from <http://search.proquest.com/docview/892957609?accountid=44936>

²⁸ Cherouati. N, « Code de conduite de Sonatrach : le message du président, les valeurs de Sonatrach, la pratiques et engagements de Sonatrach, la charte d'éthique de Sonatrach», Alger, 03 novembre 2010.

comparaison avec les pays occidentaux telle que la France et les Etats-Unis et même par rapport à nos voisins le Maroc et la Tunisie.

En fait, jusqu'à ce jour, il n'existe pas une base légale imposant une structure de l'audit interne au niveau des entreprises.

4.2 Méthodologie et résultats de la recherche :

La méthodologie retenue est de nature empiro-inductive car la recherche vise à connaître à quel stade est arrivée la fonction d'audit interne ainsi que le SCI au niveau des entreprises publiques, puis à formuler des suggestions afin d'apporter une valeur ajoutée.

Afin de comprendre comment et dans quelles circonstances se pratique l'audit Interne au sein des entreprises publiques algériennes, nous avons effectué une enquête au niveau des fonctions d'audit interne. Il a été choisi des entreprises de production et des entreprises de service.

Etant donné qu'il n'y a que peu d'entreprises publiques qui se dotent d'une fonction d'audit interne, notre enquête était effectuée au niveau de huit entreprises.

Il a été procédé pour ce faire à la collecte d'informations à partir de la narration, un questionnaire, des interviews et le rapprochement.

Les principaux résultats issus de ce travail se présentent comme suit :

L'implantation de la fonction d'audit interne étant relativement récente, c'est pourquoi la fonction d'audit interne n'a pas encore atteint sa maturité. Ceci peut être argumenté par les points suivants) :

- L'inexistence d'un comité d'audit;
- L'orientation prédominante de la fonction d'audit interne est comptable et financière. Cependant, l'audit opérationnel est pratiqué dans certaines entreprises ;
- La fonction d'audit interne est perçue par les employés de l'entreprise comme un organe d'inspection. Alors que dans les pays développés, l'audit interne est une fonction d'assistance et de conseil aux responsables, ce qui fait que les auditeurs algériens se heurtent à des obstacles d'ordre culturel de la part des audités et par conséquent l'audit interne n'a pas encore trouvé sa véritable vocation ;
- La fonction d'audit interne est parfois exercée par des auditeurs internes non formés et peu soucieux du respect des normes de la profession ;
- Les auditeurs internes ne reçoivent pas des formations par des spécialistes en la matière ;
- L'aspect policier et répressif de l'audit interne domine encore dans les esprits des audités au détriment de son caractère d'assistance ;
- Les auditeurs internes ne disposent pas d'une charte d'audit ;
- L'inexistence d'un code de déontologie ;
- L'auditeur interne se concentre sur l'audit de conformité plutôt que l'audit de performance ;
- La méthodologie de l'audit ne correspond pas à celle proposée par les ouvrages de l'IFACI (Institut français de l'audit et du contrôle interne) ;

A cet effet, l'Algérie a engagé plusieurs réformes socioéconomiques et politiques, parmi les réformes économiques la promulgation de la loi 88/01 du 12 Janvier 1988 portant sur l'autonomie des entreprises publiques économiques. Cette loi a également obligé ces dernières à se doter de structures d'audit interne, en vertu de son article 40 (chapitre 5 du titre 2) qui stipule : « Les entreprises publiques économiques sont tenues d'organiser et de renforcer des structures internes d'audit d'entreprises et d'améliorer d'une manière constante leurs procédés de fonctionnement et de gestion²³ ». C'est grâce à cette loi que l'audit interne a connu un essor car avant 1988 la fonction d'audit interne était très peu connue. Cette fonction n'avait pas lieu d'être en raison du rôle que jouait l'entreprise (un rôle social plutôt que créatrice de richesse). Il convient de souligner que l'article 40 de la loi 88/01 a mis l'accent également sur la nécessité du renforcement du système de contrôle interne.

Dans le sillage de l'article 40 de la loi 88-01, la sphère économique a vu éclore des structures d'audit interne dans divers secteurs d'activités (Industrie lourde et légère, le secteur bancaire, l'agroalimentaire, etc.).

Par ailleurs, en 1993, une convention intergouvernementale algéro-française portant formation à l'audit interne a été mise en place pour pallier le déficit en auditeurs internes dont souffraient la plupart des entreprises algériennes à cette époque. Le dispositif de formation en question a permis la création de l'Association des Auditeurs Consultants Internes Algériens (AACIA) dont le principal objectif qui lui était assigné est le développement et la promotion de l'audit interne en Algérie.

L'A.A.C.I.A. est membre de "The Institute of Internal Auditors (I.I.A.)" depuis 1995 et entretient des relations fructueuses (et entend inscrire de manière permanente cette option d'ouverture) avec les associations et instituts de plusieurs pays (Etats-Unis, Canada, France, Luxembourg, Belgique, Suisse, Tunisie, Maroc, Mali, Cameroun, Sénégal, etc.)²⁴. En fait, l'A.A.C.I.A. participe régulièrement, en qualité de membre associé, aux activités de l'Union Francophone de l'Audit Interne (U.F.A.I.).

Le 25 septembre 1995, l'ordonnance 95/25 portant gestion des capitaux marchands de l'Etat a levé l'obligation légale de l'article 40 de la loi 88-01 tout en laissant l'initiative à l'entreprise dans ce domaine en vertu de l'article 28 qui stipule « toutes les dispositions contraires à la présente ordonnance sont abrogées et notamment²⁵ : la loi n°88-01 du 12 janvier 1988 portant loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques à l'exception de ses titres 3 et 4 ».

Le 30 janvier 2007, l'instruction du ministère de l'industrie et de promotion de l'investissement MIPI n°079/SG/07 ordonne la mise en place au niveau de chaque entreprise publique économique (EPE) d'une structure d'audit. De ce fait, la fonction d'audit interne a connu ces dernières années un développement notable dans certaines entreprises publiques algériennes mais elle n'a pas encore atteint sa maturité en

²³ Journal officiel de la république algérienne n ° 02 du 13 janvier 1988 article 40, p 22.

²⁴ Meziane. M (président de (l'association des auditeurs consultants internes algériens AACIA)), « Audit interne : la survie de l'entreprise se marchande tous les jours », Revue de presse de Saou.Boudjemaa, 18 novembre 2008.

²⁵ Journal officiel de la république algérienne n ° 55 du 27 septembre 1995, article 28, p 08.

d'exemple : la fraude managériale, la collusion, les dysfonctionnements et le coût du contrôle interne qui ne doit pas dépasser l'avantage qui en découle). En l'occurrence les auditeurs internes sont censés être vigilants pour empêcher toute personne voulant exploiter les failles du SCI ainsi que détecter les indices et les faits suspects pouvant se traduire en fraudes, tous cela afin de combler les limites du SCI et de le renforcer sans perdre de vue que l'audit interne est un élément du SCI.

Dans un souci d'affirmer l'importance de l'audit interne en matière de détection de fraude, nous proposons une enquête effectuée par PricewaterhouseCoopers en 2005:

TABLEAU 1: LES FACTEURS DE DETECTION DE LA FRAUDE

Comment la fraude a été détectée?	En France	Dans le monde
• Système de gestion des risques /audit interne.	39%	33%
• Rumeur (interne et externe)	29%	28%
• Autres	16%	25%
• Hasard	6%	6%
• Investigation des autorités judiciaires	6%	6%
• Audit externe.	4%	2%

Source : Duprat. R, « La fraude et l'auditeur : le cadre conceptuel des nouvelles techniques de détection des détournements d'actifs », Pansard & Associés, 2011, p 02.

Commentaire :

Dans le cadre de notre recherche, ce tableau illustre l'importance accordée à la fonction d'audit interne en termes de détection de fraude, le tableau montre également que l'audit interne est plus vigilant que l'audit externe en matière de détection de fraude. C'est-à-dire renforcer un système de contrôle interne incluant une fonction d'audit interne efficace est plus utile que recourir à l'audit externe.

De plus, les recherches antérieures sur l'audit interne et externe ont révélé que les entreprises qui sont dotées d'une structure d'audit interne réagissent rapidement sur la détection de la fraude²². En effet, la fonction d'audit interne est susceptible d'aider l'entreprise à atteindre ses objectifs en évitant les pièges et les aléas.

4- L'importance du SCI et la fonction d'audit interne dans la prévention de la fraude : cas de l'Algérie

4.1 Un aperçu sur la création de la fonction d'audit interne en Algérie :

Au lendemain de l'Indépendance, l'Algérie a opté pour un état socialiste et ce n'est qu'à partir de la fin des années soixante (plan de développement 1968-69) et début des années soixante dix (pan 1970-73), que l'Algérie a créé de grandes entreprises publiques en forme de sociétés. En 1980, l'Algérie a restructuré les grandes sociétés en entreprises plus petites par activités et domaines.

En 1986, l'Algérie a été frappée par l'effondrement des prix des produits hydrocarbures (pétrole et gaz naturel) sur le marché international, ainsi que les crises sociales qui l'ont suivi, ce qui a conduit à la remise en cause du système économique.

²² Ho. S, Hutchinson. M, « Internal audit department characteristics/activities and audit fees: Some evidence from Hong Kong firms" The Hong Kong Polytechnic University, Hung Hom, Kowloon, Hong Kong, Queensland University of Technology, 2 George Street, P.O. Box 2434, Brisbane, Qld 4001, Australia , p 124.

- Une clause indiquant que les responsables se doivent de coopérer pleinement avec les enquêteurs ;
- Une clause interdisant toutes représailles contre les témoins qui auraient permis la découverte d'une fraude ;
- Une condition selon laquelle l'audit interne devra être informé de toutes les enquêtes.

3.4 Le rôle de l'audit interne :

Il faut toujours garder à l'esprit que la fraude s'enrichit du manque de transparence, c'est la raison pour laquelle le renforcement perpétuel du système de contrôle interne est d'une importance cruciale et par voie de conséquence, « **La meilleure prévention contre la fraude est le contrôle interne**²⁰ ».

A cet effet, les auditeurs internes doivent aider la Direction générale et le conseil d'administration à prévenir les risques de fraude en évaluant la pertinence et l'efficacité du système de contrôle interne compte tenu des risques spécifiques à chaque métier de l'entreprise. Ceci nécessite que les auditeurs internes s'assurent que²¹ :

- Les principes d'organisation retenus renforcent le contrôle interne ;
- Les buts et les objectifs en matière d'organisation sont réalistes ;
- Il existe des règles écrites (ex : code de conduite) décrivant les activités défendues et les mesures devant être prises lorsqu'il y'a violation des règles établies ;
- Des règles d'autorisation sont établies et maintenues pour chaque opération ou transaction ;
- Des politiques, pratiques, procédés, rapports et autres moyens sont développés pour contrôler les activités et assurer la protection des biens et ressources de l'organisation, surtout dans les domaines d'activité à risque élevé ;
- Les systèmes d'informations permettent à la Direction d'obtenir des données adéquates et fiables ;
- Les actions nécessaires à l'établissement ou à l'amélioration de systèmes de contrôle interne efficaces et performants sont menées.

Il convient de noter que les auditeurs internes ne sont pas censés être des experts en sécurité et en détection de fraude mais lorsqu'ils découvrent des irrégularités ou des actes illicites, ils doivent avertir les autorités compétentes de l'entreprise et de suggérer par la suite des investigations et des contrôles qui leur paraîtront nécessaires et effectuer des suivis dans le souci de s'assurer que les procédures et diligences ont été accomplies. En outre, l'existence d'un système de contrôle interne au sein de l'entreprise ne constitue pas généralement une garantie absolue contre le risque de fraude. En effet, ce système se heurte à des limites qui réduisent son efficacité pour la prévention et la détection de la fraude à titre

²⁰ Renard. J, « Théorie et pratique de l'audit interne », 6^{ème} Editions d'Organisations, Paris, 2007, p109.

²¹ Xavier .P, op.cit, p 43.

3.2 L'importance des codes d'éthique :

Tout d'abord, il est nécessaire d'apporter un éclairage à la notion de l'éthique qui est l'une des pierres angulaires de l'environnement de contrôle, et de ses principaux apports à l'entreprise. L'éthique est définie comme étant « La prise de conscience de notre devoir d'intégrer dans nos décisions et actions la dimension humaine et d'œuvrer pour celle-ci ¹⁸ ». Pour d'autres, l'éthique est un culte purificateur de l'entreprise et du profit qui permet d'améliorer l'image de l'entreprise.

Il est courant de dire que l'éthique n'est pas un but à atteindre mais un chemin à entreprendre, ce proverbe montre l'importance d'inculquer des règles d'éthique aux employés afin de les inciter à réaliser le travail avec honnêteté, ce qui permet ainsi à instaurer un climat de confiance ainsi que renforcer la cohésion du personnel. De plus, les règles d'éthique permettent également à influencer les comportements qui échappent au contrôle et d'éviter, en effet, les risques de **fraude**. Pour cela, l'entreprise doit se doter d'un code de conduite (code d'éthique) définissant les grands principes d'éthique et décrivant, en face de situations concrètes, quelles sont les bonnes réponses à répondre en cas de situation de fraude avérée.

3.3 Le rôle de la Direction générale : définir ce qui n'est pas acceptable :

Les dirigeants doivent jouer un rôle proactif dans la lutte contre la fraude afin de la prévenir; ce qui les incite à imaginer les événements néfastes qui pourraient surgir.

A cet effet, les responsables doivent définir des règles bien précises quant à ce qui est acceptable et ce qui ne l'est pas pour mettre au courant l'ensemble du personnel de ce qui est effectivement permis. Pour cela, il est nécessaire qu'il y ait une définition écrite des responsabilités de chacun et une clause particulière sur les fraudes doit être rédigée, incluant des exemples ainsi que les mesures prises par la Direction pour sanctionner les fraudeurs sous forme d'une charte que l'on appelle une charte de lutte anti-fraude.

Voici ce qui devrait être mentionné dans une charte de lutte anti-fraude ¹⁹:

- Un énoncé clair des activités illégales, y compris les fraudes au profit de l'entreprise ;
- Une définition claire des responsabilités pour mener des enquêtes (en général l'audit interne ou les autorités judiciaires) ;
- Une clause précisant que chaque employé suspectant une fraude doit immédiatement en informer ses supérieurs hiérarchiques ;
- Une clause précisant que tout suspect ou fraudeur sera traité de la même façon, quel que soit sa position ou son ancienneté dans le service ;
- Une clause selon laquelle les supérieurs hiérarchiques sont responsables des actes malveillants qui se reproduiraient dans leur service ;

¹⁸ Benoit. J, « Pédagogie de l'éthique : le cœur de développement durable et le développement durable du cœur », Edition EMS, Paris, 2005, p 45.

¹⁹ Frédéric Bernard. F, Gayraud . R, Rousseau. L, op.cit, p 124.

3.1.1L'autocontrôle :

Il est inutile de parler du système de contrôle interne sans évoquer l'autocontrôle qui concerne toute les personnes employées à l'entreprise en allant des échelons les plus élevés vers les échelons subalternes et qui incombe à chaque employé, dans la mesure du possible, de se faire contrôler afin de participer au bon fonctionnement du système de contrôle interne, c'est-à-dire, tout soin apporté par les employés a une incidence directe sur l'efficacité et l'efficience du système de contrôle interne.

L'industrie a compris depuis longtemps que l'autocontrôle est de loin le meilleur, non seulement parce qu'il coûte moins cher mais aussi parce qu'il évite le zèle d'un nouveau contrôleur qui traque l'erreur dans les moindres détails par peur de se faire posséder¹⁴.

3.1.2 Le contrôle hiérarchique :

Le contrôle hiérarchique est défini comme suit : « Tout responsable a une responsabilité de contrôle hiérarchique. Cette responsabilité concerne la qualité, la gestion et les résultats de son activité ainsi que la régularité et la sécurité des personnes ¹⁵ ». En fait, la régularité recouvre le respect de la déontologie, l'application du droit et le respect des procédures.

Selon Frédéric Bernard, Rémi Gayraud et Laurent Rousseau le contrôle hiérarchique doit être consacré à¹⁶ :

- La supervision des travaux et à l'accomplissement des tâches de vérification ;
- L'analyse de l'activité et des résultats ;
- L'examen régulier du fonctionnement des procédures de contrôle mises en place.

Ainsi, le contrôle hiérarchique est exercé par toute la chaîne hiérarchique, c'est-à-dire par tout niveau hiérarchique sur le niveau subordonné. Par conséquent, le contrôle hiérarchique s'insère dans le dispositif général du contrôle interne et plus précisément dans le troisième pilier du SCI qui est « les activités de contrôle ».

3.1.3 Le contrôle de Direction :

La direction en tant que responsable du système de contrôle interne, doit disposer d'outils fonctionnels de contrôle afin de se parer contre d'éventuels risques. Ces outils fonctionnels se présentent comme suit¹⁷ :

- Le contrôle technique : qui vérifie le respect des règles de gestion et l'application des directives techniques ;
- Le contrôle comptable : qui permet de vérifier la cohérence des écritures comptables et l'application des règles comptables.

¹⁴ Lambert. C, Cazes. C, « Les vrais problèmes de l'audit », L'école de Paris du management, Paris, 2002, p 09.

¹⁵ Parent. C, « Contrôle hiérarchique: guide méthodologique d'élaboration d'un dispositif », Ministère de l'Équipement des Transports de l'Aménagement du Territoire du Tourisme et de la Mer, république française, 2005, p 04.

¹⁶ Bernard. F, Gayraud. R, Rousseau. L, op.cit, p 117.

¹⁷ Idem.

Ce type de fraude se traduit par la manipulation des informations chiffrées dans le but de tromper le lecteur sur la situation patrimoniale et/ou la performance économique de l'entreprise¹⁰. Il est à noter que la fraude comptable est moins fréquente que les détournements dans la mesure où elle est nécessairement le fait de personnes haut placées dans la hiérarchie de l'entreprise (dirigeants, gouvernement de l'entreprise)¹¹.

Afin que les entreprises puissent se prémunir contre ces fraudes, elles doivent être proactives pour empêcher tout risque d'erreur ou de fraude pouvant émerger et ce à travers la mise en place et la mise en œuvre d'un bon système de contrôle interne. Pour illustrer ce point, nous proposons la définition proposée par la NAS 400 (Norme d'audit suisse) : « le système de contrôle interne est l'ensemble des politiques et procédures mis en œuvre par la direction d'une entreprise en vue d'assurer dans la mesure où cela est réalisable ce qui suit : gestion régulière et efficace (y compris respect des politiques de gestion), sauvegarde des actifs, **prévention et détection des fraudes ou des erreurs**, exactitude et exhaustivité des enregistrements comptables et établissements en temps voulu d'informations financières fiables ¹²».

Cette définition montre que parmi les objectifs du contrôle interne est de prévenir et de détecter les risques majeurs d'erreur et de fraude. En effet, un bon SCI est un garde fou contre toute tentative de fraude.

Il faut rappeler que le contrôle interne ne supprime jamais totalement les risques d'erreur ou de fraude, mais il permet de les prévenir, de les limiter autant qu'il est possible à un niveau faible en s'appuyant sur des dispositifs qui rentrent dans le cadre des piliers du système de contrôle interne.

3- Les dispositifs de réponses aux risques de fraude :

Les dispositifs de réponse aux risques de fraude s'articulent autour de quatre éléments¹³ :

- 3.1 L'organisation générale des systèmes de contrôle ;
- 3.2 L'importance des codes d'éthique ;
- 3.3 Le rôle de la Direction générale ;
- 3.4 Le rôle de l'audit interne.

3.1 L'organisation générale des systèmes de contrôle :

Un système de contrôle interne efficace et efficient se traduit comme un climat défavorable à la fraude. A cet effet, l'entreprise doit veiller à ce que le système de contrôle interne soit renforcé d'une manière perpétuelle et cela s'opère à travers l'intensification des trois niveaux de contrôle à savoir : l'autocontrôle, le contrôle hiérarchique et le contrôle de Direction. Il ne faut pas perdre de vue que même le contrôle externe peut contribuer à l'atténuation des risques de fraude.

¹⁰ Ouaniche. M, op.cit, p 28.

¹¹ Idem

¹² Huissoud. M, Campos. E, « maitrise universitaire en comptabilité, contrôle et finance », Genève, 30 mars 2011, p 16.

¹³ Bernard. F, Gayraud, Rousseau. L, op.cit, p 116.

Etant donné qu'il existait une certaine ambiguïté entre les notions de l'erreur et la fraude, nous pensons en effet qu'il est important de mettre en évidence cette différence entre les deux notions. La fraude se distingue de l'erreur par son caractère intentionnel de sorte que le risque de non détection d'une fraude est généralement plus élevé que celui de la non détection d'une erreur car la fraude est accompagnée d'une altération des procédures du contrôle interne, par exemple: l'enregistrement comptable des transactions fictives, masquer les résultats pour qu'ils soient conformes aux objectifs,...etc.

2- Les grands types de fraudes :

Les deux types de fraude les plus fréquents se représentent comme suit⁶ :

1.1 Les détournements d'actifs ;

1.2 Les fraudes comptables.

Cela n'empêche pas qu'on peut rencontrer d'autres types de fraude telle que le vol, la corruption, la contrefaçon et la conspiration.⁷

2.1 Les détournements d'actifs :

Le détournement d'actif consiste à dissiper volontairement le patrimoine de l'entreprise et ce à travers l'exploitation des failles du système de contrôle interne par les employés motivés par⁸ :

- Le besoin (financier, par défi ou par esprit de vengeance) ;
- La perception d'une possibilité offerte de commettre une fraude (prise de conscience des défaillances de contrôle interne) ;
- La possibilité de justifier son acte, et de trouver une bonne raison de frauder.

Les détournements portent en général sur des éléments monétaires détournement de la trésorerie de l'entreprise mais peuvent également toucher d'autres éléments d'actifs, tels que les stocks, les immobilisations ainsi que les créances clients.

Il convient de noter que les détournements commis par les employés relèvent en général du vol ou de l'abus de confiance, alors que les mêmes actes commis par les dirigeants sont considérés comme des délits d'abus de bien social.

2.2 Les fraudes comptables :

La fraude comptable consiste à falsifier les comptes et les informations financières pour dissimuler la réalité économique de l'entreprise. Elle peut porter sur : « les comptes statutaires ou les comptes consolidés, les données de gestion internes à l'entreprise (reporting, tableaux de bord,...), les données financières communiquées aux tiers (communication financière) ⁹ ».

⁶ Akerlof. G « La crise financière et ses retombés économiques et sociales 2 journées », enquête récente de PWC, 2011.

⁷ K. H. Spencer Pickett and Jennifer M. Pickett, 'The internal auditing handbook», Second edition Wiley, USA, 2003, p 429.

⁸ Bernard. F, Gayraud. R, Rousseau. L, op.cit, p 111.

⁹ Kurtz. D, "Comment lutter contre la fraude en entreprise et dans un service de trésorerie en particulier ? », Université Paris Pantheon - Sorbonne, Master Management des Organisations – M2, Spécialité Professionnelle », Finance, 2010, p 10.

Introduction :

La fraude est un sujet d'actualité qui occupe et préoccupe de plus en plus les entreprises. A cet effet, les entreprises doivent être proactives et réactives afin d'éviter tout risque de fraude. La meilleure prévention contre la fraude est le contrôle interne. En l'occurrence, les auditeurs internes doivent aider les responsables à prévenir les risques de fraude en évaluant l'efficacité et l'efficience du système de contrôle interne (SCI). Nous citons à titre d'exemple les scandales financiers qui ont ébranlé récemment les entreprises publiques algériennes tel que Sonatrach, Sonalgaz,... et qui ont mis sur le devant de la scène la nécessité de renforcer le SCI, y compris la fonction d'audit interne qui est un élément du SCI¹.

D'ailleurs, la norme professionnelle 330 de l'IIA (Institute of Internal Auditors) demande à ce que les auditeurs examinent les risques associés à la sauvegarde des actifs et donc du patrimoine de l'entreprise. Il s'agit donc pour eux d'examiner également tous les risques liés à des manipulations frauduleuses: vol, escroquerie, activité illégale comme la conception de faux ou d'usage de faux².

1- La notion de la fraude

Il s'avère nécessaire de traiter d'abord la notion de la fraude avant d'aborder le rôle du système de contrôle interne et de l'audit interne dans la prévention et la détection de la fraude.

Selon la norme ISA 240 de l'IFAC relative à la responsabilité de l'auditeur dans la prise en considération de la fraude dans les états financiers, est constitutif d'une fraude « un acte intentionnel commis par un ou plusieurs dirigeants, par des personnes constituant le gouvernement d'entreprise, par des employés, ou par des tiers, impliquant des manœuvres dolosives dans le but d'obtenir un avantage indu ou illégal ³ ».

En effet, on entend par la fraude toutes les irrégularités et actes illégaux commis avec l'intention de tromper⁴. En outre, ces fraudes peuvent être commises pour le bénéfice de l'entreprise ou à son détriment, tant par les employés de l'entreprise que des personnes extérieures à celle-ci, à titre d'exemple⁵ :

- Vente ou affectation de biens fictifs ou faussement déclarés ;
- Suppression intentionnelle d'informations importantes pour donner une image trompeuse de la situation financière de l'entreprise ;
- Fraudes fiscales ;
- Fixation irrégulière de prix de cession dans l'intention d'améliorer fictivement les résultats d'une des sociétés d'un groupe par exemple.

¹ Abdulrahman. A.M . Twaijry. Al, John. A . Brierley, David. R . Gwilliam, « An examination of the relationship between internal and external audit in the Saudi Arabian corporate sector » , University, Al-Qaseem, Saudi Arabia, University of Sheffield Management School; The University of Sheffield, Sheffield, UK; University of Wales, Aberystwyth, UK, 2004, p 929.

² Bernard. F, Gayraud. R, Rousseau. L, « Contrôle interne : Lutter contre la fraude : Concepts, Aspects réglementaires, Gestion des risques, Guide d'audit de la fraude, Mise en place d'un dispositif de contrôle permanent, référentiels, questionnaires, bonnes pratiques... », Editions Maxima, Paris 2010, p 143

³ Ouani. M, « La fraude en entreprise : comment la prévenir, la détecter, la combattre », Edition Maxima Paris , 2009,p 25.

⁴ Rocco. R . Vanasco, « Fraud auditing », University, Chicago, Illinois, USA, 1998, p 04.

⁵ Xavier .P, « The standarts for the professional practice of internal auditing », IIA, USA, 1997, p 43.

Le rôle de l'audit interne et du contrôle interne dans la prévention et la détection de la fraude: cas d'un échantillon d'entreprises algériennes

CHEKROUN Meriem

Maître de Conférence

*Faculté des sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Université de Sidi Bel Abbes*



Résumé :

La meilleure prévention contre la fraude est le contrôle interne. La fraude étant aujourd'hui reconnue comme un risque d'entreprise, il faut que le contrôle interne de deuxième degré (c'est-à-dire l'audit) s'intéresse à toutes les menaces ou dangers potentiels de malveillance avec ses conséquences sur les entreprises.

Les récents scandales financiers qui ont ébranlé les entreprises publiques algériennes tel que Sonatrach, Sonalgaz,... , ont mis sur le devant de la scène la nécessité de renforcer le SCI, notamment la fonction d'audit interne.

Nous avons constaté lors de notre étude empirique que la fonction d'audit interne au sein des entreprises publiques échantillonnées est galvaudée du fait que l'audit interne est une fonction de conseil et d'assistance et non pas une simple activité de vérification de la conformité. Il se pose ainsi la question de ce que les Anglo-Saxons appellent l'expectation gap.

Mots clés : la fonction d'audit interne, le système de contrôle interne, la fraude, les entreprises publiques algériennes.

Abstract:

The best prevention of the fraud is the internal control. The fraud being recognized as a risk of company today, the internal control of the second degree (that is the audit) has to be interested in all the threats or the potential dangers of hostility with its consequences on companies.

Financial scandals that recently the Algerian public companies such as Sonatrach, Sonelgaz, ... put on the forefront the need to strengthen the ICS, especially the internal audit function.

We found in our empirical study that the internal audit function within public companies sampled is overused that the internal audit function is to provide advice and assistance and not a simple activity of check of the conformity. This raises the question of what the Anglo-Saxons called the expectation gap.

Key words: the internal audit function, the internal control system, the fraud, the Algerian public companies.

- 21- www.ademe.fr.
- 22- www.ademe.fr.
- 23- www.ome.org.
- 24- www.ome.org.
- 25- Sophia Antipolis Décembre 2011 rapport final de l'Algérie APRUE, Plan Bleu Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM in http://planbleu.org/sites/default/files/upload/files/5-2-R_Rapport_indicateurs_Algerie.pdf
- 26- Le livre blanc de l'efficacité énergétique, février 2013.
- 27- <http://urirms.cder.dz/fr/> date de consultation 12/07/2017.
- 28- <http://www.aprue.org.dz/> date de consultation 15/07/2017.

Abréviations :

CO2	Dioxyde de carbone
CSP	Concentrated Solar Power, centrale solaire thermique à concentration.
GNL	Gaz Naturel Liquéfié
Gt	gigatonnes
GW	gigawatt (1 watt x 10 ⁹)
GWh	gigawatt-heure (1 watt x 10 ⁹)
km	kilomètre
km ²	kilomètre carré
kWh	kilowattheure (1 watt x 10 ³)
mbd	million barils jour
Mt	million de tonnes/mégatonnes
Mtep	million tonnes équivalent pétrole
MWh	mégawatt-heure
MWth	mégawatt thermique
PIB	Produit Intérieur brut
TWh	térawatt-heure (1 watt x 10 ¹²)
APRUE	Agence Nationale pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie
GPL /C	Gaz de Pétrole Liquéfier Carburant.
GN/C	Gaz Naturel Carburant.
MEM	Ministère de l'Energie et des Mines.
OME.	Observatoire de Maitrise de l'Energie.
ONS	Office National des Statistiques.
SAE	Secteur d'Activité économique.
TCAM	Taux de croissance annuel moyen.
TEP	Tonne Equivalent pétrole.
UAE	Unité d'Analyse Energétique.
GES	Gaz à Effet de Serre

- 4- https://portail.cder.dz/IMG/pdf/Programme_des_energies_renouvelables_et_de_l_efficacite_energetique_FR.pdf ¹ <http://urerm.cder.dz/fr/> date de consultation 12/07/2017.
- 5- La coopération Algéro-européenne, in <http://www.aps.dz/economie/34564-les-%C3%A9nergies-renouvelables-et-l%E2%80%99efficacit%C3%A9-%C3%A9nerg%C3%A9tique,-nouvelles-priorit%C3%A9s-de-la-coop%C3%A9ration-alg%C3%A9ro-europ%C3%A9enne>.
- 6- La coopération Algéro-européenne, in <http://www.aps.dz/economie/34564-les-%C3%A9nergies-renouvelables-et-l%E2%80%99efficacit%C3%A9-%C3%A9nerg%C3%A9tique,-nouvelles-priorit%C3%A9s-de-la-coop%C3%A9ration-alg%C3%A9ro-europ%C3%A9enne>
- 7- Le livre blanc d'efficacité énergétique, (2011), in : http://media.salon-energie.com/Presentation/livre_blanc_ee_fevrier2011_schneider_electric__1__313445.pdf.
- 8- Le programme algérien des énergies renouvelables in <http://portail.cder.dz/spip.php?rubrique44>. Date de consultation 10/05/2017.
- 9- [Le secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord: situation actuelle et perspectives 2012](http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/renewable_energy_sector_in_north_africa_fr.pdf) in http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/renewable_energy_sector_in_north_africa_fr.pdf
- 10- Les définitions des termes énergétiques in http://www.xpair.com/lexique/definition/efficacite_energetique.htm.
- 11- Les énergies renouvelables, une priorité en Algérie, in <https://portail.cder.dz/spip.php?article1149>. Date de consultation 15/08/2017.
- 12- MEDCOP – Soutenir la transition énergétique en Méditerranée in <http://www.presse.ademe.fr/2016/07/medcop-soutenir-la-transition-energetique-en-mediterranee.html>.
- 13- Programme de développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique en Algérie 2016 in . <http://portail.cder.dz/spip.php?rubrique44>. Date de consultation 14/08/2017.
- 14- Programme de développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique en Algérie 2016 op cit p 19.
- 15- Rapport élaboré par le réseau MEDENER Projet MED-IEE (2014), Indicateurs d'Efficacités Énergétique pour la Méditerranée, in http://www.medener.org/wp-content/uploads/2016/03/Tendances-de-l---efficacit-----nerg--tique-Med-_FR.pdf, p 18.
- 16- Thelma Carrier, Isabelle Collet, Sami Louati, Didier Reynaud SOeS , Les Chiffres clés des énergies renouvelables, Édition décembre 2015, France.in <http://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr> p57.
- 17- Revue de presse (2016) ,in <http://www.aprue.org.dz/documents/revue%20de%20presse%20janvier%202016.pdf>
- 18- Thelma Carrier, Isabelle Collet, Sami Louati, Didier Reynaud SOeS , opcit p58.
- 19- Thelma Carrier, Isabelle Collet, Sami Louati, Didier Reynaud SOeS , Les Chiffres clés des énergies renouvelables, Édition décembre 2015, France.in <http://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr> p57.
- 20- World Energy Outlook 2015 in <http://www.worldenergyoutlook.org/weo2015/>.

Conclusion :

- La stratégie énergétique de l'Algérie repose sur l'accélération du développement de l'énergie solaire. Le gouvernement prévoit le lancement de plusieurs projets solaires photovoltaïques d'une capacité totale d'environ 800 MWc d'ici 2020. D'autres projets d'une capacité de 200 MWc par an devraient être réalisés sur la période 2021-2030.
- L'objectif de l'efficacité énergétique consiste à produire les mêmes biens ou services, mais en utilisant le moins d'énergie possible. Le programme des énergies renouvelables en Algérie contient des actions qui privilégient le recours aux formes d'énergie les mieux adaptées aux différents usages et nécessitant la modification des comportements et l'amélioration des équipements
- Actuellement, le pétrole et le gaz sont deux sources énergétiques vitales pour l'économie de L'Algérie . Sa prospérité future dépend du secteur des hydrocarbures : assurer des approvisionnements énergétiques suffisants pour répondre à la croissance de la demande, avec des prix raisonnables, reste le défi majeur pour notre pays. Aujourd'hui l'économie algérienne est totalement dépendante du pétrole et du gaz, mais il est encore temps d'emprunter une nouvelle trajectoire en développant des énergies alternatives.

Les ouvrages :

• Rapports et dossiers :

- 1- Bruno Lescoeur , Hamdi Harrouch , Bruno Lechevin (2016) , La transition énergétique méditerranée scénarios 2040. Publication MEDENER/OME avec le soutien de l'ADEME p 14.
- 2- Conférence iD4D - L'efficacité énergétique : dynamiques dans les pays du Sud et réflexions sur la coopération Nord- Sud – 5 avril 2013 à l'AFD.
- 3- Dossier spécial 4e conférence internationale de MEDENER du 25 Mai 2016, Vers une accélération de la transition énergétique en Méditerranée, in <http://www.ambafrance-dz.org/4eme-conference-internationale-sur-la-transition-energetique-en-Mediterranee> p 02.
- 4- Enerdata en collaboration avec Alcor , Projet MED-IEE : Indicateurs d'Efficacité Energétique pour la Méditerranée (Avril 2014) , rapport élaboré par le réseau MEDENER , préparé par, ANME, ADEREE, APRUE et ALMEE .
- 5- Ilyas El Omari , , Assia Bouzekry, (2016), membre de comité de pilotage de la MedCOP Climat , une envie d'action autour d'une mer qui se rassemble, Meracech , p 02.

• Les sites internet et les liens électroniques :

- 1- <http://portail.cder.dz/spip.php?rubrique44>. Date de consultation 20/07/2017.
- 2- <http://www.aprue.org.dz/resultat-march%C3%A9-climatiseurs.html>; date de consultation 15/08/2017.
- 3- <http://www.aprue.org.dz/resultat-march%C3%A9-climatiseurs.html>; date de consultation 15/08/2017.

- L'installation des micro-stations pilotes ;
- Le suivi des performances de l'épuration solaire et l'optimisation du fonctionnement des micro-stations pilotes.
- L'étude de la compatibilité des eaux industrielles épurées avec les eaux de gisement en vue de leur réutilisation pour la récupération secondaire.

6- Les Résultats et Les perspectives de la recherche :

- A horizon 2030, l'Algérie devra faire face à des défis multidimensionnels : démographique avec à minima un doublement de la population urbaine, **énergétique** en raison d'une augmentation de la demande d'énergie et **climatique** du fait d'un accroissement des émissions de gaz à effet de serre .
- Pour les professionnels, cette transition énergétique passe par **une coopération régionale** :
- **Chems Eddin Chitour professeur de l'École nationale polytechnique d'Alger**²⁰ : « la chute du pétrole est une bénédiction. Nous devons désormais consommer moins et mieux. Il faudrait que les pays du Nord accompagnent ceux du Sud. Le Sud a le potentiel, le Nord le savoir-faire. » ce qui valide pratiquement la première hypothèse de cette recherche.
- **Jorge Borrego Secrétaire général adjoint pour l'énergie et l'action pour le climat au Secrétariat général de l'Union pour la Méditerranée** : « Nous nous trouvons à un carrefour. Un esprit régional commence à émerger sur la question. Les pays méditerranéens reconnaissent qu'il devient indispensable de travailler ensemble sur la maîtrise de l'énergie. Ils comprennent que des efforts, sinon conjoints, du moins concertés, demeurent nécessaires aux côtés des stratégies nationales. Je pense également à l'augmentation de la sécurité énergétique qui passe par des interconnexions de réseaux entre les pays méditerranéens », ce qui soutient pratiquement la deuxième hypothèse de cette recherche.
- **Houda Ben-Jannet Allal, directrice générale de l'Observatoire méditerranéen de l'Énergie (OME)**, constate qu'actuellement, « la Méditerranée n'est pas encore la plus dynamique des régions dans le domaine des énergies renouvelables. La majeure partie de la croissance provient de la rive nord de la Méditerranée et de la Turquie. » Tout en reconnaissant que « des signes encourageants permettent d'envisager un meilleur avenir. » Et notamment une donnée : en Méditerranée, les énergies renouvelables vont pour la première fois en 2016 dépasser en terme de capacité le gaz naturel comme première source de production d'électricité²¹, ce qui soutient la troisième hypothèse de cette recherche.
- Dans ce contexte, le processus de la **transition énergétique devient une priorité** pour l'ensemble des pays de la Méditerranée, considérée comme un « hot spot » climatique. Aujourd'hui, la dynamique de la transition énergétique est engagée et la **coopération régionale euro-méditerranéenne** est en mesure de la renforcer, notamment en accélérant la mise en œuvre des politiques d'amélioration de l'efficacité Énergétique et de la promotion des Énergies Renouvelables, avec un mix énergétique transitoire qui s'appuierait sur le gaz.

²⁰ Dossier spécial 4e conférence internationale de MEDENER du 25 Mai 2016, Vers une accélération de la transition énergétique en Méditerranée, in <http://www.ambafrance-dz.org/4eme-conference-internationale-sur-la-transition-energetique-en-Mediterranee> p 02.

²¹ Idem p 03.

- ***Une convention cadre de coopération a été signée par le Centre de Développement des Energies Renouvelables (CDER), la SARL ALTEN Construction Mécanique et Métallique et la SARL ECODECLIC a été signée le 03 Août 2017¹⁷.***
- Cette première collaboration vise à mettre en place une coopération pour l'exploitation industrielle des produits issus de la recherche scientifique.
- La mise en œuvre de cette convention donnera lieu à la conclusion de conventions spécifiques entre les trois parties et à la réalisation d'actions conjointes portant sur les volets suivants :
 - Les travaux d'études de Recherche et Développement .
 - La formation .
 - L'échange d'information et de connaissance technique et scientifique .
 - L'organisation d'évènements scientifiques.
- b- Participation du CDER au 1er Séminaire sur la promotion de projets innovants en économie verte :**
- ***Le centre de développement des énergies renouvelables CDER a participé les 11 et 12 juillet 2017 à l'Ecole Supérieure Algérienne des Affaires (ESAA) d'Alger au premier Séminaire sur la Promotion de Projets Innovants en Economie Verte.***
- Ce séminaire a été organisé conjointement par le R20 MED, bureau de l'ONG pour la région Méditerranéenne, l'Ecole Nationale Polytechnique d'Oran Maurice Audin, (ENPO-MA) et l'Ecole des Mines de Saint-Etienne (EMSE). Parrainé par la Ministre de l'Environnement et des Energies Renouvelables, ce séminaire a vu la participation d'environ 200 acteurs institutionnels et économiques intervenant dans les domaines des Energies renouvelables, de l'Efficacité Énergétique et de la Gestion Durable des Déchets.
- Ce programme a été animé et modéré par un ensemble d'experts et de cadres représentant des institutions nationales, des opérateurs économiques publics et privés, des collectivités et du secteur universitaire. Aussi, les chercheurs du CDER ont participé activement dans cette manifestation.
- c- Signature d'un contrat spécifique entre la SONATRACH et le CDER :**
- ***La Société nationale pour la recherche, la production, le transport, la transformation et la commercialisation des hydrocarbures (SONATRACH) et le Centre de Développement des Energies Renouvelables (CDER) ont procédé le 27/07/2017 à la signature d'un contrat spécifique de coopération portant réalisation d'un projet de recherche pilote pour l'épuration solaire des eaux de rejet industrielles et domestiques de la SONATRACH¹⁸.***
- Ce projet entre l'équipe de recherche de la division Epuration et Valorisation des Eaux de Rejet (EVER) de l'Unité de Développement des Equipements Solaires (UDES) et l'équipe de recherche de la Direction Centrale Recherche et Développement (DCRDT) porte sur les actions suivantes ¹⁹:
 - La conception des pilotes modulaires et des micro-stations pilotes pour l'épuration solaire des eaux de rejet industrielles et domestiques ;

¹⁷ <http://www.aprue.org.dz/> date de consultation 15/07/2017.

¹⁸ <http://www.aprue.org.dz/> date de consultation 15/07/2017.

¹⁹ <http://www.aprue.org.dz/resultat-march%C3%A9-climatiseurs.html>; date de consultation 15/08/2017.

formation de qualité dans le domaine des énergies renouvelables, allant du niveau de maîtrise jusqu'au niveau de post-graduation spécialisé.

5-1-3- L'Unité de Développement des Equipements Solaires UDES (Bou Ismail, Tipaza) :

- Affiliée au CDER, a été créée par arrêté N° 008 du 9 Janvier 1988 de la Présidence de la République (Journal officiel N°06 du 10 février 1988). Les missions principales de l'Unité de Développement des Equipements Solaires sont de :

- Réaliser des travaux de conception, de dimensionnement et d'optimisation des équipements en énergies renouvelables pour la production de la chaleur, l'électricité, le froid et le traitement des eaux ; Mettre en œuvre toutes études et recherches de développement de procédés technologiques de fabrication de prototypes, équipements et des préséries ;
- Etablir des études technico-économiques, d'engineering pour mettre en place des installations pilotes en vue d'assurer le transfert et la maîtrise de nouvelles technologies ;
- Mettre en place les techniques de caractérisation, de tests, de contrôles qualité et de conformité, en vue d'assurer la qualification ; l'homologation et la certification des équipements développés.

5-2- Les Coopérations et Conférences et manifestations scientifiques ¹⁵:

- **La Participation aux manifestations Scientifiques (séminaires et congrès Scientifique) :**
Conformément au Décret présidentiel N° 14-196 du 06 Juillet 2014 ainsi que l'arrêté N° 2010 du 29 Décembre 2014 et l'instruction N° 1 du 05 Avril 2017. Le personnel ouvrant droit à la participation aux manifestations Scientifiques.

5-2-1- La Conférence nationale * Villes et Energies Durables * :

- *L'Agence pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie (APRUE) a organisé en partenariat avec CES-MED (Cleaner Energy Saving Mediterranean Cities) , le 15 juin 2015 une conférence nationale intitulée « Villes et énergies durables »¹⁶. , comme une opportunité pour restituer et partager les résultats préliminaires des trois expériences pilotes menées dans les communes de Batna , Sidi Bel Abbès et Boumerdès dans le cadre du projet CES-MED (Cleaner Energy Saving Mediterranean Cities) financé par la commission européenne. La diffusion et la vulgarisation des résultats de ce projet auprès des autres communes invitées et des représentants des autorités centrales, en particulier la Direction Générale des Collectivités Locales (DGCL), permettront de capitaliser ces expériences pilotes et d'entrevoir la possibilité d'intégrer la gestion énergétique au niveau d'autres communes. En effet, il est connu que plus de 80 % de l'énergie produite est consommée au niveau des communes (éclairage public, écoles, bâtiments publics, transport, etc.) dans le même temps, elles constituent un levier important proche des citoyens car elles traduisent la politique nationale énergétique au niveau local par des actions d'efficacité énergétique et l'introduction des énergies renouvelables.*

a- Signature d'une convention cadre de coopération entre Alten Ecodeclit et le CDER :

¹⁵ <http://www.aprue.org.dz/resultat-march%C3%A9-climatiseurs.html> .

¹⁶ <http://www.aprue.org.dz/resultat-march%C3%A9-climatiseurs.html>; date de consultation 15/08/2017.

5-1- Les institutions et centres de recherche en énergies renouvelable en Algérie :

- Pour la réalisation d'une base scientifique solide de la transition énergétique, L'Algérie a développé l'infrastructure scientifique en termes de sciences énergétiques par des instituts et centres de recherche scientifiques multi – spécialisés parmi lesquels :

5-1-1- L'Unité de Recherche en Energies Renouvelables en Milieu Saharien (URERMS) : *Rattachée au Centre de Développement des Energies Renouvelable (CDER) est une structure de recherche, créée par Arrêté ministériel n° 76 du 22 mai 2004 au sein de l'EPST CDER¹³.*

- Les activités de recherche scientifique et de développement technologique menées à l'URER.MS s'inscrivent dans le cadre du programme national de recherche en énergies renouvelables, considéré par les pouvoirs publics comme prioritaire et mobilisateur.
- La vocation essentielle de l'Unité est la recherche scientifique appliquée et le développement technologique. Elle est chargée d'entreprendre des activités de recherche et d'expérimentation pour la promotion et le développement des énergies renouvelables dans les régions sahariennes. Il s'agit de :
 - Collecter, exploiter, traiter et analyser l'ensemble des données nécessaires à une évaluation précise des gisements solaire, éolien et de biomasse dans les régions sahariennes,
 - Effectuer des travaux scientifiques et technologiques sur la conception et le développement des dispositifs et équipements de conditionnement d'énergie solaire et de biomasse,
 - Procéder à des études relatives à la qualification des sites d'installation des systèmes d'énergie solaire et éolienne,
 - Entreprendre des travaux d'essai, d'observation, d'expérimentation, d'exploration, de mesure, de fiabilité et d'endurance des équipements d'énergie solaire et éolienne,
 - Entreprendre des travaux de production et de valorisation de la biomasse à des fins énergétiques, environnementales et agronomiques.

5-1-2- L'Unité de Recherche Appliquée en Energies Renouvelables (URAER)¹⁴:

- *Inaugurée en 1999 et rattachée au centre de développement des énergies renouvelables (CDER) est situé dans la ville de Ghardaïa. L'ambition de l'URAER est de devenir une plate-forme internationale d'expérimentation et un nœud de communication de toutes les réalisations régionales dans le domaine des énergies renouvelables.*
 - . L'URAER à travers ces programmes de recherches contribue à la maîtrise et au développement de ces technologies.
- Le potentiel humain existant au sein de l'unité peut apporter sa contribution à l'effort national de recherche et formation. Ceci d'une part en collaborant avec les universités et les autres centres de recherche, et d'autre part par la possibilité d'offrir au sein de l'unité une

¹³ <http://urerms.cder.dz/fr/> date de consultation 12/07/2017.

¹⁴ <http://urerms.cder.dz/fr/> date de consultation 12/07/2017.

consommation, LED, et lampes à sodium), avec l'objectif de développer l'industrie locale de ces filières. Ce programme vise également la promotion de partenariat pour l'échange d'expérience et de savoir-faire dans ces domaines.

- **Chauffe-eau solaire (CES) :** Ce programme vise l'introduction des chauffe-eau solaires dans le résidentiel et le tertiaire pour les besoins de chauffage de l'eau et des locaux. Le développement d'une industrie locale, avec une baisse escomptée des coûts de production, permettra la généralisation des CES. Il est également prévu la promotion de la recherche pour la climatisation solaire.

5- **La recherche et développement en énergies renouvelables en Algérie :**

- L'Algérie favorise la recherche pour faire du programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique un véritable catalyseur du développement d'une industrie nationale qui valorisera les différentes potentialités algériennes (humaines, matérielles, scientifiques...etc.) Le rôle de la recherche est d'autant plus crucial qu'elle constitue un élément primordial dans l'acquisition des technologies, le développement des savoirs et l'amélioration des performances énergétiques. Pour l'Algérie, accélérer l'acquisition et le recours aux technologies est essentiel notamment en matière de photovoltaïque, solaire thermique, l'éclairage, l'isolation thermique et la climatisation.
- La coopération scientifique étant considérée comme une part essentielle pour le développement de toutes les activités de recherche dans les domaines des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique, l'Algérie encouragera les échanges entre les entreprises et les différents centres de recherche. Dans ce cadre, il convient de souligner que le programme de l'efficacité énergétique prévoit le financement des projets pilotes, issus des travaux de recherche scientifique, concourant à une meilleure maîtrise de l'énergie. Ce financement est prévu comme un soutien aux chercheurs afin de stimuler leurs efforts de création scientifique.
- En effet, le développement à grande échelle des énergies renouvelables et la prise en charge de la problématique de l'efficacité énergétique exigent un encadrement de qualité en ressources humaines, à la hauteur des objectifs et des ambitions du programme EnR et de l'efficacité énergétique¹². Outre les centres de recherche affiliés aux entreprises comme le CREDEG, filiale du Groupe Sonelgaz, le secteur de l'énergie compte une agence de promotion et de rationalisation de l'utilisation de l'énergie (APRUE) et une société filiale de Sonelgaz spécialisée dans la réalisation des projets EnR (SKTM).
- Ces organismes coopèrent avec des centres de recherche rattachés au ministère de la recherche scientifique, parmi lesquels figurent le CDER et le CRTSE. La réflexion est basée sur des axes de recherche qui permettent d'étudier les comportements des équipements dans l'environnement où ils sont installés, d'améliorer leurs performances et de faciliter l'intégration des EnR dans le système électrique dont les réseaux devront être gérés de manière plus réactive, grâce aux technologies de Smart Grids. Ces technologies regroupent de nombreux outils et systèmes pour leur gestion. Les nouvelles technologies de l'information et de la communication interviendront également afin d'optimiser les flux d'énergie et mieux gérer l'intermittence des énergies renouvelables.

¹² https://portail.cder.dz/IMG/pdf/Programme_des_energies_renouvelables_et_de_l_efficacite_energetique_FR.pdf

segments créateurs de valeurs et à les développer localement. Solaire photovoltaïque Pour le photovoltaïque, l'objectif est la réalisation d'unités industrielles ; notamment la construction d'usines de fabrication de modules photovoltaïques pour répondre à la réalisation d'un programme de l'ordre de 13500 MW à l'horizon 2030.

1- Des actions de renforcement de l'activité d'engineering et d'appui au développement de l'industrie photovoltaïque à travers la constitution d'un partenariat qui regroupera les différents acteurs avec le concours des centres de recherche. Sur la période 2015-2020, l'objectif est d'accroître le taux d'intégration des capacités algériennes, notamment grâce à la construction, en partenariat, d'usines de fabrication de modules photovoltaïques. Par ailleurs, il est attendu qu'un réseau de sous-traitance nationale soit mis en place pour la fabrication des onduleurs, des batteries, des transformateurs, des câbles et autres équipements entrant dans la construction d'une centrale photovoltaïque. L'Algérie devrait disposer, également, sur la même période, de capacités de conception, de procurement et de réalisation par le biais d'entreprises algériennes. Il est, également, prévu la réalisation, d'un centre d'homologation des équipements, notamment ceux destinés aux installations EnR et les électroménagers. Cette période serait marquée par le développement d'un réseau de sous- traitance nationale pour la fabrication des équipements nécessaires à la réalisation de ce programme.

- **L'énergie solaire :**

- Elle devrait, également, être marquée par la maîtrise totale des activités d'engineering, de procurement et de construction des centrales et des unités de dessalement des eaux saumâtres. Si les conditions sont réunies, il est prévu au courant de cette même période d'exporter non seulement l'électricité produite à partir des renouvelables mais aussi le savoir-faire et les équipements entrant dans la production d'électricité à partir des énergies renouvelables. Solaire thermique « CSP » Sur la période 2015 – 2020 , il est prévu la poursuite des études pour la fabrication locale des équipements de la filière solaire thermique. Sur la période 2021 - 2030, il est prévu de promouvoir le partenariat pour la mise en œuvre de projets majeurs qui seront menés en parallèle avec des actions de renforcement des capacités d'engineering , de conception, de procurement et de réalisation pour la fabrication d'équipements intervenant dans une centrale CSP par des moyens propres.

- **L'énergie éolienne :**

- Il est prévu aussi de poursuivre les efforts pour la mise en place, en partenariat, d'une industrie éolienne. Il est prévu aussi la conception, le procurement et la réalisation d'éoliennes par des moyens propres ainsi que la maîtrise des activités d'engineering, de procurement et de construction de fermes éoliennes.

- **Isolation thermique :**

- L'objectif de ce programme est d'introduire les caractéristiques d'efficacité énergétique dans les constructions neuves et existantes, en développant les filières industrielles de fabrication des isolants thermiques de l'enveloppe (murs et toitures) et le double vitrage, en utilisant les matériaux locaux. Eclairage performant Il est préconisé pour la réalisation des objectifs assignés au programme de l'efficacité énergétique, la substitution des lampes classiques (incandescence et à mercure) par des lampes performantes (lampes basse

défi de conservation de l'énergie avec ses implications bénéfiques sur l'économie nationale, en termes de création d'emplois et de richesse, en plus de la préservation de l'environnement.

- Le programme se focalise sur les secteurs de consommation qui ont un impact significatif sur la demande d'énergie. Il s'agit principalement du bâtiment, du transport et de l'industrie.

Tableau n 02 : Le Plan d'Action en Matière d'Efficacité Energétique.

Pour le secteur du bâtiment.	Le programme vise à encourager la mise en œuvre de pratiques et de technologies innovantes, autour de l'isolation thermique des constructions existantes et nouvelles. Des mesures adéquates seront prévues au niveau de la phase de conception architecturale des logements. Il s'agit également de favoriser la pénétration massive des équipements et appareils performants sur le marché local, notamment les chauffe-eau solaires et les lampes économiques: l'objectif étant d'améliorer le confort intérieur des logements en utilisant moins d'énergie. La mise en place d'une industrie locale des isolants thermiques et des équipements et appareils performants (chauffe-eau solaires ; lampes économiques) constitue l'un des atouts pour le développement de l'efficacité énergétique dans ce secteur. Globalement, c'est plus de 30 millions de TEP qui seront économisées, d'ici 2030 répartie comme suit : 1- Isolation thermique : l'objectif est d'atteindre un gain cumulé évalué à plus de 7 millions de TEP . 2- Chauffe-eau solaire : l'objectif est de réaliser une économie d'énergie à plus de 2 millions de TEP . 3- Lampe basse consommation (LBC) : Les gains en énergie escomptés, à l'horizon 2030 sont estimés à près de 20 millions de TEP . 4- Eclairage public : l'objectif est de réaliser une économie d'énergie de près de un (01) million de TEP, à l'horizon 2030 et d'alléger la facture énergétique des collectivités.
Pour le secteur des transports.	Le programme vise à promouvoir les carburants les plus disponibles et les moins polluants, en l'occurrence, le GPLc et le GNC: l'objectif étant d'enrichir la structure de l'offre des carburants et de contribuer à réduire la part du gasoil, en plus des retombées bénéfiques sur la santé et l'environnement. Ceci se traduirait par une économie, d'ici 2030, de plus de 15 millions de TEP.
Pour le secteur de l'industrie.	• Le programme vise à amener les industriels à plus de sobriété dans leurs consommations énergétiques. En effet, l'industrie représente un enjeu pour la maîtrise de l'énergie du fait que sa consommation énergétique est appelée à s'accroître à la faveur de la relance de ce secteur. Pour ce secteur, c'est plus de 34 millions de TEP qui seront économisées. • Pour plus d'efficacité énergétique, il est prévu : • La généralisation des audits énergétiques et du contrôle des procédés industriels qui permettront d'identifier les gisements substantiels d'économie d'énergie et de préconiser des plans d'actions correctifs; • L'encouragement des opérations de réduction de la surconsommation des procédés industriels, à travers un soutien de l'Etat au financement de ces opérations¹¹.

Source : <http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/74044> . date de consultation 15 /08/2017.

4-1-2- Le Développement des capacités industrielles :

- Pour accompagner et réussir le programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique, l'Algérie envisage de renforcer le tissu industriel pour être à l'avant-garde des mutations positives, aussi bien sur les plans industriel et technique que sur les plans de l'ingénierie et de la recherche. L'Algérie est également déterminée à investir dans tous les

¹¹ Bilan de la recherche scientifique, du développement technologique et de l'innovation de l'EPST CDER 2016
In <https://www.cder.dz/spip.php?rubrique305> date de consultation : 11/08/2017.

Les premiers résultats de cette opération de prospection ont permis d'identifier 46 sites, dans huit (08) wilayas, d'une superficie globale de 11 402 hectares. L'opération de prospection est en cours pour les autres wilayas.

Wilaya	Nombre de Sites	Superficie Globale (ha)	Irradiation Solaire GHI (KWh/m ² /an)
BECHAR	09	3350	3.0 – 4.5
BISKRA	09	1450	2.0 – 3.2
DJELFA	04	340	2.9 – 3.4
EL-OUED	08	3194	2.9 – 3.3
NAAMA	06	725	2.7 – 3.8
OUARGLA	18	1916	2.7 – 4.7
GHARDAIA (I)	13	227	3.7 – 4.5
GHARDAIA (II) (Wilaya déléguée de MENEA)	09	200	
TOTAL	76	11402	

Source : : <http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/74044> . date de consultation 15 /08/2017.

4- L'efficacité énergétique en Algérie :

4-1- Programme national d'efficacité énergétique :

Le programme d'efficacité énergétique obéit à la volonté de l'Algérie de favoriser une utilisation plus responsable de l'énergie et d'explorer toutes les voies pour préserver les ressources et systématiser la consommation utile et optimale.

L'objectif de l'efficacité énergétique consiste à produire les mêmes biens ou services, mais en utilisant le moins d'énergie possible. Ce programme comporte des actions qui privilégient le recours aux formes d'énergie les mieux adaptées aux différents usages et nécessitant la modification des comportements et l'amélioration des équipements.

Ce programme prévoit l'introduction des mesures d'efficacité énergétique dans les trois secteurs du bâtiment, de transport et de l'industrie et aussi l'encouragement de la création d'une industrie locale de fabrication des lampes performantes, des chauffe-eau solaires, des isolateurs thermiques par l'encouragement de l'investissement local ou étranger.

4-1-1- Plan d'Action en Matière d'Efficacité Energétique

- L'**efficacité énergétique** est le rapport entre ce que produit le dispositif ou le système, et ce qu'il absorbe comme énergie. Elle est d'autant meilleure que le système énergétique utilise le moins d'énergie possible, de la production d'eau chaude sanitaire, de la climatisation, et de toute sorte de besoin énergétique. Consommer moins et mieux pour le même confort thermique, tel est l'objectif de tout concept **d'efficacité énergétique** "
- La réalisation de ce programme par une diversité d'actions et de projets, devrait favoriser l'émergence, à terme, d'un marché durable de l'efficacité énergétique en Algérie.
- Les retombées économiques et sociales de l'intégration de la dimension efficacité énergétique dans les différents secteurs d'activité sont multiples. Cette intégration permet d'améliorer le cadre de vie du citoyen mais constitue, également, une réponse appropriée au

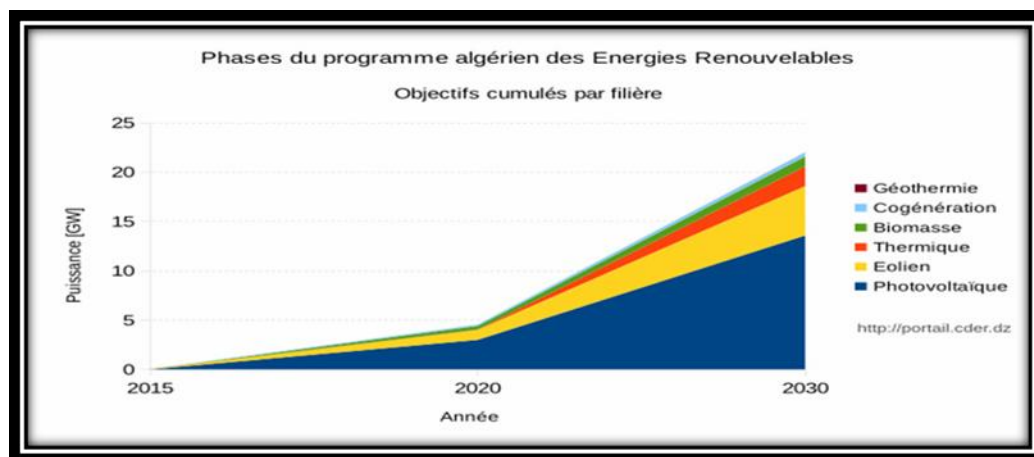
- La Centrale photovoltaïque de 06 MW Z.Kounta (Adrar), mise en service en janvier 2016 .
- La Centrale photovoltaïque 09 MW de Timimoune (Adrar), mise en service en février 2016.
- La Centrale photovoltaïque 05 MW de Reggane (Adrar), mise en service en janvier 2016 .
- La Centrale photovoltaïque 05 MW d'In-Salah (Tamanrasset), mise en service en février 2016
- La Centrale photovoltaïque 05 MW d'Aoulef (Adrar), mise en service en mars 2016 .
- La Centrale photovoltaïque 20 MW d'Ain El-Ibel (Djelfa), mise en service en avril 2016 .
- La Centrale photovoltaïque 20 MW de Khnag (Laghout), mise en service en avril 2016 .
- La Centrale photovoltaïque 15 MW d'Oued El-Kebrit (Souk Ahras), mise en service en avril 2016 .
- La Centrale photovoltaïque 20 MW de Sedrate Leghzal (Nâama), mise en service en mai 2016 .
- La Centrale photovoltaïque 30 MW d'Ain-Skhouna (Saida), mise en service en mai 2016.
- b- Les études :
 - Actualisation de l'atlas éolien national par l'Office National de Météorologie (ONM) .
 - Identification des sites éligibles à l'implantation de fermes éoliennes dans la zone de Touggourt, Hassi Messaoud et Ghardaïa, par le Centre de Développement des Energies Renouvelables (CDER) .
 - Elaboration de l'Atlas Solaire de l'Algérie par l'Agence Spatiale Algérienne (ASAL).
- c. Cadre juridique :

Le parachèvement d'un ensemble de textes règlementaires permettant le fonctionnement d'un mécanisme de soutien basé sur des tarifs d'achat garantis.

Source : Les énergies renouvelables, une priorité en Algérie, in <https://portail.cder.dz/spip.php?article1149>. Date de consultation 15/08/2017.

3- L'investissement dans le domaine des énergies renouvelables :

- Une opération de prospection d'assiettes de terrains a été lancée par le Ministère de l'Energie en collaboration avec les Directions de l'Energie de Wilaya, les sociétés de Distribution et les services de GRTE, afin de déterminer la disponibilité des terrains en précisant notamment leurs superficies et leurs emplacements par rapport aux postes électriques.
- L'identification des terrains permettra de faciliter les démarches que les investisseurs devraient entreprendre et d'accélérer la cadence de mise en œuvre du programme de développement des EnR et ce, pour la réalisation de futures centrales photovoltaïques et éoliennes durant la période 2016-2020.
- **Dans une première phase, quinze (15) Wilayas ont été identifiées : Biskra, El-Oued, Ghardaïa, Khenchela, Laghouat, Naâma, Djelfa, Tébessa, Illizi, Ouargla, Adrar, Bechar, El-Bayadh, Tamanrasset, Tindouf.**
- Le choix de ces wilayas s'est effectué sur la base des résultats des études de potentiels solaire et éolien, menées par le Ministère de l'Energie, conjointement avec l'Agence Spatiale algérienne (ASAL), le Centre de Développement des Energies Renouvelables (CDER) et l'Office National de la Météorologie (ONM).
- Les critères de sélection des sites éligibles à l'implantation de centrales EnR, en plus du Potentiel, ont été transmis aux Directions de l'Energie. Ces critères portent sur l'accessibilité au site, la disponibilité du réseau de transport ou de distribution de l'électricité, la distance par rapport au poste d'évacuation, la topographie, la couverture et la vocation du terrain (agricole, forêt, touristiques, carrières, militaire...etc).



Source : Les énergies renouvelables, une priorité en Algérie, in <https://portail.cder.dz/spip.php?article1149>. Date de consultation 15/08/2017.

2-3- Bilan et Réalisations :

Projet et périodes

Les réalisations

Projets EnR réalisés dans le cadre du Programme d'électrification rurale 1995-1999 .

Electrification à l'énergie solaire de 906 foyers répartis sur 18 villages isolés du grand sud de l'Algérie, dans les wilayas de Tamanrasset, Adrar, Illizi et Tindouf.

Pojets EnR initiés par la fondation Sonatrach – Tassili.

La stratégie de le Fondation Sonatrach Tassili s'inscrit dans le cadre d'actions qui prolongent les efforts déjà engagés par Sonatrach sur l'ensemble du territoire national dans une perspective de développement durable, de protection et de préservations des patrimoines naturels et culturels, ainsi que de l'amélioration des conditions de vie des populations démunies et / ou isolées.

- Projet d'électrification à l'énergie solaire d'un village de torset ;
- Projet de Motorisation de 04 Puits d'Eau de Parcours (Messtni, Tintourha, Adjrou, Arikine, Issindilene) ;
- Projet de Motorisation de 14 Puits d'Eau de Parcours, d'Électrification d'Ecoles et Salles de Soins par Energie Solaire .

Projets et actions de la phase 2011-2014 du Programme national des énergies renouvelables (2011-2014) .

La phase d'expérimentation du programme (2011-2014) a connu la réalisation de plusieurs projets et actions:

a. Centrales :

- La Centrale électrique hybride (gaz-solaire) de Solar Power Plant (SPP1) à Hassi R'Mel de 150 MW dont 25 MW en solaire thermique (CSP), mise en service en juillet 2011 .
- La ferme éolienne de 10 MW de la Société Algérienne de Production de l'Electricité dénommée SPE dans la région d'Adrar, mise en service en juin 2014.
- La centrale pilote photovoltaïque de 1,1 MWc à Ghardaïa, mise en service en juin 2014 .
- La Centrale photovoltaïque 03 MW de Djanet (Illizi), mise en service en février 2015 .
- La Centrale photovoltaïque 20 MW de Adrar (Adrar), mise en service en octobre 2015 .
- La Centrale photovoltaïque 03 MW de Kabertene (Adrar), mise en service en octobre 2015 .
- La Centrale photovoltaïque 13 MW de Tamanrasset (Tamanrasset), mise en service en novembre 2015 .
- La Centrale photovoltaïque de 09 MW Tindouf (Tindouf), mise en service en décembre 2015

- La révision de ce programme porte ainsi, sur le développement du photovoltaïque et de l'éolien à grande échelle, sur l'introduction des filières de la biomasse (valorisation des déchets), de la cogénération et de la géothermie, et également sur le report, à 2021, du développement du solaire thermique (CSP).
- La consistance du programme en énergie renouvelables à réaliser pour les besoins du marché national sur la période 2015-2030 est de 22 000 MW, dont plus de 4500 MW seront réalisés d'ici 2020.
- La répartition de ce programme par filière technologique, se présente comme suit¹⁰ :

► **Solaire Photovoltaïque : 13 575 MW .**

► **Eolien : 5010 MW ..**

► **Solaire thermique : 2000 MW .**

► **Biomasse : 1 000 MW .**

► **Cogénération : 400 MW .**

► **Géothermie : 15 MW.**

La réalisation du programme permettra d'atteindre à l'horizon 2030 une part de renouvelables de près de 27% dans le bilan national de production d'électricité.

Le volume de gaz naturel épargné par les 22 000 MW en renouvelables, atteindra environ 300 milliards de m³, soit un volume équivalant à 8 fois la consommation nationale de l'année 2014. Conformément à la réglementation en vigueur, la réalisation du programme est ouverte aux investisseurs du secteur public et privé nationaux et étrangers.

- La mise en œuvre de ce programme bénéficie de l'apport substantiel et multiforme de l'Etat qui intervient notamment à travers le Fonds National des Energies Renouvelables et Cogénération (FNERC), alimenté par un prélèvement de 1% de la redevance pétrolière.
- Un mécanisme d'encouragement basé sur les tarifs d'achat garantis est mis en place par la réglementation. Ainsi, le producteur d'énergie renouvelable bénéficie de tarifs d'achat qui sont garantis pour une durée de 20 ans pour les installations en Photovoltaïque et en éolien.

Les filières ne bénéficiant pas des tarifs d'achat garantis seront financées par le FNERC à hauteur de 50% à 90% du coût d'investissement selon la technologie et la filière retenues.

Les retombées de ce programme seront très significatives en termes de création d'emplois, d'industrialisation, de développement technologique et d'acquisition de savoir-faire, contribuant ainsi à la croissance et à la modernisation économique du pays ainsi qu'à la préservation de l'environnement.

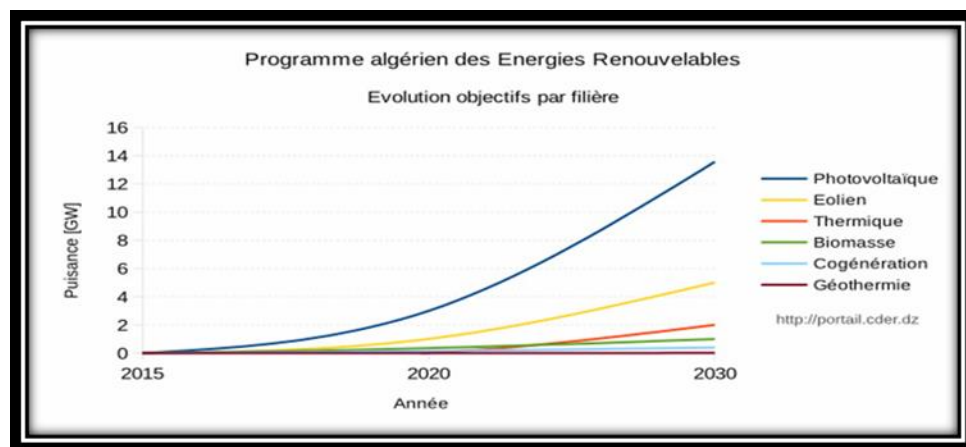
¹⁰ Le programme algérien des énergies renouvelables in <http://portail.cder.dz/spip.php?rubrique44>. Date de consultation 10/05/2017.

2-2- Consistance du programme de développement des énergies renouvelables :

- La consistance du programme en énergie renouvelables à réaliser pour le marché national sur la période 2015-2030 est de 22 000 MW, répartie par filière comme suit:

Unité : MW	1 ^{ère} phase 2015-2020	2 ^{ème} phase 2021-2030	TOTAL
Photovoltaïque	3 000	10 575	13 575
Eolien	1 010	4 000	5 010
CSP	-	2 000	2 000
Cogénération	150	250	400
Biomasse	360	640	1 000
Géothermie	05	10	15
TOTAL	4 525	17 475	22 000

Source : <http://portail.cder.dz/spip.php?rubrique44>. Date de consultation 15/07/2017.



Source : Les énergies renouvelables, une priorité en Algérie, in <https://portail.cder.dz/spip.php?article1149>. Date de consultation 15/08/2017.

- Ce programme a connu une première phase consacrée à la réalisation de projets pilotes et de tests des différentes technologies disponibles, durant laquelle des éléments pertinents concernant les évolutions technologiques des filières considérées sont apparus sur la scène énergétique et ont conduit à la révision de ce programme. Parmi ces éléments nouveaux, il convient de citer :
 - ▀ une meilleure connaissance du potentiel national en énergies renouvelables, notamment pour le solaire et l'éolien, suite aux études engagées .
 - ▀ la baisse des coûts des filières photovoltaïque et éolienne qui s'affirment de plus en plus sur le marché pour constituer des filières viables à considérer .
 - ▀ les coûts encore élevés de la filière CSP (solaire thermique) induisant une croissance très lente du développement de ce marché à travers le monde ;
 - ▀ le parachèvement d'une réglementation nationale cohérente et attractive en direction des investisseurs.

1-2-6- Le Potentiel de la Biomasse :

- **Potentiel de la forêt :**

- Le potentiel actuel est évalué à environ 37 Millions de TEP (Tonnes Equivalent Pétrole). Le potentiel récupérable est de l'ordre de 3,7 Millions de TEP. Le taux de récupération actuel est de l'ordre de 10%⁸.

- **Potentiel national des déchets ménagers et assimilés (*⁹) :**

- 05 millions de tonnes de déchets urbains et agricoles ne sont pas recyclés. Ce potentiel représente un gisement de l'ordre de 1.33 millions de TEP/an.

2- La stratégie de l'Algérie pour le développement des énergies renouvelables.

- La stratégie de l'Algérie en la matière vise à développer une véritable industrie des énergies renouvelables associée à un programme de formation et de capitalisation des connaissances, qui permettra à terme, d'employer le génie local algérien, notamment en matière d'engineering et de management de projets. Le programme EnR, pour les besoins d'électricité du marché national, permettra la création de plusieurs milliers d'emplois directs et indirects.
- L'Algérie compte se positionner comme un acteur majeur dans la production de l'électricité à partir des filières photovoltaïque et éolienne en intégrant la biomasse, la cogénération, la géothermie et au-delà de 2021, le solaire thermique. Ces filières énergétiques seront les moteurs d'un développement économique durable à même d'impulser un nouveau modèle de croissance économique.

2-1- Les projets de développement de énergies renouvelables EnR :

- Le tableau ci –dessus décrit les phases de réalisation du programme Enr Algérien comme suit :

Les projets de développement de s énergies renouvelable EnR

- | |
|---|
| <ul style="list-style-type: none"> • Les projets EnR de production de l'électricité dédiés au marché national seront menés en deux étapes: <ul style="list-style-type: none"> • Première phase 2015 - 2020 : Cette phase verra la réalisation d'une puissance de 4010 MW, entre photovoltaïque et éolien, ainsi que 515 MW, entre biomasse, cogénération et géothermie. • Deuxième phase 2021 - 2030 : Le développement de l'interconnexion électrique entre le Nord et le Sahara (Adrar), permettra l'installation de grandes centrales d'énergies renouvelables dans les régions d'In Salah, Adrar, Timimoune et Bechar et leur intégration dans le système énergétique national. A cette échéance, le solaire thermique pourrait être économiquement viable. |
|---|

⁸ Bilan 2010, Direction Générale des Forêts.

⁹ Caractérisation des déchets ménagers et assimilés dans les zones nord, semiaride et aride d'Algérie 2014, Agence Nationale des Déchets.

1-2- Le Potentiel d'énergies renouvelables en Algérie :

1-2-1- Potentiel Solaire :

Vue de sa localisation géographique, l'Algérie dispose d'un des gisements solaire les plus élevés au monde. La durée d'insolation sur la quasi-totalité du territoire national dépasse les 2000 heures annuellement et peut atteindre les 3900 heures (hauts plateaux et Sahara).

L'énergie reçue annuellement sur une surface horizontale de 1m^2 soit près de 3 KWh/m^2 au nord et dépasse $5,6\text{ KWh/m}^2$ au Grand Sud (TAMENRASSET) ⁵.

1-2-2- Potentiel Eolien ⁶:

Les études montrent que le Sud Algérien est caractérisé par des vitesses plus élevées que le Nord, plus particulièrement dans le Sud-Est, avec des vitesses supérieures à 7 m/s et qui dépassent la valeur de 8 m/s dans la région de Tamanrasset (In Amguel). Concernant le Nord, on remarque globalement que la vitesse moyenne est peu élevée. On note cependant, l'existence de microclimats sur les sites côtiers d'Oran, Bejaïa et Annaba, sur les hauts plateaux de Tébessa, Biskra, M'sila et El bayadh (6 à 7 m/s), et le Grand Sud ($>8\text{ m/s}$).

1-2-4- Potentiel de l'Energie Géothermique :

La compilation des données géologiques, géochimiques et géophysique a permis d'identifier plus de deux cent (200) sources chaudes qui ont été inventoriées dans la partie Nord du Pays.

Un tiers environ (33%) d'entre elles ont des températures supérieures à 45°C . Il existe des sources à hautes températures pouvant atteindre 118°C à Biskra.

Des études sur le gradient thermique ont permis d'identifier trois zones dont le gradient dépasse les $5^\circ\text{C}/100\text{m}$.

- Zone de Relizane et Mascara .
- Zone de Aïne Boucif et Sidi Aïssa .
- Zone de Guelma et Djebel El Onk ⁷.

1-2-5- Potentiel Hydraulique :

Les quantités globales tombant sur le territoire Algérien sont importantes et estimées à 65 milliards de m^3 , mais finalement profitent peu au pays : nombre réduit de jours de précipitation, concentration sur des espaces limités, forte évaporation, évacuation rapide vers la mer. Schématiquement, les ressources de surface décroissent du nord au sud. On évalue actuellement les ressources utiles et renouvelables de l'ordre de 25 milliards de m^3 , dont environ $2/3$ pour les ressources en surface. 103 sites de barrages ont été recensés. Plus de 50 barrages sont actuellement en exploitation.

⁵ Programme de développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique en Algérie 2016 op cit p 19.

⁶ <http://portail.cder.dz/spip.php?rubrique44>. Date de consultation 20/07/2017.

⁷ Les énergies renouvelables, une priorité en Algérie, in <https://portail.cder.dz/spip.php?article1149>. Date de consultation 15/08/2017.

1- L'énergie en Algérie :

1-1- Le cadre réglementaire et incitatif ⁴ :

- L'adoption du cadre juridique favorable à la promotion des énergies renouvelables et à la réalisation d'infrastructures y afférentes est défini principalement à travers les mesures ci-après :
 - Loi n° 11-11 du 18 juillet 2011 portant loi de finances complémentaire pour 2011 a relevé le niveau de la redevance pétrolière qui alimente essentiellement le Fonds National pour les énergies renouvelables et la cogénération (FNER) de 0.5% à 1% et a étendu son champ d'application aux installations de cogénération ;
 - Décret exécutif n°11-423 du 08 décembre 2011 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spécial n° 302 -131 intitulé "Fonds national pour les énergies renouvelables et la cogénération".
 - Décret exécutif n°13-218 du juin 2013 fixant les conditions d'octroi des primes au titre des coûts de diversification de la production d'électricité.
 - Décret exécutif n°13-424 du 18 décembre 2013 modifiant et complétant le décret exécutif n° 05-495 du 26 décembre 2005 relatif à l'audit énergétique des établissements grands consommateurs d'énergie.
 - Arrêtés ministériels du 02 février 2014 fixant les tarifs d'achat garantis pour la production d'électricité à partir d'installations utilisant la filière photovoltaïque et les conditions de leur application.
 - Arrêtés ministériels du 02 février 2014 fixant les tarifs d'achat garantis pour la production d'électricité à partir d'installations utilisant la filière éolienne et les conditions de leur application.
 - De plus, la Loi n° 11-11 du 18 juillet 2011 portant loi de finances complémentaire pour 2011 a relevé le niveau de la redevance pétrolière qui alimente essentiellement le Fond National pour énergies renouvelables de 0.5% à 1% et a étendu son champ d'application aux installations de cogénération.
- La réglementation en vigueur a également prévu un mécanisme d'encouragement basé sur les tarifs d'achat garantis, le producteur d'énergie renouvelable bénéficie ainsi de tarifs d'achat qui sont garantis pour une durée de 20 ans pour les installations en Photovoltaïque et en éolien. Outre le cadre général régissant le développement de l'investissement dont le régime spécifique de la convention peut être ouvert à la promotion des énergies renouvelables, le cadre juridique en vigueur prévoit des soutiens directs et indirects aux énergies renouvelables. Aussi et afin d'encourager et soutenir les industriels dans la réalisation de ce programme, il est prévu, entre autres, la réduction des droits de douane et de la TVA à l'importation pour les composants, matières premières et produits semi-finis utilisés dans la fabrication des équipements en Algérie, dans le domaine des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique.

⁴ Programme de développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique en Algérie 2016 in .
<http://portail.cder.dz/spip.php?rubrique44>. Date de consultation 14/08/2017.

La structure de la recherche :

Cette recherche est structurée sur trois plans complémentaires :

- L'importance du potentiel énergétique de l'Algérie .
- La nécessité d'une analyse des différents aspects de la consommation et l'efficacité énergétique de l'Algérie, afin de les comparer en termes de politiques énergétiques utilisées et ses résultats.
- La présentation de l'importance des différents styles de coopération pour l'atteinte des objectifs communs de l'efficacité énergétique dans la région méditerranéenne en générale.

Introduction :

- L'Algérie est l'un des rares pays riches en potentiel énergétique renouvelable au monde. En effet, le gisement solaire en Algérie est l'un des plus élevés. La durée d'ensoleillement sur la quasi-totalité du territoire national dépasse les 2.000 heures et peut dépasser les 3.900 heures sur les Hauts-Plateaux. Ce gisement solaire dépasse les 5 milliards de GWh. Le potentiel éolien diverge selon la situation géographique². Avec un régime de vent modéré, ce potentiel convient particulièrement pour le pompage de l'eau, notamment sur les Hauts- Plateaux. En matière d'énergie géothermique, plus de 200 sources d'eau chaude ont été répertoriées dans le nord-est et le nord-ouest de l'Algérie. Environ 33% d'entre elles ont des températures supérieures à 45° C. L'Algérie présente des conditions exceptionnelles pour la production de l'électricité solaire. La moyenne annuelle d'ensoleillement la place comme un site de premier choix en Afrique du Nord. L'Algérie mise de plus en plus sur les énergies renouvelables en complément aux combustibles fossiles afin de répondre aux besoins croissants en énergie, de l'ordre de 7% par an jusqu'à 2020³. Dans le cadre de sa stratégie, le gouvernement algérien s'est engagé pour qu'environ 40% de l'énergie solaire produite d'ici à 2030 soit d'origine renouvelable. La coopération scientifique étant considérée comme une part essentielle pour le développement de toutes les activités de recherche, l'Algérie encouragera les échanges entre les entreprises et les différents centres de recherches dans le monde, notamment les réseaux spécialisés dans les énergies renouvelables.

² Les énergies renouvelables, une priorité en Algérie, in <https://portail.cder.dz/spip.php?article1149>. Date de consultation 15/08/2017.

³ La coopération Algéro-européenne, in <http://www.aps.dz/economie/34564-les-%C3%A9nergies-renouvelables-et-l%E2%80%99efficacit%C3%A9-%C3%A9nerg%C3%A9tique,-nouvelles-priorit%C3%A9s-de-la-coop%C3%A9ration-alg%C3%A9ro-europ%C3%A9enne>.

émissions de CO₂, entre le coût d'investissement d'une installation énergétique et son taux de rentabilité, entre une économie et un niveau de confort, etc. ***Alors comment on doit construire une nouvelle politique énergétique en Algérie basant sur son potentiel énergétique naturel ? Et quelles sont les conséquences des politiques énergétiques programmées à l'horizon 2030 ?***

Les objectifs de recherche :

- 1- L'objectif de cette étude est de décrire et Analyser les tendances de l'efficacité énergétique de l'Algérie a l'horizon 2030 , La précision des changements de comportements de consommation, engagé par le protocole de Kyoto notamment, est guidée par trois principaux leviers : la législation contraignant la consommation et incitant à l'économie, le coût de l'énergie et une volonté d'optimisation économique, la prise de conscience environnementale. La lutte économique et écologique passera donc par une nécessaire efficacité énergétique. Et ce, tant au niveau de la production que de l'acheminement et de la consommation d'énergie.
- 2- la description d'efforts de l'agence de promotion et de rationalisation d'utilisation d'énergie APRUE qui a annoncé un programme national de développement de l'efficacité énergétique qui sera appliqué à partir de 2016 pour convertir 1000 000 de voitures vers le GPL/C et 11 000 bus au GNC à l'horizon 2030, en substitution au gasoil et à l'essence, principales sources de pollution et non efficaces sur le plan énergétique. Elle a également annoncé le lancement d'une campagne de sensibilisation durant l'été 2015 pour inciter les ménages à réduire leur consommation d'énergie.

Les hypothèses de la recherche :

- 1- Les différents scénarios de l'énergie mondiale proposent des prévisions diverses sur le plan théorique concernant exactement la concrétisation des normes de l'efficacité énergétique et l'extension pratique de l'utilisation des énergies renouvelables, pour des soucis techniques et financiers ce qu'il nous amène directement à confronter autres type des problématiques surtout l'uniformisation de la politique énergétique générale et les nouveaux modes de la comptabilité énergétique de la combinaison (couts, avantages) .
- 2- Malgré les différences géographiques, politiques et économiques, l'Algerie poursuit des objectifs stratégiques : réduire la facture énergétique des ménages et des entreprises «compétitivité», garantir la fiabilité et la continuité de l'approvisionnement en énergie «sécurité de l'approvisionnement» et limiter l'impact environnemental de la production, du transport et de la Consommation de l'énergie «durabilité».
- 3- En améliorant l'efficacité énergétique et en déployant les énergies renouvelables à grande échelle, l'Algerie pourrait influencer l'engagement de la région méditerranéenne sur la voie de la transition énergétique contribuera à améliorer les conditions sociales des populations, par la création d'emplois et l'amélioration du confort de vie.

Introduction :

La carte énergétique mondiale est en pleine évolution économique, technique et politique ce qui doit avoir de profondes répercussions sur les marchés et les échanges d'énergie ; par l'abandon du nucléaire dans certains pays, par la croissance rapide et continue de l'utilisation des technologies solaires et éoliennes et par la généralisation de la production de gaz non conventionnel au niveau mondial.

Le premier axe du programme énergétique Algérien est d'améliorer l'efficacité énergétique avec une nouvelle politique des prix.

Le second axe, l'Algérie doit investir à l'amont pour de nouvelles découvertes prévoyant 100 milliards d'investissement.

Le troisième axe est le développement des énergies renouvelables ; dans les 20 ans à venir, 30 à 40% de ses besoins en électricité seront à partir des énergies renouvelables.

Quatrième axe, l'Algérie compte construire sa première centrale nucléaire en 2025 à des fins pacifiques pour faire face à une demande d'électricité galopante, il existe encore une autre option le pétrole/gaz de schiste .Le cinquième axe le pétrole/gaz de schiste: opportunités L'option du gaz de schiste a été introduite dans la nouvelle loi des hydrocarbures de janvier 2013 mais avec des gardes fous, la protection de l'environnement et de l'eau. Dans le cadre de sa stratégie, le gouvernement algérien s'est engagé pour qu'environ 40% de l'énergie solaire produite d'ici à 2030 soit d'origine renouvelable¹. "

L'Algérie s'est engagée sur la voie des énergies renouvelables afin d'apporter des solutions globales et durables aux défis environnementaux et aux problématiques de préservation des ressources énergétiques d'origine fossile à travers le lancement d'un programme ambitieux pour le développement des énergies renouvelables qui a été adopté par le Gouvernement en février 2011 et révisée en mai 2015 et placé au rang de priorité nationale en février 2016 lors du Conseil du Restreint Gouvernement.

L'Algérie s'engage dans une nouvelle ère énergétique durable. Le programme des énergies renouvelables dans sa version actualisée, consiste à installer une puissance d'origine renouvelable de l'ordre de 22 000 MW à l'horizon 2030 pour le marché national, avec le maintien de l'option de l'exportation comme objectif stratégique, si les conditions du marché le permettent.

Problématique de la recherche :

La maîtrise de la production et de la consommation d'énergie est une priorité forte des engagements environnementaux pris par les gouvernements. , les moyens techniques et technologiques d'une meilleure gestion de l'énergie. Cela passe par une répartition optimale des ressources notamment, mais surtout par une utilisation intelligente de celles-ci, dans tous les secteurs. L'enjeu majeur tient donc dans la relation avec l'énergie. Comment nous la consommons, la valeur que nous lui attribuons ? Le prix que nous acceptons de payer pour l'obtenir, les moyens que nous mettons en œuvre pour la maîtriser et la protéger. Tendre vers une utilisation efficace de l'énergie, c'est faire le lien entre la consommation d'énergie et les

¹ Revue de presse (2016) ,in <http://www.aprue.org.dz/documents/revue%20de%20presse%20janvier%202016.pdf>.

Le programme des énergies renouvelables en Algérie Vers une efficacité énergétique d'ici 2030.

Hebri Assia

Maître de Conférence

*Faculté des sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Université de Mascara - Algérie.*



Résumé :

L'objectif principal de cette étude est de cibler quelques pratiques techniques et économiques utilisées dans le domaine énergétique, selon les capacités énergétiques de l'Algérie, elle s'appuie sur les indicateurs d'efficacité énergétique par grand secteur consommateur d'énergie. Pour maîtriser la consommation énergétique et assurer le passage sein et rationnel au domaine des énergies renouvelables. On trouve ici que les piliers de ce passage sont divers et multiples, débutant de l'efficacité des politiques générale de l'énergie, passant par une stratégie sein et fiables pour les indicateurs énergétiques, arrivant au perspectives claires et lignes directrices des stratégies globales de productions et consommation de cette énergie.

L'objectif de l'efficacité énergétique consiste à produire les mêmes biens ou services, mais en utilisant le moins d'énergie possible. Le programme algérien comporte des actions qui privilégient le recours aux formes d'énergie les mieux adaptées aux différents usages et nécessitant la modification des comportements et l'amélioration des équipements.

Mots clés : L'énergie, le programme énergétique, L'efficacité énergétique, Les énergies renouvelables, L'Algérie.

ملخص :

إن الهدف الأساسي لهذا البحث هو دراسة بعض الممارسات التقنية والاقتصادية في قطاع الطاقة بالجزائر، حسب القدرات الطاقوية المتوفرة و حسب مؤشرات الكفاءة الطاقوية، للاستهلاك و الإنتاج، للسيطرة على استهلاك الطاقة وضمان الانتقال العقلاني لمجال الطاقات المتجددة. نجد هنا أن أركان هذا الانتقال متنوعة وعديدة، ابتداء من فعالية سياسات الطاقة العامة، من خلال سياسات واستراتيجيات محددة لمؤشرات الطاقة، لتصل الجزائر إلى الاندماج ضمن الاستراتيجيات الطاقوية الدولية من خلال معايير علمية واضحة لإنتاج ولاستهلاك هذه الطاقة.

يتضمن البرنامج الجزائري للطاقة الإجراءات التي تساعد على استخدام الأشكال الأكثر مناسبة من الطاقة للاستخدامات المختلفة والتي تتطلب تغيير السلوك البشري للاستهلاك و كذا تحديث الآلات و المعدات الإنتاجية وتحسينها.

الكلمات المفتاحية : الطاقة، الكفاءة الطاقوية، الطاقات المتجددة، استهلاك الطاقة، برنامج الطاقات المتجددة، الجزائر.

- ³¹ ROCHER, G. (2000). Hégémonie, fragmentation et mondialisation de la culture. *Horizons philosophiques*, 11, (1), p. 125-134
- ³² SUR, S. L'hégémonie américaine en question. *Annuaire Fr Relat Int*, 2002, 3, (2), p. 3-42.
- ³³ BOUTIN, C. *De la mondialisation à l'universalisation: une ambition sociale; rapport intermédiaire au président de la République*. La Documentation Française, 2010, p. 14.
- ³⁴ BOUDJEMA, Rachid. (2006). Algérie, Chronique d'un ajustement structurel. *Revue d'Economie et de Statistiques appliquée*, (06), 27-83
- ³⁵ BOUYACOU, A. (1997). L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel. *Confluences méditerranée*, vol. 21. 77-85.
- ³⁶ TALAHITE, F. (2010). *Reformes et transformations économiques en Algérie*. Economies et finances. Université rapport d'habilitation, Paris-Nord - Paris XIII, p 27.
- ³⁷ La banque mondiale/perspective monde, université de Sherbrooke.
- ³⁸ BOUDJEMA, R. (2006). *Op, Cit*.
- ³⁹ *Ibid*.
- ⁴⁰ BENISSAD, H. (2004). Algérie: de la planification socialiste à l'économie de marché. *ENAG, Alger*, p 188.
- ⁴¹ *Ibid*. p. 183.
- ⁴² MEHTOUL, A. (2011). Bilan des politiques économiques de 1963 à 2010. In: HAFSI, T, (dir), *Le développement économique de l'Algérie*. Alger: Edition Casbah, p 50
- ⁴³ Banque mondiale/perspective monde, université de Sherbrooke. Statistiques sur le chômage en Algérien. (1992-2014) **[en ligne]**, disponible sur <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeStat=SL.UEM.TOTL.ZS&codeStat2=x> (consulté le 23/01/2013)
- ⁴⁴ FMI, Algérie : Questions choisies, Rapport No. 05/52, Washington, Mai 2006, p 15
- ⁴⁵ LAMIRI, A. (2013). *La décennie de la dernière chance: émergence ou déchéance de l'économie algérienne*. CHIHAB EDITION, Alger, 2013, p. 78.
- ⁴⁶ *Ibid*.
- ⁴⁷ Banque mondiale/perspective monde, université de Sherbrooke. Statistiques sur le chômage en Algérien. (1992-2014) **[en ligne]**. *Op, Cit*.
- ⁴⁸ *Ibid*.
- ⁴⁹ MEHTOUL, A. (2011). Bilan des politiques économiques de 1963 à 2010. In: HAFSI, T, (dir), *Le développement économique de l'Algérie*. *Op Cit*, p. 53.
- ⁵⁰ *Ibid*.
- ⁵¹ LAMIRI, A. (2013). *Op, Cit*, p.78.
- ⁵² *Ibid*, p.78.
- ⁵³ *Ibid*. p.79.
- ⁵⁴ Selon LAMIRI, A. dans une conférence animée à l'université mouloud Mammeri sous le thème: *La décennie de la dernière chance: émergence ou déchéance de l'économie algérienne* ; le 19/05/2016, les fondamentaux sont : la qualité du système éducatif, la qualité managériale, l'entrepreneuriat, recherche et développement, stratégie et vision partagée. Puis viennent les politiques sectorielles et en fin les politiques macroéconomiques. Pour lui on ne peut pas procéder à la mise en place d'une politique macroéconomique de type keynésien sans avoir d'abord les fondamentaux.
- ⁵⁵ TEMMAR, H.M. (2005), les fondements théoriques du libéralisme, OPU, Alger, p VII.
- ⁵⁶ Pour le cas de l'Algérie, le model keynésien ne peut être efficace, car il n'existe pas un system de production performant. Les investissements profitent aux importations des pays développées, donc les effets vont vers ces pays.
- ⁵⁷ Voir le texte de la loi de finance 2016.

Références bibliographiques

- ¹ DAHAK, A., KARA, R. (2015). Le mémoire de master : du choix du sujet à la soutenance. Tizi-Ouzou : Edition El Amel. p 92.
- ² SEE, H. (1929). Remarques sur la méthode en histoire économique et sociale, *Revue Historique, Presses Universitaires de France* T. 161, Fasc. 1, pp. 90-98.
- ³ Voir : BENACHENHOU, A. (1978). Formation du sous développement en Algérie, Essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie 1830-1962. OPU: Alger.
- ⁴ KATEB, K.(2004). La statistique coloniale en Algérie (1830–1962). Entre la reproduction du système métropolitain et les impératifs d'adaptation à la réalité algérienne, *Courrier des statistiques*, (112), 3-17.
- ⁵ BENISSAD, M., E. (1979). *Économie du développement de l'Algérie: 1962-78: sous-développement et socialisme*. OPU. P. 5.
- ⁶ OUCHICHI, M. (2011). *L'obstacle politique aux reforme économiques en Algérie*. Thèse de doctorat en sciences politiques. Lyon 2. p 18
- ⁷ *Ibid.*
- ⁸ ZOUACHE, A. (2015). Etat, héritage colonial et stratégie de développement en Algérie. *les cahiers du Cread*, Cread, (100), 7-36.
- ⁹ *Ibid.*
- ¹⁰ *Ibid.*
- ¹¹ *Ibid.*
- ¹² *Ibid.*
- ¹³ *Ibid*
- ¹⁴ OUCHICHI, M. (2011). *Op, Cit.* p 28.
- ¹⁵ BOUDJEMA, R. (2011). *Economie du développement de l'Algérie, 1962-2010: De l'état administrateur du développement 1962-1978 à l'état correcteur du développement 1979-1988*, volume 1. Dar al-Khalduniyah, Alger, p. 55.
- ¹⁶ *Ibid*, p. 56.
- ¹⁷ *Ibid*
- ¹⁸ Pour plus de détails, voir:
 - BENACHENHOU, A. (1980). *Planification et développement en Algérie, 1962-1980*. Imprimerie commerciale.
 - BENISSAD, M E. (1979). *Op, Cit*, p 115-146.
- ¹⁹ BENISSAD, M. E. (1979). *Op, Cit*, p. 128.
- ²⁰ BOUDJEMA, R. (2011). *Op, Cit.* p. 69
- ²¹ *Ibid.* p. 78.
- ²² *Ibid.* p. 91.
- ²³ BOUDJEMA, R. (2011). *Op, Cit.* p.107.
- ²⁴ JACOBY., W., MEUNIER., S. (2010). Europe and globalization. In : *Research Agendas in EU Studies*. Palgrave Macmillan UK, p. 354-374
- ²⁵ AISBETT, E. (2007). Why are the Critics so Convinced that Globalization is Bad for the Poor? In: *Globalization and poverty*. University of Chicago Press, p. 33-86.
- ²⁶ HIGGOTT, R., REICH, S. (1998). *Globalisation and Sites of Conflict: Towards Definition and Taxonomy*. Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation (CSGR), University of Warwick, United-Kingdom, CSGR Working Paper No. 01/98. p 1-47.
- ²⁷ REICH, S. (1998). What is globalization? Four Possible Answers, *KellogWorking Paper*. p 1 -20
- ²⁸ *Ibid.*
- ²⁹ HIGGOTT, R., REICH, S. (1998). *Op, Cit.*
- ³⁰ RIOUST DE LARGENTAYE. A, (2012). John Toye et Richard Toye. The UN and Global Political Economy. Trade, Finance and Development, *Afrique contemporaine* 2012/4 (244), 160-163.

Conclusion

Le présent article avait pour objectif d'étudier d'un point de vue historique l'évolution de l'économie de l'Algérie à travers trois périodes distinctes, la première concerne l'économie de l'Algérie coloniale qui a un impact considérable sur le développement économique de l'Algérie post indépendance. La deuxième période est celle de l'après indépendance qui a vu naître une économie algérienne et un système financier au service des politiques de planification étatiques. La troisième période est caractérisée par l'ère de libéralisation et de réformes qui a commencé à la fin des années 1980 et dure jusqu'aujourd'hui. Cette dernière phase nous montre pourquoi la mondialisation est considérée comme une période de l'histoire et un cadre dans lequel les pays et notamment l'Algérie, sont appelés à évoluer, et non pas un facteur de développement ou un phénomène sociologique ou encore moins un cadre de travail théorique, comme présenté par les partisans de la libéralisation financière.

Cet article a montré que l'évolution de l'économie de l'Algérie est intimement liée à son évolution politique. Durant son histoire, l'économie algérienne est passée par plusieurs périodes durant lesquelles, à première vue, ont connu des réformes profondes, mais, en faisant le parallèle avec les faits politiques d'un point de vue historique, on s'aperçoit que toutes les réformes de l'économie algériennes sont en réalité des tentatives d'adaptation aux nouvelles données politiques et économiques nationales et internationales sans un travail de fond sur la problématique de l'économie algérienne et qui la caractérise depuis toujours, qui est celle de comment sortir de l'économie de rente?, ce qui a fait que, sur le fond, le système économique de l'Algérie ne change pas.

Durant cette période, la part de l'emploi informel dans l'emploi total est passée de 39% en 1997 à 49,1% en 2005. Par conséquent, la destruction du capital qui a suivi la faillite des entreprises publiques n'a pas été remplacée par des investissements privés dans le secteur de la production, malgré la stratégie de promotion des investissements privés dans les petites et moyennes entreprises⁴⁸.

La période allant de 2000 à 2005, était aussi caractérisée par une volonté de libéralisation⁴⁹, avec l'accord signé pour une zone de libre échange avec l'Union Européenne applicable depuis le 1 septembre 2005, une nouvelle loi sur l'investissement, sur la privatisation, une loi sur les mines, une loi sur l'électricité et le transport du gaz par canalisation et l'amendement de la loi sur les hydrocarbures⁵⁰.

b) Le plan complémentaire de soutien à la croissance économique: 2004-2009 (PCSCE)⁵¹, avec un fonds de 150 milliards de dollars, tous les secteurs sont concernés.

Revirement de situation en 2009 avec la loi de finances complémentaire, avalisée par la loi de finances 2010 introduit la préférence nationale avec la règle des 49/51%, qui concerne les entreprises, les banques ainsi que des mesures d'encadrement des transferts de capitaux.

c) Le plan complémentaire de soutien à la croissance : 2010-2014 (PCSC)⁵², un fonds de 286 milliards de dollars sont affectés à ce programme, dont 130 milliards de dollars devraient servir à terminer les projets déjà engagés.

Ces programmes avaient pour objectif de *«développer et moderniser les infrastructures socioéconomiques, en espérant que le secteur productif saisira l'opportunité de cette mise à niveau pour se développer»*⁵³. Toutefois, les programmes dits keynésiens ne sont pas applicables dans le cas des pays en développement, pour cause, ces programmes étaient destinés aux pays capitalistes qui avaient ce qu'on appelle «les fondamentaux»⁵⁴, pour Courlet, Keynes avait un but: *«le système capitaliste devait subsister, même au prix de l'intervention nécessaire de l'Etat, afin d'éviter le développement des idées communistes dans les sociétés européennes (...»*⁵⁵), en d'autres termes, la solution keynésienne s'applique aux pays capitalistes, qui possèdent des institutions mures et sujettes au développement économique et social. Cela explique les faibles résultats des politiques de relance économique keynésiennes dans les pays en développement, notamment, les programmes adoptés par les pouvoirs publics de l'Algérie⁵⁶.

Dans un contexte de baisse des prix du pétrole depuis juin 2014 et à une baisse des recettes des hydrocarbures de près de 40%, entraînant le pays dans une nouvelle turbulence financière. La signature, le 30 décembre 2015, du texte portant loi de finances 2016 a suscité un grand débat du fait de son orientation jugée très libérale. Les grands axes sur lesquels est articulée la LF 2016 sont⁵⁷:

- les mesures de soutien à l'investissement et la promotion de la production nationale.
- l'amélioration et le redéploiement des ressources.
- la simplification des procédures et le renforcement des garanties du contribuable.

Une nouvelle orientation économique peut être, ou un autre revirement de situation, ce qui est clair aujourd'hui, c'est que l'Algérie, après plus de 50 ans d'indépendance, dépend toujours à 98% des hydrocarbures et de ses dérivées.

Au cours de la période allant de 1990 au début des années 2000, l'Algérie a subi deux programmes de stabilisation du FMI: un programme de stabilisation macroéconomique d'avril 1994 à mars 1995 et un programme d'ajustement structurel d'avril 1995 à mars 1998. Ces programmes ont été suivis pour dynamiser l'économie algérienne qui a ensuite connu une récession, un déficit budgétaire égal à 8,7% du PIB et un taux de chômage de près de 27,9% en 1995³⁷, un grand déficit de la balance commerciale et une forte inflation de +38,4% en 1994³⁸ et un déficit de la balance commerciale exacerbée par une baisse des réserves de change qui ne pouvait couvrir que six semaines d'importations, et un fardeau de la dette qui représente 65,3% du PIB en 1991³⁹.

Les accords avec le FMI verront le dinar dévalué à 50%, une forte dévaluation du dinar qui est passée de 4 dinars le dollar vers les années 1980, à 45 dinars en avril 1994⁴⁰. C'est durant cette période qu'a été signé l'accord pour le rééchelonnement de la dette en mai 1993 avec le Club de Paris (dette publique) et le Club de Londres (dette privée)⁴¹, accompagné d'un programme d'ajustement structurel entre l'Algérie, le FMI, la Banque mondiale et l'Union Européenne, afin de favoriser la croissance en libéralisant l'économie (privatisation, réduction des tarifs douaniers, le contrôle des salaires, diminution des dépenses d'investissement)⁴².

Sous la supervision du FMI, la Banque d'Algérie a mené une politique monétaire quantitative restrictive limitant la croissance de la masse monétaire à travers le contrôle de ses actifs internes. Le taux d'inflation a énormément diminué de 38,4% en 1994 à 6% en 1997. Par ailleurs, le taux de croissance du PIB a diminué à 1,2% et le taux de chômage a augmenté à 25,4% la même année⁴³.

L'application de ces accords du FMI a apporté une stabilité macro-économique mais avec des retombées sociales négatives du fait de la douleur de cet ajustement.

Aux débuts des années 2000, cette nouvelle stratégie a bénéficié d'un contexte favorable en raison de deux changements principaux. Sur le plan politique, et malgré les difficultés persistantes, la situation sécuritaire s'est stabilisée. Du côté économique, les prix du pétrole avaient augmenté de façon continue à partir de 13/dollars par baril en juin 1998 à 60/dollars en août 2005, le dinar était plus stable (par rapport au dollar), le prix du pétrole a augmenté ce qui a conduit à une balance commerciale positive et un système bancaire en excès de liquidité et une inflation stable et modérée.

C'est dans cette période, en 2000 exactement, qu'un fonds de régulation des recettes (FRR) a été créé à la suite de la hausse des prix du pétrole. Ce fonds était conçu pour réduire la dette publique et protéger les dépenses publiques des fluctuations de l'excédent budgétaire en raison des variations imprévisibles du prix du pétrole⁴⁴.

Ces changements sur la scène économique que l'Algérie a vécu, soutenus par l'augmentation des prix du pétrole, les pouvoirs publics ont procédé au lancement de trois programmes de relance économique de type keynésien, pour améliorer les résultats macroéconomiques.

a) Le plan de soutien à la relance économique: 2001-2004 (PSRL)⁴⁵, doté d'une enveloppe de 7 milliards de dollars. Destiné à l'agriculture, les transports, les logements, l'hydraulique, les infrastructures de base et le développement local, « l'idée était d'accompagner l'investissement productif par un appui aux secteurs devant être modernisés⁴⁶ ».

Pendant cette période, le taux de chômage a diminué de 25,4% en 1998 à 15,3% en 2005⁴⁷. Cette baisse du taux de chômage était accompagnée d'une baisse de la part du secteur industriel dans le PIB algérien.

« consensus de Washington » en référence aux institutions établies dans la capitale des États-Unis : l'administration fédérale américaine, le Fonds monétaire international et la Banque mondiale. Ce furent ces institutions qui imposèrent leur idéologie aux autres organes de l'ONU. Affaiblies par leur endettement, l'Amérique latine et l'Afrique se laissèrent emporter par la vague libérale de Washington.

3.3. Hégémonie culturelle de la mondialisation

Il est évident que la mondialisation permet directement ou indirectement un contrôle économique des pays développés sur les pays en développement. Toutefois, la mondialisation ne se réduit pas à l'intégration planétaire des échanges économiques. *« Si le marché international [a pu installer une hégémonie économique], c'est qu'il a été précédé d'une hégémonisation culturelle en marche depuis trois siècles³¹. »*

Cette hégémonie économique et culturelle est appuyée par le discours des organismes, des institutions mondiales et des ONG, un discours d'ordre idéologique et normatif que la méthode qui la fonde relève de la persuasion et de l'action sur les esprits. Sur, soutien qu'il :

« (...) s'agit d'abord de définir de nouvelles priorités de la société internationale, puis de montrer que les conduites traditionnelles des Etats ne sont pas en mesure d'y répondre, et ainsi de favoriser une restructuration des rapports internationaux autour de nouveaux projets et de nouveaux acteurs³². »

3.4. La mondialisation comme une révolution technologique et sociale

C'est une époque de fort contraste d'une conception du capitalisme industriel à une conception post-industrielle des relations économiques. La mondialisation aujourd'hui s'appuie sur une révolution technologique et sociale, elle influence profondément les êtres humains en modifiant leur identité, leur travail, leur communauté, leur famille, leurs valeurs, leurs modes de vie et de consommation, leur culture, etc. Boutin explique que :

« Hier la révolution industrielle, la machine à vapeur, aujourd'hui les technologies de l'information. Mais précisément, à cause de la spécificité de ces nouveaux outils de traitement de l'information et de la communication, la mondialisation que nous vivons se distingue par quatre caractères : son étendue, sa progression. Sa rapidité, parfois même la simultanéité des échanges et enfin l'aspiration de la société civile à être écoutée et entendue³³. »

Après avoir donné une explication de la notion de mondialisation et ses différents usages, nous allons situer l'évolution de l'économie de l'Algérie dans ce «nouveau» contexte.

De l'indépendance aux années 1990, l'économie était sous le contrôle de l'Etat. Par conséquent, l'emploi est principalement public et industriel. Environ 1300³⁴ entreprises publiques locales et 400³⁵ entreprises nationales ont représenté environ 80% de la valeur ajoutée et 75% de l'emploi dans le secteur industriel en 1993. Par ailleurs, l'emploi du secteur public à la fin de 1991 a représenté 70% de l'industrie, plus de la moitié dans le secteur du bâtiment et 30% dans le secteur des services. Talahit, soutient que désormais :

« Le plan n'est plus le principe régulateur de l'économie. Le ministère du plan est supprimé et remplacé par un conseil national de planification, simple instance de coordination. La loi sur la monnaie et le crédit (1990) se fixe comme objectif de faire de l'intermédiation financière l'instrument de dynamisation et de modernisation de l'économie³⁶. »

monde entier vers un système économique mondialisé, dominé par les institutions bancaires et commerciales multinationales, qui ne sont pas responsables devant les gouvernements nationaux²⁵.

Higgott et Reich²⁶ explorent ces usages courants en analysant quatre aspects possibles sur ce qu'est la mondialisation. Nous nous baserons principalement sur ces aspects pour examiner l'impact de la mondialisation et l'effet de l'économie de transition sur la croissance en Algérie, ce qui va nous aider à déterminer un peu plus notre cadre de référence historique:

- L'époque historique
- La confluence des phénomènes économiques
- L'hégémonie culturelle
- La révolution technologique et sociale

3.1. La mondialisation comme une époque historique

Selon les historiens, la mondialisation est considérée comme une période de l'histoire plutôt qu'un phénomène sociologique ou un cadre de travail théorique. Pour Reich²⁷, le projet de mondialisation est historiquement spécifique, engendré par la dissolution du projet de développement; l'ancien évincé ou remplacé par le dernier. La mondialisation récente pourrait avoir commencé dans les années 1970, pas très loin de la fin de la guerre froide, ce qui suggère que la mondialisation a commencé avec deux phénomènes simultanés²⁸.

D'une part, la relaxation des relations entre les États-Unis et l'Union soviétique, et d'autre part la rupture du «contrat social» en commençant par la Grande-Bretagne et se répandant plus tard dans les pays industrialisés mettant un terme au «compromis historique». La mondialisation représente une transition vers une nouvelle formulation des conditions et de la nature du travail. Elle renforce l'individualisme et les marchés comme institution tout en condamnant et rejetant le syndicalisme et l'Etat providence²⁹.

D'autres interprétations historiques de la mondialisation datent de la fin des années 1970 sur la base d'une importante série d'événements³⁰. (i) L'impact des chocs pétroliers et notamment du deuxième sur l'économie des pays occidentaux qui a entraîné une forte baisse du niveau du produit national brut (PNB) en 1980 et la hausse des taux d'inflation; (ii) l'élection de Margaret Thatcher en 1979 et de Ronald Reagan en 1980 qui ont, tous les deux, collaboré une réponse idéologique radicale à ce qu'ils ont qualifié de paralysie politique et de léthargie économique. Et aussi (iii) l'élection de Helmut Kohl en république fédérale d'Allemagne en 1982 qui a joué un très grand rôle pour l'unification de l'Allemagne.

3.2. La mondialisation comme confluence des phénomènes économiques

La plupart des économistes considèrent la mondialisation comme une série intrinsèquement liée de phénomènes économiques. Parmi ces phénomènes, la libéralisation et la déréglementation des marchés, la privatisation des actifs, le retrait de l'Etat, la diffusion de la technologie, l'amplification des échanges internationaux et des investissements directs étrangers et l'intégration des marchés de capitaux. Cette phase était caractérisée par le retour en force des théories du laisser-faire économique exigeant la libéralisation du commerce, la privatisation des entreprises, le rétablissement de l'équilibre des paiements et la suppression des déficits budgétaires. Ces théories furent plus tard qualifiées de

l'acier. Ces industries «industrialisantes» étaient censées avoir des effets en aval dans la chimie et la production de l'industrie des biens d'équipement mécaniques (outils, moteurs, machines, etc.). Et des effets sur l'agriculture, car ils fournissent en aval les produits nécessaires pour le matériel agricole (fer et acier) et des engrais (industrie chimique). Cette organisation économique a conduit à d'énormes investissements qui expliquent la bonne performance de l'économie algérienne après l'indépendance²¹.

En effet, cette stratégie de développement a été financée par la rente pétrolière qui a permis une augmentation spectaculaire de l'investissement en capital dans les années qui ont suivi l'indépendance de l'Algérie. Le taux d'investissement moyen était égal à 28,3% entre 1970 et 1973 et a même augmenté à 40,4% entre 1973 et 1978, atteignant un pic de 47,8% en 1978, quand il a été l'un des taux les plus élevés de l'investissement dans le monde.

Toutefois, cette stratégie, avec ces taux d'investissement très élevés, n'a pas atteint ses objectifs, à savoir construire une base économique solide pour le pays et ceci après avoir dépensé des sommes exorbitantes, entre 1967 et 1977 (453,4 milliards de dinars²²)

Au début des années 1980, une autre stratégie vient d'être adoptée. Elle consistait à améliorer le fonctionnement du système économique: la politique d'endettement, la structure des investissements, leurs répartition entre l'industrie et le reste de l'économie, la place du secteur privé dans l'économie... mais la chute des prix du pétrole qui commence en 1983 et le choc inverse de 1986 a fait vite rendre les pouvoirs publics à l'évidence de l'impossibilité de sa stratégie et sollicitera le FMI en 1989, ce qui aboutit à un plan d'ajustement structurel au milieu des années 1990²³.

3. L'économie de l'Algérie : mondialisation et processus de transition

Il convient de noter que cette période correspond à un moment où la mondialisation se généralisait et s'approfondissait, dans un monde hautement compétitif. L'introduction des programmes d'ajustement structurel vise à lancer le processus de transition de l'Algérie du socialisme à une économie orientée vers le marché.

Dans un premier temps, nous essayerons de comprendre le sens de la notion de «mondialisation», qui revient dans de nombreux travaux de recherche dont le sens réel reste insaisissable.

Il pourrait être décrit comme un phénomène essentiellement économique qui se traduit par un changement rapide au niveau social, culturel et technologique et qui diminue les barrières géographiques avec un partage simultané de la communication, de la connaissance et de la culture dans le monde entier. Il y a bien plusieurs tentatives de définitions de la mondialisation exprimées dans les documents universitaires et les ouvrages publiés sur le sujet.

Jacoby et Meunier²⁴ affirment que la mondialisation constitue la multiplicité des liens et interconnexions qui transcendent les Etats-nations (et par les implications des sociétés) qui composent le système mondial moderne. Ils définissent un processus par lequel les événements, les décisions et les activités dans une partie du monde peuvent avoir une conséquence importante pour les particuliers et les communautés dans d'autres régions très éloignées du globe.

Les critiques de la mondialisation la définissent comme un processus indéniablement capitaliste, qui prend son envol après la chute du mur de Berlin et l'effondrement de l'Union soviétique, qui a mis fin à la guerre froide entre les forces du capitalisme et du socialisme. Elles voient la mondialisation comme une victoire triomphante du capitalisme, qui guide le

2. L'économie de l'Algérie : économie dirigée

Dès son indépendance politique, l'Algérie a adhéré à un système d'organisation économique planifié et centralisé visant l'indépendance économique, dans un climat de destruction provoqué par la guerre de libération qui a duré 8 ans, le départ de près de 900.000 européens, (entre 1961-1962) et par les actes terroristes de l'organisation de l'armée secrète (OAS)¹⁵.

A cette époque, 40% de la population vit dans la misère la plus totale, s'ajoute à cela le bilan fait par le programme de tripoli : environ 2.000.000 de chômeurs et sous employés, 4/5 des personnes de plus de 6 ans sont illettrées, 400.000 émigrés en France¹⁶. Et le bilan établi par la charte d'Alger de 1964 qui a fait état de 1.000.000 de *Chahids*, 300.000 réfugiés et 700.000 déplacés des campagnes vers les villes, de 60 à 70% de la population travaillent dans le secteur agricole et occupent une part de 22% du PIB, quant au secteur industriel, il était formé par de petites industries de consommation alimentaires¹⁷.

Dans un tel contexte, les pouvoirs publics ont lancé un plan d'urgence entre 1962-1966 pour prendre en charge les besoins de la population estimée en 1963 à 10.674.000 habitants. Dans ce cadre et dans une tentative de construction d'un premier pouvoir économique national, quelques réalisations importantes ont vu le jour¹⁸:

- la récupération dans le domaine agricole, industriel et commercial, des biens vacants et le début de l'autogestion des domaines et des entreprises récupérées par les travailleurs eux mêmes.
- l'installation de quelques unités de production de biens de consommation.
- la mise en place de quelques sociétés nationales
- la création en 1963 de la banque centrale d'Algérie et de la caisse algérienne de développement et la mise en place d'un système de contrôle de change pour freiner la fuite intensive des capitaux et un tarif douanier protectionniste.
- la création en 1964 de la monnaie nationale.
- la nationalisation de quelques sociétés et compagnies de transport.

Néanmoins, cette autogestion mise sous contrôle de l'Etat n'a pas réussi, pour diverses raisons qui sont liées généralement à l'absence de cadres qualifiés, à la bureaucratie et au clientélisme.

Après quoi, les pouvoirs publics ont finalement opté pour une autre stratégie dans le but de réaliser une véritable indépendance économique; l'industrie d'industrialisante qui devient le cœur de la stratégie de développement économique. L'objectif était alors de mettre en œuvre une structure industrielle cohérente, mais dans la réalité, les investissements industriels ne sont pas exclusifs et s'accompagnent de l'établissement d'industries légères substitutives à l'importation¹⁹.

L'industrialisation a toujours été un objectif politique en Algérie. Le programme de tripoli (1962) mettait l'accent déjà «sur la révolution agraire, l'industrialisation, les nationalisations, la planification et le développement du facteur humain²⁰ ». C'est dans cette perspective que la charte de 1976, souligne clairement une stratégie de développement industriel pour l'Algérie, pour soutenir les secteurs industriels, en particulier les industries chimiques, d'acier et des hydrocarbures, qui sont censés avoir des effets externes sur d'autres secteurs, soit agricoles ou industriels, et d'essayer de réduire le chômage de masse hérité de la période coloniale.

La stratégie d'industrialisation était basée sur les secteurs industriels à l'origine du processus d'industrialisation: l'industrie chimique, l'industrie des hydrocarbures, le fer et

constituent les traits fondamentaux des différentes politiques économiques adoptées par les autorités coloniales.⁶ ». Les français ont laissé une économie coloniale sous-développée, conséquence de politiques économiques qui étaient « caractérisées par une faiblesse des investissements industriels, la coexistence de deux secteurs agricoles reposant sur des logiques totalement différentes, et une dépendance accrue et multiple (commerciale et financière) de l'Algérie vis-à-vis de la métropole.⁷ ». Les éléments importants de ce sous-développement économique de la période colonial, sont les suivants⁸:

Premièrement, l'Algérie dépend fortement des pays étrangers, et a été affectée par des conditions très défavorables en termes d'échange.

Deuxièmement, l'économie de cette époque était une économie rurale du Tiers-Monde où 49% de la population active travaillaient dans le secteur agricole⁹.

Troisièmement, l'économie coloniale algérienne était caractérisée par un marché du travail segmenté en deux principales catégories, d'une part, le marché «européen» du travail, et d'autre part, le marché «musulman» du travail, ce qui a causé des disparités extrêmes dans les revenus individuels en Algérie à la fin de la période coloniale¹⁰:

- Un marché «européen» qui était la norme, car il comprenait des emplois fixes (travailleurs de l'Etat, des contrats fixes, etc.) et le travail occasionnel (travailleurs saisonniers, les chômeurs).
- Le marché du travail «musulman» était essentiellement composé de travailleurs occasionnels. Il était structuré en paysans, travailleurs ou travailleurs subalternes, des petits artisans et commerçants, et les chômeurs, la plupart du temps, de façon permanente. En d'autres termes, Il n'y avait pas de «cadres musulmans ». Bourdieu, Darbel et *al.* estiment que seulement 2,6% de la population active musulmane étaient des cadres, la plupart du temps de classement moyen, alors qu'il y avait plus de 25% des européens dans l'administration¹¹.

Quatrièmement, l'économie coloniale algérienne était caractérisée par un faible capital humain, en termes de quantité et de qualité, en raison des politiques scolaires asymétriques qui ont conduit à des niveaux d'éducation très faibles des «musulmans», en dépit d'un niveau d'éducation relativement plus faible des «Européens» par rapport aux métropolitains français.¹²

L'héritage colonial de cette politique de l'école adoptée en 1892, par les lois de la troisième république, était de sous-scolariser la population musulmane. En 1944, 8% seulement des enfants musulmans en âge de commencer l'école étaient scolarisés, contre 90% des enfants européens¹³.

Cinquièmement, le système financier de l'époque et « *bien qu'il soit dépendant du système financier métropolitain - l'Algérie coloniale était rattachée à la zone « franc » et la plupart des banques « algériennes » étaient des filiales des banques métropolitaines- le système bancaire « algérien » jouissait d'une relative autonomie, et d'un système d'organisation propre à lui. Son rôle était de financer l'économie locale.* »¹⁴. Autrement dit, le financement de l'économie des «français» au détriment des «musulmans».

Les effets des politiques coloniales étaient visibles en Algérie post-coloniale en particulier. Les politiques économiques coloniales ont eu des conséquences négatives sur l'existence d'institutions politiques, sociales et économiques en mesure d'assumer la stratégie de développement.

Introduction

L'étude de l'histoire économique de l'Algérie permis de donner un aperçu général et de comprendre les différentes étapes et périodes par lesquelles elle est passée, ses caractéristiques, ses points forts et ses points faibles et surtout ses enjeux de développements. La perspective adoptée dans cet article est purement historique, l'idée est de présenter l'évolution de l'économie de l'Algérie depuis 1962, pour montrer la spécificité de son histoire économique. Ainsi, notre approche méthodologique s'appuie sur la méthode historique, qui est beaucoup utilisée par les chercheurs en sciences sociales, notamment par les économistes « *lorsqu'il s'agit de comprendre le présent d'un phénomène à l'aide des expériences du passé* »¹. Cependant, « (...) *c'est par un pur effort d'abstraction que nous distinguons les phénomènes économiques et sociaux des autres phénomènes historiques. Cette vérité ne doit jamais être perdue de vue, quand on considère la méthode à employer en histoire économique.* »²

Cet article comprend trois sections, chacune d'elles correspond à une périodes de l'évolution de l'économie algérienne . La première, évoquera la période coloniale et son poids sur l'économie de l'après indépendance. La deuxième section, donnera un aperçu sur l'évolution économique de l'Algérie de 1962 jusqu'à 1988, en évoquant le système politico-économique adopté par l'Algérie tout au long de cette période. La dernière, traitera le commencement des réformes économiques en 1988 et décrira l'évolution de l'économie de l'Algérie jusqu'à nos jours.

1. L'économie de l'Algérie coloniale

Nous entendons par « économie coloniale », le système d'exploitation des richesses et du travail par la contrainte qui dura de la colonisation à l'indépendance, soit de 1830 à 1962³.

Bien qu'il s'agisse d'une période révolue, elle est indispensable pour comprendre certaines conséquences économiques et sociales sur l'évolution et sur l'état actuel de l'économie de l'Algérie. Toutefois, Les données statistiques avancées par les différentes études concernant la période de l'économie de l'Algérie coloniale sont peu fiables, pour deux raisons:

« (...) *d'une part, un Gouvernement général de l'Algérie aux objectifs se limitant au contrôle des populations et à la fiscalité ; d'autre part, le problème posé par la population indigène (insuffisances de l'état civil, analphabétisme, grande mobilité, indifférence, etc.) Il faudra attendre la fin de la Seconde guerre mondiale avec la création de l'Insee, pour qu'en Algérie se développe un effort sérieux de réflexion sur la fiabilité des données collectées et par suite sur le traitement des statistiques imparfaites* »⁴.

Benissad résume les structures de l'économie algérienne coloniale en ces mots, « [elles sont] *le résultat d'un bouleversement violent et profond de la société algérienne précoloniale et de ses activités productives (...). Mais ce bouleversement produit une économie moderne gérée par la population européenne à son profit et une économie traditionnelle, essentiellement agricole, qui permet la subsistance de la majorité de la population algérienne, indigène.* »⁵

Les Algériens ont hérité d'une situation critique après l'indépendance. « (...) *les études consacrées aux divers aspects de l'économie coloniale sont, à quelques exceptions près, unanimes pour souligner que l'économie coloniale était avant tout au service de la métropole et de la minorité européenne vivant en Algérie. Le dualisme et l'extraversion*

Essai sur l'évolution de l'économie algérienne 1962-2015: Approche historique

KARA Rabah

Maître de Conférence

*Faculté des sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Université de Tizi-Ouzou/ Algérie*



Résumé:

L'évolution de l'économie algérienne est parallèle et constitue une partie intrinsèque de son évolution politique tout au long de son histoire contemporaine. Cela consiste, à des tentatives d'adaptation et non de transformation du système économique qui reste le même depuis l'indépendance du pays. En effet, le contrôle de la rente des hydrocarbures reste le principale objectif de tout les gouvernement qui se sont succédés à la tête du pouvoir. La réforme économique, par conséquent, ne peut pas être significativement atteinte jusqu'à ce que les institutions appropriées soient reconstruites et réformées.

Mots clés: Approche historique; Economie algérienne; Economie coloniale; Réformes économiques; Libéralisation économique; Economie rentière.

الملخص:

إن تطور الاقتصاد الجزائري موازي ويشكل جزءا لا يتجزأ من تطوره السياسي طوال تاريخه المعاصر. وهذا ينطوي على محاولات للتكيف وليس لتحويل للنظام الاقتصادي الذي ظل قائما منذ استقلال البلاد. والواقع أن السيطرة على عائدات المحروقات يظل الهدف الرئيسي لجميع الحكومات التي توالى على السلطة. وبالتالي، لا يمكن تحقي إصلاح اقتصادي ملموس إلا بعد إعادة بناء و إصلاح المؤسسات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: المنهج التاريخي؛ الاقتصاد الجزائري؛ الاقتصاد الاستعماري؛ الإصلاحات الاقتصادية؛ التحرير الاقتصادي؛ الاقتصاد الريعي.

UNIVERSITE ZIANE ACHOUR DE DJELFA
FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION
ET SCIENCES COMMERCIALES



REVUE

CAHIERS ECONOMIQUES

*Périodique Scientifique Internationale Semestrielle Publiée Par la Faculté des Sciences
Economiques, Sciences Commerciales et Sciences de Gestion _ Université de Djelfa*

*Issue No 15
Muharram 1439h / Septembre 2017*

ISSN: 2170-1040

Dépôt légal: 2010-4844
